جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

الندوة القومية
حول
دور الخدمات البيطرية
في حماية الثروة الحيوانية
في الوطن العربي

المملكة الاردنية الهاشمية
عمان : 20-1998/10/22

الخرطوم

ديسمبر (كانون أول) 1998

جمهورية السودان - الخرطوم - العمارات شارع 7 Sudan - Khartoum - Al. Amarat - St. No. 7 - الرمز البريدي: Postal Code: 11111 بريد الكتروني Email: aoad@sudanet.net
تلكس: Telex: 22554 AOAD SD - برقيا: وادي الخرطوم Cable: AOAD Khartoum - فاكس: Fax: (249-11-) 471402 - تلفونات: Telephones: (249-11-) 472176 - 472183

التقديم

التقـــديم

لاشك أن الخدمات البيطرية وتطوّرها في أي بلد من البلدان يعكس مدى إهتمام هذا البلد بقطاع الثروة الحيوانية والعناية به، من خلال توفير الإعتمادات اللازمة لقيام المنشآت البيطرية، كمراكز الخدمات البيطرية ومخازن الأدوية والمعدات الخاصة بها والمختبرات ومحطات التلقيح الإصطناعي، الى جانب العمل على تدريب وتأهيل الكوادر الفنية العاملة في هذا المجال بصورة تُمكّنهم من تنفيذ المهام الموكلة لهم والتي يضطلعون بها تحقيقاً للتنمية المستدامة بكافة جوانبها.

ولقد بذلت المنظمة العربية للتنمية الزراعية العديد من الجهود الرامية لتنمية الثروة الحيوانية في الوطن العربي والمحافظة عليها، لاسيما في الدول التي تعتمد في إقتصادها على الثروة الحيوانية وهي تواجه مقومات فنية متشعبة ومختلفة، حيث تناولت دراساتها أمراض الحيوان وقوانين الحجر الصحي والبيطري، الى جانب الدراسات المتعلّقة بتوحيد القوانين والأنظمة المحجرية لإستيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها، والجدوى الفنية والإقتصادية لإقامة مشروع لإنتاج الأدوية واللقاحات والعقاقير البيطرية في الوطن العربي والتقليل من معدلات التلوث الناتج من الطرق المستخدمة حالياً في إنتاجها.

وفي ظل ماتشهده الساحة الدولية من تطورات عديدة وتقنيات حديثة في مجال الخدمات البيطرية، وإيماناً منها بالأهمية التي تلعبها هذه الخدمات في تنمية الثروة الحيوانية والمحافظة عليها، عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة بالمملكة الأردنية الهاشمية، هذه الندوة في مدينة عمان خلال الفترة 20-1998/10/22، بهدف التعرُّف على المشاكل والمُعوّقات التي تعترض سياسات تطوير الخدمات البيطرية في الوطن العربي، والمُساهمة في رفع مستوى الرعاية الصحية للثروة الحيوانية وحمايتها من الإصابة بالأمراض ووضع برنامج حول هذا الخصوص يتم تطبيقه في الدول العربية.

وفي إطار ما تحقَّق لهذه الندوة من نجاح، فإنَّ المنظمة لايسعُها إلا أن تتقدَّم بالشُكر والتقدير للمملكة الأردنية الهاشمية، لإستضافتها فعاليات هذه الندوة، والشُكر الجزيل لمعالي الأستاذ مجحم الخريشة وزير الزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية على شمولها برعايته الكريمة وللتسهيلات التي تمَّ تقديمها، مما كان له عظيم الأثر في النجاح الذي حقَّقته الندوة، مُقدِّرين دعم معاليه للمنظمة وأنشطتها.

والشكر موصول لممثلي الدول العربية المشاركة وللسادة الخبراء العرب الذين قاموا بإعداد وتقديم أوراق العمل حول محاور الندوة الرئيسية والسادة ممثلو المنظمات والمؤسسات والهيئات الوطنية العربية والإقليمية والجهات الأخرى المُشاركة في الندوة، مع خالص التحيَّات والأمنيات للجميع بالتوفيق والسداد، على أمل أن ترى التوصيات التي خرجت بها الندوة طريقها إلى التطبيق مُساهمة في الإرتقاء بهذا القطاع الحيوي الهام ودفع مسيرة التنمية الزراعية في المنطقة العربية.

والله نسأله التوفيق ...

المدير العام

الدكتور يحيى بكور

المحتويات

المحتويات

صفحة

التقديم	أ
المحتويات	ج
التقرير والتوصيات	هـ
1- تقويم الوضع الراهن للخدمات البيطرية في القطاعين العام والخاص على مستوى الوطن العربي	1
2- دور الخدمات البيطرية في التنمية الزراعية	27
3- أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه تطوير أداء مراكز الخدمات البيطرية في العالم العربي.	63
4- الآثار المترتبة على خصخصة الخدمات البيطرية في ظل سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في المنطقة العربية.	93
5- تعزيز آفاق التنسيق والتعاون على مستوى الوطن العربي في مجالات الخدمات البيطرية.	117
6- عرض ومناقشة البرنامج القومي لتطوير أداء مؤسسات الخدمات البيطرية في الوطن العربي	138
7- التجربة الاردنية لخصخصة مشروع اللقاحات البيطرية	157
8- دور الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في تنمية وتطوير الثروة الحيوانية في الوطن العربي	163
9- تحسين الخدمات البيطرية في حماية الثروة الحيوانية في المملكة الاردنية الهاشمية	171
10- تحسين الخدمات البيطرية في حماية الثروة الحيوانية لسنة 1998 - المملكة الاردنية الهاشمية	178
11- ورقة دولة البحرين	233
12- الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية بتونس	240
13- الخدمات البيطرية وحماية الثروة الحيوانية في الجزائر	260
14- تقرير جيبوتي	295
15- قطاع الثروة الحيوانية بالمملكة العربية السعودية	301

16- برنامج تحسين الخدمات البيطرية في السودان 314
17- الخدمات البيطرية في الجمهورية العربية السورية 382
18- تقرير جمهورية الصومال 400
19- تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها في العراق 409
20- الدراسة القطرية الخاصة بتطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها في سلطنة عمان 427
21- الخدمات البيطرية في فلسطين 447
22- الخدمات البيطرية في الجمهورية اللبنانية 459
23- دراسة قطرية حول الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها في المملكة المغربية 472
24- سياسة وتحسين الخدمات البيطرية في حماية الثروة الحيوانية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية 543
25- تحسين الخدمات البيطرية في حماية الثروة الحيوانية - تقويم الوضع الراهن لأداء الثروة الحيوانية في الجمهورية اليمنية 553
كلمات الافتتاح 577
أسماء المشاركين 583

التقرير والتوصيات

التقرير والتوصيات

خلفية :

تنفيذاً لأنشطة مشروع تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها المدرج في خطة عمل المنظمة لعام 1998، عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة بالمملكة الأردنية الهاشمية، هذه الندوة في مدينة عمان خلال الفترة 20-22/10/1998.

أهداف الندوة :

- تبادل الرأي والمشورة حول الحلول المقترحة لتذليل معوقات ومشاكل الخدمات البيطرية على ضوء خبرات الدول العربية.
- تقويم أنواع الخدمات البيطرية في الوطن العربي.
- مناقشة نتائج الدراسة القومية الشاملة لتطوير الخدمات البيطرية في الوطن العربي.

الأوراق المحورية :

تناولت المحاور الرئيسية الموضوعات التالية :

*** تقويم الوضع الراهن للخدمات البيطرية في القطاعين العام والخاص على مستوى الوطن العربي:**

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أوضحت الورقة أن النظام السائد لتربية الحيوان في معظم دول الوطن العربي هو النظام الرعوي التقليدي، المتمحور في الترحال الدائم أو الموسمي بحثاً عن الكلأ والماء من جهة، وهرباً من الآفات والحشرات في بعض الأحيان من جهة أخرى. مشيرة في ذلك الى الأمراض الوبائية والمعدية، والتي من أهمها مرض الحمى القلاعية، مرض الإجهاض المعدي، مرض الطاعون البقري، مرض طاعون المجترات الصغيرة، مرض جدري الضأن والماعز، مرض الحمى الفحمية أو الجمرة الخبيثة، مرض الجمرة العرضية أو ذات الساق الأسود، مرض التسمم الدموي، مرض السل البقري، مرض ذات الرئة الساري في الأبقار (C.B.P.P)، مرض ذات الرئة الساري في الأغنام (C.C.P.P)، مرض التسمم المعوي، مرض الدامل في الضأن، مرض ماء القلب (Heart water)، مرض جدري الإبل، مرض طاعون الخيل، مرض داء الكلب (السعر). مع الإشارة الى أمراض طفيليات الدم والكوكسيديا والآفات البيطرية وأمراض الدواجن.

وإستعرضت الورقة الهياكل التنظيمية للخدمات البيطرية في المنطقة العربية، وبخاصة فيما يتعلق بالصحة الحيوانية، البحوث والمختبرات البيطرية (تشخيص الأمراض الحيوانية المختلفة، إنتاج اللقاحات، القيام بالبحوث التطبيقية، البحوث)، مكافحة الأمراض الوبائية (إجراء مسوحات قومية لتحديد الأمراض الوبائية، الإشراف والتخطيط لحملات التحصين، وضع السياسات والخطط لبرامج المكافحة بالتعاون مع الجهات الأخرى، تحديد وبائيات الأمراض وإعداد خرائط توزيعها الجغرافي وتحديد الآثار الإقتصادية لها وجدوى مكافحتها)، المحاجر البيطرية والمسالخ وصحة اللحوم (تطبيق قوانين الحجر البيطري وتفتيش اللحوم، إستحداث قوانين الحجر البيطري لتواكب المتغيرات الإقليمية والدولية، تنفيذ سياسات صادرات الماشية والرقابة والمتابعة للعمليات الخاصة بها ومراقبة تجارة المواشي عبر الحدود بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة) والتلقيح الإصطناعي.

وناقشت الورقة القوانين والتشريعات الخاصة بالصحة الحيوانية والحجر البيطرية، والنواحي

الفنية التي يجب مراعاتها عند وضع هذه القوانين وبخاصة فيما يتعلق بالمراعي وتنظيم الإنتاج الحيواني وقوانين تنظيم ممارسة مهنة الطب البيطري والأنشطة والتجهيزات والبرامج الخاصة بمكافحة الأمراض (الخدمات الوقائية ضد الأمراض أو التحصين، إنتاج اللقاحات)، إضافة الى مكافحة ومعالجة الأمراض غير المعدية وأمراض الطفيليات (مسوحات وتقصي وتشخيص الأمراض، مراقبة المسالخ وتفتيش اللحوم، الحجر البيطري والإرشاد).

*** دور الخدمات البيطرية في التنمية الزراعية:**

د. أحمد علي مصطفى – مستشار الصحة الحيوانية بجمهورية السودان

تناولت الورقة أهمية الإنتاج الحيواني في الزراعة العربية ومفهوم ونوع الخدمات البيطرية المقدمة وتقسيماتها، كالصحة الحيوانية، والبحوث والخدمات البيطرية ومهامها (تشخيص الأمراض الحيوانية حسب الأقسام والتخصصات، إنتاج اللقاحات والمواد البيولوجية الكاشفة، القيام بالبحوث التطبيقية المتعلقة بالأمراض وإجراء الدراسات وتدريب الكوادر الفنية)، ومكافحة الأمراض الوبائية، والمحاجر البيطرية والمسالخ وصحة اللحوم والتلقيح الإصطناعي.

وتطرقت الورقة لأهمية الخدمات البيطرية في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، من خلال رفع وتطوير كفاءة هذه الخدمات لمكافحة ومعالجة العديد من الأمراض كالحمى القلاعية، مرض الإجهاض المعدي، الطاعون البقري وغيرها من أمراض الحيوان. مع الإشارة الى الأثر السلبي للأمراض الحيوانية على حركة التجارة العربية، والذي يعود الى العديد من الأمراض الوبائية المتوطنة، والمتمثلة في أمراض الأبقار (الطاعون البقري، الحمى القلاعية، الحمى الفحمية، الجمرة الفحمية والعرضية، التسمم البقري، الإلتهاب الرئوي البلوري، السل البقري، الإجهاض المعدي والمثقبات) وأمراض الأغنام (جدري الأغنام والماعز، طاعون المجترات الصغيرة، الحمى القلاعية، مرض ذات الرئة الساري في الماعز، التسمم الدموي، مرض الدمامل والتسمم المعوي).

*** أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه تطوير أداء مراكز الخدمات البيطرية في العالم العربي:**

د. مخلص عمارين – المملكة الأردنية الهاشمية

ناقشت الورقة في مقدمتها أسباب ضعف إنتاجية الوحدة الحيوانية في الوطن العربي، والمتمثلة في قلة المراعي وضعف وقلة الأعلاف بشكل عام والأعلاف الخضراء على وجه الخصوص، وبدائية طرق إدارة المراعي، وشح المياه، وإنتشار الأمراض الحيوانية بأنواعها الداخلية والخارجية وتدني الخدمات البيطرية بكافة أوجهها، وقلة الدعم المخصص للبحوث في مجال الإنتاج الحيواني، عدم كفاية المحاجر البيطرية وضعف الموجود منها، وقلة الأيدي العاملة المدربة والماهرة، وضعف البنية التحتية من طرق زراعية ومواصلات وغيرها، إضافة الى السياسات الزراعية المتباينة في الدول العربية نتيجة الظروف الإقتصادية لكل منها. كما ناقشت المعوقات الفنية التي تواجه تطوير المختبرات البيطرية، والتي إنعكست في ثلاثة أمور هي القدرة على إنجاز العمل المطلوب، الدقة والسرعة في الإنجاز وإنخفاض الكلفة.

وبحثت الورقة عناصر المعوقات الفنية التي تحول دون تطوير الخدمات البيطرية، والمعوقات المتعلقة ببنية المختبرات العاملة في مجال إنتاج الأدوية واللقاحات البيطرية وتشخيص الأمراض (المعلومات، الأجهزة والمعدات، الصيانة، مستلزمات الإنتاج والعمل، المواصفات والمقاييس وبروتوكولات العمل الفني، التدريب، البحث والتطوير، المكتبة العلمية المتكاملة)، إضافة الى بعض المعلومات الخاصة المتعلقة بالأدوية واللقاحات البيطرية ومختبرات التشخيص، والمعوقات المتعلقة بالكوادر البشرية وحصر الأمراض المستوطنة والوافدة والوقاية منها.

وتطرقت الورقة الى المشاكل المالية والإقتصادية التي تواجه تطوير الخدمات البيطرية في العالم العربي، كعدم توفر الأجهزة الحديثة والمتقدمة، والصيانة اللازمة والدائمة، وعدم توفر المستلزمات البيولوجية والبنية التحتية المناسبة لإيصال الخدمة، والحاجة الى وسائط نقل حديثة ومريحة وشبكة معلومات متطورة، ضعف الحوافز المادية للكوادر العاملة في هذا المجال، والإعتماد على الدولة في تقديم الخدمات البيطرية، وضعف الإمكانات المخبرية والتشخيصية المحاجر البيطرية والرقابة على المنافذ الحدودية، مع الإشارة الى المشاكل المؤسسية والتنظيمية (البحث العلمي، الإرشاد البيطري، المؤسسات الإئتمانية والمعارف الزراعية والإقراض الزراعي).

*** الآثار المترتبة على خصخصة الخدمات البيطرية في ظل سياسات الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي في المنطقة العربية:**

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

شرحت الورقة مضمون برامج التعديلات الهيكلية ومحاورها الرئيسية التي ترتكز عليها مثل الإصلاح الإقتصادي والنقدي ونظم الإئتمان، وتحرير نظم التسويق والتسعير من التدخل الحكومي (المباشر وغير المباشر)، وتقليص دور القطاع العام في النشاطات الإقتصادية والإنتاجية والإعتماد بنسبة أكبر على القطاع الخاص لكفاءته النسبية في إدارة النظم الإنتاجية. مشيرة في ذلك الى أهداف وأساليب الخصخصة كالعرض للبيع في سوق الأسهم، البيع بواسطة طرح العطاءات، البيع المباشر، المزاد العلني، التأجير، المشاريع المشتركة، عقد الإدارة، البناء والتشغيل ونقل الملكية وبيع المؤسسات للإدارة – العمال. كما شرحت الورقة متطلبات نجاح تنفيذ برنامج الخصخصة وأهمية الخدمات البيطرية والوحدات والمؤسسات المرتبطة بتقديم هذه الخدمات في القطاعين العام والخاص.

وتطرقت الورقة للدور المشترك للقطاعين العام والخاص في برامج التخصيص، موضحة بصفة خاصة الآثار الإيجابية المترتبة على تخصيص الخدمات البيطرية والخطوات العامة والسياسات المرتبطة بالخصخصة. كما تضمنت الورقة شرحاً لنموذج التكاليف والإيرادات السنوية للخدمات البيطرية الخاصة متضمنة بنود الإستثمارات والمنصرفات التشغيلية والدخل، إضافة الى بعض النماذج لخصخصة الخدمات البيطرية في بعض أقطار الوطن العربي. وإختتمت الورقة بعرض مجالات وإمكانات تطوير العمل الخاص في تقديم الخدمات البيطرية، من خلال مجموعة من العوامل الأساسية التي يجب التركيز عليها لإنجاح تلك الجهود، والتي تمثل أهمها في إصدار القوانين والتشريعات اللازمة للتحقق من نوعية وتقديم تلك الخدمات، والعمل على توفير الإمكانات التمويلية مع الإهتمام بالتدريب والتأهيل للإرتقاء بالمؤسسات والمعاهد الطبية البيطرية والكليات الجامعية والجهات ذات العلاقة بهذا المجال.

*** تعزيز آفاق التنسيق والتعاون على مستوى الوطن العربي في مجالات الخدمات البيطرية:**

د. أسعد أبو الراغب – المملكة الأردنية الهاشمية

إستعرضت الورقة في مقدمتها أسباب تدني الثروة الحيوانية ومنتجاتها في بعض الدول العربية، كممارسة أساليب التربية التقليدية وتربية الحيوانات في حيازات صغيرة، وقلة المراعي والأعلاف الخضراء وتربية السلالات قليلة الإنتاجية، مع الإشارة الى العوامل الرئيسية للخدمات البيطرية (التشخيص للأمراض الحيوانية، الوقاية من الأمراض، العلاج). كما إستعرضت آليات التنسيق المطلوب في مجال الخدمات البيطرية بالمنطقة العربية والتي إشتملت على إنشاء شبكة معلومات

وإنذار مبكر عن الأمراض الوبائية، وإختيار مختبرات تشخيص إقليمية، وإنشاء بنك للقاحات البيطرية وإختيار بعض المختبرات المرجعية (إقليمية – عالمية)، إضافة الى التنسيق في مجال التدريب وتبادل المعلومات.

وأشارت الورقة الى بعض البرامج المقترحة كبرامج مشتركة في مجال مكافحة الأمراض والأسس الخاصة بها (التبليغ عن ظهور المرض، التشخيص، التخلص من العدوى، التحصين، توفير القوى البشرية المؤهلة والمدربة، تحسين صحة الحيوان، الإرشاد، العلاج). الى جانب البرامج الخاصة بالسيطرة على الأمراض الوافدة وأهدافها ووسائل تحقيق هذه الأهداف والحد من إنتشارها. كما أشارت الورقة الى الأمراض المقترح وضع برامج مكافحة لها والمتمثلة في مرض البروسيلا، السل، وحمى وادي رفث «حمى الوادي المتصدع» وداء الكلب.

وتطرقت الورقة لمتطلبات زيادة كفاءة إنفاذ قوانين الحجر البيطري كإقامة المحاجر البيطرية والمناطق الخالية من الأمراض ونقاط المراقبة والمسالخ وسن التشريعات واللوائح الخاصة بها، مكافحة الأمراض الوبائية، اللوائح الخاصة بنقل الحيوانات والمنتوجات الحيوانية، تجارة الترانزيت، نماذج من الشهادات الصحية البيطرية الخاصة بالإستيراد والتصدير واللوائح الدولية لتنظيمها.

*** عرض ومناقشة البرنامج القومي لتطوير أداء مؤسسات الخدمات البيطرية في الوطن العربي :**

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تضمنت الورقة أهداف البرنامج ومجالات التطوير والمتمثلة في تحسين أداء خدمات الصحة الحيوانية ومكافحة الأوبئة، تقوية وتدعيم المحاجر الصحية، تقويم إعداد المختبرات البيطرية، دعم معامل إنتاج اللقاحات وتحريرها من الروتين الحكومي، تقويم التدريب للطب البيطري بالمعاهد والجامعات ورفع مستوى الخريج، والإتجاه نحو خصخصة الخدمات البيطرية وتشجيع العمل الخاص في الطب البيطري، مع الإشارة الى الجهاز الإداري المتكامل الذي يتعامل مع مشاكل الصحة الحيوانية بالصورة المثلى من خلال تحديد أهداف خطة السيطرة والتخلص من الأمراض وتحديد الأولويات ووضع إستراتيجيات محدودة لتحقيق هذه الأهداف بصورة مباشرة، وتخصيص ميزانية هذه البرامج بالتفصيل ووضع خطة العمل الرئيسية والبرامج التفصيلية الخاصة بها، الى جانب التنفيذ الفعلي للخطة والبرامج المفصلة وترجمتها لأعمال محددة تقوم بها المؤسسات المعنية، وتقييم الإستراتيجيات والبرامج والأعمال في فترات معينة للتأكد من جدواها والعمل على تحسين كفاءتها.

وإستعرضت الورقة خدمات صحة الحيوان ومكافحة الأوبئة والمختبرات والمحاجر البيطرية والإرشاد البيطري والتنسيق والتعاون الممكن في هذه المجالات، إضافة الى بعض المقترحات لمشاريع خدمية إقليمية (مشروع مسح وإستقصاء مرض الإجهاض الساري في المجترات الصغيرة والجمال، دراسة حول التدريب البيطري في كليات ومعاهد الطب البيطري في الوطن العربي)، وأهدافها ومبرراتها وتكاليفها التقديرية.

*** ورقة مشاركة حول التجربة الأردنية لخصخصة مشروع اللقاحات البيطرية :**

د.منصور الحديدي – شركة المركز الأردني للصناعات البيولوجية

ناقشت الورقة أسباب نشوء القطاع العام وأهمية الخصخصة وقطاعاتها المؤهلة (القطاعات الإنتاجية، القطاعات التجارية، القطاعات الخدمية) وأسبابها وخطواتها وأهم المشاكل التي واجهتها

الى جانب إيجابيات عملية الخصخصة على المستوى الحكومي ومستوى الكوادر الفنية وعلى مستوى الشركة والنتائج المتمخضة عنها.

التقارير القطرية:

الى جانب ذلك قام ممثلو الدول العربية المشاركة في الندوة بإعداد وتقديم أوراق عمل قطرية، عكسوا من خلالها تجارب أقطارهم في مجال الخدمات البيطرية والطرق والأساليب المستخدمة في تقديمها وآفاق التطوير والتحديث في هذا المجال.

التوصيات :

من خلال الأوراق المحورية والأوراق القطرية والأوراق المشاركة التي تم عرضها، وكذلك من خلال ماتم من تحليل ومناقشة ومداخلات ومقترحات، فقد توصلت الندوة الى صياغة عدد من المقترحات والتوصيات، التي تصب في العمل على تحقيق الأهداف التي توختها الندوة وذلك على النحو التالي:

أولاً : توصيات عامة :

1- تثمين الدور الذي تقوم به المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجالات تحسين وتطوير الأداء في مجالات الإنتاج وتقديم الخدمات للثروة الحيوانية في الوطن العربي، ويحثون المنظمة على إنجاز المزيد من تلك الأنشطة بما في ذلك تنفيذ البرامج المشتركة.

2- الموافقة على مكونات البرنامج القومي لتحسين أداء دور الخدمات البيطرية في حماية الثروة الحيوانية في الوطن العربي والذي قدمته المنظمة العربية العربية للتنمية الزراعية، والتأكيد على أهمية بلورة ذلك البرنامج وتقديمه للجهات التمويلية الإقليمية والعالمية بغية البدء في تنفيذه.

3- دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية لإقرار إجتماعات دورية كل عام لممثلي الخدمات البيطرية في الوطن العربي للتدارس وتبادل الأفكار والتجارب والتعاون والتنسيق في مجالات الصحة الحيوانية.

4- مناشدة الدول العربية بموافاة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالإحصاءات الحديثة حول الإنتاج الحيواني بمافي ذلك الإنتاج والإحصاءات المرتبطة بصحة الحيوان.

5- دعوة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية الى المزيد من الإستثمارات في مجال الخدمات البيطرية والبنيات الأساسية لقطاع الثروة الحيوانية في الوطن العربي وأهمية التنسيق في هذا المجال.

ثانياً : توصيات حول المحاور الفنية المرتبطة بتحسين أداء الخدمات البيطرية :

1- بالنسبة للقوى العاملة والتخصصات البيطرية :

1- توصي الندوة بضرورة تبادل الدول العربية الخبرات البيطرية لسد النقص في بعض المجالات مع التركيز على الجوانب المتعلقة بمسوحات الأمراض ورفع كفاءة التشخيص المخبري وتطبيق تقنية المعلومات.

2- تحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة البيطرية وذلك من خلال دعم الأجور وإيجاد الحوافز المادية من أجل تحسين ظروف العمل ورفع الكفاءة الإنتاجية.

3- توفير فرص التدريب للأطباء البيطريين والكوادر والإلمام بالتقنيات الحديثة.
4- تمكين الأطباء البيطريين من قيادة العمل البيطري خاصة في مجال صحة الحيوان وتسيير الخدمات البيطرية.
5- ضرورة إعادة النظر في الأعداد الكبيرة من الخريجين من كليات الطب البيطري مع ضرورة ربط هذه الأعداد المتخرجة بالإحتياجات الفعلية للدول العربية مع العمل ايضاً على إعادة توزيع الأعداد الفائضة من الأطباء البيطريين على الدول التي هي بحاجة ماسة لخدمات هذه الكوادر.
6- إعادة النظر بالتعليم والتدريب الجامعيين للأطباء البيطريين في أقطار الوطن العربي حتى تتناسب أعداد الخريجين مع سوق العمل وإعادة توزيع الأعداد الفائضة على الأقطار المحتاجة لها.

11- بالنسبة لإنتاج اللقاحات، يوصي المشاركون بالعمل على :

1- توفير الإعتمادات المالية الضرورية لتطوير إنتاج اللقاحات وتحسين نوعيتها والتأكد من كفاءة اللقاحات وفعاليتها المنتجة في الوطن العربي.
2- التأكيد من جودة المنتجات البيولوجية وتوفرها في الوطن العربي ضمن المعايير العالمية والمعتمدة من قبل مكتب الأوبئة الدولي ومنظمة الصحة العالمية.
3- العمل على تطوير أحد المخابر العربية الرسمية من أجل الوصول الى هذه التقنيات.

111- بالنسبة لصحة الحيوان ومكافحة الأوبئة :

1- دعوة الدول العربية للقيام بمسوحات ودراسة إنتشار الأوبئة في المناطق الجغرافية بالطرق العلمية المعروفة وتقييم هذه المعلومات ضمن شبكة المعلومات الإقليمية
2- تطوير أساليب التشخيص المخبري الحديثة ليتم تشخيص الأمراض بالسرعة والكفاءة المطلوبة والإستعانة بالمختبرات المرجعية لتحديد نوعية الجراثيم والطفيليات والحشرات والآفات المسببة للأمراض.
3- العمل على إعداد مشاريع إقليمية لمكافحة الأمراض الوبائية تشارك فيها كل الدول العربية لتسهيل مكافحة الأوبئة المنتشرة في المنطقة.

الهياكل التنظيمية والإدارية :

1- يناشد المشاركون في الندوة الدول العربية لإعتماد هياكل وتنظيمات إدارية تراعى فيها المرونة والكفاءة وسرعة الإنجاز والفعالية لتطوير الثروة الحيوانية ومكافحة الأوبئة.
2- ضرورة منح العاملين في مجال الخدمات البيطرية دوراً رائداً في إدارتها في الدول العربية وخاصة في مجال مكافحة الأمراض.
3- توفير الإمكانيات المادية والموارد الإقتصادية لتسهيل تنفيذ مهام السلطات البيطرية وتفعيلها.
4- الإستفادة من نتائج اللقاءات العلمية البيطرية وتبادل الخبرات بين الأقطار العربية.

بالنسبة للبحوث والإرشاد البيطري :

1- مناشدة الدول العربية العمل على القيام بالبحوث التطبيقية بهدف دراسة الميزات التفضيلية للثروة الحيوانية في الدول العربية والعمل على المحافظة عليها وتطويرها.
2- دعم الإرشاد البيطري في الدول العربية ومنحه الدور الرائد في إدارة العمل التوجيهي بهدف

زيادة الإنتاج ونقل التقنيات من البحوث الى التطبيق الحقلي.

3- توجيه الإرشاد البيطري نحو المربى للقيام بدوره في زيادة الإنتاج وإدارة ومتابعة وحماية قطعان الثروة الحيوانية.

خصخصة الخدمات البيطرية :

1- ترشيد تنفيذ برنامج خصخصة الخدمات البيطرية مع الحرص على منح الخصوصية لكل دولة حسب ظروفها الإقتصادية وتركيبتها الإجتماعية.

2- إعداد التشريعات والقوانين المنظمة لتوجيه عمليات الخصخصة نحو تنفيذ أهدافها السامية بتطوير الإنتاج وزيادته.

3- العمل على تأمين الوسائل الكفيلة لتوفير مصادر لتمويل عمليات الخصخصة.

4- دعم سياسات الخصخصة كإحدى الوسائل المتاحة لرفع الضغط الواقع على القطاع العام في الدول العربية مع الإبقاء على جوانب الإشراف والمراقبة من قبل الجهات الحكومية.

تقنية المعلومات(الإنترنت) والدخول الى عصر العولمة :

1- مناشدة الدول العربية بضرورة الإهتمام بتقنية المعلومات وإنشاء شبكات معلوماتية بهدف تسهيل تبادل المعلومات بين الدول العربية، على أن تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتنسيق في تلك المجالات.

2- الإستفادة من المعلومات العلمية الواردة من الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) بهدف رفع الكفاءة العلمية ومواكبة التطور العلمي، كما يدعو المشاركون المنظمة العربية للتنمية الزراعية لإحداث آليات التنسيق اللازمة في تلك المجالات.

التغذية الحيوانية :

1- توفير الأعلاف الكافية بهدف رفع الضغط عن المراعى الطبيعية والسيطرة على أمراض سوء التغذية ونقص العناصر الغذائية الأساسية كالفسفور والنحاس والمنغنيز والسلينيوم وتفادي إزدحام المراعى الطبيعية والرعى الجائر مما يزيد من خطر إنتشار الأمراض.

تقويم الوضع الراهن
للخدمات البيطرية
في القطاعين العام والخاص
على مستوى الوطن العربي

تقويم الوضع الراهن للخدمات البيطرية

في القطاعين العام والخاص على مستوى الوطن العربي

إعداد : المنظمة العربية للتنمية الزراعية

مقدمة :

تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي 12.5 مليون كيلومتر مربع تمتد من تركيا ، إيران والبحر الأبيض المتوسط شمالاً وحتى الحدود الجنوبية للسودان والصومال قرب خط الإستواء جنوباً . ومن الخليج العربي وإيران شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً . توجد بهذه المساحات الشاسعة إختلافات مناخية كبيرة من مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط والمناخات الصحراوية في الشمال وحتي المناخات المدارية والمناخ الإستوائي جنوباً. يتبع ذلك تنوع في الغطاء النباتي وتنوع في الحيوانات والتي يذخر الوطن العربي بأعداد كبيرة منها يبلغ تعدادها حسب إحصائيات عام 1995 حوالي50 مليون رأس من الأبقار و 139 مليون رأس من الأغنام و 82 مليون رأس من الماعز و 12 مليون رأس من الإبل و3 ملايين رأس من الجاموس.

النظام السائد لتربية الحيوان في معظم دول الوطن العربي هو النظام الرعوي التقليدي ويمتاز بالترحال الدائم أو الموسمي بحثاً عن الكلأ والماء وفي بعض الأحيان هرباً من الآفات مثل الحشرات الماصة للدماء ويعتمد الرحل على العادات والخبرات الموروثة في تربية حيواناتهم وهو النظام الأجدى إقتصادياً إذ أن تكاليف الإنتاج فيه بسيطة جداً وهذا النظام يعتبر المصدر الرئيسي للحوم الحمراء في معظم أسواق البلدان العربية. إكتسبت الحيوانات في هذا النظام القابلية على تحمل الظروف البيئية القاسية من جفاف وقحط ، ولها مناعة عالية من الامراض الموجودة في مناطقها . قد يكون هذا التأقلم علي حساب إنتاجيتها خاصة في مجال إدرار الألبان .ومع التقدم الذي صحب الخدمات البيطرية قلت الأوبئة التي تفتك بالبهائم وزادت أعداد الحيوانات الموجودة بصورة كبيرة جداً، بينما الأراضي المتاحة للرعي محدودة أو متقلصة مما إضطر أصحاب هذه القطعان في السودان مثلاً ، وكذلك الصومال إلى الإتجاه نحو الجنوب وما في ذلك من تعرض هذه القطعان للآفات مثل ذبابة التسي تسي وذبابة الخيل وخلافها .

نمط الإنتاجية في الزراعة المتكاملة ينتشر في مناطق الزراعة المروية والمطرية وتربى فيه قطعان متوسطة أو صغيرة من الأبقار والضأن والماعز وفي كثير من الأحيان تكون

إدارة القطعان تقليدية.

أما نظام الإنتاجية في المزارع الحديثة يشغل حيزاً متواضعاً مقارنة بالانماط الأخرى ويعتمد هذا النظام على إنتاج الحليب واللحم بالطريقة المكثفة وتربى فيه حيوانات تتمتع بصفات إنتاجية عالية وغالباً ما تكون مستوردة من خارج الوطن العربي مثل أبقار الفريزيان والهولستاين والاغنام والسعانين.

الأمراض الوبائية والمعدية:

ما زالت الثروة الحيوانية في الوطن العربي تعاني كثيراً من حدوث وبائيات من أمراض قد تم استئصالها في كثير من دول العالم ومن أهم هذه الأمراض.

- مرض الحمى القلاعية :

ينتشر هذا المرض في كل الدول العربية وتنتشر الاصابة به في الأبقار لكنه يصيب العديد من الفصائل الحيوانية والحيوانات البرية والإنسان . وقد تلاحظ أنه يصيب الأغنام بصورة وبائية في بعض الدول العربية مسبباً الكثير من الخسائر في الحيوانات حديثة الولادة مثل سوريا ، ليبيا والمغرب . ولما لهذا المرض من أهمية فهو يتصدر القائمة (أ) الأمراض شديدة الوبائية المعدة من قبل مكتب الأوبئة الدولي.

- مرض الإجهاض المعدي :

موجود في كل الأقطار العربية ويصيب الأبقار والجاموس والمجترات الصغيرة من الأغنام والماعز . وقد جرت دراسات حوله وقامت كثير من الدول بعمليات مسوحات لتحديد مدى إنتشار الإصابة بالمرض ومعرفة نوع العترات الموجودة . والكثير من الدول تعمل على تطبيق برامج مكافحة تتبع فيها إستراتيجيات مختلفة تهدف كلها إلى السيطرة علي المرض وإستئصاله . ويعتبر هذا المرض من الأمراض المتناقلة من الحيوان الى الإنسان والأكثر شيوعاً في العالم ويسبب الحمى المالطية في الإنسان .

مرض الطاعون البقري :

يعتبر هذا المرض من الأمراض الوافدة على الدول العربية وفي معظم الدول العربية تمت السيطرة عليه وذلك بإجراء التحصينات الوقائية السنوية . كما لم تسجل إصابات وبائية كبرى بهذا المرض في معظم الدول العربية لأكثر من عشر سنوات مضت .

مرض طاعون المجترات الصغيرة:

منتشر في كثير من الدول العربية وتتم السيطرة عليه عن طريق التحصين السنوي للماعز والأغنام .

مرض جدري الضأن والماعز:

ينتشر هذا المرض المستوطن في معظم الدول العربية والكثير من الدول العربية تتبع برنامج تحصين سنوي لكامل القطيع من الماعز والاغنام .

مرض الحمى الفحمية (الجمرة الخبيثة):

متوطن في معظم الدول العربية ويظهر في بعض المواسم وتتم السيطرة عليه عن طريق برامج التحصين المنتظمة في معظم الدول العربية. في المناطق الموبوءة.

مرض الجمرة العرضية أو ذات الساق الأسود:

من الأمراض المستوطنة في كثير من دول العالم العربي ويصيب الأبقار والجاموس وتتم السيطرة عليه بتحصين قطعان الأبقار بصورة منتظمة في الأماكن التي يكون بها المرض متوطن .

مرض التسمم الدموي:

هذا المرض متوطن في كثير من الأقطار العربية ونسبة لخطورة هذا المرض تتبع الدول برامج تحصين محددة تضع هذا المرض تحت السيطرة في المناطق التي يكون فيها المرض متوطناً.

السل البقري :

يتوطن هذا المرض في كثير من البلدان العربية . بعض الدول العربية مثل المغرب تتبع برنامج كشف سنوي على أبقار مزارع الألبان وتذبح الحيوانات المصابة وتقوم بتعويض أصحابها . كما يعتبر هذا المرض من الأمراض المشتركة الهامة بين الانسان والحيوان.

مرض ذات الرئة الساري في الأبقار (C.B.P.P.):

ينتشر هذا المرض بصورة أساسية في الصومال والسودان وهناك حالات إصابات فردية وإشتباهات بحدوثه في عدد من الدول العربية .

مرض ذات الرئة الساري في الماعز (C.C.P.P.):

منتشر في معظم الدول العربية ويسبب خسائر كبيرة في قطعان الماعز وتتم برامج تحصين ضد هذا المرض في بعض الدول العربية.

مرض التسسم المعوي:

ويصيب الأغنام الساوية والحملان ويسبب خسائر كبيرة بها ، ومنتشر في كثير من الدول العربية خصوصاً تلك الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط ، هناك برنامج تحصين وقائي دوري لتقليل الخسائر من هذا المرض.

مرض الدمامل في الضأن :

يسبب هذا المرض أيضاً خسائر كبيرة في الضأن ويعتبر من الأمراض الإقتصادية التي تحول دون تصدير الحيوانات المصابة لأسواق الماشية .

مرض ماء القلب (Heart Water)

يصيب قطعان الضأن في بعض الدول العربية الأفريقية وينقله القراد الانبليوما ويسبب خسائر عالية في قطعان الضأن في تلك البلاد.

مرض جدري الإبل :

ينتشر في بعض الدول العربية وتتم السيطرة عليه بواسطة تحصين الإبل سنوياً في مناطق توطنه .

مرض طاعون الخيل :

منتشر في بعض الأقطار العربية وتتم السيطرة عليه بالتحصين السنوي للخيول.

مرض داء الكلب ((السعر)):

من الأمراض المتوطنة في البلاد العربية وتتبع بعض الدول العربية إجراءات جيدة للسيطرة على المرض بإبادة الكلاب الضالة وتطعيم الكلاب المملوكة مرة في السنة.

أمراض طفيليات الدم والكوكسيديا:

أمراض طفيليات الدم من التريبانوسوما :

البابيزيا - الثايليريا - الانابلازما

أما أمراض البابيزيا والثايليريا والتي ينقلها القراد هي منتشرة في جميع البلاد العربية تقريباً في مختلف أنواع الحيوانات . وتكون السلالات المستوردة دائماً الأكثر تأثراً بالمرض حيث أن المحلية لها درجة من المناعة والتأقلم يجعلها تقاوم هذه الأمراض نوعاً ما، لذلك تظهر مشاكل هذه الأمراض غالباً في مناطق الإنتاج المكثف مثل مزارع الألبان الحديثة ومجمعات التسمين .

أمراض الكوكسيديا :

منتشرة أيضاً في جميع البلاد العربية وأيضاً تسبب مشاكل في مناطق الإنتاج المكثف خاصة في الحيوانات الصغيرة .

أمراض الديدان المعدية والمعوية:

وهي الديدان الإسطوانية والورقية والشريطية ونادراً ما يخلو منها حيوان . ومن أهمها مجموعة الديدان الاسطوانية تسبب الإلتهابات المعدية والمعوية وتنتج عنها الإسهالات وفقر الدم مثل دودة الهومكنس. أما الديدان الكبدية وديدان البلهارسيا ، تنتشر في كثير من البلاد العربية وتحت ظروف بيئية معينة مرتبطة بالقنوات والري الطبيعي أو المستنقعات في المناطق التي تهطل بها معدلات عالية من الأمطار. وتسبب خسائر وسط الحيوانات كما تكلف مكافحتها أموال طائلة خاصة برامج مكافحة القواقع العائل الوسيط لهذه الديدان .

كذلك تنتشر الاصابات بالاكياس المائية في الابقار والجمال والاغنام ، كما تنتشر الاصابات بحويصلات الديدان الشريطية في الابقار.

الحويصلات الطفيلية المختلفة :

من اهمها الأكياس المائية وحويصلات الديدان الشريطية وهي منتشرة في الحيوانات في كل الأقطار العربية وتلعب دوراً له خطورته علي الصحة العامة للإنسان .

الآفات البيطرية:

(أ) الذباب الماص للدماء Glossina

1- ذبابة التسي تسي :

من أخطر أنواع الذباب وهي الناقل البيولوجي لطفيل مرض النوم في الماشية . تحتل مساحات كبيرة من أراضي السودان والصومال فيما يسمى بحزام ذبابة التسي تسي . ويسبب المرض الذي تنقله التريبانوسوما خسائر كبيرة في الماشية هناك . كذلك تشير بعض التقارير إلي وجود هذه الذبابة خارج نطاق هذا الحزام في بعض الدول العربية.

2- ذباب الخيل :Tabanids

يوجد بكثافات عالية جداً في مناطق تربية الأبقار بغرب وجنوب السودان تؤدي إلى النزوح شمالاً في فترات الخريف. كذلك فهو منتشر في كل البلاد العربية لكن بكثافات مختلفة - قد يتسبب في نقل كثير من الأمراض بصورة ميكانيكة مثل مرض التروبناسوما وبعض الأمراض الباكتيرية والفروسية.

3- كذلك تنتشر في كثير من البلاد العربية أنواع الذباب الماص للدماء الاخري والتي ربما شاركت في نقل الكثيرمن أمراض الجراثيم المايكروبية والفيروسات والديدان مثل ذبابة الاسطبل Stable Fly

الباعوض Mosquitoes

ذباب الهاموش Culicoides

ذباب الرمل Sand Fly

ذبابة البقر Haematobia

ذباب البرغش (الشعران) Hippobosca

الذبابة السوداء Simulium

نقف الغنم Oestrus ovis

نقف الخيل Gastrophilus

نقف جلد البقرHypoderma

(ب) القراد :

ينتشر القراد بنوعيه الصلب والطري في كل الأقطار العربية

القراد الجاف : Hard Ticks

معظم الأقطار العربية بها أنواع القراد الناقلة للثايليريا " هايلوما اناتولكم " ذلك المرض الذي يفتك بشده في السلالات المستوردة ذات الإنتاجية العالية للألبان . كما توجد أيضاً أنواع البوفلس الناقل البابيزيا "الكمثريات".

القراد الطري :Soft tick

والذي يسبب الجرب بأنواعه الجاف والرطب وينتشر أيضاً في معظم الدول العربية.

أمراض نقص المعادن النادرة:

أغلب المجترات تحتاج الي كميات معينة قليلة جداً من هذه المعادن ، ولابد من وجودها في النبات والمراعي بالكميات المطلوبة لكي يعيش الحيوان ويتكاثر بشكل طبيعي . وفي المناطق الرعوية شبه الصحراوية وفي حالات الرعي الجائر أو تدهور البيئة نتيجة لعدم الإتزان في العوامل البيئية مثل كثرة الأمطار أو الري الصناعي ، قد يكون هناك نقص في هذه الأملاح في النبات وبالتالي في الحيوان الذي يتغذى على هذه النباتات.

ومن أمراض نقص الأملاح النادرة والتي قد تسبب خسائر في الأغنام والجمال والأبقار تصل في بعض الأحيان أكثر من 25٪ الأمراض التالية :

1- مرض شلل الحملان المستوطن (Enzootic Ataxia):

يكثر هذا المرض في المناطق الصحراوية والرملية وهو عبارة عن شلل نصفي يصيب النصف الخلفي للحملان ويؤدي في النهاية الي النفوق . وقد تصل الخسائر في هذا المرض من 25٪-100٪ في محصول الحملان وتكثر الاصابة بهذا المرض في ولادات الربيع

والصيف. ويمكن التثبت من المرض بوجود نقص حاد في عنصر النحاس في التربة والاعلاف ونقص حاد في مستوى النحاس في دم الحيوانات المصابة دون المستويات الطبيعية لهذا العنصر .

وفي هذه الحالات يلزم تجريع النعاج المعرضة للاصابة بكبسولة سلفات النحاس بمعدل 1.5 جرام كل اسبوع اثناء فترة الحمل، ومعالجة تربة حقول الاعلاف بسماد يحوي سلفات النحاس بمعدل 5.7 كيلوجرام للهكتار الواحد . وهناك طريقة ناجحة هي حقن الأغنام الساوية في هذه المناطق بحوالي 150مغ من جلاستينات النحاس(Copper glycinate).

2- نقص عنصر :السيلنيوم:Selenium Vit .E defficiency

مرض العضل الأبيض:

يؤدي نقص عنصر السيلينيوم الى نفوق عالي في الأغنام وكذا الجمال والى الاجهاض وعلامته الكبرى هي وجود خطوط بيضاء في عضل الارجل والصدر والقلب وينفق حديثي الولادة نتيجة للنوبة القلبية . ويكون علاج الحالة بحقن الحيوانات الحوامل المعرضة تحت الجلد بمحلول (Vit.E. Selenium) والتي تسوقها بعض شركات الادوية البيطرية.

3- التسمم الغذائي البوتوليني (Botulisum):

هذا المرض شائع جداً في المناطق الرعوية شبه الصحراوية في بعض مناطق العالم وموجود ويسبب خسائر كبيرة في بعض المناطق الرعوية في الوطن العربي .وقد ثبت وجوده في مراعي واسعة في ليبيا وكذلك في العراق . والسبب الأساسي هو نقص عنصر الفوسفور البروتيني مما يؤدي بالاغنام الى أكل الجيف مما يعرف (بالبيكا) (pica) وفي هذه المناطق في الربيع تكون الحرارة مناسبة في حدود 30-35 درجة مئوية وكذلك الأس الهايدروجيني للتربة حمضية مما يساعد على تكاثر جرثوم البوتلاينم

(Clostridium botulinum).

والعترات التي تفرز سم (ج) و (د) (C and D toxin) هي التي تسبب الحالة في الأغنام والأبقار، وسم البوتيلزم هو أقوى سم قاتل على وجه البسيطة . وعندما تتغذي الاغنام أو الابقار علي هذه الجيف المسمومة تصاب ، وتبلغ نسبة النفوق حوالي

35^-70٪ والعلاج الاساسي في هذه الحالات هو تحصين الحيوانات المعرضة للاصابة بلقاح عترة (ج)الاحادي أوعترة (ج) و(د) الثنائي قبل دخول هذه الحيوانات للمراعي سنوياً.

أمراض الدواجن :

- مرض نيوكاسل.
- مرض التهاب القصبات (B).
- مرض التهاب الشعب الهوائية المعدي (ILT).
- مرض القمبورو (التهاب غدة فايريش)
- مرض مارك.
- مرض جدري الطيور (Fine Pix)
- مرض السالمويلا – الاسهال الابيض وإسهال الصيصان.
- مرض زهري الطيور.
- مرض الارتعاش الوبائي.
- مرض الكوكسيديا.
- الإصابة بالديدان الشريطية.

الهياكل التنظيمية الخدمات البيطرية:

في معظم الدول العربية تتبع رئاسة الثروة الحيوانية إلي وزير الزراعة ويكون مدير إدارة البيطرة الجهة الفنية في وزارة الزراعة التي تدير شئون البيطرة وتتبع له الإدارات المختلفة والمتخصصة في مجالات البيطرة المتعددة. الإستثناء الوحيد في الدول العربية هو السودان الذي أفردت حكومته وزارة منفصلة للثروة الحيوانية علي قمتها وزير إتحادي ويعاونه في تصريف أعباء الوزارة وزير دولة يضطلع بالإشراف على الجوانب الفنية للوزارة.

في معظم الدول العربية تتكون الخدمات البيطرية من الأقسام أو الإدارات الأتية :

1- الصحة الحيوانية :

وتتبع لهذا القسم في معظم الأحيان المستشفيات البيطرية بالمحافظات والمستوصفات البيطرية بالقرى . لكن في بعض الدول تتبع إدارات المستشفيات البيطرية برئاسات المحافظات إلى مدير عام البيطرة مباشرة.

تقوم الأجهزة الفنية في هذه المستشفيات بحملات التحصين الدورية للحيوان ضد الأمراض الوبائية المعدية ، كذلك تستقبل هذه المستشفيات والمستوصفات الحالات المرضية السريرية الفردية مثل عسر الولادات والجروح، والأمراض الباطنية ، وأمراض الطفيليات الداخلية والخارجية ، وتقدم خدمات الرش بالمبيدات الحشرية والتفطيس.

وفي كثير من الدول يقوم الكادر الفني في هذا القسم بتنفيذ كل البرامج الوطنية المتعلقة بمكافحة الأمراض الحيوانية المختلفة.

2- البحوث والمختبرات البيطرية:

يقوم هذا القسم بالمهام الاتية:

(أ) تشخيص الأمراض الحيوانية المختلفة من خلال الأقسام المتخصصة الموجودة فيه .

(ب) إنتاج اللقاحات .

(ج) القيام بالبحوث التطبيقية المتعلقة بالأمراض وإجراء الدراسات وتدريب الكوادر الفنية .

تتكون هذه المختبرات في الغالبية من الوحدات الاتية :-

- قسم الأمراض والتشخيص.
- قسم الفيروسيات .
- قسم الطفيليات .
- قسم الباكتيريا.
- قسم إنتاج اللقاحات الباكتيرية.

- قسم إنتاج اللقاحات الفيروسية.
- قسم أمراض الدواجن .
- قسم الحيوانات المخبرية.
- قسم الكيمياء الحيوية والسموم .

في بعض الدول العربية توجد مراكز للنظائر المشعة ضمن المختبرات البيطرية .

أما اللقاحات البيطرية التي يتم إنتاجها في بعض الدول العربية فهي :

- لقاح الطاعون البقري.
- لقاح الجمرة الخبيثة.
- لقاح الجمرة العرضية " ذات الساق الاسود".
- لقاح التسمم الدموي.
- لقاح البروسيلا .
- لقاح جدري الضأن والماعز.
- لقاح جدري الجمال.
- لقاح طاعون الخيل.
- لقاح مرض السعر .
- لقاح مرض دمامل الضأن.
- لقاح ذات الرئة الساري في البقر.
- لقاح التهاب الانف والرغامي.
- لقاح الإنتيروتوكسيميا
- لقاح نيوكسل
- لقاح جدري الطيور

- لقاح الجمبورو

كما تقوم هذه المختبرات بإنتاج الانتيجينات والأمصال المتعلقة ببعض الأمراض مثل البروسيلا والسالمونيلا.

كذلك توجد في معظم البلاد العدربية مختبرات بالمحافظات أو الأقاليم وهي في معظم الأحيان تكون مختبرات فرعية للقيام بعمليات تشخيص للأمراض بتلك المناطق . كما يقوم بعضها بإنتاج بعض اللقاحات والقيام ببعض الأبحاث التطبيقية والدراسات حول الأمراض والآفات السامة بالمنطقة.

3- مكافحة الأمراض الوبائية :

من مهام هذه الإدارة :

أ- إجرء مسوحات قومية لتحديد إنتشار الأمراض الوبائية المختلفة بالتعاون مع مراكز الأبحاث .

ب- الإشراف والتخطيط والإعداد لحملات التحصين .

ج- المساعدة في وضع السياسات والخطط لبرامج مكافحة الأمراض بالتعاون مع الجهات الاخرى مثل المنظمات الاقليمية والدولية.

د- تحديد وبائيات الأمراض وإعداد خرائط توزيع الأمراض جغرافياً وزمنياً مع تحديد درجات الخطورة وبرامج الانذار المبكر عن هذه الأمراض.

هـ- تحديد الاثار الإقتصادية للأمراض وجدوي مكافحتها .

4- المحاجر البيطرية والمسالخ وصحة اللحوم :

من مهام هذه الإدارة ما يلي :

أ- تطبيق قوانين الحجر البيطري وتفتيش اللحوم والعمل مع الاجهزة الاخري في السيطرة على الوبائيات حين حدوثها ، والعمل على منع دخول الأمراض الوافدة إلى البلاد .

ب- إستحداث قوانين الحجر البيطري لتواكب المتغيرات الإقليمية والدولية.

ج- تنفيذ سياسات صادرات الماشية مع كامل الرقابة والمتابعة لعمليات الصادر من الحيوانات الحية ومنتجاتها بإستخراج ومراجعة شهادات الصادر والوارد من الحيوانات .

د- مراقبة تجارة المواشي عبر الحدود بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة مثل الاجهزة الأمنية والجهات الجمركية.

تشرف إدارة المحاجر في الدول العربية علي مجموعة من المحاجر موزعة على مداخل البلاد المختلفة مثل الموانيء، المطارات في المدن الكبيرة التي تصلها شحنات كبيرة من المواشي، أما الصادر أو حيوانات الوارد. كما توجد نقاط مراقبة كثيرة تابعة لهذه المحاجر ومنتشرة داخل البلاد لمراقبة حركة الحيوان الداخلية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الإستهلاك بغرض السيطرة علي حركة الماشية وضبطها ومراقبة سلامة الحيوان ومراقبة سلامة الشهادات الصحية المستخرجة للحيوانات المنقولة من محافظة لآخرى أو من مدينة إلى مدينة.

صحة اللحوم والمسالخ :

تتبغ المسالخ في بعض الدول العربية إلى وزارة الشئون البلدية ويشرف عليها أطباء بيطريون تابعون للشئون البلدية في دول أخرى . يكون الإشراف علي المسالخ من ضمن أعباء المستشفيات البيطرية الموجودة في المدن والأرياف ويشرف عليها أطباء بيطريون تابعون لهذه المستشفيات والمستوصفات . في الدول التي تقوم بتصدير كميات كبيرة من الحيوانات المذبوحة تتبع المسالخ الكبيرة إلى شركات ، بعضها يتبع للقطاع الخاص ، وبعضها شركات حكومية يقوم بالعمل الفني بها أطباء بيطريون تابعون لهذه الشركات .

5- التلقيح الإصطناعي :

في كل الدول العربية التي بها خدمات تلقيح إصطناعي يقوم بتقديم هذه الخدمات مركز متخصص للأمراض الاتية:

- تحسين نسل الحيوان بإدخال السلالات الجيدة الإنتاجية.
- إنشاء مراكز تحسين النسل في محافظات البلاد المختلفة.
- وضع سياسة تربية محددة لإنتاج حيوانات عالية الإنتاجية ومتأقلمة مع الظروف المعنية للدولة.
- مكافحة الأمراض التناسلية.
- تدريب الكوادر للعمل في هذا المجال والإرشاد في مجال تربية الحيوان العالي الإنتاجية.

وتنتشر خدمات هذا المركز في القطر في شكل وحدات للتلقح الإصطناعي تقدم خدماتها للمزارعين عند الطلب.

قسم الأدوية والمستلزمات والمستودعات البيطرية:

يقوم هذا القسم بمتابعة تأمين الأدوية المستوردة بالتعاون مع الجهات المختصة الحكومية الاخرى ومنح التصديقات على استيراد الادوية البيطرية. كذلك يقوم هذا القسم بالإشراف على تأمين المستلزمات البيطرية الأخرى وتوزيعها على المراكز البيطرية بالقطر.

قسم المراقبة النوعية للأدوية واللقاحات البيطرية والاغذية والعلائق الخاصة بالحيوان:

في بعض الدول العربية هذا القسم يكون تابع لإدارة المختبرات البيطرية وفي بعض الدول الاخرى يكون قسماً منفصلاً..

القطاع الخاص :

شهد القطاع الخاص تطوراً كبيراً في السنوات الماضية ، وتنتشر في الدول العربية مصانع الأدوية البيطرية . والكثير من شركات الأدوية يهتم بتقديم الخدمات البيطرية

للمواطن من قبل القطاع الخاص من خلال العيادات البيطرية الخاصة ومن الصيدليات البيطرية.

يتم تنظيم عمل هذه المرافق من خلال مكتب محدد في رئاسة البيطرة يشرف على أداء هذه المرافق ويستخرج التراخيص اللازمة . كذلك تقوم بعض الشركات في عدد من الدول العربية بإنتاج اللقاحات الفيروسية والباكتيرية للحيوانات الكبيرة والدواجن.

القوى العاملة في مجال الثروة الحيوانية :

تتكون القوى الفنية العاملة في مجال الخدمات البيطرية من الفئات الأتية :

1- فئة الباحثين المتخصصين في مختلف فروع علوم الطب البيطري مثل علم المرض ، الوبائيات ، علم المناعة ، علم الجراثيم ، علم الفيروسيات ، علم الطفيليات ، علم الحشرات، علم الكيمياء العضوية والتغذية ، علم التشريح المرضي العرضي والدقيق ، علم الوراثة والتلقيح الإصطناعي ، وعلم الأمراض التناسلية. ويعمل هؤلاء في المختبرات ومراكز بحوث الصحة الحيوانية وفي مختبرات إنتاج اللقاحات ومراكز التلقيح الإصطناعي وفي التدريس في الجامعات والمعاهد العليا للطب البيطري المنتشرة في أقطار الوطن العربي. وبالرغم من أنه لا تتوفر إحصاءات دقيقة بأعداد وتخصصات هذه الفئة من النخبة الفنية ، إلا أنه من الواضح أن الأعداد منها في تناقص مستمر نتيجة لهجرة العقول والمهارات العليا إلى الدول الصناعية الكبرى في الغرب للفرق الكبير في الحوافز المالية فرص التقدم في مجال البحوث بين أقطار الوطن العربي وتلك الدول. ومن العوامل التي تؤدي إلى حالة عدم الإستقرار المهني في هذه الفئة وجود أغلب المؤسسات التي يعمل فيها هؤلاء الأخصائيين ضمن مؤسسات الدولة التي تتأثر سلباً بالظروف المالية الصعبة التي تواجه حكومات هذه الدول وخضوع هذه المؤسسات للروتين الحكومي ، ولأن الدولة في أغلب هذه الدول تقدم خدمات صحة الحيوان للمربين دون مقابل أو بسعر إسمي وبسبب قلة إنتاجية الحيوان تحت ظروف التربية التقليدية وبالتالي تعسر الصرف على الصحة الحيوانية وقلة المردود الإقتصادي لهذه الثروة الحيوانية . وهكذا يبدو أن طريق الإصلاح لتحسين ظروف عمل هذه الفئة والإستفادة القصوى منها يكمن في العمل على تكثيف وزيادة الإنتاجية في قطاع الثروة الحيوانية الحديث في مزارع الإنتاج المكثف للألبان والدواجن ، وإنتاج اللحوم الحمراء ، والتحرير الإقتصادي في الإنتاج الحيواني، وكذلك

خدمات البحوث وإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية.

2- فئة المهنيين من الأطباء البيطريين وأخصائي الإنتاج الحيواني : هذا القطاع من خريجي الجامعات يعمل في مجالات الصحة الحيوانية على المستوي المركزي في إدارات صحة الحيوان ، مكافحة الأوبئة ، تفتيش اللحوم والأغذية والمحاجر البيطرية. ويعمل الغالبية منهم في خدمات الصحة الحيوانية في الولايات أو المحافظات أو البلديات حسب التقسيم الإداري لكل قطر . ويقع على عاتق هذه الفئة التنفيذ المستديم لخطط وإجراءات السيطرة على الأمراض وهم الذين يفترض فيهم أن يكونوا على إتصال دائم مع المنتجين. ويساعد هؤلاء الأطباء والمهنيين الكوادر الوسيطة والمساعدين والعمال المهرة من ممرضين ومراقبين بيطريين .

وحسب نمط التربية المتبع تكون مقدرة الكادر البشري على تقديم الخدمات في القطاعات الرعوية التقليدية حيث تقدم الخدمات البيطرية بصورة جماعية من حملات التطعيم ، أو الرش والتفطيس ، أو تجريع طاردات الديدان ، يمكن للطبيب البيطري وفرقته من الكوادر المساعدة تقديم الخدمات لعدد كبير من الحيوانات حيث يمكن أن يشرف الطبيب البيطري على 20 عاملاً يستطيع ادارتهم لتقديم الخدمات الى 200 رأس من الأبقار في اليوم .

أما في حالة الإنتاج البيطري المكثف من مزارع الألبان المتطورة وحيث تقدم الخدمات البيطرية للحالات الفردية من عمليات التوليد وتشخيص الأمراض وعلاجها والعمليات الجراحية الكبيرة وغيرها ، فيستطيع الطبيب البيطري بمساعدة 5 من الكوادر الفنية تقديم الخدمات البيطرية الجيدة إلي خمس ألف رأس من الحيوانات .

وعلى هذه الأسس يمكن حساب الحوجة الى الكوادر الفنية والأطباء البيطريين بدراسة نمط تربية وإعداد الحيوان في المنطقة المعنية وتحديد الكوادر على هذا الأساس.

3- القوى الفنية العاملة في القطاع الخاص :

ويعمل في القطاع الخاص عدد من المتخصصين في مصانع الأدوية البيطرية وسوف تزداد أعداد الأخصائيين الذي يعملون في القطاع الخاص عندما يكتمل تنفيذ الإتجاه السائد حالياً في عدد من الأقطار العربية والذي يهدف إلي خصخصة معامل إنتاج

جدول رقم (1):
أعداد الأطباء البيطريين ولنسبة المئوية للأطباء الخواص

القطر	العدد الكلي	عدد الخواص	النسبة المئوية
ليبيا	153	26	17
الجزائر	4106	3072	74.8
تونس	650	230	35
الاردن	379	189	47.61
السودان	3788	1350	35.6
سوريا	1601	909	56.78
العراق	3116	2000	64.18
المغرب	452	119	36.33
اليمن	130	-	-
مصر	18042	802	4.45
موريتانيا	21	-	-

اللقاحات البيطرية كما هو الحال في الأردن وفي العراق.

أما في مجال العيادات البيطرية الخاصة والصيدليات البيطرية ومخازن الأدوية البيطرية الخاصة ، فإن الإتجاه السائد الان في كثير من الأقطار العربية هو الإزدياد المضطرد في أعدادالأطباء الخواص وأصبح هناك في عد من هذه الأقطار الآن حوالي 4٪ إلى 64٪ من الأطباء البيطريين يعملون في القطاع الخاص جدول رقم (1) . وفي هذه البلدان يقدر دخل الطبيب الخاص مثلاثة إلى اربعة اضعاف دخل المهني الذي يعمل في القطاع العام.

ومن الملاحظ أن زيادة عدد الأطباء الخواص قد أدى إلى زيادة ملحوظة في تغطية القطعان بالتحصينات الدورية في تلك لأقطار التي تسمح وتشرك الطبيب الخاص في عمل التحصينات الدورية وتعتبر تجربة المغرب تجربة رائدة في هذا المجال.

أما في مجال صناعة الدواء البيطري ضمن القطاع الخاص ، فإن التجربة الاردنية الناجحة تعتبر مثالاً جيداً يحتذى به .

القوانين والتشريعات الخاصة بالصحة الحيوانية والحجر البيطرية:

القوانين المنظمة لمكافحة أمراض الحيوان :

تكتسب القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل البيطري أهميتها في أنها تحدد المسؤليات وترسم الضوابط اللازمة لممارسة وتوجيه العمل البيطري وتراعى حدود وصلاحيات الجهات التنفيذية الأخرى التي تشارك السلطات البيطرية عملها.

وتهدف هذه القوانين للمساعدة في إتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمنع حدوث الأمراض السارية والمعدية والمتناقلة بين الإنسان والحيوان حماية للثروة الحيوانية وحفاظاً على الصحة العامة ، ولابد لهذه التشريعات من مراعاة النواحي الفنية الأتية :

1- التبليغ الفوري عن حدوث الوبائيات التي يجب التبليغ عنها خاصة أمراض القائمة (أ) .

2- إلزام المربين في المناطق التي تحدث فيها هذه الاوبئة بإتباع أنظمة الحجر

البيطري المتبعة في البلاد وإحترام هذه القوانين .

3- السرعة في التحقق من المرض وتشخيصه وإبلاغ الهيئات الإقليمية والدولية ذات الإختصاص.

4- إتلاف الحيوانات المصابة والتخلص منها بالوسائل الواجب إتباعها .

5- التعويض لأصحاب المواشي التي يتم إتلاف حيواناتهم .

6- مراجعة هذه القوانين من وقت لآخر حسب مقتضيات مصلحة العمل وتطورات الوضع الصحي المحلي والدولي والإقليمي.

القوانين والأنظمة المحجرية لإستيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها وقانون الحجر الصحي البيطري:

الحجر البيطري يعنى حجز عدد من الحيوانات أو منتوجاتها دون السماح لها بالإختلاط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بحيوانات أخرى ، ويتم خلال هذه المدة فحص تلك الحيوانات أو منتجاتها للتحقق من خلوها من الأمراض الوبائية والمعدية بمختلف الوسائل .

يشمل هذا القانون مجموعة كبيرة جداً من المواد التي تنظم دخول وخروج الحيوانات بأنواعها من وإلي البلد المعني من مداخل محددة ، وتحدد مدة بقائها بأرض المحجر، والشهادات المطلوبة ، ونظم تفتيش المواني ء، وكيفية التصرف في المواشي المريضة أو المشتبه بها ، وتقييد دخول الأشخاص غير المعنيين إلى المحجر ، ونظم إستيراد اعلاف الحيوان ، ونظام مرور الحيوانات والمواد الحيوانية بطريق الترانزيت ، ونظم إستيراد اللحوم والمواد المجمدة والمبردة ، ونظم استيراد وتصدير المواد الحيوانية وإنتاج الحيوان مثل الجلود الخام ، الصوف ، الشعر ، الوبر ، القرون والأمصال والسائل المنوي.

قوانين تنظيم الإنتاج الحيواني :

شهدت كثير من الدول العربية طفرة إنمائية كبيرة في مجالات الإنتاج الحيواني كقيام

عديد من مزارع الألبان والدواجن ، ومصانع الأعلاف والمركزات ، والجهات البيطرية من خلال برامجها الوطنية، تقوم بتنفيذ الكثير من مشاريع مكافحة الأمراض وتحتاج إلي قوانين حازمة لدعمها حتى يمكن أن تنفذ هذه البرامج مع ضمان عدم تضارب الصلاحيات بين الجهات الفنية المختلفة في أجهزة الدولة.

قوانين تنظيم ممارسة مهنة الطب البيطري :

ربما لا تساعد القوانين الموجودة حالياً في بعض البلدان العربية الطبيب البيطري كثيراً في ممارسة العمل الخاص ، فبعض الدول قوانينها لا تسمح بإستيراد الأدوية للأطباء البيطريين ويكفل هذا القانون هذا الحق للصيادلة فقط. أيضاً لا تسمح لوائح العمل البيطري الخاص في بعض الدول للطبيب البيطري بتحصين الماشية باللقاحات المعروفة ، إنما يكون التعامل في هذه اللقاحات منحصر على المستشفيات البيطرية الحكومية . كذلك نجد في العمل الخاص البيطري كثير من الأشخاص من غير الأطباء البيطريين الذين يعملون في تجارة الأدوية البيطرية ، مما يستوجب وجود قوانين صريحة تمنع مثل هذه الممارسات .

إن الإشراف على المستوصفات والعيادات البيطرية الخاصة من قبل السلطات البيطرية لا يتم بالقدر المطلوب. وهناك الكثير من جوانب القصور في القوانين البيطرية مما يستلزم مراجعتها حتى تواكب واقع التطور المنشود في مجالات الخدمات البيطرية في الوطن العربي.

قوانين المراعي :

بدأت مساحات المراعي تتراجع في كثير من البلاد العربية نتيجة للرعي الجائر والتوسع في المشاريع الزراعية . أيضاً هناك مشكلة مع الحيازات الكبيرة التي تمتلكها بعض القبائل ووجود الحدود العشائرية ، كل هذه الظروف تجعل تنمية المراعي وحمايتها أمر تكتنفه الكثير من المصاعب ويحتاج لسن قوانين وتشريعات تنظم أنشطة التنمية فيه .

وهناك قوانين أخري يمكن ذكرها :

- قانون تفتيش اللحوم .
- قانون داء الكلب.

قانون الجلود .

إن القوانين الفعالة التي تمكن من سرعة الحركة في إستقصاء السيطرة على الأمراض الوبائية تدل على جدية الدول وقوة نظام مكافحة الأمراض فيها ، وهذا ما ينبغي توفره في هذه القوانين والتي تمكن السلطات المختصة السيطرة على الأمراض.

الأنشطة والتجهيزات والبرامج الخاصة بمكافحة الأمراض :

تتلخص الأنشطة الأساسية للخدمات البيطرية في الدول العربية فيما يلي :-

1- الخدمات الوقائية ضد الأمراض" حملات التحصين":

تنفذ هذا النشاط عادة للمستشفيات البيطرية، وفي بعض الدول التي توجد بها ثروة حيوانية في البوادي . تشكل إدارات المستشفيات البيطرية فرق ميدانية تقدم خدمات التحصين لقطعان الماشية ، وتقوم إدارة المستشفيات بتجهيز هذه الفرق بكل مستلزمات التحصين ووسائل الحركة ويتم التعاون في تنظيم هذه الحملات مع إدارات مكافحة الأوبئة والتي تقوم بدفع الخطط والبرامج السنوية لتنفيذ هذه الأنشطة على المستوى القطري . كذلك يقوم قسم الإمداد والتموين في بعض الدول بتوفير المستلزمات المطلوبة لهذه الحملات وتتم في معظم الدول العربية حملات التحصين باللقاحات الاتية :

- لقاح الحمى الفحمية.
- لقاح جدري الضأن .
- لقاح االإجهاض المعدي .
- لقاح الحمي القلاعية.
- لقاح مرض التسمم الدموي.
- لقاح ذات الرئة الساري في الأبقار .
- لقاح ذات الرئة الساري في الماعز.
- لقاح الجمرة العرضية.

- لقاح التسمم المعوي.
- لقاح طاعون المجترات الصغيرة.
- لقاح التهاب الأنف والرغامي.

ونجد أن كثيرمن الدول أوقفت التحصين ضد مرض الطاعون البقري ، لكن هناك بعض الدول التي ما زالت تقوم بعمليات تحصين مكثفة ضد هذا المرض .

أما لقاحات الدواجن من أهمها :

- لقاحات نيوكاسل.
- لقاحت برونسيت أول وثاني.
- لقاح جمبورو.
- لقاح جدري الطيور .

ومن أهم التجهيزات المطلوبة في هذا المجال أجهزة التبريد(Cold Chain) والعربات الحقلية والمستلزمات الميدانية. أما الدول التي تتم بها حملات تحصين في البوادي فتحتاج هذه الفرق إلى مستلزمات المعسكرات والمبردات تعمل بالديزل والمستلزمات البيطرية الميدانية الأخرى .

2- إنتاج اللقاحات :

في معظم الدول العربية توجد معامل بيطرية تنتج اللقاحات الباكتيرية والفيروسية الهامة ، لكن هناك تعدد في التقانات المستخدمة في إنتاج اللقاحات مع عدم التوافق في المعايير والمقاييس التي تضبط جودة هذه اللقاحات .

أشارت الدراسات التي أجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى الإزدياد في إستهلاك اللقاحات البيطرية وجود عجز ما بين المنتج محلياً والمطلوب فعلياً كما هو مبين في الجدول رقم (2).

وفي هذه البلاد العربية معظم الثروة الحيوانية في يد القطاع الرعوي التقليدي المحافظ، والذي لا يتعدى صرفه على الخدمات البيطرية أكثر من 1٪ من القيمة الاجمالية

جدول رقم(2)

الإحتياجات وحجم الإنتاج المحلي والعجز في اللقاحات البيطرية في الأقطار العربية

اللقاح	الحاجة	المنتج محلياً	العجز
الحمى القلاعية	16571	6200	10371
الطاعون البقري	18352	15500	2852
طاعون المجترات الصغيرة	–	–	5600
جدري الاغنام والماعز	69560	53850	15810
السعر (داء الكلب)	555	372	183
التسمم المعوي	62204	33800	28404
الحمى الفحمية	14243	7490	6743
الساق الأسود	8242	2915	5327
الاجهاض المعدي	7542	2425	5117
التسمم الدموي	15335	1140	14195
ذات الرئية الساري	10750	1000	9750
نيوكاسل	3236300	1051850	2184450
التهاب الشعب الهوائية	579300	202000	377300
قمبورو	1743000	200000	1453000
جدري الطيور	141300	76000	65300
ميرك	182700	–	182700
الارتعاش الوبائي	55250	25000	30250
التهاب المفاصل	22000	–	22000

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقارير القطرية الخاصة بدراسة الجدوى الفنية والإقتصادية لإنشاء مختبر لإنتاج اللقاحات البيطرية في الوطن العربي ، 1996.

للقطيع. وتقدم الدولة في الغالب جل هذه الخدمات مجاناً أو بسعر اسمى . وعندما تتدهور هذه الخدمات وتقل كميات الأدوية واللقاحات التي تستطيع الدولة توفيرها، فإن المربين قد يعملوا على شرائها من السوق ويقومون بعلاج حيواناتهم بأنفسهم. أما في البلدان المتقدمة صناعياً في أوروبا حيث القيمة الإجمالية للقطعان عالية، وحجم العمل أكبر مما هو عليه الحال في الوطن العربي، فإن صرف المربين على الخدمات البيطرية يتراوح بين 2٪ الى 3٪ من القيمة الإجمالية للقطيع. ومن هذه المقارنة يبدو واضحاً ضيق هامش العمل البيطري الخاص في الوطن العربي. ونجد أن المستلزمات المخبرية كثيرة من أهمها إنشاء المختبرات بمواصفات خاصة حسب تخصص المختبر سواء كان فيروس أو باكتيريا ، وتكون أنواع الأجهزة والمعدات حسب أنواع اللقاحات ، فلقاحات الفيروسات تحتاج إلى أجهزة الزرع النسيجي ، أما اللقاحات الباكتيرية فتنتج بواسطة المخمرات والدوارق . كما توجد بالمختبرات ماكينات التحضير وخطوط التعبئة والإنتاج وترشيح وحفظ الهواء والتكثيف والتبريد ، إضافة إلى الأنواع المختلفة من المجاهر والمستلزمات المحلية الأخرى من كيماويات وأوساط مغذية وخلافه.

أما في مجال صناعة الأدوية البيطرية، فإن عدداً من الأقطار لاتزال تعتمد على الإستيراد لسد حاجتها من العقاقير الطبية ولكن بعض الأقطار العربية أخذت في إقامة صناعات أدوية بيطرية وتشكل عمليات الخلط والتعبئة الأساس في هذه الصناعة الناشئة. والأردن مثالاً جيداً لهذه الدول حيث تزدهر فيها صناعة الأدوية البيطرية، فهناك الآن 13 مصنع أدوية محلي و 33 مستودع أدوية بيطرية للبيع بالجملة و44 صيدلية بيطرية للبيع بالمفرق و 16 عيادة بيطرية خاصة، وتقوم مصانع الأدوية بتصدير أدوية بيطرية الى مختلف أقطار الوطن العربي بقيمة إجمالية تبلغ 9.600.000 دولار في العام .

مكافحة ومعالجة الأمراض غير المعدية وأمراض الطفيليات :

تنفذ هذه الأنشطة الجهات الفنية في المستشفيات والمستوصفات والعيادات البيطرية حيث تحتاج هذه الخدمات للمضادات الحيوية ولوازم العمليات الجراحية وطاردات الديدان والمبيدات الحشرية .وتوجد أيضاً بهذه المرافق سيارات الرش بالمبيدات الحشرية والمغاطس والمرشات اليدوية .

مسوحات وتقصي وتشخيص الأمراض :

تقوم بهذا النشاط إدارات مكافحة الأوبئة بالدول العربية بالتعاون مع مراكز البحوث البيطرية بغرض تحديد مسببات الأمراض وأماكن تواجدها وإصدار سجل الأمراض الوبائية حسب أهميتها الإقتصادية ووضع خطط وبرامج مكافحتها . والتجهيزات المتاحة لهذه الأنشطة هي مستلزمات التشخيص المخبرية ومستلزمات جمع العينات والسيارات الحقلية.

مراقبة المسالخ وتفتيش اللحوم :

ويقوم بهذا النشاط الأطباء البيطريون في المسشتفيات البيطرية في بعض الدول وفي دول أخرى يتبع هؤلاء الأطباء إلى الشؤون البلدية التي يقع على عاتقها الإشراف علي الحيوانات المذبوحة في المسالخ في محلات القصابين للتأكد من مدى صلاحيتها للإستهلاك البشري.

الحجر البيطري:

المحاجر البيطرية ونقاط المراقبة والعبور توجد في معظم الدول العربية وهي من الأجهزة الهامة في مكافحة الأوبئة الوافدة والمستوطنة وتقوم أيضاً بمراقبة الحيوانات المارة عن طريق ترانزيت عبر البلاد للتأكد من خلوها من الأمراض المعدية.

كذلك يتم فحص المواد الغذائية من أصل حيواني مخبرياً للتأكد من صلاحيتها لإستتهلاك الحيوان . وكذلك يتم فحص منتجات الحيوان من جلود وأمعاء وصوف للتأكد من مدى صلاحيتها للصناعات المختلفة وكذلك المركزات والأعلاف التي تدخل البلاد .

تحتاج المحاجر إلى حظائر بمواصفات خاصة ومساحات خاصة وتحتاج إلى مصادر للكهرباء والمياه والى مختبر للمساعدة في التشخيص الأولي للأمراض.

الإرشاد البيطري :

خدمات الإرشاد البيطري تعتبر نشاطاً أساسياً من الخدمات البيطرية، فهو الحلقة التي تصل بين المنتج والسلطات البيطرية والجهات البحثية وهو جهة التي توجه وتنبه المربين إلى خطر الأمراض وتحفزهم للتعاون مع خدمات صحة الحيوان في عمل التقصى

والسيطرة على الأمراض، وتنقل إلى السلطات المختصة رد فعل المربين لإجراءات السيطرة على الأمراض ، ومدى فعالية هذه الإجراءات والحاجة إلى تعديلها أو إستبدالها بإجراءات أخرى أنجع أو أكثر ملائمة للمربين أو لطرق الرعاية الحيوانية المتبعة.

المراجع

- دراسة أمراض الحيوان في الوطن العربي – مرحلة اولي الخرطوم سبتمبر (أيلول) (1981).
- دراسة أمراض الحيوان في الوطن العربي – مرحلة ثانية – أمراض الطفيليات أغسطس (آب) 1982 الخرطوم .
- دراسة مسح وتقييم المختبرات البيطرية الخرطوم، سبتمبر (ايلول) 1982.
- دراسة حماية الصحة الحيوانية لتحسين الخدمات البيطرية بالجمهورية الاسلامية الموريتانية 1982.
- الدورة التدريبية عن مكافحة الأمراض السارية والمعدية في الابقار والاغنام في الوطن العربي ،الرباط، سبتمبر (ايلول) 1994.
- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لاقامة مشروع لانتاج الادوية واللقاحات والعقاقير البيطرية في المغرب العربي ، المجلد الثالث، مارس (آذار)، 1988.
- دراسة مشروع توحيد القوانين والانظمة المحجرية لإستيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها – الخرطوم – المجلد الاول،الخرطوم ،مايو (آيار)، 1990.
- الندوة القومية للأمراض الوبائية الناتجة عن التجارة الدولية في الثروة الحيوانية – الرباط – المملكة المغربية 1995.
- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لإنشاء مختبر إقليمي لإنتاج اللقاحات البيطرية في الوطن العربي الخرطوم ، نوفمبر (تشرين ثاني) ،1996.
- دراسة التقانات الحديثة المستخدمة على المستوى العالمي في مجال إنتاج اللقاحات البيطرية وامكانات إستخدامها في الدول العربية الخرطوم أغسطس (آب) 1977.
- دراسة خصخصة الخدمات البيطرية في الشرق الادنى المكتب الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة القاهرة 1994.
- مذكرة مشروع "RADISCON" منظمة الأغذية والزراعة 1990. روما FAO.

دور الخدمات البيطرية
في التنمية الزراعية

دور الخدمات البيطرية في التنمية الزراعية

إعداد :
الاستاذ الدكتور احمد على مصطفى
مستشار الصحة الحيوانية

أهمية الانتاج الحيواني في الزراعة العربية :

تشكل الزراعة أساس الحضارة والعمق الحضاري للأمة العربية فزراعة الحبوب والبقوليات وتخزينها للجؤ اليها في السنين العجاف والحضارات الزراعية على ضفاف أنهار النيل ودجلة والفرات وإستئناس الخيول وسلالاتها وحيوانات الحقل من أبقار واغنام وماعز وجمال والتي اصلها برى ومتوحش قام بها الانسان العربي ثم انتشرت السلالات المختلفة من هذه الحيوانات الاليفة شمالاً وجنوباً أغلب الخيول الاوربية مثل الخيول الانجليزية الأصيلة أصلها عربي تأقلمت على طفس الشمال واكتسبت مورثات جديدة وكذلك ابقار الفريزيان وغيرها هي في الأصل فرع من فروع ابقار هذه المنطقة مثل الزيبو الذي تأقلم في الجنوب الاستوائي واكتسب مورثات تجعله اكثر ملائمة للظروف المناخية التي انتقلت اليها تلك السلالات من الحيوانات هكذا تحدثنا اخبار كل الكتب السماوية التورات والانجيل والقرآن في تلك القصص والروحانية المشوقة وكذلك سير حضارات الفراعنة ، وضفاف دجلة والفرات والهيلال الخصيب وكذا اشعار الجاهلية وما بعدها والتي لا ينفصم فيها الشعر من عزل ، ومدح وهجاء ورثاء من وصف للطبيعة والخضرة وصفات للحيوانات من الخيول والجمال والأغنام .

وفي العصر الحديث لاتزال الزراعة بشقيها النباتي والحيواني تتصدر قائمة الناتج القومي العربيجداول رقم (1) و(2) و (3) وقد حبى الله الجزء الكبير من الوطن العربي بثروة النفط والغاز والمعادن والتي ضاعفت من قيمة الناتج القومي للعالم العربي حتى بلغ جملة هذا الناتج العربي 562449 مليون دولار نصيب الزراعة فيه 74651 مليون دولار أو حوالي 13.27٪ ونسبة لزيادة اعداد السكان وارتفاع مستوى المعيشة في الاقطار

الجدول رقم (1)
الرقعة الزراعية العربية ألف هكتار عام 1996

1- موسمية ومطرية وقروية	50254.88
2- مستديمة	6667.69
3- متروكة (Fallow)	11766.05
4- غابات (حراج)	93949.51
5- مراعي	360300.37

الجدول رقم (2)
الإنتاج النباتي العربي (ألف طن) عام 1996

1- الحبوب	53220.6
2- الرنات	7669.45
3- البقوليات	1446.35
4- الخضر	29872.72
5- الفاكهة	23637.92
6- السكر	2546.28
7- البذور الزيتية	3092.93
8- الأعلاف	

الجدول رقم (3)
الإنتاج الحيواني (ألف طن) عام 1996

1- اللحوم الحمراء	3259.52
2- اللحوم البيضاء	1704.15
3- الألبان	16392.15
4- البيض	809.75
5- الأسماك	2491.78

الغنية بالنفط وفي المدن الصناعية الحديثة فقد ازدادت الفجوة الغذائية على مستوى الوطن العربي اتساعاً وبالنظر الى الجدول رقم (4) فان الواردات من المواد الزراعية والغذائية تفوق الصادرات بحوالي اربعة اضعاف ويتوقع أن تزداد الفجوة الغذائية في انتاج اللحوم اتساعاً اذا أن معدل نمو الإنتاج يقدر بنحو 2٪ بينما يقدر نمو معدل الطلب بنحو 5٪ . ومن الجهة الاخرى فان مجمل السياسات الإقتصادية فانه في كثير من الاقطار العربية يعيش اكثر من نصف السكان على الزراعة التقليدية والرعي وهم يشكلون نسبة كبيرة من أفقر سكان العالم وناقصي التغذية وتتفش فيهم الأمية وقلة الرعاية الصحيحة لهم ولمواشيهم ومعظم هؤلاء الريفيين أو حوالي 60٪ يوصفون في الاحصاءات الدولية بانهم الفقراء وأكثر من نصف هؤلاء من المعدمين وعلى الرغم من الاختلافات في مستويات المعيشة لسكان الريف من قطر الى آخر الا أنه في كثير من هذه الأقطار يعانى سكان الارياف من ثالوث الفقر والجهل والمرض وتتزايد البطالة الجزئية في هذه المناطق وتتزايد تبعاً لذلك الهجرة الى المدن التي تتسع فيها الاحياء الفقيرة ويزداد الضغط فيها على الخدمات الاساسية وتعمل كل الاقطار العربية التي تعانى من هذه المشاكل بجد في ميدان الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية وزيادة الانتاج رغم أن المشاكل الهيكلية الكامنة في الفوارق بين سكان المدن والريف وكذلك الهوة الهائلة والفرق الكبير بين القدرات الاقتصادية للدول النامية الفقيرة والدول الصناعية الغنية والتي تهيمن على الاقتصاد العالمي تجعل من الصعب التصور بأن التقدم نحو رفع مستوى الإنتاجية سيكون سهل المنال ولابد من أتباع المنهج المنطقي العلمي وبحث العوامل التي تؤدي الى ضعف الإنتاجية ثم التصدي لها .

فبالنسبة للإنتاج الحيواني فانه حسبما ورد في الجدول رقم (5) فان اعداد الثروة الحيوانية هائلة. وبرغم هذا مقدراتها الانتاجية ضعيفة أولاً لان الانتاج الحيواني لايزال يعتمد وبصفه رئيسية على النظام التقليدي للرعاية والإنتاج ومن هذه العوامل النقص الكبير في الاعلاف وضعف التراكيب الوراثية ويأتي تأثير هذه العوامل على الإنتاج في معدلات النمو معدلات الاستبدال والنمو وبلوغ عمر النضج الجنسي وعمر ومعدلات الاخصاب ولهذا فأن وزن الذبيح في الابقار والضأن والماعز في الوطن العربي يقل بكثير من المتوسط العالمي وتقدر الفجوة الغذائية في اللحوم الحمراء بحلول عام 2000 بحوالي 2.5 مليون طن في العالم العربي .

الجدول رقم (4)

صادرات واردات زراعية/غذائية (مليون دولار) 1996

الصادرات	الواردات
زراعية 6321.80	23143.66
غذائية 4459.52	19548.00

صادرات الحيوانات الحية (مليون دولار) 1996

الصادرات	الواردات
الضأن والماعز	286.78
الأبقار/الجاموس	28.13
الجملة	314.91

صادرات اللحوم (مليون دولار) 1996

الصادرات	الواردات
اللحوم الحمراء	75.16
لحوم الدواجن	29.10
الألبان ومنتجاتها	80.01
البيض	21.27
الأسماك	1188.41
العسل	1.81
الجملة	1710.85

جدول رقم (5):

أعداد الحيوانات لعام 1996

(ألف رأس)

الدولة	أبقار	أغنام	ماعز	جمال
الأردن	61.60	2375.00	807.00	18.00
الامارات	89.00	381.00	985.00	169.00
البحرين	12.7	23.30	19.15	1.22
تونس	660.10	6817.70	1468.20	35.53
الجزائر	1228.00	17565.00	2895.00	136.00
جيبوتي	266.45	462.79	509.26	64.99
السعودية	220.39	9864.06	5315.09	610.72
السودان	33103.00	47183.00	43800.00	3039.00
سوريا	810.00	13119.00	1082.00	7.10
الصومال	1500.00	5656.03	11284.97	6172.36
العراق	1192.14	7520.45	1512.02	4.00
سلطنة عمان	244.5	281.10	902.30	108.80
فلسطين	11.59	634.49	269.87	-
قطر	14.00	200.00	172.00	49.00
الكويت	10.93	125.49	17.86	1.09
لبنان	63.39	293.73	453.25	0.47
ليبيا	145.00	5500.00	1200.00	100.00
مصر	3106.98	4220.32	3131.24	130.62
المغرب	2420.50	16266.70	4657.90	38.890
موريتانيا	1238.00	9634.00	4534.01	1124.00
اليمن	1180.93	3922.40	3557.50	179.00
الجملة	47559.19	151751.72	88573.61	11989.79

المصدر : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية – مجلد رقم (17)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الخرطوم (1997).

أما بالنسبة لإنتاج الألبان في الوطن العربي فان معدلات الاستهلاك تفوق بكثير الطاقة الإنتاجية وقد ارتفعت الواردات من الحليب لتصل الى 2223 مليون دولار عام 1992 متخطية الواردات من القمح التي بلغت 2165 مليون دولار في نفس العام. وقد زادت اسعار الألبان ومنتجاتها وتضرر المنتجون من منافسة المنتجات المستوردة .

ومن الاسباب الرئيسية في ضعف الإنتاجية عدم مواكبة انتاج الأعلاف للنمو في اعداد الحيوانات مما نجم عنه ان تناقص نصيب الوحدة الحيوانية بمعدل 3٪ سنوياً وتناقص تبعاً لذلك الاكتفاء الذاتي من الأعلاف من 74٪ الى 72٪ . وقد أثر هذا سلباً على اقبال رأس المال العربي للإستثمار في الانتاج المكثف للإنتاج الحيواني وعلى الإقبال على رفع الكفاءة الوراثية باستيراد الحيوانات ذات الصفات الوراثية العالية الإنتاجية للألبان تهجينها بالسلالات المحلية لزيادة الإنتاجية بالتقليح الاصطناعي.

ومن أهم العوامل الخسائر الناجمة من الامراض والآفات الحيوانية والتي تقدر باكثر من 30٪ من القيمة الانتاجية وبالنسبة لمرض الأجهاض المعدى الواسع الإنتشار في اغلب الاقطار العربية فان حملة التخلص من المرض في استراليا قدرت العوائد من التخلص من المرض بنحو 10.3٪ نتيجة ازالة العواتق الفائدة الى انخفاض انتاج الحليب وزيادة معدلات الاستبدال ، والاجهاض والنفوق لحديثي الولادة .

مصر العربية قدرت العوائد نتيجة خفض معدلات النفوق في العجول بتسبب الاسهالات للأعوام 1990 - 1996 بحوالي 25 مليون دولار للقطيع الوطني للابقار المقدر بحوالي خمسة مليون بقرة .

ولهذا فان لاستثمار في الخدمات البيطرية وفي تنظيم انشطتها يشكل عاملاً مهماً من عوامل زيادة الإنتاج الحيواني ويمكن اذا احسن استخدامها ودعمها وحدثت وسائلها ان يزيد العائد من الإنتاج الحيواني بتقليل الخسائر نتيجة للأمراض الحيوانية المختلفج بما يعادل نحو 15٪ - 25٪ ولكي يمكن ان يتم الترشيد للخدمات البيطرية لابد من النظر الى الركائز الآتية :

مفهوم ونوع الخدمات البيطرية المقدمة:

في معظم الدول العربية تنبع ادارة شؤون الإنتاج الحيوني لوزارة الزراعة .

ويدير شؤون الصحة الحيوانية مدير إدارة الصحة الحيوانية أو الخدمات البيطرية وربما الاستثناء الوحيد هو السودان الذي افردت الدولة فيه وزارة منفصلة للثروة الحيوانية على قمتها وزير اتحادي يعاونه مدير دولة يضطلع بالجوانب الفنية للوزارة .

الاجندة الفنية الخدمات البيطرية وعلى المستوى التنفيذي الفني يمكن تقسيمها حسب نوع الخدمات الى الآتي :

1- الصحة الحيوانية وهي في الغالب تعنى المستفشيات البيطرية بالوحدات الاقليمية لكل قطر مثل رئاسة المحافظات او الولايات والمستوصفات البيطرية بالمدن والقرى وفتح واجبات استقبال الحالات المرضية الفردية وعلاجها مثل امراض الولادة والجروح وامرا الطفيليات الداخلية والخارجية وخدمات ابادة الطفيليات الخارجية بالرش والتغطيس. يشترك الأطباء البيطريون والاطقم المساعدة في هذه المستشفيات في حملات التحصين الدورية لوقاية الحيوانات من الامراض الوبائية والمعدية . وفي بعض الأقطار هناك فرق ووحدات بيطرية متحركة تقوم بهذه الحملات بين البدو ضمن برامج الخدمات البيطرية للتحصين .

2- البحوث والمختبرات البيطرية ومهامها كما يلي :

(أ) تشخيص الامراض الحيوانية حسب الاقسام والتخصصات بهذه المختبرات وذلك عن طرق فحص العينات المرضية الواردة من الأطباء البيطريين في الحقل والمستشفيات البيطرية .

(ب) انتاج اللقاحات والمواد البيولوجية الكاشفة .

(ج) القيام بالبحوث التطبيقية المتعلقة بالأمراض واجراء الدراسات وتدريب الكوادر الفنية .

تتكون هذه المختبرات في الغالبية من الوحدات الاتية :-

- قسم الأمراض والتشخيص.
- قسم الفيروسيات .
- قسم الطفيليات .

- قسم الباكتيريا .
- قسم إنتاج اللقاحات الباكتيرية.
- قسم إنتاج اللقاحات الفيروسية.
- قسم أمراض الدواجن .
- قسم الحيوانات المخبرية.
- قسم الكيمياء الحيوية والسموم .

في بعض الدول العربية توجد مراكز للنظائر المشعة ضمن المختبرات البيطرية .

أما اللقاحات البيطرية التي يتم إنتاجها في بعض الدول العربية فهي :

- لقاح الطاعون البقري.
- لقاح الجمرة الخبيثة.
- لقاح الجمرة العرضية " ذات الساق الاسود".
- لقاح التسمم الدموي.
- لقاح البروسيلا .
- لقاح جدري الضأن والماعز.
- لقاح جدري الجمال.
- لقاح طاعون الخيل.
- لقاح مرض السعر .
- لقاح مرض دمامل الضأن.
- لقاح ذات الرئة الساري في البقر.
- لقاح التهاب الانف الرغامي.
- لقاح الايروتوكسيما
- لقاح نيوكسل

- لقاح جدري الطيور
- لقاح الجمبورو

كما تقوم هذه المختبرات بإنتاج الانتيجينات والأمصال المتعلقة ببعض الأمراض مثل البروسيلا والسالمونيلا.

كذلك توجد في معظم البلاد العدربية مختبرات بالمحافظات أو الأقاليم وهي في معظم الأحيان تكون مختبرات فرعية للقيام بعمليات تشخيص للأمراض بتلك المناطق . كما يقوم بعضها بإنتاج بعض اللقاحات والقيام ببعض الأبحاث التطبيقية والدراسات حول الأمراض والآفات السامة بالمنطقة.

3- مكافحة الأمراض الوبائية :

من مهام هذه الإدارة :

أ- إجرء مسوحات قومية لتحديد إنتشار الأمراض الوبائية المختلفة بالتعاون مع مراكز الأبحاث .

ب- الإشراف والتخطيط والإعداد لحملات التحصين .

ج- المساعدة في وضع السياسات والخطط لبرامج مكافحة الأمراض بالتعاون مع الجهات الاخرى مثل المنظمات الاقليمية والدولية.

د- تحديد وبائيات الأمراض وإعداد خرائط توزيع الأمراض جغرافياً وزمنياً مع تحديد درجات الخطورة وبرامج الانذار المبكر عن هذه الأمراض.

هـ- تحديد الاثار الإقتصادية للأمراض وجدوي مكافحتها .

4- المحاجر البيطرية والمسالخ وصحة اللحوم :

من مهام هذه الإدارة ما يلي :

أ- تطبيق قوانين الحجر البيطري وتفتيش اللحوم والعمل مع الاجهزة الاخري في السيطرة على الوبائيات حين حدوثها ، والعمل على منع دخول الأمراض الوافدة إلى البلاد .

ب- إستحداث قوانين الحجر البيطري لتواكب المتغيرات الإقليمية والدولية.

ج- تنفيذ سياسات صادرات الماشية مع كامل الرقابة والمتابعة لعمليات الصادر من الحيوانات الحية ومنتجاتها بإستخراج ومراجعة شهادات الصادر والوارد من الحيوانات .

د- مراقبة تجارة المواشي عبر الحدود بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة مثل الاجهزة الأمنية والجهات الجمركية.

تشرف إدارة المحاجر في الدول العربية علي مجموعة من المحاجر موزعة على مداخل البلاد المختلفة مثل الموانيء، المطارات المدن الكبيرة التي تصلها شحنات كبيرة من المواشي، أما الصادر أو حيوانات الوارد. كما توجد نقاط مراقبة كثيرة تابعة لهذه المحاجر ومنتشرة داخل البلاد لمراقبة حركة الحيوان الداخلية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الإستهلاك بغرض السيطرة علي حركة الماشية وضبطها ومراقبة سلامة الحيوان ومراقبة سلامة الشهادات الصحية المستخرجة للحيوانات المنقولة من محافظة لآخرى أو من مدينة إلى مدينة.

صحة اللحوم والمسالخ :

تتبع المسالخ في بعض الدول العربية إلى وزارة الشئون البلدية ويشرف عليها أطباء بيطريون تابعون للشئون البلدية في دول أخرى . يكون الإشراف علي المسالخ من ضمن أعباء المستشفيات البيطرية الموجودة في المدن والأرياف ويشرف عليها أطباء بيطريون تابعون لهذه المستشفيات والمستوصفات . في الدول التي تقوم بتصدير كميات كبيرة من الحيوانات المذبوحة تتبع المسالخ الكبيرة إلى شركات ، بعضها يتبع للقطاع الخاص ، وبعضها شركات حكومية يقوم بالعمل الفني بها أطباء بيطريون تابعون لهذه الشركات .

5- التلقيح الإصطناعي :

في كل الدول العربية التي بها خدمات تلقيح إصطناعي يقوم بتقديم هذه الخدمات مركز متخصص للأمراض الاتية:

- تحسين نسل الحيوان بإدخال السلالات الجيدة الإنتاجية.
- إنشاء مراكز تحسين النسل في محافظات البلاد المختلفة.
- وضع سياسة تربية محددة لإنتاج حيوانات عالية الإنتاجية ومتأقلمة مع الظروف المعنية للدولة.

- مكافحة الأمراض التناسلية.

- تدريب الكوادر للعمل في هذا المجال والإرشاد في مجال تربية الحيوان العالي الإنتاجية.

وتنتشر خدمات هذا المركز في القطر في شكل وحدات للتلقح الإصطناعي تقدم خدماتها للمزارعين عند الطلب.

قسم الأدوية والمستلزمات والمستودعات البيطرية:

يقوم هذا القسم بمتابعة تأمين الأدوية المستوردة بالتعاون مع الجهات المختصة الحكومية الاخرى ومنح التصديقات على استيراد الادوية البيطرية. كذلك يقوم هذا القسم بالإشراف على تأمين المستلزمات البيطرية الأخرى وتوزيعها على المراكز البيطرية بالقطر.

قسم المراقبة النوعية للأدوية واللقاحات البيطرية والاغذية والعلائق الخاصة بالحيوان:

في بعض الدول العربية هذا القسم يكون تابع لإدارة المختبرات البيطرية وفي بعض الدول الاخرى يكون قسماً منفصلاً..

القطاع الخاص :

شهد القطاع الخاص تطوراً كبيراً في السنوات الماضية ، وتنتشر في الدول العربية مصانع الأدوية البيطرية . والكثير من شركات الأدوية يهتم بتقديم الخدمات البيطرية للمواطن من قبل القطاع الخاص من خلال العيادات البيطرية الخاصة ومن الصيدليات البيطرية.

يتم تنظيم عمل هذه المرافق من خلال مكتب محدد في رئاسة البيطرة يشرف على أداء هذه المرافق ويستخرج التراخيص اللازمة . كذلك تقوم بعض الشركات في عدد من الدول العربية بإنتاج اللقاحات الفيروسية والباكتيرية للحيوانات الكبيرة والدواجن.

القوى العاملة في مجال الثروة الحيوانية :

تتكون القوى الفنية العاملة في مجال الخدمات البيطرية من الفئات الأتية :

1- فئة الباحثين المتخصصين في مختلف فروع علوم الطب البيطري مثل علم المرض ، الوبائيات ، علم المناعة ، علم الجراثيم ، علم الفيروسيات ، علم الطفيليات ، علم الحشرات، علم الكيمياء العضوية والتغذية ، علم التشريح المرضي العرضي والدقيق ، علم الوراثة والتلقيح الإصطناعي ، وعلم الأمراض التناسلية. ويعمل هؤلاء في المختبرات ومراكز بحوث الصحة الحيوانية وفي مختبرات إنتاج اللقاحات ومراكز التلقيح الإصطناعي وفي التدريس في الجامعات والمعاهد العليا للطب البيطري المنتشرة في أقطار الوطن العربي. وبالرغم من أنه لا تتوفر إحصاءات دقيقة بأعداد وتخصصات هذه الفئة من النخبة الفنية ، إلا أنه من الواضح أن الأعداد منها في تناقص مستمر نتيجة لهجرة العقول والمهارات العليا إلى الدول الصناعية الكبرى في الغرب للفرق الكبير في الحوافز المالية فرص التقدم في مجال البحوث بين أقطار الوطن العربي وتلك الدول. ومن العوامل التي تؤدي إلى حالة عدم الإستقرار المهني في هذه الفئة وجود أغلب المؤسسات التي يعمل فيها هؤلاء الأخصائيين ضمن مؤسسات الدولة التي تتأثر سلباً بالظروف المالية الصعبة التي تواجه حكومات هذه الدول وخضوع هذه المؤسسات للروتين الحكومي ، ولأن الدولة في أغلب هذه الدول تقدم خدمات صحة الحيوان للمربين دون مقابل أو بسعر إسمي وبسبب قلة إنتاجية الحيوان تحت ظروف التربية التقليدية وبالتالي تعسر الصرف على الصحة الحيوانية وقلة المردود الإقتصادي لهذه الثروة الحيوانية . وهكذا يبدو أن طريق الإصلاح لتحسين ظروف عمل هذه الفئة والإستفادة القصوى منها يكمن في العمل على تكثيف وزيادة الإنتاجية في قطاع الثروة الحيوانية الحديث في مزارع الإنتاج المكثف للألبان والدواجن ، وإنتاج اللحوم الحمراء ، والتحرير الإقتصادي في الإنتاج الحيواني، وكذلك خدمات البحوث وإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية.

2- فئة المهنيين من الأطباء البيطريين وأخصائي الإنتاج الحيواني : هذا القطاع من خريجي الجامعات يعمل في مجالات الصحة الحيوانية على المستوي المركزي في إدارات صحة الحيوان ، مكافحة الأوبئة ، تفتيش اللحوم والأغذية والمحاجر البيطرية. ويعمل الغالبية منهم في خدمات الصحة الحيوانية في الولايات أو المحافظات أو البلديات حسب التقسيم الإداري لكل قطر . ويقع على عاتق هذه الفئة التنفيذ المستديم لخطط وإجراءات السيطرة على الأمراض وهم الذين يفترض فيهم أن يكونوا على إتصال دائم مع المنتجين. ويساعد هؤلاء الأطباء والمهنيين الكوادر الوسيطة والمساعدين والعمال

المهرة من ممرضين ومراقبين بيطريين .

وحسب نمط التربية المتبع تكون مقدرة الكادر البشري على تقديم الخدمات في القطاعات الرعوية التقليدية حيث تقدم الخدمات البيطرية بصورة جماعية من حملات التطعيم ، أو الرش والتفطيس ، أو تجريع طاردات الديدان ، يمكن للطبيب البيطري وفرقته من الكوادر المساعدة تقديم الخدمات لعدد كبير من الحيوانات حيث يمكن أن يشرف الطبيب البيطري على 20 عاملاً يستطيع ادارتهم لتقديم الخدمات الى 2000 رأس من الأبقار في اليوم .

أما في حالة الإنتاج البيطري المكثف من مزارع الألبان المتطورة وحيث تقدم الخدمات البيطرية للحالات الفردية من عمليات التوليد وتشخيص الأمراض وعلاجها والعمليات الجراحية الكبيرة وغيرها ، فيستطيع الطبيب البيطري بمساعدة 5 من الكوادر الفنية تقديم الخدمات البيطرية الجيدة إلي خمس ألف رأس من الحيوانات .

وعلى هذه الأسس يمكن حساب الحوجة الى الكوادر الفنية والأطباء البيطريين بدراسة نمط تربية وإعداد الحيوان في المنطقة المعنية وتحديد الكوادر على هذا الأساس.

3- القوى الفنية العاملة في القطاع الخاص :

ويعمل في القطاع الخاص عدد من المتخصصين في مصانع الأدوية البيطرية وسوف تزداد أعداد الأخصائيين اللذين يعملون في القطاع الخاص عندما يكتمل تنفيذ الإتجاه السائد حالياً في عدد من الأقطار العربية والذي يهدف إلي خصخصة معامل إنتاج اللقاحات البيطرية كما هو الحال في الأردن وفي العراق.

أما في مجال العيادات البيطرية الخاصة والصيدليات البيطرية ومخازن الأدوية البيطرية الخاصة ، فإن الإتجاه السائد الان في كثير من الأقطار العربية هو الإزدياد المضطرد في أعدادالأطباء الخواص وأصبح هناك في عد من هذه الأقطار الآن حوالي 17٪ إلى 64٪ من الأطباء البيطريين يعملون في القطاع الخاص . وفي هذه البلدان يقدر دخل الطبيب الخاص مثلاثة إلى اربعة اضعاف دخل المهني الذي يعمل في القطاع العام.

ومن الملاحظ أن زيادة عدد الأطباء الخواص قد أدى إلى زيادة ملحوظة في تغطية

القطعان بالتحصينات الدورية في تلك لأقطار التي تسمح وتشرك الطبيب الخاص في عمل التحصينات الدورية وتعتبر تجربة المغرب تجربة رائدة في هذا المجال.

أما في مجال صناعة الدواء البيطري ضمن القطاع الخاص ، فإن التجربة الاردنية الناجحة تعتبر مثالاً جيداً يحتذى به .

الانشطة والتجهيزات :

تتلخص الأنشطة الأساسية للخدمات البيطرية في الدول العربية فيما يلي :-

1- الخدمات الوقائية ضد الأمراض(حملات التحصين):

تنفذ هذا النشاط عادة للمستشفيات البيطرية، وفي بعض الدول التي توجد بها ثروة حيوانية في البوادي . تشكل إدارات المستشفيات البيطرية فرق ميدانية تقدم خدمات التحصين لقطعان الماشية ، وتقوم إدارة المستشفيات بتجهيز هذه الفرق بكل مستلزمات التحصين ووسائل الحركة ويتم التعاون في تنظيم هذه الحملات مع إدارات مكافحة الأوبئة والتي تقوم بوضع الخطط والبرامج السنوية لتنفيذ هذه الأنشطة على المستوى القطري . كذلك يقوم قسم الإمداد والتموين في بعض الدول بتوفير المستلزمات المطلوبة لهذه الحملات وتتم في معظم الدول العربية حملات التحصين باللقاحات الاتية :

- لقاح الحمى الفحمية.
- لقاح جدري الضأن .
- لقاح االإجهاض المعدي .
- لقاح الحمي القلاعية.
- لقاح مرض التسمم الدموي.
- لقاح ذات الرئة الساري في الأبقار .
- لقاح ذات الرئة الساري في الماعز.
- لقاح الجمرة العرضية.
- لقاح التسمم المعوي.

- لقاح طاعون المجترات الصغيرة.
- لقاح التهاب الأنف والرغامي.

ونجد أن كثيرمن الدول أوقفت التحصين ضد مرض الطاعون البقري ، لكن هناك بعض الدول التي ما زالت تقوم بعمليات تحصين مكثفة ضد هذا المرض .

أما لقاحات الدواجن من أهمها :

- لقاحات نيوكاسل.
- لقاحت برونسيت أول وثاني.
- لقاح جمبورو.
- لقاح جدري الطيور .

ومن أهم التجهيزات المطلوبة في هذا المجال أجهزة التبريد(Cold Chain) والعربات الحقلية والمستلزمات الميدانية. أما الدول التي تتم بها حملات تحصين في البوادي فتحتاج هذه الفرق إلى مستلزمات المعسكرات من خيام مبردات تعمل بالديزل والمستلزمات البيطرية الميدانية الأخرى .

2- إنتاج اللقاحات :

في معظم الدول العربية توجد معامل بيطرية تنتج اللقاحات الباكتيرية والفيروسية الهامة ، لكن هناك تعدد في التقانات المستخدمة في إنتاج اللقاحات مع عدم التوافق في المعايير والمقاييس التي تضبط جودة هذه اللقاحات .

أشارت الدراسات التي أجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى الإزدياد في إستهلاك اللقاحات البيطرية وجود عجز ما بين المنتج محلياً والمطلوب فعلياً كما هو مبين في الجدول رقم (6).

ونجد أن المستلزمات المخبرية كثيرة من أهمها إنشاء المختبرات بمواصفات خاصة حسب تخصص المختبر سواء كان فيروس أو باكتيريا ، وتكون أنواع الأجهزة والمعدات حسب أنواع اللقاحات ، فلقاحات الفيروسات تحتاج إلى أجهزة الزرع النسيجي ، أما اللقاحات الباكتيرية فتنتج بواسطة المجمرات والدوارق . كما توجد

بالمختبرات ماكينات التحضير وخطوط التعبئة والإنتاج وترشيح وحفظ الهواء والتكثيف والتبريد ، إضافة إلى الأنواع المختلفة من المجاهر والمستلزمات الأخرى من كيماويات وأوساط مغذية وخلافه.

مكافحة ومعالجة الأمراض غير المعدية وأمراض الطفيليات :

تنفذ هذه الأنشطة الجهات الفنية في المستشفيات والمستوصفات والعيادات البيطرية حيث تحتاج هذه الخدمات للمضادات الحيوية ولوازم العمليات الجراحية وطاردات الديدان والمبيدات الحشرية ،وتوجد أيضاً بهذه المرافق سيارات الرش بالمبيدات الحشرية والمغاطس والمرشات اليدوية .

مسوحات وتقصي وتشخيص الأمراض :

تقوم بهذا النشاط إدارات مكافحة الأوبئة بالدول العربية بالتعاون مع مراكز البحوث البيطرية بغرض تحديد مسببات الأمراض وأماكن تواجدها وإصدار سجل الأمراض الوبائية حسب أهميتها الإقتصادية ووضع خطط وبرامج مكافحتها . والتجهيزات المتاحة لهذه الأنشطة هي مستلزمات التشخيص المخبرية ومستلزمات جمع العينات والسيارات الحقلية.

مراقبة المسالخ وتنفتيش اللحوم :

ويقوم بهذا النشاط الأطباء البيطريون في المسشتفيات البيطرية في بعض الدول وفي دول أخرى يتبع هؤلاء الأطباء إلى الشؤون البلدية التي يقع على عاتقها الإشراف علي الحيوانات المذبوحة في المسالخ في محلات القصابين للتأكد من مدى صلاحيتها للإستهلاك البشري.

الإرشاد البيطري :

خدمات الإرشاد البيطري تعتبر نشاطاً أساسياً من الخدمات البيطرية، فهو الحلقة التي تصل بين المنتج والسلطات البيطرية والجهات البحثية وهو جهة التي توجه وتنبه المربين إلى خطر الأمراض وتحفزهم للتعاون مع خدمات صحة الحيوان في عمل التقصى والسيطرة على الأمراض، وتنقل إلى السلطات المختصة رد فعل المربين لإجراءات السيطرة على الأمراض ، ومدى فعالية هذه الإجراءات والحاجة إلى تعديلها أو إستبدالها بإجراءات أخرى أنجع أو أكثر ملائمة للمربين أو لطرق الرعاية الحيوانية المتبعة.

جدول رقم(6)

الإحتياجات وحجم الإنتاج المحلي والعجز في اللقاحات البيطرية في الأقطار العربية

اللقاح	الحاجة	المنتج محلياً	العجز
الحمى القلاعية	16571	6200	10371
الطاعون البقري	18352	15500	2852
طاعون المجترات الصغيرة	–	–	5600
جدري الاغنام والماعز	69560	53850	15810
السعر (داء الكلب)	555	372	183
التسمم المعوي	62204	33800	28404
الحمى الفحمية	14243	7490	6743
الساق الأسود	8242	2915	5327
الاجهاض المعدي	7542	2425	5117
التسمم الدموي	15335	1140	14195
ذات الرئية الساري	10750	1000	9750
نيوكاسل	3236300	1051850	2184450
التهاب الشعب الهوائية	579300	202000	377300
قمبورو	1743000	200000	1453000
جدري الطيور	141300	76000	65300
ميرك	182700	–	182700
الارتعاش الوبائي	55250	25000	30250
التهاب المفاصل	22000	–	22000

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقارير القطرية الخاصة بدراسة الجدوى الفنية والإقتصادية لإنشاء مختبر لإنتاج اللقاحات البيطرية في الوطن العربيل، 1996.

خدمات التقليح الإصطناعي:

في بعض الدول العربية!يتبع خدمات التلقيح الإصطناعي إدارياً وفنياً إلي إدرات الإنتاج الحيوانية ، وفي دول أخرى تكون هذه الخدمات مشروعاً قومياً شاملاً أو مركزاً مستقلاً إدارياً ومالياً وفنياً.

ومن أهم اهداف خدمات التلقيح الإصطناعي وضع برامج السياسة العامة للتلقيح الإصناعي وصولاً إلي زيادة الإنتاج الحيواني كماً ونوعاً وذلك بالعمل على تحسين السلالات المحلية ورفع قدراتها الإنتاجية الوراثية.

ينتشر خدمات التلقيح الإصنطاعي في الدول في شكل وحدات موزعة في الاقاليم والمحافظات بشكل يمكن المربين من الحصول على هذه الخدمات بسهولة مثل تلك التي تقدم في مراكز الخدمات البيطرية العلاجية. في كثيرمن الدول تعمل وحدات التلقيح الإصنطاعي في المشتفيات والمستوصفات البيطرية.

الوضع الأمثل للخدمات البيطرية :

الثروة الحيوانية الهائلة التي يذخر بها الوطن العربي ، التي تقدر بنحو 145 مليون وحدة حيوانية من الماشية (أبقار وأغنام وماعز وجمال وجاموس) ، عدا الكم الهائل من دجاج اللحم والبيض والطيور الداجنية الأخرى ، تحتاج الرعاية الصحية لهذه الحيوانات فيها إلي خدمات بيطرية متكاملة ومستمرة للسيطرة على أمراض الحيوان المختلفة الوبائية منها والمستوطنة والسارية ، وكذلك المتناقلة إلى الإنسان ، وبين الحيوان والإنسان لدرء خطر إنتشارها من مناطق إلى أخرى ، وعبر الحدود المشتركة من قطر إلى آخر ، ووسائل للإنذار المبكر لمنع دخول وإنتشار الأمراض الطارئة الوافدة عبر القارات نتيجة للتطور الهائل في وسائط النقل العالمية. وكذلك إنتقال بعض الأمراض والافات الخطرة عبر القارات ضمن التجارة الدولية في الحيوانات الحية أو منتجات الحيوان .

وإدارة الخدمات البيطرية القطرية متشابهة في أغلب البلدان العربية وتتمثل في:

1- جهاز مركزي لتقرير السياسات الصحية البيطرية والميزانيات والاولويات وتخصيص المستلزمات من كوادر بشرية ومعدات.

2- جهاز للمختبرات البيطرية للتشخيص المخبري للأمراض والبحوث وتطوير

وإنتاج اللقاحات الواقية من الأمراض.

3- جهاز لتوريد وإستيراد وتخزين المستلزمات البيطرية حسب الخطة المركزية والإمكانات المتاحة .

4- في بعض الأقطار هناك جهاز مركزي للتدريب للكوادر الوسيطة والتدريب الوظيفي.

وعلى الرغم من أنه قد حدث تقدم كبير في التعرف على الأمراض الحيوانية الوبائية الفتاكة ، وعلى وجه الخصوص أمراض الأبقار والسيطرة عليها ، إلا أن الخدمات البيطرية في هذه الأقطار تحتاج إلى تحديث لتواكب التطور الذي يحدث في علم الوبائيات في العالم الصناعي الحديث . ولكي يمكن التحرك نحو التخلص من بعض الأمراض بإستراتيجيات واقعية وقابلة للتنفيذ والإستمرارية ، ولحساب التكلفة الإقتصادية للخسائر من الأمراض مقارنة مع تكلفة كل بدائل إستراتيجيات السيطرة على هذه الأمراض (Cost/Benfit analysis).

ويمكن أن توصف الخدمات البيطرية المثالية بأنه الجهاز الإداري المتكامل الذي يتعامل مع مشاكل الصحة الحيوانية على النحو التالي:

1- تحديد الأهداف لخطة السيطرة أو التخلص من الأمراض وتحديد الأولويات والخطط الرئيسية نحو هذه الأهداف حسب الأولوليات .

2- البرمجة وتتلخص في وضع إستراتيجيات محددة لتحقيق أهداف مباشرة محددة.

3- وضع ميزانية هذه البرامج بالتفصيل لكل الموارد الواجب توفيرها لتنفيذ هذه الإستراتيجيات ذات الأولولية وذلك في حدود الواقع الإقتصادي القطري والموارد المتاحة.

4- وضع خطة العمل الرئيسية للبرامج ضمن الميزانية المقررة وتتضمن هذه الخطة الرئيسية الإستراتيجية أو الإستراتيجيات الأكثر ملاءمة وواقعية ، وكذلك الخطط العريضة للعمل الواجب القيام به .

5- وضع البرامج التفصيلية وبها تتحول الإستراتيجيات وخطط العمل الرئيسية إلي

برامج مفصلة تحدد فيها الأهداف المباشرة والتكنولوجيا الواجب توفيرها والقوى العاملة المطلوب توفيرها والهيكل الأساسي لإدارتها والموارد اللازمة ومدة التنفيذ .

6- التنفيذ الفعلي للخطة والبرامج المفصلة وترجمة هذه البرامج المفصلة الى أعمال محددة تقوم بها المؤسسات المعنية وكيفية المتابعة المستمرة لهذه الأنشطة للتأكد من أنها تسير وفقاً للخطة المرسومة وفي المواعيد المحددة.

7- تقييم الإستراتيجات والبرامج والأعمال في فترات معينة للتأكد من جدواها والعمل علي تحسين كفاءتها أو إعادة البرمجة عند الحاجة إلى ذلك .

وتحتاج مثل هذه الخدمات البيطرية إلى المعلومات الوبائية الدقيقة ووسائل تحليلها بطريقة علمية ويعتمد توفيرهذه المعلومات علي وجود مختبرات بيطرية ذات كفاءة من حيث يمكن أن تقدم التشخيص الدقيق في الوقت المناسب. وكذلك محاجر صحية ذات كفاءة ، وخطة، وجهاز للتدريب المستمر، ورفع الكفاءة . ولكي يتم جمع المعلومات وتحليلها بطريقة علمية حسب طرق ووسائل علم الوبائيات للتوصل إلى المعلومات والبيانات الوبائية مثل عدد ونسبة القطعان المصابة، وتحليل نسبة الاحتمالات " Risk analysis " ، وتقدير ومقارنة تكلفة الخسارة التي يسببها المرض مع تكلفة السيطرة أو التخلص من المرض بالإستراتيجيات المقررة. وبالنسبة لكمية المعلومات التي ينبغي جمعها وتحليلها ، فلابد من توفير الحاسوب الآلي المزود بالبرامج المناسبة وربط هذه الاجهزة في شبكة وطنية ليسهل تبادل هذه المعلومات بين مراكز الابحاث والحجر الصحي وإدارات الاوبئة وصحة الحيوان الاقليمية والمركزية.

خدمات صحة الحيوان :

تشمل هذه الخدمات في العادة المستشفيات البيطرية في القطاعين العام والخاص ، وتوجد عادة في المدن الكبرى وعواصم الأقاليم . وهذه المستشفيات تستقبل حالات مرضية لحيوانات الحقل أو الحيوانات المرافقة ، ويمكن الإستفادة منها في تقصي الأمراض والإنذار المبكر لحدوث أمراض معينة وذلك بالتأكد من أن هذه المستشفيات تحتفظ بسجلات دقيقة لكل الحلات المرضية التي تعالج في المستوصف وبتجميع هذه التقارير وتصنيفها وارسالها بإنتظام إلى مركز تلقي وتحليل المعلومات برئاسة صحة

الحيوان وإدارة الأوبئة المركزي. ويلزم تزويد هذه المستشفيات بنموذج مبسط لتحليل الحالات يمكن إدخاله ضمن نظام الحاسوب الالي الذي يلزم أن تزود به هذه المستشفيات ووصله مع شبكة المعلومات القطرية.

مكافحة الأوبئة :

مهمة مكافحة الأوبئة هي منع دخول المرض أو السيطرة عليه وتلخلص منه إذا كان موجوداً. وآلية هذا العمل هي التقصي ، والتقصي يمكن تقسيمه إلي ثلاثة أنماط من الأنشطة متداخلة ومستمرة وهي إكتشاف المرض ، التقارير الوبائية عن سير المرض ، وتقصي المرض أو تكثيف حملة تقصي مرض معين .

ونشاط الإكتشاف المرض يمكن أن يكون سالباً (Passive) مثل إستخراج ملخصات تقارير المستشفيات أو المختبرات أو مراكز تفتيش اللحوم المنتشرة في القطر المعين ، أو حتى على مستوى الإقليم أو الوحدة الجغرافية أو السياسية مثلاً القارة الأمريكية ، أو القارة الأوربية أو الوطن العربي . هذا وبمراجعة هذه التقارير يمكن إكتشاف حدوث مرض معين وتقرير ما إذا كان من الواجب التعامل معه، ومثال لذلك الأمراض الناجمة عن تدهور البيئة مثل تدهور المراعي نتيجة الرعي الجائر ، أو المغالاة في إستعمال مبيدات الحشائش والحشرات قد يسبب حالات مرضية معينة ، وبتجميع شتات هذه المعلومات يمكن إكتشاف هذه المشكلة ومن ثم العمل على التصدي لها .

- نشاط إكتشاف المرض الإيجابي أو ما يسمى "**مسح المرض الإيجابي**" (Active Surveillance)، ويكون عادة لصيقاً ومكملاً لنشاط السيطرة على المرض ويعتمد على المسوحات المكثفة لمجموعة حيوانات أو عينات إحصائية عشوائية لقطعان الماشية لقياس تواتر حدوث المرض أو رصد توزيعه الجغرافي على المستوى القطري أو الأقليمي.

- التقارير الوبائية عن المرض هذ عبارة عن عملية تجميع المعلومات وتحليلها علمياً بهدف التوصل إلى منظومة معلومات عن وبائية المرض ونقل ذلك إلى الجهات المسئولة لتقرير إستراتيجية وخطة وأنشطة المكافحة.

- نشاط مسح وتقصى الأمراض مهما كان مستوى الآداء فيه من آلية لجمع الإحصاءات لابد فيه من التقنية المتقدمة للاختبارات ليكون مفيداً ونافعاً في عملية

السيطرة على المرض ، يجب أن يسانده نظام مقتدر لتجميع وتحليل المعلومات يعمل بانتظام ((التقارير الأسبوعية أو الشهرية)) ويحتاج إلى جهاز حاسوب آلي وبرامج قياسية وكوادر مدربة على جمع وإدخال وتحليل هذه المعلومات .

وهكذا فإن عمليات تقصي الأمراض هي لكل مراحل السيطرة على المرض الثلاثة وهي :

- مرحلة التحضير أو التهيئة لعمليات السيطرة وتحديد الإستراتيجيات ، الميزانية، تجهيز الإمكانات..الخ.
- مرحلة عمليات السيطرة.
- مرحلة مراجعة نتائج أعمال السيطرة أو قياس تقصي المرض.

وعلى هذا الأساس فإن مراكز مكافحة الأوبئة في بعض البلاد المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تتكون الكوادر البشرية المدربة فيها من فريق متكامل من الأطباء البيطريين المدربين تدريباً متقدماً في علم الوبائيات (VETERINARY EPIDEMIOLOGIST) ، ومن اقتصاديين، وخبراء بيئة ، وجغرافيا ، وأخصائيين، واخصائي برامج حاسوب، وحتى قانونيين . ومثال ذلك إدارة تحري أمراض النبات والحيوان (APHIS) التابع لوزارة الزراعة الأميركية. وحتي اذا لم يكن في المستطاع محاكاة مثل هذه الأنظمة المتقدمة ، فإنه بالأمكان للجهات المختصة بتقصي ومكافحة الأوبئة أو تستعين بإستشارة هؤلاء المتخصصين الموجودين ضمن إدارات أخرى في جهاز الدولة .

المختبرات البيطرية:

هذه المختبرات الموجودة في كل قطر من أقطار الوطن العربي لابد من زيادة قدراتها وكفاءتها بدعمها بالمعدات والمواد والآليات والكوادر الفنية الكافية ، ويعني هذا توفير المال الكافي ضمن ميزانيات الدولة لهذه المختبرات.

ولابد من توحيد وسائل التشخيص المخبري على المستوى القطري والقومي بالاستعانة بأحدث الطرق والوسائل التشخيصية المتعارف عليها عالمياً.

ولابد من الوصل الدائم وتبادل المعلومات بين المختبر ، وأطباء الحقل ،

والمستشفيات البيطرية ، وإدارات مكافحة الأوبئة والصحة الحيوانية والمحاجر ، ومراكز لتفتيش اللحوم ، ضمن شبكة قطرية للمعلومات البيطرية.

المحاجر البيطرية :

هذه المحاجر والموجودة في كل الأقطار العربية ، تحتاج لزيادة فعاليتها وكفاءتها في أعمال التقصي والسيطرة على الأمراض المستوطنة والوافدة ، وتحتاج إلى الآتي :

- توحيد قوانين وإجراءات الحجر البيطري الصحي والشهادات الصحية على مستوى أقطار الوطن العربي للاستفادة من التجارب المشتركة وللمساهمة في إزالة العقبات الصحية أمام حركة التجارة في الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية بين أقطار الوطن العربي.

- تدريب الأطباء العاملين في هذه المحاجر في علم الطب الجماعي الوقائي (Population Medicine) وتزويد هذه المحاجر والعاملين فيها بالمعلومات عن تواتر حدوث الأمراض الحيوانية في البيئات المختلفة من العالم .

- التأكد من وجود مختبر تشخيص ضمن كل محجر صحي لتأكيد التشخيص المخبري الأولي للأمراض.

- تزويد كل محجر بجهاز حاسوب آلي وتدريب أحد العاملين على إدخال المعلومات في برامج الحاسوب وربط هذه الأجهزة بشبكة المعلومات الصحية البيطرية القطرية.

الإرشاد البيطري :

هناك أجهزة للإرشاد البيطري ضمن أجهزة الإرشاد الزراعي في كثير من الأقطار العربية وفي بعض الحالات ترتبط أجهزة الإرشاد البيطري بالتلقيح الاصطناعي . وفي هذه الحالة يتم التركيز في الإرشاد والتوعية العامة بأمراض الحيوان بالأمراض التناسلية مثل الاجهاض الساري . والإرشاد البيطري جهاز هام لنشر المعلومات عن الأمراض الحيوانية والبرامج المتبعة لمكافحتها وهي أيضاً هامة في متابعة رد فعل المربين لسياسة وبرامج المكافحة والتنبيه إلى فعالية هذه البرامج أو إلى الحاجة إلى تعديل البرامج لزيادة كفاءتها في السيطرة علي الأمراض التي يجري مكافحتها.

ويلزم أن يكون جهاز الإرشاد ملماً بكافة نواحي إجراءات المكافحة من الناحية

الإدارية والفنية لكي يتمكن العاملين فيه من اكتساب ثقة وتجاوب أصحاب الماشية في البرامج المنفذة وفي الخدمات البيطرية.

التنسيق والتعاون :

كثير من برامج تقصي ومكافحة الأمراض الحيوانية تحتاج إلى التعاون الوثيق بين جهاز الخدمات البيطرية وخدمات الصحة العامة في وزارة الصحة ، وعلى وجه الخصوص في مكافحة الأمراض المتناقلة والمشتركة مثل الاجهاض الساري ، والسعر ، والاكياس المائية الطفيلية ، وحمى الاخدود . وهذا التعاون والتنسيق يجب أن يشمل المتابعة اليومية وتبادل التقارير وحتى على مستوى التدريب المخبري لتوحيد الجهد للتقصي ومكافحة هذه الأمراض.

ولابد من الإشارة إلي ضرورة خلق لجان مشتركة يشترك فيها المعنيون من المسئولين في الإدارات الحكومية المعنية ، والمربين مثل إتحادات الفلاحين أو إتحاد مربي الماشية أو مربي الدواجن.

أهمية الخدمات البيطرية في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته :

مما يتميز به الوطن العربي من ثروة حيوانية هائلة ومتنوعة ، إلا أنه يعاني من نقص في منتجاتها وذلك لضعف القدرات الإنتاجية في قطاع الثروة الحيوانية الذي يعتمد بصفة رئيسية على النظام التقليدي للإنتاج ونظم تربية الحيوان . كما أن هناك عوامل أخرى عديدة تساهم في إنخفاض إنتاجية الوحدة الحيوانية من الألبان واللحوم ، ومن هذه العوامل النقص الكمي والنوعي للموارد العلفية وضعف التراكيب الوارثية وإنتشار الأمراض . ويأتي تأثير الأمراض على الإنتاج من خلال تأثيرها المباشر أوغير المباشر على معدلات الولادة ومعدلات الإستبدال ومعدلات النمو ومؤشرات النضج الجنسي وصفات الإخصاب. وعلى سبيل المثال يقل وزن الذبيحة للأبقار في الوطن العربي بكثير عن المتوسط في العالم ، كذلك الحال للأغنام و الماعز .

والأمراض الوبائية والمعدية والناتجة من عوامل البيئة والتي تسبب خسائر في الإنتاج تتراوح بين 20٪ الى 75٪ في بعض الامراض والتي ينبغي تطوير كفاءة الخدمات البيطرية في أقطار الوطن العربي كثيرة :

ولابد من دعم الخدمات البيطرية وتطويرها للتصدى والسيطرة على هذه الأمراض لزيادة الإنتاج وتحسين نوعه. وأهم هذه الامراض هي :

(1) مرض الحمى القلاعية :

ينتشر هذا المرض في كل الدول العربية وتنتشر الاصابة به في الأبقار لكنه يصيب العديد من الفصائل الحيوانية والحيوانات البرية والإنسان . وقد نلاحظ أنه يصيب الأغنام بصورة وبائية في بعض الدول العربية مسبباً الكثير من الخسائر في الحيوانات حديثة الولادة مثل سوريا ، ليبيا والمغرب الواردة في القائمة (أ) . ولما لهذا المرض من أهمية فهو يتصدر القائمة (أ) الأمراض شديدة الوبائية المعدة من قبل مكتب الأوبئة الدولي.

(2) مرض الإجهاض المعدي :

موجود في كل الأقطار العربية ويصيب الأبقار والجاموس والمجترات الصغيرة من الأغنام والماعز . وقد جرت دراسات حوله وقامت كثير من الدول بعمليات مسوحات لتحديد مدى إنتشار الإصابة بالمرض ومعرفة نوع العترات الموجودة . والكثير من الدول تعمل على تطبيق برامج مكافحة تتبع فيها إستراتيجيات مختلفة تهدف كلها إلى السيطرة علي المرض وإستئصاله . ويعتبر هذا المرض من الأمراض المتناقلة من الحيوان الى الإنسان والأكثر شيوعاً في العالم وتسبب الحمى المالطية في الإنسان .

مرض الطاعون البقري :

يعتبر هذا المرض من الأمراض الوافدة على الدول العربية وفي معظم الدول العربية تمت السيطرة عليه وذلك بإجراء التحصينات الوقائية السنوية . كما لم تسجل إصابات وبائية كبرى بهذا المرض في معظم الدول العربية لأكثر من عشر سنوات مضت .

مرض طاعون المجترات الصغيرة:

منتشر في كثير من الدول العربية وتتم السيطرة عليه عن طريق التحصين السنوي للماعز والأغنام .

مرض جدري الضأن والماعز:

ينتشر هذا المرض المستوطن في معظم الدول العربية والكثير من الدول العربية تتبع برنامج تحصين سنوي لكامل القطيع من الماعز والاغنام .

مرض الحمى الفحمية (الجمرة الخبيثة):

متوطن في معظم الدول العربية ويظهر في بعض المواسم وتتم السيطرة عليه عن طريق برامج التحصين المنتظمة في معظم الدول العربية. في المناطق الموبوءة.

مرض الجمرة العرضية أو ذات الساق الأسود:

من الأمراض المستوطنة في كثير من دول العالم العربي ويصيب الأبقار والجاموس وتتم السيطرة عليه بتحصين قطعان الأبقار بصورة منتظمة في الأماكن التي يكون بها المرض متوطن .

(3) مرض التسمم الدموي:

هذا المرض متوطن في كثير من الأقطار العربية ونسبة لخطورة هذا المرض تتبع الدول برامج لتحصين محددة تضع هذا المرض تحت السيطرة في المناطق التي يكون فيها المرض متوطناً.

(4) السل البقري :

يتوطن هذا المرض في كثير من البلدان العربية . بعض الدول العربية مثل المغرب تتبع برنامج كشف سنوي على أبقار مزارع الألبان وتذبح الحيوانات المصابة وتقوم بتعويض أصحابها . كما يعتبر هذا المرض من الأمراض المشتركة الهامة بين الانسان والحيوان.

(5) مرض جدري الإبل :

ينتشر في بعض الدول العربية وتتم السيطرة عليه بواسطة تحصين الإبل سنوياً في مناطق توطنه .

(6) مرض طاعون الخيل :

منتشر في بعض الأقطار العربية وتتم السيطرة عليه بالتحصين السنوي للخيول.

مرض داء الكلب ((السعر)):

من الأمراض المتوطنة في البلاد العربية وتتبع بعض الدول العربية إجراءات جيدة للسيطرة على المرض بإبادة الكلاب الضالة وتطعيم الكلاب المملوكة مرة في السنة.

(7) أمراض طفيليات الدم والكوكسيديا:

أمراض طفيليات الدم من التريبانوسوما :

البايزيا – الثايليريا – الانابلازما

أما أمراض البابيزيا والثايليريا والتي ينقلها القراد هي منتشرة في جميع البلاد العربية تقريباً في مختلف أنواع الحيوانات . وتكون السلالات المستوردة دائماً الأكثر تأثراً بالمرض حيث أن المحلية لها درجة من المناعة والتأقلم يجعلها تقاوم هذه الأمراض نوعاً ما، لذلك تظهر مشاكل هذه الأمراض غالباً في مناطق الإنتاج المكثف مثل مزارع الألبان الحديثة ومجمعات التسمين .

أمراض الوكولسيديا :

منتشرة أيضاً في جميع البلاد العربية وأيضاً تسبب مشاكل في مناطق الإنتاج المكثف خاصة في الحيوانات الصغيرة .

أمراض الديدان المعدية والمعوية:

وهي الديدان الإسطوانية والورقية والشريطية ونادراً ما يخلو منها حيوان . ومن أهمها مجموعة الديدان الاسطوانية تسبب الإلتهابات المعدية والمعوية وتنتج عنها الإسهالات وفقر الدم مثل دودة الهومكنس. أما الديدان الكبدية وديدان البلهارسيا ، تنتشر في كثير من البلاد العربية وتحت ظروف بيئية معينة مرتبطة بالقنوات والري الطبيعي أو المستنقعات في المناطق التي تهطل بها معدلات عالية من الأمطار. وتسبب خسائر وسط الحيوانات كما تكلف مكافحتها أموال طائلة خاصة برامج مكافحة القواقع العائل الوسيط لهذه الديدان .

كذلك تنتشر الاصابات بالاكياس المائية في الابقار والجمال والاغنام ، كما تنتشر

الاصابات بحويصلات الديدان الشريطية في الابقار.

الحويصلات الطفيلية المختلفة :

من اهمها الأكياس المائية وحويصلات الديدان الشريطية وهي منتشرة في الحيوانات في كل الأقطار العربية وتلعب دوراً له خطورته علي الصحة العامة للإنسان .

الآفات البيطرية:

(أ) الذباب الماص للدماء Glossina

1- ذبابة التسي تسي :

من أخطر أنواع الذباب وهي الناقل البيولوجي لطفيل مرض النوم في الماشية . تحتل مساحات كبيرة من أراضي السودان والصومال فيما يسمى بحزام ذبابة التسي تسي . ويسبب المرض الذي تنقله التريبانوسوما خسائر كبيرة في الماشية هناك . كذلك تشير بعض التقارير إلي وجود هذه الذبابة خارج نطاق هذا الحزام في بعض الدول العربية.

2- ذباب الخيل :Tabanids

يوجد بكثافات عالية جداً في مناطق تربية الأبقار بغرب وجنوب السودان تؤدي إلى النزوح شمالاً في فترات الخريف. كذلك فهو منتشر في كل البلاد العربية لكن بكثافات مختلفة – قد يتسبب في نقل كثير من الأمراض بصورة ميكانيكة مثل مرض التروبناسوما وبعض الأمراض الباكتيرية والفروسية.

3- كذلك تنتشر في كثير من البلاد العربية أنواع الذباب الماص للدماء الاخري والتي ربما شاركت في نقل الكثيرمن أمراض الجراثيم المايكروبية والفيروسات والديدان مثل ذبابة الاسطبل Stable Fly

الباعوض Mosquitoes

ذباب الهاموش Culicoides

ذباب الرمل Sand Fly

ذبابة البقر Haematobia

ذباب البرغش (الشعران) Hippobosca

الذبابة السوداء Simulium

نقق الغنم Oeotrus ovis

نفق الخيل Gastrophilus

نفق جلد البقرHypoderma

(ب) القراد :

ينتشر القراد بنوعيه الصلب والطري في كل الأقطار العربية

القراد الجاف : Hard Ticks

معظم الأقطار العربية بها أنواع القراد الناقلة للثايليريا " هايلوما اناتولكم " ذلك المرض الذي يفتك بشده في السلالات المستوردة ذات الإنتاجية العالية للألبان . كما توجد أيضاً أنواع البوفلس الناقل للبابنيريا "الكمثريات".

القراد الطري : Soft tick

والذي يسبب الجرب بأنواعه الجاف والرطب وينتشر أيضاً في معظم الدول العربية.

أمراض نقص المعادن النادرة:

أغلب المجترات تحتاج الي كميات معينة قليلة جداً من هذه المعادن ، ولابد من وجودها في النبات والمراعي بالكميات المطلوبة لكي يعيش الحيوان ويتكاثر بشكل طبيعي . وفي المناطق الرعوية شبه الصحراوية وفي حالات الرعي الجائر أو تدهور البيئة نتيجة لعدم الإتزان في العوامل البيئية مثل كثرة الأمطار أو الري الصناعي ، قد يؤدي الى نقص في هذه الأملاح في النبات وبالتالي في الحيوان الذي يتغذى على هذه النباتات.

ومن أمراض نقص الأملاح النادرة والتي قد تسبب خسائر في الأغنام والجمال والأبقار تصل في بعض الأحيان أكثر من 25٪ الأمراض التالية :

1- مرض شلل الحملان المستوطن (Enzootic Ataxia):

يكثر هذا المرض في المناطق الصحراوية والرملية وهو عبارة عن شلل نصفي يصيب النصف الخلفي للحملان ويؤدي في النهاية الي النفوق . وقد تصل الخسائر في هذا المرض من 25٪-100٪ في محصول الحملان وتكثر الاصابة بهذا المرض في ولادات الربيع والصيف. ويمكن التثبت من المرض بوجود نقص حاد في عنصر النحاس في التربة والاعلاف ونقص حاد في مستوى النحاس في دم الحيوانات المصابة دون المستويات الطبيعية لهذا العنصر .

وفي هذه الحالات يلزم تجريع النعاج المعرضة للاصابة بكبسولة سلفات النحاس بمعدل 1.5 جرام كل اسبوع اثناء فترة الحمل، ومعالجة تربة حقول الاعلاف بسماد يحوي سلفات النحاس بمعدل 5.7 كيلوجرام للهكتار الواحد . وهناك طريقة ناجحة هي حقن الأغنام الساوية في هذه المناطق بحوالي 150مغ من جلاستيات النحاس(Copper glycinate).

2- نقص عنصر :السيلتيوم:Selenium Vit .E defficiency

مرض العضل الأبيض:

يؤدي نقص عنصر السيليتيوم الى نفوق عالي في الأغنام وكذا الجمال والى الاجهاض وعلامته الكبرى هي وجود خطوط بيضاء في عضل الارجل والصدر والقلب وينفق حديثي الولادة نتيجة للنوبة القلبية . ويكون علاج الحالة بحقن الحيوانات الحوامل المعرضة تحت الجلد بمحلول (Vit.E. Selenium) والتي تسوقها بعض شركات الادوية البيطرية.

3- التسمم الغذائي البوتوليني (Botulism):

هذا المرض شائع جداً في المناطق الرعوية شبه الصحراوية في بعض مناطق العالم وموجود ويسبب خسائر كبيرة في بعض المناطق الرعوية في الوطن العربي .وقد ثبت وجوده في مراعي واسعة في ليبيا وكذلك في العراق . والسبب الأساسي هو نقص عنصر الفوسفور البروتيني مما يؤدي بالاغنام الى أكل الجيف مما يعرف (بالبيكا) (pica) وفي هذه المناطق في الربيع تكون الحرارة مناسبة في حدود 30-35 درجة مئوية وكذلك الأس الهايدروجيني للتربة حمضية مما يساعد على تكاثر جرثوم البوتلايتم

(Clostridium botulinum).

والعترات التي تفرز سم (ج) و (د) (C and D toxin) هي التي تسبب الحالة في الأغنام والأبقار، وسم البوتيلزم هو أقوى سم قاتل على وجه البسيطة . وعندما تتغذي الاغنام أو الابقار علي هذه الجيف المسمومة تصاب ، وتبلغ نسبة النفوق حوالي 35-70٪ والعلاج الاساسي في هذه الحالات هو تحصين الحيوانات المعرضة للاصابة بلقاح عترة (ج)الاحادي أوعترة (ج) و(د) الثنائي قبل دخول هذه الحيوانات للمراعي سنوياً.

مرض ذات الرئة الساري في الأبقار (C.B.P.P.):

ينتشر هذا المرض بصورة أساسية في الصومال والسودان وهناك حالات إصابات فردية وإشتباهات بحدوثه في عدد من الدول العربية .

مرض ذات الرئة الساري في الماعز (C.C.P.P.):

منتشر في معظم الدول العربية ويسبب خسائر كبيرة في قطعان الماعز وتتم برامج تحصين ضد هذا المرض في بعض الدول العربية. وفي القطعان المصابة يبلغ الانتشار نحو 70٪ - 90٪ والنفوق في الحيوانات المصابة يصل الى 100٪ وتقدير الخسائر في الإنتاج في المناطق الموبوءة اكثر من 50٪ .

مرض التسسم المعوي:

ويصيب الأغنام الساوية والحملان ويسبب خسائر كبيرة بها ، ومنتشر في كثير من الدول العربية خصوصاً تلك الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط ، هناك برنامج تحصين وقائي دوري لتقليل الخسائر من هذا المرض.

مرض الدمامل في الضأن :

يسبب هذا المرض أيضاً خسائر كبيرة في الضأن ويعتبر من الأمراض الإقتصادية التي تحول دون تصدير الحيوانات المصابة لأسواق الماشية .

مرض ماء القلب (Heart Water):

يصيب قطعان الضأن في بعض الدول العربية الأفريقية وينقله القراد الانبليوما

ويسبب خسائر عالية في قطعان الضأن في تلك البلاد.

أمراض الدواجن :

- مرض نيوكاسل.
- مرض التهاب القصبات (B).
- مرض التهاب الشعب الهوائية المعدي (ILT).
- مرض القمبورو (التهاب غدة فايريش)
- مرض مارك.
- مرض جدري الطيور (Fine Pix)
- مرض السالمويلا – الاسهال الابيض وإسهال الصيصان.
- مرض زهري الطيور.
- مرض الارتعاش الوبائي.
- مرض الكوكسيديا.
- الإصابة بالديدان الشريطية.

وصناعة الدواجن المكثفة ي الحظائر المغلقة الأوتوماتيكية تكلفتها عالية ولذا فأن اى خلل في الحركة التكنولوجية وأهم حلقة فيها البرنامج الدقيق للوقاية في الأمراض قد يؤدي الى انهيار هذه الصناعة بخسارة قد تصل الى 100٪ .

ولذلك فأن تأهيل الخدمات البيطرية ودعمها تقريبا وأقتصادياً على جانب عظيم من الأهمية لزيادة الإنتاج الحيواني وتحسبن نوعه.

لخدمات البيطرية لخدمة أهداف الصادرات الحيوانية :

تقدر الثروة الحيوانية في أقطار الوطن العربي من أبقار وجاموس وجمال وأغنام وماعز بحوالي 120 مليون وحده حيوانية جدوق رقم (5) وبرغم هذا العدد الهائل من الثروة الحيوانية الا ان هناك فجوة غذائية في الألبان واللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والبيض يتم تعويضها بالاستيراد من خارج الوطن العربي.

ويقدر إنتاج الألبان للسلالات المحلية في الوطن العربي خلال فترة 305 يوم بحوالي 1144 كجم مقارنة بحوالي 3615 كجم للسلالات الأجنبية وحوالي 1960 كجم للخلطان من الأبقار . وفي عام 1996 بلغ إجمالي إنتاج الوطن العربي من اللحوم الحمراء ومن الألبان حوالي 3.26 مليون طن و 16.39 مليون طن على الترتيب. في حين بلغ المتاح للإستهلاك من اللحوم الحمراء والألبان في الوطن العربي في عام 1996 حوالي 3.59 مليون طن و 25.66 مليون طن على التوالي. وعليه تقدر الفجوة الغذائية في عام 1996 بحوالي 33.38 ألف طن للحوم الحمراء وتقدر قيمتها بحوالي 623.46 مليون دولار . كما تقدر فجوة الألبان في نفس العام بحوالي 9.27 مليون طن ، وتقدر قيمتها بحوالي 2392.74 مليون دولار . وفي ذات العام قدرت قيمة الفجوة للحوم البيضاء في الوطن العربي بحوالي 285.53 مليون دولار وبيض المائدة بحوالي 78.78 مليون دولار .

أثر الأمراض الحيوانية على حركة التجارة العربية :

على الرغم من العدد الهائل للثروة الحيوانية في الوطن العربي ، إلا أن إنتاج الدول العربية من اللحوم الحمراء والألبان يقل بكثير عن الحاجة والطلب المحلي لهذه المنتجات ، مما ينتج عنه فجوة غذائية تزداد عاماً بعد عام ، وتعوض بالإستيراد من خارج الوطن العربي في شكل أغنام و أبقار حية ولحوم حمراء.

ومن ضمن عوامل ضعف الإنتاجية الأمراض التي تقدرخسائرها في الإنتاج بنسبة 30٪-35٪، ولكن الأثر السلبي الأكثر للأمراض في التجارة البينية بين الدول العربية يرجع إلي عدم إستيفاء الماشية التي تتواجد بكثافة في الجزء الافريقي من الوطن العربي في السودان والصومال وموريتانيا ، ويرجع هذا في الأساس إلى وجود الطاعون البقري ومرض ذات الرئة المحيطي البلوري في الأبقار. على الرغم من وجود لقاح فعال للطاعون البقري ووسائل إختبار متقدمة لمرض ذات الرئة المحيطي البلوري ، إلا أن القوانين الخاصة بشروط الإستيراد تشترط خلو بلد المنشأ من هذا المرض لفترات طويلة حتى يمكن الإستيراد منها .

وعلي الرغم من حملات التحصين ضد مرض الطاعون البقري قد وصلت درجة من التغطية ، أصبح وجود هذا المرض فيها نادراً في هذه الأقطار ، إلا أنه ربما يكون مشجعاً للتجارة البينية بين الأقطار العربية بل وحافزاً لإستثمار رأس المال العربي في

تكثيف الإنتاج في الثروة الحيوانية في هذه البلاد حيث ظروف التربية أكثر ملاءمة، وتكلفة الإنتاج أقل من مثيلات هذه البلدان في أمريكا الجنوبية وأستراليا وأوروبا الشرقية. إن تبسيط وتسهيل إجراءات الحجر الصحي حيث يمكن أن يستفاد من هذه الثروة الحيوانية دون الحاق أضرار بالصحة الحيوانية في البلدان العربية التي تصدر لها الحيوانات الحية أو اللحوم في هذه الأقطار.

وهناك أيضاً تشدد في إستيراد الأغنام والماعز ولحومها في السودان والصومال ومصر إلى مناطق الأسواق الكبري في الخليج بسبب وجود مرض الإجهاض المعدي في هذه المناطق لدرجة أن أي إرسالية من هذه الحيوانات قد ترجع إلي بلد المنشأ إذا ثبت أن حيواناً واحداً وجد موبوءاً للاختبار السيرولوجي لهذا المرض، بالرغم من أن مرض الإجهاض الساري معروف بأنه موجود في كل أقطار الوطن العربي ، وبالرغم من أن الإستراتيجية المتبعة في السيطرة عل هذا المرض في اغلب اقطار الوطن العربي هو التحصين الجماعي الذي يلزم أن يتبع لفترة قد تمتد إلي نحو 20 عاماً، حتي يصل الحال بالنسبة لهذا المرض لدرجة السيطرة الكاملة والتي بعدها ينظر في إجراءات التخلص من المرض بإستراتيجية الاختبار وذبح المصاب. وحيي الوصول لتلك المرحلة في حوالي عام 2010م على أقل تقدير يصبح التشدد في قيود الإستيراد بسبب هذا المرض معوقاً للتجارة البينية في هذه الحيوانات دون أثر فعال في السيطرة على المرض في الأقطار المستوردة.

أن السياسة المتبعة في إستراتيجيات السيطرة على الأمراض الحيوانية في حاجة إلى مناقشة جادة بين اللقطار العربية تحت إشراف المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وكذلك قوانين الصحة الحيوانية ، وعلى الخصوص تلك المتعلقة بالحجر الصحي الخاص بالتجارة العربية في الحيوانات الحية ومنتجات اللحوم ، لكي ترسم سياسة واقعية هدفها للسيطرة علي الأمراض والتقليل من خسائرها في الإنتاج وتشجيع التجارة العربية في الحيوانات والإنتاج الحيواني في آن واحد.

وفيما يلي قائمة بأهم الأمراض الوبائية والمتوطنة التي تؤثر على التجارة العربية :

أمراض الأبقار :

- الطاعون البقري .

- الحمى القلاعية .
- الحمى الفحمية .
- الجمرة الفحمية .
- الجمرة العرضية .
- التسمم الدموي .
- الالتهاب الرئوي البلوري.
- السل البقري.
- الاجهاض المعدي.
- المثقبيات .

أمراض الأغنام :

- جدري الأغنام .
- جدري الماعز
- طاعون المجترات الصغيرة .
- الحمى القاعلية .
- مرض ذات الرئة الساري بالماعز .
- التسمم الدموي.
- الإجهاض المعدي.
- الحمى الفحمية .
- مرض الدمامل
- التسمم المعوي.

المراجع

- دراسة أمراض الحيوان في الوطن العربي - مرحلة اولي الخرطوم سبتمبر (أيلول) (1981).
- دراسة أمراض الحيوان في الوطن العربي - مرحلة ثانية - أمراض الطفيليات أغسطس (آب) 1982 الخرطوم .
- دراسة مسح وتقييم المختبرات البيطرية الخرطوم، سبتمبر (ايلول) 1982.
- دراسة حماية الصحة الحيوانية لتحسين الخدمات البيطرية بالجمهورية الاسلامية الموريتانية 1982.
- الدورة التدريبية عن مكافحة الأمراض السارية والمعدية في الابقار والاغنام في الوطن العربي ،الرباط، سبتمبر (ايلول) 1994.
- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لاقامة مشروع لانتاج الادوية واللقاحات والعقاقير البيطرية في المغرب العربي ، المجلد الثالث، مارس (آذار)، 1988.
- دراسة مشروع توحيد القوانين والانظمة المحجرية لإستيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها - الخرطوم - المجلد الاول،الخرطوم ،مايو (آيار)، 1990.
- الندوة القومية للأمراض الوبائية الناتجة عن التجارة الدولية في الثروة الحيوانية - الرباط - المملكة المغربية 1995.
- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لإنشاء مختبر إقليمي لإنتاج اللقاحات البيطرية في الوطن العربي الخرطوم ، نوفمبر (تشرين ثاني) ،1996.
- دراسة التقانات الحديثة المستخدمة على المستوى العالمي في مجال إنتاج اللقاحات البيطرية وامكانات إستخدامها في الدول العربية الخرطوم أغسطس (آب) 1977.
- دراسة خصخصة الخدمات البيطرية في الشرق الادنى المكتب الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة القاهرة 1994.
- مذكرة مشروع "RADISCON" منظمة الأغذية والزراعة 1990. روما FAO.

أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه تطوير أداء مراكز الخدمات البيطرية في العالم العربي

أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه تطوير أداء مراكز الخدمات البيطرية في العالم العربي

إعداد
الدكتور مخلص عمارين
مديرية إدارة الثروة الحيوانية والمراعي – وزارة الزراعة
عمان – المملكة الاردنية الهاشمية

يمتلك الوطن العربي ثروة حيوانية هائلة سواء من حيث الكم أو النوع، ويعتمد اكثر من (70٪) من السكان الزراعيين على قطاع الثروة الحيوانية كمجال للعمل وأسلوب للحياة. ونظرا لامتداد العالم العربي على مساحات شاسعة في آسيا وافريقيا تمتد من الخليج العربي شرقا الى المحيط الاطلسي غربا، ومن الحدود الايرانية والتركية والبحر الابيض المتوسط شمالا الى الصومال والمحيط الهندي ودول افريقيا الوسطي جنوبا، فان ثروته الحيوانية تتنوع فتضم سلالات مختلفة من الابقار والجاموس والاغنام والماعز والابل ولايواجه الوطن العربي نقصا في اعداد الحيوانات بقدر مايعاني من نقص في المنتجات الحيوانية لضعف انتاجية الوحدة الحيوانية، وبحسب احصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 1996 تقدر اعداد الحيوانات في العالم العربي على النحو التالي :

الابقار	47.7 مليون رأس
الجاموس	3 مليون رأس
الاغنام	151.7 مليون رأس
الماعز	88.5 مليون رأس
الجمال	11.9 مليون رأس

واجمالي انتاج العالم العربي من اللحوم

اللحوم الحمراء	3.25 مليون طن
اللحوم البيضاء	1.7 مليون طن

وبالرغم من أن الزيادة الكبيرة في المنتجات الحيوانية خلال العقدين الماضيين (اللبن واللحم) قد وصلت الى الضعف، الا ان الطلب على هذه المنتجات زاد زيادة كبيرة نتيجة لعدة عوامل منها الزيادة السكانية وارتفاع مستوي المعيشة الثقافي في العالم العربي، حتي ان هذه الزيادة أدت الى اتساع حجم الفجوة الغذائية من هذه المواد الامر الذي أدى الى زيادة حجم الواردات منها بحوالي (10٪) سنويا وسيستمر هذا الوضع لفترة قادمة.

وبمقارنة سريعة للكفاءة الانتاجية للحيوانات في بعض الانواع الحيوانية في العالم العربي بمثيلاتها في بقية دول العالم، يعطي فكرة عن مدى تدني الانتاجية الحيوانية في الوطن العربي.

فلقد بلغ متوسط الانتاجية للوحدة الواحدة من حيوانات اللبن (6.5) طن عام (1990) في امريكا الشمالية، وبلغ لمثيلاتها في الدول المتقدمة (3.6) طن، بينما بلغت في الوطن العربي (1.28) طن أي بمعدل (23٪) من نظيره في الدول المتقدمة، ونحو (5.12٪) من متوسط امريكا الشمالية.

أما بالنسبة للانتاج اللحوم، فان متوسط وزن الذبيحة من الابقار في الدول النامية عام 1990 يمثل (68٪) من نظيره في الدول المتقدمة و (57٪) بالنسبة لامريكا الشمالية.

ويعزى ضعف انتاجية الوحدة الحيوانية في الوطن العربي الى أسباب عديدة منها :

1- قلة المراعي وضعف انتاجيتها بسبب تدني نسبة سقوط الامطار وتذبذبها في مناطق واسعة من العالم العربي، اضافة الى الرعي الجائر واستمرار الاعتداءات على اراضي المراعي بالحراثة والزراعات غير المناسبة.

2- قلة الاعلاف بشكل عام والاعلاف الخضراء بشكل خاص، حيث لاتحصل الحيوانات المنتجة على احتياجاتها الغذائية من العليقة المركزة والخضراء مما يؤدى الى عدم اتزان العناصر الغذائية التي تعتمد على المصادر العلفية المتاحة والفقيرة المحتوي دون ان يتم تدعيم هذا الوضع بتغذية اعلاف تكميلية لاجراء التوازن الغذائي المطلوب مما يؤدى الى نقص انتاجية هذه الحيوانات.

3- ان طرق ادارة المراعي وتنميتها بدائية كما ان ادارة المزارع الحيوانية لاتزال تتم بطرق غير علمية وتعتمد في تربيتها على التربية المنتشرة ولاتوجد التربية العلمية والمكثفة الا على نطاق محدود ولبعض الانواع الحيوانية.

4- شح المياه في معظم مناطق العالم العربي والتى تعتمد على الامطار وفيما عدا السودان ومصر والعراق وسوريا فان بقية دول العربية تعتمد اعتماداً شبه كامل على مياه الامطار التي تتذبذب كل عام وتسود في كثير من السنوات الظروف الجوية القاسية والجفاف الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على الثروة الحيوانية.

5- التراكيب الوراثية للسلالات الحيوانية المختلفة في المنطقة العربية وهي في معظمها سلالات محلية تأقلمت مع الاوضاع السائدة وسوء اونتاجيتها قليلة وان كان بالامكان اجراء عمليات انتخاب بينها لانواع جيدة ومنتجة، كما يمكن تحسين الانتاجية بتحسين نوعية الاعلاف المقدمة الا ان هذا الامر لم يستأثر بعد بالعناية اللازمة، وادخال التكنولوجيا الحديثة في الانتخاب الوراثي وتطوير العليقة العلفية لكي تلعب دوراً اساسياً في البلوغ والنضج الجنسي والتهجين المبرمج مع سلالات معروفة بانتاجيتها العالية وتحسن الظروف البيئية وظروف التربية التي تعيش فيها الثروة الحيوانية واستنباط سلالات جديدة وادخال سلالات يمكن ان تكون واعدة في انتاجيتها، ولازال الكثير امام علماء الانتاج الحيواني والتطوير الوراثي لعمله في هذا المجال.

6- الامراض الحيوانية والطفيليات بانواعها الداخلية والخارجية وتدني الخدمات البيطرية بكافة اوجهها سواء الوقائية او العلاجية او التشخيصية، مما جعل الامراض الحيوانية تستوطن في مناطق كثيرة من العالم العربي وتفتك بها وترتفع نسبة النفوق بين قطعان الماشية. كما ان حالتها الصحية متدنية اضافة الى التأثير المباشر والاساسي على إنتاجيتها، نظرا لعدم توفر مختبرات بيطرية كفوءة موزعة توزيعاً عادلاً على كافة مناطق العالم العربي، وكذلك شح الادوية البيطرية وارتفاع اسعارها وعدم توفر اللقاحات البيطرية كماً ونوعاً وطريقة الحفظ المناسبة لتقديمها للحيوانات في مواعيدها.

7- قلة الدعم الذي يقدم للبحوث في مجال الانتاج الحيواني والصحة الحيوانية،

وقلما نجد الوزارات المعنية ومعاهد البحوث ترصد في موازناتها المخصصات الكافية لاجراء البحوث التطبيقية التي تتصدى للمشاكل الحقيقية التي تواجهها الثروة الحيوانية من اجل حلها وتقديم الاقتراحات والافكار التي يمكن ان تطور انتاجية الثروة الحيوانية وقلة العاملين في مجال البحث العلمي.

8- ظهور عترات جديدة للامراض الحيوانية التقليدية مما قد لاينفع معها طرق المقاومة التقليدية او اللقاحات المتوفرة في الاسواق المحلية.

9- عدم كفاية المحاجر البيطرية وضعف الموجود منها والحدود المفتوحة بين الدول مما ادى الى التنقل العشوائي للحيوانات دخولاً وخروجاً الى داخل المناطق العربية او التهريب لها وبحسب تذبذب اسعارها او استخدام مناطق الرعي المشتركة بين الدول العربية او بينها وبين الدول المجاورة لها مما يتسبب في دخول الامراض الوبائية ايضا.

10-التجارة الدولية الحرة بالحيوانات جعل تنقل الحيوانات من المناطق الغنية بها الى المناطق الاخرى اسهل وأسرع، مما أثر تأثيراً مباشراً على أسعار الحيوانات المحلية ومنتجاتها وجعلها لاتستطيع المنافسة امام سلع رخيصة الثمن تنتجها دول غنية بمراعيها وكلفة الانتاج لديها منخفضة.

11-السياسات الزراعية التي تتبعها بعض الدول العربية نتيجة ظروفها الاقتصادية تسببت في رفع الدعم عن الاعلاف والمنتجات الحيوانية مما رفع كلفة انتاجها وجعلها سلعة غير منافسة اضطر المزارعون معها للتخلص منها.

12-قلة الايدى العاملة المدربة والماهرة في مجال العناية بالحيوانات وتربية الحيوان بحسب الاصول العلمية المتعارف عليها مماجعل التعامل مع الحيوان يتم بطرق بدائية وتساء معاملته فيقل انتاجه.

13-ضعف البنية التحتية من طرق زراعية ومواصلات وكهرباء وهاتف في كثير من المناطق الريفية مما ترتب عليه مشقة نقل الحيوانات من مكان الى اخر او صعوبة تقديم الخدمات الضرورية لها سواء البيطرية او الغذاء او النقل او الابلاغ عن الاوبئة الحيوانية مما يؤدى الى كوارث.

المعوقات الفنية التي تواجه تطوير المختبرات البيطرية :

يعتبر التحدي التقني والفني العائق الاهم امام تطوير الخدمات البيطرية في العالم العربي، فالتطوير العلمي المذهل الذي وصلت اليه المراكز العلمية العالمية باستخدام التقنيات الحديثة وخاصة البيولوجيا الجزيئية انعكس في امور ثلاثة:

أ- القدرة على انجاز العمل المطلوب.

ب-الدقة والسرعة في الانجاز.

ج- انخفاض الكلفة.

مما جعل المراكز العلمية العربية تواجه تحدي من نوع خاص في الاعتماد الكامل على المؤسسات العلمية العالمية كمرجع لها ومايترتب على ذلك من تبعية علمية وعدم موضوعية في استخراج النتائج وارتفاع كلفة الفحص والشحن والتأخير في ظهور النتائج وتاخر اتخاذ القرارات اللازمة بالرغم من الحاجة الماسة والضرورية، اضافة الى عدم استقلال القرار الوطني وكشف الاسرار الفنية للجهات الاجنبية او الاعتماد على الامكانات المتاحة محلياً وهي تكنولوجيا علمية تقليدية.

وفيما يلي أهم العناصر التي تشكل المعوقات الفنية التي تقف حائلا امام تطوير الخدمات البيطرية :

1- معوقات تتعلق بنقص الكوادر البشرية المؤهلة من حيث العدد ونوع التخصص وسوء التوزيع او العمل في غير مجالات تخصصها.

2- معوقات تتعلق بالتقنيات الحديثة والتطور العلمي الذي يستطيع ان يواكب التطور الهائل في العالم مما يحتاج الى استثمارات كبيرة وعلاقات دولية وامكانات غير محدودة ، علما بأن العالم العربي لايزال يعتمد على التقنيات التقليدية ومايترتب عليها من بطء في استخراج النتائج وعدم دقتها.

3- معوقات تتعلق بالاجهزة والمعدات من حيث امكانية توفيرها وتوحيد مصادرها وتوفير قطع الغيار اللازمة لها في الوقت اللازم.

4- معوقات تتعلق بتوفير المستلزمات اللازمة للعمل كمواد بيولوجية او مستلزمات

الانتاج المختلفة بكميات كافية ونوعية متميزة في الوقت المناسب.

5- معوقات تتعلق بنقص التخصصات العلمية النادرة سواء في مجال التكنلوجيا الحيوية او مجال البيولوجيا الجزيئية او غير ذلك.

6- معوقات تتعلق بعدم توفر الصيانة اللازمة للاجهزة المتطورة وقطع الغيار.

أ- المعوقات المتعلقة ببنية المختبرات العاملة في مجال انتاج الادوية واللقاحات البيطرية وتشخيص الامراض:

هناك معوقات مشتركة تواجه تلك المجالات مجتمعة بالاضافة الى خصوصية المعوقات لكل مجال، ومن هذه المعوقات المشتركة تتعلق بمايلي :

1- المعلومات : يعتبر نقص المعلومات من أهم المعوقات التي تقف امام تطوير الخدمات البيطرية في مجالات الادوية البيطرية واللقاحات والتشخيص، فعدم وجود وحدة معلومات مرتبطة بالمؤسسات العلمية وبمتخذي القرار تستطيع توفير المعلومة الصحيحة ومن مصدرها وتبادل المعلومات الموثوقة بين الدول العربية تشكل عائقا رئيسياً اولياً امام تطوير الخدمات البيطرية.

2- الاجهزة والمعدات : ان عدم وجود الاجهزة المتطورة والحديثة في مجال انتاج الادوية او انتاج اللقاحات والتشخيص يجعل المختبرات العربية المختلفة ومراكز الانتاج تعتمد على الطرق التقليدية مما يعنى ارتفاع كلفة الانتاج ومحدودية كمياته وبطء العملية الانتاجية، او يعنى ضعف التشخيص وعدم اعطاء التشخيص في الوقت المطلوب. وهذا يعني غياب التشخيص الصحيح او اللقاح المناسب او الدواء المناسب في الوقت المناسب، وان توفر لدولة مافانه لايتوفر لدولة اخري اذ ان كل دولة عربية معنية بمشاكلها ولايوجد اثر للعمل العربي المشترك في حل هذه المشاكل. كما ان اعتماد العالم العربي على الاجهزة المستوردة والشركات العملاقة التي تحتكر الانتاج يعزز من التبعية للدول المنتجة والشركات العالمية والبقاء تحت رحمتها وتبقى اسرار تلك الاجهزة المتطورة حكراً عليها فلايمكن محاكاتها او صيانتها.

3- الصيانة : يعتبر موضوع الصيانة امراً مرتبطاً بالاجهزة والمعدات وتواجه الدول العربية مشكلة مستعصية في موضوع الصيانة فالحصول على الاجهزة والمعدات قد يكون امراً سهلاً ولكن ادامتها والحفاظ عليها وتوفير قطع الغيار المناسبة والخبراء الذين يستطيعون اجراء الصيانة الدورية والصحيحة عليها قد يكون المشكلة الاكبر منذ لحظة وصولها، مما يجعل الدول العربية تفضل العمل باجهزة تقليدية يمكن صيانتها محلياً على التزود بالاجهزة الحديثة المتطورة.

4- مستلزمات الانتاج والعمل : يعتبر توفر مستلزمات الانتاج او العمل البيولوجي احدى المعوقات الفنية لتنوع مصادرها وعدم امكانية (معظمها) تصنيعها في مصانع عربية، ولذا فان الدول العربية يمكن تقسيمها الى مجموعتين.

الاولي : مجموعة تستورد كافة مستلزمات الانتاج من الكيماويات والزجاجيات والاوساط الغذائية والمواد البيولوجية وغيرها من الخارج.

والثانية : مجموعة تستطيع تصنيع بعض هذه المستلزمات ولكنها تعتمد في مجمل احتياجاتها على الاستيراد.

ونظرا لاهمية ذلك فلن تستطيع الصناعات الدوائية العربية او صناعة اللقاحات او المختبرات التشخيصية ان تكون مستقلة استقلالاً ذاتياً في انتاجها دون الاعتماد على الاستيراد.

5- المواصفات والمقاييس وبروتوكولات العمل الفني : ان اعتماد الطرق المخبرية في بروتوكولات الانتاج والمواصفات القياسية في العالم العربي يعتمد اساساً على المواصفات العالمية والمراجع الدولية، علما بأن مثل هذه المواصفات والمراجع لاتحتوي الا على الطرق المرجعية العامة والتى لايمكن اقامة صناعات عليها اضافة الى الفارماكوبيات المعروفة عالمياً، الا ان عدم وجود مواصفات قياسية عربية او بروتوكولات موحدة للانتاج والعمل او طرق مخبرية موحدة للعمل يفقد المختبرات العربية تجانسها وقدرتها على الانتاج المتميز والابداع والتفوق وتبقى المنتجات العالمية منافسة قوية لاتستطيع الوقوف امامها.

6- التدريب : تواجه الصناعة الدوائية وانتاج اللقاحات ومختبرات التشخيص والمؤسسات العلمية العربية تحدياً من نوع متميز هو الحصول على المهارات المتخصصة في مجالات محددة، اضافة الى المجالات العامة وبالرغم من وجود معاهد عربية وكليات وجامعات عربية تستطيع ان توفر تدريب من نوع متميز الا ان التقدم العلمي المذهل يقتضي الحصول على تدريب معين في المجالات المتطورة خاصة في التكنولوجيا الحيوية او البيولوجيا الجزيئية وغيرها مما يضطر العالم العربي لاستقدام الخبراء بكلفة عالية دون ان يتم نقل تكنولوجيا حقيقية وانما تشغيل للمختبرات او الاجهزة دون تدريب الكوادر المحلية عليها.

7- البحث والتطوير : يعتبر البحث والتطوير الاساس الطبيعي لاستدامة جودة المنتجات البيولوجية والادوية، ويعتمد مستقبل أية صناعة في هذا المجال على القدرة على حل المشاكل التي تواجه الصناعات البيولوجية وتطويرها. ان الاستثمار في مجال البحث والتطوير هو الاستثمار الذي يضمن ليس فقط جودة المنتج ولكن ايضا استمراره وتطويره، وهو ليس ترف علمي ولكنه نوع من البحث التطبيقي الذي يعني بتطوير المنتجات والطرق المخبرية وتحسينها. وبما ان البحث التطبيقي يعني بتطوير المنتجات والطرق المخبرية وتحسينها ، وبما ان البحث والتطوير يحتاج الى استثمارات كبيرة ولان نتائجه ليس آنية وتحتاج الى وقت طويل لتظهر، فان معظم الصناعات البيولوجية والدوائية والمختبرات التشخيصية في العالم العربي تعاني، اما من قلة الاستثمارات في هذا المجال ونقص التمويل، او من عدم توفر المختصين او الاجهزة او الابنية الكافية او المواد البيولوجية اللازمة او البروتوكولات وتقنيات العمل اللازمة.

8- المكتبة العلمية المتكاملة : تفتقر المراكز العلمية بشكل عام وصناعة الادوية واللقاحات البيطرية والمختبرات بشكل خاص الى المراجع العلمية المتنوعة والى المجلات العلمية المرموقة والنشرات العلمية والاتصال بالمراكز العلمية العالمية للحصول على المعلومة العلمية الضرورية اولا باول وتحديثها نظراً لارتفاع كلفة مثل هذا الاستثمار وتأثيره غير المباشر على زيادة الانتاج لان المادة العلمية شرط ضروري للبحث والتطوير وضروري لتحسين الاداء وحل

المشاكل . وبما ان هذا الاستثمار طويل الامد والصناعات العربية صناعات دورتها الاقتصادية قصيرة الامد، فان الاستثمار في مجال المعلومات العلمية غالبا لايجد التجاوب الضروري والآذان الصاغية من قبل متخذي القرار.

معوقات خاصة متعلقة بالادوية البيطرية :

من أهم المعوقات التي تواجه صناعة الادوية البيطرية بشكل خاص مايلي :

1- المنافسة العالمية بعد تحرير التجارة العالمية.

2- حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع : اذ تعتمد معظم صناعات الادوية البيطرية على تركيب هذه الادوية وحقوق الملكية الفكرية هي في الغالب لشركات الادوية العملاقة، مما سيعرض الادوية البيطرية للمقاضاة من قبل الشركات العالمية وبخاصة بعد انضمام العديد من الدول العربية الى مُنظمة التجارة العالمية ولايوجد الا القليل من الادوية التي انتهت فترة الامتياز المحددة لها وتستطيع الدول العربية انتاجها دون مشاكل.

3- ضبط الجودة والمواصفات القياسية : ان الادوية البيطرية العربية تحتاج الى مواصفات قياسية خاصة ومختبرات لضبط الجودة بحيث يمكن استبعاد التشغيلات غير الفعالة لكي تستطيع المنافسة في سوق عالمي للادوية تتنافس فيه التكنولوجيا المتطورة مع الصناعات التقليدية وفي غياب ضبط للجودة ومواصفات قياسية عربية موحدة يبقي الدواء العربي محلياً ولايستطيع المنافسة وعرضة للتراجع وحتي الخروج من السوق.

4- مصادر المواد الخام : يعتمد العالم العربي في صناعاته الدوائية على استيراد المواد الخام من مختلف بلاد العالم، ونظراً لعدم توفرها فان المنتج العربي يجد امامه سوقاً متقلباً من حيث النوع والجودة والسعر ويتعرض الدواء العربي للتقلب ايضا والخضوع الى شروط الموردين المجحفة.

5- مستلزمات الانتاج : وماقيل عن المواد الخام يقال عن بقية مستلزمات الانتاج بما فيها المواد والعبوات والمواد الكيماوية وغير ذلك مما لايتوفر محلياً.

6- التقنيات الحديثة والخبرات : ان دخول التقنيات الحديثة الى العالم العربي يتم بشكل بطيء نظراً لاحتفاظ الشركات العالمية باسرار الانتاج وبروتوكولاته وعليه فان الكثير من الانتاج العربي يتم تحت الترخيص وبأسماء شركات عالمية وما الانتاج العربي الا الواجهة التي من خلاله يدخل الدواء الاجنبي الى البلاد العربية ويتم تسويقه فيها.

7- أن مشكلة المشاكل هو التسويق : فالدواء العربي لم يتعد حدود الدولة المنتجة واجراءات التسجيل والاسواق العربية والعالمية المغلقة امامه تجعله محصوراً في سوق معينة مما يجعل امكانية تطويره محدودة، وفيما عدا بعض المصانع العربية التي وصلت الى السوق العربي والعالمي فان الكثير من المصانع العربية تراوح مكانها.

معوقات خاصة متعلقة باللقاحات البيطرية :

1- عدم توفر بذور اللقاحات المعتمدة بشكل يمكن الحصول عليه لان معظم اللقاحات الان تخضع للهندسة الوراثية والبيولوجيا الجزيئية وتعتمد براءات اختراع للمعاهد والشركات التي طورتها، ولايمكن الحصول عليها الا ضمن اتفاقيات مجحفة تتضمن الخبرة والخبراء وبروتوكولات الانتاج واشراف الشركة الصانعة ولايتوفر حاليا للشركات العربية الا بذور اللقاحات التقليدية التي لم تعد كافية لاعطاء مناعة جيدة او انها محصورة بالامراض المستوطنة في العالم العربي ولاتنتجها الشركات العالمية.

2- عدم توفر التقنيات الحديثة وغياب المعلومات.

3- عدم توفر مستلزمات الانتاج والاعتماد على استيرادها من الخارج.

4- عدم توفر بنوك مرجعية لبذور اللقاحات ومزارع الانسجة والتقنية الحيوية في العالم العربي.

5- عدم وجود المواصفات القياسية العربية للقاحات البيطرية.

6- ندرة التخصصات في مجال انتاج اللقاحات البيطرية وبخاصة في مجال التقنيات الحديثة.

7- مختبرات ضبط الجودة العربية تحتاج الى تدعيم وانشاء مختبر مرجعي لكي يستطيع دعم الانتاج العربي، فالمختبرات الحالية محلية ولابد من اعتمادها دوليا لهذا الهدف ولابد من انشاء سلطة ضبط الجودة العربية التي تستطيع اجازة اللقاحات العربية.

معوقات خاصة متعلقة بمختبرات التشخيص :

يعتبر ضعف الوسائل التشخيصية من اهم معوقات برامج مكافحة الامراض لذلك حاولت العديد من الدول النامية اقامة معامل لتشخيص امراض الحيوان، ونظراً للخطورة التي تمثلها الاوبئة على الثروة الحيوانية وخاصة الفيروسية منها فان دقة التشخيص تعتبر الخطوة الاولي في مكافحة تلك الامراض، ولكون التشخيص يمكن ان يتم بطريقة عزل مسبب المرض او التعرف على أثره المناعي في الجسم. لذا فان الطرق المخبرية تتنوع ايضا وتعتبر بعض المختبرات العالمية مختبرات مرجعية لامراض محدودة، وعليه فان تشخيص الكثير من الامراض وخاصة الفيروسية منها يحتاج الى مختبرات مركزية ذات اعتراف دولي لتشخيص الامراض في المنطقة العربية.

ان أهم المعوقات الفنية فيما يتعلق ببنية مختبرات التشخيص هي :

1- عدم امكانية انشاء مختبرات تشخيصية كفوءة لكافة مجالات الامراض الوبائية ومسبباتها لكل دولة عربية بسبب عدم توفر البنية التحتية اللازمة والتنوع الكبير في مثل هذه المختبرات خاصة وانها تتعامل مع الميكروبات المرضية مباشرة ومنها ماهو خطر على صحة الانسان او على الثروة الحيوانية ومنها مايحتاج الى معامل او وحدات عزل خاصة كما هو الحال في عزل فيروس الحمى القلاعية او فيروسات مثل دواء الكلب او حمى وادي الصدع.

2- غياب المختبرات المرجعية التي يمكن اللجوء اليها والمعتمدة دولياً في العالم العربي في مجال التشخيص، اذ ان مثل هذه المختبرات موزعة في العالم مما يضطر الدول العربية الى اللجوء الى المختبرات العالمية ومختبرات الدول الاخرى في مجال التشخيص او الفحوص التأكيدية ومايترتب على ذلك من كلفة عالية وصعوبة في ارسال العينات وبطء استخراج التقارير والحصول على التشخيص وبالتالي اتخاذ القرار.

3- غياب المتخصصين في مجالات التشخيص المختلفة في كل دولة عربية فيما عدا بعض الدول العربية التي تتوفر بها الاختصاصات وهي نادرة، حيث نجد ان معظم الدول العربية لايوجد بها المختصون في كافة مجالات الامراض الوبائية بينما نجد فيها امكانيات متواضعة للتشخيص الاولي.

4- عدم وجود وحدات للمسح الوبائي حول الاوضاع الوبائية والمراقبة الدائمة وتوفير المعلومات لمتخذ القرار وذلك بالقيام بمسوحات دورية في كل قطر وتقييم الاوضاع الوبائية وهي الرديف الاساسي للتشخيص والسيطرة على الامراض الوبائية.

ب- المعوقات المتعلقة بكفاءة وعدد الكوادر البشرية العاملة في مجال التشخيص:

يمكن حصر المعوقات التي تعترض اداء العنصر البشري بمايأتي :

1- مدى توفر الكوادر الفنية بأعداد كافية للقيام بالعمل المطلوب : ان توفير الخدمات البيطرية بشكل كافي على مستوى القطر يقتضي وجود اعداد كافية من الاطباء البيطريين والمساعدين وفنيي المختبرات لتنفيذ المهام الموكولة لهم في كل الاوقات ووجود بدائل لهم في حالة الاجازة او الغياب فليس المهم هو الكم ولكن ايضا بالتأهيل المناسب، لذا فانه يمكن تقسيم الدول العربية في هذا الامر على النحو التالي :

1- دول عربية تعاني من كثرة عدد الاطباء البيطريين وكثرة عدد المؤهلين دون وجود الامكانات الفنية للاستفادة من طاقاتهم.

2- دول عربية تعاني من وفرة في عدد الاطباء البيطريين مع عدم وجود اعداد كافية من المؤهلين وعدم وجود امكانات فنية للاستفادة من طاقاتهم.

3- دول عربية بها نقص في عدد الاطباء البيطريين كماً ونوعاً مع عدم وجود الامكانات للاستفادة من هذه الاعداد القليلة وغياب البنية التحتية اللازمة.

4- دول عربية تعاني من نقص في عدد الاطباء البيطريين بالرغم من وجود امكانات هائلة لديها.

2- مدى توفر التخصصات المطلوبة : ان موضوع التخصص في الطب البيطري له انعكاس مباشر على العمل فان كثير من الدول العربية التي ليست بها معاهد او كليات متطورة للطب البيطري بحيث تستطيع تأهيل الاطباء البيطريين في كافة التخصصات تعتمد في تأهيل اطبائها على البعثات الخارجية سواء من المساعدات الخارجية او اعتمادا على المخصصات المالية التي توضع في موازنتها السنوية. وحيث ان الطب البيطري لم يأخذ الاهتمام الضروري به الا في السنوات الاخيرة حينما ظهرت اهميته الاقتصادية في توفير الغذاء الامن وبكميات كافية فأن تأهيل الاطباء البيطريين لم يلق العناية الكافية بسبب عدم توفر الاعداد الكافية منهم ليتم اختيار العناصر الافضل او لعدم توفر الامكانات الكبيرة لايفادهم في بعثات متخصصة مكلفة او لعدم وجود اتفاقات ثقافية مع دول العالم للحصول على مثل هذه التخصصات ومعظم البعثات التي حصلت عليها الدول العربية هي تأهيل في مجالات عامة ولايمكن ان تكون كافية للنهوض بالخدمات البيطرية وتكون في العادة مرتبطة بمساعدات تقدمها بعض المؤسسات الدولية او بعض الدول الاجنبية.

3- مدى توفر الامكانات والمستلزمات للقيام بالعمل : بالرغم من الرغبة الواضحة التي تبديها الحكومات العربية والجهود المكثفة التي تقوم بها لتأمين مستلزمات العمل اليومي الا ان الفجوة تتسع مع التقدم العلمي المؤهل والسريع مابين الامكانات المطلوبة والمتوفرة، فمع تركيز السياسات الزراعية على الخدمات الوقائية والتراجع عن الخدمات العلاجية في معظم الدول العربية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذه المجالات فان الحاجة قد اضحت ماسة لتقديم نوعية مختلفة من الخدمات كالتشخيص الدقيق والسريع وفحص الاشعاعات ومتبقيات العلاجات والمبيدات في المنتجات الحيوانية وتقديم المشورة الفنية والقيام باستقصاءات الامراض الوبائية المختلفة وتبادل المعلومات محلياً واقليمياً وعالمياً والقيام بالابحاث التطبيقية في مجالات الطب البيطري المختلفة وهذا يحتاج بجانب الكوادر المؤهلة الى امكانات فنية هائلة وتوفير الصيانة السريعة والدائمة للاجهزة المستخدمة وتوفير مستلزمات العمل المخبري (البيولوجية والكيماوية والمستهلكات اليومية على اختلافها) من

مصادر موثوقة وبكميات كافية وفي الوقت المناسب وباستمرار وهذا غير متوفر في الدول العربية.

4- مدى توفر الحوافز المعنوية والمادية للكوادر البشرية : ان طبيعة العمل في المجالات البيطرية المختلفة يحتاج لتوفير مجموعة من الحوافز المعنوي والمادي، فالطبيب البيطري ومنذ تعيينه في الميدان يجد نفسه محاطا بعمل روتيني وبوظيفة فنية طموحها محدود وحوافزها المعنوية قليلة ودخلها المادي يكاد لايكفي حاجته وحاجة اسرته مما يجعله دائم البحث عن مصادر أخرى. كما ان الدول العربية لم تعط الطبيب البيطري الحوافز المادية والمعنوية التي تعطيها للمهن الاخرى او التى تعطيها الدول المتقدمة للطبيب البيطري وهذا انعكس سلباً على أداء الطبيب البيطري خاصة وانه الاكثر عرضة للاصابة بامراض المهنة وخاصة بالامراض المشتركة التي قد يكون بعضها قاتلاً.

5- عوائق تتعلق بظروف العمل التي تعمل بها الكوادر البيطرية : ان طبيعة انتشار الخدمات البيطرية في المناطق الريفية والصحراوية والحدودية والنائية وضرورة توفير الكوادر الفنية المؤهلة فيها يقتضي توفير ظروف عمل مناسبة من حيث السكن والعيش والخدمات الاساسية والبنية التحتية من مواصلات واتصالات وتنقل وطرق وخاصة في المناطق النائية لاقامة الموظف وعائلته وتوفر العيش الكريم وتأمين المدارس واماكن الترويح عن النفس والعناية الصحية من اجل استقراره والاجادة في العطاء والا فان العمل سيكون متقطعا بسبب التغير المستمر وعدم امكانية استقرار الكوادر الفنية في الاماكن المختلفة.

ج- حصر الامراض (المستوطنه والوافدة) والوقاية منها :

يمثل الوطن العربي وحدة جغرافية واحدة ويقع في قارتين متجاورتين لاتفصلهما حدود طبيعية عازلة مما يجعله مسرحاً واحداً لانتشار الاوبئة الحيوانية، كما ان حدودها الطبيعية المشتركة مع كثير من الدول الاسيوية والافريقية وطرق استيراد الحيوان ومنتجاتها الى الدول العربية متشابهة فان خريطة الامراض المستوطنة تكاد تكون متماثلة وقد تختلف قليلا في مجال الامراض الوافدة وقد يكون الاختلاف في العترات فقط ولكن لنفس الامراض الموجودة في تلك الدول.

وبحسب منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية والنشرات العالمية وتقارير الدول العربية بوجود الامراض التالية :

أهم الامراض المستوطنة والوافدة في الوطن العربي :

أ- الامراض المستوطنة :

قائمة ببعض أهم الامراض الوبائية التي تصيب الابقار والمستوطنة في بعض دول العالم العربي

1- الطاعون البقري (مستوطن ووافد)	RINDERPEST
2- الحمي القلاعية (مستوطن ووافد)	FOOT AND MOUTH DISEASE
3- الحمي الفحمية	ANTHRAX
4- التضخم العضلي	BLACK LEG
5- التسمم الدموي	HAEMORRHAGIC SEPTICAEMIA
6- السل	TUBERCULOSIS
7- الالتهاب الرئوي البلوري	CONTAGIOUS BOVINE PLEURO PNEUMONIA
8- مرض جونز	JOHNES DISEASE
9- الاجهاض المعدي	BRUCELLOSIS (ABORTUS)
10- المثقبيات	TRYPANSOMIASIS
11- البثول الدموي (طفيليات الدم)	BABESIOSIS
12- الانابلازما	ANAPLASMOISIS
13- الثايليريا	THEILERIOSIS
14- حمي الساحل الشرقي	EAST COAST FEVER

قائمة ببعض أهم أمراض الاغنام والمستوطنة

في بعض الدول العربية

1- جدري الاغنام	SHEEP-POX
2- جدري الماعز	GOAT-POX
3- الحمي القلاعية	FOOT AND MOUTH DISEASE
4- مرض ذات الرئة المعدي بالماعز	CONTAIOUS CAPRINE PLEURO PNEUMONIA
5- التسمم الدموي	HAEMORRHAGIC SEPTICAEMIA
6- التسمم المعوي	ENTEROTOXAEMIA
7- الاجهاض المعدي	BRUCELLOSIS (MELITENSIS)
8- الحمي الفحمية	ANTHRAX
9- السل الكاذب	CORYNE BACTERIUM PSEUDOTUBERCULOSIS
10- اللسان الازرق (مستوطن ووافد)	BLUE TONGUE
11- طاعون المجترات الصغيرة (مستوطن ووافد)	PPR

قائمة ببعض أهم أمراض الابل والمستوطنة والوافدة

في بعض الدول العربية

1- جدري الابل	CAMEL POX
2- المثقبيات	TRYPANOSOMIASIS
3- الجرب	MANGE
4- الهلاع	HAEMONCOSIS

قائمة ببعض أهم أمراض الفصيلة الخيلية والمستوطنة والوافدة في بعض الدول العربية

EQUINE INFLUENZA	1- انفلونزا الخيول
STRANGLES	2- الخناق
TETANUS	3- التيتانوس
EPIZOOTIC LYMPHANGITIS	4- السراجة
EQUINE PIROPLASMOSIS	5- التبول الدموي
AFRICAN HORSE SICKNESS	6- مرض النجمة الافريقي (طاعون الخيل الافريقي)

قائمة ببعض أهم أمراض الدواجن والمستوطنة والوافدة في بعض الدول العربية

NEWCASTLE DISEASE	1- نيوكاسل الطيور
GUMBORO	2- جامبورو
FOWL POX	3- جدري الطيور
INFECTIOUS BRONCHITIS	4- التهاب القصبات الوبائي
MAREK'S DISEASE	5- مرض المريك
FOWL CHOLERA	6- كوليرا الطيور
SPIROCHOETOSIS	7- زهري الطيور
COCCIDIOSIS	8- الكوكسيديا

علما بأن كثيرا من الامراض الحيوانية في المناطق الحارة تصيب مختلف انواع الحيوانات في الدول العربية واصبحت مستوطنة فيها والقوائم المبينة اعلاه تتفاوت في وجودها في بعض الدول العربية وغيابها من البعض الاخر ولكنها في مجملها موجودة بشكل دائم في العالم العربي، اضافة الى الامراض الطفيلية مثل الطفيليات الخارجية والداخلية وطفيليات الدم والتي تشكل خطورة كبيرة على الحيوان وصحته وإنتاجه ومناعته وحياته. علما بأن معظم الدول العربية لديها برامج سنوية ثابتة للسيطرة على هذه الامراض واستئصالها هذا الى جانب داء الكلب (Rabies) والذي يشكل معضلة حقيقية في كثير من الدول العربية.

ب- الأمراض الوافدة :

وهي الامراض التي لاتتواجد في العالم العربي بصفة دائمة ولكنها تظهر من وقت لاخر نتيجة للتوسع في استيراد الحيوانات الحية ومنتجاتها او تجارة الترانزيت عبر الدول العربية، وتشكل خطورة كبيرة على الثروة الحيوانية العربية وعلى التجارة العربية في الحيوانات مما يسيء الى الانتاج العربي ويؤثر على انسياب التجارة بالحيوانات الحية ومنتجاتها مع دول العالم، كما ان كثيرا من هذه الامراض يؤثر على صحة اتخاذ الاجراءات للسيطرة عليها في حالة دخولها لاستئصالها وقد اخذ بعض هذه الاوبئة الحيوانية في الظهور بشكل ملفت للنظر ويتحول الى امراض مستوطنة وفيما يلي بعض هذه الامراض الوافدة :

1- الحمي القلاعية وخاصة العترات O,A,SAT1,SAT2 ولهذا الفيروس سبعة عترات، ثلاثة اوروبية وثلاثة من جنوب افريقيا وواحدة اسيوية، وينتشر المرض في معظم دول العالم وينتقل بالعدوى المباشرة بين الحيوان المريض والقابل للعدوي، كما ينتقل بواسطة الهواء والطيور واللحوم الملوثة بالفيروس وقد تنقله الرياح لمسافة 100 كم بحسب درجة الرطوبة والحرارة وهو من أصغر الفيروسات ومقاوم للظروف الجوية ويسهل تشخيصه بالاعراض ولكن عزل الفيروس يحتاج الى مختبرات متخصصة والى لقاحات بحسب العترات الموجودة منه وتأثيره كبير على صحة الحيوان ويحدث نفوقاً كبيراً في المواليد الحديثة.

2- الطاعون البقري ويعتبر العالم العربي خالياً نسبياً من هذا المرض الوبائي الخطير، الا انه يظهر ويشكل ثورات خطيرة في الدول المجاورة للعالم العربي محدثا خسائر كبيرة. وفيروس هذا الوباء يعتبر حساساً للظروف الجوية ويمكن للاجراءات الوقائية وحدها وبدون استخدام اللقاح السيطرة عليه، ونظراً للجهود الجبارة التي اتخذتها الدول العربية وبمساعدة من المنظمات العالمية كمنظمة الاغذية والزراعة الدولية والاتحاد الاوروبي تمكنت من السيطرة على هذا الوباء واصبحت الدول العربية خالية من هذا الوباء، وتستعد الكثير من هذا الدول من الوصول لاعلان نفسها خالية من الوباء بدون استخدام اللقاح مما يعني ضرورة اتخاذ الاجراءات الصارمة اثناء تنقل الحيوانات وعلى الحجر البيطري لمنع دخول هذا الوباء.

3- الاجهاض المعدي Brucellosis : وهو من الامراض الخطيرة التي تصيب الانسان والحيوان مسبباً الحمى المالطية في الانسان، وقد اصبح هذا المرض شبه مستوطن في بعض الدول العربية وامكانية استئصاله صعبة وتحتاج الى امكانات ووقت طويل لطبيعة المرض واسلوب انتشاره واختلاف الاجتهادات في كيفية السيطرة عليه او استئصاله.

4- مرض الجلد العقدي Lumpy Skin : وهو مرض شبيه بالجدري يصيب الابقار، ويمكن السيطرة عليه اما باستخدام الفيروس المسبب المضعف او لقاح جدري الضأن والماعز (KENYA STRAIN) وينتقل الفيروس عن طريق الحشرات.

5- التهاب الانف الرعافي المعدي IBR

6- الاسهال الفيروسي في الماشية BVD

7- اللسان الازرق BLUE TOUNGE وله ستة عشر عترة ويصيب المجترات الصغيرة وتعتبر بعض العترات منه مستوطنة والبعض الاخر وافدة.

8- حمى وادي صدع RIFT VALLEY FEVER وهو مرض وبائي خطير يصيب الحيوان وينتقل للانسان ويسبب وفيات محتمة وهو مرض وافد وان كانت قد ظهرت بعض البؤر المرضية في بعض الدول العربية الافريقية.

9- داء الكلب Rabies وهو بالنسبة لبعض الدول العربية التي بها صحاري او غابات مرض مستوطن في الحيوانات البرية، كما انه يصيب كافة الحيوانات الثديية وهو مرض قاتل وبالنسبة لبعض الدول العربية مرض واقد.

10- ذبابة الدودة الحلزونية : وهو مرض وافد دخل ليبيا وتم القضاء عليه وهو يستفحل الان في العراق واتخذت الدول العربية المجاورة اجراءات مشددة للسيطرة عليه.

11- امراض تهدد بدخول العالم العربي نظراً للطبيعة المجهولة لوبائية المرض : جنون البقر BSE .

12- لوكيميا الابقار.

وللوقاية من الاوبئة المستوطنة والوافدة لابد من توفر مايلي :

1- انشاء شبكة معلومات وانذار مبكر قومية للامراض الوبائية في الوطن العربي تأخذ في الاعتبار شبكة وطنية داخل الاقطار العربية واقليمية حسب التوزيع الجغرافي لتشكل شبكة قومية على مستوى الوطن العربي.

2- انشاء وتدعيم المختبرات المركزية والاقليمية لتشخيص الامراض الوبائية واعتماد مختبرات مرجعية اقليمياً ودولياً للتشخيص الموضوعي لان سرعة التشخيص امر بالغ الاهمية، ولانه يمكن السلطات من اتخاذ الاجراءات المطلوبة لمكافحة المرض فوراً ودون تأخير منعاً لانتشاره وبخاصة في حالة الامراض الوبائية.

3- التعرف على مصادر العدوى والسيطرة عليها، وفي هذا الاطار يمكن اتخاذ مايلي:

أ- عدم استيراد الحيوانات الا من دول تثبت خلوها من الامراض الوبائية وبحسب المعلومات المؤكدة .

ب- تنظيم حركة الحيوانات الى الاقطار العربية وفي داخلها ومروراً بها.

ج- في حالة ظهور وباء معين يجب التخلص السليم من كل الحيوانات المصابة والمخالطة خاصة عندما يظهر المرض للمرة الاولى حيث يكون انتشاره محدوداً وعدد الحيوانات المصابة قليلا.

د- النظافة والتطهير باستخدام الوسائل السليمة والمطهرات والطرق المناسبة لذلك للقضاء على اية مسببات مرضية في الحظيرة او المنطقة او المعدات.

هـ- التخلص السليم من افرازات ومخلفات الحيوانات المريضة وجثث الحيوانات النافقة.

4- التحصين : التحصين السليم باستخدام اللقاح المناسب وبالجرعة المناسبة وحصر البؤر المرضية ومحاصرتها وتوفير اللقاحات بالعترات المناسبة والكميات الكافية واستخدام وسائل نقل مناسبة للحفاظ على سلسلة التبريد.

5- انتاج المواد البيولوجية واللقاحات البيطرية في داخل المنطقة العربية لاهمية بناء رصيد منها في حالة الحاجة اليها للتشخيص او عمل المسوحات او اجراء التلقيح ضد الامراض الوبائية.

6- تدعيم الارشاد البيطري.

7- تشجيع القطاع الخاص في مجال انتاج الادوية البيطرية اللازمة وانتاجها باسعار مناسبة محلياً.

8- تدعيم الحجر البيطري ووضع اللوائح البيطرية التي تنظم استيراد وتصدير الحيوانات المختلفة بهدف منع دخول المرض الى البلاد العربية او منع انتشاره في حالة ظهوره واستئصاله.

9- مراقبة استيراد المواد التالية ووضع الشروط الصحية التي تضمن سلامتها:

أ- اللحوم والمنتجات الحيوانية الاخرى.

ب- المواد البيولوجية كالسائل المنوي واللقاحات والامصال والانتيجينات.

ج- المنتجات الحيوانية الصناعية مثل الجلود، المصارين المملحة، والصوف والشعر وغيرها .

د- الحيوانات البرية وطيور الزينة والحيوانات الاليفة وغيرها.

10- مراقبة ذبحيات المسالخ.

د- التحديد الدقيق لدائرة انتشار وبؤر تركز الامراض المستوطنة والوافدة في المنطقة :

ان للامراض الوافدة والمستوطنة آثار اقتصادية كبيرة تجعل من الضروري اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحديدها بشكل دقيق ودائرة انتشارها وبؤرها المرضية ومن هذه الآثار الاقتصادية مايلي :

1- نفوق اعداد كبيرة من الحيوانات والطيور المصابة مما يتسبب بخسائر اقتصادية فادحة.

2- انخفاض معدلات الانتاج وانتاجية الحيوانات المصابة من اللحم والحليب والبيض وانخفاض الخصوبة وتدني نوعيتها وكذلك تدني نوعية الجلود والصوف والشعر الناتجة عنها.

3- التأثير المباشر علي حركة التجارة في الحيوانات ومنتجاتها ووقف التصدير وبالتالي انخفاض عائدات الدول العربية من العملة الصعبة.

4- الكلفة العالية للعلاجات البيطرية واللقاحات المستخدمة.

5- ان انتشار الامراض الوبائية قد يهدد اقامة المشاريع التنموية التي تعني بالثروة الحيوانية.

لذا وللتحديد الدقيق لدائرة انتشار الاوبئة الحيوانية المستوطنة والوافدة وبؤر تركزها فلا بد من اتخاذ مايلي :

1- انشاء انظمة استقصاء وبائي حسب الاسس العلمية واعتماد انظمة المراقبة الثابتة للقطعان من اجل جمع المعلومات العلمية واعتماد نظم تقييم المخاطر Risk Assessment وكذلك تحليل المخاطر Risk analysis لكل قرار يتخذ في مجالات استيراد الحيوانات الحية او يتعلق بالصحة الحيوانية وجمع عينات ممثلة للمناطق المختلفة في الدول العربية وفحصها وعن الامراض الوبائية التي تهدد الثروة الحيوانية.

2- انشاء شبكة معلومات وطنية واقليمية وجمع المعلومات المتعلقة بالاوبئة

الحيوانية بهدف تبادلها محلياً ومابين الدول العربية وتبويبها وتصنيفها وانشاء قواعد بيانات متعلقة بالاوبئة الحيوانية وبنوك للمعلومات يمكنها توفير المعلومة الضرورية.

3- ربط شبكة المعلومات الوطنية لكل دولة عربية مع الشبكات الاقليمية والدولية من اجل تبادل المعلومات مع العالم ايضا والحصول على المعلومة ساعة حدوثها اولا باول.

4- المختبرات التشخيصية : ضرورة التاكيد على انشاء مختبرات مركزية في كل دولة عربية هدفها التشخيص ورفع كفاءتها وتأهيل العاملين فيها وتوفير مستلزمات العمل المخبري والاجهزة الضرورية اللازمة والمعدات التي تمكن العاملين في تلك المختبرات من الوصول الى التشخيص السليم.

5- المختبرات المرجعية : اعتماد المختبرات المرجعية الضرورية لتأكيد التشخيص للامراض الهامة سواء كانت مختبرات عربية او دولية من اجل التحديد الدقيق للمسببات المرضية وحصرها.

6- رسم خرائط وبائية لكل دولة عربية واسقاط نقاط النشاط الوبائي عليها واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وصور الاقمار الصناعية والاستشعار عن بعد من اجل التعرف على البؤر المرضية ورصدها ومتابعة البرامج الوقائية وتطورها وتبادل تلك الخرائط مابين الدول العربية.

7- دعم البحث العلمي التطبيقي للتعرف على المشاكل المرضية وحلها باسلوب علمي يستطيع تحديد المشكلة والتعرف على الحل.

8- توفير التدريب المستمر على الطرق الحديثة والتقليدية لرفع كفاءة العاملين واطلاعهم على كل جديد.

9- توفير المجلات والنشرات العلمية وانشاء ودعم المكتبات العلمية في كل مركز من مراكز الانتاج والتشخيص والبحث العلمي وتنظيم اشتراكات دورية لها في تلك المجالات والدوريات.

10- توفير مستلزمات التشخيص اولا باول ومن مصادر مامونة ومعتمدة عالميا وكذلك توفير الاجهزة العلمية الحديثة والضرورية.

المشاكل المالية والاقتصادية التي تواجه تطوير الخدمات البيطرية في العالم العربي:

يختلف موقع الثروة الحيوانية في أولويات التنمية في الدول العربية بحسب مواردها الزراعية وامكاناتها المالية والاقتصادية، ويمكن تقسيم الدول العربية في هذا الشأن الى أربع مجموعات :

المجموعة الاولي : دول مواردها الاقتصادية والمالية جيدة ومواردها الزراعية جيدة ايضا وتحتل الثروة الحيوانية في هذه المجموعة اولوية جيدة وتلقى العناية الكافية وتوضع الخطط التنموية للنهوض بها وتخصص الموازنات اللازمة لها كما ان لديها خدمات بيطرية متطورة نسبياً وان كانت الامكانات المتاحة لها تعتمد على كثير من العوامل ومن دول هذه المجموعة مصر، العراق، المغرب، سوريا.

المجموعة الثانية : دول مواردها الاقتصادية والمالية جيدة ولكن مواردها الزراعية ضعيفة وتعتبر تنمية الثروة الحيوانية فيها أقرب الى الصناعة او التجارة، فانه وان كانت الموارد الاقتصادية والمالية متوفرة وبشكل كبير الا ان الموارد المالية والزراعية ضعيفة والثروة الحيوانية محدودة، لذا فاننا نجد دول هذه المجموعة تنفق على استثمارات كبيرة في مجال الزراعة ولكنها غير مجدية اقتصاديا كما نجد ان الخدمات البيطرية في هذه الدول لها هياكل تنظيمية جيدة ولكن لاترفدها كوادر بيطرية محلية وباعداد كافية ولاتحتل الخدمات البيطرية لديها اولوية متقدمة وتعتمد خدماتها اما على الخبرات الاجنبية او على المختبرات بغض النظر عن الكلفة المادية، ومن دول هذه المجموعة المملكة العربية السعودية ودول الخليج وليبيا.

المجموعة الثالثة : دول مواردها الزراعية جيدة ولكن مواردها الاقتصادية متواضعة وتحتل الثروة الحيوانية في هذه المجموعة اولوية أولي على غيرها من المجالات وتعتبر تنميتها تحدياً كبيراً لمتخذي القرار، والخدمات البيطرية فيها تحظى بدعم كبير فاعداد العاملين في هذه الخدمات كبير وكثير منهم مؤهلين بمؤهلات علمية وهناك العديد من المراكز البيطرية الموزعة على كافة انحاء البلاد، الا ان الامكانات المتاحة لهذه الكوادر ضعيفة واوضح مثال على ذلك المثال السوداني.

المجموعة الرابعة : وهي دول مواردها الزراعية ضعيفة نظراً لضعف الرقعة الزراعية وفقر المرعى وقلة الامطار وشح المياه ومواردها الاقتصادية ضعيفة ايضاً، ومثل هذه الدول تواجه مشكلة في تحديد اولوياتها ويجد متخذ القرار والمخططون انفسهم في مواجهة قضية اساسية اين تقع الزراعة في الخطة التنموية ؟ هل لها اولوية وهل يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي والحفاظ على الامن الاجتماعي للمواطن ام ان الاستثمار في مجالات اخرى كالصناعة والسياحة لانها ذات جدوى اقتصادية افضل وعائدها المادي افضل، لذا نجد ان الخدمات البيطرية فيها تواجه مصاعب جمة مابين وجهتي النظر، وكذلك نجد دعم هذه الخدمات متذبذب من مسؤول الى آخر وكمثال عليها الاردن، اليمن، موريتانيا.

وعليه فان المشاكل المالية والاقتصادية يظهر تأثيرها واضحاً بحسب الاولوية التي تاخذها الخدمات البيطرية في أي قطر عربي لانها في مجملها يمكن ان تؤدى الى مايلي:

1- عدم توفر الاجهزة الحديثة والمتقدمة بما يناسب نوع النشاط المطلوب في انتاج الادوية او اللقاحات او التشخيص.

2- عدم توفر الكوادر المؤهلة تأهيلا دقيقا لكي تعمل على هذه الاجهزة ومدربة للعمل عليها في شركاتها الصانعة.

3- عدم توفر الصيانة اللازمة والدائمة وقطع الغيار والفنيين الذين يقومون بهذه الصيانة قريباً من تلك المصانع.

4- عدم توفر الخبراء المتخصصون في مجالات العلوم البيطرية المختلفة والتقنية الحيوية لكي ينقلوا المهارات المختلفة للكوادر المحلية.

5- عدم توفير التدريب المستمر للكوادر المحلية وعلى كافة مستوياتها في المجالات البيطرية العامة والمتخصصة.

6- عدم توفر المستلزمات البيولوجية المختلفة للتشخيص وباستمرار ومن مصادر معتمدة وموثوقة.

7- عدم توفر مستلزمات الانتاج وبخاصة لانتاج الادوية البيطرية واللقاحات مثل

الزجاجيات والمواد الكيماوية والاغطية المعدنية والمطاطية وعترات اللقاحات والمواد الخام وغيرها اذ تعتمد على الاستيراد المكلف.

8- عدم توفر بنية تحتية مناسبة لايصال الخدمات للريف خاصة في الدول العربية ذات المساحات الشاسعة كالطرق المعبدة والكهرباء (ذات المصدر الثابت) والهاتف وغيرها.

9- الحاجة الى وسائط النقل الحديثة والمريحة والمجهزة لنقل العاملين في الخدمات البيطرية واجهزتهم الى امكنة عملهم الميدانية.

10- الحاجة الى شبكة معلومات محوسبة يدعمها اجهزة اتصال متطورة مرتبطة بمصادر المعلومات العالمية وترتبط بها المصادر البيطرية المختلفة.

11- الابنية التي تشغلها الخدمات البيطرية في كثير من الدول العربية ذات الامكانات الاقتصادية الضعيفة وتحتاج الى التحديث وكذلك توفير ظروف عمل مناسبة.

12- عدم توفر الحوافز المادية للكوادر العاملة في مجال الخدمات البيطرية خاصة في تلك الدول التي امكاناتها الاقتصادية ضعيفة.

13- الاعتماد على الدولة في تقديم الخدمات البيطرية نظراً لان الدول ذات الموارد الزراعية الضعيفة لاتكون الخدمات البيطرية في القطاع الخاص مجدية ويترتب على ذلك كلفة عالية على الدولة وضعف مستوي الاداء.

14- ضعف الامكانات المخبرية والتشخيصية كنتيجة لذلك مما يؤدى الى ضعف الرقابة على الاوبئة الحيوانية او الادوية واللقاحات البيطرية وبالتالي ينعكس سلبا على قدرات الدول في الوقاية من الاوبئة والحفاظ على الثروة الوطنية.

15- ضعف المحاجر البيطرية وبالتالي ضعف الرقابة على المنافذ الحدودية والرقابة على حركة الحيوانات سواء المستوردة او المارة بالترانزيت مما يؤثر على الثروة الحيوانية المحلية وكذلك على صحة الانسان والبيئة.

16- كما ان تلك المشاكل الاقتصادية والمالية ستنعكس على نوع المنتج المحلي

من الادوية واللقاحات البيطرية نظراً لضعف المختبرات التي تقوم بضبط الجودة، وبالتالي سينعكس على الصحة الحيوانية المحلية وعلي الصادرات منها وعلى ميزان المدفوعات مما يعقد المشكلة الاقتصادية ولايحلها بالرغم من وجود منتج محلي.

المشاكل المؤسسية والتنظيمية :

لايصال الخدمة البيطرية الفاعلة بطريقة سليمة وفي وقتها المناسب للفئة المستهدفة لابد من ان يكون للخدمات البيطرية نظاماً متكاملاً متناسقاً يستطيع ان يعمل بشكل متكامل وبآليات عمل واضحة ومحددة وطواقم مؤهلة يعرف كل واحد دوره وتضم اقساماً محددة وتخصصات تمس كل جوانب الخدمات البيطرية.

وبحسب التقسيم الوارد في الموضوع السابق وبحسب ماتمثله الخدمات البيطرية من اولوية في سلم اولويات البلاد العربية فاننا نجد اوضاعها التنظيمية المؤسسية تأخذ اشكالا تبعاً لذلك ، فمثلا فأن السودان ولما للثروة الحيوانية من اولوية لديه، لديه وزارة اتحادية للثروة الحيوانية على رأسها وزير اتحادي وفي الوزارة وزير دولة لشؤون الثروة الحيوانية ويتبع ذلك في الولايات وحسب أهمية الثروة الحيوانية في تلك الولاية نجدها قد انشأت وزارة للثروة الحيوانية اذا كان حجم الثروة الحيوانية في الولاية كبيرا او تكون منضوية في وزارة الزراعة في الولايات التي ليس للثروة الحيوانية اولوية فيها.

أما جمهورية مصر العربية، فقد انشأت الهيئة العامة للخدمات البيطرية وهي مؤسسة ضخمة بها وكلاء وزارات ومدراء عامون واقسام وموازنة مستقلة ومعاهد ومختبرات.

بينما نجد أن الخدمات البيطرية في الدول ذات الموارد الزراعية والاقتصادية الضعيفة اصبحت احد الانشطة التي تشرف عليها مديرية تشرف عليها احدي المديريات في وزارة الزراعة وليس لها موازنة مستقلة وكوادرها قليلة ودعمها المالي قليل وتعتبر وحدة ادارية بين العديد من الوحدات الادارية في الوزارة وبصلاحيات محدودة واوصالها مقطعة وليس لها اتصال بالميدان ومراكزها الميدانية مرتبطة بمدراء الزراعة ولاتتوفر لها الامكانات اللازمة للقيام بواجبها.

كما ان الدول الموجودة في المجموعات ذات الموارد الزراعية الجيدة تحتل فيها الخدمات البيطرية اولوية متقدمة، فاننا نجد ان الدولة قد شجعت القطاع الخاص للمبادرة بتقديم الخدمات البيطرية لكونه استثماراً مجدياً وقامت بعض الدول مثل المغرب، وتونس بمبادرات لخصخصة قطاع الخدمات البيطرية. كما ان مصر استعانت بالاتحاد الاوروبي من اجل خصخصة الخدمات البيطرية المصرية، وتشجع السودان القطاع الخاص لانشاء صناعات بيطرية او تقديم خدمات بيطرية لقاء اجر وما مصنع الشفاء الا احد الامثلة الساطعة على ذلك.

وعليه فان تنظيم الخدمات البيطرية لايكتمل الا بوجود حلقات ثلاثة :

الاولي : البحث العلمي، وهذه مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالاولوية التي تمثلها الخدمات البيطرية في سلم الالويات لان المردود من الابحاث غير مباشر، وهو استثمار طويل الامد لذا فان الدول في المجموعات ذات الموارد الزراعية والثروة الحيوانية الجيدة تلقي الاهتمام اللازم لديها مؤسسات للبحث العلمي التطبيقي، كما انها تلقي الدعم من المؤسسات العلمية العالمية. اما دول المجموعات ذات الموارد الزراعية الجيدة ولاتمثل الخدمات البيطرية لديها اولوية متقدمة فلا نكاد نجد لديها مؤسسات للبحث العلمي، مما يعكس عدم الاهتمام الذي تبديه الدول في هذه المجموعة لهذا القطاع لان الاستثمار فيه مكلف ومردوده غير مباشر وطويل الاجل، كما ان البحث العلمي يرتبط ايضا بتطور التعليم الجامعي في مجال العلوم البيطرية وهو ايضا يتبع الى نفس المباديء التي تحكم تطور الخدمات البيطرية ضمن مجموعات الدول العربية واولوية الثروة الحيوانية لديها.

والثانية : الارشاد البيطري : وماقيل عن البحث العلمي البيطري يقال عن الارشاد البيطري لاهمية هذا الموضوع ولكونه جزءاً من عمل مؤسسي متكامل فان الدول العربية في المجموعات التي تعطي الخدمات البيطرية فيها مكانة متميزة نظراً لاولوية الثروة الحيوانية في التنمية فان الارشاد البيطري هو جزء من المؤسسة البيطرية يتفاعل معها ويحمل الرسالة الارشادية للقطاعات المستهدفة في كل المجالات، كما يتلقي الدعم من قبل الحكومات المعنية لتوفير المستلزمات السمعية والبصرية والنشرات والمطبوعات والدوريات لايصال رسالته. اما في باقي دول المجموعات الاخري، فان الارشاد البيطري هو جزء من العملية الارشادية الزراعية ولايأخذ الا جانباً من وقت المرشد الزراعي في حملاته الارشادية او يستعين بالاطباء البيطريين والمختصين في حالة انعقاد الندوات

الارشادية.

والثالثة : المؤسسات الائتمانية والمصارف الزراعية والاقراض الزراعي ويمثل الذراع التي تستخدمها الدول لدعم الثروة الحيوانية، اذ اننا نجد في دولة مثل السودان انشأت مصرفاً لتنمية الثروة الحيوانية كما ان دولة مثل مصر وضعت نظام التأمين على الماشية وهكذا ، بينما نجد بقية الدول العربية قد خصصت جزءاً من القروض الزراعية لدعم الثروة الحيوانية بينما الاستثمار في مجالات الثروة الحيوانية في هذه الدول يتأرجح بين الفشل والخسائر الجسيمة وبين حياة الكفاف للمستثمرين في هذه المجالات كما ان المؤسسات المصرفية التي تقدم الخدمات الائتمانية لمربي الماشية خاسرة وتتعرض الى خسائر متوالية وتضطر الدولة الى التدخل لدعمها لاستمرار عملها من ناحية ولجدولة ديون المزارعين من اجل الحفاظ عليهم منتجين من ناحية اخري.

المراجع

1- الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية - المجلد (17) 1997 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

2- الندوة القومية للامراض الوبائية عن التجارة الدولية في الثروة الحيوانية ومنتجاتها - الرباط - المملكة المغربية - 1995 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

3- دراسة التقانات الحديثة المستخدمة على المستوي العالمي في مجال انتاج اللقاحات البيطرية وامكانات استخدامها في الدول العربية - 1997 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

4- دراسة الجدوي الفنية والاقتصادية لانشاء مختبر اقليمي لانتاج اللقاحات البيطرية في الوطن العربي - 1996 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

5- دور المختبرات البيطرية في رفع كفاءة الحجر البيطري من حيث التشخيص وانتاج اللقاحات - 1994 - الدكتور مخلص عمارين.

6- نحو استراتيجية قومية لانتاج اللقاحات البيطرية لامراض الدواجن - 1993 - الدكتور ملخص عمارين.

7- تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة انتاجها - 1998 - الدكتور فؤاد الدومي، الدكتور مخلص عمارين.

8- التوجهات الاستراتيجية لتطوير الصحة الحيوانية في الوطن العربي - 1994 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

9- أوراق العمل المقدمة من مندوبي الدول العربية الذين شاركوا في " لقاء مسؤولي الثروة والصحة الحيوانية في الوطن العربي وبعض بلدان الشرق الادني " - القاهرة 28-1994/6/30.

الآثار المترتبة
على خصخصة الخدمات البيطرية
في ظل سياسات الاصلاح الاقتصادي
والتكيف الهيكلي
في المنطقة العربية

الآثار المترتبة على خصخصة الخدمات البيطرية في ظل سياسات الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهكيلي في المنطقة العربية

إعداد : المنظمة العربية للتنمية الزراعية

1- مقدمة :

تبنت معظم الدول العربية مجموعة من السياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادية (1) وأعطتها مسميات متنوعة فهي تارة سياسات وبرامج التثبيت المالي والإقتصادي كما في موريتانيا ، أو سياسات وبرامج التركيز الإقتصادي ، أو سياسات وبرامج التحرير الإقتصادي ، أو الإنقاذ الإقتصادي كما في السودان ، أو برامج وسياسات الثورة الإدارية كما في العراق . وتأتي كل تلك المسميات في إطار ونسق برامج التعديلات الهيكلية والإصلاحات الإقتصادية التي ينادي بها ويدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويتلخص مضمون برامج التعديلات الهيكلية في تهيئة المناخ الإقتصادي المعافي والمستقر لتحقيق النمو المتواصل لمعالجة الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد ، والتي أفرزتها ممارسات السياسات الإقتصادية السابقة .

وتتمحور الإصلاحات الإقتصادية المتبناه فيما يلي :

* الإصلاح الإقتصادي والنقدي ونظم الإئتمان.
* تحرير نظم التسويق والتسعير من التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر.
* تقليص دور القطاع العام في النشاطات الإقتصادية الإنتاجية وقصر دوره في إعداد البنية الأساسية المساعدة ، إضافة إلى إعداد التشريعات والإشراف والرقابة.
* الإعتماد بنسبة أكبر على القطاع الخاص لكفاءته النسبية في إدارة النظم الإنتاجية.

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عقد الثمانينات ، التقرير الشامل ، الخرطوم ، ديسمبر (كانون أول) ، 1994.

وبصفة عامة فإن برامج التعديلات الهيكلية تهدف إلى زيادة النمو الإقتصادي والزراعي تحت ظروف إقتصادية وزراعية مستقرة وذلك من خلال إستخدام العديد من السياسات التي تشمل السياسات السعرية التي تسعى لإحداث سعر صرف واقعي ومرن، إضافة إلى إزالة الدعم على كافة مدخلات الإنتاج الزراعي والغاء التدخل الحكومي في تحديد الأسعار وإتاحة المناخ لآليات العرض والطلب في الأسواق . وهناك السياسات المالية التي تسعى لتخفيض العجز في الميزانية العامة وذلك عن طريق تقليل الإنفاق الحكومي والعمل على التحكم في التضخم المالي وتخفيضه بقدر الإمكان.

وهناك السياسات النقدية التي تستهدف كبح جماح نمو عرض النقود وإحداث أسعار موجبة للفوائد ، مما يساعد على إمكانات الإدخار والإستثمار ، كما أن هناك السياسات التجارية التي تسعى إلى التقليل من الحماية وذلك من خلال تخفيض فئات الجمارك والغاء نظام الحصص وتخفيف حدة نظام رخص الإستيراد.

كما يتضمن برامج التعديلات الهيكلية محوراً أساسياً خاص بالمؤسسات العامة بهدف تحسين قدراتها الإدارية والفنية وتطوير خطط عملها من خلال تحويل بعض منها إلى القطاع الخاص حسبما تمليه المعطيات و الظروف الإقتصادية والإجتماعية للقطر المعين، ولقد أضفى على هذا التحول مسمي الخصخصة.

2- أهداف الخصخصة:

على الرغم من أن أهداف الخصخصة تختلف بين قطر عربي لآخر نسبة لإختلاف الواقع الإجتماعي والإقتصادي ، إلا أنه هناك أهداف مشتركة يمكن تبيانها فيما يلي:

(أ) تحسين الكفاءة الانتاجية بما يعزز النمو الإقتصادي ويهيئ الفرص المواتية للمنافسة.

(ب) تقليص الدور الحكومي في الاضطلاع بالأنشطة الإنتاجية وإفساح المجال للقطاع الخاص للقيام بذلك الدور .

(ج) المساهمة في تعزيز آليات السوق خاصة ما يتصل بالأسعار وتحرير التجارة

(2) الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الإسكوا 1995 - الجزء الثاني - الأمم المتحدة، نيويورك ، 1997.

وحركة رؤوس الأموال والعمالة.

(د) إحداث أسواق قطرية لرؤوس الأموال من خلال تداول الأسهم الخاصة بحصص الشركات .

(هـ) تفعيل دور القطاع الخاص في مسارات التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في تكوين رأس المال وتوسيع القاعدة الانتاجية.

(و) ترشيد الانفاق الحكومي وتقليل العجز في الميزانية الحكومية من خلال خصخصة الانشطة التي تعمل بخسارة.

(ز) إمكانية تخفيض الدين الخارجي من خلال تبادل الديون بأسهم شركات الخصخصة ، وهو أمر يمكن إستخدامه لإجتذاب القطاع الخاص كما حدث في بعض أقطار أمريكا اللاتينية خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات .

(ح) المساهمة في توزيع منافع الملكية العامة علي نطاق أوسع خاصة إذا ما تم التبادل من خلال الأسهم المتداولة.

(ط) تعزيز تدفق الموارد المالية والإستثمارات بما يساعد على زيادة فرص التشغيل والإرتقاء بمعدلات الإنتاج.

3- أساليب الخصخصة لمؤسسات القطاع العام :

تشتمل الخصخصة علي مجموعة من الأساليب منها :

3-1- العرض للبيع في سوق الأسهم : وهو أسلوب يكثر إستخدامه في العديد من الدول المتقدمة والنامية ، ويستلزم توفر سوق لطرح الأسهم مع أهمية أن تكون تلك المناشط الإقتصادية جاذبة للمستثمرين من خلال الأرباح المتاحة وتوفر قدر كبير من المعلومات ، ويمتاز هذا الأسلوب بقدر كبير من الشفافية (Transparency) خاصة أن تداول تلك الأسهم يتم في أسواق مفتوحة.

3-2 البيع بواسطة طرح العطاءات : وهو أسلوب أقل شفافية من أسلوب عرض الأسهم للبيع ، ويتطلب قدر كبير من الإجراءات .

3-3 **البيع المباشر:** وهو أسلوب يتبع لجلب الإستثمارات في العديد من القطاعات الإنتاجية ، إلا أنه يفتقد في كثير من الأحيان إلى الشفافية حيث يمكن أن تباع تلك المؤسسات أو المناشط الإقتصادية بأسعار أدنى من أسعار السوق.

3-4 **المزاد العلني** : ويتبع هذا الأسلوب بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، ويتميز بقدر كاف من الشفافية حيث يمكن الحصول على أعلى سعر متاح.

3-5 **التأجير** : وهوأسلوب يتبع بالحفاظ علي ملكية المؤسسة للدولة ونقل إدارتها للقطاع الخاص بغية تحسين الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية.

3-6 **المشاريع المشتركة** : وهوأسلوب يستخدم عادة بالنسبة للمشروعات الجديدة ذات الإستثمارات الضخمة حيث يمكن للقطاع الخاص مشاركة القطاع العام وفقاً لحصص معينة في رأس المال .

3-7 **عقد الإدارة:** حيث يحتفظ القطاع العام بملكية المنشأة الإقتصادية الإنتاجية أو الخدمية وتؤول الإدارة أو التشغيل إلى القطاع الخاص .

3-8 **البناء والتشغيل ونقل الملكية** : وهو أسلوب يطبق في حالة المشروعات الجديدة التي يعتزم القطاع العام تنميتها، إلا أنه يفتقر إلى الموارد المالية مما يدفعه للجوء للقطاع الخاص لانشائها لقاء رسوم لعدد من السنوات يتم بعدها نقل الملكية إلى القطاع العام . ومن مزايا هذا الأسلوب تخفيف العبء المالي على القطاع الحكومي ويتيح الفرصة للقطاع الخاص للإستثمار خاصة في مجال الهياكل المؤسسية.

3-9 **بيع المؤسسة للإدارة/العمال:** يطبق هذا الأسلوب في العادة في حالة المؤسسات كثيفة العمالة ، إلا أنه يفتقر إلى الشفافية خاصة أن البيع يقتصر علي العمالة والإدارة المتاحة وليس متاحاً للجمهور.

4- متطلبات نجاح تنفيذ برنامج الخصخصة :

عند إعداد برنامج الخصخصة فإنه من الأهمية تحديد أولويات وخطة العمل التي تستلزم توفر مجموعة من العوامل والشروط من أهمها :

* تحديد الأهداف المرجوة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

* وضع تصور لكافة الترتيبات المؤسسية والتشريعية المتصلة بتنفيذ البرنامج.

* إعداد إطار زمني معين وفقاً للأهداف المرجوة وبرامج التنمية المعمول بها .

* الإهتمام بترقية مهارات وتدريب العناصر البشرية خاصة في إكتساب المعارف التقنية.

* إحداث آليات للمتابعة والتقويم حتى يمكن إدخال التعديلات الملائمة في المسارات التنموية إذا إستدعى الأمر تحقيقاً للغايات المرجوة.

* الإلتزام والدعم السياسيين لتلك البرامج مما يحدث قدراً من الإستقرار.

5- أهمية الخدمات البيطرية :

تعتبر الخدمات البيطرية مكوناً أساسياً في منظومة الإنتاج الحيواني ، وتشير العديد من التقارير العلمية إلى أن تدهور صحة الحيوان يعتبر إحدى الأسباب الرئيسية لتزايد الفاقد في أنشطة الإنتاج الحيواني، إذ قدرت الخسائر المباشرة وغير المباشرة في إنتاج اللحوم والألبان وقوة العمل للحيوانات بنحو 2 مليار دولار سنوياً لدول أفريقيا شبه الصحراوية.

* وتعتبرالخدمات البيطرية هي إحدى مدخلات الإنتاج الرئيسية التي تمثل حلقة التواصل بين القطاع العام والمنتج ، إلا أنه قد تلاحظ خلال العقدين الماضيين تدهور تقديم تلك الخدمات من قبل القطاع العام في العديد من الدول النامية ، إذ أصبح ما يتم إنفاقه علي الخدمات البيطرية لا يتجاوز 15٪ من الموازنة المتاحة للخدمات في حين أن جملة المرتبات أصبحت تمثل 85٪ ، وهي نسبة مختلة ، إذا ما قورنت بما هو أمثل الذي يصل إلى نسبة 60٪ للمرتبات والاجور 40٪ للتكاليف الجارية (بما في ذلك الإنفاق على الخدمات البيطرية). وهو أمر قد ساعد إلى حد كبير إلى إنتشار الأوبئة والأمراض كما حدث في أفريقيا شبه الصحراوية والشرق الأوسط في مطلع الثمانينات (1) .

ويمكن تقسيم الخدمات البيطرية إلى مجموعتين رئيسيتين :

(أ) الخدمات الصحية.

(1)The World Bank, Agriculture Technology Notes, March 1984, No. 3

(ب) الخدمات الإنتاجية.

ويمكن تقسيم الخدمات الصحية إلى:

- خدمات علاجية من خلال التشخيص وتقديم العلاج.
- خدمات وقائية من خلال التطعيم والمكافحة والحجر البيطري والتفتيش.
- خدمات توفير الأدوية والعقاقير البيطرية من خلال الإنتاج والتوزيع.

كما يمكن تقسيم الخدمات الإنتاجية إلى :

- مجالات الأبحاث والإرشاد خاصة في مجالات تحسين طرق وأساليب رعاية الحيوان وتوفير المدخلات .

ويوضح الشكل رقم (1) الأنشطة الرئيسية لتلك الخدمات .

6- الوحدات والمؤسسات المرتبطة بتقديم الخدمات البيطرية :

يتكون ذلك الإطار المؤسسي من عدة جهات يمكن حصرها فيما يلي :

- القطاع الحكومي.
- القطاع الخاص .
- قطاع المنتجين والرعاة وتنظيماتهم .
- المنظمات غير الحكومية.
- المنظمات التمويلية والإنمائية.
- قطاع المستهلكين.

ويوضح الشكل رقم (2) الإطار المؤسسي لتقديم تلك الخدمات.

وفيما يلي توصيف لمهام تلك الوحدات القطاعية :

القطاع الحكومي :

يقوم ذلك القطاع بمجموعة من المهام أهمها :

شكل رقم (1): انشطة الخدمات البيطرية

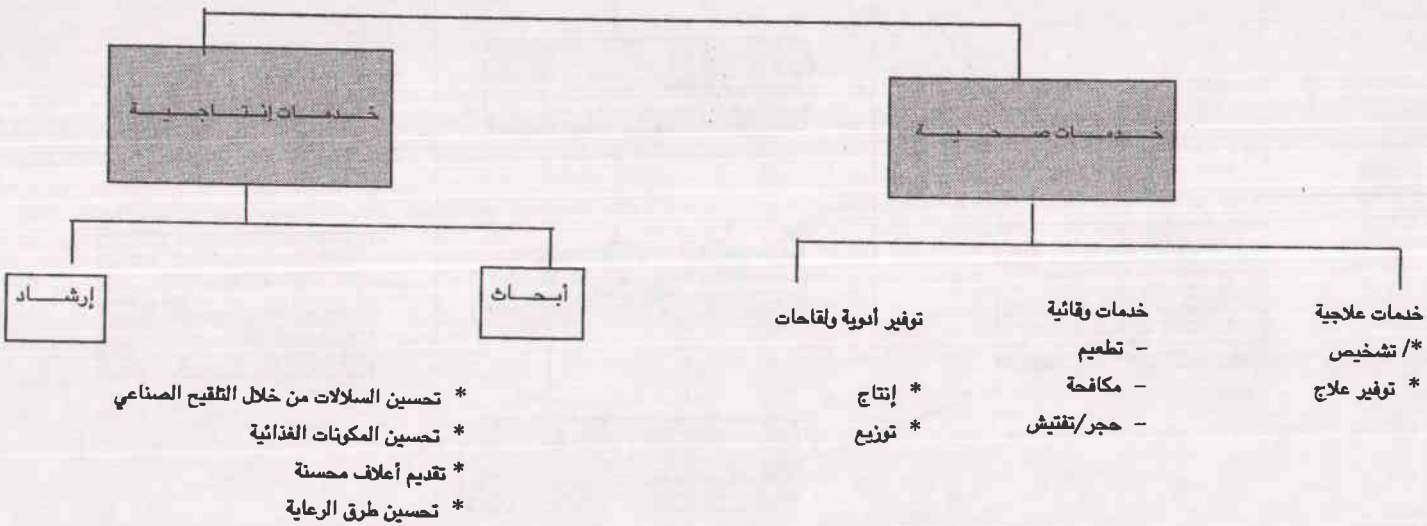

الشكل رقم (2): الإطار المؤسسي لتقديم الخدمات البيطرية

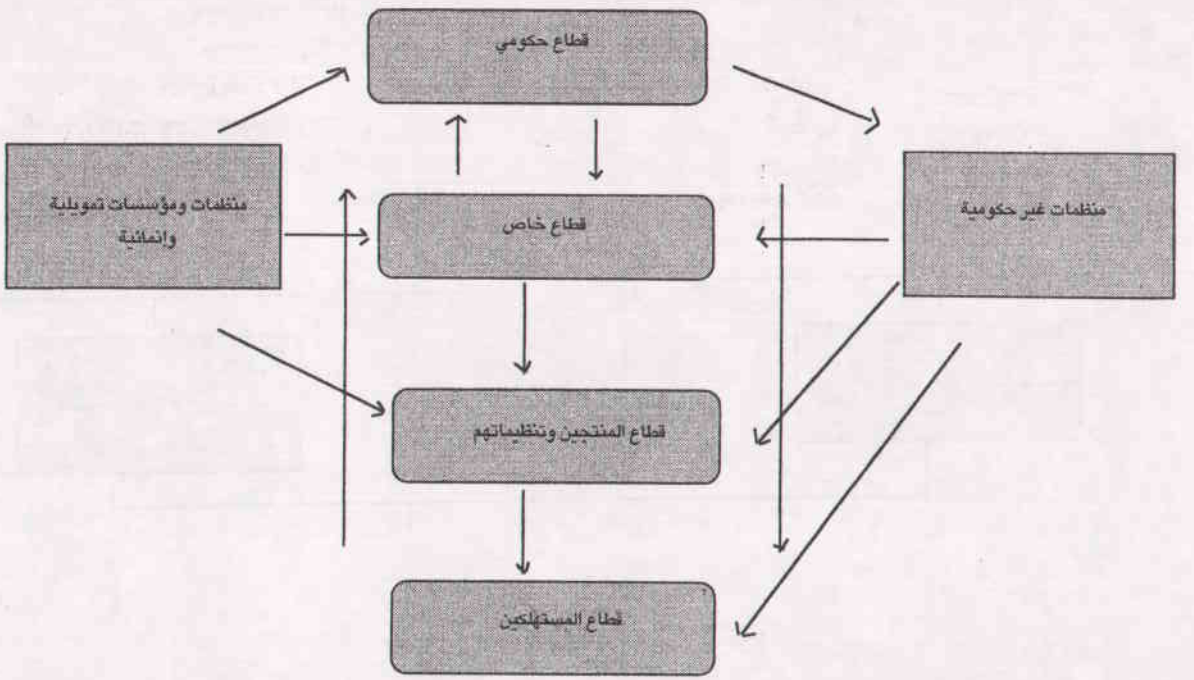

* إعداد السياسات الإقتصادية والأطر التنظيمية والهيكلية لإدارة الخدمات بما يساعد على توفير المناخ الملائم للإستثمار و تقديم المحفزات لأنشطة القطاع الخاص.

* وضع الأولوليات والتخطيط والتنفيذ للبرامج المقترحة في المجالات العلاجية والوقائية والإنتاجية.

* إعداد الإطار المؤسسي والتشريعي للقيام بمهام المتابعة والرقابة في مجالات ضبط الجودة والتأكد من خلو الأمراض للمنتجات والوحدات الحيوانية.

قطاع المنظمات غير الحكومية:

من مهامه الرئيسية تقديم المعونات الفنية والمالية ، إضافة إلى تقديم المساعدة الفنية في تنفيذ المشروعات .

قطاع المنظمات والمؤسسات الإنمائية والتمويلية :

من مهامه الرئيسية :

- تقديم المعونات الفنية والمالية.
- توفير القروض التي يمكن أن تفي بحاجة القطاع وفقاً لبرامج ومشروعات مستوفية الشروط للجدارة والجدوى الفنية والإقتصادية.

القطاع الخاص :

إمكانية القيام بمهام :

- علاجية.
- وقائية .
- إنتاج وتوزيع المدخلات (أدوية/لقاحات ..الخ)
- تنفيذ البرامج الإرشادية.

قطاع المنتجين :

يشمل المنتجين بإمكانات متفاوتة ، إضافة إلي مجموعات الرعاة.

قطاع المستهلكين :

وهم يستفيدون من تلك الخدمات من خلال تحسين نوعية المنتجات وتخفيض التكاليف.

7- الدور المشترك للقطاع العام والخاص في برامج التخصيص :

من الأهمية عدم الأخذ بسياسة التخصيص بصورة شمولية ، بل يجب تناولها بصورة انتقائية آخذين في الإعتبار المهام المرتبطة بتلك الخدمات البيطرية والآثار السالبة التي قد تترتب على التخصيص الشامل لتلك الخدمات .

فهناك بعض المهام تستلزم الجهد الحكومي المستمر بإعتبار أن تلك المهام تتصل بسلعة عامة أو خدمة عامة (Public good/service) وكمثال لذلك فحص المنتجات الغذائية (Food inspection) وخدمات الحجر البيطري (Quarantine).

إضافة إلى أن هناك بعض الأنشطة التي تتضمن العديد من المخاطر كإنتاج اللقاحات مما يستدعي وجود دور مباشر للدولة.

كما أنه من الضرورة في إطار برنامج التخصيص تحديد مهام كلا القطاعين الخاص والعام .

الآثار الإيجابية المترتبة علي تخصيص الخدمات البيطرية :

* تزايد تغطية أعداد الحيوانات من ناحية المعالجات البيطرية والتطعيم
* إتاحة فرص أوسع لصغار المنتجين للاستفادة من تلك الخدمات.
* الاقلال في التكاليف مرتبطاً بكفاءة الانجاز.

الخطوات العامة والسياسات المرتبطة بالخصخصة :

تشكل تلك الخطوات :

* تحديد الدور المنوط لكل من القطاع العام والقطاع الخاص.
* تحديد الإطار والشكل القانوني والتنظيمي الملائم خاصة ما يتصل بمن يقوم بتلك المهام ومستويات الخبرة المطلوبة.

* توفير إمكانية المنافسة العادلة بين القطاعين العام والخاص ، خاصة ما يتصل بتكاليف تقديم الخدمات وإحداث الحساب الدوار(Revolving funds) في تقديم تلك الخدمات خاصة بالنسبة للقطاع العام .

* تحفيز القطاع الخاص بالدخول في تلك المجالات من خلال توفير المعلومات وتقديم كافة التسهيلات ، إضافة إلى إحداث التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص ، وتوفير إمكانيات التمويل من الشركات الخاصة بتقديم الأدوية البيطرية.

* تعزيز إمكانيات التدريب في مجالات إدارة الأعمال والمحاسبة ، إضافة إلي التدريب في المجالات الفنية الواعدة كالتلقيح الإصطناعي والأساليب الحديثة في إدارة القطعان.

* إزالة كافة العقبات في إستيراد مدخلات الخدمات البيطرية وفي هذا الصدد هناك دور متعاظم للدولة في الإشراف والرقابة علي الاستيراد وتوزيع تلك المدخلات . ولإمكانية تحفيز مشاركة القطاع الخاص في برامج التخصييص ، نورد فيما يلي نموذجاً للتكاليف والإيرادات السنوية المتوسطة لبعض الخدمات البيطرية كما ورد في دراسة للبنك الدولي لعام 1994:

8- نموذج للتكاليف والإيرادات السنوية للخدمات البيطرية الخاصة :

تم إحتساب التكاليف والإيرادات السنوية للخدمة البيطرية الخاصة على النحو التالي [1].

(أ) بنود الإستثمارات :

تكاليف وسائل النقل : 2000-12000 دولار أمريكي

معدات : 1000-2000 دولار أمريكي

مخزون العقاقير : 2000 دولار أمريكي

(ب) المنصرفات التشغيلية :

العقاقير : 50-70٪.

الفوائد والاهلاك : 10-20٪.

(1) The World Bank, Agriculture Technology Notes, March 1994, No.3

(ج) الدخل :

بيع العقاقير : 60-80٪.

التطعيم : 0-30٪.

تدخلات اخرى : 0-20٪.

هذا وقد قدر الدخل الإجمالي المتوقع في الرعاية يساوي 2 دولار امريكي في السنة للوحدة الحيوانية في نظم الإنتاج التقليدية ونحو 10 د ولار في السنة للنظم شبه المكثفة ونحو 20 د ولار في السنة للوحدة الحيوانية في النظم المكثفة (Intensive services).

9- نماذج لخصخصة الخدمات البيطرية في بعض أقطار الوطن العربي:

فيما يلي سيتم تقديم موجز لنماذج الخصخصة في بعض الدول العربية على النحو التالي :

9-1 جمهورية مصر العربية :

ما زالت الدولة تقدم الخدمات البيطرية للمربين في الريف بواسطة الهيئة العامة للخدمات البيطرية وذلك بالمجان أو بأسعار رمزية . ومن جهة أخرى كثفت الدولة مجهوداتها في مجالات التدريب البيطري الجامعي ، إذ تحظى جمهورية مصر العربية في الوضع الراهن بتواجد 9 كليات للطب البيطري يتخرج منها نحو 1000 طبيب سنوياً. كما يعمل في القطاع العام نحو 21 ألف طبيب بيطري أو حوالي 90٪ من المجموع الكلي للأطباء البيطريين . ويلاحظ في تجربة جمهورية مصر العربية تزايد الصرف على بند المرتبات والأجور على حساب المخصصات المرتبطة بالمعدات والمستلزمات والصيانة والتشغيل ، إضافة إلى قلة دعم إمكانيات البحث والتقدم التقني ، مما كان له أثر سلبي على نوعية الخدمات وقابلية إستدامتها .

وفي إطار سياسات الدولة العامة للإصلاح الإقتصادي تم في عام 1984 إدخال نظام العلاج بالقيمة في كل المستوصفات في القطر وذلك لتغطية جزء من نفقات العلاج ولقد إستثنيت اللقاحات وعلاج الطفيليات الخارجية والداخلية التي لا يزال يتم تقديمها بالمجان .

وبجانب الهيئة العامة للخدمات البيطرية هناك ثلاثة مؤسسات بحثية ضمن مركز البحوث الزراعية على النحو التالي :

(i) معهد أبحاث وإنتاج الأمصال واللقاحات البيطرية في (العباسية): وهو ينتج حاجة القطر لكل تلك المواد وأحياناً يتم تصدير بعضها للدول العربية حسب الطلب . وبما أن المواد المنتجة تقوم بها مؤسسات تجارية خاصة في معظم البلدان المتقدمة، فإن الإتجاه العام الذي تسير عليه المؤسسة هو طريق الخصخصة . وفي الوقت الراهن فإن المنتجات تباع بربع سعر التصدير إلى القطاع العام .

(ii) معهد أبحاث الصحة الحيوانية(بالدقي) وله ثلاثة فروع لضبط سلامة الأغذية ذات الأصل الحيواني ، ويمول هذا المعهد جزئياً من عقود الأبحاث التي يتم تعاقدها مع بعض الجهات التمويلية وكمثال لذلك مشروع أبحاث الصحة الحيوانية (الذي يتم تمويله من جهات أمريكية). كما أن للمعهد قسم خاص يقدم الخدمات البيطرية للفلاحين مقابل أجر .

(iii) معهد أبحاث الإنتاج الحيواني الذي يركز علي الأمراض التناسلية ويقدم الخدمات في مجال التلقيح الإصطناعي مقابل أجر مكملاً بذلك النشاط الذي تقدمه الهيئة العامة للصحة الحيوانية (بالعباسية).

ويلاحظ أن برامج الخصخصة في مصر تعاني من مجموعة من المحددات تتمثل في ضعف العائد للجهات الخاصة التي تقوم بتقديم تلك الخدمات خاصة وأن الدولة تقدم هذه الخدمات بأسعار إسمية أو مجاناً.

وفي حالات رفع قيمة الخدمات فإن جزءاً كبيراً من عائدها يخصص إلى بند المرتبات عوضاً عن أستخدامه في مجالات تحسين الخدمات .

9-2 المملكة الأردنية الهاشمية :

أدى التطور في قطاع الإنتاج الحيواني الذي شهدته المملكة الأردنية الهاشمية في العقود الماضية إلى زيادة الطلب على الخدمات البيطرية المتميزة. وفي الوقت الراهن فإن اكثرمن 45٪ من الأطباء البيطريين يعملون في القطاع الخاص . وهناك كلية للطب البيطري في أربد تخرج حوالي 25 طبيباً بيطرياً في العام منذ عام 1995.

وفي مجالات مدخلات الخدمات البيطرية ، فإن اللقاحات كانت تنتج ضمن مختبرات الخدمات البيطرية ، ولكن نتيجة لعدم إستقرار واستمرارية الإنتاج، فقد أنشئ ضمن وزارة الزراعة **مركز الأردن لإنتاج اللقاحات البيطرية** بدعم من المعونة الألمانية ، وهو مركز حديث تم تصميمه لإنتاج اللقاحات بطاقة إنتاجية عالية ، وبمستويات جودة عالمية وذلك لتغطية إحتياجات الأردن وإمكانية التصدير . ولضمان إستمرارية ومواكبة تحديث الإنتاج، فلقد تقرر أن يتحول المركز الى شركة مساهمة محدودة ، تكون فيها الدولة الشريك الأصغر، ويملك أغلب الأسهم القطاع الخاص. وزيادة على خصخصة تلك المنشأة، فإن الدولة قد شرعت في خصخصة التلقيح الإصطناعي والخدمات الصحية التابعة له.

وتزدهر في الأردن صناعة الأدوية البيطرية ، فهناك في الوقت الراهن 13 مصنعاً محلياً للأدوية ، و 33 مستودعاً لبيع الأدوية البيطرية بالجملة، ونحو 44 صيدلية بيطرية للبيع بالمفرق و 16 عيادة بيطرية خاصة ،. كما يقوم مصانع الأدوية بتصدير أدوية بيطرية الى مختلف الدول العربية بقيمة إجمالية تصل إلى 9.6 مليون دولار في العام.

3-9 الجمهورية العربية السورية :

تقدم الخدمات البيطرية في سوريا مجاناً للمربين ، ما عدا في حالة مزارع الدواجن المكثفة الحديثة حيث تقدم اللقاحات مقابل أجر محدد.

وهناك كلية طب بيطري واحدة في حماة إلا أن الدولة غيرملزمة بتوظيف الأطباء البيطريين عند تخرجهم ، فمن بين حوالي 1600 طبيباً بيطرياً هناك نحو 700 طبيب بيطري تستخدمهم الدولة ويعمل الباقي في مجالات العمل الخاص .

وقد أدخلت الدولة مبدأ المشاركة في التكلفة في حالة مركز إنتاج اللقاحات الذي ينتج نحو 18 لقاحاً، سبعة منها للوقاية من أمراض الدواجن، وتباع اللقاحات لشركة "فارمكس" في القطاع العام بقيمة تقدر بنحو مليون ونصف مليون دولار سنوياً في المتوسط ، حيث تباع لقاحات الدواجن لكبار المربين ، بينما تقدم الدولة بقية اللقاحات مجاناً للمربين . علماً بأن قيمة لقاحات الدواجن لا تغطي قيمة تكلفة إنتاج هذه اللقاحات

الجدير بالذكر أن مبدأ الخصخصة يتم تنفيذه وبخطوات غير متعجلة ، وقد تمت الموافقة على أن يعمل الأطباء البيطريين في وقت فراغهم بعد ساعات الدوام لحسابهم الخاص.

9-4 جمهورية السودان :

يعتبر السودان أغنى الأقطار العربية في الثروة الحيوانية إذ تقدر هذه الثروة بنحو 30 مليون رأساً من البقر ، و 33 مليون رأساً من الأغنام، و 33 مليون رأساً من الماعز، وحوالي 2.9 مليون رأساً من الجمال ، و 44 مليون من الدجاج . وتربي الماشية على نظام بدوي رعوي طبيعته الغالبة الترحال شمالاً وجنوباً طلباً للمرعى والماء في فترة الجفاف في السنة واتقاءً لمرض الذبابة في فترة الخريف والصيف.

وتقدم الدولة الخدمات البيطرية مجاناً قوامها في الأساس التحصين الدوري ضد الأمراض الوبائية الفتاكة كالطاعون البقري ومرض ذات الرئة المحيط البلوري الوبائي، والتسمم الدموي ، والحمى الفحمية وبعض العلاجات للامراض الرئيسية مثل مرض الذبابة .

وقد إكتسبت الخدمات البيطرية خبرة واسعة في الوقاية من الأمراض الرئيسية وتحظي بإحترام واسع وسمعة طيبة وسط المربين التقليديين وقد مكنت هذه المحاربة المستمرة للأمراض من زيادة القطيع في السودان وزيادة الصادر من الأبقار والأغنام والماعز واللحوم نتيجة لذلك .

نتيجة للصعوبات المالية التي تواجه البلاد ، ورغبة في رفع مستوى آداء الخدمات البيطرية كماً ونوعاً بدأت الدولة في إعتماد سياسة المشاركة في تلك الخدمات البيطرية والسماح بممارسة العمل الخاص للأطباء البيطريين. فاللقاحات تقدمها الدولة للمربين لقاء قيمة مدعمة ، ولكن لا تزال الدولة تحتكر التحصينات ، وجميع اللقاحات تنتجها هيئة بحوث الثروة الحيوانية في مركز أبحاث وإنتاج اللقاحات.

وتخرج عدد من جامعات السودان الأطباء البيطريين بإعداد كبيرة وهناك الأن حوالي 3788 طبيباً بيطرياً يعمل منهم نحو 1350 في القطاع الخاص .(نسبة قدر بنحو 36٪)، وهناك نحو 83 عيادة بيطرية و 54 صيدلية في القطاع الخاص ويقتصر نشاط

معظم الأطباء الخواص في بيع الأدوية البيطرية ولا يسمح للأطباء البيطريين الخصوصيين بالتعامل في اللقاحات . وتفتقر هذه العيادات الخاصة الي المعدات والتجهيزات اللازمة ولا توجد قوانين لضمان أو تطوير مستوى الاداء المهني لهؤلاء الأطباء ، ولكن رغم هذا يفوق دخل الواحد من هؤلاء الأطباء الخصوصيين أربعة أو خمسة أمثال دخل الطبيب البيطري في القطاع العام .

9-5 الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

يبلغ عدد الأطباء البيطريين في موريتانيا 21 طبيباً وهو عدد قليل لا يكاد يكفي بحاجة القطاع العام من الخدمات البيطرية، وهناك شركة مركزية للتموين بمدخلات التنمية تقوم بإستيراد الأدوية واللقاحات والمستلزمات الطبية.

9-6 جمهورية العراق :

تأثر مستوى تقديم الخدمات البيطرية وإمكانية خصخصتها في العراق بسبب الظروف والملابسات الخاصة بالحصار الإقتصادي الذي تعاني منه البلاد ، وفي الوقت الراهن يعمل بالعراق نحو 3119 طبيباً بيطرياً ، منهم 1119 طبيباً أو ما يقارب (36٪) يعمل ضمن القطاع العام . وفي مجالات صناعات المدخلات أنشأ العراق صناعة متقدمة لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية تدار على نظام الإستثمار الخاص برأسمال مشترك بين القطاعين العام والخاص .وتشرف علي عمل آداء تلك الصناعات وزارة الصناعة والمعادن .إلا أنه لظروف العراق قد تأثر إنتاج تلك المنشآت على الرغم من توفر التقانات الحديثة المتوفرة بها وهي تماثل نظيراتها في الدول المتقدمة.

9-7 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

تتسم الخدمات البيطرية في الجزائر بأنها حديثة المنشأ والتكوين إذ شهدت أعداد الأطباء البيطريين قفزة حقيقة من نحو طبيبين بيطريين عند الإستقلال في عام 1962 إلى نحو 4106 طبيباً بيطرياً في الوقت الراهن ويعمل منهم نحو 25٪ منهم في القطاع العام ، وما تبقى يعمل في القطاع الخاص ، هذا وقد ساعد على إزدهار العمل البيطري الخاص سياسة التحرير الإقتصادي التي بدأ تطبيقها في عام 1989 وما تبعها من تفعيل لآليات السوق ، وزيادة لتدفق رؤوس الاموال مما ساعد على الاستمرار في مشاريع الانتاج الحيواني والداجني.

وعلى الرغم من ذلك التوسع في مجالات الطب البيطري الخاص ، إلا أن أعمال المسح والتحصين ضد الأمراض الرئيسية والحجر الصحي ومراقبة المنتجات والمختبرات والابحاث البيطرية ، تقع تحت اشراف الخدمات البيطرية الرسمية التابعة للقطاع العام في الدولة.

9-8 الجمهورية التونسية :

تقدم الخدمات البيطرية في تونس دون مقابل في مجال السيطرة علي الأمراض الحيوانية الرئيسية، وهناك برامج للسيطرة علي السل البقري والحمى القلاعية وجدري الأغنام والاجهاض الساري في المجترات الصغيرة والسعر ، وهناك ادارات للوبائيات والكشف على اللحوم والتشخيص والمخبري والمحاجر.

ويبلغ عدد الأطباء البيطريين بتونس نحو 650 طبيباً بيطرياً يعمل منهم نحو 230 طبيب في القطاع الخاص (نسبة قدرها 35٪) ، منهم أطباء خصوصيين ، لهم عيادات بالقرب من المدن الكبرى ويعملون في علاج حيوانات المنازل والحيوانات الزراعية كالابقار والأغنام . ويستوعب هذا الجانب نحو 190 طبيباً. وهناك الشركات الكبري لإنتاج الدواجن أساساً وتستوعب هذه الشركات الخاصة نحو 40 طبيباً بيطرياً . كما أن هناك كلية طب بيطري واحدة تخرج نحو 30 طبيباً بيطرياً في العام .

9-9 المملكة المغربية :

تقدم المغرب الخدمات البيطرية مجاناً للمربين وفق نظام " خدمة الأطباء البيطريين الخصوصيين بالتعاقد" وقد بدأ العمل في إطار هذا البرنامج منذ عام 1980 ويعمل هؤلاء الأطباء على اساس بالتعاقد مع مديرية الماشية والتي تدير وتشرف على المختبرات البيطرية ومراقبة الاغذية ، إضافة الى شركات الدولة لمزارع الابقار ، والشركة العامة للانتاج الحيواني ، والشركة العامة لإنتاج الأدوية ، وكذلك إدارة الخدمات البيطرية على مستوى القطر . ويقوم الأطباء الخصوصيون بعمليات التحصين الدورية وفق برنامج الخدمات البيطرية لقاء أجر مقطوع يتقاضاه الطبيب البيطري الخاص .

وبعد إنتهاء حملات التحصين وفي اثنائها يقوم الأطباء الخصوصيون بتقديم خدماتهم لقاء أجر ويحققون دخلاً يتراوح من 20٪-80٪ من دخل الطبيب الخاص.

ولقد أثبت البرنامج جدارته بالنسبة للمربي الذي يتلقى خدمات افضل ، كما أن الدولة نجحت في زيادة نسبة تغطية قطعان الماشية بالتحصينات ضد الامراض الفتاكة . كما أتيحت للطبيب الخاص فرصة التعامل مع المربين والتنافس على تقديم خدمة أفضل.

ونتيجة لذلك زاد عدد الأطباء الخواص من 14 طبيباً في عام 1980 الي اكثر من 145 في عام 1996. ويتوقع أن يرتفع بنسبة التغطية الصحية لقطعان الابقار الى 53٪ و 39٪لقطعان المجترات الصغيرة في عام 2000.

وتتلخص المعادلة الخدمية في المغرب فيما يلي :

- قيام الدولة بالتخطيط والمراقبة والمتابعة الامراض السائدة في القطر بما في ذلك وسائل مكافحتها.
- تخول الدولة للأطباء البيطريين الخواص القيام بأعمال المسح والتحصين ضد هذه الامراض حسب الخطة التي تضعها الدولة وحسب الاولويات التي تحددها هذه الجهات الرسمية وتدفع لهم مخصصات يحددها عقد خاص.
- يتلقى المربى هذه الخدمات الأساسية دون مقابل مع إتاحة الفرص له للاستفادة من خدمات خاصة اضافية يقدمها الأطباء الخواص له نظير أجر مقابل

10- مجالات إمكانية تطوير العمل الخاص لتقديم الخدمات البيطرية

تعتبر صناعة الأدوية البيطرية حديثة المنشأ في الوطن العربي. وقد تقدمت هذه الصناعة ضمن القطاع الخاص وهناك الآن مصانع لإنتاج الأدوية البيطرية في الأردن ومصر والعراق والمغرب والسودان وتفي هذه المصانع بحوالي 48٪ من إحتياجات الوطن العربي .وقد ساعدت هذه المصانع في خفض اسعار المنتجات مقارنة مع مثيلاتها في العالم الصناعي المتقدم ولكي تتطور هذه الصناعة لابد لها من أن تعتمد على أنظمة دقيقة لضبط الجودة ولابد من التعاون مع المراكز العالمية لاعتماد الجودة للادوية المنتجة حسب المواصفات العالمية لكل مكون من مكونات الدواء . ويمكن مع تطور صناعة الدواء أن يقام مركز مرجعي لاعتماد هذه المواصفات داخل الوطن العربي. كما أن ازدهار صناعة الدواء سيؤدي الى توفير الادوية البيطرية بأسعار تقل كثيراً عن نظيراتها المستوردة وذلك لتوفر ورخص العمالة والطاقة .

ويجب الإشارة الى أن العلاقة بين الطبيب البيطري الخاص وشركات توزيع الأدوية يلزم أن تحدد على أساس أن الطبيب البيطري الخاص هو الذي يقرر صرف الدواء للحيوانات حسب الحاجة الفعلية للدواء لأن النظام الغالب في كثير من الحالات في الوطن العربي هو أن يشتري المربي الدواء من الصيدليات أو موزعي الدواء للإستفادة منه في علاج الحيوانات دون إستشارة الطبيب البيطري ، ومع ما ينجم من هذه الطريقة من سوء إستعمال للأدوية فهي تقلل من دور الطبيب البيطري في العناية بصحة الحيوان وتقلل من دخله مما يدفعه علي تفضيل الإتجار بالأدوية بدلاً عن تطوير مهاراته المهنية في الطب البيطري وصحة الحيوان .

وفي مجالات اللقاحات ، يتم إنتاج اللقاحات الهامة للوقاية من الأمراض الوبائية في اغلب أقطار الوطن العربي داخل مختبرات تابعة للدولة ضمن الأبحاث البيطرية .وتقدم اللقاحات في العادة دون مقابل أو بسعر أسمي لأصحاب الماشية لأهمية هذه اللقاحات في السيطرة على الأمراض الوبائية الفتاكة والتي تسبب خسائر إقتصادية في قطاع الثروة الحيوانية وقد تسبب هذا الأمر في تدهور الإنتاج عندما تقل المخصصات المالية لهذه المنشآت في القطاع العام ، وفوق هذا فإن ضعف الميزانيات لهذه المؤسسات أدى في بعض الحالات لتوقف الإنتاج وفي أحسن الحالات يؤدي النقص في التمويل إلى التدهور في مستوى الجودة وعدم القدرة على تطوير اللقاحات وتحسين طرق إنتاجها حسبما يجد من إختراعات في هذا المجال وكذلك فإن تحول إنتاج اللقاحات الى القطاع الخاص على أن تشترى الدولة اللقاح المنتج بأسعار مجزية هو السبيل الوحيد لضمان إستمرارية هذه اللقاحات وتطويرها .ومن ثم يمكن أن تقدم الدولة هذه المواد بلا مقابل أو بأسعار مدعومة للمربين . ويمكن بعد ذلك التدرج تحرير صناعة وبيع هذه اللقاحات والزام المربين بالقانون لتحصين حيواناتهم بهذه اللقاحات حسب البرامج التي تحددها الخدمات البيطرية الرسمية . ولزيادة التغطية بهذه اللقاحات فلابد من إتاحة الفرصة للأطباء الخواص بإستعمال هذه اللقاحات في حدود رقابة إدارات صحة الحيوان الوطنية ووفق البرامج الموضوعة للتحصين من قبل الدولة، وفي هذا الخصوص فإن تجربة المغرب بتخويل هؤلاء الأطباء الخصوصيين العمل في التحصين بموجب عقد خاص يتقاضى عليه الطبيب أجراً مقطوعاً من الدولة ، تعد تجربة رائدة نتج عنها زيادة ملحوظة في تغطية القطعان باللقاحات .

ولابد من الإشارة هنا الى أنه يلزم التشدد بالمعايير والمقاييس الدولية ، والتأكد من مطابقة مواصفات هذه اللقاحات للمستويات المشار اليها والرجوع من وقت لآخر للمخابر المرجعية بإرسال عينات من هذه اللقاحات للتأكد من أنهامطابقة لتلك المواصفات حتي يمكن إقامة مختبر مرجعي بالوطن العربي يمكن الاعتماد عليه في ضبط مستوى جودة هذه اللقاحات .

وهناك مجموعة من العوامل الأساسية التي يجب التركيز عليها لإتاحة المزيد من الجهود والتي يمكن أن يضطلع بها القطاع الخاص في مجالات تقديم الخدمات البيطرية وتشمل تلك العوامل علي ما يلي :

10-1 التشريعات والقوانين :

من الأهمية أن تقوم الدولة بإصدار التشريعات والقوانين اللازمة للتحقق من إنتاج وتوزيع وإستخدام تلك الادوية واللقاحات ، ضماناً للحفاظ علي نوعية تقديم تلك الخدمات . كما أنه من الضرورة تحديد من يحق له ممارسة العمل البيطري بما في ذلك إعطاء تراخيص العمل من ذوي الكفاءة في مجالات العلاج والجراحة وإنتاج وتوزيع الادوية واللقاحات .

وتعتبر تلك القوانين والتشريعات ذات أهمية لضمان مستوى الاداء ونوعية الخدمات ولحماية الأطباء البيطريين الخواص بما يستدعى تحديد العقوبات في حالة الإخلال بإخلاقيات المهنة (mal practice).

10-2 توفر الإمكانات التمويلية:

وفي هذا الصدد فإنه من الأهمية سد الفجوة التمويلية لمساعدة الأطباء الخواص في شراء المعدات وأجهزة التشخيص والعلاج ، إضافة إلى شراء الادوية والعقاقير . وقد يستلزم الأمر إنشاء مؤسسات تمويلية تعني بتلك الاغراض ، ويمكن للتنظيمات الاهلية لهؤلاء الإطباء المساهمة في تذليل تلك العقبات التمويلية.

أهمية التدريب والتأهيل :

من الضرورة الإرتقاء بمؤسسات معاهد الطب البيطري والكليات الجامعية من خلال تحسين برامجها التدريبية وتوفير الامكانات والمعدات مما يساعد على توفر أعداد من

الخريجيين من ذوي الكفاية والمعرفة التطبيقية تزيد من فرصهم لولوج آفاق القطاع الخاص علماً بأن هناك متسعاً لزيادة مساهمة القطاع الخاص في العديد من الدول العربية كما هو موضح في جدول رقم (1).

كما أنه من الاهمية إحداث آليات لاستمرارية التدريب لهؤلاء الاطباء من خلال الدورات التدريبية المتخصصة والنشرات العلمية والوثائق التدريبية التي تستصدرها المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية.

* **استمرارية سياسة التحرير الاقتصادي:** بما يساعد عى تحسين مناخ الاستثمار ويعزز امكانية التجارة على المستوى الداخلي والعربي ، وهذا من شأنه الارتقاء بواقع الانتاج الحيواني وانتقاله من القطاع التقليدي الى القطاع الحديث بما يهيىء الامكانات لتقديم الخدمات البيطرية لتتكامل مع إمكانات تكثيف الانتاج الحيواني والداجني .

* **تحول الدور المناط بالقطاع العام :** خاصة ما يتصل بإصدار التشريعات والقوانين ومتابعة تقديم تلك الخدمات البيطرية بما يفي بضرورات التنمية ويضع الحماية الكافية لجهود المربين والمستهلكين ، إضافة إلى تحسين مسارات السياسات الإقتصادية والإجتماعية التي تعزز من مشاركة القطاع الخاص بما في ذلك توفير القاعدة المعلوماتية وتعزيز امكانيات التدريب والتأهيل اضافة إلى المشاركة في تقديم الخدمات أو إنتاج السلع التي تتسم بكونها سلع أو خدمات عامة (Public) وترك المجال مفتوحاً للقطاع الخاص لتقديم الخدمات أو السلع التي تتسم بكونها(Private).

جدول رقم (1):
أعداد الأطباء البيطريين والنسبة المئوية للأطباء الخواص

القطر	العدد الكلي	عدد الخواص	النسبة المئوية ٪
ليبيا	153	26	17
الجزائر	4106	3072	75
تونس	650	230	35
الاردن	379	189	50
السودان	3788	1350	36
سوريا	1601	909	57
العراق	3116	2000	64
المغرب	452	119	26
اليمن	130	-	-
مصر	18042	802	4
موريتانيا	21	-	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دراسة الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها - التقارير القطرية، 1998.

المراجع

المراجع العربية :

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية في الوطن العربي – 1998.

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري للمملكة الاردنية الهاشمية – 1998.

3 – الجمهورية التونسية ، وزارة الفلاحة ، دراسة الاصلاحات في مجال الصحة الحيوانية في الجمهورية التونسية 1996.

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – 1998.

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري – جمهورية السودان 1998.

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري – الجمهورية العربية السورية 1998.

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري – جمهورية الصومال الديمقراطية 1998.

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري – جمهورية العراق 1998.

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري – الجماهيرية الليبية 1998.

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري – الجمهورية الاسلامية الموريتانية 1998.

11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – دراسة الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها – التقرير القطري – الجمهورية اليمنية 1998.

12- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – السياسات الزراعية وعقد الثمانينات – التقرير الشامل 1994.

13- المنظمة العربية للتنمية الزراعية –اللقاء الدوري لمسئولي السياسات الزراعية في الوطن العربي– مسقط– سلطنة عمان ، 1998 .

14- صندوق النقد العربي – معهد السياسات الإقتصادية – جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية – ابو ظبي 1995.

15- معهد التخطيط القومي – جمهورية مصر العربية ، مذكرة داخلية رقم (904) – التحرير الاقتصادي والخصخصة في الاقتصاد المصري (1993).

16- الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الإسكوا 1995 – الجزء الثاني – الأمم المتحدة، نيويورك ، 1997.

المراجع الإنجليزية :

1- World Bank Discussion Papers, 163, (1992). The Balance between Public and Private Sector Activities in the Delivery of Livestock Services.

2- World Bank , Economic Development Institute, (EDI) (1990), the Theory and Practice of Agricultural Policy. EDI Policy Seminar Report No.24.

3- World Bank Discussion Papers 105, (1993). Redefining the Role of Government in Agriculture for the 1990s.

4- World Bank Discussion Papers,216, (1993). The Reform of Public Expenditures for Agriculture.

5- World Bank Working Papers, 80, 1998, Energies Issues of Privatization and the Public Sector.

6- Sudan Academy for Administrative Science (SAAS) and African Training and Research Centre in Administration for Development (CAFRAD), Privatization in the Sudan Past and Present. Seminar on the Various Approaches to Privatization in Africa, Oct. 24-28, 1992, Khartoum :

7- FAO, RNE,(1994). Study on the Privatization of Veterinary Services in Morocco, Algeria, Tunisia, Mauritania and Libya.

8- The World Bank, Agriculture Technology Notes, March .

تعزيز آفاق التنسيق والتعاون على مستوي الوطن العربي في مجالات الخدمات البيطرية

إعداد
الدكتور أسعد أبو الراغب
مديرية البيطرة – وزارة الزراعة – الاردن

يمتلك الوطن العربي ثروة هائلة من مختلف الحيوانات وذلك بفضل تنوع المناخ والبيئة وعلى الرغم من هذا العدد الكبير للثروة الحيوانية الا أنها تكاد لاتفي بالمتطلبات اللازمة من البروتين الحيواني والمنتجات الاخري حيث انه نتيجة لزيادة معدل النمو السكاني والتطور الحاصل في المجتمعات الاستهلاكية في الوطن العربي واختلاف انواع المعيشة وظروف البيئة وزيادة الوعي الغذائي أدي الى زيادة الطلب واستهلاك المواد الغذائية ذات المصدر الحيواني ولم يواكب هذا التطور والتوسع أو الزيادة أي تطور ملحوظ في الثروة الحيوانية وبقي هذا القطاع عاجزا عن تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان في الوطن العربي مما أضطر معظم الدول العربية الى سد العجز عن طريق الاستيراد من الخارج الامر الذي أدى الى زيادة العبء الاقتصادي وظهور امراض خطيرة باتت تهدد الثروة الحيوانية وصحة المواطن العربي. ولازالت الفجوة كبيرة وفى ازدياد اضافة الى اتساع دائرة التجارة الدولية من الحيوانات والمنتجات الحيوانية الاخري في منطقة الوطن العربي بدرجة كبيرة.

ويعود السبب في عدم كفاية هذه الدول لاحتياجاتها والضعف الملحوظ في تطور الثروة الحيوانية في بعض الدول العربية اضافة لما سبق الى تدني الانتاجية للثروة الحيوانية ومنتجاتها والذي يعزي الى مايلي :

1- ممارسة أساليب التربية والرعاية التقليدية في بعض الدول حيث تنتقل الحيوانات مسافات شاسعة طلبا للكلا والماء.

2- تربية الحيوانات في حيازات صغيرة في القري وبعض المدن لسد احتياجات

بعض الاسر دون النظر الى الاهمية الاقتصادية لهذه الثروة.

3- قلة المراعي والاعلاف الخضراء لدى بعض الدول الامر الذي يؤدى الى تدني الانتاج في الحيوانات حيث انها لاتحصل على احتياجاتها الغذائية اللازمة والضرورية من العليقة الخضراء.

4- الاستمرار في تربية سلالات قليلة الانتاجية في معظم الدول العربية.

الخدمات البيطرية في الوطن العربي :

يحظي قطاع الصحة الحيوانية بأهمية بالغة لما له من أثر كبير من الناحية الصحية والاقتصادية وتعتبر الصحة الحيوانية الركن الاساسي للحفاظ على الثروة الحيوانية وحمايتها من الامراض الوبائية التي تؤثر سلبا على الثروة الحيوانية من الناحية الصحية نتيجة لما تخلفه هذه الامراض من انعكاسات على نشاط الانسان.

أما من الناحية الاقتصادية فإن جميع الآثار السلبية الناتجة عن حدوث المرض ومايتبعه من مخلفات اقتصادية (نفوق ضعف انخفاض انتاج وتكلفة علاجات ولقاحات بالاضافة الى تكلفة التحصين والمعالجة) ويقاس تطور أي دولة بمدى تقدم الخدمات البيطرية فيها ولاشك بأن تقدم الخدمات البيطرية وتطورها في أي بلد يوضح مدى الاهتمام لدى الدولة بالثروة الحيوانية والعناية بها. كما أن نجاح أي بلد في حماية ثروتها الحيوانية من الامراض الوبائية سواء كانت مستوطنة أو وافدة يتوقف الى حد كبير على مدى تقدم الخدمات البيطرية فيه وينعكس هذا الاهتمام في توفير الوسائل الفنية والمادية اللازمة لقيام البنية الاساسية لهذه الخدمات في المجالات العديدة وتوفير الكوادر الفنية المدربه والمؤهلة التي تمكنها من أداء دورها على اكمل وجه والذي ينتج عنه حماية الثروة الحيوانية وتنميتها والمحافظة على صحة الانسان.

وبالرغم من الجهود التي تبذل للحفاظ على الثروة الحيوانية وتنميتها الا ان هذه الثروة لازالت تواجه ظروفا صحية صعبة تؤثر سلبا على انتاجيتها وتأتي في مقدمة هذه الظروف الامراض الوبائية التي تظهر بشكل فجائي ودون سابق انذار . علما بان معظم الدول العربية بالتعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية تبذل جهودا مضنيه لمكافحة هذه الاوبئة والامراض ووضع الضوابط والاجراءات والانظمة والقوانين التي تحد من انتشارها

وانتقالها للحفاظ على هذه الثروة الا انها لازالت تعاني من الاثار الضارة للامراض الوبائية والمستوطنة والوافدة وذلك لعدة أسباب أهمها :

1- دخول عوامل الامراض المعدية الى بعض الدول العربية نتيجة استيراد حيوانات مصابة بالعدوي او معرضه لها او استيراد مواد ملوثه من اللحوم او منتجاتها او الدواجن او اللقاحات او مواد التفاعل البيولوجي.

2- عدم فعالية القوانين المنظمة للصحة الحيوانية والخدمات البيطرية في بعض الدول. حيث انه من الملاحظ ان بعض الدول العربية لديها القوانين التي تنظم العمل ولكن تنقصها بعض البنود الهامة لتفعيلها (نقص الكوادر المدربه، نقص المخصصات المالية) مما يساعد على انتشار الامراض المعدية والوبائية او ادخال امراض جديدة لا تكون موجوده.

3- بعض الدول العربية لازالت تستخدم قوانين وانظمة قديمة لم تستحدث اضافة الى ان البعض الاخر يستخدم قوانين بلغات غير عربية وينقصها الكثير من البنود الهامة.

4- بعض الدول العربية المتجاورة والتي ليست متجاورة بينها حدود طبيعية وتداخل للمراعي مما يؤدى الى سهولة تحرك الحيوانات وتنقلها دون حواجز تفصلها لمنع انتشار الامراض والاوبئة او الحد من انتشارها ، وتبدو هذه الحالة واضحة في دول المشرق العربي والتي تشترك دولة في المراعي الطبيعية حيث تدخل اليها الحيوانات للرعي.

5- اشتراك دول الاقليم (آسيا ، افريقيا) بطبيعة متشابهة جعل السيطرة على الامراض وتسربها او انتقالها ليس بالامر السهل.

6- ضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة عن الخدمات البيطرية في الدول العربية وقلة الوعي بأهمية قطاع الثروة الحيوانية وعدم التنبه لدور الارشاد البيطري ادي الى عدم القدرة على السيطرة على الامراض الوبائية.

7- تطور وسائل النقل الحديثة ادى الى نشاط وزيادة حركة التجارة الدولية والتبادل التجاري للحيوانات والمنتوجات الحيوانية وهذا بدوره ساهم بشكل كبير في نقل

امراض حيوانية خطيرة مثل الحمي القلاعية واللسان الازرق، وأدى الى تشعب مشاكل الصحة الحيوانية وصعوبة وضع وتطبيق الخطط والبرامج للحد من انتشار الامراض الوبائية وانتقالها .

ونظرا لصعوبة السيطرة على الامراض الوبائية ومكافحتها في ظل هذه الظروف فلابد من تضافر الجهود لجميع الدول العربية وتنسيق البرامج لايجاد آلية للتعاون في مجال مكافحة الامراض الحيوانية والاوبئة والسيطرة عليها علي المستوي القطري والقومي والاقليمي واعتبار القضاء على البؤر المرضيه في اي دولة من الدول العربية حماية للثروة الحيوانية في الوطن العربي اضافة الى وضع القوانين والانظمة الموحدة لكافة مجالات الخدمات البيطرية وتحديث القوانين الحالية وتعديلها وتوحيدها وتفعيلها بما يكفل امكانية مساهمتها في تبسيط الاجراءات وتبادل المعلومات التي من شأنها السيطرة على الامراض الحيوانية والحد من انتشارها . واقامة المحاجر البيطرية الحدودية المشتركة التي تؤدى الى تسهيل حركة الحيوانات وتساعد في تنمية التجارة وتطويرها وتدعيم العلاقات الاخوية وتحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف وبالتالي الحفاظ على الثروة الحيوانية وحمايتها من الامراض الوبائية وحماية المواطن العربي من الامراض المشتركة بين الحيوان والانسان خاصة الامراض الوافدة والتي ظهرت حديثا وأية امراض مستجدة تظهر في المستقبل.

آليات التنسيق المطلوب في مجال الخدمات البيطرية

أن الوضع الراهن للثروة الحيوانية في الوطن العربي غير مطمئن من الناحية الصحية، اذ تشكل الامراض الوبائية التحدي الكبير امام القائمين على رعاية الثروة الحيوانية.

ونظرا لصعوبة تطبيق برامج استئصال لهذه الامراض في الوقت الراهن لاسباب فنية واقتصادية لدى غالبية الدول العربية الا ان آلية التصدي الوحيدة الباقية تعتمد على نشر التحصين الوقائي ضد هذه الامراض بما يمكن من المحافظة على هذه الثروة وانتاجيتها وتنميتها وتطويرها وزيادة اعدادها.

وعليه تعتمد الصحة الحيوانية والخدمات البيطرية في اي بلد على ثلاثة عوامل رئيسية هي :

1- التشخيص للامراض الحيوانية.

2- الوقاية من الامراض.

3- العلاج

وكما هو معروف، فان الامراض الوبائية تمتاز بالمفاجأة والسرعة لذا لابد من التحرك السريع لتشخيص هذه الامراض ومعرفة طبيعتها لاتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحتها والسيطرة عليها.

لذا وبناء على ذلك، فانه لابد من تضافر الجهود لدى جميع الدول في الوطن العربي للتنسيق في المجالات التالية :

1- إنشاء شبكة معلومات وانذار مبكر عن الامراض الوبائية لتوفير المعلومات وتقديم الارشادات اللازمة لكل مايتعلق بالاوبئة.

أن الامراض المستوطنة يمكن معالجتها او مكافحتها وفق أساليب وخطط وبرامج حسب الامكانيات الفنية المتوفرة لدي كل دولة.

أما في مجال الامراض الوبائية والتي تظهر دون سابق انذار حيث تظهر بصورة اوبئة محلية أو عالمية تهدد اكثر من دولة كما هو الحال في مرض الطاعون البقري الذي

يظهر بصورة بؤر مرضية متفرقة بين حين وآخر أو على هيئة وباء يجتاح دولا عديدة ويسبب خسائر اقتصادية جسيمه.

وتتطلب امكانيات السيطرة على هذه الامراض تضافر الجهود على المستوي القطري والقومي والاقليمي، ولابد من انشاء شبكة عربية لتبادل المعلومات في الانذار المبكر لمثل هذه الاوبئة ليتم اتخاذ الاجراءات الوقائية قبل دخول المرض او ظهوره وانتشاره والاجراءات الفنية الاخري التي تساعد على السيطرة على المرض او الوباء لتحديد تنقل الحيوانات ، اضافة الى ذلك فان التنسيق مع دول الجوار غير العربية أمر في غاية الاهمية في هذا المجال.

2- اختيار مختبرات تشخيص اقليمية :

تتباين الامكانات الفنية في مجال التشخيص المرضي في الدول العربية حيث توجد مختبرات عربية يمكنها ان تخدم مجموعة من الدول العربية المتواجدة في منطقة جغرافية واحدة، ويمكن ان تكون مهيئة علمياً وفنياً بعد دعمها ورفدها ببعض الاجهزة واللوازم والخبرات الفنية اللازمة للقيام بعملها وذلك لاهميتها في المساعدة على مكافحة الامراض الوبائية من خلال تشخيصها.

3- إنشاء بنك للقاحات البيطرية :

يترتب على تطبيق برامج التحصين الوقائي تكلفة عالية جدا خاصة عند استيراد اللقاحات البيطرية والمواد البيولوجية اللازمة من الخارج، فقد حالت هذه التكلفة دون قيام الكثير من الدول العربية تطبيق البرامج التحصينية كل على انفراد، مما يجعل الخيار الحالي هو العمل من خلال برامج استئصال مشتركة واتباع سياسة التحصين الوقائي.

ولضمان تأمين حاجة هذه الدول من اللقاحات البيطرية للامراض واسعة الانتشار والتي تمتاز بخطورتها على الثروة الحيوانية لابد من وجود مثل هذا البنك لتوفير اللقاحات البيطرية اللازمة وتغطية احتياجات المنطقة العربية من اللقاحات مما يوفر مبالغ كبيرة تصرف على استيراد هذه اللقاحات من الخارج والمساهمة في تأمين مخزون استراتيجي من اللقاحات لتستخدم مباشرة عند انتشار الاوبئة.

كما أن عامل الوقت هو العامل الاهم في مكافحة أي وباء، وعند توفر اللقاح تتمكن

الدول من المباشرة بالمكافحة بأسرع وقت ممكن.

4- اختيار بعض المختبرات لتكون مختبرات مرجعية (اقليمية - عالمية): للمختبرات أهمية كبيرة في دعم الخدمات البيطرية ومكافحة الامراض، ولابد من اختيار مختبرات اقليمية - او عالمية لتكون مختبرات مرجعية يعتمد عليها ولتكون وسيلة هامة وسريعة لدعم التشخيص والسيطرة على الاوبئة الحيوانية.

5- التنسيق في مجال التدريب وتبادل المعلومات :

يتوفر في الوطن العربي اعداد كبيرة من كليات الطب البيطري والمراكز البيطرية التي تتجانس مناهجها وخبراتها ويمكن الاستفادة منها في مجال تدريب الاطباء البيطريين وتطوير أداءهم.

إضافة الى ذلك، فان تبادل الخبرات والاستشارات بين المسؤولين عن رعاية الثروة الحيوانية من خلال عقد ورشات العمل والندوات العلمية يحقق نتائج إيجابية خاصة في مجال الاطلاع على ما استجد من تطورات علمية وتقنية وأبحاث.

برامج مقترحة كبرامج مشتركة

أ- في مجال مكافحة الامراض :

تعتبر الثروة الحيوانية ركيزة هامة من ركائز الاقتصاد الوطني ولبنة اساسية تدعم الاقتصاد وتساهم في الدخل القومي لمعظم الدول العربية.

لذا فان كافة الجهود تتجه الى زيادة هذه الثروة وتشجيع الاستثمار فيها لمايحقق ذلك من زيادة في الدخل القومي. إلا أن الامراض الوبائية تؤثر على هذه الثروة وانتاجيتها مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني حيث تسبب خسائر اقتصادية جسيمة لمربي هذه الثروة ومالكيها كما تشكل هذه الامراض عقبة كبيرة أمام سبل تنمية هذه الثروة وتطويرها. وحيث ان قسما من هذه الامراض ينتقل للانسان فان أهميتها تتزايد لما لها من آثار على الصحة العامة.

من هذا المنطلق فان الاهتمام بمكافحة هذه الاوبئة اصبح الشغل الشاغل لجميع الدول . ولما كانت غالبية الدول تتمتع بعضوية مكتب الاوبئة الدولي فقد تم الاتفاق فيما بينها على تقسيم الامراض الوبائية حسب خطورتها على التجارة الدولية الى عدة قوائم أهمها قائمة أ وقائمة ب .

القائمة (أ) :

وتشمل الامراض الوبائية المعدية التي لها خاصية شدة الخطورة وسرعة الانتشار بغض النظر عن الحدود القومية ولها آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة اضافة الى آثارها الخطيرة على الصحة العامة.

كما أن لها آثار بالغة الاهمية على التجارة الدولية للحيوانات والمنتوجات الحيوانية ويوصي برفع تقارير مباشرة لمكتب الاوبئة الدولي بهذه الامراض عند حدوثها.

القائمة (ب) :

وتشمل الامراض الوبائية والمعدية التي تعتبر ذات آثار إقتصادية وإجتماعية هامة أو ذات آثار هامة على الصحة العامة داخل الاقطار كما أن لها آثار هامة في مجال التجارة

الدولية للحيوانات والمنتوجات الحيوانية ويرفع تقرير عادة عن هذه الامراض مرة كل عام.

وهناك عدة طرق استخدمت لمكافحة هذه الاوبئة تهدف جميعها الى السيطرة عليها واستئصالها . وكما هو معلوم، فان توحيد الجهود لمكافحة هذه الاوبئة على المستوي العربي والاقليمي ذو أهمية كبيرة وبالغة ومن الاهمية بمكان التعاون في مكافحة مرض ما في بلد معين بدلا من تركه ينتشر ويكافح في عدة دول . ولابد من تضافر الجهود لتوحيد برامج المكافحة والتحصين ووضع الانظمة والقوانين اللازمة والموحدة لتنظيم هذه البرامج وتسهيل تنفيذها بين الدول العربية، ذلك أن برامج المكافحة على المستوى الفردي لايمكن ان يعطي النتيجة المرجوه منها اذا لم تستند الى برنامج مشترك بين الدول العربية المتجاورة حيث ان الامراض ومسبباتها لاتعرف الحدود التي اصطنعت بين بلدان الوطن العربي الواحد فما ان يظهر مرض وبائي في بلد عربي حتي ينتشر الى البلدان المجاورة وهذا يؤكد ضرورة توحيد هذه البرامج بين الدول العربية.

ولغايات توحيد الانظمة والتعليمات والبرامج المتعلقة بالامراض ومكافحتها، لابد وان يكون لزاما على كل دولة ارسال التقارير الدورية ونشرة الامراض الحيوانية الى جميع الدول المجاورة محاولة منها للمشاركة في القضاء على الامراض والحد من انتشارها والاستفادة من خبرات وتجارب الاخرين في هذا المجال.

ومن الأسس المتبعة في برامج المكافحة مايلي :

1- التبليغ عن ظهور المرض

يجب التبليغ الفوري عند ظهور الاوبئة والامراض الخطيرة او حتى الاشتباه في ظهورها ويكون التبليغ عن الامراض اجباريا.

2- التشخيص :

إن سرعة التشخيص أمر بالغ الاهمية لان ذلك يساعد على إتخاذ الاجراءات المطلوبة لمكافحة المرض فورا ودون تأخير، حيث ان التأخير يؤدى الى انتشار المرض خاصة في حالة الامراض الوبائية السريعة وتتميز بفترة حضانة قصيرة مثل FMD .

3- التخلص من العدوى - عن طريق :

أ- عزل الحيوانات المصابة.

ب- التخلص من جميع الحيوانات المصابة والمخالطة لها.

ج- التخلص من المواد الملوثة.

د- تنظيف وتطهير الاجهزة والادوات.

هـ- الحد من حركة الحيوانات.

و- عدم استيراد الحيوانات من أية دولة يستوطن بها مرض خطير غير موجود في البلاد المستوردة.

4- التحصين :

يعتبر التحصين من أهم الركائز للسيطرة على الامراض الوبائية.

5- توفير القوي البشرية المؤهلة والمدربة والامكانات الفنية والمعدات اللازمة لمكافحة الامراض الوبائية.

6- تحسين صحة الحيوان

من خلال توفير الغذاء الجيد والمأوي المناسب حيث تزداد مقاومته ضد بعض الامراض البكتيرية، إلا أن الفيروسات تجد فرصة اكبر للنمو من خلال جسم الحيوان المريض كما يوفره من متطلباتها الغذائية.

7- الارشاد :

إن توعية المربين وأصحاب المواشي عن أمراض الحيوانات واعراضها وطرق انتشارها وأهمية التحصين، يساعد كثيرا في ادراك خطورة الامراض وأهمية التبليغ عنها وتجنبها .

8- العلاج :

يلعب علاج الحيوانات من الامراض دور كبير وهام في مكافحة بعض الامراض وذلك عندما يتم العلاج جماعيا ليشمل اعدادا كبيرة من الحيوانات، كما هو الحال في بعض حالات طفيليات الدم والطفيليات الداخلية والخارجية.

البرامج المقترحة للسيطرة على الامراض الوافدة :

يعتبر استيراد الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية من أهم الوسائل التي تشكل خطورة كبيرة على الثروة الحيوانية، حيث تؤدى الى ظهور أمراض واحدة في البلد المستورد بالرغم من الاجراءات التي يتخذها البلد. ونظرا لما لهذه الامراض من خطورة بالغة حيث تسبب خسائر إقتصادية جسيمة وتلحق ضررا كبيرا بصحة الانسان في بعض الاحيان، فان الدول المستوردة تحرص على وضع البرامج والقوانين التي تحمي الانسان والحيوان من مخاطر الامراض الوافدة عن طريق :

1- استيراد الحيوانات الحية المخصصة للذبح.

2- استيراد الحيوانات الحية المخصصة للتربية.

3- استيراد اللحوم والمنتجات الحيوانية الغذائية الاخري.

4- استيراد المواد البيولوجية كالسائل المنوي واللقاحات والامصال.

5- استيراد المنتجات الحيوانية لزوم الصناعات كالجلود والصوف والشعر وغيرها

6- استيراد الحيوانات البرية والحيوانات الاليفة الصغيرة مثل الكلاب، القطط، والببغاء.

1- أهداف البرامج :

أ- منع دخول المرض.

ب- منع انتشار المرض في حالة ظهوره واستئصاله.

2- وسائل تحقيق الاهداف :

أ- الحجر الصحي.

ب- التحصين ضد الامراض.

ج- السيطرة التامة على حركة الحيوانات القابلة للعدوى.

د- عزل الحيوانات المريضة والمخالطة في الاماكن الموبوءة.

هـ- التخلص من كل مصادر العدوى بالتطهير.

و- تطبيق القوانين الصحية.

ز- يضاف ما ذكر في الاسس المتبعة في برامج المكافحة.

3- السيطرة على الامراض الوافدة :

إن أضمن وسيلة لتجنب دخول هذه الامراض هي منع الاستيراد من الدول التي تستوطن فيها هذه الامراض، ولابد من الاخذ بالاعتبار ان الحجر الصحي لايكون عمليا ومخبريا في حالات الامراض التي تتميز بفترة حضانة مثل السعار، جنوب البقر، السكريبي.

4- الامراض التي توجد في البلد او تظهر من وقت لاخر :

أ- حيوانات الذبح :

1- تطبق على هذه الحيوانات اجراءات الحجر البيطري في البلد المستورد عند وصولها.

2- يجب ان تصحب هذه الحيوانات شهادة صحية بيطرية تثبت خلوها من الامراض وأنها قد حصنت ضد الامراض واجريت عليها الاختبارات وفقا لشروط الدولة المستوردة.

3- يجب أن تنقل هذه الحيوانات من المحجر الى المسلخ مباشرة دون أن تخالط حيوانات اخرى.

4- تنظيف وتطهير وتعقيم السيارات والمعدات المستخدمة.

ب- حيوانات التربية :

يحكم الاستيراد لهذه الحيوانات مبدأ عدم الاستيراد من دول بها أمراض وافدة . أما اذا كانت الامراض معروفة في البلدين، فيتم وضع شروط واجراءات من قبل الدولة المستوردة تتعلق بالاختبارات والتحصين والشهادات الصحية. وعند وصول هذه الحيوانات الى الدولة المستوردة يجب ان تحجر في المحجر لفترة تحددها الدولة وفقا

لاهمية المرض على انه يجب ان تتوفر في البلد المستورد الامكانات لاجراء الاختبارات المعملية، كما يجب معرفة الاماكن التى تستقر بها تلك الحيوانات لمتابعتها والتأكد من سلامتها.

ج- حيوانات التهريب :

نتيجة لعدم وجود حواجز طبيعة بين الدول العربية فيسهل على الحيوانات عبور الحدود ودخول الدول المجاورة . حيث يشكل ذلك خطرا كبيرا ويؤدى الى دخول أمراض وافدة وظهور اصابات ببعض الامراض الوبائية، ولاشك ان بعض هذه الامراض موجود ومنتشر في معظم الدول المجاورة ولا يمكن الحد من انتشاره او القضاء عليه تماما على مستوى فردي بل على مستوى جماعي بوضع خطة عربية مشتركة وتلتزم كل دولة بارسال تقارير عن نشرة الامراض كل ثلاثة أشهر أو أربعة للتدارس فيما بينها بكل مايتعلق بهذه الامراض وطرق مكافحتها وليتم وضع سياسة موحدة وآلية عمل للمكافحة بالاضافة الى تكثيف عمل المحاجر وتفعيله.

وبما أنه يصعب على الدولة مراقبة حدودها ومنع دخول الحيوانات من الدول المجاورة، فعلى الدولة تحصين حيواناتها في المنطقة الحدودية ضد الامراض التي توجد في الدولة المجاورة لها وغير موجود فيها. وفي حالة ظهور احد هذه الامراض يجب عزل الحيوانات المريضة والمخالطة في ذلك الموقع، حتى يتم التخلص منها وتحصين الحيوانات حول ذلك الموقع.

د- اللحوم :

لاتشكل اللحوم عادة منفذا لدخول الامراض الا اذا اضيفت لغذاء الحيوانات دون معالجتها لتعقيمها من مسبباتها.

5- المواد البيولوجية :

يجب أن يتم استيراد هذه المواد من دول خالية من الامراض التي لاتوجد في الدول المستوردة وأن تكون مصحوبة بشهادة صحية بيطرية تثبت سلامتها.

و- المنتجات الحيوانية لزوم الصناعة :

يشترط استيرادها من دول خالية من الامراض الخطيرة وان تكون مصحوبة بشهادة صحية بيطرية تثبت ذلك وان يعاد تعقيم هذه المنتجات بعد وصولها الى البلاد.

ز- الحيوانات البرية والاليفة :

يشترط استيراد هذه الحيوانات من دول خالية من الامراض المعدية والوبائية الخطيرة وأن تكون مصحوبة بشهادة صحية بيطرية تثبت ذلك وأن تخضع للحجر البيطري حسب الاصول.

الامراض المقترحة لوضع برامج مكافحة لها :

1- البروسيلا :

أ- أهمية المرض وتأثيره على الصحة العامة.

ب- طرق انتقاله الى الانسان والحيوان

ج- الاعراض في الانسان والحيوان

د- الوقاية.

هـ- المكافحة لغرض السيطرة على المرض (الخطة القومية للسيطرة على المرض) وتتضمن :

1- الاختبار والعزل :

أ- وتتضمن التشخيص السيرولوجي (عزل الميكروب) بدون وجود أعراض.

ب- عدم إمكانية العزل.

2- الاختبار والذبح

3- التحصين.

2- السل :

أ- أهمية المرض

ب- طرق انتقال العدوي الى الانسان والحيوان.

ج- الاعراض

في الحيوان

في الانسان

د- التشخيص

هـ- الوقاية

و- المكافحة

3- حمي وادي رفث « حمي الوادي المتصدع »

أ- مقدمة عن المرض

ب- أهمية المرض.

ج- الاعراض.

د- التشخيص

هـ- الوقاية

4- داء الكلب :

أ- مقدمة عن المرض.

ب- أهمية المرض وتأثيره على الانسان.

ج- الاعراض.

د- التشخيص.

هـ- الوقاية

و- المكافحة

زيادة كفاءة انفاذ قوانين الحجر البيطري

تكتسب المحاجر البيطرية أهمية كبيرة على المستوى العالمي والاقليمي والمحلي حيث أخذت معظم دول العالم المصدرة والمستوردة للحيوانات الحية واللحوم ومنتجاتها تتسابق في وضع المواصفات التفصيلية للمحاجر وقد سنت التشريعات والقوانين واللوائح اللازمة التي تنظم عمل المحاجر البيطرية. كما أدركت تماما أهمية التنسيق والتعاون في مجال تبادل المعلومات بين مصادرها المتعلقة بظهور الاوبئة الحيوانية وانتشارها والسيطرة عليها، اضافة الى ذلك فان المنظمات الدولية مثل مكتب الاوبئة الدولي ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية تعني بمثل هذا التنسيق وأخذت على عاتقها جمع وتبويب ونشر المعلومات المتعلقة بالاوبئة الحيوانية ووضع المواصفات العالمية للشهادة الصحية البيطرية ووثائق السفر وتصديقها من الجهات المسؤولة في تلك الدول. كما وضعت الاسس والاجراءات اللازمة التي يجب أن تتضمنها التشريعات التي تنظم الحجر البيطري، وكذلك المواد التي تشملها تلك التشريعات وكيفية التعامل معها اضافة الى الحيوانات الحية. وذلك لحماية الدول من تسرب الامراض الحيوانية الوبائية وانتشارها وحماية الانسان من الامراض المشتركة- الامر الذي يساهم مساهمة فعالة في تنشيط حركة التجارة الدولية والاستثمار في هذا المجال بين الدول المستوردة والمصدرة.

ولضمان سلامة هذه التجارة، فإن هناك متطلبات ضرورية لابد من توفرها لاقامة مؤسسات واجراءات وقائية وتنظيمات ادارية لزيادة كفاءة هذه المحاجر وتفعيل قوانين الحجر البيطري وأهم هذه المتطلبات :

1- إقامة المحاجر البيطرية وسن القوانين واللوائح الخاصة بها.

2- إقامة المناطق الخالية من الامراض وسن القوانين واللوائح الخاصة بها

3- إقامة نقاط المراقبة.

4- إقامة المسالخ وسن التشريعات الخاصة بها.

5- مكافحة الامراض الوبائية.

6- اللوائح الخاصة بنقل الحيوانات والمنتوجات الحيوانية (بالحاويات – الشاحنات

الطائرات – السكة الحديد – البحر).

7- تجارة الترانزيت.

8- نماذج من الشهادات الصحية البيطرية الخاصة بالاستيراد والتصدير.

9- اللوائح الدولية لتنظيم اجراءات الاستيراد والتصدير.

إقامة المحاجر البيطرية وسن القوانين واللوائح الخاصة بها

يتضمن الحجر الصحي البيطري حجز الحيوانات او منتجاتها في مكان محدد ولفترة محددة بغرض الرقابة البيطرية دون السماح لها بالاختلاط سواء بطريق مباشر او غير مباشر بحيوانات اخرى، ويتم خلال هذه الفترة فحص ومراقبة هذه الحيوانات او المنتجات للتحقق من خلوها من الامراض الوبائية والمعدية بمختلف الوسائل.

وتتم الاجراءات المحجرية للحيوانات المصدرة او المستوردة على مرحلتين الاولي في البلد المصدر نفسه والثانية في البلد المستورد كاجراء وقائي، فهو بالنسبة للبلد المصدر يضمن سمعتها واستمرار تجارتها الخارجية، اما بالنسبة للبلد المستورد فهو يضمن حصولها على حيوانات بحالة صحية جيدة ومنتجات صالحة للاستهلاك، كما يضمن عدم تسرب اي أمراض او مواد ضارة الى داخل حدودها حيث يؤثر على ثروتها الحيوانية من جهة، ومن جهة أخرى يؤثر على صحة الانسان في حالة الامراض المشتركة او البيئية وتتواجد المحاجر عادة في المراكز الحدودية والجمركية مثل الموانى والمطارات والنقاط الحدودية.

ونظرا لكون المحاجر البيطرية ونقاط المراقبة الحدودية تشكل خط الدفاع الاول لمنع تسرب الامراض الوافدة والوبائية للبلاد عبر المراكز الحدودية المشتركة، فيجب الاهتمام بتطويرها ودعم اجهزتها لغرض السيطرة على الامراض والحفاظ على الثروة الحيوانية في البلاد والتركيز على عدم مرور الحيوانات المصابة أو الناقلة للمرض لتأثيرها على الثروة الحيوانية والذي ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

ويأتي التركيز على المحاجر البيطرية في المراكز الحدودية لما لهذه المحاجر من أهمية في الرقابة على الحيوانات الحية الصادرة او الواردة، بالاضافة الى المنتوجات الحيوانية الواردة الى البلاد سواء المعد منها للاستهلاك البشري او غيرها والتحقق من خلوها من الامراض الحيوانية.

أما بالنسبة للامراض الحيوانية فهناك أمراض مستوطنة واخرى وافدة، ففي حالة الامراض المستوطنة تقوم كل دولة حاليا بمجهود فردي لمكافحتها والحد من انتشارها ضمن الامكانيات المتوفرة لها.

أما الامراض الوافدة والتى تشكل خطورة أكبر على البلاد، فان وجود المحاجر البيطرية على المراكز الحدودية المشتركة وعمليات الكشف على الحيوانات الواردة عن طريق هذه المراكز وحجرها المدة القانونية اللازمة، بالاضافة الى وقف استيراد الحيوانات من الدول التي تشير تقارير مكتب الاوبئة الدولي بوجود اصابات بها يؤدى الى تدني نسبة دخول الامراض الوافدة، وكذلك التدقيق على الشهادات الصحية المرافقة لارساليات الحيوانات الواردة والتى تشير بخلوها من الامراض والتحصينات الوقائية التي تجرى على الحيوانات في المحاجر البيطرية ضد بعض الامراض بهدف حماية الثروة الحيوانية للبلاد المستوردة ومنع دخول مثل هذه الامراض الى داخل البلاد.

أن القوانين المنظمة لاعمال الحجر البيطري تحتاج الى تدارس مشترك حتى يتم توحيدها بقوانين مشتركة تنظم عملية انتقال الحيوانات ومنتوجاتها بين الدول العربية المتجاورة والدول الاقليمية غير العربية وتحمي هذه الدول من الامراض الوبائية وتقضي على عمليات تهريب الاغنام والحيوانات الاخرى والذي بدوره يحد من انتشار الامراض.

كما أن تطبيق القوانين الدولية يؤدى الى السيطرة الكاملة على الامراض الوبائية والامراض المشتركة، إذ أن الدول الاعضاء بالمنظمات والهيئات الدولية مثل مكتب الاوبئة الدولي ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية، ومنظمة الصحة العالمية والسوق الاوروبية المشتركة يبذلون قصارى جهدهم للسيطرة الكاملة على الامراض الحيوانية والعمل على تنفيذ التعليمات والاجراءات والقوانين واللوائح التي شرعتها المنظمات المختصة في هذا المجال، وعندما تضمن هذه الدول سيطرتها الكاملة على الامراض واعلان خلوها من الامراض تتوجه الى تحسين انتاجيتها وعرض سلعها بطريقة جذابة للمستوردين مما

يؤدى الى رواج تجارتها وزيادة دخلها اضافة الى السمعة الطيبة التي تحصل عليها لدى المستوردين.

أما الدول المستوردة، فتتجه للاستيراد من الدول الخالية من الامراض كما أنها تطبق القوانين واللوائح المحجرية من اجل استيراد حيوانات ومنتوجات حيوانية سليمة وخالية من الامراض. ومن جهة اخرى تتطلع هذه الدول الى ان يكون لها قطعان من حيوانات التربية المستوردة لتحسين سلالاتها المحلية بحيث تصل الى الاكتفاء الذاتي مستقبلا، اذ ان الفائدة مزدوجة بين الدول المصدرة والمستوردة ، ويؤدى نجاح العلاقات التجارية بين الدول الى علاقات اجتماعية وتعليمية وفنية في جميع المجالات. كما أنها تؤثر على الناحية السياسية لهذه الدول واستقرار الاوضاع فيما بينها مادامت هناك مصالح مشتركة تعود بالنفع لهذه الدول.

ولقد سبق وان قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بعمل دراسة وتقييم لقوانين الحجر الصحي البيطري لعدة دول عربية هادفة بذلك الى توحيد القوانين والانظمة المحجرية لتنشيط التبادل التجاري بين هذه الدول، وسد النقص الحاصل في مجال اللحوم والمنتجات الحيوانية الاخري والاكتفاء الذاتي بين الدول العربية. وعليه، فلابد لهذه الدول من توحيد جهودها وسد النقص في الثغرات بالقوانين القائمة حاليا، والاهتمام بانشاء المحاجر البيطرية في المناطق الحدودية المشتركة ونتمنى من المنظمة العربية أن تلعب دوراً بارزاً في المساعدة بإقامة مركز متخصص لتوفير المعلومات عن الامراض المحجرية ونشرها وتوزيعها لجميع الدول العربية، اضافة الى توفير المعلومات الكاملة عن حركة الاستيراد والتصدير بالنسبة للحيوانات والمنتوجات الحيوانية والاسعار المتداولة وتعميمها على جميع الدول العربية.

تطوير الصناعة المحلية لبعض الادوية واللقاحات :

إن زيادة الاهتمام بالثروة الحيوانية في الوطن العربي من الرغبة في الوصول الى الاكتفاء الذاتي من البروتين الحيواني وضمان الامن الغذائي لسكان الوطن العربي، وقد ادى هذا الاهتمام الي زيادة الاهتمام بالصحة الحيوانية ومحاولة السيطرة على الامراض الحيوانية الوبائية حيث انها تمثل التحدي الكبير وهي الخطر الحقيقي الذي يداهم هذه الثروة ويهددها ويؤثر سلبا على تطورها وتنميتها.

ولتحقيق ذلك، لابد من نشر الوعي الصحي البيطري بين المربين ودعم الرعاية الصحية البيطرية وتحسين ادائها واعتماد برامج التحصين الوقائي ضد الامراض الوبائية التي تشكل خطرا على صحة الحيوان، وهذا بدوره يؤدى الى ازدياد الحاجة الى العلاجات واللقاحات البيطرية بشكل كبير.

إن معظم المختبرات البيطرية العربية رغم التفاوت في امكانياتها الفنية واستعداداتها تقوم بانتاج انواع محددة من اللقاحات والمواد البيولوجية في حدود امكاناتها المحدودة، وتلجأ الى استيراد البقية من الخارج لتغطي احتياجاتها ولتواجه متطلبات العمل في بلادها.

ومن الملاحظ افتقار العديد من الدول العربية الى صناعة متطورة من العلاجات واللقاحات البيطرية تتوافق مع متطلبات التصنيع الجيد GMP ، وفي نفس الوقت هناك مختبرات ومصانع عربية تنتج الادوية واللقاحات البيطرية ولها رصيدها من الخبرة والكفاءة والسمعة الطيبة وتستطيع ان تلبي احتياجات الوطن العربي.

وبشكل انتاج الادوية واللقاحات البيطرية جانباً هاماً يحتاج الى الكثير من القوانين والانظمة التي تنظم هذه الصناعة، ويعتبر التكامل في هذا المجال امراً ملحاً. ونظره الى الارقام التي تنفق من الدول العربية على شراء الادوية واللقاحات البيطرية تكفي ان ترشدنا وتنبهنا الى أهمية التنسيق والتخطيط بين الدول العربية للوصول الى التكامل في هذا المجال وتحقيقه، ووضع أسس دولية وسياسة عامة لانتاج الادوية واللقاحات البيطرية يمكن بواسطتها تأمين الدول العربية بكافة احتياجاتها من الادوية واللقاحات التي تنتج في العالم العربي، بواسطة انشاء شركات ومصانع ومختبرات عربية لانتاج الادوية واللقاحات البيطرية.

ومن الاسس التي يمكن ان تحكم سياسة انتاج الادوية واللقاحات البيطرية والمواد البيولوجية اللازمة للتشخيص بحيث يؤدى الفائدة المرجوه :

أ- حصر مراكز انتاج اللقاحات البيطرية في الوطن العربي وتحديد امكاناتها الفنية وانواع اللقاحات التي تنتجها.

ب- اختيار مختبرات اقليمية تعتمدها المنظمة العربية لانتاج بعض اللقاحات بكميات

تكفي حاجة الوطن العربي.

ج- حصر الشركات والمختبرات العربية التي تستطيع انتاج لقاحات جديدة وخاصة للامراض الوبائية الواقعة في جداول مكتب الاوبئة الدولي أ ، ب.

د- اجراء مسح استقصائي على الاوبئة الحيوانية الاكثر انتشارا في الوطن العربي ومعدل حدوث الاصابات لمختلف الامراض الحيوانية الوبائية والانتشار الجغرافي لها وتحديد أماكن تصنيع اللقاحات لهذه الامراض في الوطن العربي حتى يتم رصد حاجتها من اللقاحات.

هـ- تنظيم لقاءات تنسيقية بين الشركات والمصانع والمختبرات المنتجة للقاحات في الوطن العربي لبحث امكانية التعاون وتبادل الخبرات لغرض التكامل في هذا المجال ووضع استراتيجية متكاملة للانتاج حسب التصنيف العالمي للاوبئة وضمن متطلبات التصنيع الجيد وتحديد حاجة الدول العربية من هذه اللقاحات .

و- اصدار نشرة دورية تتعلق بأنواع اللقاحات البيطرية المنتجة والمتوفرة اضافة الى اللقاحات الجديدة.

ز- ايجاد تجمعات اقليمية (شركات، مصانع، مراكز لانتاج اللقاحات والعلاجات البيطرية والمواد البيولوجية).

لقد سبق وان قامت المنظمة العربية باجراء مسح وتقييم للمختبرات البيطرية عام 1982 من خلال دراسة عن امراض الحيوان في الوطن العربي، اثبتت هذه الدراسة ان المشاكل التي تواجه الثروة الحيوانية في الوطن العربي واحدة او متشابهة، فلابد من تضافر الجهود لانشاء مركز مرجعي لانتاج اللقاحات البيطرية مع تطبيق التكنولوجيا الحديثة وقواعد التصنيع الجيد لسد احتياجات الوطن العربي من اللقاحات البيطرية والعلاجات والمواد البيولوجية.

عرض ومناقشة
البرنامج القومي لتطوير أداء
مؤسسات الخدمات البيطرية
في الوطن العربي

عرض ومناقشة البرنامج القومي لتطوير اداء مؤسسات الخدمات البيطرية في الوطن العربي

إعداد : المنظمة العربية للتنمية الزراعية

مقدمة :

تشكل الثروة الحيوانية قطاعاً هاماً وأساسياً في الإنتاج الزراعي على نطاق أقطار الوطن العربي وتساهم بقدر فعال في الناتج القومي العربي ، ومع ذلك فإن الكميات المنتجة ومستوى جودتها يقل بكثير عن المستويات العالمية للإنتاج الحيواني ، ولذا فمع زيادة كثافة سكان المدن ومستوى الرفاهية ، خصوصاً في أقطار إنتاج وإزدهار صناعة النفط ، وأزدياد الطلب على اللحوم والمنتجات الحيوانية الأخرى ، فإن هذه المنتجات مثل اللحوم الحمراء ، الاغنام الحية والألبان المجففة والحليب المكثف لا تزال تستورد من بلدان خارج الوطن العربي . وسوف تزداد المنافسة فيها حدة بعد توقيع كثير من الدول العربية على إتفاقية التجارة الحرة.

إن ضعف الإنتاجية كماً ونوعاً له أسباب عدة أهمها توفير الاعلاف وطريقة الإنتاج المكثف وتحسين المخزون الوراثي الخاص بإنتاجية هذه الحيوانات وعلي رأس هذه الأسباب السيطرة على الأمراض وتقليل الخسائر فيها خصوصاً تلك الأمراض المتناقلة بين الإنسان والحيوان والتي فوق أهميتها الاقتصادية في التسبب في إنقاص الإنتاج ، فإنها تنتقل إلي الناس وتهدد صحة المجتمع.

مبررات البرنامج:

خدمات صحة الحيوان في أغلب أقطار الوطن العربي تركز في الأساس على الأمراض الوبائية الكبرى مثل الطاعون البقري والحمى القلاعية والتي هي في الأساس أمراض أبقار على الرغم من أهمية الاغنام والماعز والتي تشكل رأس الرمح في الإنتاج الحيواني في القطاع الرعوي . وهناك سلالات نادرة وقيمة مثل الماعز الشامي والأغنام الصحراوية وأغنام الصوف واللحم مثل العواسي ، تشكل الأمراض فيها أحد السلبيات الأساسية في الإنتاج وتطويره ، وهذه الأمراض على وجه الخصوص الاجهاض المعدي ، والجدري ، والجرب والالتهاب المعدي الطفيلي ، وأمراض التسمم الغذائي ، والتسمم

المعوي وأمراض نقص الأملاح النادرة (Trace Elements deficiencies) والتي تسبب خسائر فادحة في الانتاج تحت المراعي الطبيعية في المناطق الرعوية في كثير من الأقطار العربية.

ويستلزم كل هذا بذل الجهد والإستثمار لرفع كفاءة آداء مؤسسات الخدمة البيطرية في هذا الإتجاه .

2- أهداف البرنامج ومجالات التطوير:

يهدف برنامج التطوير الى رفع كفاءة مؤسسات الخدمة البيطرية في المجالات الاتية:

أ- تحسين آداء خدمات الصحة الحيوانية ومكافحة الأوبئة لتكوين آداة فعالة في إقامة نظام خدمي للتعرف وللمسح والسيطرة على الأمراض الحيوانية.

ب- تقوية وتدعيم المحاجر الصحية بهدف إزالة معوق الأمراض لحركة التجارة الحرة في الحيوانات الحية ومنتجات الحيوان.

ج- تقويم أعداد المختبرات البيطرية لتكون جزءاً من الخدمات البيطرية متصلة ومتلازمة مع نشاط الإستقصاء والمسح والسيطرة علي الأمراض.

د- دعم معامل إنتاج اللقاحات بتحريرها من الروتين الحكومي وتقويمها لتصبح مؤسسات إنتاجية قابلة للتمويل الذاتي والإستمرار بإنتاج يطابق المواصفات العالمية لهذه المنتجات وتحويلها حسب خطة ثابتة للقطاع الخاص.

هـ - تقويم التدريب للطب البيطري في المعاهد والجامعات لرفع مستوى الخريج بالتدريب العملي والتركيز علي القدرة على تشخيص الأمراض ودراسة وبائيتها وسبل مكافحتها وذلك بأن تختصر أعداد الطلاب على حجم الإمكانات المتوفرة وتوفير المعدات والآلات والمادة العلمية للتدريب.

و- الإتجاه نحو خصخصة الخدمات البيطرية بإتباع سياسة وتشريعات واضحة لتشجيع العمل لخاص في الطب البيطري وكذلك في مجال إنتاج وتوزيع الادوية واللقاحات البيطرية.

الوضع الأمثل للخدمات البيطرية :

الثروة الحيوانية الهائلة التي يذخر بها الوطن العربي ، التي تقدر بنحو 145 مليون وحدة حيوانية من الماشية (أبقار وأغنام وماعز وجمال وجاموس) ، عدا الكم الهائل من دجاج اللحم والبيض والطيور الداجنة الأخرى ، تحتاج الرعاية الصحية لهذه الحيوانات فيها إلي خدمات بيطرية متكاملة ومستمرة للسيطرة على أمراض الحيوان المختلفة الوبائية منها والمستوطنة والسارية ، وكذلك المتناقلة إلى الإنسان ، وبين الحيوان والإنسان لدرء خطر إنتشارها من مناطق إلى أخرى ، وعبر الحدود المشتركة من قطر إلى آخر ، ووسائل للإنذار المبكر لمنع دخول وإنتشار الأمراض الطارئة الوافدة عبر القارات نتيجة للتطور الهائل في وسائط النقل العالمية. وكذلك إنتقال بعض الأمراض والافات الخطرة عبر القارات ضمن التجارة الدولية في الحيوانات الحية أو منتجات الحيوان .

وإدارة الخدمات البيطرية القطرية متشابهة في أغلب البلدان العربية وتتمثل في:

1- جهاز مركزي لتقرير السياسات الصحية البيطرية والميزانيات والاولويات وتخصيص المستلزمات من كوادر بشرية ومعدات.

2- جهاز للمختبرات البيطرية للتشخيص المخبري للأمراض والبحوث وتطوير وإنتاج اللقاحات الواقية من الأمراض.

3- جهاز لتوريد وإستيراد وتخزين المستلزمات البيطرية حسب الخطة المركزية والإمكانات المتاحة .

4- في بعض الأقطار هناك جهاز مركزي للتدريب للكوادر الوسيطة والتدريب الوظيفي.

وعلى الرغم من أنه قد حدث تقدم كبير في التعرف على الأمراض الحيوانية الوبائية الفتاكة ، وعلى وجه الخصوص أمراض الأبقار والسيطرة عليها ، إلا أن الخدمات البيطرية في هذه الأقطار تحتاج إلى تحديث لتواكب التطور الذي يحدث في علم الوبائيات في العالم الصناعي الحديث . ولكي يمكن التحرك نحو التخلص من بعض الأمراض بإستراتيجيات واقعية وقابلة للتنفيذ والإستمرارية ، ولحساب التكلفة الإقتصادية للخسائر من الأمراض مقارنة مع تكلفة كل بدائل إستراتيجيات السيطرة على هذه الأمراض (Cost/Benfit analysis).

ويمكن أن توصف الخدمات البيطرية المثالية بأنه الجهاز الإداري المتكامل الذي يتعامل مع مشاكل الصحة الحيوانية على النحو التالي:

1- تحديد الأهداف لخطة السيطرة أو التخلص من الأمراض وتحديد الأولويات والخطط الرئيسية نحو هذه الأهداف حسب الأولويات .

2- البرمجة وتتلخص في وضع إستراتيجيات محددة لتحقيق أهداف مباشرة محددة.

3- وضع ميزانية هذه البرامج بالتفصيل لكل الموارد الواجب توفيرها لتنفيذ هذه الإستراتيجيات ذات الأولوية وذلك في حدود الواقع الإقتصادي القطري والموارد المتاحة.

4- وضع خطة العمل الرئيسية للبرامج ضمن الميزانية المقررة وتتضمن هذه الخطة الرئيسية الإستراتيجية أو الإستراتيجيات الأكثر ملاءمة وواقعية ، وكذلك الخطط العريضة للعمل الواجب القيام به .

5- وضع البرامج التفصيلية وبها تتحول الإستراتيجيات وخطط العمل الرئيسية إلي برامج مفصلة تحدد فيها الأهداف المباشرة والتكنولوجيا الواجب توفيرها والقوى العاملة المطلوب توفيها والهيكل الأساسي لإدارتها والموارد اللازمة ومدة التنفيذ

6- التنفيذ الفعلي للخطة والبرامج المفصلة وترجمة هذه البرامج المفصلة الى أعمال محددة تقوم بها المؤسسات المعنية وكيفية المتابعة المستمرة لهذه الأنشطة للتأكد من أنها تسير وفقاً للخطة المرسومة وفي المواعيد المحددة.

7- تقييم الإستراتيجيات والبرامج والأعمال في فترات معينة للتأكد من جدواها والعمل علي تحسين كفاءتها أو إعادة البرمجة عند الحاجة إلى ذلك .

وتحتاج مثل هذه الخدمات البيطرية إلى المعلومات الوبائية الدقيقة ووسائل تحليلها بطريقة علمية ويعتمد توفيرهذه المعلومات علي وجود مختبرات بيطرية ذات كفاءة من حيث يمكن أن تقدم التشخيص الدقيق في الوقت المناسب. وكذلك محاجر صحية ذات كفاءة ، وخطة، وجهاز للتدريب المستمر، ورفع الكفاءة . ولكي يتم جمع المعلومات وتحليلها

بطريقة علمية حسب طرق ووسائل علم الوبائيات للتوصل إلى المعلومات والبيانات الوبائية مثل عدد ونسبة القطعان المصابة، وتحليل نسبة الاحتمالات " Risk analysis " ، وتقدير ومقارنة تكلفة الخسارة التي يسببها المرض مع تكلفة السيطرة أو التخلص من المرض بالإستراتيجيات المقررة. وبالنسبة لكمية المعلومات التي ينبغي جمعها وتحليلها ، فلابد من توفير الحاسوب الآلي المزود بالبرامج المناسبة وربط هذه الاجهزة في شبكة وطنية ليسهل تبادل هذه المعلومات بين مراكز الابحاث والحجر الصحي وإدارات الاوبئة وصحة الحيوان الاقليمية والمركزية.

خدمات صحة الحيوان :

تشمل هذه الخدمات في العادة المستشفيات البيطرية في القطاعين العام والخاص ، وتوجد عادة في المدن الكبرى وعواصم الأقاليم . وهذه المستشفيات تستقبل حالات مرضية لحيوانات الحقل أو الحيوانات المرافقة ، ويمكن الإستفادة منها في تقصي الأمراض والإنذار المبكر لحدوث أمراض معينة وذلك بالتأكد من أن هذه المستشفيات تحتفظ بسجلات دقيقة لكل الحالات المرضية التي تعالج في المستوصف وبتجميع هذه التقارير وتصنيفها وارسالها بإنتظام إلى مركز تلقي وتحليل المعلومات برئاسة صحة الحيوان وإدارة الأوبئة المركزي. ويلزم تزويد هذه المستشفيات بنموذج مبسط لتحليل الحالات يمكن إدخاله ضمن نظام الحاسوب الالي الذي يلزم أن تزود به هذه المستشفيات ووصله مع شبكة المعلومات القطرية.

مكافحة الأوبئة :

مهمة مكافحة الأوبئة هي منع دخول المرض أو السيطرة عليه والتخلص منه إذا كان موجوداً. وآلية هذا العمل هي التقصي ، والتقصي يمكن تقسيمه إلي ثلاثة أنماط من الأنشطة متداخلة ومستمرة وهي إكتشاف المرض ، التقارير الوبائية عن سير المرض ، وتقصي المرض أو تكثيف حملة تقصي مرض معين .

ونشاط الإكتشاف المرض يمكن أن يكون سالباً (Passive) مثل إستخراج ملخصات تقارير المستشفيات أو المختبرات أو مراكز تفتيش اللحوم المنتشرة في القطر المعين ، أو حتى على مستوى الإقليم أو الوحدة الجغرافية أو السياسية مثلاً القارة الأمريكية ، أو القارة الأوربية أو الوطن العربي . هذا وبمراجعة هذه التقارير يمكن

إكتشاف حدوث مرض معين وتقرير ما إذا كان من الواجب التعامل معه، ومثال لذلك الأمراض الناجمة عن تدهور البيئة مثل تدهور المراعي نتيجة الرعي الجائر ، أو المغالاة في إستعمال مبيدات الحشائش والحشرات قد يسبب حالات مرضية معينة ، وبتجميع شتات هذه المعلومات يمكن إكتشاف هذه المشكلة ومن ثم العمل على التصدي لها .

- نشاط إكتشاف المرض الإيجابي أو ما يسمى "**مسح المرض الإيجابي**" (Active Surveillance)، ويكون عادة لصيقاً ومكملاً لنشاط السيطرة على المرض ويعتمد على المسوحات المكثفة لمجموعة حيوانات أو عينات إحصائية عشوائية لقطعان الماشية لقياس تواتر حدوث المرض أو رصد توزيعه الجغرافي على المستوى القطري أو الأقليمي.

- التقارير الوبائية عن المرض هي عبارة عن عملية تجميع المعلومات وتحليلها علمياً بهدف التوصل إلى منظومة معلومات عن وبائية المرض ونقل ذلك إلى الجهات المسئولة لتقرير إستراتيجية وخطة وأنشطة المكافحة.

- نشاط مسح وتقصى الأمراض مهما كان مستوى الآداء فيه من آلية لجمع الإحصاءات إلى التقنية المتقدمة للاختبارات ليكون مفيداً ونافعاً في عملية السيطرة على المرض ، يجب أن يسانده نظام مقتدر لتجميع وتحليل المعلومات يعمل بانتظام ((التقارير الأسبوعية أو الشهرية)) ويحتاج إلى جهاز حاسوب آلي وبرامج قياسية وكوادر مدربة على جمع وإدخال وتحليل هذه المعلومات .

وهكذا فإن عمليات تقصي الأمراض هي لكل مراحل السيطرة على المرض الثلاثة وهي :

- مرحلة التحضير أو التهيئة لعمليات السيطرة وتحديد الإستراتيجيات ، الميزانية، تجهيز الإمكانات..الخ.

- مرحلة عمليات السيطرة.

- مرحلة مراجعة نتائج أعمال السيطرة أو قياس تقصي المرض.

وعلى هذا الأساس فإن مراكز مكافحة الأوبئة في بعض البلاد المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية يكون الكوادر البشرية المدربة فيها من فريق متكامل من الأطباء

البيطريين المدربين تدريباً متقدماً في علم الوبائيات (VETERINARY EPIDEMIOLOGIST) ، ومن اقتصاديين، وخبراء بيئة ، وجغرافيا ، وأخصائيين، واخصائي برامج حاسوب، وحتى قانونيين . ومثال ذلك إدارة تحري أمراض النبات والحيوان (APHIS) التابع لوزارة الزراعة الأميركية. وحتي اذا لم يكن في المستطاع محاكاة مثل هذه الأنظمة المتقدمة ، فإنه بالأمكان للجهات المختصة بتقصي ومكافحة الأوبئة أو تستعين بإستشارة هؤلاء المتخصصين الموجودين ضمن إدارات أخرى في جهاز الدولة .

المختبرات البيطرية:

هذه المختبرات الموجودة في كل قطر من أقطار الوطن العربي لابد من زيادة قدراتها وكفاءتها بدعمها بالمعدات والمواد والآليات والكوادر الفنية الكافية ، ويعني هذا توفير المال الكافي ضمن ميزانيات الدولة لهذه المختبرات.

ولابد من توحيد وسائل التشخيص المخبري على المستوى القطري والقومي بالاستعانة بأحدث الطرق والوسائل التشخيصية المتعارف عليها عالمياً.

ولابد من الوصل الدائم وتبادل المعلومات بين المختبر ، وأطباء الحقل ، والمستشفيات البيطرية ، وإدارات مكافحة الأوبئة والصحة الحيوانية والمحاجر ، ومراكز لتفتيش اللحوم ، ضمن شبكة قطرية للمعلومات البيطرية.

المحاجر البيطرية :

هذه المحاجر والموجودة في كل الأقطار العربية ، تحتاج لزيادة فعاليتها وكفاءتها في أعمال التقصي والسيطرة على الأمراض المستوطنة والوافدة ، وتحتاج إلى الآتي :

- توحيد قوانين وإجراءات الحجر البيطري الصحي والشهادات الصحية على مستوى أقطار الوطن العربي للاستفادة من التجارب المشتركة والمساهمة في إزالة العقبات الصحية أمام حركة التجارة في الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية بين أقطار الوطن العربي.

- تدريب الأطباء العاملين في هذه المحاجر في علم الطب الجماعي الوقائي (Population Medicine) وتزويد هذه المحاجر والعاملين فيها بالمعلومات عن

تواتر حدوث الأمراض الحيوانية في البيئات المختلفة من العالم .

- التأكد من وجود مختبر تشخيص ضمن كل محجر صحي لتأكيد التشخيص المخبري الأولي للأمراض.

- تزويد كل محجر بجهاز حاسوب آلي وتدريب أحد العاملين على إدخال المعلومات في برامج الحاسوب وربط هذه الأجهزة بشبكة المعلومات الصحية البيطرية القطرية.

الإرشاد البيطري :

هناك أجهزة للإرشاد البيطري ضمن أجهزة الإرشاد الزراعي في كثير من الأقطار العربية وفي بعض الحالات ترتبط أجهزة الإرشاد البيطري بالتلقيح الاصطناعي . وفي هذه الحالة يتم التركيز في الإرشاد والتوعية العامة بأمراض الحيوان بالأمراض التناسلية مثل الاجهاض الساري . والإرشاد البيطري.جهاز هام لنشر المعلومات عن الأمراض الحيوانية والبرامج المتبعة لمكافحتها وهي أيضاً هامة في متابعة رد فعل المربين لسياسة وبرامج المكافحة والتنبيه إلى فعالية هذه البرامج أو إلى الحاجة إلى تعديل البرامج لزيادة كفاءتها في السيطرة علي الأمراض التي يجري مكافحتها.

ويلزم أن يكون جهاز الإرشاد ملماً بكافة نواحي إجراءات المكافحة من الناحية الإدارية والفنية لكي يتمكن العاملين فيه من اكتساب ثقة وتجاوب أصحاب الماشية في البرامج المنفذة وفي الخدمات البيطرية.

التنسيق والتعاون :

كثير من برامج تقصي ومكافحة الأمراض الحيوانية تحتاج إلى التعاون الوثيق بين جهاز الخدمات البيطرية وخدمات الصحة العامة في وزارة الصحة ، وعلى وجه الخصوص في مكافحة الأمراض المتناقلة والمشتركة مثل الاجهاض الساري ، والسعر ، والاكياس المائية الطفيلية ، وحمى الاخدود . وهذا التعاون والتنسيق يجب أن يشمل المتابعة اليومية وتبادل التقارير وحتى على مستوى التدريب المخبري لتوحيد الجهد للتقصي ومكافحة هذه الأمراض.

ولابد من الإشارة إلي ضرورة خلق لجان مشتركة يشترك فيها المعنيون من المسئولين في الإدارات الحكومية المعنية ، والمربين مثل إتحادات الفلاحين أو إتحاد

مربي الماشية أو مربي الدواجن.

مقترحات بمشاريع خدمية إقليمية :

يقترح هياكل المشروعات الاتية :

هيكل المشروع الأول :

إسم المشروع: مشروع مسح وإستقصاء مرض الإجهاض الساري في المجترات الصغيرة والجمال .

الجهات المنفذة للمشروع : المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع إدارات الصحة الحيوانية في الأقطار العربية الأتية :

سوريا ، لبنان ، الأمارات ، العراق وليبيا .

مدة تنفيذ المشروع : 12 شهراً.

التكلفة بالتقريب : 500 ألف دولار .

خلفية ومبررات المشروع : تشكل المجترات الصغيرة، الاغنام والماعز ومعها الجمال ، أهمية كبيرة في الإنتاج الحيواني في كثيرمن الأقطار العربية ، ولم تجد أمراضها الإهتمام الموازي لثقلها الإنتاجي . وكذلك فإن جرثوم الإجهاض الساري في الأغنام والماعز هو الأكثر ضراوة في الإصابة بالحمى المالطية في الانسان ، وكذلك فإن إنتقاله للأبقار والجاموس يتسبب أعراضاً أشد من الجرثوم الذي يصيب الأبقار عادة وينتقل بسرعة أشد . وهناك معلومات بأن جرثوم (ملتنس) يكاد يكون هو الوحيد أو الغالب في الاصابة بالمرض في الابقار والمجترات الصغيرة والناس في كثير من هذه البلدان ، أو أنه الجرثوم الغالب التواتر مما قد يستدعي تعديلاً في سياسة التحصين بالعترة المناسبة في هذه المناطق. وفي عدد من الأقطار مثل الكويت ، السعودية ، الأردن ، سلطنة عمان هناك برنامج ثابت للمسح والتحصين ضد المرض .

وعليه فإن إستقصاء المرض في هذه الحيوانات في هذه الأقطار لمعرفة نسبة القطعان المصابة والنسبة الكلية للاصابة وكذا العترات المسببة ، سيكون مجدياً في تحديد سياسة وأولويات المكافحة.

أهداف المشروع :

1- تحديد تواتر المرض في الأغنام والماعز والجمال بالوصول الى نسبة القطعان المصابة والنسبة الكلية للمرض.

2- إجراء عمل العزل الجرثومي لمعرفة تواتر العترات المسببة للمرض.

3- التوصل الى حجم التحصينات والتكلفة اللازمة لذلك مع تحديد الاولويات.

الميزانية التقريبية للمشروع :

	ألف دولار أمريكي
الخبراء المنسقين	36
معدات وآلآت	140
مواد وكمياويات	165
دورات تدريبية	64
مصاريف السفر	30
التشغيل وتكاليف غير منظورة	70
الجملة	500 دولار

هيكل المشروع الثاني :

إسم المشروع : دراسة حول التدريب البيطري في كليات ومعاهد الطب البيطري في الوطن العربي.

فترة تنفيذ المشروع : عام دراسي واحد .

تكلفة المشروع بالتقريب: 35 ألف دولار .

مقر المشروع : رئاسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

وصف المشروع : يتلخص المشروع في أن تعهد المنظمة الى ثلاثة من الخبراء نوي الخبرة والدراية في التعليم البيطري العالي وثلاثة من نوي الخبرة والدراية بالخدمات الصحية البيطرية والتدريب بزيارة كل معاهد وكليات الطب البيطري ودراسة أوضاعها من الناحية النظرية والعملية وأعداد الطلاب بالنسبة لإمكانات هذه المعاهد ومدي إمكانية إستيعابهم في العمل المهني العام والخاص ، ودراسة كيفية إثراء التعريب في هذا المجال . وكتابة تقرير مفصل وإستصدار كتاب بمواصفات هذه المعاهد كمرجع هام لإفادة العاملين بالطب البيطري في كل أقطار الوطن العربي.

مبررات المشروع : من أهم مقومات تطوير الخدمات البيطرية الكوادر المؤهلة ومقدرتها النظرية والعملية على القيام بمهام خدمة صحة الحيوان والسيطرة علي الأمراض المختلفة . ولهذا لابد من التأكد من كفاءة التدريب في الكليات والمعاهد البيطرية، ولابد من معرفة إمكانيات هذه المعاهد والأعداد التي تخرجها للمساعدة في رسم سياسة الإستخدام الأمثل لهؤلاء الخريجين . وستؤدي نتائج هذه الدراسة الى التنبيه الى نواحي النقص في التدريب لمعالجتها وإلى لتعرف على حجم وكفاءة العمالة المدربة في المستقبل.

أهداف المشروع :

1- تحديد عدد وأماكن تواجد المعاهد والكليات البيطرية علي نطاق الأقطار العربية.

2- أعداد الخريجين في العام .

3- برامج الدراسة النظرية والعملية.

4- لغة التدريب وآثار تجربة التعريب إن وجد سلباً وإيجاباً.

5- تأهيل الأساتذة وإمكانيات البحث العلمي والدرجات فوق الجامعية بهذه المعاهد والكليات .

6- الخطط المستقبلية لتوسيع أو تقليص عدد الخريجين.

حصيلة الدراسة : التقرير الضافي لكل نواحي الدراسة بعد زيارة الخبراء لهذه الكليات والمعاهد ودراسة أوضاعها ، والذي يحوي وصف أوضاع هذه الكليات

ومقترحات التطوير.

ميزانية المشروع :

	ألف دولار
6 خبراء لمدة شهر لكل منهم	30
طباعة ونشر	5
الجملة	35 ألف دولار

أن وجود الأمراض والآفات بصورة مستوطنة في العالم العربي يشكل عقبة رئيسية في سبيل تنمية الثروة الحيوانية وإزدهارها في الوطن العربي . كذلك فإن الطبيعة الجغرافية للعالم العربي والعلاقات الأزلية بين شعوبه ، وإرتباط مصالح هذه الشعوب مع بعضها البعض ، يجعل أمر إيقاف حركة الإنسان والحيوان بين دول العالم العربي أمر بالغ الصعوبة وبذلك تنتقل الاوبئة من قطر لآخر وتنتشر بيسر وسهولة. لذلك فإن محاولة إستئصال الأمراض في أي قطر بمفرده أمر يصعب تحقيقه ولابد من تضافر جهود كل الدول العربية لمكافحة الأوبئة والأمراض والآفات المختلفة وذلك من خلال تنفيذ برامج قومية مشتركة للمكافحة تدعمها كل الدول العربية وتقترح في هذه الدراسة ثلاثة برامج يمكن أن تكون إطاراً لعمل بيطري متطور يعالج مشكلات صحة الحيوان في الوطن العربي عامة.

أولا : برنامج مكافحة الأمراض الوبائية والمستوطنة في الدول العربية :

من أهم أسس هذا البرنامج جمع المعلومات عن كل الأمراض الوبائية الموجودة في البلاد العربية المختلفة ، وعمل قاعدة معلومات ثابتة عنها وذلك من خلال برنامج خاص بالمسوحات الميدانية للأمراض تشارك فيه مراكز الأبحث البيطرية في الدول العربية ، بالتعاون مع إدارات الثروة الحيوانية المعنية بتحصين الحيوانات وعلاجها . من هذه المعلومات معدلات الإصابة بهذه الأمراض ، خارطة توزيعها في الأقطار المختلفة ، ومواسم حدوثها ، ونوعية الحيوانات التي تصاب بها ، وإستجابتها للعلاج بالأدوية المختلفة وهل هي أمراض مستوطنة أم وافدة ، ودرجة فتكها بالحيوان وأثرها على

إنتاجيته وبالتالي قيمتها الإقتصادية ، وتحديد أولويات مكافحتها ورصد الميزانيات لذلك . ودعم وتقوية الأطر البيطرية التي تعمل في مسوحات الأمراض وجمع المعلومات، وتوفير متطلباتها من وسائل الحركة ولوازم العمل المطلوبة للتشخيص الحقلي أو نقل العينات من الحيوانات المصابة الي المختبرات المركزية للتشخيص.

وأيضاً تجميع هذه المعلومات في وحدات لجمع المعلومات في المناطق المختلفة بالأقطار العربية ، من ثم تحديد وحدة مركزية معينة تجمع فيها هذه البيانات عن القطر المعني، وذلك عن طريق شبكات وسائل الإتصال الحديثة ، لكي تستغل هذه المعلومات بصورة جيدة فلابد من تجميعها في قاعدة معلومات ثابتة في منطقة معينة من العالم العربي . وتكون هذه المنطقة مرتبطة بشبكات الإتصال العالمية ولها وسائل انذاراتها المبكرة حتي تربط هذه الوسائل مع شبكة المعلومات الخاصة بالأمراض وبالتالي تحدد أولويات المكافحة ودرجة الخطورة الناجمة عن المرض بصورة أكثر دقة وشمولاً ، وذات قيمة رقمية . على ضوء هذه المعلومات تتحدد أولوليات مكافحة الأمراض الموجودة في كل منطقة عربية أو كل الدول العربية مجتمعة. والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومكاتبها بالدول العربية يمكن أن تقوم بهذا الدور خير قيام.

وكذلك دعم قدرات المعامل في الدول العربية حتي تصل كل دولة لمرحلة تشخيص كل الأمراض الوبائية وغير الوبائية المنتشرة بالمنطقة ، ورفع مستوى التشخيص في تلك المعامل لتواكب المستوى الرفيع للتشخيص الموجد في العالم وذلك من خلال :

- إستجلاب اجهزة التشخيص الحديث.
- تدريب الكوادر الفنية المحلية على مختلف وسائل التخصيص وعلى إستخدام هذه الاجهزة.
- تجميع شتات الأبحاث المبعثرة في مختلف انحاء الوطن العربي في شكل مشاريع ودراسات قومية.
- توفيير المادة والمعلومة للباحث العربي والقاريء والمنتج في شكل مجلات ونشرات صادرة من مصدر واحد لتعم الفائدة للجميع.
- تنظيم حركة الباحثين بين هذه المراكز لتبادل الخبرات وتقديم المعلومات .

عمليات المكافحة والتحصين :

علي ضوء المعلومات الواردة من مناطق المسوحات المختلفة يمكن وضع برامج تحصين الحيوانات ضد الأمراض الوبائية ، ففي المناطق التي يكون فيها المرض المعني مستوطناً ويحدث بصورة وبائية منتظمة ، يمكن تكثيف حملات التحصين وفق نوع المرض وشدة المرض وتواتره حتى تصل برامج التحصين لهدفها المنشود، وهو إستئصال هذه الأوبئة نهائياً. وهذا يتطلب وجود جهة محددة تتولى مسؤولية التنسيق لهذه الحملات على مستوي العالم العربي.

تشير الدراسات التي أجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن هناك فجوة كبيرة بين ما هو مطلوبممحلياً من اللقاحات البيطرية ، وما هو منتج منها مما دفع بأغلب الدول العربية لتغطية هذا العجز بالإستيراد من الخارج. لذلك أصبحت الحاجة لإنشاء مصانع لهذه اللقاحات ضرورة ملحة يطالب بها كثير من المسئولين والدارسين على مستوي العالم العربي. بحيث توفرهذه المختبرات اللقاحات بتقنيات تتطابق مع المواصفات العالمية المعترف بها وفي مختبرات مشيدة حسب متطلبات ممارسات الصناعة الجيدة المطلوبة لمثل هذه الأغراض. وأن يقام أيضاً مختبراً مرجعاً قادراً على معايرة اللقاحات المنتجة في كافة الدول العربية وقياس فعاليتها وضمان عدم تلوثها .

ومن المفيد أن يبدأ برنامج مكافحة الأمراض الوبائية بالسيطرة بالأمراض الاتية ، لما لها من قيمة إقتصادية كبيرة بسبب أثرها السلبي على إنتاجية الثروة الحيوانية ، وعلى دخول الماشية العربية إلى الأسواق العالمية :

1- مرض الحمى القلاعية في حيوانات المزرعة.

2- مرض الإجهاض المعدي في حيوانات المزرعة.

3- مرض طاعون المجترات الصغيرة.

ومن المقترح إتباع إستراتيجية للسيطرة على هذه الأمرض وإستئصالها عن طريق حملات التحصين المستمرة ولمدة تتراوح ما بين 15 و 20 عاماً مع تقييم علميات التحصين بإستمرار لمعرفة مدى نجاحها ، ومن ثم إعلان المنطقة خالية من هذه

الأمراض.

أما الأمراض الوبائية المتوطنة مثل الحمي الفحمية ، الحمى العرضية والتسسم الدموي وذات الرئة الساري ، والتي تحت السيطرة الأن ، فإن تكثيف حملات التحصين في المناطق الموبؤة والإستمرار في البرامج الوطنية المتبعة في الدول العربية مع ضمان جودة اللقاحات ، يمكن أن يؤدي إلي إستئصال هذه الأمراض من العالم العربي.

ثانياً : مركز أبحاث ومكافحة الآفات البيطرية بالوطن العربي :

بالوطن العربي تنوع بيئي وتباين مناخي كبيرين ، إذ توجد بجنوبه الغابات المدارية وتتدرج الأقاليم المناخية حتى الصحراء في الشمال ، وتجرى به الكثير من الأنهار الدائمة والموسمية ، وتحيط به البحار والمحيطات . كل هذا التنوع البيئي مصحوب بتنوع في الآفات التي تؤثر سلباً على صحة الحيوان وإنتاجيته . لذلك لابد من دراسة هذه الآفات ومعرفة أنواعها وتوزيعها الجغرافي وقيمتها الإقتصادية، ووضع أولويات لمكافحتها ، خاصة تلك التي تنقل بعض الأمراض الفتاكة مثل ذبابة التسي تسي والقراد وذبابة الدودة الحلزونية الاسيوية وغيرها .

ومن المعروف أن هذه الآفات كثيرة ، وكل جنس منها له أنواع كثيرة جداً ، تختلف في سلوكها وأنماط حياتها ، والأضرار الناجمة عنها ، وهذا يتطلب المعرفة اللصيقة بكل نوع من كل جنس من هذه الآفات تحت ظروف جغرافية معينة ، وبمناطق معينة .

من أهم الآفات التي توثر على صحة الحيوان وإنتاجيته :

1- القراد : وتكمن خطورته في انه ناقل بيولوجي لكثير من طفيليات الدم الفتاكة مثل الثايليريا والبابيزيا التي تفتك بشدة بسلالات الابقار المستوردة ، و تؤثر سلبا على مشاريع الإنتاج المكثف للألبان والتسمين ، وتحد من القدرات التنموية الكبيرة في هذا المجال .

2- ذبابة الديدان الحلزونية الآسيوية.

3- ذبابة التسي تسي : التي توجد في الأجزاء الجنوبية من العالم العربي مثل جنوب وجنوب غرب السودان ومناطق كبيرة من الصومال . كما تشير بعض التقارير الى وجودها خترج نطاق أحزمة ذبابة التسي تسي بأفريقيا في بعض

الدول العربية . . تكمن أهمية هذه الذبابة في كونها الناقل البيولوجي لطفيل مرض النوم في الإنسان والماشية وتسبب خسارات كبيرة في أفريقيا وجنوب الصحراء فهي تحتل من الأمراض مساحة في حدود عشرة مليون كيلومتر مربع يمكن أن تكفي لحاجة 120 مليون رأس من الأبقار حسب إحصائيات منظمة الزراعة والأغذية العالمية.

4- ذبابة الخيل وأنواع الذباب الأخرى الماصة للدماء: تنقل هذه الحشرات الكثير من الأمراض إما نقلاً آلياً أو نقلاً بيولوجياً ، وتسبب في كثير من المشاكل للحيوان من إزعاج وعدم إستقرار ونقص في مواعيد الرعي في الاوقات والمواسم التي تشتد فيها نشاط هذه الأنواع.

5- ذباب النقفه : وهو الذي تسبب يرقاته النقفه في الأغنام والجمال والخيل والحمير ، كما تصاب الأبقار بيرقاته تحت الجلد.

6- ذباب ديدان الجروح.

الأهداف الأساسية لهذا المركز :

1- المعرفة التامة ورسم خارطة توزيع هذه الآفات والطفيليات في العالم العربي.

2- وضع خطط وبرامج المكافحة المناسبة لهذه الآفات .

3- دراسة مقاومة الآفات والطفيليات للمبيدات وتحديد الاصلح والامثل للإستخدام لانه من المعروف أنه تقل كفاءة هذه الكيمائيات مع الزمن .

4- إستشراف موسمية الإصابات بهذه الأمراض وتحيد درجة الخطر ومواعيد التدخل بالعلاجات .

5- تحديد نظام علاج ومكافحة هذه الآفات وبرامج السيطرة عليها حسب تواجد ونشاط الآفات . وتقديم النصح عن زمان ومكان إستخدامها في المواسم المحددة لذلك درءاً للخسائر .

برنامج أبحاث ومكافحة أمراض الطفيليات بالوطن العربي :

تنتشر أمراض الطفيليات في كل البلدان العربية ، فمعظم أنواع الطفيليات المعروفة

عالمياً موجودة بالدول العربية ، بالرغم من تباين الأنواع حسب الظروف البيئية والمناخية، إذ تختلف الأنواع الموجودة في الصحراء عن تلك الموجدة في المناطق المدارية ، كما تختلف تلك الموجودة في مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط عن تلك الموجودة في السودان والصومال . وفي معظم الدول العربية تصاب الحيوانات بالديدان المستديرة ، الديدان المفلطحة والديدان الكبدية والديدان الشريطية وديدان البلهارسيا ، وتكثر الإصابات بالكولسيديا وطفيليات الدم من تريبانوسوما وبابنثريا وانايلازما .

تتسبب هذه الطفيليات في خسائر إقتصادية كبيرة لما لها من آثار سلبية على إنتاجية الحيوان وكذلك إستخدام الأدوية طاردات الديدان وأدوية طفيليات الدم ، يرهق مالك الحيوان إقتصادياً ، ويرفع من تكلفة تربية الحيوان . لذلك لابد من التعامل مع أمراض طفيليات الحيوان بشكل إستراتيجي محدد حتى تتم السيطرة عليها وعلى الآثار الإقتصادية الضارة التي تتسب فيها .

أهداف المشروع :

1- السيطرة عى أمراض الطفيليات ومكافحتها وعلاجها بصورة إستراتيجية .

2- رفع الوعي بين مالكي الحيوان للإهتمام بمكافحة أمراض الطفيليات.

أهداف المشروع :

1- إجراء المسوحات الميدانية لمعرفة وحصر أنواع الطفيليات الداخلية والخارجية التي تصيب الحيوان في الوطن العربي.

2- تحديد البيئات المختلفة لهذه الطفيليات والظروف المناخية التي تنتشر فيها ومواسم الإصابات بها .

3- تحديد طاردات الديدان والعلاجات الفعالة ، مع بيان تلك التي أصبحت هناك درجات مناعة عالية ضدها .

4- تحديد نظم العلاج الإستراتيجي الأمثل .

5- الإعداد والتوجه والنصح في برامج مكافحة الطفيليات بالوطن العربي.

6- عمل الدراسات والبحوث المختلفة حول مكافحة هذه الطفيليات .

7- تجميع المعلومات ضمن قاعدة المعلومات المقترحة لبرنامج مكافحة الأمراض الوبائية.

8- الإرشاد في مجالات مكافحة الطفيليات وتوضع الخسائر الناتجة عنها وتوجيه أصحاب الحيوان بضرورة الإستجابة لبرامج المكافحة الإستراتيجية درءاً للخسائر .

الجهات المنفذة للمشروع :

البرامج الوطنية بالدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المراجع

- دراسة أمراض الحيوان في الوطن العربي - مرحلة اولي الخرطوم سبتمبر (أيلول) (1981).
- دراسة أمراض الحيوان في الوطن العربي - مرحلة ثانية - أمراض الطفيليات أغسطس (آب) 1982 الخرطوم .
- دراسة مسح وتقييم المختبرات البيطرية الخرطوم، سبتمبر (ايلول) 1982.
- دراسة حماية الصحة الحيوانية لتحسين الخدمات البيطرية بالجمهورية الاسلامية الموريتانية 1982.
- الدورة التدريبية عن مكافحة الأمراض السارية والمعدية في الابقار والاغنام في الوطن العربي ،الرباط، سبتمبر (ايلول) 1994.
- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لاقامة مشروع لانتاج الادوية واللقاحات والعقاقير البيطرية في المغرب العربي ، المجلد الثالث، مارس (آذار)، 1988.
- دراسة مشروع توحيد القوانين والانظمة المحجرية لإستيراد وتصدير الحيوانات ومنتجاتها - الخرطوم - المجلد الاول،الخرطوم ،مايو (آيار)، 1990.
- الندوة القومية للأمراض الوبائية الناتجة عن التجارة الدولية في الثروة الحيوانية - الرباط - المملكة المغربية 1995.
- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لإنشاء مختبر إقليمي لإنتاج اللقاحات البيطرية في الوطن العربي الخرطوم ، نوفمبر (تشرين ثاني) ،1996.

- دراسة التقانات الحديثة المستخدمة على المستوى العالمي في مجال إنتاج اللقاحات البيطرية وامكانات إستخدامها في الدول العربية الخرطوم أغسطس (آب) 1977.
- دراسة خصخصة الخدمات البيطرية في الشرق الادنى المكتب الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة القاهرة 1994.
- مذكرة مشروع "RADISCON" منظمة الأغذية والزراعة 1990. روما FAO.

التجربة الاردنية لخصخصة مشروع اللقاحات البيطرية

التجربة الاردنية لخصخصة مشروع اللقاحات البيطرية

إعداد
الدكتور منصور الحديدي
شركة المركز الاردني للصناعات البيولوجية

القطاع العام :

أسباب نشوء القطاع العام :

1- عدم وجود عدد كاف من المتعلمين في البلاد العربية المستقله حديثاً.

2- عدم وجود امكانيات مادية لدى الشعوب.

3- اهتمام الدول الغربية بفتح اسواق في الوطن العربي.

4- وجود الامكانيات لدى الحكومات لاقامة مثل هذه المشاريع.

5- ترى الدول المستقله انه لابد من تقديم خدمات اساسية على شكل مشاريع.

6- وجود الجدوى الاستراتيجية وانعدام الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع في ذلك الوقت.

لماذا الخصخصة :

ان الحكومات العربية تعلم الحقائق التالية :

1- ان الادارة الحكومية لبعض هذه المشاريع تجعلها غير مجدية اقتصادياً وتثقل كاهلها مادياً.

2- ان مثيلات هذه المشاريع في الدول الغربية يديرها القطاع الخاص بنجاح.

3- ادارة هذه المشاريع من قبل القطاع الخاص يضمن لها فرصة نجاح اكبر مع

تخوف الحكومات لفقدان الهدف الاستراتيجي لبقائها.

4- عدم استطاعة الحكومات الانفاق على هذه المشاريع الى الابد.

5- لابد من اتخاذ قرارات صعبة لتحويل بعض هذه المشاريع الى القطاع الخاص حسب الاولويات في ميزانيات الدول.

القطاعات المؤهلة للخصخصة :

1- القطاعات الانتاجية.

2- القطاعات التجارية.

3- بعض القطاعات الخدمية.

الاسباب :

1- سرعة اتخاذ القرار ميدانياً.

2- حرية الحركة.

3- السرية التامة بتقديم عروض الاسعار للعطاءات الحكومية.

4- اختيار الجودة وعدم التقيد باقل الاسعار لمدخلات الانتاج.

5- امكانية تطوير وتنويع اساليب التسويق والدعاية.

خطوات الخصخصة :

1- دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المراد خصخصته.

2- اقتناع الطرف الحكومي بالخصخصة.

3- تقدير قيمة المشروع التقديرية.

4- الاعلان عن الخصخصة.

5- استدراج مستثمري القطاع الخاص.

6- الاهتمام بالعنصر البشري القائم والخبرات.

7- تسليم المشروع الى القطاع الخاص مع المحافظة على الاهداف الاستراتيجية.

8- دعم هذا المشروع بالانظمة والقوانين.

أهم المشاكل التي واجهت الخصخصة :

*** مشاكل قبل الخصخصة**

1- معارفه الخصخصة خارج الحكومه واسبابها .

1- التباكي على مقدرات الامة وإرادتها.

2- اتهام الحكومة بالاتياز الجانب رأس المال على حساب المواطن.

3- اتهام الحكومة بالاذعان للاوامر من الخارج.

4- تشكيل حملة اعلامية ودستورية على الحكومة.

2- معارفه الخصخصة داخل الحكومة نفسها واسبابها :

1- هدر منجزات الحكومة.

2- فقدان الهدف الاستراتيجي.

3- ثمار المشاريع الحكومية تقطف بواسطة القطاع الخاص.

*** مشاكل خلال عملية الخصخصة :**

1- التشكيك بالاسعار التقديرية للمشاريع واعادة التسعير مما يؤدى الى هروب

المستثمرين .

2- ارهاب وتهديد القائمين على عملية الخصخصة.

3- تشويش وتهويل القوى البشرية وكوادر المشاريع.

4- اثاره الرأي العام ضد الخصخصة وخصوصاً القطاعات المستفيدة منها.

5- التشكيك في الدراسات الاقتصادية للمشاريع مما يؤدى الى هروب المستثمرين.

*** مشاكل بعد عملية الخصخصة :**

1- اجبار الكوادر للعمل لدى القطاع الخاص وهذا مخالف للانظمة المعمول بها.

2- اعادة التسعيره للقيمة الاجمالية للمشروع.

3- فرض قيود على اسعار المنتجات.

4- تحول النمط الوظيفي من النمط الحكومي الى النمط الخاص.

5- الزيادة في الانتاج / زيادة حجم العمل الى اكثر من 10 اضعاف.

6- زيادة المشاكل الفنية.

7- زيادة في الاعطال الفنية للاجهزة نتيجة عملها بالطاقة الكاملة.

8- الاتصال بين الكوادر الفنية للمشاريع مع الادارة الجديدة.

الايجابيات من عملية الخصخصة :

أولا : على المستوى الحكومي :

1- توفير ميزانية المشروع على الحكومة.

2- ابقاء الخدمات كما كانت عملية سابقاً دون كلفه الى ان كلفة اللقاحات المستخدمة بوزارة الزراعة معادله لايجار مباني الشركة.

3- ادخال عملات صعبه للدولة نتيجة للاتجار الخارجي.

ثانيا : على مستوى الكوادر الفنية :

1- تفعيل دور الكوادر في عملية الانتاج.

2- تغير في النمط الوظيفي لدى الكوادر.

3- اكتساب مهارات جديد ووضع اساليب جيدة ومبتكرة لحل المشاكل الفنية.

4- تدريب الكوادر على التخطيط الموجه الى الاهداف.

5- تحسين الدخل المادي.

6- زيادة كفاءة التوثيق.

ثالثا : على مستوى الشركة :

1- زيادة في الانتاج كماً ونوعاً.

2- ادخال خطوط جديدة.

3- الحصول على شهادات من مختبرات عالمية ومرجعية لاكثر المنتجات وسوف نستكمل كافة المنتجات .

4- فتح اسواق جديدة والمنافسة الحقيقية في السوق.

الاهتمام بالمواصفات القياسية للادوية واللقاحات والاضافات العلفية لضمان فعاليتها وسلامة استخدامها وتطبيق تلك المواصفات من قبل اجهزة فنية متخصصة مزودة باجهزة ومعدات متطورة.

رابعا : رفع الكفاءات العلمية البيطرية والنهوض بها عن طريق التدريب المحلي المتخصص والدراسات العليا في الخارج لتواكب التطور السريع في صناعة الدواجن.

المراجع العلمية :

1- الدكتور عبدالله الثنيان : تجربة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في تحقيق التنمية الزراعية بالمملكة العربية السعودية والدول العربية (ورقة عمل) 1998.

2- الدكتور محمد مصطفي علي : المشاريع العربية المقترحة لتعزيز القدرات العربية في قطاعات الدواجن والبيض ودور الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في ذلك.

3- الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية - التقارير السنوية من 1980-1997.

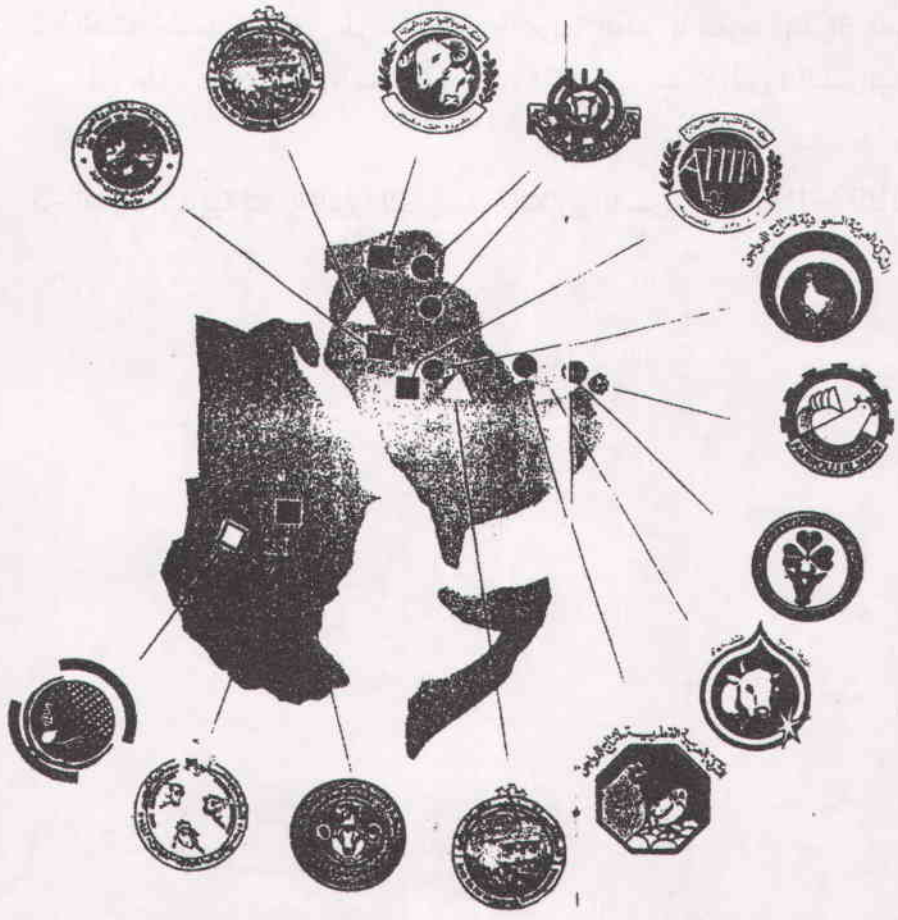

تحسين الخدمات البيطرية
في حماية الثروة الحيوانية
في المملكة الاردنية الهاشمية

تحسين الخدمات البيطرية في حماية الثروة الحيوانية في المملكة الاردنية الهاشمية

إعداد

الطبيب البيطري – فيصل سليمان سلمان الصعوب

إن الصعوبات التي تقف امام الخدمات البيطرية لتسير على الطريق الصحيح متعددة وكثيرة. ونعدد الصعوبات هذه ثم نبحث في طرق الحلول لها وهي :

1- عدم وجود محطات بحث للبحوث البيطرية.

2- عدم وجود المختبرات البيطرية القريبه في مواقع العمل.

3- العيادات المتنقله وأهميتها .

4- الارشاد البيطري والنشرات البيطرية.

5- أهمية التخصص في تحسين الخدمات البيطرية.

6- أهمية الدورات المستمرة.

7- دور النقابات البيطرية والجامعات في الخدمة البيطرية.

8- مختبرات فحص الادوية واللقاحات البيطرية وأثرها على اللحوم والالبان في صحة الانسان.

9- تحسين واقع العيادات البيطرية الحكومية والخاصة.

10- اشراك القطاع الخاص مع العام والتشاور معا .

11- الاشتراك مع الانتاج الحيواني كذلك.

12- الاستقصاء الوبائي وأهميته.

13- معرفة مشاكل كل أنواع الثروة الحيوانية وهي :

المجترات ، اللواحم ، الخيول ، الطيور.

14- التعاون مع المنظمات العربية والدولية بشأن هذه الخدمات.

مثل : المنظمة العربية والامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة.

15- النظر في موضوع الخصخصة والخدمات البيطرية.

16- التركيز على أهمية القوانين البيطرية للخدمات البيطرية.

17- الاتصالات البيطرية على جميع المستويات والاطلاع على التجارب في الدول الاخري حول هذه الخدمات.

18- اشراك أصحاب الثروة الحيوانية في ايجاد الحلول.

19- اختيار الاشخاص العاملين في الخدمات البيطرية قبل العمل بالمهنة كباقي المهن الاخري مع معالجة نقاط الضعف حيث ان امكانية الجامعة او كلية ما تختلف من دولة لاخرى كاللغات والثروات .

20- الاشتراك على شبكة الانترنت.

21- البيئة وأثرها على تحسين الخدمات البيطرية.

والمطلوب هو : ماهي طرق تحسين الخدمات البيطرية.

وامام هذا الكم من الصعوبات والمشاكل ؟

1- محطات البحوث البيطرية

* حيوانات داخل المحطة لتجريب اللقاح او العلاج عليها ومعرفة النتائج قبل التوسيع في التطبيق والانتشار.

* المركز الوطني للبحوث البيطرية ونقل التكنولوجيا :

ويكون تحت مظلة وزارة الزراعة ويكون مستقل ماليا واداريا .

ويتبع له محطات بحوث حسب كل منطقة وهي :

1- طب المناطق الحارة.

2- الدواجن ، الاغنام.

3- الابقار.

4- الخيول.

5- غير ذلك . مثل وحدة الطب النووي.

وله علاقة بـ : المختبرات البيطرية، مركز اللقاحات البيطرية، الامراض المشتركة، محطات الانتاج الحيواني ، الدواجن ، التلقيح الاصطناعي ، الادوية والارشاد البيطري والصحة الغذائية.

وله علاقة مع :

1- جمعية سبانا للرفق بالحيوان.

2- مستشفي بروك للخيل.

3- غير ذلك.

الدورات المستمرة = التعليم المستمر

لمعلومات جديدة والحالات الجديدة.

* دور النقابات والجامعات :

في ربط الخدمات البيطرية مع بعضها البعض.

والتعليم المستمر والدراسة والتخصص.

* الاتصالات وتجارب الدول الاخرى.

* إشراك أصحاب الثروة الحيوانية في ايجاد الحلول.

ومايسمي : البحث السريع بالمشاركة.

مزاولة المهنة :

لكل مايهم الخدمة البيطرية.

1- عيادات بيطرية = اطباء وممرضين بيطريين.

2- مختبرات بيطرية = اطباء وفنيين.

3- التلقيح الاصطناعي = الفنيين.

ومثال : مهنة الطب البيطري ان تقاس مع باقي المهن الاخرى من ناحية الفحص قبل ممارسة المهنه والمهن الطبيه الاخرى هي : الطب البشري، وطب الاسنان والصيدله، وبعد الفحص يتم تشخيص نقاط الضعف ومعالجتها.

تحسين واقع العيادات البيطرية :

* من وجود السيارة وغرف للولاده والعمليات والتشريح وغير ذلك.

* الاستقصاء الوبائي.

لحصر البؤر المرضيه وطرق منع تشكيلها.

* أهمية القوانين البيطرية .

1- في فحص اللحوم.

2- الطب الشرعي البيطري.

3- في الادوية والسموم.

البيئة وأثرها على تحسين الخدمات البيطرية :

من ناحية :

1- الاعلاف والمراعي.

2- الزراعة وتوابعها من :

الاسمدة والمبيدات والملش (البلاستيك).

* التعاون مع قسم الانتاج الحيواني من نواحي :

التغذية والتربية والتحسين الوراثي.

تحسين الخدمات البيطرية
في حماية الثروة الحيوانية لسنة 1998
في المملكة الاردنية الهاشمية

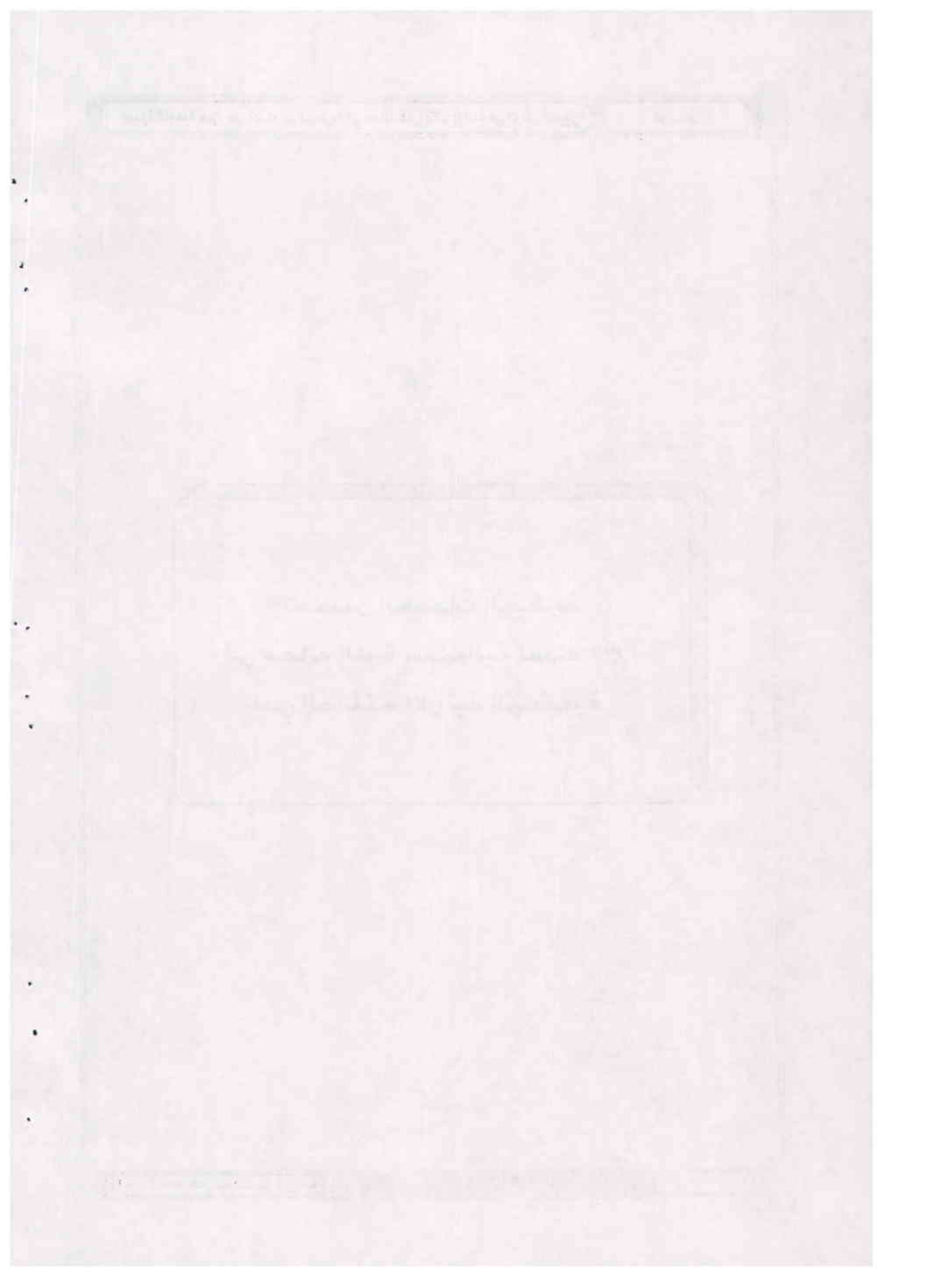

التقرير القطري حول

"تحسين الخدمات البيطرية في حماية الثروة الحيوانية لسنة 1998

الأردن

إعداد د. سرية الربيعي

مقدمة :

المملكة الأردنية الهاشمية من دول شرق البحر الأبيض المتوسط، تقع بين خطي عرض 29 – 32 شمال خط الإستواء وخطي طول 35 – 39 شرق خط غرينتش.

يحد المملكة الأردنية الهاشمية شمالاً (سوريا) ، جنوباً (السعودية وخليج العقبة)، شرقاً (العراق والسعودية)، وغرباً (فلسطين المحتلة) .

يبلغ عدد سكان الأردن (4.5) مليون نسمة وتتنوع التضاريس في الأراضي الأردنية لتصل الى 400م تحت سطح البحر. وهي أدنى نقطة منخفضة في العالم ، وترتفع في بعض المناطق لتصل الى 1300م فوق سطح البحر.

يخضع الأردن ويصنف ضمن مناخ شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث تزداد درجات الحرارة شرقاً وكلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب باستثناء بعض المناطق العالية كمنطقة الشوبك جنوب المملكة، أما الأمطار فتقل نسبتها كلما اتجهنا شرقاً وكلما اتجهنا جنوباً، وتتراوح معدلات الامطار السنوية من 40 – 500 مللتر، علماً بان الأراضي الأردنية بمجملها اراضي صالحة للزراعة .

المساحة والطبوغرافية :

تبلغ مساحة المملكة الإجمالية 89287.2 كم2 موزعة الى :

مساحة ارضية = 88823.1 كم2 ونسبة 99.5٪ .

مساحة مياه = 464.1 كم2 بنسبة 0.5٪ من مساحة المملكة .

علماً بأن البادية (الأراضي ذات معدل الامطار 200 مللتر فما دون) حوالي 72660.5 كم2 وبنسبة 8.14٪ من اجمالي مساحة البلاد، وهذه المساحة منها 6840.3 تقع شرق السكة الحديدية .

تنقسم البلاد طبوغرافياً الى (4) مناطق مختلفة موزعة من الغرب الى الشرق كما يلي:

أ) الجرف القاري :

مساحته 5000 كم2 ويمثل نسبة 5.6٪ من مساحة المملكة ويتكون من وادي الأردن حوض البحر الميت ووادي عربا.

ب) المرتفعات :

مساحتها 5500 وتمثل 6.2٪ من مساحة المملكة، وتتكون من :

1- المرتفعات الشمالية الشرقية ومساحتها 4000 كم2 وتمثل 72.7٪ من مساحة المرتفعات.

2- المرتفعات الجنوبية الشرقية : ومساحتها 1500 كم2، وتمثل 27.3كم من مساحة المرتفعات.

ج- السهول :

مساحتها 10000كم2 وتمثل نسبة 11.3٪ من مساحة المملكة وتمتد من الشمال الى الجنوب على طول الحدود الغربية للبادية .

د- البادية :

مساحتها 18700 كم2 وتمثل 76.9٪ من اجمالي مساحة المملكة .

المياه : (وجعلنا من الماء كل شيء حي) الماء من أهم عناصر الحياة ويؤثر شح المياه في المملكة الأردنية الهاشمية على جوانب الحياة المختلفة وخصوصاً الثروة الحيوانية، حيث الإعتماد بشكل رئيسي على مياه الأمطار التي يذهب 95.5٪ من كمياتها المتساقطة دون الاستفادة منه بالتبخير، ويستفاد فقط من 4.5٪ كميات الأمطار المتساقطة التي يذهب ثلثاها كمياه جوفية، وتساهم البادية بنسبة 60٪ من المياه الجوفية المزودة للاستخدامات الحيوية بالاضافة الى السدود والمشاريع المختلفة التي أنشئت بهدف الاستفادة من المياه.

الأعلاف : كان الأردن يعتمد اعتماداً كلياً على المواد العلفية الخام المستوردة من الخارج حتى بداية التسعينات عندما أنشئت مصانع مخلفات الدواجن وبعض سقط المسالخ والجزارين وقد بلغ عدد - مصانع مخلفات الحيوان حوالي (11) احدى عشر مصنعاً، كما

أنشيء في الاردن حتى نهاية عام 1997، (8) ثمانية مصانع مركزات اعلاف ساعدت جزئياً في دعم اعلاف الدواجن . ويشير التقرير السنوي لمديرية الثروة الحيوانية إلى انخفاض أسعار المواد العلفية لعام 1997. وانخفاض كلفة تغذية الدواجن وبالتالي انخفاض كلفة انتاجها الا ان ارتفاع اسعار المركزات العلفية المستوردة ادى الى ارتفاع اسعار الخلطات بشكل عام وبالتالي ارتفاع اسعار الدواجن.

المختبرات :

يوجد في المملكة مجموعة من المختبرات لها عدة إختصاصات، ومن أهمها :

1- مختبرات تشخيص الأمراض الحيوانية : ومنها قسم المختبرات البيطرية ومختبر اقليم الشمال البيطري، ويعمل هذان المختبران بطاقة عمل عالية وجيده وتوجد مختبرات اخرى فرعية في الكرك وفي شمال المملكة الا ان اعمالها قليلة وامكانياتها محدودة.

2- مختبر تحليل الأعلاف : يقوم المختبر بتحليل الأعلاف المستوردة لبيان مطابقتها للمواصفات والاحتياجات الضرورية والخلطات المحلية وتوضيح مكوناتها وجودتها كتغذية، ويتم تحليل الأعلاف المحلية الخام او الجاهزة لبيان مدى مطابقتها لاحتياجات مراحل الإنتاج المختلفة او خاصيتها كاعلاف للدجاج الاحم او البياض وغيرها، وكذلك يقدم المختبر الاستشارات الفنية لاصحاب مزارع الثروة الحيوانية .

3- مختبر تحليل الألبان : يقوم المختبر بتحليل الالبان وبخاصة مكونات الحليب حيث يعني هذا المختبر بفحص الكثافة والنوعية وبيان غش الحليب. علماً بأن الفحوصات المرضية والجرثومية تتم في مختبرات تشخيص امراض الحيوان مثل مختبر عمان ومختبر اربد.

والخطوة التي تدرسها الحكومة حالياً في مجال توحيد مختبرات الدولة هي خطوة حكيمة تهدف الى تركيز وتجميع امكانية هذه المختبرات من المعدات حتى الأختصاصات والمواد لتقديم خدمة اكثر نفعاً وأعمق علماً وأقدر على حل المعضلات والمشاكل المختلفة بامكانيات وتقنيات عالية .

العيادات والصيدليات :

بالاضافة الى العيادات والصيدليات الرسمية التابعة الى مديريات الزراعية واقسام

البيطرة والصحة الحيوانية في وزارة الزراعة، هناك عدد كبير من العيادات والصيدليات البيطرية الخاصة وتعمل بشكل كبير، وقد احرز الأردن تقدماً كبيراً في مجال تصنيع العلاجات البيطرية اذ بلغ مجموع انتاج وخلط العلاجات البيطرية (13) مصنعاً، و43 مستودع بيع جملة 127 صيدلية بيطرية بيع مفرق و 15 عيادة بيطرية .

العلاجات والتحصينات :

تشهد هذه الأيام تراجعاً كبيراً في دعم الحيوانات في مجال العلاجات البيطرية عن أعوام السبعينات والثمانينات، وذلك للتضخم الاقتصادي الحاصل في العالم ومن بينه الأردن ففي هذه الحقبة الزمنية يجد المزارع نفسه ملزماً بتأمين العلاجات من السوق المحلي ودون دعم أو تأمين بالنسبة للصحة الحيوانية الا حالات فردية محدودة جداً. واسوء ادارة المزارع لقطعانه يجد نفسه يبذل الكثير ولاينتج الا ما يسد رمقه .

أما بالنسبة للتحصينات، فأن الوزارة ومن خلال أقسام البيطرة والصحة الحيوانية تزود مربى المواشي بمختلف المطاعم ماعدا مطعوم التسمم المعوي الذي يشتريه المزارع من الأسواق المحلية .

أما بالنسبة للدواجن فهي صناعة واسعة في الأردن وجميع علاجاتها ومطاعيمها يشتريها مربى الدواجن سواء كانت مستوردة أو محلية من الأسواق.

الأمراض الحيوانية :

الأمراض الحيوانية كثيرة ويقوم الأطباء البيطريين بدورهم المهم والمتقن في مكافحة الأمراض الحيوانية أو معالجتها لمختلف انواع المواشي والطيور والحيوانات الأخرى. إلا أن الأطباء البيطريون يولون إهتماماً خاصاً للامراض المشتركة بين الإنسان والحيوان وبالتعاون مع الجهات المختصة الأخرى مثل قسم الصحة العامة في وزارة الصحة، المحافظة ، الامن العام، وغيرها ، علماً بأنه توجد حالات حمى مالطية وبروسيلا وبأعداد لايستهان بها سواء لدى المواطنين او مربي المواشي أو الأطباء البيطريين كما أن هناك حالات داء الكلب وباعداد محدوده في الابقار، ويقوم قسم البيطره بحملات مكافحة الكلاب الضاله والسيطرة على هذا المرض.

وبشكل عام هناك سيطره على الامراض الحيوانية في المملكة .

البيطرة والصحة الحيوانية :

صنفت البيطرة والثروة الحيوانية في الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة الزراعة الأردنية عام 1998. تحت غطاء (مديرية الثروة الحيوانية والمراعي) ، وقد طمرت مصطلحات البيطرة والصحة الحيوانية في المسميات الجديدة، واصبح الهيكل الحالي العام لاينطوي تحت اطاره مضموناً للبيطرة والصحة الحيوانية، ولما كان هذا اجراء قاتل للثروة الحيوانية والعاملين والمتعاملين معها، فهي في الهيكل الجديد تتخلق من عدم، في عصر التخمة الحضارية الذي نعيشه وتتواجد فيه هذه الثروات والتعامل دون خصخصة للبيطرة والصحة الحيوانية في حين ان مرض واحد يمكن ان يكون كفيلاً وكافياً لابادة ثروة حيوانية كاملة، بالاضافة الى الامراض المشترك بين الإنسان والحيوان وخطورتها على المجتمع قاطبة .

القطاع الزراعي الحيواني :

تقدر مساهمة القطاع الزراعي في مجال الثروة الحيوانية بنصف الانتاج القومي في المملكة، لذا كان لزاماً على القائمين عليه ايلاءه اهتماماً خاصاً، شهد هذا القطاع خلال العقدين الاخيرين تطوراً ملحوظاً حتى الاكتفاء الذاتي من الدواجن ومنتجاتها، بيد ان اعتماد سعر باب المزرعة الذي يخضع لظروف العرض والطلب عند الاعلان عن أسعار الدواجن ادى الى قتل هذه الصناعة تقريباً، ويلاحظ ازدياد اعداد الحيوانات الاخرى من الاغنام، الابقار الماعز، جمال ارانب، وطرود خلايا نحل دون الاكتفاء الذاتي من هذه السلع وخصوصاً اللحوم الحمراء، الحليب والأسماك.

الطبيب البيطري :

إن تاريخ مهنة الطب البيطري الاردني حديث ، فأوائل الاطباء البيطريين والذين لا يتعدون عدد اصابع اليد بدأ بالثلاثينات وبقى محدوداً حتى الخمسينات، حيث تزايد عدد الاطباء البيطريين مع تأسيس كلية الطب البيطري في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية ، والطبيب البيطري يغطى ويخدم مساحات شاسعة تتطلب التنقل لمسافات طويلة.

ومنذ منتصف الستينات تبنت الحكومة منهج التخطيط الاقتصادي والاجتماعي واخذ عدد مربى المواشي والدواجن بالازدياد، ورافق ذلك ازدياد موازٍ في عدد الاطباء البيطريين، وفي عام 1972 تأسست نقابة الاطباء البيطريين الاردنية بموجب القانون رقم (36) لعام

1972، وكان عدد الأطباء البيطريين لا يتجاوز الخمسين طبيباً، كان معظمهم يعمل في وزارة الزراعة، اما اليوم وبعد ستة وعشرون عاماً من تأسيس النقابة اصبح عدد الأطباء البيطريين (633) طبيباً في المملكة عام 1998 نصف هذا العدد يعمل في القطاع الخاص تقريباً.

جدول يبين اعداد الاطباء البيطريين في الأردن

جهة العمل	عدد الأطباء البيطريين
وزارة الزراعة	98
وزارة الصحة	23
وزارة التموين	3
وزارة المالية (الجمارك)	2
القوات المسلحة	6
الأمن العام	3
الجامعة الأردنية	2
أمانة عمان المسالخ	14
مسلخ بلدية اربد	2
وزارة التربية / الشوبك	1
المنظمة التعاونية	2
جامعة العلوم والتكنولوجيا	10
القطاع الخاص	325
يضاف اليهم:	
الأطباء في فسلطين (السلطة الفلسطينية)	62
أطباء يعملون خارج الاردن	57
أطباء متقاعدون	29
أطباء عاطلين عن العمل	24
	663

مديرية البيطرة :

تشرف مديرية الثروة الحيوانية على 26 قسماً من اقسام البيطرة والصحة الحيوانية موزعة على مديريات الزراعة وفي جميع مناطق المملكة والتي ادرجت ضمن القانون رقم 20 لسنة 1973 . لتنظيم القطاع الزراعي، ثم وضعت مجموعة نظم بينت تقسيمات ومهام الاجهزة المختلفة في الوزارة، كان ابرز ما صدر في الاعوام 1976 ، 1977 ، 1984 ، وقد جاء هذه النظم وما يتبعها لتنهض بالقطاع الزراعي وتحسين مستوى الخدمات التي يقدمها ، بحيث بينت الهياكل التنظيمية للوحدات الادارية في المناطق التنموية المختلفة في جميع محافظات المملكة .

الثروة الحيوانية :

يتركز النشاط الزراعي الاردني في مجال الثروة الحيوانية في مناطق السهول والتي يتوفر فيها غطاء نباتي طبيعي مناسب لرعي الأغنام والماعز والجمال. اما تربية الأبقار والدواجن فهي ثابتة – ومتواجدة في القرى وحول المدن اعتماداً على الاعلاف الجافة والخضراء التي يوفرها مالكو الحيوانات. وتعتبر تربية الابقار، الاغنام، الماعز وتربية الدواجن من مقومات النشاط الزراعي الحيواني الرئيسية في الاردن، بالاضافة الى تربية طوائف خلايا النحل التي تزداد اعدادها باضطراد مستمر، اما تربية الاسماك فهي لاتحظى باهتمام كبير لصعوبة تربيتها بسبب الواقع المائي الصعب في المملكة.

السياسة الزراعية في مجال الثروة الحيوانية :

لا تخضع الثروات الحيوانية في الأردن الى سياسة زراعية مستقره او ثابتة يؤثر على الثروة الحيوانية في الأردن بمجملها زيادة في التكاليف والجهود وهبوط في الأسعار وعدم ثبات مدخلات ومخرجات الإنتاج لسوء ادارة السياسات القائمة والمتابعة لهذه الثروة في معالجة جوانب احتياجات وتصريف هذه الثروات.

التخطيط الزراعي :

بالرغم من احتلال قطاع الثروة الحيوانية ما يقارب من نصف الثروات الزراعية الا انه لايحظى بتخطيط زراعي يغطي وجود هذه الثروات ودراسة احتياجاتها مع الاختصاصات والموارد الاخرى وموازنتها بشكل جدى، كما ان التسمية الجديدة لمديرية الثروة الحيوانية

والمراعي يجب ان يتضمنها هيكلة وجوهرة صوره ومعنى حسي ملموس للبيطرة والصحة الحيوانية .

إدارة قطاع الثروة الحيوانية :

وزارة الزراعة الاردنية هي الجهاز الحكومي القائم على تنفيذ سياسات الحكومة في مجال الثروة الحيوانية والتعاون مع عدد من الجهات المختصة سواء كانت اجنبية بشكل مشاريع وبالتعاون مع الوزارة، او اجهزة محلية متخصصة تعمل في قطاع الثروة الحيوانية واحتياجاتها مثل مؤسسة الاقراض الزراعي، الجامعات الاردنية وكليات الطب البيطري ، المركز الاردني للقاحات البيطرية وغيرها.

يتصف قطاع الصحة الحيوانية في مجال الثروة الحيوانية بمثابرته وتقديمه الخدمات البيطرية بأهتمام كبير وجيد، وبالتعاون الكبير بين العاملين في مجال الصحة الحيوانية والانتاج الحيواني ومربي الحيوانات بالرغم من انكسار اقتصاد الثروة الحيوانية في مجال تربية الدواجن وضعف تربية الحيوانات الاخرى.

تربية الأغنام :

تتركز تربية الأغنام البيضاء في منطقة البادية بالاضافة الى قطعان اقل عدداً في القرى وحول المدن والمناطق المرتفعة وتقدر نسبة المراعي لهذه الحيوانات في منطقة البادية بنحو 90٪ من المساحات الرعوية، حيث تخفف هذه المراعي الطبيعية على مالكي الاغنام تكاليف تربية النعاج والكباش، والتي تعتبر باهظة الثمن بسبب تكاليف الاعلاف التي تقدر بنحو 70٪ من الكلفة السنوية للماشية وتزداد بنسبة 43٪ عند رفع الدعم عن الاعلاف، بالاضافة الى نفوق الحيوانات المولودة والصغيرة والتي تصل نسبتها الى 21٪ وتقل هذه النسبة بانخفاض 30٪ من نسبة النفوق في حالة توفير التحصين لقطعان الماشية، كما توفر البادية نسبة 70٪ من اللحوم الحمراء البلدية المستهلكة في المملكة، أما إنتاجية النعاج من الحليب فتقدر سنوياً بنحو 77 لتر للنعجة الواحدة وتتعرض هذه التربية الى عوامل طبيعية وتنظيمية وصحية عديدة تؤدي الى انخفاض اعدادها، وتراجع اوزانها وزيادة كلفة تربيتها السنوية لعام 1998.

أما الصوف والجلود، فتعتبر من أنواع الدرجة الثانية بالنسبة لتصنيف الاصواف والجلود العالمية، وتحتاج لرعاية صحية اكبر لتحسين نوعيتها واثمانها أو صناعتها داخل او خارج المملكة، وحالياً يستفاد من سقط الحيوانات المذبوحة لتوفير عناصر مركزات الاعلاف لبعض مصانع مركزات الاعلاف في المملكة .

تربية الماعز :

تربى قطعان الماعز باعداد اقل مقارنة بقطعان الأغنام من الضأن في مناطق مختلفة بالمملكة من البادية حتى المرتفعات، وهي تحظى برعاية اقل مقارنة بالاغنام البيضاء حيث أن تكيف هذه الحيوانات للرعى وانخفاض التكاليفه تعتمد بصورة رئيسية على الرعي الجائر للاعشاب وبعض الأشجار بصورة منظمة. ومنظمة، تربية الماعز مهمه حيث لاتقل جودة لحوم هذه الحيوانات عن لحوم الضأن، ويتطلع الاختصاصيون والمربون الى زيادة انتاج الماعز من المواليد برفع نسبة الولادات من توأمين الى ثلاثة توائم في الموسم الواحد. اما من الناحية الصحية، فهذه الحيوانات بحاجة الى برامج تحصين ومعالجة وبرامج تغذية لتحسين اداء هذه القطاع.

تعد جلود هذه الحيوانات نخب ثان وتحتاج الى دعم صحي وغذائي بهذه الحيوانات، وهناك طريقة لبعض هواة تربية هذه الحيوانات، حيث يتم رفع اسعار بعض انواع الماعز الى اسعار خياليه .

محطات تحسين تربية الأغنام والماعز :

تتبع مديرية الإنتاج والثروة الحيوانية محطات تربية الأغنام وهي :

1- محطة الفجيج .
2- محطة الخناصري .
3- محطة الوالا .
4- محطة معان .

وقد تقلصت هذه المحطات ومنها تبع الى المركز الوطني محطة الخناصري، واقتصرت نشاطات تربية مديرية الثروة الحيوانية حالياً على محطة الفجيج ومحطة الوالا. وقد انشئت هذه المحطات بهدف انتاج ذكور ماعز وكباش محسنة وانتاج ثنايا وسخلات حوامل وبيعها على المربين المنتفعين من مشروع تنويع مصادر الدخل.

تجارب ومساعدات على وسائل التربية الحديثة لتنمية
مع المركز العربي (اكساد) بدمشق. كما تساهم في دراسة وتحسين الانتاج الوراثي بالانتخاب والعزل

تربية الابقار :

تربى الابقار في مختلف مناطق المملكة وتتركز مناطق التربية بشكل رئيسي في ضليل وشمال المملكة وجنوب عمان، وتربى هذه الحيوانات في بيوت تربية تكاد تكون نموذجية وتعتمد سلالات مستوردة ومن بلدان مختلفة كالمانيا وهولندا، الا ان هذه التربية لم تصل بعد الى مستوى الاكتفاء الذاتي من لحوم العجول أو حتى الحليب، ويستخدم التلقيح الصناعي بشكل واسع ومن ثيران فريده من نوعها في العالم، وتستورد حبوب اللقاح من المانيا وفرنسا بهدف المحافظة على السلالات الجيدة من الابقار مزدوجة الصفات وذات تحويل لحوم جيدة وولادات خصبة وانتاج كميات حليب وفيره تتراوح بين 20 – 40 لتر حليب في اليوم للبقرة الواحدة .

تربية حيوانات اخرى :

تربى في المملكة حيوانات اخرى مثل الجمال ولكنها باعداد قليلة ، إعتمادا على الرعي بشكل رئيسي دون الاكتراث الى التغذية الصناعية، وذلك لصعوبة تزويد هذه الحيوانات بالكميات الكبيرة من الاعلاف المطلوبة لمثل هذه التربية.

كما تربى الارانب من قبل ذوي الدخل المحدود كلحوم تغذية منزلية وبلدية ، وبعض الهواه من الارانب الفرنسية والالمانية والتي يصل معدل اوزانها 6–8 كغم، وقد ازدادت اعداد الارانب بشكل نسبي من جراء هذه التربية.

وتتركز تربية الأسماك في مناطق ، الاغوار وشفا الاغوار وفي الاماكن التي تتوفر فيها المياه لعمل برك اسماك، وهي محدوده بسبب الواقع المائي في المملكة.

تربية النحل :

شهدت تربية النحل في المملكة الاردنية الهاشمية تطوراً كبيراً منذ بداية الثمانينات وبشكل ملحوظ ومستمر في بداية التسعينات، وقد وصل عدد الخلايا حسب الاحصائيات الرسمية في عام 1997 الى نحو 31.456 خلية نحل، وبلغ عدد مربي النحل المسجلين نحو (227) نحال. علما أن هناك الكثير من الهواة وتربية المنازل غير مدرجة في الاحصائية، وكان الانتاج القياسي من عسل النحل (120) طن، كما يتذبذب هذا الانتاج بدرجة كبيرة وحسب الظروف الجوية، وينتج العسل الربيعي بنسبة اكبر من شريط الاغوار والذي تكثر به زراعة الحمضيات. وبذلك، فان العسل المنتج من تلك المنطقة يوصف على أنه عسل حمضيات ويكون لونه اصفر ذهبي ، ويقوم بعض مربي النحل باستثمار الظروف الجوية المختلفة عن منطقة الاغوار والتي تكون في الجبال بترحيل خلايا النحل لتلك المناطق، بحيث ينتج لهم عسل داكن نسبيا واكثر كثافة، ويكون لونه بين العنبري الفاتح الى العنبري الغامق. ونتيجة للتقلب الكبير في الظروف الجوية خلال السنوات الاخيرة، فقد تراجع انتاج العسل الى مستويات اقل كثيرا من المتوقع، ويعاني قطاع تربية النحل من تدني الانتاج وانتشرت الامراض نتيجة لذلك واصبح التحدي كبيراً لهذا القطاع الذي يعتبر من القطاعات الرئيسية في الثروة الحيوانية ومضيفاً جيداً للاقتصاد الوطني.

أما من حيث التوزيع الجغرافي لتربية النحل في المملكة، فان المناطق الخضرية والمراعي تتوزع في مناطق غرب المملكة، حيث تتوفر فيها الازهار الصيفية وحبوب اللقاح وتتباين في تفتح الازهار، واذا علمنا ان مساحة الاراضي المزروعة تبلغ نحو (34.28) الف هكتار من الاشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية والخضرية والغابات نحو (71.75) الف هكتار، ومن المراعي نحو (61.48) الف هكتار، لادركنا كيفية التوزيع الجغرافي لتربية النحل في الاردن.

تربية الدواجن :

شهدت الاعوام 1997 و 1998 إنخفاضاً ملموساً لاسعار المواد العلفية في الاسواق العالمية ووجود منافسة بين الشركات المستوردة أدى الى انخفاض اسعار بيع المواد

العلفية وخصوصاً مادتي الذرة والشعير، في حين ارتفعت اسعار بيع مركزات الاعلاف البروتينية ارتفاعاً حاداً نتيجة ارتفاع اسعار المواد الخام الداخلة في تصنيعها عالميا لاسباب مرضيه واسباب تجارية.

هذه المعضلات ادت الى انخفاض كميات الدواجن المنتجة في العامين الاخيرين وانخفاض وتدني اسعار الدواجن للاسباب آنفة الذكر، بالاضافة الى ضعف القدرة الشرائية لدي المستهلك. اما قطاع انتاج البيض، فقد شهد تذبذباً في الاسعار بين الانخفاض والارتفاع، فقد كان التذبذب في سعر كرتونة البيض واسع بين 85 قرش - 135 قرش.

وقد بلغ مجموع مزارع الدواجن اللاحمه للعام 1997 (2205) مزرعة بسعة اجمالية مقدارها (23.746) مليون طير في الدورة، وكان عدد الطيور المرباه والتي تم تسويقها 87.3 مليون طير ، وقد بلغ استهلاك المملكة من لحوم الدواجن اللاحم والبياض (99.8) الف طن ومعدل استهلاك الفرد يقدر بحوالي 22.7 كغم في السنة. وبلغ عدد مزارع الدجاج البياض في المملكة نحو (268) مزرعة بسعة اجمالية تقدر بـ(4.863) مليون طير بطاقة انتاجية مقدارها (875) مليون بيضه سنوياً.

وقد بلغ الانتاج الفعلي من بيض المائدة لعام 1997 (814) مليون بيضه.

بلغ مجموع مزارع امهات الدواجن (61) مزرعة بسعة اجمالية مقدارها 2.093 مليون طير وبطاقة انتاجية مقدارها (188.4) مليون بيضه تفريخ بالسنة.

أنتجت المملكة (139.5) مليون بيضه تفريخ. صدر منها نحو (9.5) مليون بيضه وتم تفريخ حوالى (130) مليون بيضه محليا - (89.7) مليون صوص لاحم ويوم واحد. اما صيصان امهات الدواجن، فقد انتج منها نحو (880.7) الف صوص محلياً من مشروع جدات الدواجن في الازراق، في حين تم استيراد حوالي (643.6) الف صوص. وتم تصوير نحو (41.9) الف صوص امهات وكان اجمالي اعداد صيصان الامهات التي ادخلت المزارع عام 1997 (0.382.4) مليون صوص امهات الدواجن اللاحم.

بلغ عدد المزارع المرخصة لامهات الدجاج البياض (5) مزارع وبطاقة انتاجية مقدارها (11.8) مليون صوص بياض. اما المزارع العاملة فعلياً فيبلغ عددها (4) مزارع انتجت (2.967) مليون صوص بياض .

بلغ عدد المفرخات المرخصة لعام 1997 (41) مفرخة بطاقة انتاجية مقدارها (237.7) مليون صوص/سنة وقد انتجت المفرخات نحو (89.7) مليون صوص لاحم، حيث انها تعمل بما يعادل نسبة (38٪) من اجمالي طاقتها ومن ضمنها (3) مفرخات خاصة بالدواجن البياضه عامله انتجت حوالي (2.967) مليون صوص بياض عمر يوم واحد خلال العام المنصرم.

جدول رقم (3)

أعداد الثروة الحيوانية

1997-1984

الاعداد بالالف رأس

السنة	ضان	ماعز بلدي	ماعز شامي	بقر هولندي	بقر بلدي وهجين
1984	960	400	19	14	20
1985	1121	490	25	15	19.5
1986	930	420	19.2	16	15.5
1987	1219	441	19.2	17.5	11.5
1988	1279	490	19.9	17.9	11.6
1989	1523	455	19.9	18.4	10.5
1990	1556	458.4	20.6	30.6	11.8
1991	2524	881.2	180.8	51.4	12.4
1992	2524	881.2	180.8	51.4	12.4
1993	2878	1115.5	35.5	46.2	17.9
1994	2211	768	46	51.2	10
1995	2182	821	31	44	14
1996	2.375	784.5	22.5	52.1	9.5
1997	2144	782	30.5	51.6	11.9

ملاحظة :

تم اعتماد نتائج دائرة الاحصاءات العامة بتاريخ 1996/11/1

أن الابقار اعتمدت سجلات المديرية الواردة لها من مديريات الزراعة مباشرة

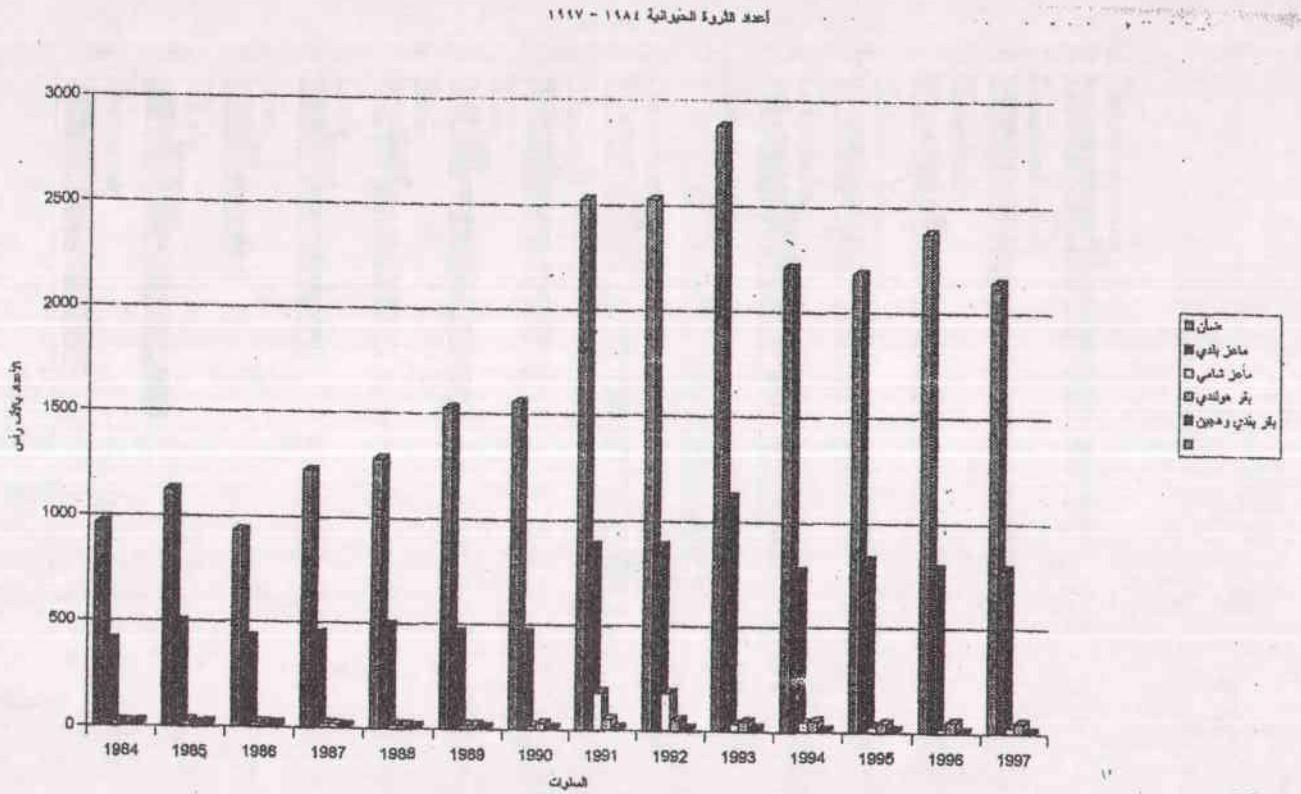
أعداد الثروة الحيوانية ١٩٨٤ - ١٩٩٧
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
1984
1985
1986
1987
1988
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
1997
السنوات
خيل
ماعز بلدي
ماعز شامي
بقر هولندي
بقر بلدي رهجين

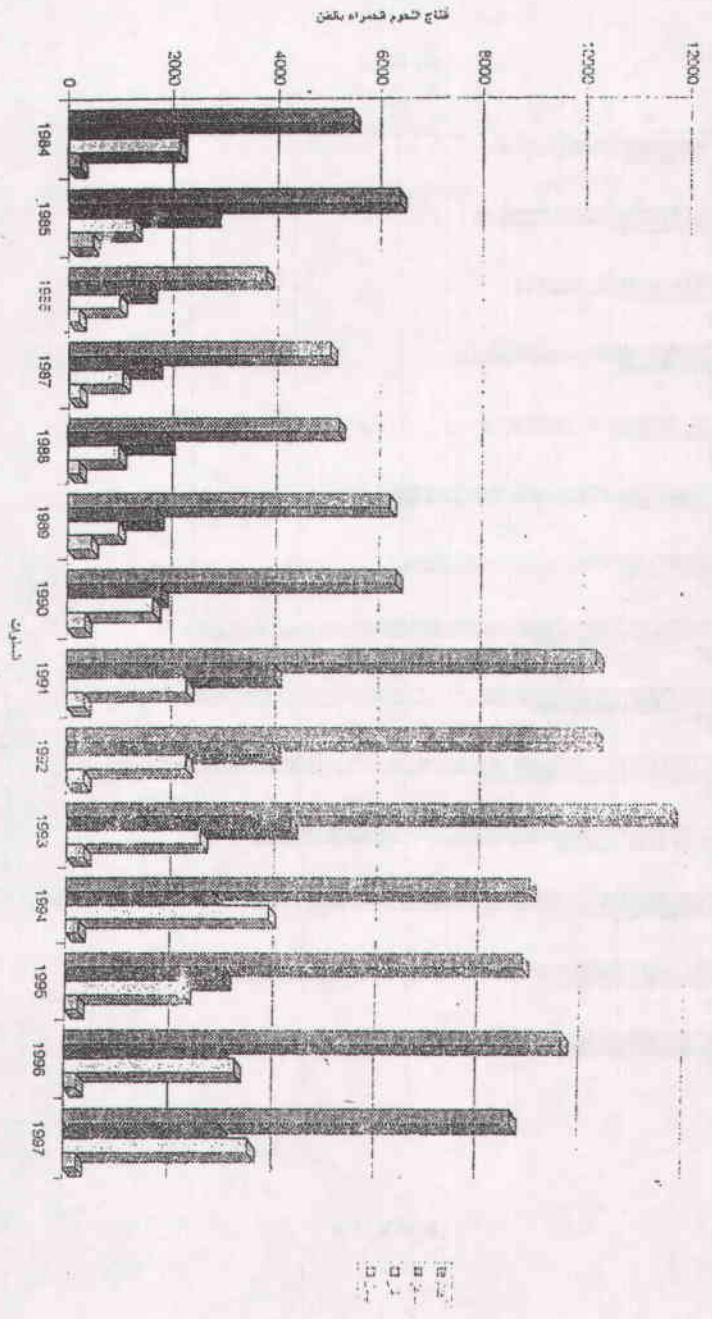
انتاج اللحوم الحمراء بالطن
0
2000
4000
6000
8000
10000
12000
1984
1985
1986
1987
1988
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
1997
السنوات

جدول رقم (4)

تقديرات الانتاج المحلي من اللحوم الحمراء

من عام 1984-1997 بالطن

السنة	أغنام	ماعز	أبقار	جمال	المجموع
1984	5445	2125	2125	235	9930
1985	6356	2778	1278	495	10908
1986	3776	1571	1008	204	6559
1987	5028	1653	1065	218	7964
1988	5193	1914	1001	231	8339
1989	6184	1712	1000	476	9372
1990	6318	1795	1656	358	10127
1991	10244	3971	2294	342	16851
1992	10244	3971	2294	342	16851
1993	11688	4314	2580	342	18924
1994	8980	2879	3895	257	16011
1995	8861	3059	2290	250	14460
1996	9645	3025	3275	250	15965
1997	8680	3020	3528	250	15478

ملاحظة :

تم اعتماد نتائج دائرة الاحصاءات العامة بتاريخ 1996/11/1

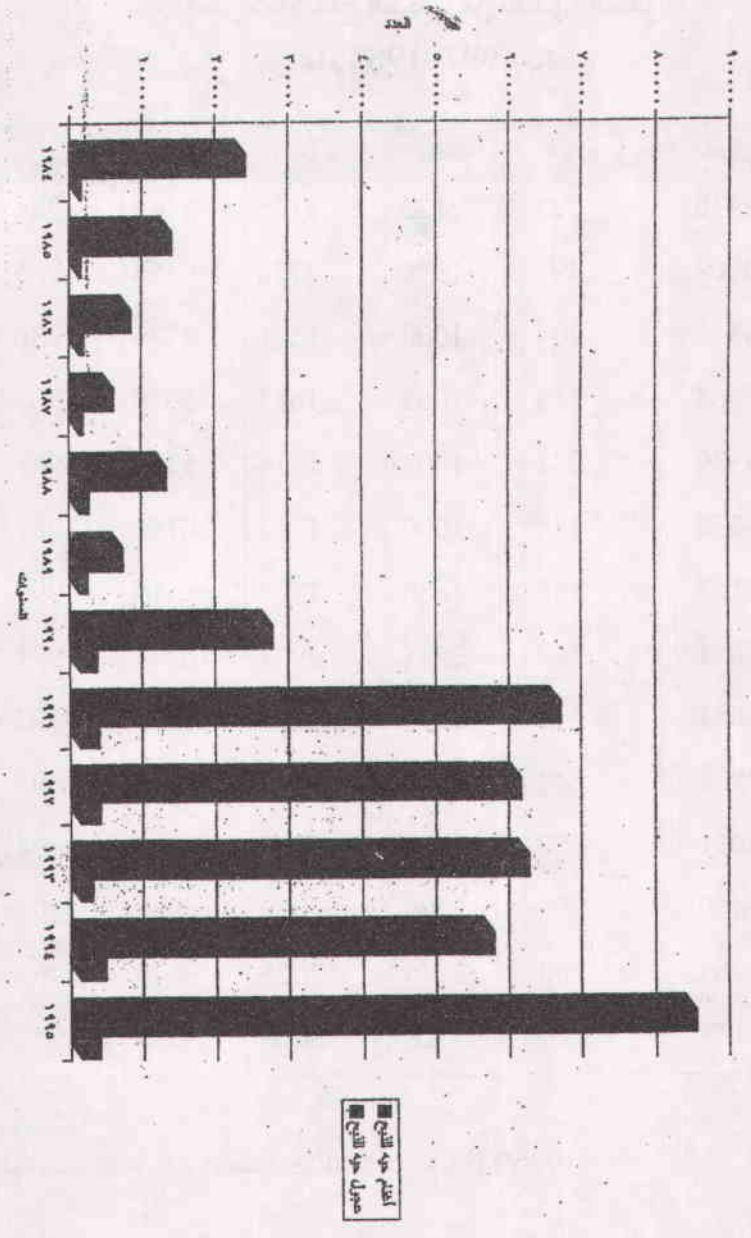

أعداد أغنام للذبح والعجول للمستوردة للفترة ١٩٨٤-١٩٩٥

جدول رقم (5)

اعداد الخراف المصدرة للفترة

1997-1984

السنة	العدد
1984	226656
1985	220756
1986	143767
1987	96118
1988	23376
1989	42301
1990	25724
1991	257187
1992	54022
1993	573827
1994	385146
1995	288207
1996	718404
1997	900084

ملاحظة :

من ضمن الاعداد المصدرة (443837) انثي والباقي ذكور وذلك بناءا على قرار الرئاسة بالسماح بتصدير اناث الاغنام ابتداء من 1996/9/15

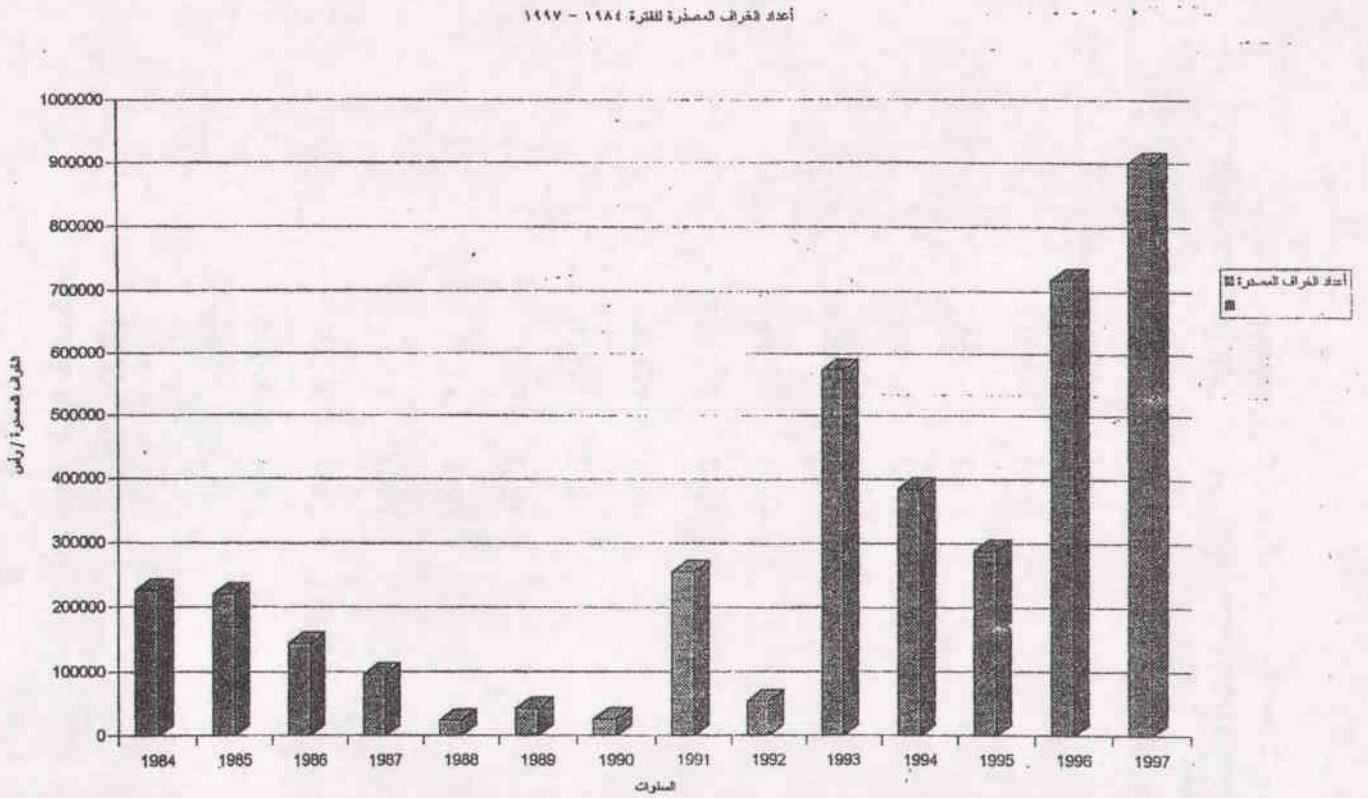
أعداد الخراف المصدرة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٧
1000000
900000
800000
700000
600000
500000
400000
300000
200000
100000
0
خروف مصدر / رأس
1984
1985
1986
1987
1988
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996
1997
السنوات
أعداد الخراف المصدرة

جدول رقم (7) برنامج مكافحة الطفيليات الخارجية والداخلية في الضأن والماعز

نوع الطفيليات	ك2	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	ايلول	ت1	ت2	ك1
القراد					●	●	●				●	
الجرب والقمبلة	●										●	●
الديدان الشريطية والاسطوانية	●	●	●								●	●
الديدان الرئوية	●	●	●									●
الكوكسيديا	●	●	●									
نغف الانف Oestrus Ovis							●	●	●			
نغف الجلد Hypoderma Spp.				●	●	●				●	●	●

ملاحظات :

1- حمى القراد – البابيزيا- : تتم المكافحة عند ظهور اعراض المرض على حيوانات القطيع.

2- مرض الريكتسيا والكلاميديا : تتم المعالجة في حالة ظهور نتائج ايجابية من المختبر لعينات الدم ويفضل استعمال مركبات التتراسايكلين طويل الامد.

3- اسهال الحملان : يفضل استعمال مركبات التتراسايكلين طويل الامد.

4- مرض بياض العين (Pink Eye) يفضل استعمال مراهم مركبات التتراسايكلين وحقن فيتامين أ وفي الحالات الشديدة استعمال الحقن من نفس مركبات التتراسايكلين.

5- الديدان المعوية والكبدية والرئوية وغيرها : يستعمل العلاج المناسب لكل نوع من الديدان.

6- إصابات الجرب والقراد والقمبلة.

* في فصل الصيف : تفضل مكافحة هذه الاصابات بتغطيس او رش المواشي بالمبيدات الحشرية الفعالة.
* في فصل الشتاء : ينبغي المكافحة بانواع خاصة من المبيدات الحشرية (مثل مركبات دلتامثرين Deltamethrin أو فلومثرين Flumethrin أو أي علاج آخر فعال) والتى تستعمل بطريقة صبها مباشرة على ظهر الحيوان حسب تعليمات الشركة المنتجة.
* حالات الاصابة الموضعية بالجرب، يفضل معالجتها باستعمال مراهم الكبريت.

إعداد : د. فرانك شنكل / د. نعيم عبدالعزيز

جدول رقم (8)

أعداد الابقار في المحافظات موزعة حسب السلالة والجنس

المحافظة	السلالة	أبقار حلوب /امهات	عجلات	عجول	فحول	المجموع الكلي
عمان	بلدي	359	150	151	-	660
	هولندي	2348	1273	298	38	3957
	مهجن	47	12	12	-	71
	المجموع	2754	1435	461	38	4688
مادبا	بلدي	97	16	48	-	161
	هولندي	417	206	157	11	791
	المجموع	514	222	205	11	952
الزرقاء	بلدي	845	331	221	37	1434
	هولندي	13440	4547	1350	222	19559
	المجموع	14285	4878	1571	259	20993
البلقاء	بلدي	1701	765	289	115	2870
	هولندي	3024	1764	656	132	5576
	مهجن	202	72	14	-	288
	المجموع	4927	2601	959	247	8734
اربد	بلدي	1021	698	241	-	1960
	هولندي	5371	2841	1058	107	9377
	مهجن	1827	913	349	27	3116
	شامي	26	26	-	-	52
	المجموع	8245	4478	1648	134	14505
المفرق	بلدي	89	179	-	-	268
	هولندي	6920	3308	823	149	11200
	المجموع	7009	3487	823	149	11468
جرش	بلدي	256	103	154	-	513
	هولندي	657	84	32	3	776
	مهجن	77	26	-	-	103
	المجموع	990	213	186	3	1392
عجلون	بلدي	157	40	48	9	254
	هولندي	195	81	66	6	348
	مهجن	6	4	6	-	14
	المجموع	358	125	118	15	616
الكرك	بلدي	33	50	40	-	123
	هولندي	19	6	6	3	34
	المجموع	52	56	46	3	157
الطفيله	-	-	-	-	-	-
معان	هولندي	11	5	5	1	22
العقبه	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي		39145	17500	6022	860	63527

تابع جدول رقم (8)

أعداد الابقار في المحافظات موزعة حسب السلالة والجنس

السلالة	أبقار حلوب أمهات	عجلات	عجول	فحول	المجموع الكلي
بلدي	4558	2332	1192	161	8243
هولندي	32402	14115	4451	672	51640
مهجن	2159	1027	379	27	3592
شامي	26	26	-	-	52
المجموع الكلي	39145	17500	6022	860	63527

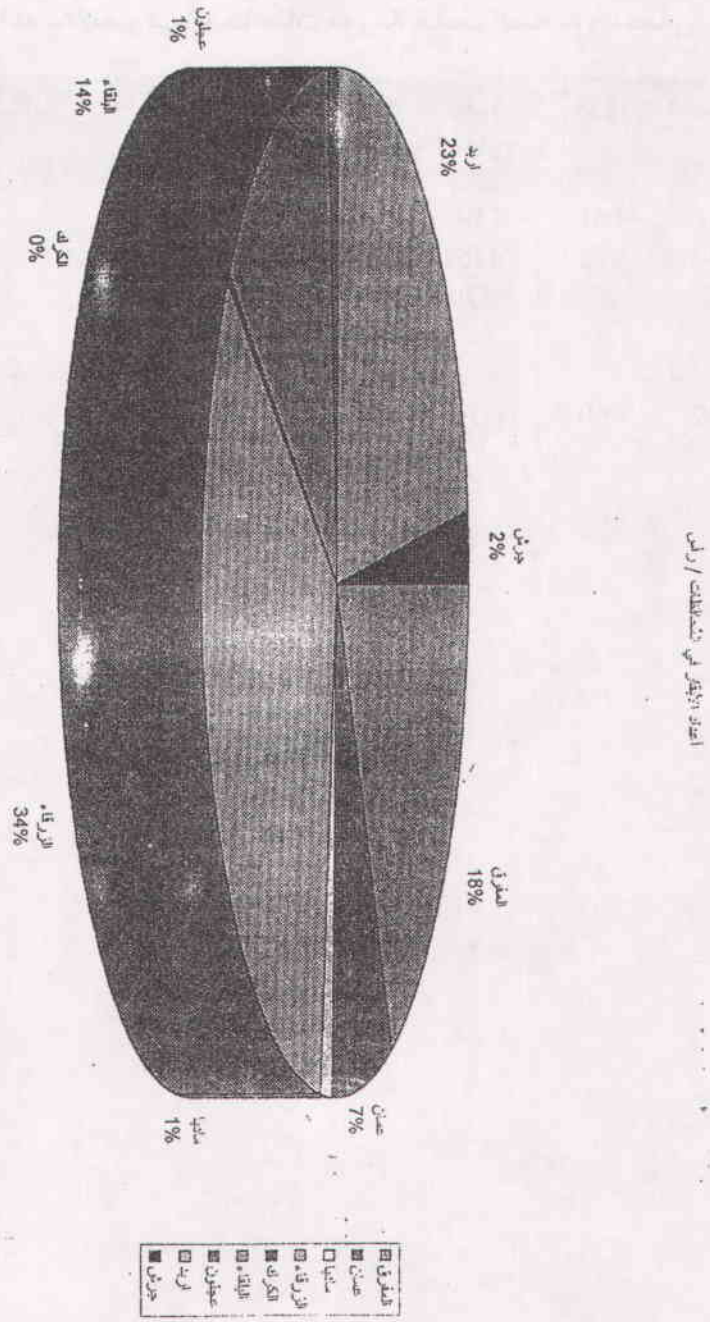
اعداد الأبقار في المحافظات / رأس
اربد 23%
جرش 2%
المفرق 18%
عمان 7%
مادبا 1%
الزرقاء 34%
الكرك 0%
البلقاء 14%
عجلون 1%
المفرق
عمان
مادبا
الزرقاء
الكرك
البلقاء
عجلون
اربد
جرش

جدول رقم (9)

مزارع الابقار الحلوب وأعداد الابقار فيها لعام 1997

المحافظة	المنطقة	عدد المزارع	أعداد الابقار في المزارع				المجموع الكلي
			أبقار حلوب	عجلات	عجول	فحول	
عمان	العاصمة	28	1251	335	240	38	1864
	وادي السير الجيزة	32	924	395	57	18	1394
	المجموع	60	2175	730	297	56	3258
مادبا	مادبا	11	254	164	92	10	520
	ذيبان	11	115	58	17	7	197
	المجموع	22	369	222	109	17	717
الزرقاء		161	13440	4547	1350	222	19559
البلقاء	السلط	48	481	109	46	29	665
	عين الباشا	51	1005	632	227	43	1907
	دير علا	63	677	462	261	20	1420
	الشونه الجنوبية	17	184	123	339	15	661
	المجموع	179	2347	1326	873	107	4653
اربد	اربد	176	1562	947	305	50	2864
	الرمثا	23	178	137	61	7	383
	بني كنانه	26	285	154	23	8	570
	الكوره	6	82	25	7	0	114
	الطيبه	19	288	192	41	11	532
	الشونه الشمالية	13	164	124	81	26	395
	المجموع	263	2659	1579	518	102	4858
جرش		26	349	213	91	23	676
عجلون		4	275	19	5	7	306
المفرق	المفرق	133	6500	3147	669	144	10460
	البادية الشمالية	3	420	161	154	5	740
	المجموع	136	6920	3308	823	149	11200
الكرك	الكرك	2	19	6	6	3	34
	غور الصافي	-	-	-	-	-	-
	القصر	-	-	-	-	-	-
	المزار الجنوبي	-	-	-	-	-	-
	المجموع	2	19	6	6	3	34
الطفيله	-	-	-	-	-	-	-
معان	-	-	-	-	-	-	-
العقبه	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي		853	28553	11950	4072	686	45261

جدول رقم (10)

مزارع الابقار الحلوب المرخصة والعاملة وأعداد الابقار فيها لعام 1997

المحافظة	المنطقة	عدد المزارع	أعداد الابقار في المزارع				المجموع الكلي
			أبقار حلوب	عجلات	عجول	فصول	
عمان	العاصمة	17	1172	296	205	28	1701
	وادي السير	-	-	-	-	-	-
	الجيزة	19	618	330	50	11	1009
	المجموع	36	1790	626	255	39	2710
مادبا	مادبا	10	213	143	88	8	452
	ذبيان	9	100	49	16	6	171
	المجموع	19	313	192	104	14	623
الزرقاء		47	4453	1198	492	57	6200
البلقاء	السلط	35	394	97	40	23	554
	عين الباشا	11	378	213	78	17	686
	دير علا	1	15	7	3	1	26
	الشونه الجنوبية	5	109	70	249	7	435
	المجموع	52	896	387	370	48	1701
اربد	اربد	77	694	419	137	20	1270
	الرمثا	19	148	104	35	6	293
	بني كنانه	12	257	95	12	5	369
	الكوره	6	82	25	7	-	114
	الطيبه	2	51	31	4	2	88
	الشونه الشمالية	-	-	-	-	-	-
	المجموع	116	1232	674	195	33	2134
جرش		4	38	34	19	3	94
عجلون		4	275	19	5	7	306
المفرق	المفرق	60	3851	1857	359	62	6129
	البادية الشمالية	1	400	145	150	4	699
	المجموع	61	4251	2002	509	66	6828
الكرك	الكرك	-	-	-	-	-	-
	غور الصافي	-	-	-	-	-	-
	القصر	-	-	-	-	-	-
	المزار	-	-	-	-	-	-
	المجموع	-	-	-	-	-	-
الطفيله	-	-	-	-	-	-	-
معان	-	-	-	-	-	-	-
العقبه	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي		339	13248	5132	1949	267	20596

جدول رقم (11)

مزارع الابقار الحلوب غير المرخصة وأعداد الابقار فيها لعام 1997

المحافظة	المنطقة	عدد المزارع	أعداد الابقار في المزارع				المجموع الكلي
			أبقار حلوب	عجلات	عجول	فحول	
عمان	العاصمة	11	79	39	35	10	163
	وادي السير	-	-	-	-	-	-
	الجيزة	13	306	65	7	7	385
	المجموع	24	385	104	42	17	548
مادبا	مادبا	1	41	21	4	2	68
	ذبيان	2	15	9	1	1	26
	المجموع	3	56	30	5	3	94
الزرقاء		114	8987	3349	858	165	13359
البلقاء	السلط	13	87	12	6	6	111
	عين الباشا	40	627	419	149	26	1221
	دير علا	62	662	455	258	19	1394
	الشونه الجنوبية	12	75	53	90	8	226
	المجموع	127	1451	939	503	59	2952
اربد	اربد	99	868	528	168	30	1594
	الرمثا	4	30	33	26	1	90
	بني كنانه	14	128	59	11	3	201
	الكوره	-	-	-	-	-	-
	الطيبه	17	237	161	37	9	444
	الشونه الشمالية	13	164	124	81	26	395
	المجموع	147	1427	905	323	69	2724
جرش		22	311	179	72	20	582
عجلون		-	-	-	-	-	-
المفرق	المفرق	73	2649	1290	310	82	4331
	البادية الشمالية	2	20	16	4	1	41
	المجموع	75	2669	1306	314	83	4372
الكرك	الكرك	2	19	-	6	3	34
	غور الصافي	-	-	-	-	-	-
	القصر	-	-	-	-	-	-
	المزار	-	-	-	-	-	-
	المجموع	2	19	6	6	3	34
الطفيله	-	-	-	-	-	-	-
معان	-	-	-	-	-	-	-
العقبه	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي		514	15305	6818	2123	419	24665

جدول رقم (12) تقويم العشار والولادة المتوقعة للابقار

إعداد : الدكتور هاني غرايبة

تاريخ التلقيح	الموعد المتوقع للولادة	تاريخ التلقيح	الموعد المتوقع للولادة	تاريخ التلقيح	الموعد المتوقع للولادة	تاريخ التلقيح	الموعد المتوقع للولادة
كانون ثان	تشرين أول	نيسان	كانون ثان	تموز	نيسان	تشرين أول	تموز
1	7	1	5	1	6	1	7
5	11	5	9	5	10	5	11
10	16	10	14	10	15	10	16
15	21	15	19	15	20	15	21
20	26	20	24	20	25	20	26
25	31	25	29	25	30	25	31
شباط	تشرين ثان	أيار	شباط	آب	أيار	تشرين ثان	آب
1	7	1	4	1	7	1	7
5	11	5	8	5	11	5	11
10	16	10	13	10	16	10	16
15	21	15	18	15	21	15	21
20	26	20	23	20	26	20	26
25	1 كانون اول	25	28	25	31	25	31
آذار	كانون أول	حزيران	آذار	أيلول	حزيران	كانون أول	أيلول
1	5	1	7	1	7	1	6
5	9	5	11	5	11	5	10
10	14	10	16	10	16	10	15
15	19	15	21	15	21	15	20
20	24	20	26	20	26	20	25
25	29	25	31	25	1 تموز	25	30

جدول رقم (13)

تطور اعداد مزارع الابقار الحلوب في المملكة

خلال الفترة 1988-1997

السنة	المزارع المرخصة	المزارع غير المرخصة	المجموع
1988	120	153	273
1989	187	158	345
1990	229	476	705
1991	209	352	561
1992	225	409	634
1993	197	432	629
1994	319	445	764
1995	318	478	796
1996	269	553	822
1997	339	514	853

أصبحت تعني مزرعة أبقار كل انشاء يخصص لتربية الابقار لغايات تجارية ولاتقل سعتها عن خمسة رؤوس من الابقار وذلك حسب قرار تنظيم مزارع الابقار الجديد رقم 1990/5/1

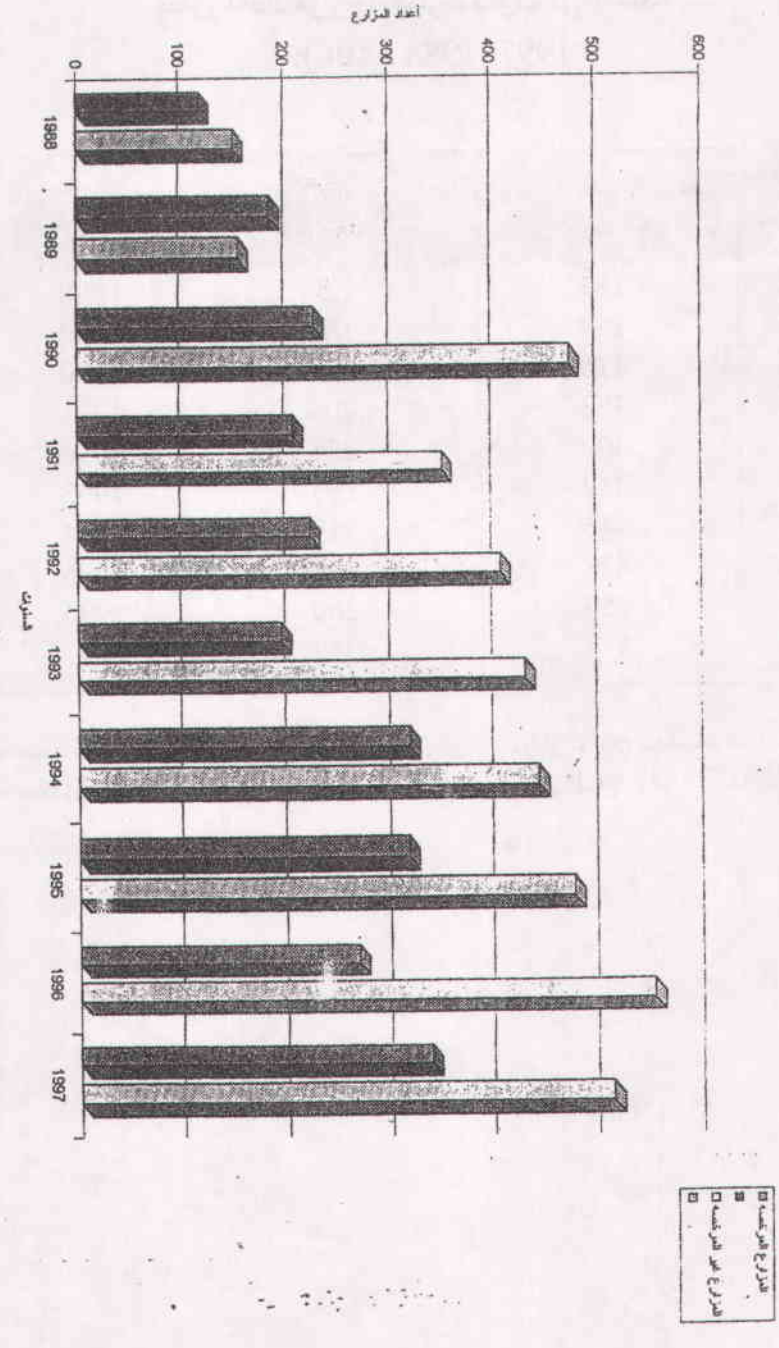

تطور أعداد مزارع الابقار الحلوب في المملكة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧

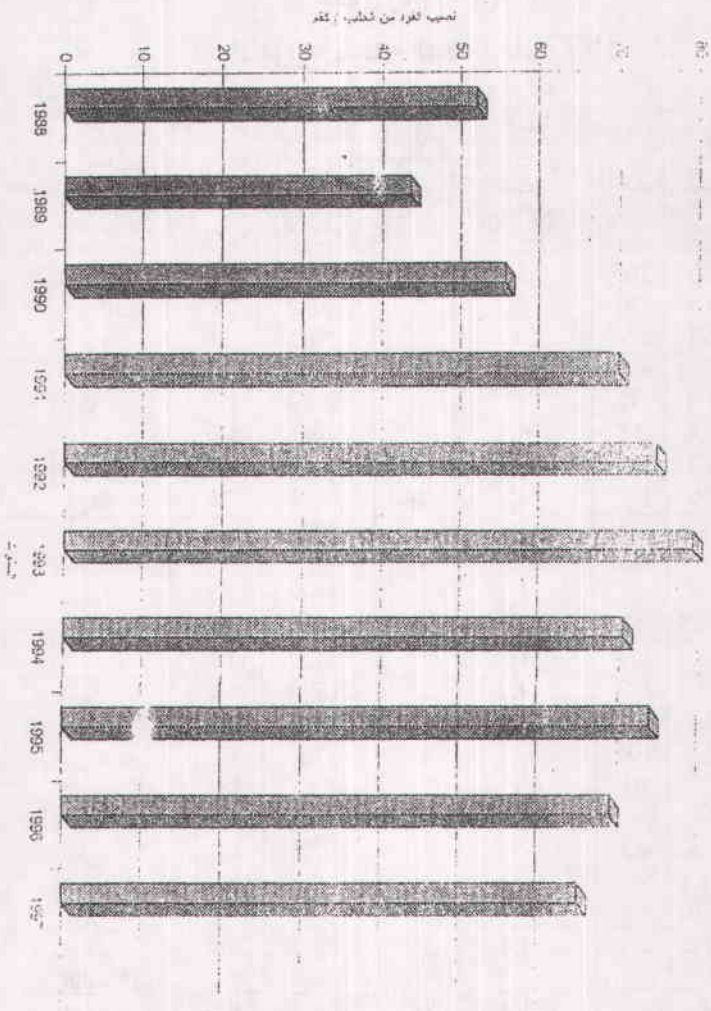
0
10
20
30
40
50
60
1988
1989
1990
1991
1992
1993
1994
1995
1996

جدول رقم (14)

أعداد مزارع دجاج اللحم لعام 1997

المحافظة	المنطقة	المزارع المرخصة		المزارع الغير مرخصة		المجموع		
		العدد	السعة الف طير	العدد	السعة الف طير	العدد	السعة الف طير	الطاقة الانتاجية الف طن لحوم
عمان	العاصمة	238	2900	27	250	265	3150	18.9
	وادي السير	29	338.1	1	6	30	344.1	2.1
	الجيزة	117	1782	7	81	124	1863	11.2
	المجموع	384	5020.1	35	337	419	5357.1	32.2
مادبا	مادبا	32	451.4	-	-	32	451.4	2.7
	ذيبان	54	564.6	1	6	55	570.6	3.4
	المجموع	86	1016	1	6	87	1022	6.1
الزرقاء	الزرقاء	122	1854	28	252	150	2106	12.6
البلقاء	السلط	73	1097.4	-	-	73	1097.4	6.6
	الشونه الجنوبية	5	51	38	255	43	306	1.8
	دير علا	2	29.6	1	6	3	35.6	0.2
	عين الباشا	33	864.5	19	262	52	1126.5	6.8
	المجموع	113	2042.5	58	523	171	2565.5	15.4
اربد	اربد	168	2159.1	25	124.2	293	2283.3	13.7
	الرمثا	101	712.6	-	-	101	712.6	4.3
	بني كنانه	91	970	15	57	106	1027	6.2
	الكوره	48	483.7	13	48	61	531.7	3.2
	الشونه الشمالية	1	5	3	71	4	76	0.5
	الطيبه	83	673.5	-	-	83	673.5	4.0
	المجموع	592	5003.9	56	300.2	648	5304.1	31.9
جرش	جرش	94	780.9	1	6	95	786.9	4.7
المفرق	المفرق	259	3386.8	38	144.4	297	3531.2	21.18
	البادية الشمالية	2	13	-	-	2	13	0.08
	المجموع	261	3399.8	38	144.4	299	3544.2	21.26
عجلون	عجلون	74	504	11	39	85	543	3.2
الكرك	الكرك	76	694	4	30	80	724	4.3
	غور الصافي	1	25	-	-	1	25	0.2
	القصر	42	470	-	-	42	470	2.8
	المزار الجنوبي	51	383	4	35.6	55	418.6	2.5
	المجموع	170	1572	8	65.6	178	1637.6	9.8
الطفيله	الطفيلة	28	302	3	19.5	31	321.5	1.9
معان	معان	17	125.7	2	8	19	133.7	0.8
العقبه	العقبة	12	271.2	11	153.2	23	424.4	2.5
المجموع الكلي		1953	21892.1	252	1853.9	2205	23.74	142.4

المفرق
٪١٤
جرش
٪٤
عجلون
٪٤
الكرك
٪٨
الطفيلة
٪٣
العاصمة
٪١٦
مادبا
٪٤
الزرقاء
٪٧
معان
٪١
البلقاء
٪٨
العقبة
٪١
اربد
٪٢٩

جدول رقم (15)

أعداد مزارع دجاج البيض العاملة لعام 1997

المحافظة	المنطقة	عدد المزارع	السعة الاجمالية الف طير	الطاقة الانتاجية مليون بيضة/السنة
عمان	العاصمة	55	680	122.40
	وادي السير	2	23	4.1
	الجيزة	17	351	63.2
	المجموع	74	1054	189.7
مادبا	مادبا	8	110	19.8
	ذيبان	7	89.6	16.1
	المجموع	15	199.6	35.9
الزرقاء	الزرقاء	24	878.5	158.1
البلقاء	السلط	11	269	48.4
	الشونه الجنوبية	-	-	-
	دير علا	-	-	-
	عين الباشا	12	229	41.2
	المجموع	23	498	89.6
اربد	اربد	8	212	38.2
	الرمثا	8	112	20.2
	بني كنانه	3	99	17.8
	الكوره	1	4	0.7
	الشونه الشمالية	-	-	-
	الطيبه	1	4	0.7
	المجموع	21	431	77.6
جرش	جرش	9	163	29
عجلون	عجلون	1	11.5	2.8
المفرق	المفرق	83	1321.7	237.9
	البادية الشمالية	2	6	1.1
	المجموع	85	1327.7	239.-
الكرك	الكرك	5	125	22.5
	غور الصافي	-	-	-
	القصر	3	80	14.4
	المزار الجنوبي	1	5	0.9
	المجموع	9	210	37.8
الطفيله	الطفيله	4	57.8	10.4
معان	معان	3	32.1	5.8
العقبه	العقبه	-	-	-
المجموع الكلي		268	4863.2	875

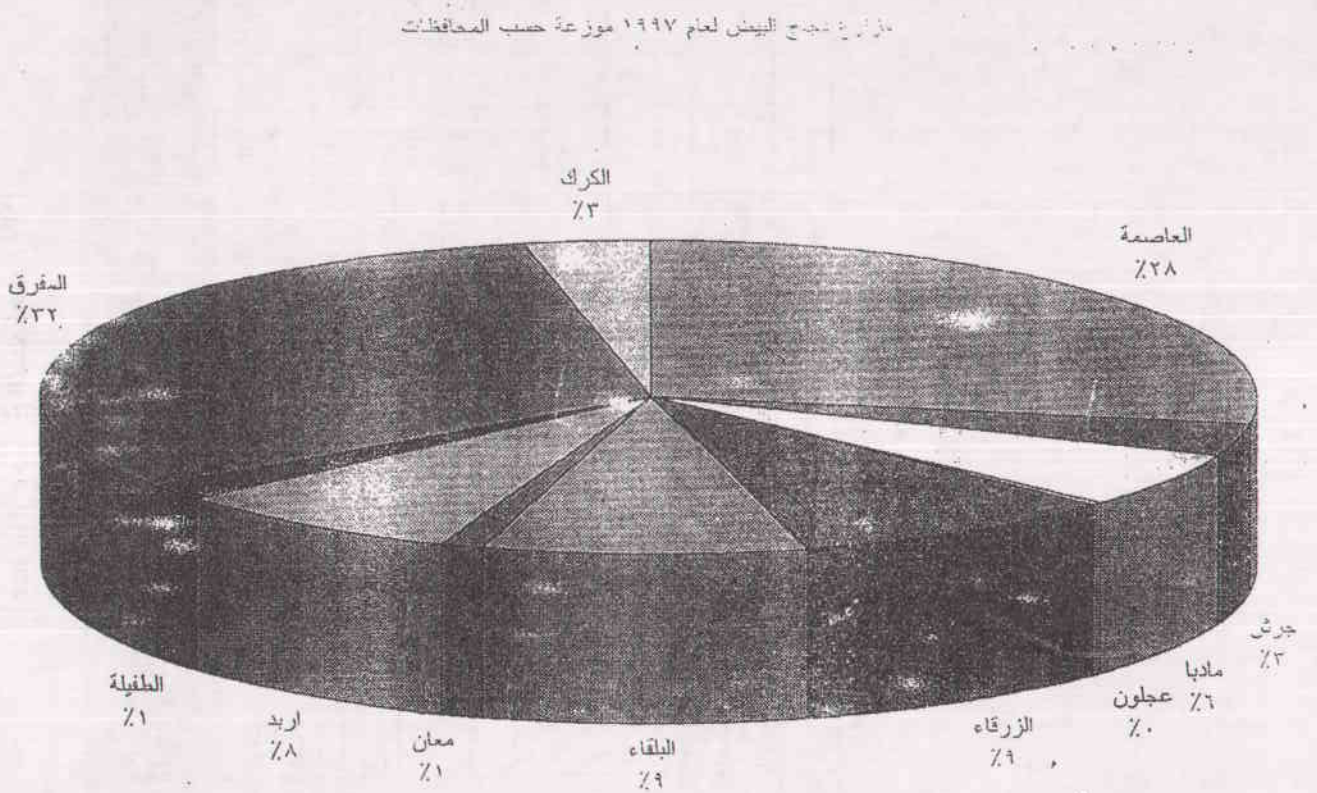
توزيع تجمع البيض لعام ١٩٩٧ موزعة حسب المحافظات
الكرك
٣٪
العاصمة
٢٨٪
المفرق
٣٢٪
جرش
٣٪
مادبا
٦٪
عجلون
٠٪
الزرقاء
٩٪
البلقاء
٩٪
معان
١٪
اربد
٨٪
الطفيلة
١٪

جدول رقم (16)

أعداد مزارع دجاج اللحم لعام 1997

المحافظة	المنطقة	مزارع امهات دجاج اللحم			مزارع امهات دجاج البيض		
		العدد	السعة الف طير	الطاقة الانتاجية مليون بيضه/سنة	العدد	السعة الف طير	الطاقة الانتاجية مليون صوص/سنة
العاصمة	العاصمة	7	300	27	1	40	2.6
	الجيزة	12	417.8	37.6	-	-	-
	المجموع	19	717.8	64.6	1	40	2.6
مادبا	مادبا	2	91.5	8.2	-	-	-
الزرقاء	الزرقاء	11	656.2	59.1	2	105	6.7
المفرق	المفرق	10	172.5	15.5	2	38.3	2.5
اربد	اربد	5	132	11.9	-	-	-
	بني كنانه	3	32	2.9	-	-	-
	الرمثا	2	65	5.8	-	-	-
	المجموع	10	229	20.6	-	-	-
جرش	جرش	6	132.5	11.9	-	-	-
البلقاء	السلط	2	49.5	4.5	-	-	-
الكرك	الكرك	1	44.5	4.-	-	-	-
	المجموع	61	2093.5	188.4	5	183.3	11.8

البلقاء
٪٣
المفرق
٪١٦
الكرك
٪٢
الزرقاء
٪١٨

جدول رقم (17)

أعداد المفرخات العاملة لعام 1997

المحافظة	المنطقة	العدد	الطاقة الانتاجية مليون صوص/السنة
العاصمة	العاصمة	10	94.5
	الجيزة	4	11.7
	المجموع	14	106.2
الزرقاء	الزرقاء	7	42.3
اربد	اربد	3	12.2
	بني كنانه	5	7.4
	الكوره	1	0.3
	الرمثا	2	2.4
	المجموع	11	22.3
جرش	جرش	1	2.7
البلقاء	السلط	1	2.3
	عين الباشا	1	2.3
الكرك	الكرك	1	4.1
المفرق	المفرق	5	22.5
	المجموع	41	204.7

التوزيع النسبي لعام ١٩٩٢ موزعة على المحافظات

جدول رقم (20)

تطور اعداد مزارع دجاج أمهات اللاحم والمفرخات في المملكة خلال الفترة 1988-1997

السنة	مزارع دجاج الامهات			المفرخات	
	عدد	السعة بالالف	الطاقة الانتاجية مليون بيضه مائدة	عدد	طاقة انتاجية سنوية مليون صوص
1988	38	1100	131	34	144
1989	45	1300	131	36	145
1990	54	1717	153.5	35	145
1991	54	1766	160.5	37	150
1992	64	2072	186.40	40	167
1993	65	2532	202	40	167
1994	61	2063	191.6	37	178.3
1995	54	1872	168.7	39	196.3
1996	60	1958	176.2	36	237.7
1997	61	2093.5	188.4	41	204.7

ملاحظة :

المفرخات تشمل المفرخات الخاصة بانتاج الصيصان البياضة

جدول رقم (21)

كميات الاعلاف المستوردة / الف طن

خلال الفترة 1988-1997

السنة	نخاله	كسبه	مركزات أعلاف	اعلاف جاهزة	شعير	ذرة صفراء	المجموع
1988	5.2	62.2	-	35.9	98	270.3	471.6
1989	10.1	47.7	21.2	-	217.7	376.9	673.6
1990	-	76.1	31.2	0.04	209.5	380.8	697.64
1991	1.3	72	-	0.421	252.9	271.6	598.22
1992	2	116.4	37.3	0.426	293.5	576.6	1026.23
1993	0.2	89.5	43.8	0.7	483	349.9	967.1
1994	0.1	117.3	30.7	2.6	471.9	298.9	921.5
1995	0.5	140.4	37.4	0.8	487.9	348.3	1015.3
1996	-	94.8	32.6	3.2	732.9	442.3	1305.8
1997	0.1	131.2	30.3	1.3	507.9	236.6	907.4

ثانياً : أعداد طوائف النحل :

تشير التقارير الواردة من مديريات الزراعة أن أعداد طوائف النحل في المملكة هي على النحو التالي :

	أسم المديريات	أعداد الطوائف	عدد النحالين
1	الاغوار الشمالية	7115	86
2	أربد	4522	150
3	العاصمة	4082	89
4	بني كنانه	3670	68
5	البلقاء	2917	43
6	دير علا	1494	31
7	الكوره	1354	81
8	جرش	1316	37
9	الكرك	1131	33
10	معان	992	24
11	عجلون	761	5
12	الشونه الجنوبية	634	10
13	المفرق	467	30
14	غور الصافي	350	10
15	المزار الجنوبي	178	6
16	الطفيله	115	5
17	لواء القصر	8	2
18	الزرقاء	350	17
	المجموع	31456	227

أعداد طوائف النحل وعدد النحالين
الأعداد
8000
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
اسم المديرية

الفصل الثالث

المعوقات :

ندرج فيمايلى بعض المعوقات التي تحول دون تحسين الخدمات البيطرية في حماية الثروة الحيوانية :

1- الواقع المائي وشح المياه في الاردن.
2- اعتماد التربية الحيوانية بشكل واسع على استيراد الاعلاف ومدخلات الانتاج الاخرى.
3- توزيع المختصين والذين يستفاد من امكانياتهم في مجال تحسين أداء الثروة الحيوانية على شرائح واسعة من الجهات العاملة في المملكة وعدم وجود تنسيق منظم بينهم يهدف الى زيادة التعاون وتبادل الخبرات العلمية والعملية وبالتالي تحسين أداء الخدمات البيطرية التي تصب في مجال تحسين الثروة الحيوانية.
4- الواقع الاقتصادي وصعوبة التداول بسيوله معقوله واعتماد مربي الحيوانات والقطاعات المتصلة بها على نظام آجل الدفع يؤدى الى التضخم الاقتصادي الذي يصعب ادارته ويؤدى احيانا الى ازمات اقتصادية واختناقات ماليه.
5- صعوبة الوضع المادي وعدم وجود حوافز للعاملين في مجال البيطره يثبط عزيمة التفاعل الفعال باتجاه تحسين الخدمة البيطريه.
6- عدم وجود الدعم المادي أو المعنوي الذي يخصص لخدمة البيطره والثروة الحيوانية في موقعه وتجييره لخدمة اختصاصات ومواقع اخري يؤدى الى تراجع في تقدم الخدمات وتحسين ادائها.
7- عدم وجود امكانية تصريف مخرجات ومخلفات صناعة الدواجن والتربية الحيوانية وعدم وجود سوق لها.
8- عدم التركيز على تشجيع استثمارات التربية البيتيه المحدودة التي تغطي احتياجات الاسرة من مختلف انواع التربية يؤدى الى خلق جو من الضيقه الاقتصادية الاسريه وجو الاردن القروي مهيأ بشكل جيد لاستيعاب مثل هذه الانواع من التربية والتى تصب في دعم الاقتصاد القوي والانفراج الاسري.

9- تغطي الخدمات البيطرية مساحة شاسعة وصعوبة الاتصال يؤدى الى ضياع الجهد والوقت كما في خدمة الاطباء البيطريه في البادية وأداء موظفي التلقيح الصناعي للابقار.

10- عدم وجود منهاج ارشاد بيطري منظم يؤدى الى ممارسة تربية عشوائية يسيطر على أدائها جانب من الجهل من قبل المزارعين الذي ينتج عنه في أغلب الاحيان الخسارة.

11- وجود حالات تهريب للاغنام بسبب سعة الشريط الحدودي بين كل من سوريا والاردن - العراق وبشكل محدود السعودية والاردن.

12- قلة وسائط النقل واعتماد وسائط نقل تعمل بالبنزين يؤدى الى زيادة تكاليف خدمة الثروة الحيوانية او الاهمال في أداء خدماتها.

13- عدم وجود أشراف بيطري حقيقي على الصحة الحيوانية أدى الى استخدام العلاجات البيطريه بهدف زيادة الدخل دون الاكتراث الى انواع العلاجيات وحاجة القطعات اليها ونتاجها التي يمكن ان يكون انواعها من مسببات السرطان القاتله.

14- يوجد تقصير في كمية الاعلاف المزودة للاغنام والماعز واعتماد هذه المواشي ولاشهر على الرعي الذي يسر حاجتها وادي الى ضعفها واصابتها بالامراض.

15- تسويق الحيوانات ومنتجاتها محدود جدا ويلاقي صعوبه في التصريف داخل وخارج الاردن.

16- استيراد الحيوانات والطيور ومنتجاتها في حالة عدم حاجة السوق الاردنية لها يؤدى الى الاخلال بتوازن السوق المحلية.

الاقتراحات والتوصيات

1- زيادة مساحات الحصاد المائي وزيادة الاستفادة من نسب تجميع مياه الامطار بمختلف الطرق المتوفره والقابلة للتطبيق واستخدام نظام حصاد مائي مدروس والاستفادة من مياه الامطار المتساقطه على المملكة والتي يذهب نسبة 95.5٪ منها بالتبخير - ويحتاج ذلك الى دراسة مستفيضه من قبل الجهات الرسمية غير ذات العلاقة وانشاء سدود ترابية او اسمنتيه او استغلال طبوغرافية المنطقة والتى يمكن استغلالها كمجمعات مائية للاستفادة منها في المجالات المختلفة، ومنع تبخر المياه بهذا القدر الكبير، حتى لو كان بعمل غطاء جوي فوق مستوى سطح الماء لمنع العجز من هذه المياه التي حبى الله بها الاردن.

2- توزيع الثروات المختلفة في المملكة ومن ضمنها الثروة الحيوانية وثروة النحل على مستوى طبوغرافي وبيئي ما أمكن للتمكن من السيطرة على خدمات الثروة الحيوانية حيث تربى الاغنام في البادية والقرى، والماعز في المناطق المرتفعة ، والدواجن في القرى وحول المدن ، والنحل في المناطق الشفويه والاغوار.

3- دراسة الظروف البيئية المحيطه من النباتات والمزروعات التربية الحيوانية، والارض والهواء والخروج بتوصيات تخدم مختلف القطاعات.

4- توزيع الاعلاف ودراسة المنتج والمستورد منها ووضع حلول تتناسب وواقع التربية في المملكة حتى لو اقتضى هذا الواقع تقليص اعداد الثروة الحيوانية.

5- يمكن اقتراح تأمين شامل للخدمات البيطرية في المجالات المختلفة كلياً او جزئياً وفي مجالات تزويد الثروة الحيوانية بحاجتها من العلاجات البيطرية والتحصينات الصحية.

6- اقتراح برنامج ارشاد بيطري على مستوى مديرية الثروة الحيوانية (البيطره والصحة الحيوانية) والاعلام الزراعي في وزارة الزراعة، والاذاعة والتلفزيون ، حيث اننا نفتقر الى الاعلام والتثقيف في مجال الثروة الحيوانية على مستوى وسائل الاعلام ماعدا البرنامج الزراعي وبشكل طفيف جداً.

7- تفعيل الاشراف البيطري وتجديده على مختلف انواع المزارع من مزارع الدواجن الابقار والاغنام كذلك النحل .... الخ.

8- وضع تسعيره الحد الادنى والاعلى للحيوانات الاقتصادية ومنتجاتها بحيث لاتجلب الخسائر والدمار لنوع التربية والمزارع - حيث ادي اعتماد الثروة الحيوانية في الاردن على نظام الغرض والطلب وسعر بان المزرعة الى تراجع اسعار هذه المنتجات وخسارتها ثم تراجع اعدادها.

9- المراقبة والاشراف على أداء القطاع الخاص من الاطباء البيطريين والعاملين في مجال الثروة الحيوانية وتزويد القطاع الخاص الرسمي العام باعداد الثروة الحيوانية التي يشرف عليها ويتابعها والحالة الصحية العامة والانتاجية للقطعان التي يشرف عليها شهرياً ، او حسب الدورة.

10-تنظيم صناعة مزارع الدواجن التي تسير في طريق الانهيار اذا لم تتوفر لها سياسة ثابتة في تحديد سعر المنتوج بحيث يغطي تكاليف الانتاج ولايخرج عن خسارة المزارع وتنظيم الحلقة التي تتواصل وهذه الصناعة من اعلاف افراخ دواجن وبيضها حتى يبيع العلاجات البيطريه، والمواد العلفية ومواد التعقيم.

11- الاستفادة من مخرجات مخلفات التربية الحيوانية وصناعة الدواجن في مجال استغلال هذه الثروات بشكل علمي وعملي في المجالات التالية :

- تصنيع مخلفات مزارع الدواجن ونتاج المسالخ وتزويدها الى مصانع تصنيع المخلفات ثم الى مصانع مركزات الاعلاف.
- الاستفادة من مخلفات مزارع الابقار في استخراج غاز الميثان والطاقة الكهربائية مدة زبلة مزارع الابقار واقتراح مزرعة نموذجية كتجربة مثل مزرعة علي عبدالقادر القضاة في منطقة رحابا / عجلون.
- يستخدم زبلة المزارع بما فيها مزارع الدواجن والابقار وتصنيعها بشكل صحي عملي وعلمي معقول لاستخدامه كاسمدة مخمره صالحة لتحسين التربية الزراعية.

12- تسهيل الاتصال بين المختصين والعاملين في مجال الثروة الحيوانية تزويد هذه الخدمات بسيارات تعمل بالديزل وتوفير اجهزة اتصال لاسلكي لتحسين الخدمة في البادية وفي مجال تلقيح الابقار الصناعي، توفيراً للجهد والمال وتحسين تقديم الخدمة المطلوبه باتقان.

13- متابعة المسالخ وتحسين ادائها ودعمها بالمعدات والخدمة البيطرية الجيدة ومنحها صلاحيات علمية وعملية بتجرد دون مراعاة الظروف علي حساب النوعية.

14- استخدام العيادات البيطرية المتنقلة والبالغ عددها ثلاثة في المملكة بشكل يضمن خدمة للمزارع وبالحد الاعلي ومتابعة هذه العيادات مع طبيب بيطري ذو خبرة عالية لتوجيه الاطباء البيطريين العاملين على هذه العيادات وتحسين أداء خدماتهم كما يجب تزويد مثل هذه العيادات بكمية من العلاجات التي تحتاجها.

15- زيادة مخصصات الاعلاف المزودة للاغنام والماعز وتنظيمها بشكل يسد حاجتها بالاضافة الى الرعي الذي لايسد حاجة هذه الاغنام من التغذية النموذجية.

16- تشجيع عمل جمعيات المزارعين ومربي الحيوانات ودعم هذه الجمعيات معنويا وعلميا من قبل الجهات الرسمية بهدف ادارة انتاج وتسويق الحيوانات ومنتجاتها بشكل جماعي وربما أيسر واجدى.

17- منع استيراد الحيوانات والمنتجات التي يمكن الاكتفاء منها محليا او في حالة عدم حاجة المملكة اليها وتشجيع المربين والمختصين والمنتجين على تحسين اسلوب انتاج وعرض سلعهم في السوق المحلية.

18- يمكن اناطة كافة اعمال التلقيحات والتطعيم والتحصين بالبيطره واقسام الصحة الحيوانية واستيفاء رسوم رمزية على ذلك.

19- يمكن تجهيز المزارع بمدخلات الانتاج من قبل جهة رسمية أو شبه رسمية ثم شراء منتجات المزارع مقابل تزويدها بالاعلاف او العلاجات ورد باقي المبلغ (ربح) الى المزارع.

20- منح جهاز البيطرة والصحة الحيوانية استقلالية وخصوصية وابراز صفتها العلمية والعملية وتسخير طاقاتها في خدمة وتحسين الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وخصوصا الاقتصادية منها.

21- تحسين اداء قطاع صناعة الدواجن لاهميته كاقتصاد استراتيجي.

22- وجود كلية طب بيطري يسير في اتجاه زيادة الاطباء البيطريين والثروة الحيوانية في واقعها الحالي لاتحتاج الى زيادة اطباء بيطريين الا انه اذا طبق نظام الاشراف على المزارع وفعل يستطيع الطبيب البيطري ان يعمل ويقل بذلك عدد العاطلين عن العمل بالاضافة الى تحسين مستوي الخدمة البيطرية للثروة الحيوانية وخصوصا الدواجن والابقار حيث أن صناعة الدواجن بحاجة الى اشراف بيطري وكان متعارف عليه ان كل طير لاحم يكلف 2 قرش خدمة خلال ستة أسابيع كذلك الدجاج البياض يحتاج

الى اشراف ومزارع الابقار وتنسي الاشراف على الاغنام والماعز وتربية النحل.

23- زراعة النباتات الرعوية الصحراوية التي لاتحتاج كميات مياه بهدف زيادة الغطاء النباتي لرعي المواشي بالاضافة الى تلطيف الجو.

24- انشاء مختبر نوعي لفحص مكونات العسل ويقترح أن يكون في احد المواقع التالية:

- مديرية الثروة الحيوانية / مديرية البيطرة / الجويده.
- كلية الزراعة / جامعة العلوم والتكنلوجيا / الرمثا.
- الجمعية العلمية الملكية / عمان.

وتطوير مختبر اربد البيطري لفحص امراض النحل / مديرية زراعة أربد.

25- بحث ودراسة مشاكل كل نوع من انواع التربة مفصلا لتحسين أداء تلك التربية سواء كانت دواجن، مواشي من اغنام ، وماعز ، جمال وغيرها.

ورقة
دولة البحرين

ورقة دولة البحرين

إعداد

الدكتور سلمان عبدالنبي ابراهيم

مقدمة :

تسعي دولة البحرين الى تنمية وتطوير الثروة الحيوانية لزيادة الانتاج الحيواني من اللحوم والالبان ومشتقاتها لكي تساهم بالامن الغذائي للدولة، وقد بلغت أعداد الثروة الحيوانية خلال الفترة 1990-1996 حسب الجدول المبين أدناه (جدول رقم 1).

أعداد الثروة الحيوانية بالالف :

جدول رقم (1)

الفصيلة	جمال	أبقار	أغنام	ماعز	خيول
العدد	2	13	20	17	2

وقد أنتجت الحيوانات ذات اللحوم القابلة للاستهلاك الآدمي عام 1996 حوالى 175 طن من اللحوم الحمراء تكفي 5٪ من الاستهلاك المحلي، كما أنتجت حوالي 8 الاف لتر من الالبان ومشتقاتها تكفي حوالي 55٪ من الاستهلاك المحلي، (الجدول رقم 2).

الجدول رقم (2)

كمية الحليب الطازج المنتج محليا والمستورد بالالف لتر

(1990-1996)

العام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المستورد	18533	18277	16200	16455	16889	16066	14001
المحلي	3256	3289	3970	5792	4582	6735	8067

أما بالنسبة للدواجن فقد كانت البحرين تعتمد على الاستيراد لسد حاجتها من لحم الدجاج وبيض المائدة، ونتيجة للاهتمام والدعم الذي أولته الدولة لهذا القطاع فقد نمت وازدهرت صناعة الدواجن ، وقامت عدة مزارع لانتاج اللحم وبيض المائدة وكان الانتاج من لحم الدجاج لعام 1996 حوالي 4951 طن (جدول رقم 3)، تكفي حوالي 47٪ من الاستهلاك المحلي، وبلغ إنتاج بيض المائدة لنفس السنة حوالي 58 مليون بيضة (جدول رقم 4) ، تكفي حوالي 50٪ من الاستهلاك المحلي بالاضافة الى إنتاج الصيصان الذي لايقل عن 5 مليون صوص سنويا.

الجدول رقم (3)

كمية الدجاج المنتج محليا والمستورد بالالف كيلوغرام

(1990–1996)

العام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المستورد	3413	4005	4578	4384	4547	5031	4951
المحلي	9951	12684	16460	12686	14737	17084	11767

الجدول رقم (4)

كمية البيض المنتج محليا والمستورد بالالف

(1990–1996)

العام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المستورد	53831	58664	61461	67049	64030	59062	57925
المحلي	55216	48425	52605	51575	72060	52512	61895

ويساهم القطاع الزراعي في توفير جزء من فرص العمل للكادر الزراعي المحلي، وذلك بدعم من القائمين على وضع السياسات الزراعية، حيث يتم إتاحة الفرص التدريبية على مختلف المستويات لتنمية القوى البشرية العاملة في القطاع الزراعي ورفع كفاءتها الانتاجية، والجدول أدناه يبين اعداد العاملين بالقطاع الزراعي (جدول رقم 5).

الجدول رقم (5)

أعداد العاملين بالقطاع الزراعي

(1996-1990)

العام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الحكومي	366	467	545	532	529	530	511
الخاص	3915	3922	3981	3955	3938	3901	3885

وحيث أن الانتاج المحلي للثروة الحيوانية المحلية لايسد الفجوة الغذائية للاستهلاك المحلي، فانه يعتمد اعتمادا مباشرا على الاستيراد من الخارج ، فقد بلغت كميات ماتم استيراده من حيوانات حية للذبح حسب الجدول المبين أدناه (جدول رقم 6) أي مايغطي 95٪ من الاستهلاك المحلي.

الجدول رقم (6)

أعداد الحيوانات المستوردة

(1994-1990)

العام	1990	1991	1992	1993	1994
الابقار	6886	6283	6020	5956	7541
أغنام	183851	347351	457360	421709	637864

خصائص ونظم الانتاج الحيواني في دولة البحرين :

تختلف الخصائص والنظم الانتاجية لتربية الثروة الحيوانية باختلاف الانواع والفصائل الحيوانية، فهناك المزارع التقليدية التي تعتمد اعتمادا كليا على الحيازات الزراعية الصغيرة منها والكبيرة، وتضم في الغالب الفصائل البقرية والماعز والاغنام، والسبب في ذلك انخفاض هامش الربح الناتج من تلك الفصائل ، وعدم رغبة المربين اضافة أية إضافات او تعديلات تزيد من كلفة إنتاجية تلك الفصائل.

أما قطاع الدواجن، فقد تميزت مزارعه بالحداثة، ولقد حرصت الدولة على دعم هذه الصناعة، إذ تم وضع النظم والتصاميم الحديثة لتسيير تلك المزارع، وساهمت الدولة في تشجيع المربين من خلال دعمهم بالقروض الزراعية الميسرة (جدول رقم 7). ومن جانب اخر حرص المربين على اتباع النصائح والارشادات الفنية التي تقدمها الوزارات المعنية لهم، لزيادة هامش ربح مشاريعهم وجعلها ذات مردود اقتصادي جيد، ولضمان استمرارية وتنمية هذا القطاع الذي بلغ عدد المزارع النموذجية الحديثة المنتجة فيه ما يقرب من 37 مزرعة تنتج اللحوم والبيض

الجدول رقم (7)
قيمة القروض الزراعية بالالف دينار
(1996-1994)

1994	1995	1996
121	153	114

السجل الوبائي للامراض الحيوانية :

تتشابه دولة البحرين بجاراتها دول الخليج الاخرى بظروفها الطبيعية والمناخية والبيئية، مما جعلها بيئة مناسبة لانتشار العديد من الافات والامراض التي تصيب الثروة الحيوانية والطيور على حد السواء.

ونتيجة للاعتماد المباشر على استيراد جزء كبير من البروتين الحيواني من خارج الدولة، فقد صحب ذلك استيراد العديد من الامراض الحيوانية التي وجدت البيئة المناسبة

لاستيطانها في البلاد في بداية العقد الحالي (جدول 8) ، وكان ذلك انعكاسا طبيعيا لعدم وجود النظم والطرق التي تحيل دخول تلك الامراض في تلك الفترة، ونتيجة لذلك فقد حرصت الدولة على استحداث النظم والسبل التي كان من شأنها تقليل او الحد من دخول تلك الامراض والافات الحيوانية ، وعليه فقد تم إنشاء العيادات البيطرية الحديثة واستوردت اللقاحات والعقاقير الحيوانية ، كما تم التركيز على تدريب الكوادر الفنية البيطرية المحلية حتى تتصدى لتلك الامراض إلى أن بلغت نسبة البحرنه لشغل الوظائف البيطرية مايزيد عن 95٪.

بجانب ذلك فقد تم رفع كفاءة الجهاز البيطري حتى يتجاوز مكافحة الامراض الحيوانية، الى الاهتمام برفع إنتاجية الثروة الحيوانية المحلية من خلال استيراد السلالات الحيوانية ذات القدرة الانتاجية العالية، ومزجها بالسلالات المحلية، للحصول على فصائل ذات إنتاج وفير وقدرة على مقاومة الافات والامراض الحيوانية.

وفيمايلى نورد أهم الامراض الحيوانية المستوطنة في البلاد فئة (أ ، ب) والمصنفة حسب تصنيف مكتب الاوبئة الدولي.

الجدول رقم (8)

أسم المرض	الحمى القلاعية	الحمى النغفية	الجدري	الدودة الحلزونية	نيوكاسل الطيور
الحيوانات	أبقار + أغنام	أبقار	ماعز + أغنام	أبقار+ ماعز + أغنام	دجاج+حمام

الخدمات البيطرية ومعطياتها :

يمتد عمر الخدمات البيطرية في البلاد الى مايزيد عن أربعين عاما، تطور تطورا دراماتيكيا مع تطور الثروة الحيوانية في البلاد ، حتى بلغ ذروته في السنوات الاخيرة ، حيث انشئت أول عيادة بيطرية في أوائل الخمسينات وكانت عبارة عن غرفة صغيرة يشرف عليها طبيب بيطري اجنبي وثلاثة فنيين بيطريين ، مما حدا بالمسؤولين عن تنمية الثروة الحيوانية الى انشاء قسم للخدمات البيطرية يغطي بخدماته المختلفة جميع مناطق البلاد ، كما تم تجهيز المختبرات البيطرية التي تدعم العيادات والمحاجر البيطرية التي تعتبر خط الدفاع الاول للحيلولة دون دخول الامراض الحيوانية الى البلاد (خارطة رقم 1). كما تم

تجهيز تلك المنشآت باحدث الاجهزة التي تتماشى مع التقنيات الحديثة لكي تساعد الكادر الفني على أداء مهامه على اكمل وجه، وتكثيف التدريب الداخلي والخارجي للكادر الفني المحلي حتى يتماشي مع استراتيجيات التطوير للخدمات البيطرية. ولتنمية الثروة الحيوانية، تم تقديم جميع تلك الخدمات العلاجية والوقائية بشكل مجاني رغم الظروف الاقتصادية غير المواتية.

مساهمة القطاع الخاص في تنمية الخدمات البيطرية :

أن المسؤولين عن وضع الخطط المستقبلية لانماء الثروة الحيوانية لم يهملوا جانب القطاع الخاص، حيث شجعت الدولة القطاع الخاص على انشاء العيادات البيطرية الحديثة، وان كان سوق العمل في البلاد لتلك العيادات محدودة ، الا انه يتم حاليا عمل الدراسات اللازمة لدعم هذا القطاع من خلال تحويل بعض الخدمات البيطرية التي تقدم من قبل الدولة الى القطاع الخاص.

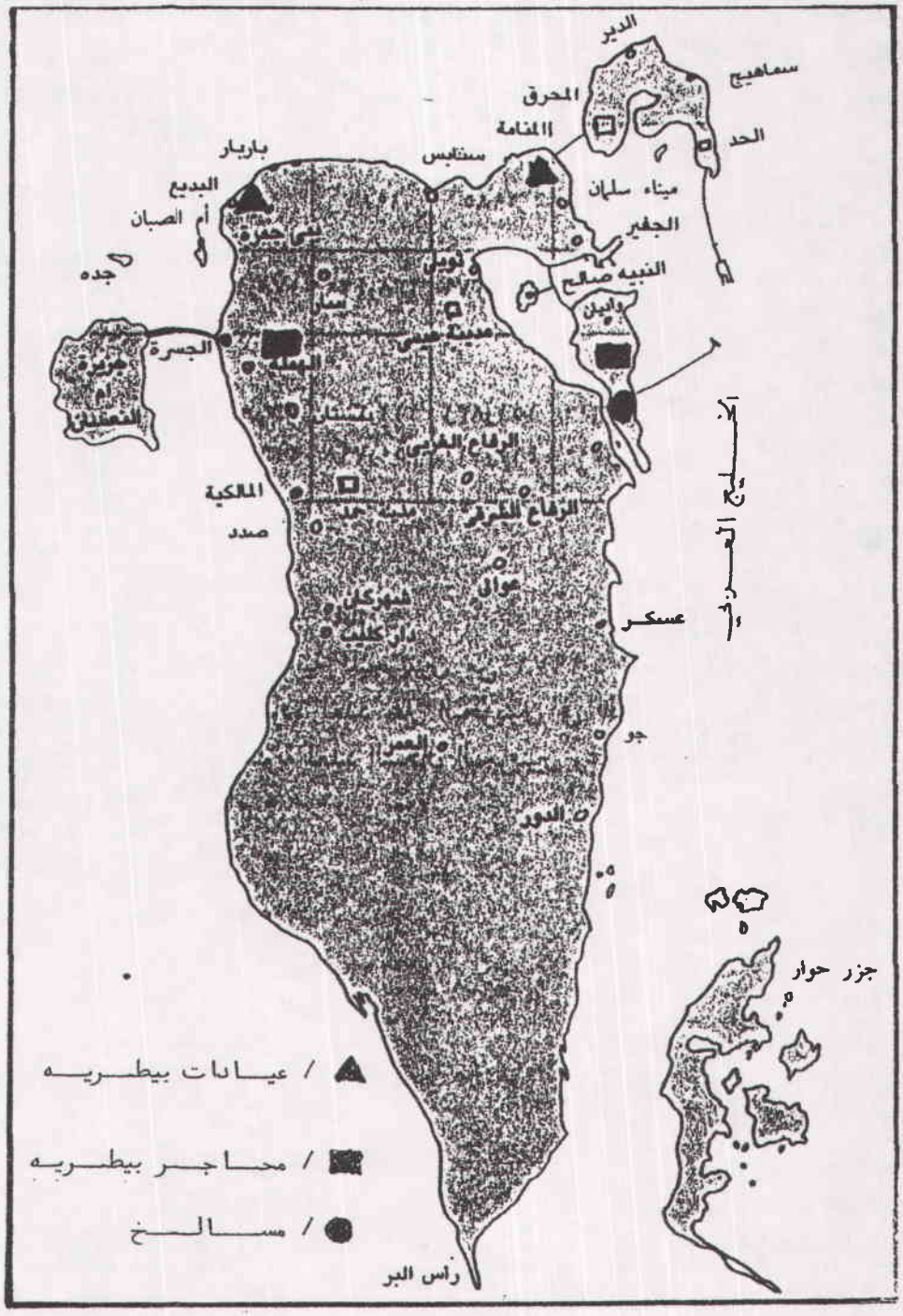
الدير
سماهيج
المحرق
المنامة
الحد
باربار
سنابس
ميناء سلمان
البديع
أم الصبان
الجفير
جده
النبيه صالح
الجسرة
الرفاع الغربي
المالكية
صدد
الرفاع الشرقي
عوالي
عسكر
جو
الدور
جزر حوار
الخليج العربي
/ عيادات بيطريه
/ محاجر بيطريه
/ مسالخ
راس البر

الخدمات البيطرية
لحماية الثروة الحيوانية
في الجمهورية التونسية

التقرير القطري حول
الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية بتونس

إعداد
الدكتور محمد المثناني طبيب بيطري متفقد جهوي
رئيس دائرة الانتاج الحيواني بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بولاية زغوان
كاتب عام المجلس الوطني لعمادة الاطباء البيطريين بتونس

مقدمة :

تحتل الثروة الحيوانية مكانة هامة في النسيج الاقتصادي الوطني عموماً والنشاط الفلاحي خصوصا، حيث يمثل الانتاج الحيواني 30٪ من الانتاج الجملي الفلاحي وتقدر القيمة الجملية لقطاع الماشية بـ 1.600 مليار دولار مسجلاً دخلاً سنوياً يقدر بحوالى 0.6 مليار دولار وتلعب هذه الثروة دور هام في التنمية الفلاحية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد من خلال ماتوفره من انتاج مواد أساسية هامة كالالبان واللحوم ومشتقاتها وما توفره من إمكانيات للتصنيع والتسويق مع خلق مواطن الشغل المباشرة وغير المباشر وماتقوم به من دور فعال للزيادة في مردودية القطاعات الفلاحية الاخرى عن طريق الاسمدة العضوية للاخصاب التربة.

وإعتباراً للأهميات التنموية المذكورة، فإن المحافظة على صحة الماشية ورعايتها وحمايتها من شتي الامراض التي تهددها جعلت الخدمات البيطرية من أولويات المهام الواجب القيام بها لانجاح الخطط التنموية لقطاع الانتاج الحيواني والمساهمة الفعالة في تحقيق الامن الغذائي والصحي للمواطن عبر توفير المواد الغذائية الضرورية والسليمة وذات الجودة العالية.

إن تطوير الخدمات البيطرية أصبح أكثر ضرورة اليوم وواجباً وطنياً لابد من مزيد العناية به نظرا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده بلادنا وكذلك الى تحقيق تأهيل القطاع وتمكينه من ظروف النجاح في منافسة المنتوجات المماثلة في السوق العالمية حيث ازدادت المقاييس الصحية والجودة للمواد الغذائية من اصل حيواني ، ومواد البحر أهمية

- المستغلات الصغيرة ذات مساحة أقل من 20 هكتار تمثل 83.5٪ من مجموع المربين ويملكون معدل 2 الى 3 أبقار، 14 أغنام و 3ماعز وتختص هذه المستغلات في مجملها بـ67٪ من الابقار و52٪ من الاغنام و59٪ من الماعز.
- المستغلات المتوسطة تتراوح مساحتها بين 20 و 100 هك وتمثل 15٪ من مجموع المربين ويملكون معدل 3 الى 4 أبقار 50 أغنام و 10 ماعز . وتحتوي هذه المستغلات على 18٪ من الابقار و 32٪ من الاغنام و 35٪ من الماعز.
- المستغلات الكبرى ذات مساحة تفوق 100 هك وتمثل 1.5٪ من مجموع المربين ويملكون معدل 27 أبقار 243 أغنام و18 ماعز - تحتوي هذه المستغلات على 15٪ من الابقار و16٪ من الاغنام و6٪ من الماعز.

من حيث نوع تسيير التربية

- تقع التربية المنظمة والمكثفة غالبا في الضيعات الكبيرة والمتوسطة والتي تحتوي على عدد هام من الماشية ومسيرة بافضل الطرق الفنية والعلمية وتتواجد بالضيعات الدولية والوحدات الانتاجية وشركات الاحياء والتنمية الفلاحية وبعض الفلاحين الكبار.
- وتقع التربية التقليدية وغير المكثفة غالباً في الضيعات الصغيرة وعند مربي الاغنام. وفيما يتعلق بالدواجن، فيعتمد أغلبها على التربية العصرية والتى أصبحت صناعة متكاملة.

ثانياً : تنظيم المصالح البيطرية بالقطاع العام :

* الاطار القانوني :

ويعتمد التنظيم المركزي على الاوامر التالية :

- الامر رقم 86-1234 بتاريخ 4 ديسمبر 1986 والذي يعطي مهام الحماية الصحية ومراقبة المواد الغذائية من اصل حيواني الى وزارة الانتاج الفلاحي والصناعات الغذائية سابقاً (حاليا وزارة الفلاحة).

- الامر رقم 87-780 بتاريخ 21 مايو 1987 والذي يعنى بهيكلة الادارة العامة للانتاج الحيواني (الادارة العامة للصحة الحيوانية حاليا (أنظر الرسم البياني للهيكلة).

*** المصالح المركزية :**

- الادارة العامة للصحة الحيوانية بوزارة الفلاحة والتي أصبحت تشتمل مهامها على :

* العناية بالصحة الحيوانية :
* مراقبة المواد الغذائية من أصل حيواني.
* تنظيم الحملات الوطنية لحماية الماشية من الامراض المعدية والسارية.
* مراقبة الاوبئة.
* مراقبة مؤسسات الانتاج.
* تفقد معارض وأسواق الحيوانات.
* جمع المعلومات وتوزيعها في مايتعلق بتربية الماشية والصحة الحيوانية.

*** المصالح الجهوية :**

- الادارات الجهوية للصحة الحيوانية متكونة من 23 دائرة للانتاج الحيواني ضمن المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وهي تقوم بالمهام التالية :
- تنظيم الحملات الوطنية لمقاومة الامراض الحيوانية على المستوى الجهوي.
- مراقبة ومتابعة تنفيذ البرامج الصحية.
- مراقبة المواد الغذائية من أصل حيواني.
- القيام بالدراسات الفنية لمشاريع الانتاج الحيواني وتحسين السلالات .
- يساعد رؤساء الدوائر المذكورة، رؤساء دوائر فرعيين لتنفيذ البرامج المذكورة على المستوى المحلي ويعتمد التنظيم الجهوي على القوانين والاوامر التالية :

- قانون رقم 89-44 بتاريخ 8 مارس 1989 المنظم للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية .
- الامر رقم 89-457 بتاريخ 24 مارس 1989 أعطى للولاة مهام الاشراف الجهوي على الانتاج الحيواني والارشاد حول طرق الانتاج وتحسين السلالات وتنظيم الحملات الوقائية.
- الامر رقم 89-832 بتاريخ 29 جوان 1989 يعنى بالتنظيم الاداري والمالي والتسيير للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وربطها بالوزارة بالتنسيق مع والي الجهة.

*** الاعلام وقنوات الاتصال :**

يقع تبادل المعلومات بين الادارة العامة للصحة الحيوانية ودوائر الانتاج الحيواني بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية عن طريق تقارير شهرية وتقارير نصف سنوية ثم سنوية واجتماعات ادارية ومهنية منتظمة. بالاضافة الى نشرية معهد البحوث البيطرية التي توزع ميدانياً على كافة البياطرة. ويتم تبادل هذه المعلومات على المستوى الدولي عن طريق الادارة العامة للصحة الحيوانية.

اضافة الى ذلك، تقوم المنظمات المهنية بنشر العديد من المعلومات حول سير نشاطها وتدعيم التنمية الفلاحية عن طريق المجلات الدورية.

*** المعهد الوطني للبحوث البيطرية :**

تم إحداثه بمقتضي الامر رقم 94-599 بتاريخ 22 مارس 1994 ويدخل في إطار مهامه :

- القيام بتشخيص الامراض الحيوانية وايجاد طرق أكثر نجاعة ودقة للتشخيص.
- مراقبة الاوبئة من خلال عدة فروع جهوية تتمثل في 4 مخابر موزعة عبر جهات الشمال والوسط والجنوب بكل من بوسالم ، سوسة، صفاقس وقابس.
- صناعة بعض اللقاحات كلقاح داء الكلب والتقدم لبلوغ مرحلة إنتاج لقاحات ضد مرض البوصفير وجدري الاغنام.

- القيام بالدراسات كتقويم الطرق المتبعة في الوقاية واقتراح التعديلات اللازمة وصولا الى نتيجة أفضل صحياً واقتصادياً.
- مراقبة المواد الغذائية من اصل حيواني ومنتوجات البحر.
- تكوين الباحثين والفنيين والمساهمة في التأطير البيطري والتحكم في صحة القطيع للرفع من مردوديته.
- تطوير التعاون العلمي في الميدان البيطري بين المؤسسات التونسية ومؤسسات أجنبية ذات مرجعية.
- نشر النتائج العلمية في النشريات المختصة وطنياً ودولياً.

واعتماداً على معطيات المخطط التاسع (1997-2001) تشتمل التوجهات المستقبلية للبحث العلمي في ميدان الصحة الحيوانية على النواحي التالية :

- مزيد تحسين إنتاجية الماشية بالتحكم الافضل في صحة الحيوان ومعرفة الحالة الصحية للقطيع وتحديد الاخطار الصحية وانشاء خطط ناجعة للحماية من الامراض ومعالجتها.

ويعنى هذا الموضوع بالامراض الجماعية والناتجة عن اخطاء في التربية والامراض الطفيلية.

- تحسين التحكم في جودة المواد الغذائية من اصل حيواني ويعنى هذا الموضوع بالجودة البيولوجية وضبط مقاييس جودة هذه المواد ومنتوجات البحر والجودة الجرثومية.
- تطوير طرق المراقبة للامراض السارية التي تهم الامراض الوبائية (الحمى القلاعية جدري الاغنام ، وباء الدواجن، مرض جنون البقر، وباء الخيول، الاجهاض ، الحالات المرضية عند صغار الاغنام والماعز).
- تحسين طرق الوقاية من الامراض المنقولة للانسان بالتعمق في دراسة الامراض الخطرة كالكيس المائي والحمى المالطية ومرض السل وداء الكلب.
- تطوير تقنيات إنتاج المواد البيولوجية ذات الاهمية الاستراتيجية ضد الامراض الهامة (داء الكلب ، بوصفير الابقار، الامراض الفيروسية عند الدواجن).

- ولمزيد النجاعة والتنسيق بين المتدخلين، تشرف هذه المؤسسة على اللجنة الوطنية لبرمجة وتقييم البحث العلمي في ميدان الصحة الحيوانية.

*** المدرسة الوطنية للطب البيطري :**

وقع انطلاق العمل بها منذ سنة 1974 بمقتضي الأمر رقم 47-19 بتاريخ 24 أكتوبر 1974 وتكون سنوياً 30 طبيباً بيطرياً.

وتشتمل الدراسة بها على 5 سنوات :

السنة الاولي تعتمد على التكوين في العلوم الاساسية متبوعة بتربص في مجال الانتاج الحيواني والمخابر والصناعات الغذائية.

السنوات الاخرى تعتمد على الدراسات في الطب البيطري بكافة مكوناته متبوعة بتربصات ميدانية وبتحضير اطروحة في ميادين الطب البيطري لنيل شهادة التخرج.

- الدراسات بالمرحلة الثالثة بالمدارس العليا للطب البيطري بفرنسا، حيث هناك ارتباط وثيق وعلاقات تعاون بين المدارس المذكورة والمعهد الوطني للبحوث البيطرية لتدعيم البحث العلمي في هذا الميدان.

*** المؤسسات الاخرى ذات العلاقة:**

- وزارة الداخلية (البلديات)

- وزارة الصحة العمومية.

- الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري والذي يعتبر المنظمة الفلاحية الوطنية، حيث يضم كافة الفلاحين والصيادين كممثل على مستوى كافة جهات الجمهورية بالاتحادات الجهوية والمحلية والنقابات الفلاحية، ويشرف على تنظيم المهنة والمساهمة في تذليل الصعوبات أمام الفلاحين والنهوض بالتنمية الفلاحية.

- الغرف الفلاحية وتتكون من 3 غرف بالشمال والوسط والجنوب ولها دور فاعل في التأطير والتكوين والارشاد وبعث المؤسسات التي تساهم في تنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري وابداء الرأي حول التوجهات التنموية للجهات الراجعة لهم بالنظر.

- تعاضديات الخدمات الفلاحية والتعاضدية المركزية للحوم ومربي الماشية
- المجمع المهني المشترك لمنتجي الالبان
- المجمع المهني المشترك لمنتجي اللحوم الحمراء.
- المجمع المهني المشترك للعاملين بقطاع الصيد البحري.
- المجمع المهني المشترك لمنتجي الدواجن.

ثالثا : تنظيم المصالح البيطرية بالقطاع الخاص :

- وقع تكوين عمادة الاطباء البيطريين منذ سنة 1958 وهي تشرف على تنظيم المهنة الطبية البيطرية وممارستها والدفاع عن اخلاقياتها وهي تضم كافة الاطباء البيطريين مهما كان نوع نشاطهم سواء في القطاع العمومي أو الخاص حيث تدافع عن مصالحهم المهنية والقيام بتأطيرهم للنهوض بهذا القطاع ومساهمته الفعالة في مجهود التنمية بالبلاد.
- ويشرف على هذا التنظيم المجلس الوطني لعمادة الاطباء البيطريين في إطار القانون الجديد المنظم للمهنة رقم 49/97 بتاريخ 14 يوليو 1997 ومن مهامه:
- المحافظة على مبادىء الاخلاق والنزاهة والاخلاص اللازمة لممارسة مهنة الطبيب البيطري وعلى احترام الواجبات المهنية المنصوص عليها خاصة بمجلة واجبات الطبيب البيطري .
- الدفاع عن شرف مهنة الطبيب البيطري واستقلاليتها.
- تمثيل المصالح المعنوية لاعضائها والدفاع عنها.
- تنظيم مشاريع التقاعد والتعاون لفائدة اعضائها.
- المساهمة في تطوير البحث العلمي وتشجيعه بالتعاون مع الهياكل المختصة.
- تتولى العمادة القيام بمهمتها بواسطة المجلس الوطني والمجالس الجهوية ومجلس التأديب. .

الى الموقع المصاب وحجز الحيوانات المريضة وعزل الحيوانات الخالية من المرض.

- اجراءات خاصة : يقع اعتمادها حسب خاصيات المرض الذي ظهر والحيوانات المصابة.
- اجراءات صحية : يقع اتخاذها بالولايات الحدودية عند ظهور بعض الامراض بالبلدان المجاورة كمرض طاعون الدواجن أو طاعون البقر أو طاعون الخيل، وعلى سبيل المثال في هذا المجال، تجدر الاشارة الى أن السلطات المعنية بالوزارة وبالتنسيق مع وزارة الصحة العمومية إتخذت جملة من الاجراءات لحماية بلادنا من مرض جنون البقر، تتمحور حول النقاط التالية :
- الترخيص في توريد الابقار الحية واللحوم من المانية فقط.
- الترخيص في توريد الحليب ومشتقاته من كل البلدان ماعدا انجلترا وايرلاندا.
- الترخيص في توريد الاراخ والعجول للتسمين من فرنسا بداية من 2 مارس 1997 وذلك بعد اخذ رأي لجنة الرقابة المكونة لهذا الغرض.

*** مراقبة المواد الغذائية من أصل حيواني :**

- الى جانب المهام المذكورة في نطاق حماية الماشية من الامراض السارية والمعدية تقوم الادارة العامة للصحة الحيوانية والادارات الجهوية بمراقبة المواد الغذائية من اصل حيواني، وذلك عن طريق الانشطة التالية :

- المراقبة اليومية للمسالخ لفحص لحوم الذبائح ومعاينة كافة اجزائها وحجز المصابة مما يساعد في رصد للامراض المتواجدة ومعرفة مدى انتشارها وتبلغ الكميات المراقبة سنويا حوالي 100 الف طن. وتجدر الاشارة الى أن المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء بصدد انجاز دراسة حول المسالخ وقطاع اللحوم الحمراء بصفة عامة قصد تأهيل كافة حلقاته واحكام تنظيمه.

- مراقبة قطاع الالبان وخاصة على مستوى الضيعات المنتجة ومراكز التجميع قصد تأطير المربيين والمجمعيين للرفع من مستوى الانتاج والانتاجية والجودة. وذلك باخذ عينات

وتحليلها واصدار النصائح الضرورية للمعنيين بالامر.

- مراقبة منتوجات البحر وخاصة عند انزال المنتوج بالموانىء والاسواق الجملية والاسواق الاسبوعية واليومية ومؤسسات التصدير قصد المحافظة على نوعية وجودة الانتاج بإتباع الطرق العلمية الحديثة وخاصة طريقة تشخيص نقاط الضعف على مستوي كافة الحلقات التي يمر بها الانتاج (HACCP) لاسيما وأن تونس تعتبر من بين الدول التي تستجيب الى المتطلبات الصحية المطلوبة من الدول الموردة كأوروبا وتراتيبها القانونية كترتيب CEE / 1991/493 بتاريخ 22 يوليو 1991 المتعلق بالقواعد الصحية للانتاج والتسويق مواد البحر.

وقد بلغت الكميات المصدرة 14000 طن من الاسماك سنة 1997.

* الحملات الوطنية للوقاية من الامراض :

- الحمى القلاعية : ظهرت بصفة وبائية خلال العشرون سنة الماضية لسنة 1975-1979 1982-1989 وبالنسبة لسنة 1989 وقعت السيطرة على المرض بتلقيح 6.600.000 من الابقار والاغنام والماعز والابل في وقت وجيز خلال شهرين ونصف من 1989/12/4 الى 1990/2/15 وبتضافر جهود كل المعنيين بالامر من بيطريين وفنيين وعملة على المستويين المركزي والجهوي.

بلغت التلاقيح لسنة 1997 : 1.110.000 رأس لكافة الاصناف الحيوانية المعنية.

- الحمى المالطية : يعتمد هذا البرنامج حتى سنة 1994 على تلقيح إناث الابقار مابين 4 و 7 أشهر بلقاح B19 أو لقاح 20/45 لاناث الابقار مابين 4 و 12 شهر ومنذ سنة 1994 وقع اعتماد لقاح B19 عن طريق القطرة بالعين لكافة الاناث وبلغت التلاقيح 65.604 رأس سنة 1997.

أما بالنسبة لاناث الاغنام والماعز، فقد وقع اعتماد لقاح REVI ويهدف البرنامج الى تلقيح كل صغار المجترات بداية من 3 أشهر في السنة الاولي، ثم تلقيح صغار الاناث وصغار الفحول المولودة خلال السنة، وتتم التلاقيح بالقطرة في العين من يناير الى أبريل، وقد تم تلقيح 1378.000 رأس سنة 1997.

– مرض السل : إعتمد البرنامج على مرحلتين الاولى تعنى بالقطاع المنظم والثانية بالقطاع الخاص.

– القطاع المنظم سجل نتائج ايجابية من سنة 1981 الى 1994 حيث تقلصت نسبة المرض بالضيعات المعنية من 30.7٪ الى 5.8٪ كما تقلصت نسبة المرض عند الحيوانات من 4.8٪ الى 0.5٪.

– أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد إعتنى البرنامج بالضيعات المنتجة للالبان، حيث بلغ عدد الضيعات المراقبة 2007 سنة 1994 وشملت 19872 رأس مراقب منها ذبح 611 رأس.

– جدري الاغنام : برنامج الوقاية متواصل كل سنة بالمناطق المهددة خاصة بالوسط والجنوب وبلغ عدد الحيوانات الملقحة 1059000 سنة 1997.

– داء الكلب : يعتمد البرنامج على النواحي التالية :

* مراقبة الكلاب الشاردة.

* التثقيف الصحي حول وقاية الانسان.

* تلقيح الكلاب الذي يقع سنوياً حيث بلغ 398000 سنة 1997.

* مقاومة الطفيليات : في نطاق مساعدة صغار ومتوسطي مربي الماشية بالمناطق المتضررة من الجفاف وقع معالجة 1135000 رأس أغنام وماعز ضد الطفيليات الباطنية و 1531000 رأس ضد الطفيليات الجلدية لسنة 1997 .

* برامج الوقاية من أمراض الدواجن :

بالاضافة للحملات المذكورة، هناك رقابة ورعاية متواصلة لقطاع الدواجن من ناحية النظافة العامة والصحة ومراقبة الانتاج عن طريق المجمع المهني المشترك بالتنسيق مع دوائر الانتاج الحيواني بالجهات واللجنة الوطنية لمتابعة هذا القطاع ودراسة اشكالياته وابداء الرأي حول الحلول الممكنة.

- الارشاد حول التسيير الامثل للقطيع : تشرف الادارة الجهوية للانتاج الحيواني على التصور والدراسة والانجاز والمتابعة والتقييم لمشاريع الانتاج الحيواني المقامة بالجهة لدفع وتيرة التنمية في هذا الميدان وتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتاج والانتاجية للقطيع عن طريق التأطير المتواصل للمربيين حسب برامج عملية وميدانية منتظمة وبالتنسيق مع كافة المتدخلين.

* على مستوى القطاع الخاص :

تدخل في نطاق مهام البيطريين الخواص كل الانشطة غير المبرمجة وخاصة :

- العناية بالامراض السريرية والجراحة الخاصة :

- معالجة الحالات والامراض الحيوانية الفردية (السريرية والجراحة).

- معالجة الاغنام ضد الامراض الطفيلية.

- المساهمة في الوقاية من بعض الامراض غير المبرمجة من طرف الادارة :

* التلقيح ضد مرض الحمي الفحمية.

* التلقيح ضد مرض التسمم الامعاء عند الاغنام.

* التلقيح ضد أمراض الدواجن ومعالجة البعض منها.

- المساهمة في المراقبة الذاتية للمواد الغذائية بالمؤسسات الخاصة :

يتم هذا النشاط في اطار المراقبة الذاتية الواجب اتباعها داخل المؤسسات المصدرة لمواد البحر أو صناعة اللحوم والالبان.

- الارشاد حول التسيير الامثل للقطيع :

يتم تأطير المربيين بصفة كبيرة عن طريق البيطريين الخواص وذلك لوجود علاقة عمل متواصلة بين المربي والبيطري حيث يلجأ المربي غالباً الى البيطري لاخذ الرأي والتشاور حول الاشكاليات التي تعترضه في طرق التربية او السيطرة على عوامل الانتاج والانتاجية.

الخاتمة :

من خلال ماتقدم يمكننا القول ان الخدمات البيطرية في تونس حققت نجاحات كبيرة على مستويات التغطية الصحية للماشية ومراقبة المواد الغذائية من اصل حيواني ومنتوجات البحر، كما شهدت قطاعات الانتاج الحيواني تطوراً ملحوظاً رغم الظروف الصعبة لحالات الجفاف التي تمر بها البلاد في بعض الفترات، مما يؤكد نجاعة اختيارات الدولة والتدخلات التي إعتمدتها المصالح البيطرية بوزارة الفلاحة للحماية الصحية والغذائية للقطيع والمحافظة عليها وتطوير انتاجها وانتاجيتها.

ورغم النتائج الايجابية المسجلة في هذا الميدان فان بعض الاشكاليات لازالت قائمة ومنها بالخصوص :

- ضعف تدخل المنظمات المهنية في تنظيم مربي الماشية مما يحدث اختلال في التحكم في المراقبة الصحية للماشية لاخذ دور باكثر فعالية.
- عدم قدرة المربين بمفردهم على مجابهة المصاريف الضرورية للوقاية الصحية والخدمات البيطرية عموما.
- ضعف مستوي التكوين المهني لدي أغلب المربين مما يجعلهم غير قادرين على حسن تسيير القطيع والعناية بنظافته وصحته وطرق تكاثره ونوعية منتوجه.
- ضعف التنسيق بين مختلف المنظمات المهنية المتدخلة في القطاع مما يقلص مردودية الارشاد والتأطير للمربين.
- ثقل التصرف الاداري وتعدد الاطراف المسؤولة لاتتماشى وسرعة إتخاذ القرار في ميدان الخدمات البيطرية.

واعتماداً على أن الحالة الصحية للقطيع تعتبر من أهم المؤشرات على مدى حسن التحكم في تسير القطيع ومردوديته، قامت وزارة الفلاحة بمعية كل الاطراف المتدخلة بانجاز دراسة علمية – ميدانية لاعادة هيكلة الصحة الحيوانية، أبرزت من خلالها أهمية احكام توزيع الادوار في كيفية اقحام المنظمات المهنية ومن خلالها مربي الماشية والاطباء البيطريين الخواص لاخذ دور اكثر فعالية في منظومة الصحة الحيوانية.

وهذه العوامل من شأنها أن تحقق الهدف المنشود وهو تحسين الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وتطوير انتاجها وانتاجيتها وجودة منتوجاتها لبلوغ الامن الغذائي والصحي واعلى درجات الامتياز في هذا الميدان الحيوي فى الاقتصاد الوطني.

ORGANIGRAMME DE LA DGSA

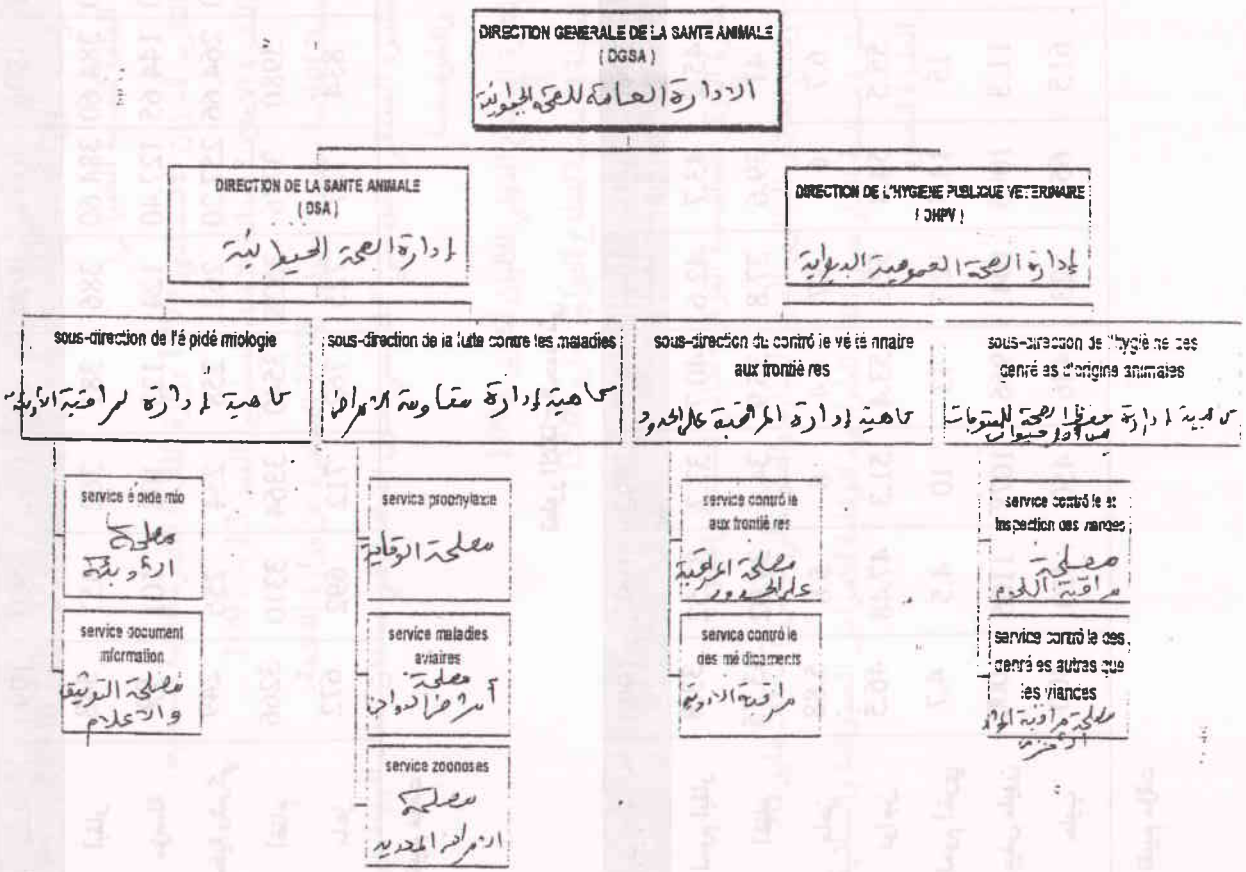

الخدمات البيطرية
وحماية الثروة الحيوانية
في الجزائر

الخدمات البيطرية وحماية الثروة الحيوانية

المقدمة :

القطاع الفلاحي الذي يشمل النشاط الفلاحي (إنتاج نبات وحيوان) ونشاط الصيد البحري والغابات له مكانة لا بأس بها في الإقتصاد الوطني.

هذا القطاع الذي يشغل ما يقرب من 25٪ من اليد العاملة يساهم بحوالي 12٪ في المنتوج الداخلي الخام للبلاد. وتساهم الثروة الحيوانية بنسبة 50٪ في الإنتاج الداخلي الخام الزراعي وبنسبة 6٪ في الإنتاج الداخلي الخام الإجمالي.

ومن مهام المصالح البيطرية في الجزائر تنظيم حماية الثروة الحيوانية منتجة والتي تقدر بحوالي 5.1 مليار دولار ، ووضع الاجراءات اللازمة لزيادة إنتاجها.

وتتدخل المصالح البيطرية في :

- متابعة وحماية صحة الماشية داخل البلاد وكذا على مستوى الحدود.
- حماية صحة الإنسان بمكافحة الأمراض الحيوانية المتنقلة للإنسان ومراقبة المأكولات ذات الاصل الحيواني.

حصر أهم أنواع الأمراض الحيوانية الوبائية

تبين دراسة معطيات المتابعة الوبائية خلال السنوات الأخيرة أن حالة الصحة الحيوانية مرضية نسبياً رغم العوامل السلبية التي سادت طيلة هذه المدة مثل الجفاف ونقص العلف، والتطور السريع غير المتحكم لتربية الدواجن.

إن عدم وجود برامج متعددة الأطراف زاد من صعوبة التحكم في الأمراض المعدية والمتنقلة الى الإنسان مثل مرض الحمى المالطية ومرض الكلب. حيث زاد عدد الوفيات عند الانسان بسبب مرض الكلب، وظهور عدة حالات مزمنة لمرض الحمى المالطية .

جدول رقم (1)
عدد رؤوس المواشي وقيمتها المالية

أبقار	عدد الرؤوس	القيمة التالية (بالمليار د ج)
أبقار	15.000.000	105
الغنم والمعز	18.000.000	126
الخيول والجمال	300.000	8
دجاج اللحم	140.000.000	15
الدجاج المبيض	12.000.000	3.6
دجاج أمهات دجاج اللحم والبيض	1.000.000	0.7
القيمة الحيوانية للثروة الحيوانية		258.3

جدول رقم (2)
المنتوج الحيواني من سنة 1993 الى سنة 1997 الوحدة (1000 قنطار)

نوع المنتوج	السنوات				
	1993	1994	1995	1996	1997
لحوم حمراء	2.952	2.952	2.996	3.090	2.480
لحوم بيضاء	1.990	2.190	1.900	934	1.050
حليب بالهكتولتر	1.016.000	1.057.000	1.050.000	1.100.000	1.050.000
بيض الإستهلاك بالمليون	2.100	2.300	2.640	1.705	1.900
الصوف	219.3	220	210	220	200
العسل	18	28	18	25	11
لحوم الاسماك	1.018.96	1.354.02	1.058.72	1.163.44	1.230

وهذه الأمراض تسببت في ضعف الإنتاج الحيواني من لحوم وحليب وهذا بسبب الوفيات، اللواح، والحجز لأسباب صحية بالمذابح .

فيما يخص الأمراض الأخرى فاهمها كانت مرض البيروبلاسم، مرض التسمم الدموي، مرض الجرب ومرض الجدري التي أثرت كثيراً في الإنتاج الحيواني وكانت مانعاً لتصدير لحوم الأغنام.

بالنسبة للجمال فأهم الأمراض هي الجرب والترپانزوما. أما تربية الدواجن، فنموها السريع طمعاً في الاكتفاء الذاتي سهل ظهور عدد من البؤر للأمراض المعدية كمرض قمبور (GUMBORO)، والنيوكاستل (NEW CASTEL) والسلمونيلا (SSLMONELLA) .

تقويم الخدمات البيطرية الجزائرية :

عرفت المصالح البيطرية في الجزائر بداية تنظيم وهيكلة سنة 1984 بعد إنشاء مديرية المصالح البيطرية والمفتشيات البيطرية في الولايات والمفتشيات البيطرية في نقط العبور الحدودية وإنشاء المخابر الجهوية، ولم يكن هناك قطاعاً خاصاً حيث أن القطاع العام كان يتكفل بكل ماهو يتعلق بالصحة الحيوانية مما صعب تسطير برامج وقائية فعالة كون أن الجهود كانت مشتتة والغلاف المالي لم يسمح بتغطية كل العمليات في نفس الوقت، حتى سنة 1988 حيث دعمت المصالح البيطرية بالقانون رقم 88 – 08 المؤرخ في 26 يناير 1988 والمتعلق بالطب البيطري و حماية الصحة الحيوانية. سمح هذا القانون بنشر قوانين تطبيقية أعطت للمصالح البيطرية المصداقية التي كانت تفقدها والقوة الشرعية التي كانت في حاجة ماسة اليها لتطبيق برامج الصحة الحيوانية وبصفة عامة الصحة العمومية البيطرية .

حيث بين هذا القانون دور الطب البيطري على مختلف المستويات كما سمح بظهور القطاع الخاص والذي يلعب حالياً دوراً هاماً.

الشكل التنظيمي للمصالح البيطرية :

تنظيم المصالح البيطرية في الجزائر حالياً هو كالتالي :

المصالح البيطرية الرسمية :

- أطباء بيطريين في المؤسسات العمومية التقنية والعلمية .

- الاطباء البيطريين العاملين في المؤسسات الخاصة التجارية .

- الاطباء البيطريين الخواص الذين يمارسون المهنة بمفردهم أو في عيادات.

إن المصالح البيطرية متواجدة على كل المستويات، الإنتاج الحيواني والمراقبة الصحية من الوحدات القاعدية على مستوى البلديات وهي ممثلة في مكاتب النظافة الى المفتشيات البيطرية للولايات الى المصالح البيطرية المركزية. وترجع النشاطات المتعلقة بالعلاج الى البياطرة الخواص.

وللمصالح البيطرية في الجزائر تنظيم مركزي مع هيئات عمودية وهذا التنظيم يسهل عموماً تطبيق البرامج الوطنية لحماية ومكافحة الأمراض الحيوانية كما يمكن من توحيد وتنسيق تقنيات التشخيص المخبري واجراءات مكافحة الأمراض.

ولكون أن بعض الأمراض خاصة المتنقلة للإنسان تتطلب لنجاحها تدخل عدة قطاعات فقد تم بقرارات وزارية مشتركة تكوين لجان وطنية ولجان محلية تحت رئاسة المدير المكلف بالمصالح البيطرية ومن بين هذه اللجان التي تنظم مسؤولين سامين وكذا تقنيين :

1- لجنة وطنية وأخرى ولائية لمكافحة الأمراض الحيوانية المتنقلة الى الإنسان.

2- لجنة وطنية وأخرى ولائية لمتابعة مؤسسات تحويل المواد ذات الأصل الحيواني.

3- لجنة وطنية لمتابعة ومراقبة والعرض في السوق للمواد الصيدلانية البيطرية.

وسمحت هذه الطريقة باستعمال أحسن للإمكانيات، خاصة المخبرية حيث يمكن للمصالح البيطرية زيادة على السبع مخابر التابعة للقطاع إستعمال مخابر قطاع الصحة كمعهد باستور، ومخابر مراقبة الجودة وقمع الغش التابعة لقطاع التجارة .

وإيماناً من أن نجاح عمليات الوقاية ضد الأمراض الحيوانية ومكافحتها مرهوناً بإقتناع ومشاركة المربين نفسهم، فهم ممثلين في مختلف اللجان كما يتم تسطير مختلف البرامج الوقائية على المستوى المحلي بالتشاور مع الغرف الفلاحية وجميعات المربين.

هذا التنظيم سمح للمصالح البيطرية الرسمية بتسطير الأولويات ابتداءاً من سنة 1990 بعد تفرغها للعمليات الوقائية والرقابة الصحية تاركة تدريجياً عملية العلاج ومتابعة

وحدات تربية الحيوانات وعمليات تسويق الأدوية البيطرية للقطاع الخاص.

وهكذا بدأت المصالح البيطرية الرسمية تهدف الى تحسين التحكم ومراقبة الحالة الصحية والوبائية للحيوانات والمنتجات الحيوانية بغية تقدير الأخطار عند عملية التبادلات التجارية، وكذا السماح للمصالح البيطرية بالتقييم الذاتي لتحديد الأولويات فيما يخص البرامج السنوية او الطارئة .

وإتخذت تنظيمات تطبيقاً للقانون المذكور سابقاً سهلت ومكنت من إنشاء :

- رقابة صحية رسمية على مستوى الحدود مع تدعيمها بالوسائل المادية والبشرية وتعيين المفتشين البيطريين على مستوى الحدود بقرارات وزارية .
- أجهزة مراقبة صحية ومتابعة وبائية.
- أجهزة مراقبة صحية لمؤسسات التربية.
- أجهزة متابعة ومراقبة الأدوية المرخص لها في السوق.
- الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية.

ومكن هذا التنظيم وضع :

1- صلة مقننة ومبنية على الثقة بين الأطباء البيطريين الخواص والسلطات البيطرية على المستوى الإداري .

2- قائمة رسمية ومفصلة للأمراض ذات التصريح الإجباري والاجراءات الضرورية المتخذة لكل مرض.

3- برامج دورية لتعليم المربين التقنيات الأولية للوقاية والنظافة عن طريق الغرف الفلاحية .

4- الرقابة الصحية في أسواق الماشية على مستوى البلديات.

5- رقابة صحية بيطرية دائمة وفعالة على مستوى الحدود.

6- متابعة دائمة للوضعية الصحية للبلدان المجاورة ومتعاملينا التجاريين.

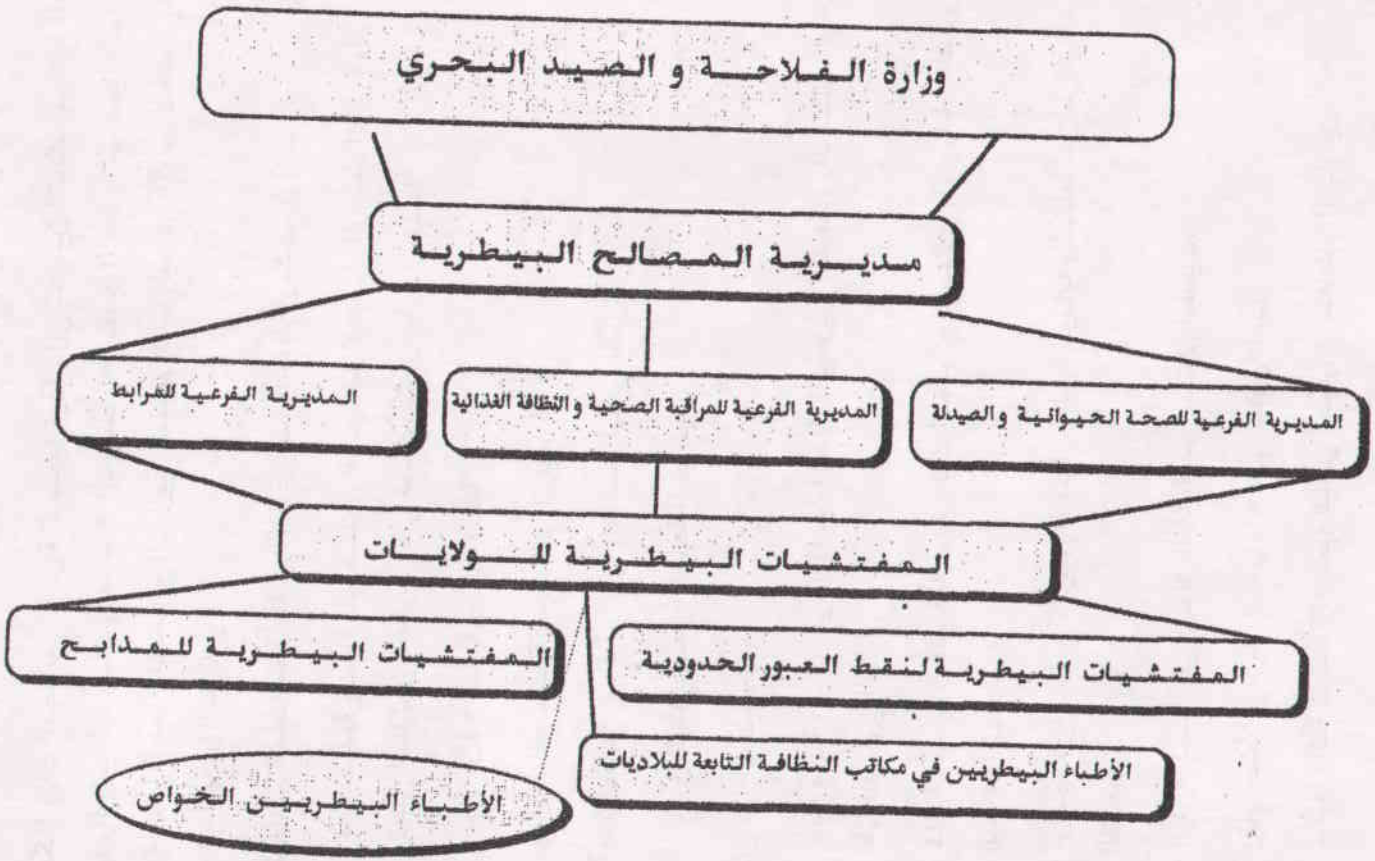
وزارة الفلاحة و الصيد البحري
مديرية المصالح البيطرية
المديرية الفرعية للصحة الحيوانية و الصيدلة
المديرية الفرعية للمراقبة الصحية و النظافة الغذائية
المديرية الفرعية للحرابط
المفتشيات البيطرية للولايات
المفتشيات البيطرية لنقط العبور الحدودية
المفتشيات البيطرية للمذابح
الأطباء البيطريين في مكاتب النظافة التابعة للبلديات
الأطباء البيطريين الخواص

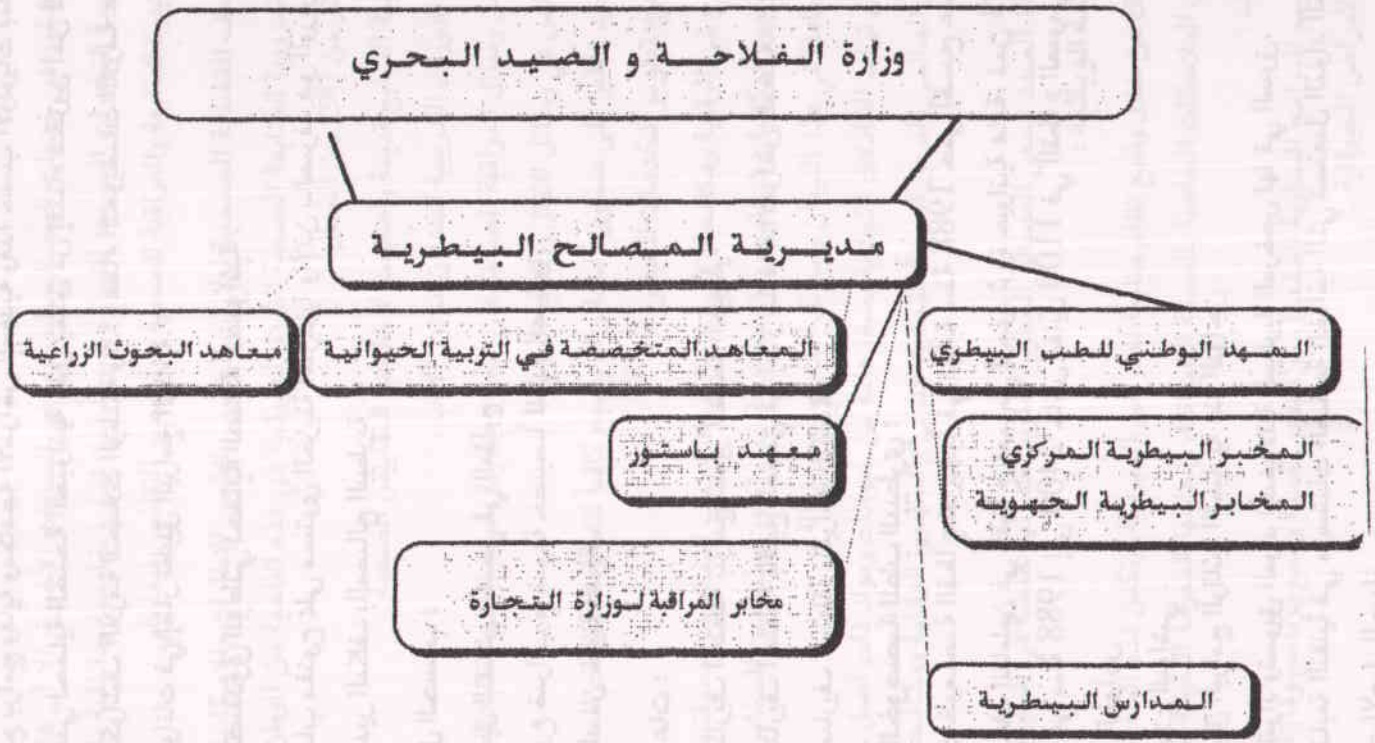
وزارة الفلاحة و الصيد البحري
مديرية المصالح البيطرية
معاهد البحوث الزراعية
المعاهد المتخصصة في التربية الحيوانية
معهد باستور
مخابر المراقبة لوزارة التجارة
المعهد الوطني للطب البيطري
المخبر البيطرية المركزي
المخابر البيطرية الجهوية
المدارس البيطرية

* المراجعة والمراقبة الدائمة للبرامج الوطنية المتعلقة بالصحة الحيوانية .
* ترقية صادرات الحيوانات والمواد ذات الأصل الحيواني. ولهذه النقطة أهمية بالغة لتقلص الحواجز التعريفية في التجارة العالمية . ولا يمكن للدول تطبيق اجراءات حجز صحي إلا إذا أثبتت أنها سليمة من الأمراض، ولها أجهزة متابعة صحية ناجعة .
* تقييم الوضعية الاقتصادية المتسببة فيها الأمراض لإقناع ذوي القرار بتمويل البرامج الوقائية ومكافحة الأمراض الحيوانية.

التحقيق عن الأمراض :

تجري التحقيقات عن الأمراض عموماً عند السماع بظهور مشاكل صحية .

لذلك تسعى المصالح البيطرية لإدماج المربين وجمعياتهم ضمن الهياكل التنسيقية والتشاورية، وهي أنجع وسيلة لوضع علاقات دائمة بين المربين والبياطرة للإعلام عن ظهور الأمراض كما تبين التحقيقات الأخطاء المرتكبة في تنفيذ البرامج المسطرة.

مكافحة والوقاية من الأمراض :

تعتبر من أهم أشغال المصالح البيطرية لأن تحسين الوضعية الصحية بالنسبة للأمراض المعدية ضروري للرفع في الإنتاج الحيواني.

التفتيش البيطري :

* للوقاية من تسرب الأمراض من الخارج والتمكن من الإعلام الفوري لكل مرض وارد.
* لتسهيل في عملية محاربة الأمراض.
* لضمان المقاييس الرسمية للصحة الحيوانية ونوعية المواد ذات الأصل الحيواني.
* لحماية الصحة الحيوانية وصحة الإنسان .
* للوقاية من الغش.
* لإحترام الاتفاقيات الدولية.

الموارد البشرية :

وضع اجراءات تحفيزية لتحسين التغطية البيطرية العامة والخاصة في ولايات الجنوب.

تدعيم المخابر :

التي تشكو نقصاً في العتاد والاطارات المؤهلة، وفتح وحدات مخبرية صغيرة على مستوى المفتشيات البيطرية للقيام بالتحاليل الروتينية قليلة التكاليف.

الملحقات :

1- رسوم بيانية تبين تطور مرض الجدري من 1190 إلى 1993 ومن 1994 الى 1998.

2- رسوم بيانية تبين تطور بؤر مرض البروسلا عند الحيوان وحالات الحمى المالطية عند الإنسان من 1990 الى 1997.

3- رسوم بيانية تبين تطور البؤر المصرح بها لمرض الكلب من سنة 1990 الى 1997.

4- رسم بياني لتطوير بؤر مرض النيوكستل عند الدواجن من 1990 الى 1997.

5- رسم بياني لتطور بؤر مرض القامبورو عند الدواجن من 1990 إلى 1997.

6- رسم بياني لتطور بؤر مرض السلمونلا عند الدواجن من سنة 1990 الى 1997.

7- رسوم بيانية لتطور برنامج تطهير الأبقار الحلوب والماعز من مرض البروسلا.

8- رسم بياني لتطور برنامج تطهير الأبقار الحلوب من مرض السل.

9- رسم بياني يبين تطور برنامج التوعية لمرض الكيس المائي.

10- جدول يبين تطور المواد الحيوانية المصدرة والمراقبة على مستوى الحدود.

12- جدول يبين تطور كميات اللحوم الحمراء والبيضاء المراقبة على مستوى المذابح الرسمية .

13- رسم بياني يبين نسبة الحجر الصحي بسبب الكيس المائي بالنسبة لمجموع السحب الصحي في المذابح.

تطور بؤر الجدرى من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣

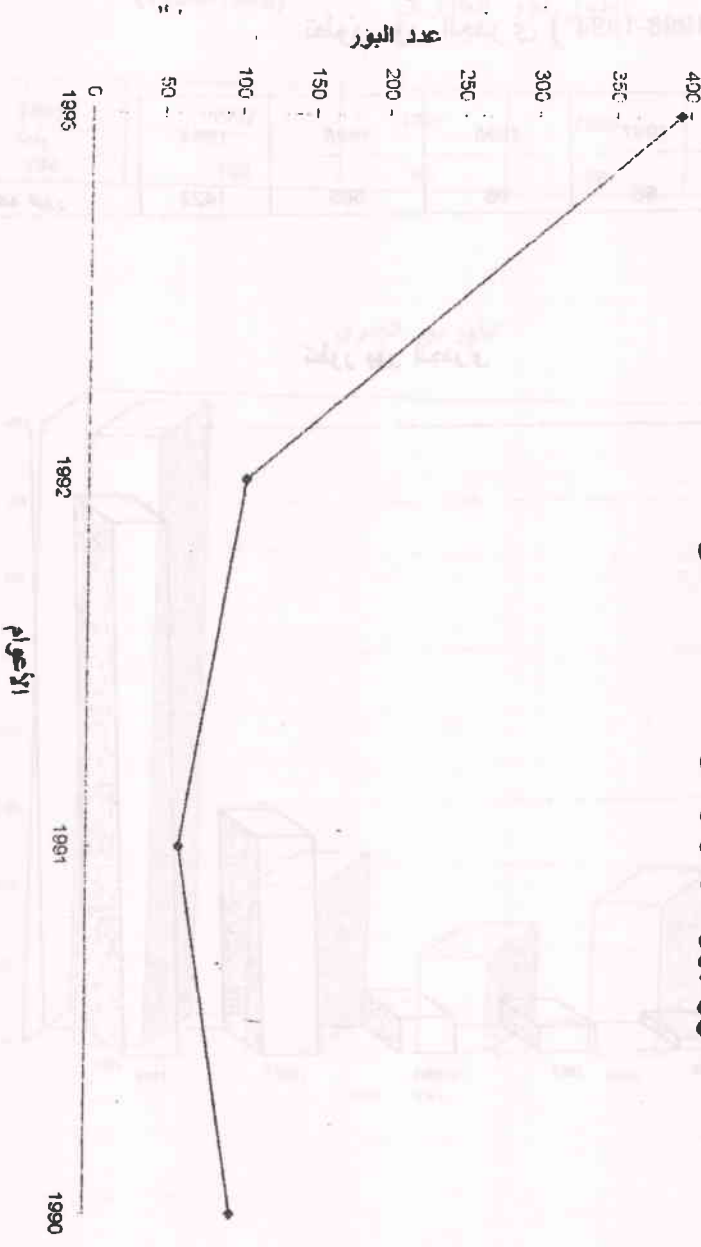

تطور بؤر الجدرى من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨

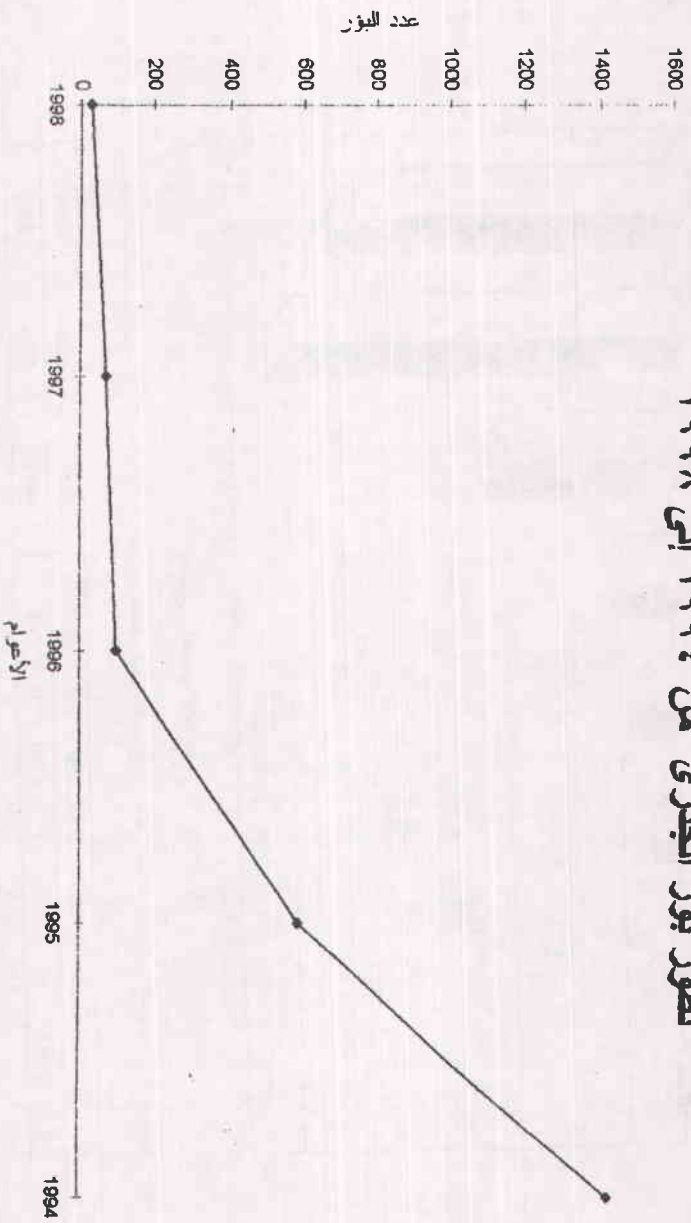

تطور بؤر الحمى المالطية عند الحيوان (1990-1997)

العام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
عدد البؤر	19	33	87	173	276	688	1469	1228

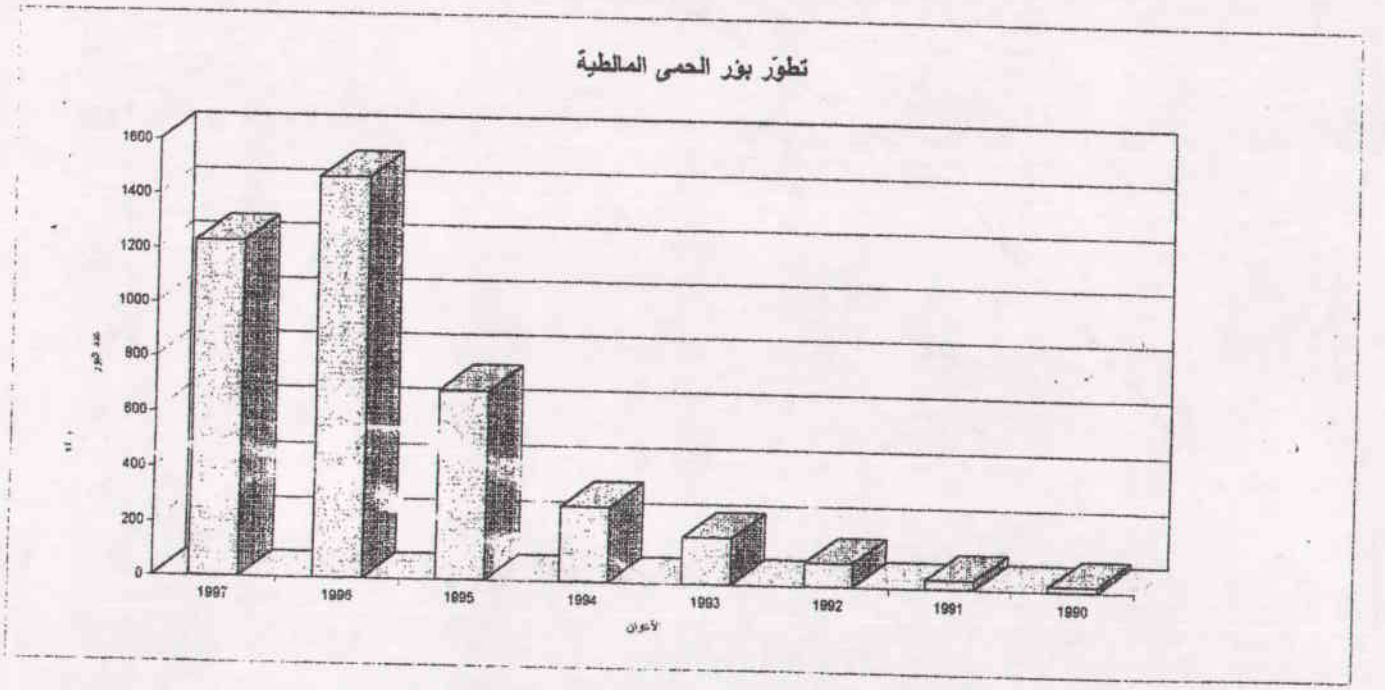

تطور حالآت الحمى المالطية عند الإنسان (1990-1997)

العام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
عدد الحالآت	1207	351	1033	1616	1227	2637	4356	3434

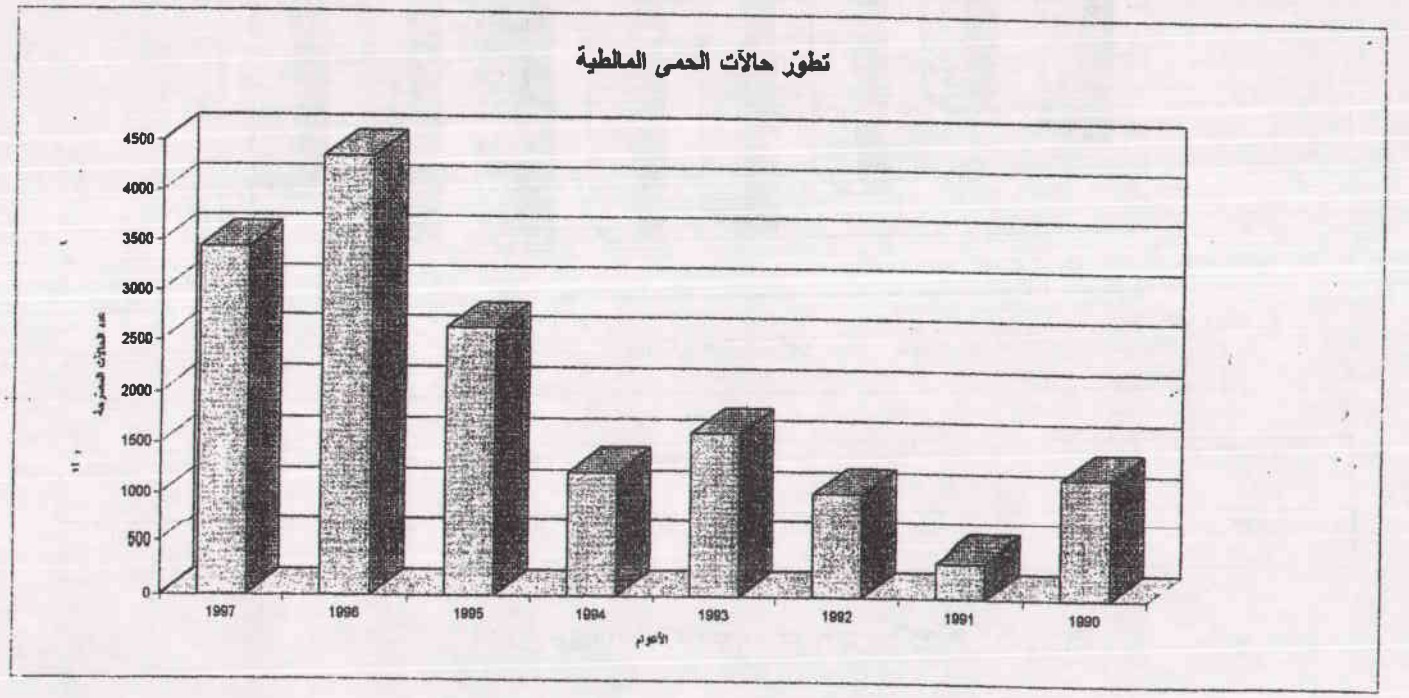

تطور بؤرمرض الكلب عند الحيوان (1990-1997)

العلم	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
عدد البؤر	700	607	852	985	1047	1062	1000	851

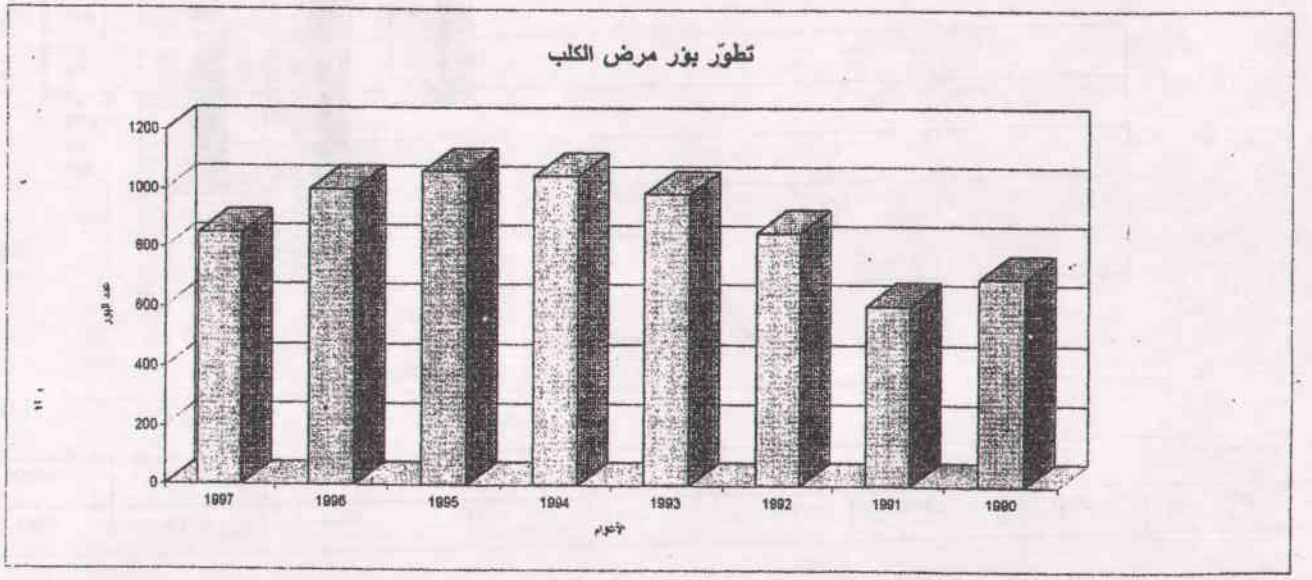

نسبة حالآت الكلب المثبة بالنسبة لمجمل التصريحات بالمرض سنة
1995

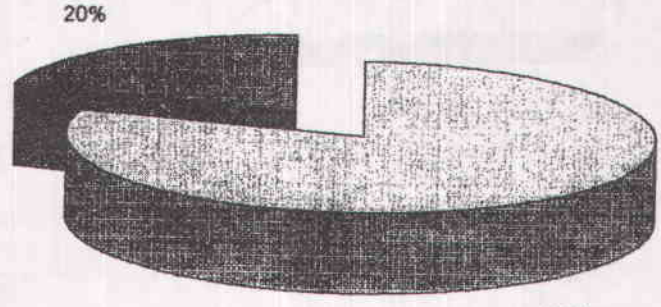

نسبة حالآت الكلب المثبة بالنسبة لمجمل التصريحات بالمرض
سنة 1996

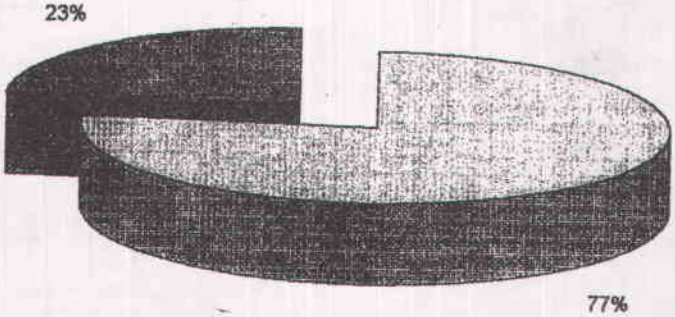

تطور بؤر النيوكستيل عند الدواجن (1990-1997)

(MALADIE DE NEWCASTLE)

العام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
عدد البؤر	5	6	2	1	2	2	1	37

تطور بؤر مرض النيوكستيل من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧

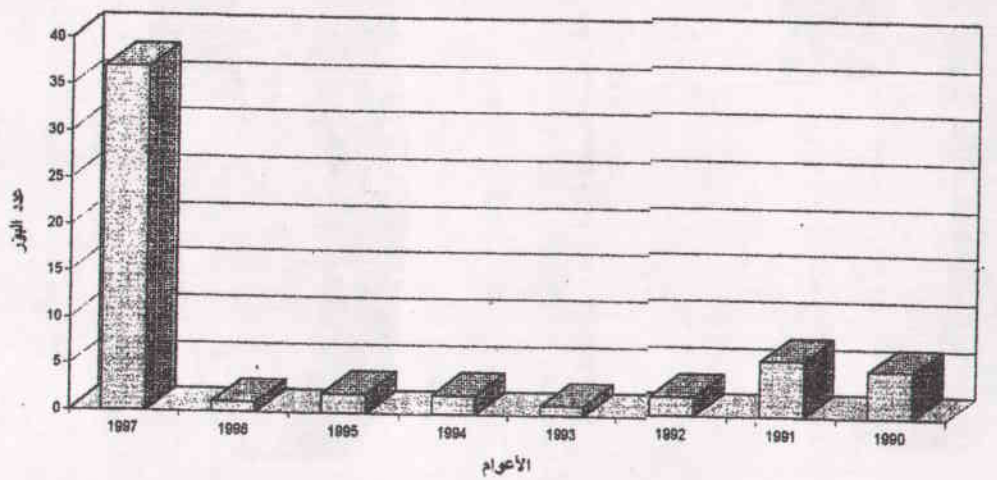

تطور بؤر القمبورو عند الذواجن (1990-1997)
(GUMBORO)

العام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
عدد البؤر	21	45	13	14	18	19	16	7

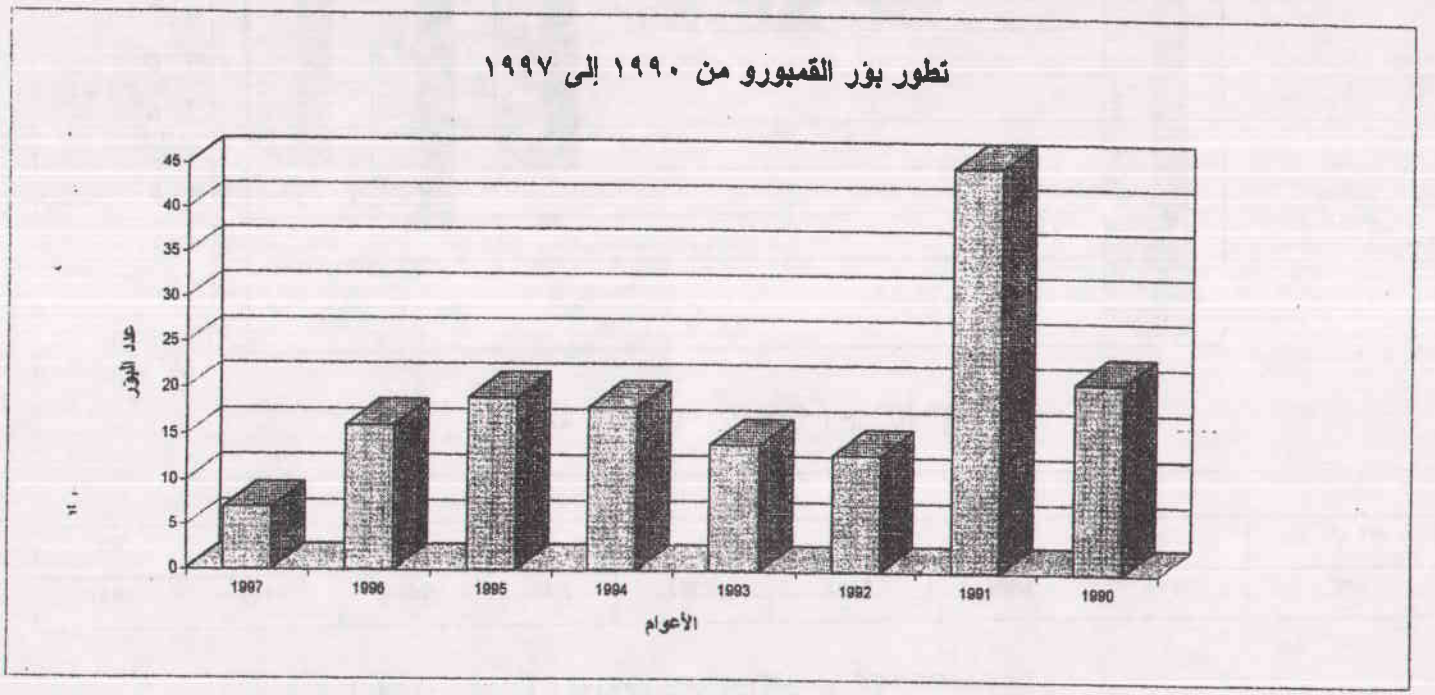

تطور بؤر السلمونلة عند الذواجن (1990-1997)

العام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
عدد البؤر	88	13	19	19	20	49	63	48

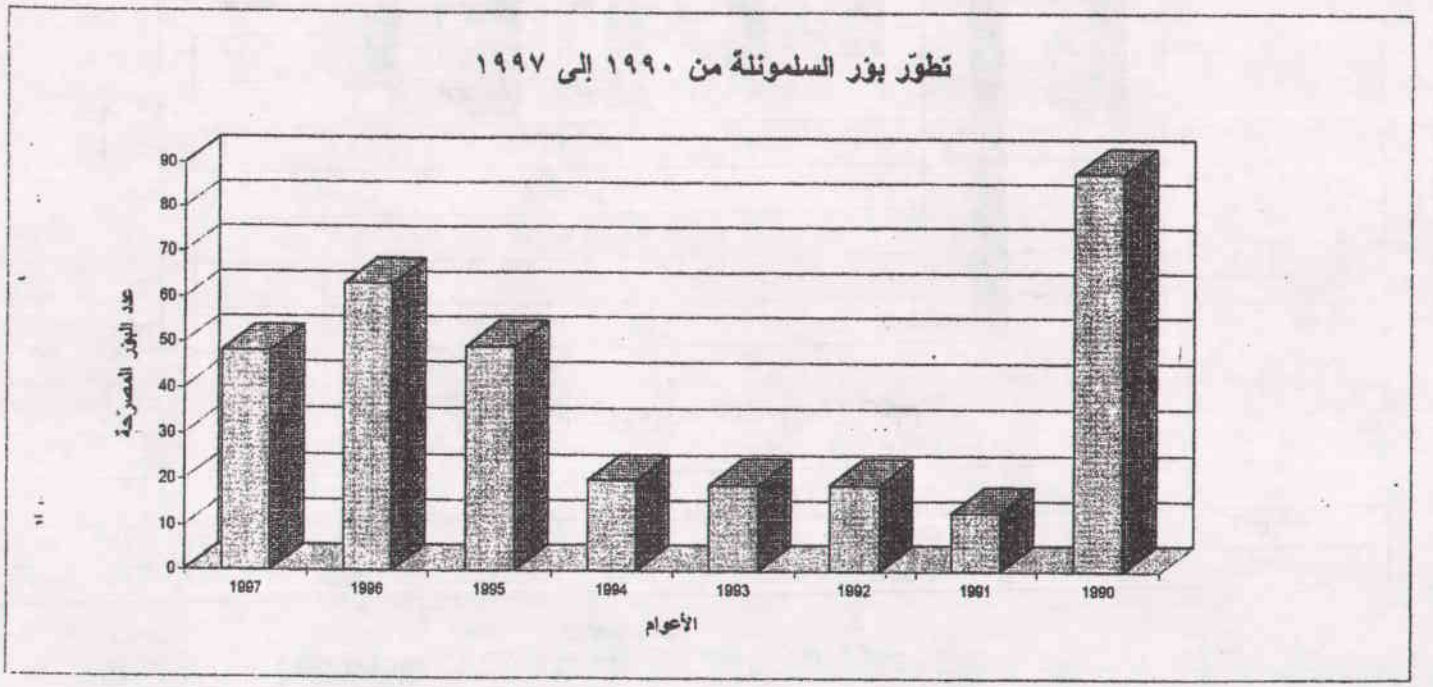

برنامج تطهير أبقار الحلوب من مرض اللإجهاض المعدي

سنة	1995	1996	1997	1998
عدد الحيوانات التي تم الكشف عليها	63388	75588	70255	42723

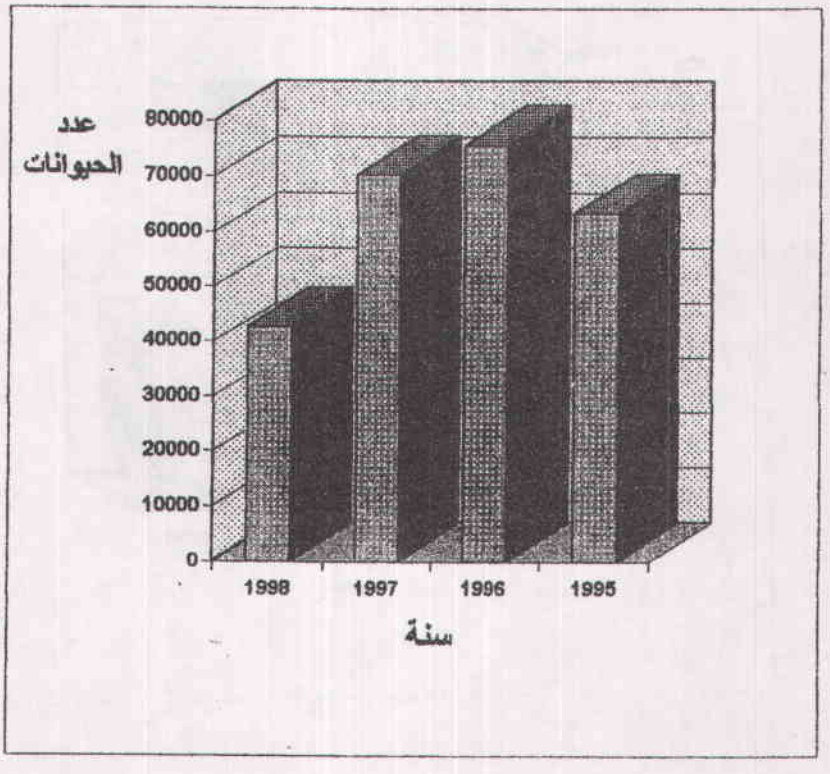

برنامج تطهير أبقار الحلوب
من مرض اللإجهاض المعدي

سنة	1995	1996	1997	1998
عدد الحيوانات التي تم ذبحها	547	1213	660	394

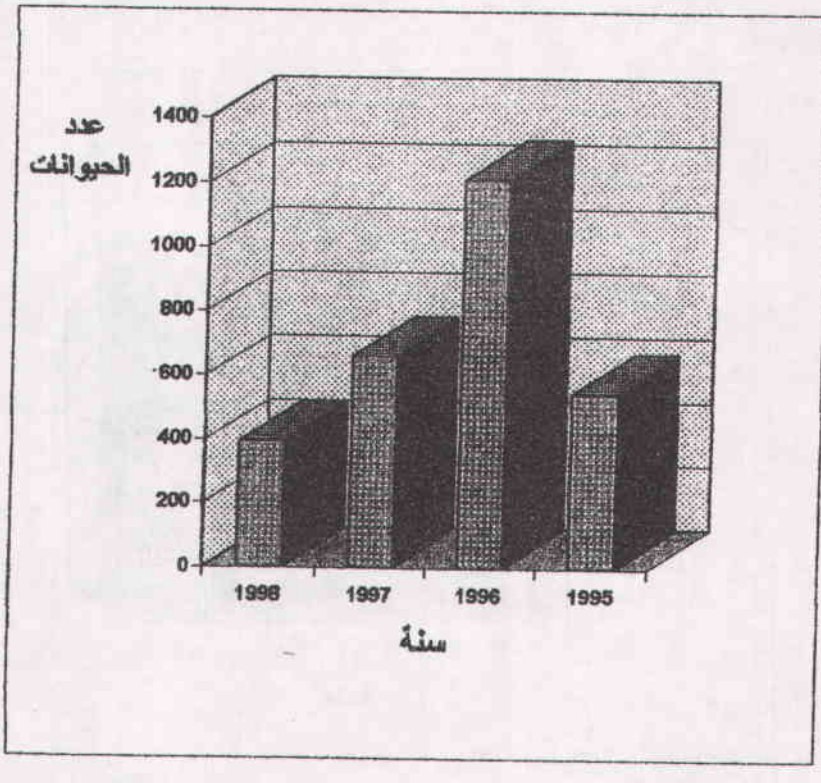

برنامج تطهير الماعز
من مرض اللإجهاض المعدي

سنة	1995	1996	1997	1998
عدد الحيوانات التي تم الكشف عليها	22851	43460	79485	55698

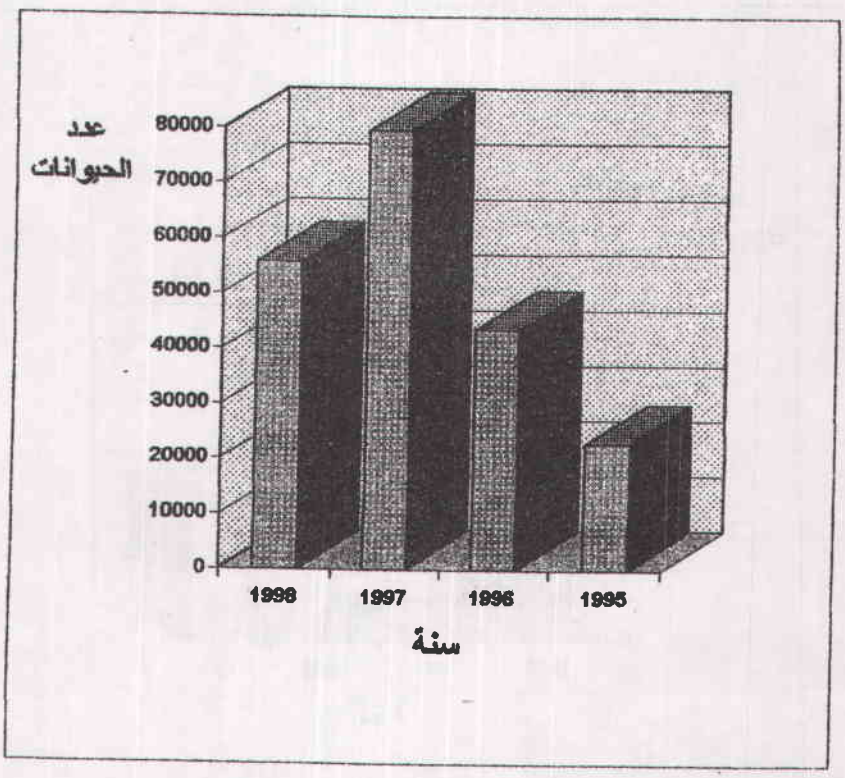

برنامج تطهير الماعز
من مرض اللإجهاض المعدي

سنة	1995	1996	1997	1998
عدد الحيوانات التي تم ذبحها	886	1993	2760	775

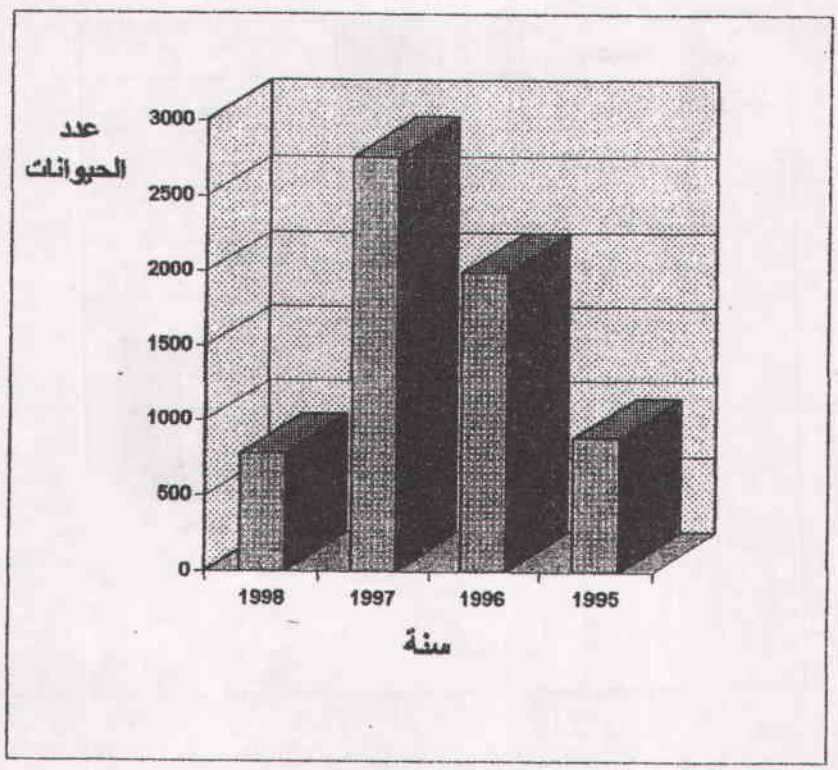

برنامج تطهير أبقار الحلوب من مرض السل

سنة	1995	1996	1997	1998
عدد الحيوانات التي تم الكشف عليها	47095	68772	55727	33358

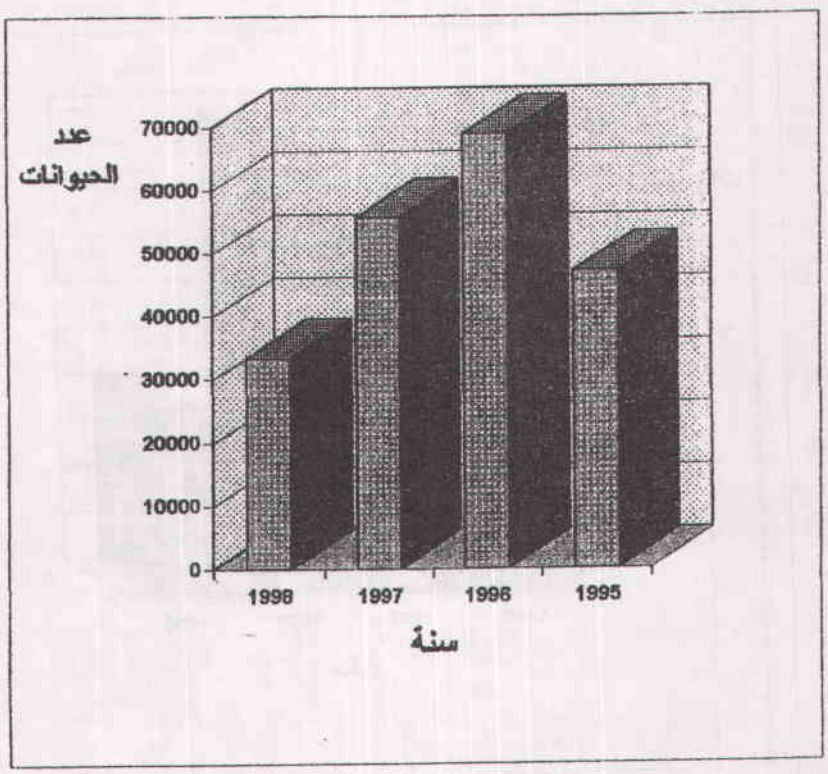

برنامج تطهير أبقار الحلوب من مرض السل

سنة	1995	1996	1997	1998
عدد الحيوانات التي تم ذبحها	201	480	367	161

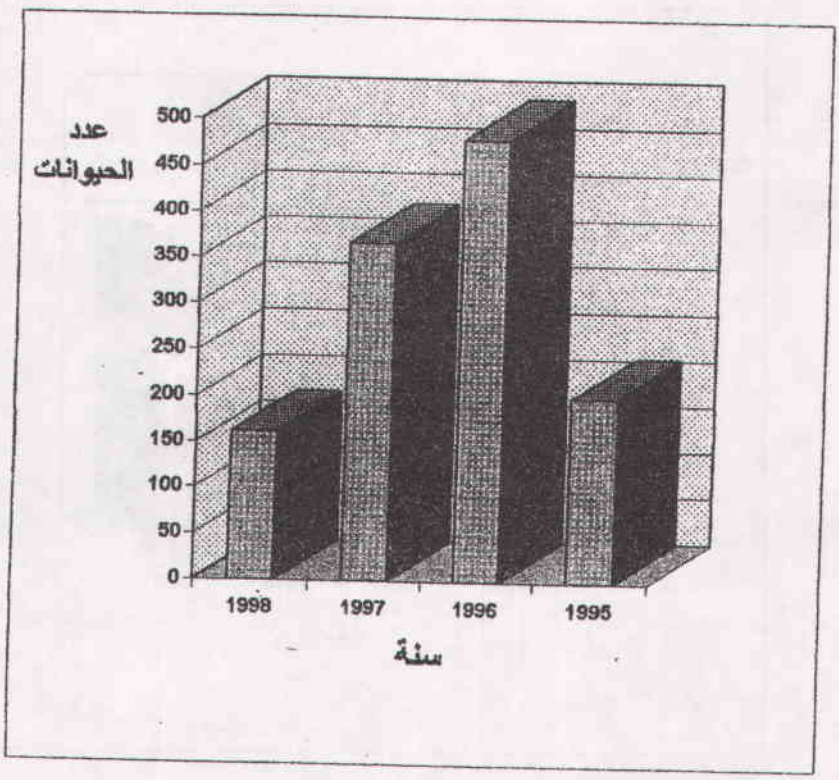

تطور عدد الذبائح المصابة بالكيس المائي بالنسبة لعدد الذبائح المراقبة بمناسبة عيد الأضحى
(٩٤ /٩٥/٩٦/٩٧/١٩٩٨)

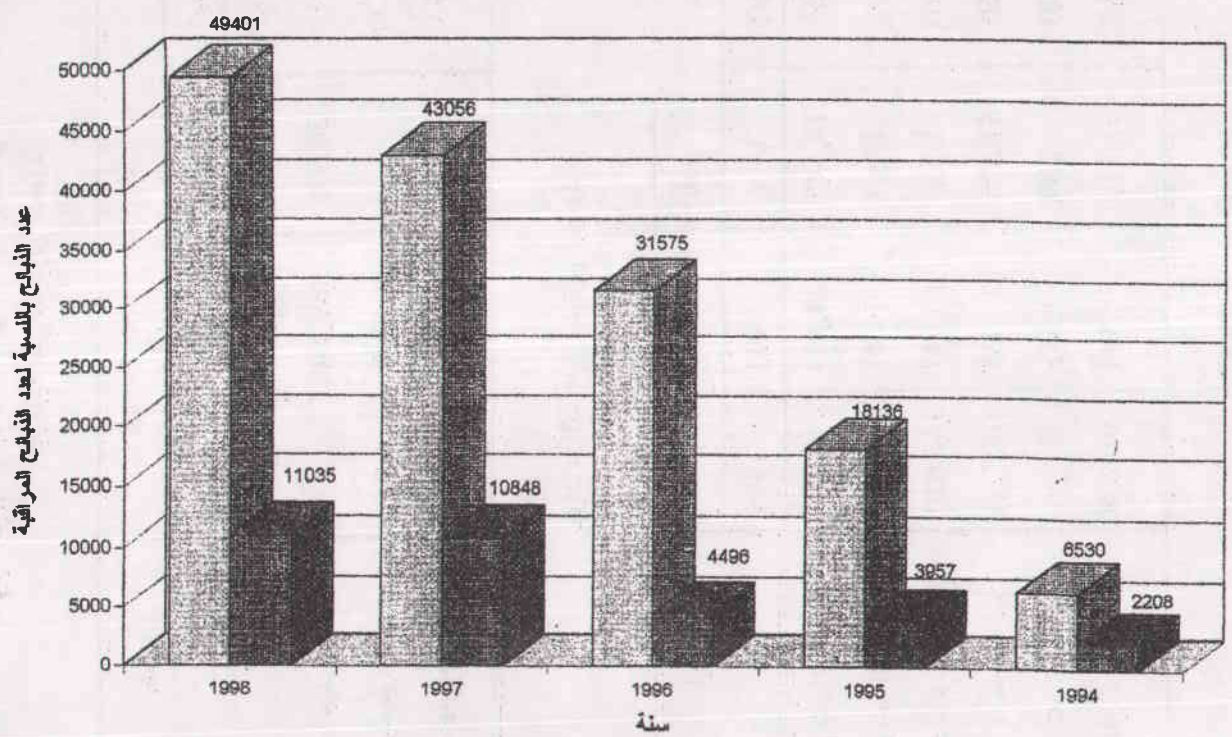

تطور المواد الحيوانية وذات الأصل الحيواني المستوردة المراقبة على مستوى الحدود

المادة	السنوات			
	1994	1995	1996	1997
أبقار	12.963	6.333	8.308	6.082
دجاج البيض	/	239.250	50.076	476.419
كتاكيت بالمليون	7.12	5.66	4.08	4.37
بيض التفريخ بالمليون	6.85	4.09	15.90	14.6

/

مواد مراقبة على مستوى الحدود (بالطن)

المادة	السنوات			
	1994	1995	1996	1997
لحوم حمراء	23.657	24.389	16.445	5.722
لحوم بيضاء	1.30	71.41	178.3	12.32
حليب موجه للإستهلاك	143.620	50.947	71.756	94.970
حليب موجه للتصنيع	109.733	123.935	51.575	88.360
حليب تغذية العجول	/	1.543	289	1.340
مشتقات الحليب	30.268	38.594	33.188	12.214

تطور المواد الحيوانية وذات الأصل الحيواني المصدرة والمراقبة على مستوى الحدود بالطن

المادة	السنوات			
	1994	1995	1996	1997
السمك	268	266.5	348.5	423.8
قشريات	485.5	759	857	674.5
أنقليس	99.7	15	36.2	28.3
الحلزون	95.7	22.4	41.2	42.1
كتاكيت بالمليون	1.7			
جلود الأغنام	713.864	884.096	1.969.271	703.899
أمعاء الأغنام	5.5	3.2	3.02	27.94

تطور كميات اللحوم الحمراء المراقبة
على مستوى المذابح الرسمية
من سنة 1990 إلى 1997 بالطن

المادة	السنوات							
	1994	1995	1996	1997	1997	1997	1997	1997
الكمية المراقبة	80110	60051	66416	77000	75382	80243	82627	89288

تطور متوسط وزن الذبائح
من 1993 إلى 1997
بالكيلوغرام

الصنف	1993	1994	النسبة ٪	1995	النسبة ٪	1996	النسبة ٪	1997	1997
البقر	177.7	164.3	7.52-	177.98	+ 8.53	168	5.5 -	180	7
غنم	18.23	16.77	8-	18.09	+ 7.78	18	0	17.8	1.9 -
ماعز	11.83	11.51	2.70-	12.01	+ 4.3	11.8	1.6 -	12	1.6 -
خيول	167.9	189.9	13.13+	184.5	+ 1.3	178.5	5.2 -	169.4	5 -
جمال	177.33	172.5	2.7 -	198.5	+ 15.4	185.5	6.5 -	185	0.8 -

تطور كميات اللحوم البيضاء المراقبة
على مستوى مذابح الدواجن الرسمية
من سنة 1993 الى 1997 بالطن

السنة	1993	1994	1995	1996	1997
الكمية المراقبة	21790.5	24543	33667	27749	25632
الكمية المسحوبة	88	216	258	1109	189

تطوّر نسبة الحجز بسبب الكيس المائي بالنسبة لمجموع السحب الصحي في المذابح
من 1994 إلي1998

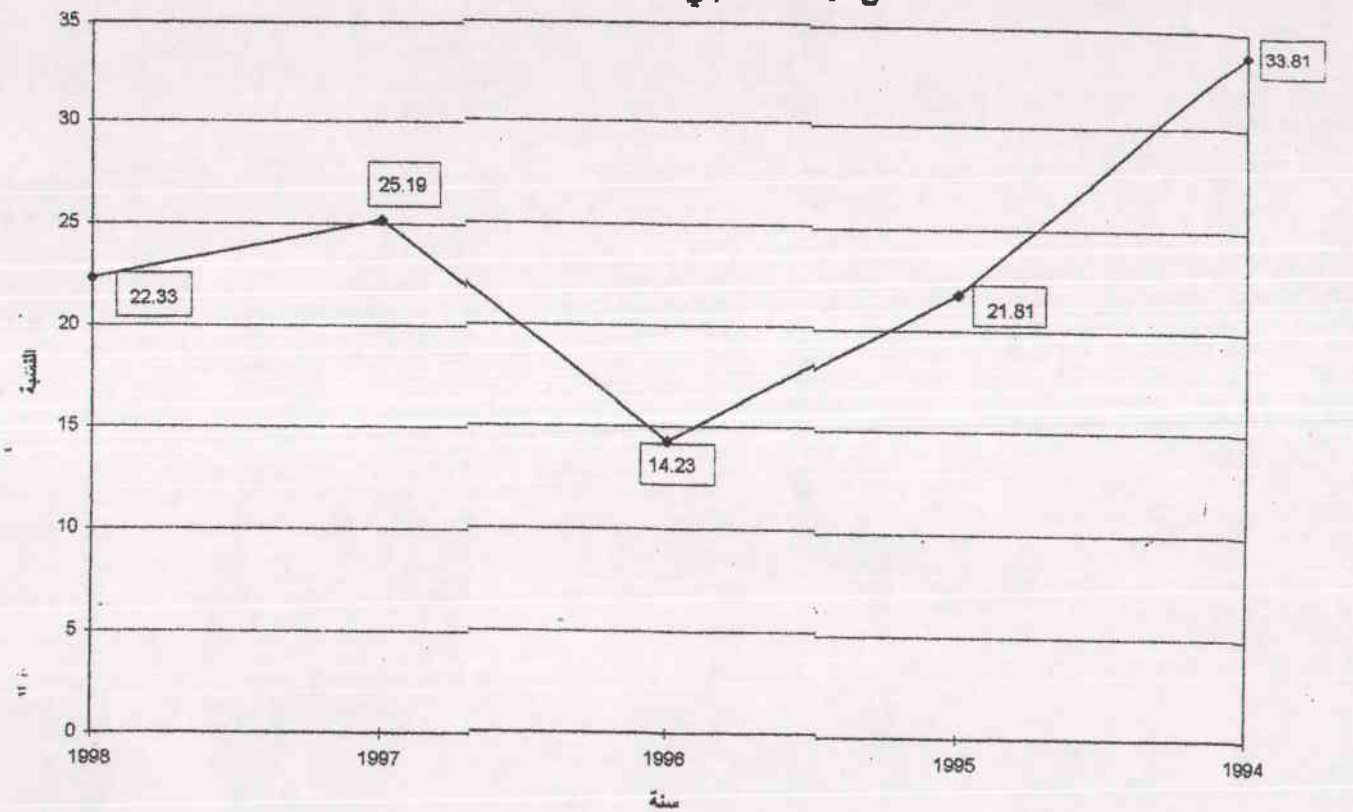

تقرير جيبوتي

تقرير جيبوتي

نظرة عامة :

تقع جمهورية جيبوتي في منطقة شرق افريقيا على البحر الاحمر ، المساحة 23000 كلم2 ولها حدود مشتركة مع الحبشة وارتريا والصومال.

عدد السكان 600000 نسمة ثلثهم يعيش في الريف.

يعتبر مناخ جيبوتي مدارياً شبه استوائي نصف جاف ذو فصلين في السنة :

- الفصل المعتدل يمتد من اكتوبر حتى ابريل، مع درجة حرارة وسطية تقدر بـ 25 م
- الفصل الحار ويمتد من مايو حتي سبتمبر معدل درجات الحرارة 40م

معدل تساقط الامطار السنوي ضعيف يقدر بـ 150 ملم سنوياً وتهبط الامطار على الساحل خلال الفصل المعتدل ، وداخل البلاد خلال الفصل الحار.

وداخل البلاد الطقس الحار ومجاري المياه غير دائمة تجف في الفصل الحار، إلا أن المياه تتجمع في البرك بعد الفيضانات الموسمية، كما تتجمع في البحيرات الجوفية التي تستخرج مياهها بانتظام.

الزراعة قليلة الانتاج وتربية المواشي متأقلمة مع الواقع الجغرافي، و90٪ من المواشي تربى في مراعي متنوعة والارتحال الدائم لترافق هطول الامطار والفصول المواتية للرعي.

1- اعداد الحيوانات :

تشير احصاءات 1978 الى الارقام التالية :

550.000 ماعز.

450.000 ضأن.

50.000 جمال.

40.000 ابقار.

6500 خنزير

2500 طيور

وهناك مشروع لاحصاء المواشي رغم وجود نظام الارتحال الدائم الذي يجعل المهمة صعبة .

وتتم العناية بصحة الحيوان مجانا وحيث تتحمل الدولة تكاليف هذه العناية. وتصطدم برامج الوقاية احيانا بعدم اهتمام اصحاب القطعان واستجابتهم للتحصين الوقائي.

2- مديرية تربية الحيوان والصيد :

تتبع مديرية تربية الحيوان والصيد لوزارة الزراعة المسؤولة عن تنمية الثروة الحيوانية، وتقسم المديرية الى قسمين :

- قسم تربية الحيوان.
- قسم الصيد.

وكل قسم يتفرع الى اقسام ثانوية اخري.

3- تنظيم الخدمات البيطرية :

تتوزع في جيبوتي العديد من مراكز الخدمات البيطرية لتشمل البلد باجمعه (راجع الخريطة) وترتبط جميع هذه المراكز اداريا بالمديرية العامة للثروة الحيوانية في العاصمة.

4- الجهاز البشرية :

تضم مديرية الثروة الحيوانية اربعة اطباء بيطرية وعشرة فنيين للقيام بالمهام الموكله اليهم. وهناك عشرون ممرضا بيطريا يهتمون بتقديم العناية الصحية للمواشي.

ويشرف على المراكز الحدودية ممرضين بيطريين وعلى مستوى عواصم الاقضية، كما أن هناك كوادر فنية تقوم بالخدمات البيرطية.

وتضم مديرية الثروة الحيوانية اطباء بيطريين يشرفون بانفسهم على مجمل مراكز الخدمات البيطرية واهم هذه الخدمات :

- العناية الصحية بالمواشي.
- الصحة العامة البيطرية.
- الضابطة البيطرية ومراقبة الحدود.

5- الحالة الصحية والوبائية :

اذا اخذنا بعين الاعتبار الظروف المناخية والحجم الصغير نسبياً لاعداد المواشي، يمكن اعتبار أن الحالة الصحية العامة والوبائية في البلاد لابأس بها. فالطاعون البقري ومرض ذات الرئة والجنب في الابقار لاتسجل أية اصابات بها.

وهناك بعض البؤر التي تظهر من حين الى اخر والقلب المائي والامراض التنفسية غير المحددة ، وكذلك الامراض الطفيلية الداخلية.

ويؤدى واقع الارتحال وتنقل القطعان الدائم الى ارتباط حالتها الصحية بقوة بالمناطق الحدودية للحبشة والصومال . ومن المهم اذن رصد الاوبئة على الحدود لمعرفة الحالة الصحية للقطعان وانتشار الاوبئة فيها.

2- سياسة تطوير تربية الحيوان :

1- سياسة التنمية :

ان سياسة التنمية موضحة في القانون العام لتنمية البلد ككل وهو القانون رقم 150 أن/91 الصادر في العاشر من فبراير 1991، وينص هذا القانون على التوجه الاقتصادي والاجتماعي للعقد الاخير للقرن العشرين (1990-2000) وهذا القانون هو المرجع لكل عمل تنموي في القطر.

تتمثل السياسة التنموية لتربية الحيوان بالنقاط التالية :

- تطوير الجهاز البشري والكوادر الصحية لاجهزة الطب البيطرية.
- تحسين تغذية الحيوان والاعلاف .
- متابعة التحسين الكمي والنوعي لكميات المياه المتوفرة للقطعان.
- تطوير وتنظيم قنوات تسويق المنتجات الحيوانية.
- مكافحة التصحر وتحسين المراعي المتوفرة حاليا.
- السعي لدمج الزراعة ببرامج تربية الحيوان.

2- معوقات الخدمات البيطرية :

- نقص المياه.

أدى شح المياه (150 ملم المعدل السنوي/سنة) المتأتية من الامطار الى التوجه لاستخراج المياه الجوفية بشكل محدود.

- نقص علف المواشي :

يشكل النقص في انتاج الاعلاف بسبب شح المياه عائق اساسي في وجه تربية المواشي وتنميتها ، كما أن الارتحال الدائم طلبا للمراعي الخضراء يحول دون تقديم العناية القطعان وتنفيذ الخدمات البيطرية.

- نقص الموارد البشرية :

قلة الكوادر المتخصصة حاليا وعدم تغطيتها للعديد من المناطق والنشاطات والانتاج الحيواني ورصد الاوبئة ودراسة الحشرات ومكافحتها .

– الموارد المادية والاقتصادية :

تعتبر هذه الموارد محدودة من الناحية الرسمية والدولة لاتستطيع ان تقدم العديد من المعدات والاجهزة والادوات اللازمة للقيام بالخدمات البيطرية اليومية وخاصة في ميدان تربية الحيوان.

– قطاع البحث العلمي :

هو منعدم تقريبا لعدم اقتناع المسؤولين ، إلا أن هناك مشروع انشاء مختبر للتشخيص البيطري وهو قيد التنفيذ .

RÉPUBLIQUE DE DJIBOUTI

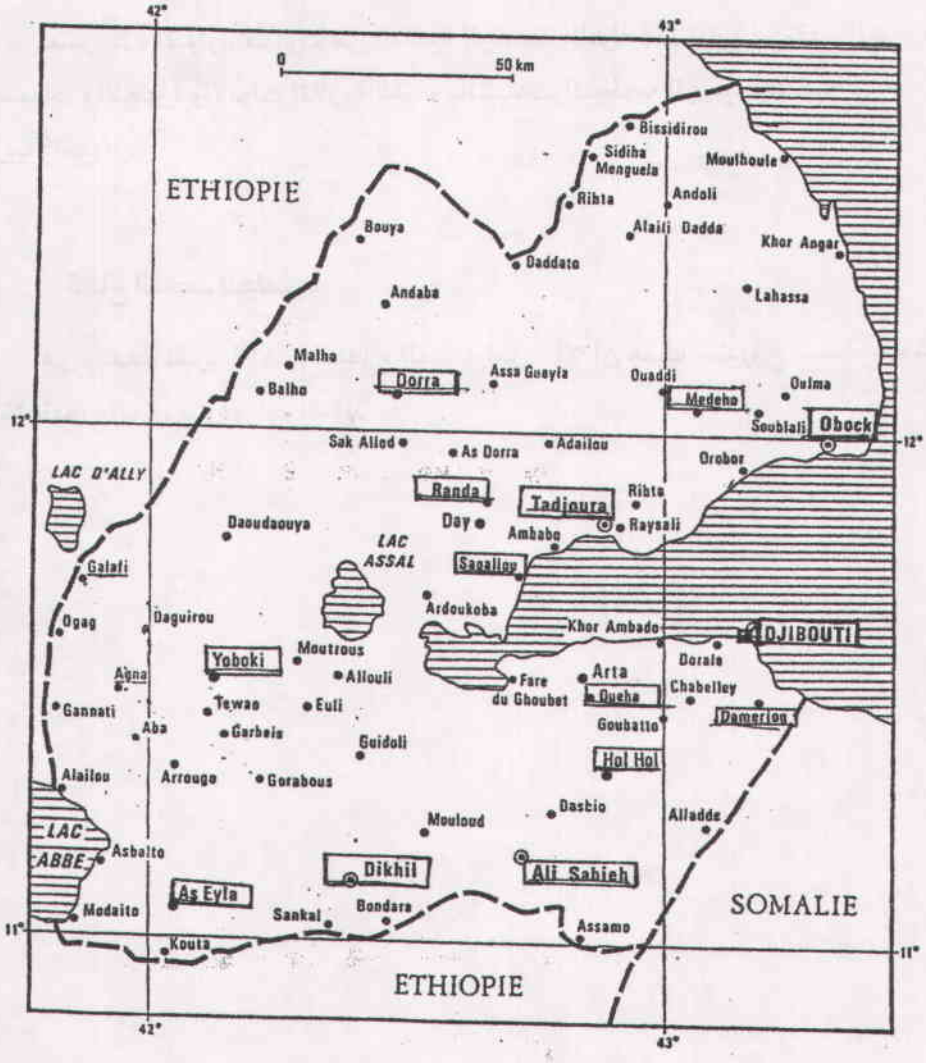

قطاع الثروة الحيوانية
بالمملكة العربية السعودية

قطاع الثروة الحيوانية
بالمملكة العربية السعودية

إعداد
الدكتور محمد حمد العقيلي
مدير الصحة الحيوانية – وزارة الزراعة

نبذة عن قطاع الثروة الحيوانية بالمملكة العربية السعودية وأبرز الخدمات المقدمة من قبل وزارة الزراعة والمياه في هذا المجال :

يشكل قطاع الثروة الحيوانية في المملكة العربية السعودية الشق الثاني المرادف للزراعة وهو احد المصادر الحيوية لتوفير البروتين الحيواني مثل اللحوم بأنواعها والحليب والبيض والتى تعتبر سلع إستراتيجية . كما يمكن الاستفادة من منتجاتها الثانوية كالجلود والصوف والشعر والوبر والتي تعتبر مواد أولية (خام) في العديد من الصناعات الوطنية، اضافة الى أن الثروة الحيوانية حرفة لقطاع كبير من سكان البادية.

تتكون الثروة الحيوانية في المملكة من الابقار والاغنام والماعز والابل والدواجن، وتقدر أعدادها الاجمالية حتي عام 1997 على النحو التالي :

الضأن	10328000	رأس
الماعز	6264000	رأس
الدواجن	395165000	رأس
الابل	790000	رأس
الابقار	280000	رأس

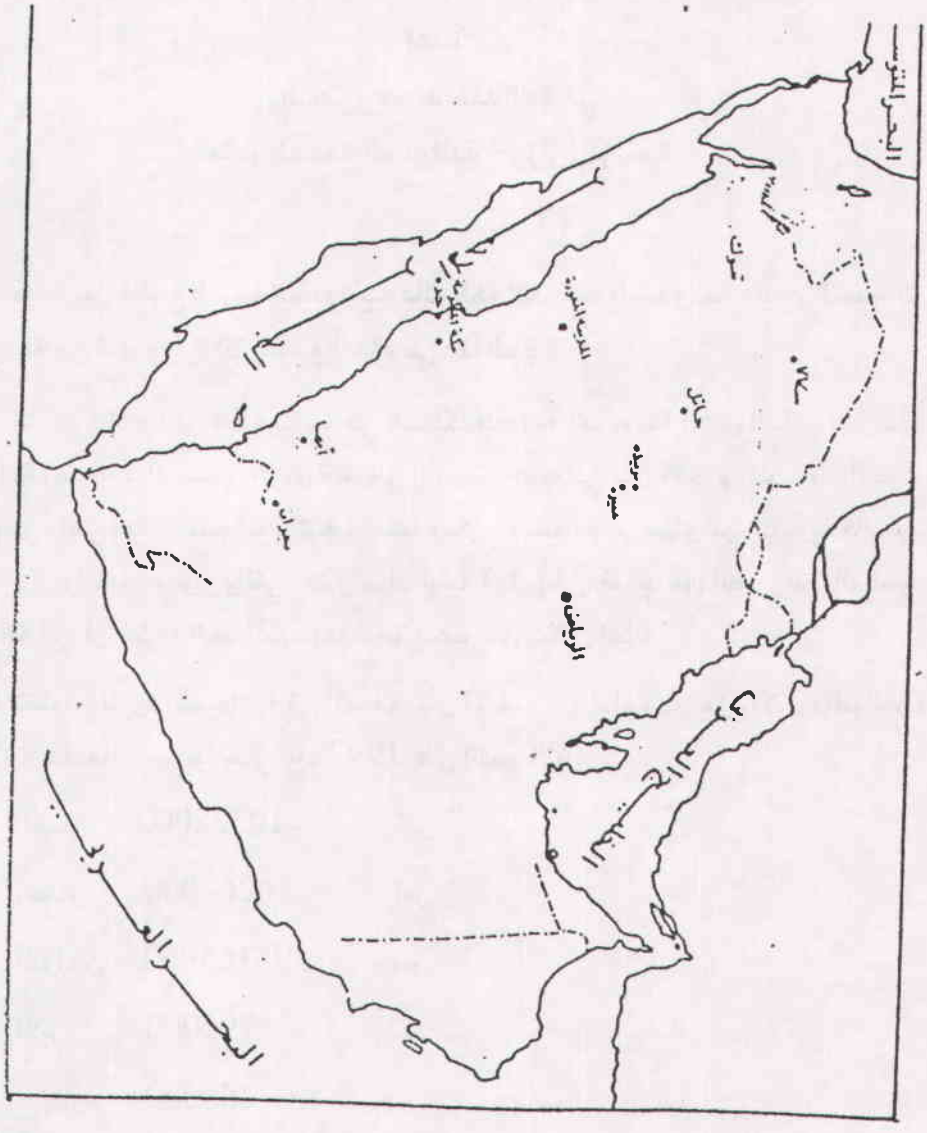
البحر المتوسط
تبوك
المدينة المنورة
حائل
بريدة
الرياض
الربع الخالي

إدارة الثروة الحيوانية

أنشئت ادارة الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة والمياه في عام 1976 كادارة مركزية للعمل على تنفيذ سياسة الوزارة في المحافظة على هذه الثروة الحيوانية، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنميتها وتطويرها وتحسين كفاءتها الانتاجية بالوسائل العلمية الحديثة وتقديم الخدمات البيطرية، سواء الوقائية منها أو العلاجية، بالاضافة الى تشجيع القطاع الخاص ومساندته نحو الاستثمار في مجال الانتاج الحيواني كمصدر هام من المصادر المتاحة لزيادة الدخل الوطني، ولتحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي في سبيل الامن الغذائي في المملكة.

وتتعامل هذه الادارة مع جميع مديريات الزراعة والمياه بالمملكة والبالغ عددها (25) مديرية بفروعها البالغ عددها (139) فرعاً، ويعمل بها (276) طبيب بيطري و(210) مساعد بيطري. كما تعمل على التنسيق مع الوزارات والجهات الاخرى ذات العلاقة بقطاع الزراعة في سبيل تحقيق الاهداف المنشوده لخدمة الثروة الحيوانية بالمملكة. وتعمل الادارة ايضا على تكثيف وتدعيم الخدمات البيطرية الوقائية والعلاجية وتطويرها ورفع مستوي أدائها الميداني، ومواجهة الاوضاع الصحية البيطرية التي من الممكن ان تتعرض لها تلك الثروة ، ومما له علاقة مباشرة بصحة المواطنين من الامراض المشتركة بين الانسان والحيوان، وتنظيم النواحي المتعلقة بالصيدليات البيطرية وتسجيل وتداول الادوية والعقاقير والمستحضرات البيطرية.

وقد بذلت جهود مستمرة في التعاون مع القطاع الخاص في مجالات إنتاج الدواجن والالبان ومشتقاتها واللحوم الحمراء، مما حقق ولله الحمد قدراً كبيراً من الاكتفاء الذاتي وتصدير فائض من بعض هذه المنتجات الى خارج المملكة.

الهيكل التنظيمي الجديد لإدارة الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة والمياه

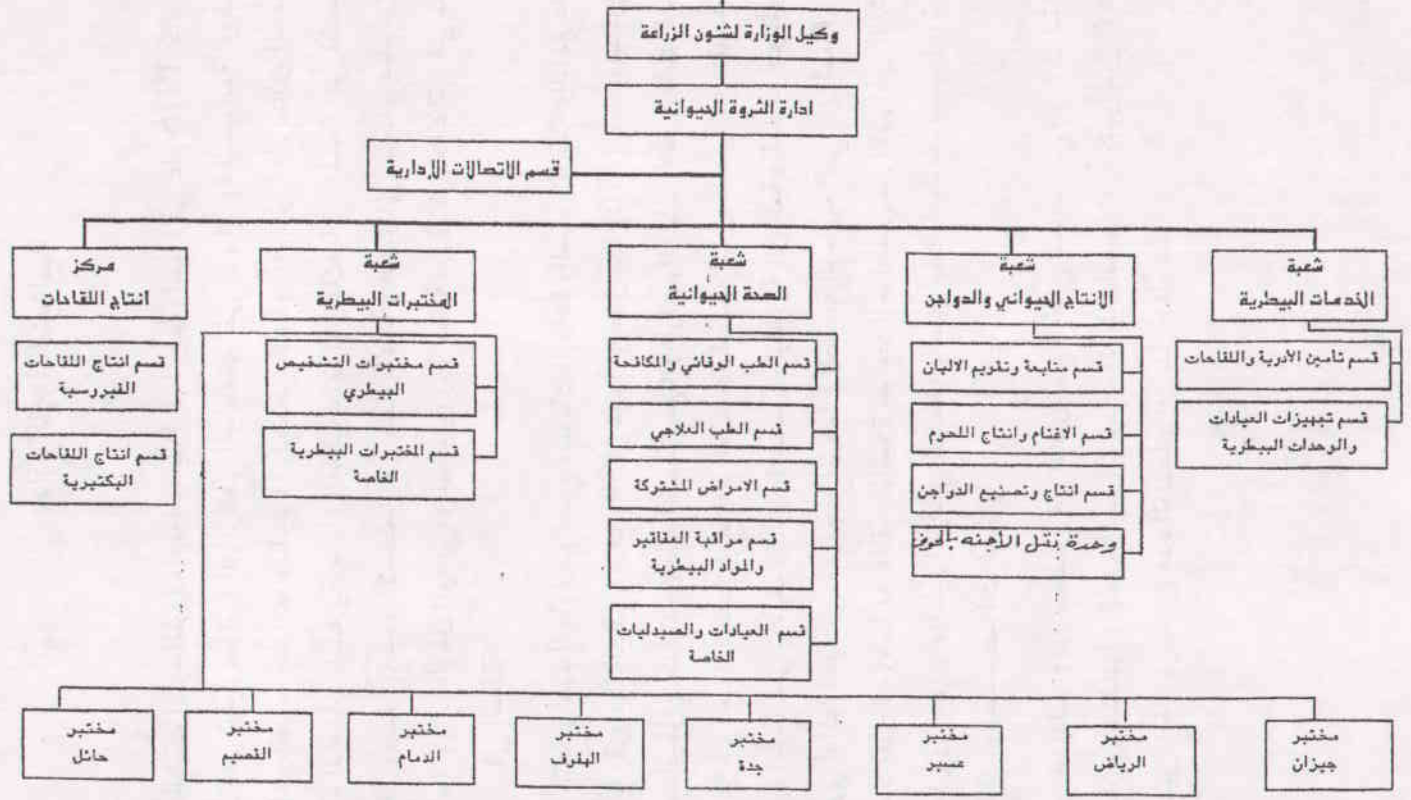

الاختصاصات :

* إعداد وإبلاغ خطة عمل وتحسين وتدعيم الخدمات البيطرية الوقائية والعلاجية للثروة الحيوانية والدواجن ومنتجاتها .
* المحافظة على صحة الحيوان عن طريق توجيه الخدمات اللازمة لتنفيذ برامج المكافحة والوقاية من الامراض التي تصيب الحيوان والطير.
* وضع الخطط والبرامج لمكافحة والقضاء على الامراض المشتركة بين الحيوان والانسان والوقاية منها بالتنسيق مع الجهات المختصة داخل الوزارة وخارجها .
* إعداد التقييم الفني للمشروعات المقدمة من القطاع الخاص لتربية المواشي والدواجن او تصنيع منتجاتها .
* توفير احتياجات العمل من الادوية واللقاحات والاجهزة المخبرية وغيرها من مستلزمات الخدمات البيطرية والمختبرات.
* تحديد أماكن وجود الثروة الحيوانية بالمملكة وأعدادها وأنواعها بالتنسيق مع ادارة الدراسات الاقتصادية والاحصاء والتعرف على مؤشرات نمو الثروة الحيوانية والعوامل التي تؤثر فيها .
* الاستفادة من نتائج الابحاث التي يجريها المختصون في مجال الثروة الحيوانية سواء كانت أبحاث داخل المملكة او في المراكز البحثية خارج المملكة وايصالها للعاملين في الحقل للاستفادة منها .
* متابعة وتقييم نتائج تنفيذ الخدمات البيطرية عن طريق التقارير والزيارات الميدانية.
* تحديد احتياجات الوزارة وفروعها من الاطباء البيطريين والفنيين والاخصائيين ومساعديهم والتجهيزات والمواد اللازمة لتأدية مهامهم.

نطاق الاشراف :

تقوم إدارة الثروة الحيوانية بالاشراف على كافة الخدمات البيطرية التي تقدمها فروع الوزارة بالمناطق في مجال الوقاية والمكافحة لامراض الحيوان وتقويمها بغية المحافظة على الثروة الحيوانية بالمملكة وتنميتها، والعمل على توفير احتياجات الفروع بالمناطق المختلفة من الاطباء والفنيين البيطريين والتجهيزات اللازمة لاداء عملهم، وكذلك عمل دورات تدريبية للاطباء والمساعدين البيطريين وفنيي المختبر في المجالات المختلفة من علوم الطب البيطري وتزويدهم بمايستجد ، بجانب حضور المختصين منهم المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية التى تعقد خارج المملكة.

أقسام إدارة الثروة الحيوانية :

تضم الادارة أربعة شعب تختص كل منها بمهام عديدة :

أ- شعبة الانتاج الحيواني والدواجن

وتضم الاقسام التالية :

- قسم متابعة وتقويم انتاج الالبان.
- قسم الاغنام وإنتاج اللحوم.
- قسم إنتاج وتصنيع الدواجن.

ب- شعبة المختبرات البيطرية :

تقوم مختبرات التشخيص البيطرية بالمملكة في كل من الرياض، جده، الاحساء، القصيم ، الدمام ، حائل، عسير، جازان باستلام العينات الواردة اليها من كافة العيادات البيطرية بمختلف مديريات الزراعة والمياه وفروعها بمناطق المملكة المختلفة، واجراء الاختبارات اللازمة للتشخيص المخبري للمسببات المرضية وعزلها وتصنيفها.

وتقوم الوزارة حاليا بالتخطيط لانشاء مختبرات اخرى جديدة في المناطق التالية : تبوك، المدينة المنوره، الحدود الشمالية (عرعر).

إجمالي عدد العينات التي فحصت بالمختبرات البيطرية خلال العام 96-1997

نوع الفحص	عدد العينات الوارده	العدد الايجابي
الفحص الفيروسي	11060	6060
فحص بكتيريولوجي وطفيلي	24494	7015
فحص باثولوجي	276	276

اعداد الحيوانات والطيور المعالجة في مختلف مديريات الزراعة والمياه وفروعها خلال عام 1418 هـ

انواع الحيوانات والطيور المعالجة	العدد المعالج
ابقار	12506
جمال	40517
ماعز	919647
ضان	1163806
خيول	534
حمير	61
قطط	222
كلاب	319
دواجن	271741
المجموع الكلي	2409535

لتشخيص الامراض الوبائية الفيروسية، وكذلك التعاون مع المختبر المرجعي في وبريدج بانجلترا.

5- التعاون مع منظمة الصحة العالمية (WHO) والمكتب الدولي للاوبئة الحيوانية (OIE) ومنظمة الاغذية والزراعة (FAO) في مكافحة الامراض الوبائية والمشتركة بين الانسان والحيوان.

مشروع الكشف على البقايا الهرمونيه والدوائية والكيماوية في حيوانات المزرعة والدواجن المحلية والمستورده :

تقوم الوزارة باجراء مسح شامل لعينات عشوائية رقابية من مشاريع الالبان ومشاريع الدواجن (لاحم وبياض) ومشاريع تسمين العجول وارسالها الى المختبر البيطري المركزي بالرياض، لاجراء اختبارات الكشف وقياس البقايا الهرمونيه والدوائية في حيوانات المزرعة من الأبقار والأغنام المعدة للذبح سواء محلية أو مستوردة ، اضافة الى الاختبارات الدقيقة للعينات الايجابية التى ترد من المختبرات الفرعية وابلاغ النتائج حسب المواصفات القياسية والحدود المسموح بها.

مركز إنتاج اللقاحات البيطرية :

أنشىء عام 1977 وتم البدء بالانتاج عام 1981 ويهدف المركز الى انتاج اللقاحات البيطرية لتغطية حاجة الثروة الحيوانية والداجنه بالمملكة بهدف وقاية هذه الثروة من الامراض الوبائيه والمعدية ويقوم المركز بانتاج اللقاحات التالية :

1- الطاعون البقري 2- طاعون المجترات الصغيرة 3- جدري الضأن

4- داء الكلب للكلاب 5- داء الكلب لحيوانات المزرعة

6- نيوكاسل هـ ب 1، لاسوتا 7- التهاب الشعب الهوائي المعدي.

كما يقوم المركز بتقييم ومعايرة اللقاحات المستوردة والمنتجة محلياً، وذلك عن طريق لجنة مشكلة من قبل ادارة الثروة الحيوانية.

وحدة نقل الاجنة بمنطقة الجوف :

تم انشاء وحدة نقل الاجنة في الاغنام بمركز الابحاث بالجوف بهدف زيادة الكفاءة الانتاجية وتحسين السلالات المحلية، وزيادة إنتاجية الاغنام ذات الصفات الوراثية والانتاجية العالية للاسهام الفعال في زيادة إنتاجية الحيوان ومن ثم توفير اللحوم الحمراء الطازجة لاهميتها الغذائية وللحد من خطوة الامراض المعدية المنقولة عن طريق الحيوانات المستوردة، اضافة الى خدمة المربين في المنطقة وتشمل هذه الخدمات فحص الحمل وعلاج عدم الشيوع وتشخيص حالات العقم وعلاجها . وقد استكملت التجهيزات الاساسية لهذه الوحدة التى بدأ تشغيلها في عام 1997.

المشروع الوطني لمكافحة مرض البروسيلا :

بدأ التنفيذ الحقلي لهذا المشروع في عام 1990 وذلك باتباع سياسة التحصين الشامل باستخدام لقاح ريف 1، علماً بأن العتره السائدة بالمملكة هي عترة البروسيلا مليتينيسز، حيث تم تكوين ثلاثين فرقة بيطرية خاصة لهذا المشروع مهمتها القيام بالتحصين ضد البروسيلا مزوده بالاطباء والمساعدين البيطرين والسيارات والخيام والثلاجات وجميع مايحتاجونه لاغراض التحصين، كما أن مديريات الزراعة وفروعها تقوم أيضا بمهمات التحصين . وقد تم خلال السنوات السابقة وحتي هذا العام تحصين مايزيد عن خمسة عشر مليون (15000000) رأس من الاغنام والماعز والابقار والجمال بمختلف مناطق المملكة.

أهداف وإستراتيجية المشروع :

أولا : الاهداف :

1- تخفيض نسبة الاصابة بين قطعان الحيوانات كمرحلة أولى بشكل تدريجي، وبالتالي الحصول على قطعان من الحيوانات مستقبلاً خاليه من المرض وهذا يتأتى بعد متابعة عمليات التحصين لمدة اجيال.

2- حماية المواطنين من خطر الاصابة بهذا المرض، وكذلك تخفيض الاعباء المالية

الناتجة عن علاج المصابين بمرض الحمى المالطيه.

3- خفض الخسائر المادية الناجمة عن حالات الاجهاض في الحيوانات.

ثانياً : إستراتيجية المشروع :

1- تحصين إناث الحيوانات بلقاح البروسيلا مليتينسز ريف 1 بالاضافة الى تحصين المواليد بصوره دورية ومكثفة وشاملة، بحيث تغطي جميع مناطق المملكة عندما تبلغ عمر التحصين (ثلاثة أشهر).

2- تحصين الحيوانات المستوردة بغرض التربية طبقاً لبرنامج خطة المكافحة.

3- التوعية الصحية للمواطنين عن خطورة هذا المرض.

المحاجر البيطرية :

يوجد على كافة منافذ المملكة الجوية والبحرية والبرية عدد (21) محجر حيواني ونباتي تتبع لادارة الحجر الحيواني والنباتي، يعمل بها حوالى (48) طبيب ونحو (29) مساعد بيطري ويتلخص دور هذه المحاجر في مايلي :

1- مراقبة الاستيراد للحيوانات الحيه وتطبيق الاجراءات المحجرية الواردة باللوائح المنظمة لذلك.

2- منع دخول الحيوانات المريضة.

3- معرفة الامراض الحيوانية والامراض المشتركة والدول التي تنتشر بها والمعلومات التي ترد عن طريق الهيئات الدولية لتعميمها على جميع المحاجر للاخذ بها في الاعتبار عند الكشف على الحيوانات المستوردة.

4- فسح الادوية واللقاحات والمطهرات والمواد البيطرية والاضافات العلفية والسائل المنوي وذلك حسب الشروط والتعليمات المنظمه لذلك.

5- عمل الاحصائيات الشهرية والسنوية لماتم فسحه.

بنك الاصول الوراثية والتلقيح الصناعي بمشروع الخرج الزراعي :

تم انشاء هذا البنك في عام 1990 ويهدف الى تطبيق برنامج التحسين الوراثي للابقار المحلية والاجنبية المستوردة على افضل المستويات من خلال تأمين احتياجات البنك من الطلائق ذات الكفاءة الوراثية العاليه. ويجري تطبيق التلقيح الصناعي في بعض مديريات الزراعة والمياه على أبقار المواطنين بواسطة فنيين تم تدريبهم جيداً.

مركز التدريب البيطري والانتاج الحيواني بالاحساء :

بدأ المركز باستقبال الطلاب عام 1976 ومنذ بدء العمل بالمركز وحتي العام 1996-1997 تم تخريج (20) دفعة من حملة الدبلوم في مجال صحة الحيوان والانتاج الحيواني للعمل كمساعدين فنيين في مجال الطب البيطري والانتاج الحيواني يعملون في مختلف مديريات الزراعة والمياه والقطاعات الاخرى ذات العلاقة.

برنامج
تحسين الخدمات البيطرية
في السودان

MAP OF THE SUDAN

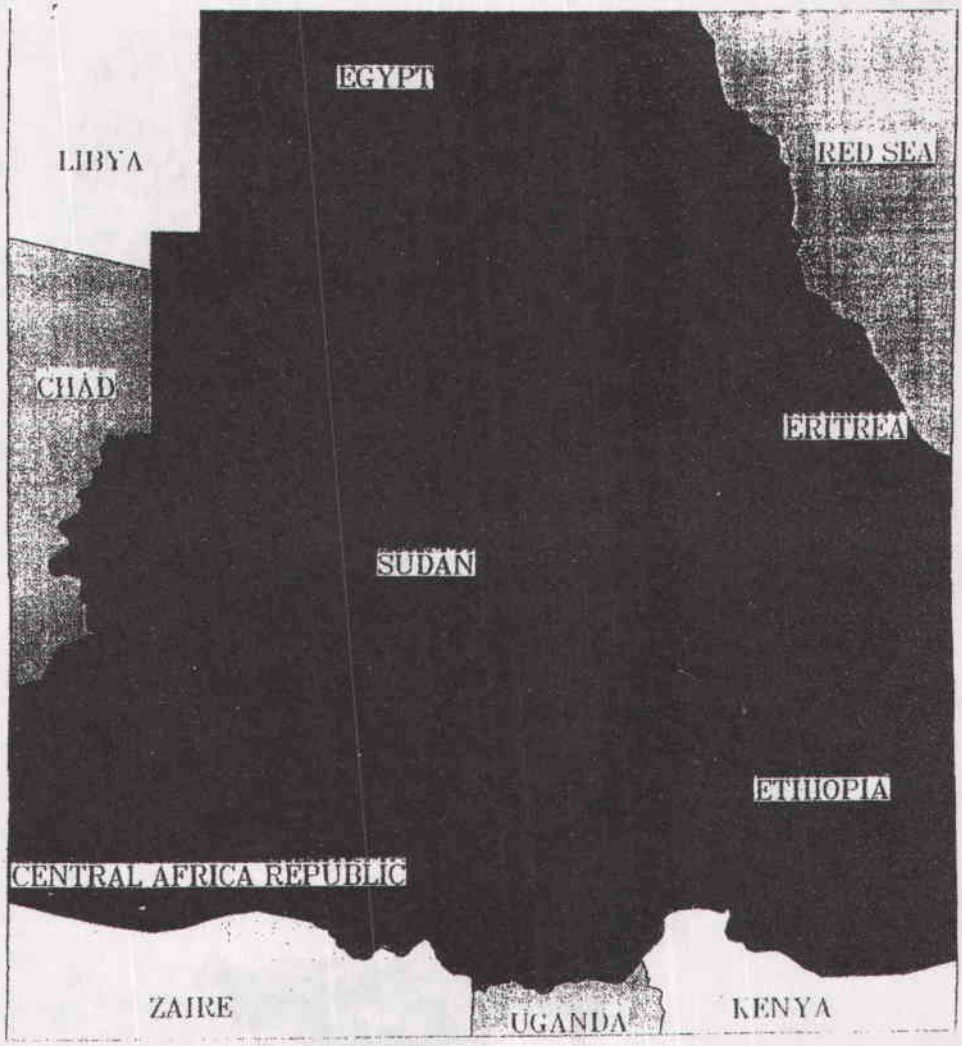

MAP OF THE SUDAN
STATES AND THEIR CAPITAL TOWNS

برنامج تحسين الخدمات البيطرية في السودان

إعداد : د. أحمد مصطفى حسن
مدير الإدارة العامة لصحة
الحيوان ومكافحة الأبئة

مقدمة :

السودان يُمثل قلب القارة الأفريقية وتحيط به تسع دول : مصر وليبيا في الشمال، تشاد وأفريقيا الوسطى في الغرب، جمهورية الكنغو الديمقراطية و يوغندا وكينيا في الجنوب، وأثيوبيا وإريتريا في الناحية الشرقية و يفصله عن المملكة العربية السعودية البحر الأحمر. خارطة رقم (1) .

كما ويُمثل السودان عماداً قوياً وجسراً هاماً يربُط العالم العربي والدول الأفريقية. وهذا الموقع المزدوج يحمل السودان أعباءاً جسيمة لتحقيق مبدأ توفير الغذاء للعالمين العربي والأفريقي.

مساحة السودان 2.5 مليون كلم مربع. يتميز السودان بتنوع في المناخات حيث الصحراء وشبه الصحراء في الشمال والساڤنا في الوسط والإستوائي في أقصى الجنوب، هذا التنوع المناخي يتحكم في توزيع الحيوانات الإبل والضأن والماعز في الشمال والوسط، الأبقار في الوسط والجنوب إضافة الى الحياة البرية والتي تنتشر في كثير من بقاع السودان حسب الظروف المناخية.

يمتلك السودان ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة حيث بلغت تقديرات الثروة الحيوانية (جدول رقم (1) و (2) .

طبقت البلاد النظام الفدرالي في الحكم حيث تم تقسيم البلاد الى 26 ولاية تحتفظ كل ولاية بحكومة مستقلة تقوم بتصريف أعباءها وتوزيع الدستور توزيعاً عادلاً للسلطات بين الولايات والمركز (خارطة رقم (2) .

مساهمة الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي/ بلغت في 95/94 19.9٪ أما مساهمة الثروة الحيوانية في عائدات الصادر فقد بلغت 22٪ وهي تُمثل 45٪ من عائدات القطاع الزراعي.

3- الخدمات البيطرية في السودان :

مقدمة عامة :

تتكون بنية الخدمات من :

1- هياكل الخدمات البيطرية .

2- القوى العاملة .

3- الموارد المالية والإمكانات .

4- الإختصاصات والعلاقات القانونية .

5- صحة الحيوان والأمراض المشتركة ومكافحة الأمراض.

6- العلاقات العالمية وروابط الخدمات البيطرية بالمنظمات العالمية .

7- الأمراض الوبائية وسبل مكافحتها.

8- إعادة هيكلة الخدمات البيطرية .

1- هياكل الخدمات البيطرية :

تتميز هياكل الخدمات البيطرية بالبلاد بالتسلسل الهرمي ابتداءاً من قاعدة الخدمات البيطرية في الحقل مروراً بالسلطة الولائية وإنتهاء بالسلطة الإتحادية . ومن خلال هذه الهيكلة فقد تم توزيع الأدوار بين المركز والولاية ومن ثم الولاية والسلطات المحلية والتي تمثل السلطة الفعلية لرعاية الثروة الحيوانية.

تتحمل السلطات البيطرية في المركز (الحكومة الإتحادية) والولائية مسئولية إدارة الخدمات البيطرية وتغطى هذه المسئولية إدارة شئون التجارة الدولية في الثروة الحيوانية ومنتوجاتها. وتنفرد السلطة البيطرية المركزية دون غيرها بمسئولية إدارة شئون التجارة الدولية والعلاقات العالمية وتتميز هذه المسئولية بثبات في السياسات العامة ومطابقة الإجراءات التي يتم تطبيقها مع القوانين والضوابط العالمية التي تحكم التجارة الدولية.

أما السلطات البيطرية الولائية فتتركز مسئوليتها على المستوى الولائي ورعاية الثروة الحيوانية على هدي القوانين واللوائح القومية التي تصدرها السلطات الإتحادية والولائية وغالباً" ما تقوم السلطات الولائية بمهام التنفيذ. كما وأن السلطات البيطرية الولائية تعتبر مصدراً "اساسياً" للتقارير والمعلومات والبيانات القاعدية المتعلقة بالثروة الحيوانية.

ضمن هياكل تقديم الخدمات البيطرية فهناك القطاعات المساعدة وهي الجامعات ومراكز البحوث والمعلومات والقطاع الخاص العامل في مجال تقديم الخدمات البيطرية.

وبنظرة فاحصة لهيكل الخدمات البيطرية في البلاد فنجدها تبدأ بنقطة الغيار أو الشخفانة البيطرية في قرية نائية أو وحدة بيطرية متحركة ترافق المجموعات الرعوية أثناء ترحالها. ثم مروراً بالمستشفيات البيطرية والتي تقوم بمهام توفير الخدمات العلاجية والوقائية على مستوى المناطق والمحليات والمحافظات كوحدات إدارية. ومن ثم تتجه تركيبة الخدمات البيطرية نحو تجسيد الهيكل الإداري المهني على مستوى الولاية حيث يجلس على رأس هذا الهرم الولائي مدير عام الثروة الحيوانية تساعده مجموعة من المساعدين من مختلف التخصصات ولكن تنحصر عملياً في مجالات محددة :

1- صحة الحيوان ومكافحة الأوبئة .

2- تنمية الإنتاج الحيواني والأسماك.

3- التخطيط وإقتصاديات الثروة الحيوانية .

4- الإرشاد والتدريب.

5- الشئون المالية والإدارية .

ويعتبر مدير عام الثروة الحيوانية همزة الوصل بين المركز والولاية بالرغم من تبعيته الإدارية لوزير الزراعة والثروة الحيوانية أو وزير الثروة الحيوانية (في بعض الولايات) إلا أن مسئوليته المهنية والفنية ترتبط إرتباطاً "وثيقاً" بوكيل الثروة الحيوانية في الحكومة الإتحادية والذي يتبع رأساً الى وزير الثروة الحيوانية الإتحادي .

أما على مستوى المركز فنجد أن الهيكل الذي تم تقليصه عقب تطبيق الحكم الإتحادي قد راعي تطبيق الحزم الفنية والعلمية لذلك جاء مبسطاً ومحدوداً في مكوناته. ويجلس على

قمة الهرم الإتحادي الوزير (وزير الثروة الحيوانية الإتحادي) يعاونه في تصريف أعباء الوزارة وزير دولة يضطلع بالإشراف على الجوانب الفنية في الوزارة. ويعتبر وكيل الوزارة اليد الفنية في جسم هذه الوزارة وتتبع له إدارات عامة ست متخصصة في مجالات متعددة وعلى رأس كل من هذه الإدارات مدير عام والإدارات هي :

- صحة الحيوان ومكافحة الأوبئة .
- تنمية الإنتاج الحيواني والأسماك .
- التخطيط وإقتصاديات الثروة الحيوانية .
- الشئون العامة .
- المحاجر وصحة اللحوم .
- الاسماك والاحياء المائية .

إضافة الى مدير يدير شئون مراكز التدريب . ومكاتب فنية وخدمية متخصصة تتبع لمكتب الوكيل. على نفس مستوى الوكيل نجد هيئة بحوث الثوة الحيوانية والتي تضطلع بمهام إدارة البحوث في مجالات :

- صحة الحيوان وإنتاج اللقاحات والمنتوجات البيولوجية .
- الإنتج الحيواني والسمكي .
- الحياة البرية .
- السئون العامة .

وتخضع هيئة البحوث الى قانون المؤسسات والهيئات ولها مجلس إدارتها وتتبع الهيئة مباشرة الى الوزير وتقوم بممارسة صلاحياتها وفق قانونها الذي ينسجم مع القانون المذكور آنفاً .

وزارة الثروة الحيوانية ضمن إختصاصاتها الإشراف على المؤسسات العامة التي تمارس مهام تتعلق برعاية الثروة الحيوانية على المستوى القومي.

القوى العاملة :

الخدمات البيطرية في السودان تمتلك قوى عاملة متفرغه تخضع لضوابط التشغيل الحكومي. وبالرغم من أن جل قواها العاملة من الأطباء البيطريين من مختلف التخصصات إلا أن هنالك تخصصات أخرى ذات علاقة بالعمل البيطري إضافة الى عمالة من الفنيين والعمال والمدربين والإداريين .

وفوق هذا كله تشرف السلطات البيطرية على أعمال القطاع الخاص والمتطوعين في العمل البيطري. ويخضع العاملون في قطاع الخدمات البيطرية إلى ضوابط ولوائح وقوانين الخدمة العامة .

وتم تحديد إختصاصات كل فئة من هذه الفئات والدولة تستغل هذه الكفاءات للإستفادة منها بفعالية .

يمتص قطاع صحة الحيوان ومكافحة الأمراض الوبائية قدراً كبيراً من القوى العاملة وتتقاسم بقية التخصصات بقية القوى العاملة وهي بكل المقاييس تتميز بضعف عدديتها.

الموارد والإمكانات :

تشتمل علي الموارد المالية وإمكانات العمل المختلفة :

الموارد المالية :

يتم الصرف على الثروة الحيوانية على ثلاث مستويات :

1- الحكومة المركزية (وزارة الثروة الحيوانية الإتحادية) .

2- الحكومة الولائية (وزارة الثروة الحيوانية أو الزراعة والثروة الحيوانية) .

3- المحليات (الثروة الحيوانية) .

وتتحكم عدة عوامل في حجم الصرف وأولى هذه العوامل حجم الثروة الحيوانية في الولاية أو المحلية . أما بشأن الموارد المالية للثروة الحيوانية فهي تتركز في تقدير الدولة لحجم عائدات الثروة الحيوانية من العملات الحرة أي أهمية الثروة الحيوانية كمصدر للتجارة العالمية وتتضح أهمية الثروة الحيوانية خلال السنوات الأخيرة حيث بدأت الموارد

المالية في تصاعد مستمر نتيجة لتقدير الدولة لأهمية الثروة الحيوانية الإقتصادية .

المباني والمنشآت :

تحتفظ وزارة الثروة الحيوانية الإتحادية ووزارات الثروة الحيوانية أو الزراعة والثروة الحيوانية الولائية بمنشآت تدير من خلالها أعمالها الفنية وهذه المباني تستغل كمراكز علاجية أو بحثية وإنتاج لقاحات إضافية إلى إدارة الشئون الإدارية والفنية وأخرى تستغل كمحاجر لصادرات البلاد من الثروة الحيوانية ومسالخ ذات مواصفات صحية .

الإتصالات :

تمتلك الثروة الحيوانية (الخدمات البيطرية) شبكة إتصالات لاسلكية تربط معظم الولايات بالمركز إضافة الى ربط مناطق الولاية برئاستها . والوزارة الآن بصدد إنشاء شبكة قومية إمتداداً للشبكة الإقليمية والعالمية (RADISCON).

وتغطي شبكة الإتصالات اللاسلكية عشرة محطات ثابتة تم توزيعها على رئاسات الولايات ومحطة رئيسية برئاسة الوزارة بالخرطوم . إضافة الى 73 محطة متحركة مثبتة في عربات حملات التطعيم ومسح المناعة . وهذه الشبكة ساهمت كثيراً في توفير المعلومات الأساسية للثروة الحيوانية وتستغل هذه الشبكة أيضاً" في عمليات الإتصال بين المركز والولايات .

وسائل الحركة :

تقوم الدولة بتوفير وسائل للحركة ونتيجة لتمركز الثروة الحيوانية في أيدى القطاع التقليدي وهو بالطبع يتواجد في المناطق النائية حيث توفر الماء والمرعى ، لكل ذلك تقتنى الوزارة نوعيات محددة من وسائل الحركة والتي تتناسب وطبيعة الأرض والطرقات في البلاد . كما وأنه من خلال المشاريع القومية والمحلية يتم توفير وسائل الحركة لخدمة توصيل الخدمات البيطرية .

المعدات الحقلية :

تمثل معدات التبريد والمعدت البيطرية أهم معينات الخدمات البيطرية المتطورة . وقد تم بالفعل توفير أعداد معقولة من هذه المعدات وبمواصفات عالمية ستساهم بل وساهمت

بالفعل في رفع المقدرات العملية للعاملين بالحقل وأدى الى السيطرة التامة على أمراض وبائية بعينها وتم تحسين سمعة السودان العالمية .

الإختصاصات :

تختص الوزارة الإتحادية وبموجب التشريعات الدستورية بالتخطيط والتدريب والإشراف ومكافحة أمراض الحيوان والإجراءات الصحية المتعلقة بالصادر إضافة الى البحوث وتتقاسم مع السلطات البيطرية الولائية الصلاحيات في مجالات صحة الحيوان الأخرى وفي مجال الخدمات البيطرية . وبالرغم من ذلك كله تتركز إختصاصات الوزارة الإتحادية تحديداً في الآتي :

2-1 صحة الحيوان والصحة البيطرية العامة :

تقوم السلطات البيطرية الإتحادية بالإشراف على حملات مكافحة الأمراض الوبائية والتي تقوم الولايات فعلياً بتنفيذها وفق موجهات تصدرها الوزارة الإتحادية . وفي هذا الإطار أعدت الوزارة الإتحادية التشريعات الضرورية التي يراعي فيها سهولة التحرك لإحتواء الحالات الوبائية والحيلولة دون دخول الأمراض الوبائية الوافدة .

خدمات مكافحة الأوبئة :

أ/1 فترة الاستعمار البريطاني (1899 - 1956م) :

أن الخدمات البيطرية في مجال صحة الحيوان ومكافحة الأوبئة بمعناها الحديث بدأت مع بداية القرن الحالي. حيث أصدرت السلطات في عام 1901م قانون أمراض الحيوان والذي ركز بصورة اساسية على الأمراض الوبائية خاصة الطاعون البقري والذي دخل السودان الشمالي في عام 1899م من بلاد الحبشة عن طريق مديرية كسلا آنذاك.

أن القانون المذكور وفي إطار الحد من انتشار الأمراض الوبائية ركز على الجوانب الوقائية من خلال الآتي :

أ- التبليغ الفوري للسلطات عند ظهور مرض الطاعون أو أي مرض وبائي في الابقار (قوانين السودان - 1955م) .

ب- عزل الابقار المصابة او المشتبهة عن السليمة .

ج- منع ازالة الجثة أو الجثث المصابة والناتج منها أو افرازاتها من منطقة القطيع موضع الاشتباه.

د- منع تحرك اي حيوان من القطيع المشتبه الى أي جهة اخرى.

في عام (1906 م) وفي اطار تعزيز الاجراءات الوقائية للحد من انتشار الأمراض الوبائية أنشأت الادارة قوة الشرطة الخاصة بالطاعون البقرى (المصلحة البيطرية 1906م) لمساعدة حكام المديريات المتاخمة للحدود الحبشية والأريترية في الحد من حركة الأبقار عبر الحدود لمنع نشر الطاعون البقري.

في (1929م) ولتحقيق روابط قوية بين السلطات البيطرية والرعاة اقتراح انشاء المنظمة البيطرية القبلية (Tribal Vet organization) حيث تم أختيار بعض الأفراد بواسطة زعماء القبائل . ونالوا تدريباً بيطرياً أولياً في مجال مكافحة المرض. وانحصر دورهم بصورة اساسية في اكتشاف المرض في اطواره الأولى وأتخاذ الخطوات الكفيلة بمنع انتشاره الى جانب التطعيم بما هو متاح من اللقاحات المتوفرة آنذاك .

في اوائل الثلاثينات تم حل قوة الشرطة الخاصة بالطاعون البقرى لبعض الصعوبات المالية وفوضت بعض مهامها الى شرطة المديريات، كما تم تدريب المزيد من المواطنين المحليين لخدمة قبائلهم .

إن سياسة الحد من إنتشار الأمراض الوبائية عامة والطاعون البقرى خاصة من خلال الخطوات الآنفة الذكر قد صحبتها في نفس الوقت جهود لإنتاج مصل الطاعون البقري منذ عام (1914 م) (CATTLE PLAGUE ANTISERUM) حيث تقرر في عام 1928م إنتاج المصل بكميات كبيرة . وعلى أثر ذلك تقرر إنشاء معمل بيطري ملكال للقيام ضمن مهامه الأخرى بهذا الغرض . ونلاحظ أن كل الجهود السابقة لاستعمال المصل قد ركزت على المحاجر (الكرنتينات) كأفضل وسيلة متاحة آنذاك.

في 1946م أتخذت الإدارة البريطانية خطوة اخرى حيث قامت بأنشاء لجنة السياسات البيطرية والثروة الحيوانية (Livestock & Vet policy com). لقد رفعت اللجنة المذكورة تقريرها للجنة الاقتصاد والتجارة أوصت فيه بضرورة قيام حملة واسعة لتطعيم الأبقار وأن تبدأ على الفور بمديرية دارفور وقد بدأت الحملة فعلاً باستعمال فاكسين

الفيروس المروض في الماعز (Attenuated Goat Virus) والذي استجلب من كينيا حيث ساعد كثيراً في الحد من ظهور حالات المرض مما شجع على استمرارية الحملة في السنوات التالية.

أ/2 فترة الحومات الوطنية (ابتداء من 1956 م)

في سنوات ما بعد الإستقلال أتبعت السلطات البيطرية نفس السياسة في مجال مكافحة الأوبئة بتركيز خاص على مرض الطاعون البقرى والذي ظل هو المحو الأساسي الذي تدور حوله انشطة المكافحة ، ولأن الوباء لا يعرف الحدود السياسية فقد قررت منظمة الوحدة الإفريقية تسيير حملة على نطاق القارة لمكافحة المرض عرفت ب (JP-15) وقد بدأ برنامج المكافحة على أربعة مراحل، الثلاثة الأولى كانت في غرب أفريقيا والمرحلة الرابعة في شرق افريقيا بما فيها السودان.

ولقد كانت هذه المرحلة نقطة تحول في تاريخ مكافحة المرض في البلاد منذ ظهوره في عام 1899م وقد بدأت في عام 1968م ولمدة ثلاث سنوات ولقد تركزت بصورة اساسية على السودان الشمالي في عام 1973م تقرر تمديدها الى ثلاثة سنوات اخرى لتغطية جنوب البلاد والحدود الشرقية مع اثيوبيا. لقد خططت الحملة لتطعيم كل الأبقار ولمدة ثلاث سنوات متتالية بعدها أعتمدت مرحلة المتابعة والتي ركزت على تطعيم العجول بصفة دورية بحيث يتم تحقين كل العجول والتي تبلغ سنة من عمرها لسنتين متتاليتين .

لقد استمرت الحملة المشتركة لمكافحة الطاعون البقرى في البلاد حتى 1978م بعدها تركت جهود المكافحة لحكومة السودان. والجدير بالذكر انه خلال العشر سنوات التي استمرت فيها جهود المكافحة المشتركة تم تطعيم 38.8 مليون رأس من الأبقار مقارنة ب 13 مليون رأس قبل بداية الحملة (بابكر الحاج 1977م) .

للتأكيد من فعالية الحملة فقد اجرى مسح لمعرفة مستوى المناعة المكتسبة كنتيجة لجهود التطعيم. وقد كانت النتائج طيبة حيث جمعت حوالي (10) ألف عينه من السيرم من عجول اقل من سنة وعجول ما بين 18 – 24 شهراً ومن ابقار كبيرة تحمل علامة الأذن الدالة على التطعيم وكانت نسبة المناعة فيها عالية والمعلوم أن معدلات بؤر المرض تقل عن الظهور كما تجاوزت نسبة الأبقار المطعمة 70٪ من القطيع .

لقد بذلت جهود مقدرة لمواصلة نشاط حملة مكافحة الطاعون البقري بعد أن آلت مسئولية المتابعة الى حكومة السودان في 1978م اذ امكن خلال الفترة من 1978م وحتى 1989م تطعيم حوالي (30) مليون رأس من الأبقار . رغم تلك الجهود فقد صاحب تحول مهام المكافحة من منظمة الوحدة الإفريقية الى حكومة السودان بعض الصعاب خاصة التمويلية منها حيث ضعفت الميزانية المرصودة لهذا الغرض خاصة من قبل حكومات الاقاليم فتدنت جهود المكافحة وانحسرت عما كانت عليه في السابق مما ادى الى اشتعال المرض بصورة واسعة في اوائل الثمانينات ادى الى خسائر بالغة قدرت وبتحفظ بأكثر من 100 ألف رأس في كردفان وحدها مما دفع منظمة الوحدة الإفريقية الى التدخل للمرة الثانية في اواخر الثمانينات من خلال المشروع الإفريقي لمكافحة واستئصال الطاعون البقري (PARC) .

لقد بدأ مشروع الحملة الأفريقية لمكافحة واستئصال الطعون البقرى (PARC) في يونيو 1989م هادفاً في مرحلته الأولى والتي أمتدت حتى 1991م الى التعطيم الكلي للأبقار في اعمارها المختلفة (Mass Vaccination) ضد مرض الطاعون البقري وأبوقنيت في الولايات الشمالية من البلاد الى جانب جهود المراقبة والتقصى الحقلي والمسح المناعي من خلال 86 فرقة التطعيم و 9 فرق للمسح الميداني، على ان تتركز جهود المشروع في المرحلة الثانية على تطعيم العجول بصورة دورية للحفاظ على مستوى معين لمعدلات المناعة وسط القطيع القومي وبصورة مستدامة. ولقد أمكن ومنذ 1989م وحتى الآن تطعيم حوالي 20 مليون رأس من الأبقار راجع جدول (7) .

إن جهود مكافحة الطاعون البقري قد صحبتها موازنة لمكافحة بعض الأمراض الوبائية كالتسمم الدموى والحمى الفحمية وابزقالة وابوقنيت في الأبقار حيث بدأت جهود مكافحة تلك الأمراض بصورة ملموسة منذ الستينات وبلغت ذروتها في السبعينات ومن ثم اصبح برنامجاً ملازماً لحملات مكافحة الطاعون البقرى منذ ذلك الحين.

ولقد لعبت جهود مكافحة الأمراض الوبائية دوراً ملموساً في تقليل الخسائر الناجمة عنها مما انعكس على زيادة هائلة مع عوامل اخرى في اعداد رؤس الماشية بالبلاد.

جدول رقم (7)

يوضح الأعداد المطعمة ضد الطاعون البقرى خلال الفترة من 1928 - 1997م .

الفترة	الأبقار (مليون رأس)
1928-1967م	12
1968-1977م	38.5
1978-1988م	30.1
1989-1996م	33.3

المصدر : التقارير السنوية للثروة الحيوانية

2- مسح وتقصى وتشخيص الأمراض :

إن إتساع السودان وتعدد مناخاته قد اوجد فصائل مختلفة من الحيوانات تعيش في بيئات متباينة وبالتالي تتعدد الأوبئة بها فكان لابد من أن تعنى بأجراء مسح شامل لأمراض الحيوان من خلال جمع المعلومات الخاصة بالأمراض عامة والوبائية خاصة لكل فصائل الحيوانات لتحديد الجدوى الإقتصادية للأمراض وإعداد خرائط لها في كل ولايات البلاد بغرض تحديد اوجه مكافحتها لنعكس ذلك ارتفاعاً في إنتاجية الحيوان ويكون اكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمي.

وبدأ التفكير في نشاط مسح وتقصى الأمراض حديثاً وينسجم برنامجه مع نداءات المكتب الدولي للأوبئة (O.I.E) والذي ظل ينادي بضرورة رسم سياسات واضحة المعالم لمكافحة الأمراض الوبائية بالاضافة الى المناشدة المستمرة من منظمة الصحة العالمية (W.H.O) بضرورة مكافحة الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان.

أن برنامج التقصى والمسح الحقلي يرمى الى الآتي :

أ- إجراء مسوح قومية لتحديد مسببات الأمراض في الفصائل الحيوانية المختلفة.

ب- تحديد وبائيات الأمراض واعداد خرائط لتوزيع المرض جغرافياً وزمنياً وخرائط الارصاد الوبائي على المستوى المحلي والإقليمي خاصة في الدول المجاورة .

د- اصدار سجل للأمراض الوبائية حسب الأهمية الإقتصادية للأعانة في وضع السياسات والخطط والبرامج المستقبلية لمكافحة واستئصال تلك الأمراض.

ع- تحديد برامج المكافحة المناسبة للأمراض التي تقتضى جدوى مكافحتها تركيز الجهود.

3- الخدمات العلاجية :

إن كل جهود تقليل أثر الأمراض على صحة الحيوان في تاريخها الطويل قد وجهت الى جملة القطيع (Herd) بكثافة عالية من قبل الدولة والمنظمات العالمية وجدت تفاعلاً إيجابياً من قبل المربيين ولم يلق الحيوان الفرد في الجانب العلاجي نفس الدرجة من الإهتمام لا من قبل الدولة ولا من قبل المالكين وذلك لضعف القيمة الإقتصادية للحيوان حتى فترة قريبة.

بدأت الخدمات العلاجية بالخيول أيام الاستعمار البريطاني لأهميتها في تحركات قوات الجيش الانجليزي والسلطات الادارية كوسيلة للتنقل. وكانت تلك الخدمات تنطلق من رئاسة المراكز الإدارية حيث توجد المستشفيات البيطرية . وفي النقاط الإدارية الصغيرة تم فتح شفخانات بيطرية تقدم خدمات محدودة. أما الانتشار الجغرافي الواسع لتلك الخدمات فقد كان محدوداً ويقدم من خلال ما يعرف بالمحافظين البيطريين والذين تدربوا اصلاً لأغراض التطعيم ولإبلاغ السلطات في حالة ظهور المرض ووبائيات الماشية وظل الإقبال على الخدمات العلاجية مفقوداً خلال الستة عقود الأولى من هذا القرن ويعزى ذلك الى :

1- ضعف القيمة الإقتصادية للحيوان وعدم وجود أسواق مشجعة للمنتجات الحيوانية.

2- التوزيع الجغرافي الواسع للثروة الحيوانية جعل امكانات التواصل بينها وبين مركز الخدمات البيطرية ضعيفة.

3- تدنى الوعي بأهمية العلاج بين المربيين والذين كثيراً ما يلجأون الى الأساليب التقليدية السائدة في علاج حيواناتهم .

وبحلول عقد السبعينات ازداد الوعى بأهمية العلاج بعد أن زالت اغلب الأسباب انفة الذكر فنظمت اسواق الماشية داخلياً تحت اشراف مؤسسة تسويق الماشية واللحوم واصبحت قنوات التواصل بين مراكز الخدمات البيطرية والرعاة والمربيين أكثر حيوية خاصة بعد توفير وسائل الحركة من قبل الحملة المشتركة لمكافحة الطاعون البقرى ومن ثم ارتفع الوعى بأهمية الحيوان الفرد وضرورة علاجه مما زاد معه الطلب على الخدمات العلاجية بصورة فاقت الامكانات المرصودة من قبل الدولة . وبحلول النصف الأول من عقد الثمانينات اصبحت الإمكانيات العلاجية مشلولة تماماً أمام الطلب المتزايد عليها بسبب الآتي :

1- نقص القوى العاملة المدربة وإحجام المتوفرة منها في العمل في مناطق التواجد المستمر للماشية .

2- ابتعاد الماشية عن مناطق تواجدها المتعارف عليها والتي على ضوئها اقيمت مراكز الخدمات العلاجية بسبب التغيرات البيئية المتكررة والتي ادت الى انحسار المراعي الطبيعية .

3- ضعف بل انعدام وسائل الحركة القادرة على توصيل الخدمات الى حيث يوجد الحيوان .

4- ضعف الميزانيات المرصودة من قبل الدولة لمقابلة تسيير الخدمات البيطرية عموماً والعلاجية على وجه الخصوص.

5- عدم الاستقرار بسبب حرب الجنوب خاصة في مناطق الالتماس حيث تتمركز اغلب الحيوانات في اشهر ما بعد الخريف.

كل تلك الأسباب ادت الى التفكير في اسلوب جديد يواكب تلك المتغيرات بايصال الخدمات العلاجية الى حيث يتواجد الحيوان خاصة بعد أن اصبح الرعاة والمربيون يلهثون بحثاً عن الدواء في كل مكان واى كمية كانت ونشط المتعاملون في تداول العقاقير البيطرية خارج القنوات الرسمية فكان بعث فكرة الشفخانات البيطرية المتجولة (الجدول 8) . واتاحة المجال للقطاع الخاص لتقديم الخدمات العلاجية بصورة مقننة في نطاق توفير بعض الأودية والمعدات البيطرية والسماح بممارسة النشاط البيطري العلاجي من خلال العيادات البيطرية الخاصة.

جدول (8)

يوضح المستشفيات والشفخانات البيطرية بالولايات

الولاية (سابقاً)	مستشفى بيطري	مراكز صحة حيوان	شفخانة قائمة	نقطة غيار	شفخانة مقترح تحت التشييد	شفخانة متحركة
كردفان	18	—	46	15	6	5
الشمالية	5	1	23	29	—	—
الشرقية	13	—	43	—	1	—
الخرطوم	8	3	10	3	—	—
الوسطى	22	1	83	—	6	3
دارفور	16	—	45	6	8	—
المجموع	82	5	250	53	21	8

4- خدمات الإشراف الصحي والرقابة على اللحوم :

إن خدمات الإشراف الصحي والرقابة على اللحوم تقدم من خلال أنشطة السلخانات التي كانت تتبع في الماضي الى سلطات الثروة الحيوانية وفي مرحلة من مراحل تطور الحكم المحلي والاقليمي آلت تبعيتها الى المجالس المحلية وحكومات الاقاليم من حيث الانشاء وميزانيات التسيير والصيانة. ويقع عبء توفير الإشراف الفني على سلطات الثروة الحيوانية وقد صاحب ظروف تسييرها كثير من الشد والجذب بين سلطات الثروة الحيوانية الحريصة على أن تهيء المسالخ بصورة تؤمن تقديم لحوم صحية للمواطن وجلود خالية من العيوب لتتنافس في اسواق الصادر وبين الحكومات المحلية التي تركز على الايرادات دون توفير الحد الأدنى من المنصرفات التي يتطلبها تسيير أعمال تلك المسالخ.

ولم تشهد المسالخ أي تطور يذكر من حيث توسيع دائرة خدماتها لا كماً ولا نوعاً منذ ثلاثين عاماً حيث مازالت في ذيل قائمة اهتمامات القائمين على امرها رغم تضاعف عدد السكان المستهليكن لخدماتها، فكثر الذبيح غير القانوني (الكبرى) خارج نطاق الإشراف الصحي البيطري ومخاطر ذلك جمه اقلها تعريض صحة المواطنين لأمراض تنتقل بين الإنسان والحيوان وانعكاس ذلك على ضرورة توفير الأودية لعلاج الذين يتعرضون لتلك الأمراض وما يصاحبها من استنزاف لعملات صعبة لمقابلة استيرادها ومدخلاتها من الخارج. هذا غير تدهور صحة المصابين والخسارة الناجمة عن عدم مقدرتهم على الإنتاج من خلال اداء اعمالهم وانشطتهم الإقتصادية المختلفة.

هنالك نوع آخر من السلخانات تشرف عليه الحكومة المركزية من خلال وزارة الثروة الحيوانية، وتتمثل في سلخانة الكدرو وهي خاصة بالتصدير حيث تعتبر السلخانة الوحيدة الموهلة في البلاد بصورة يمكن من خلالها توفير لحوم بمواصفاتها الصحية العالمية لمقابلة طلبات السوق الخارجي انظر الجدول (9).

جدول (9)

يبين عدد وتوزيع السلخانات في الولايات الشمالية من البلاد

* الولاية (سابقاً)	مستشفى بيطري	مراكز صحة حيوان	شفخانة قائمة	نقطة غيار	شفخانة مقترح تحت التشييد	شفخانة متحركة
الشرقية	18	—	46	15	6	5
كردفان	5	1	23	29	—	—
الخرطوم	13	—	43	—	1	—
الوسطى	8	3	10	3	—	—
الشمالية	22	1	83	—	6	3
دارفور	16	—	45	6	8	—

* المعلومات الخاصة بالولايات الجنوبية غير متوفرة .

5- خدمات الإرشاد البيطري :

تعتبر الخدمات الإرشادية جزءاً اصيلاً من الخدمات البيطرية بمفهومها الواسع ومعلوم ان النشاط الارشادي هو محور كل الانشطة التي قامت بها الجهات المعنية ومازالت تتصب في اطار الخدمات الارشادية بصورة غير مباشرة الا ان الارشاد الموجه والمتخصص بدأ متأخراً في المجال العمل البيطري حيث لم يتجاوز التفكير العملي فيه أوائل العقد الماضي ولايزال متعثراً بسبب نقص المهارات الارشادية وضعف الاعتمادات المالية وعدم وجود الوعى المتقدم بأهمية الإرشاد ودوره في توعية اصحاب الانعام وكحلقة وصل وقناة لربط المنتج بمحطات البحث في مجال التطبيق العلمي لنتائج البحث العلمي وعكس المشاكل الحقلية الناجمة عن تلك التطبيقات الى محطات البحث لاستيعابها في اطار حلول جديدة .

تنظيم وتمويل الخدمات البيطرية :

بدأ تقديم الخدمات البيطرية من قبل القطاع العام بواسطة مصلحة الثروة الحيوانية بالخرطوم منذ العهد الاستعماري وتبع ذلك فترة ما بعد الاستقلال حيث تم أنشاء وزارة الثروة الحيوانية. ومع التطور الاداري الذي ادى إلى إنشاء مجالس للمديريات والمجالس التنفيذية لها فقد تم تحويل وتمويل خدمات صحة الحيوان (الخدمات الخاصة بعلاج الحيوان والتطعيم وتكلفة الدواء) الى هذه المجالس بما في ذلك نفقات الجزء الأول الخاص بالاجور وتسمية اسم الباشمفتش البيطري الى مساعد المحافظ للثروة الحيوانية والاعتمادات المالية تحت الجزء الثامن من ميزانية المجلس التنفيذي.

أما مناشط الإنتاج الحيواني بالمديريات فقد قامت على نفقات المجالس التنفيذية وكانت القوى العاملة خاصة الأطباء توفر من المركز وميزانية الثروة الحيوانية للمديريات في ذلك الوقت جزء من ميزانية وزارة الحكومة المحلية أو وزارة الحكم الشعبي المحلي.

في اوائل الثمانينات تم ادخال نظام الحكم الاقليمي وبموجبه تم انشاء وزارة اقليمية للزراعة واصبحت ميزانية الثروة الحيوانية بالأقليم ضمن ميزانية مدير عام وزارة الزراعة. وبعد فصل الثروة الحيوانية عن الزراعة مركزياً تم فصل ميزانية الثروة الحيوانية عن ميزانية مدير عام وزارة بأسم مدير عام الثروة الحيوانية . وبموجب قرار جمهوري فقد تم إنشاء وظيفة بأسم مساعد المدير للإنتاج الحيواني لأول مرة وتبع ذلك انشاء وظائف

الإنتاج الحيواني بالولايات وبذلك اصبح الإنتاج الحيواني نشاط اقليمي موازي لنشاط صحة الحيوان .

لقد أنشأ الحكم الإقليمي مجالس مناطق لها شخصيات اعتبارية لتقوم بتقديم الخدمات للمواطنيين . وكان لابد من تزويد تلك المجالس بكل الفئات الوظيفية ومن ثم تم تحويل بعض الوظائف - أطباء - فنيين - عمال من رئاسة الولاية الي كل مجلس منطقة لتكون النواة لإدارة الثروة الحيوانية بالمجلس المعنى والذي ينبغي أن يكون قادراً على تقديم الخدمات البيطرية لمواطني المجلس ، إلا أنه من الملاحظ أن هذه المجالس لم تستوعب الأمر جيداً وان الإعتمادات المرصودة لتقديم الخدمات ضعيفة مما جعل القائمين على أمر الثروة الحيوانية بهذه المجالس يعتمدون على رئاسة الولاية في تقديم الخدمات العلاجية .

أما مجال تفتيش اللحوم وتحسين الجلود فقد كانت منذ البداية تتبع مالياً للمجالس البلدية والريفية وتقوم ادارة الثروة الحيوانية فقط بالأشراف الفني بالكشف على اللحوم ومراقبة السلخ ومتابعة العمل بالوكالات وفرز الجلود. ومع قيام الحكم الإقليمي وانشاء إدارة الثروة الحيوانية بهذه المجالس أصبح الإشراف الفني والمالي من اختصاص هذه المجالس.

وتوجد أيضاً فئة تعرف بفئة المحافظيين البيطريين وهم من أبناء القبائل ويتلقون تدريب أولى ويترحلون مع ذويهم ويقومون ببعض الخدمات البيطرية الضرورية وتشرف عليهم المجالس الريفية .

من هذا السرد يتضح أن الخدمات البيطرية تمول من ثلاث جهات حكومية :

المركز : ويعنى بتمويل الأبحاث وإنتاج واستجلاب اللقاحات والتي تعتبر محتكرة للدولة الى جانب استيراد الأدوية البيطرية خاصة أدوية طفيليات الدم. كما أنيط بها وضع سياسات تحسين نسل الخيول واحكام الرقابة عليها، وكذلك عليها تنفيذ وتنسيق البرامج الإقليمية والدولية لمكافحة الوبائيات كما إن عليها الإشراف على اجراءات الصادرات من حيوانات حية ولحوم وأسماك ومخلفاتها.

أما الولايات والمجالس فعليها تمويل استجلاب الدواء واللقاحات من المركز أو السوق

المحلي وتقديم الخدمات العلاجية والوقائية. كما أن عليها انشاء المزاع الارشادية في مجال الدواجن والألبان والاسماك.

وبالرجوع الى الميزانية العامة للفترة 76-1977م وحتى الآن فأن الصرف على

الجدول (10)

يوضح نسبة اعتمادات الثروة الحيوانية الى إعتمادات الميزانية العامة للفترة من 76-77-89-1990.

السنة	الميزانية العامة للدولة (ملايين الجنيهات)	اعتمادات الثروة الحيوانية (ملايين الجنيهات)	النسبة
1977/76م	3.51	3.8	٪1
1979/87م	585.6	2.7	٪59
1980/79م	720.4	7.1	٪43
1983/82م	1071	7.7	٪64
1984/83م	1191	7.4	٪51
1986/85م	1237	21	٪64
1987/86م	4165	24.7	٪59
1989/88م	7186	24.1	٪47
1990/89م	15279.6	48.6	٪3

أما توزيع الصرف الفعلي لهذه الخدمات فالجدول ادناه يوضح مقارنة بين الصرف على العمالة والصرف على الخدمات المصدقة .

جدول (11)

يوضح النسبة المئوية لتكلفة العمالة وتسيير الخدمات البيطرية من جملة الإعتمادات المالية المخصصة لذلك خلال 88/1989م – 93/1994م

السنة	جملة اعتمادات العمالة والتسيير (مليون جنيه)	النسبة المئوية لاعتمادات العمالة (٪)	النسبة المئوية لاعتمادات التسيير
1989/88	31.79	38.6	61.4
1990/89	36.03	39.4	60.6
1991/90	62.7	36.1	64.9
1992/91			
1993/92	1034.3	531	46.9
1994/93	11835	16.9	83.1

مع إعتبار ظاهرة التضخم السائد في البلاد فأن نسبة الاعتمادات للخدمات قد ارتفعت من 60٪ الى 83٪ من جملة الاعتمادات المرصوبة للانفاق على الثروة الحيوانية.

جدول (12)

تصديقات مشاريع التنمية لقطاع الثروة الحيوانية

السنة	المحلي (السوداني)	الاجنبي	الجملة
91-90	39.933.000	640.000	
92-91	178.974.000	4.341.000	
93-92	178.974.000	21.960.000	
94-93	70.000.000 دينار	11.600.000 دينار	
95-94	120.000.000 دينار	78.000.000 دينار	
96-95	5.000.000 دينار	39.000.000 دينار	
(فتره انتقالية 6 أشهر) 96	141.000.000 دينار	13.300.000 دينار	

أما القطاع الخاص فقد كان في الماضي يسمح له بأستجلاب أدوية بيطرية معينة كالمضادات الحيوية ولا يسمح للقطاع الخاص بالتعامل في إستجلاب اللقاحات كما أن الأطباء الذين يرخص لهم بالعمل الخاص لا يسمح لهم بأستعمال اللقاحات وبعض الأدوية المحتكرة كادوية الذباب إلا أن التوجه يرمى الى إعطاء القطاع الخاص دور أكثر فعالية في تقديم الخدمات، وقد نشط الأطباء البيطريون وبعض الشركات في إنشاء العيادات الخاصة وإنشاء الصيدليات البيطرية ومراكز التلقيح الاصطناعي كما أن هنالك اجراءات لفك الاحتكار عن الأودية البيطرية المحتكرة للدولة كذلك الأطباء بالقطاع الخاص بأستعمال اللقاحات لتطعيم الماشية .

الجدول (13)

يوضح مساهمة القطاع الخاص والمنظمات في استجلاب الأدوية

العام	القيمة بالدولار
1989/88م	73820
1990/89م	112157
1991/90م	1.059156
1992/91	1.530554

هذه الإرقام تشير الى أن اسهام القطاع الخاص في تصاعد

جدول (14)

يوضح التصديقات بالعمل الخاص

السنة	الصيدليات	مخازن الادوية	العيادات	مراكز التلقي الاصطناعي
1992/91	17	—	24	6
1993/92	54	—	83	1
1994/93 حتى أكتوبر	22	1	38	2

القوى العاملة :

تتكون القوة الفنية العاملة في مجال الخدمات البيطرية من ثلاث فئات الفئة الأولى وهم المهنيون من الأطباء البيطرين واخصائي الإنتاج الحيواني والفئة الثانية من الفنيين والتقنيين والفئة الثالثة العمالة المدربة لتقديم الخدمة البيطرية . للمقارنة فإن العلاقة بين هذه الفئات كما هي في الجدول (15) .

جدول (15)

يبين نسبة الأطباء الى الكوادر المساعدة الاخرى

في السودان مقارنة ببعض الدول الافريقية

البيان	طبيب	فني	عامل
السودان	1	2	6
بتسوانا	1	1.9	7
كينيا	1	2	11

وحسب ما اورده Chenue (1985) في تقريرة عن تنظيم الخدمات البيطرية في افريقيا أن الطبيب البيطري يمكنه أن يوجه 20-30 عاملاً للإشراف على 200 ألف رأس من الحيوانات . وفي حالة الخدمات البيطرية الانتشارية (Extensive Vet Services) فيستطيع كل طبيب بيطري وعشرة من الكوادر الفنية المساعدة أن يقدم خدمات بيطرية الى 10 - 30 ألف رأس من الحيوانات.

أما الخدمات البيطرية في مداها الأقصى فيمكن لكل طبيب بيطري و 3-5 من الكوادر الفنية المساعدة أن يقدموا خدمات بيطرية رفيعة لخمسة ألف رأس من الحيوانات . ولمقارنة ذلك بالوضع في السودان وبعض الدول الأفريقية يمكن الرجوع الى الجدول (15).

جهود الدولة نحو تنمية وتطوير الثروة الحيوانية :

الثروة الحيوانية كاحدى المصادر الإقتصادية للدولة وجدت أهمالاً طيلة الفترة السابقة وأخيراً بدأت خطوات جادة نحو ايجاد العلاج الناجع للمعوقات والسلبيات التي صاحبت تنمية وتطوير الثروة الحيوانية في الماضي.

معروف أن النظام التقليدي يعتبر من السبل ذات التكلفة المتدنية في رعاية الحيوان ولكن لهذا النظام سلبياته التي تساهم بقدر وافر في المعوقات التي جاء سردها . الثروة الحيوانية جلها في يد القطاع التقليدي المنتشر وطبيعة هذا النظام لا يتيح للدولة مجالاً لأن تضع خططاً طموحة لتنميته ولذلك دائماً تأتي البرامج دون الطموح بسبب الميزانيات اضافة الى التذبذب البيئي الذي يؤدي الى التأثير المباشر على هذه الثروة وتفشى الأمراض الوبائية فيها وعدم التفاعل الايجابي للمختصين في عملية الرعاية البيطرية بحكم أن هذه الثروة في مناطق بعيدة وفي ايدى القطاع التقليدي.

تمثل الخدمات البيطرية دعامة اساسية في خطة تطوير الثروة الحيوانية، فالخدمات البيطرية بالفهم الشمولي تشتمل على كل الخدمات التي تقدم لرعاية الحيوان وزيادة انتاجيته . فالحيوان الصحي هو الحيوان المنتج ولذلك فأن سلسلة الإهتمامات لابد أن تشمل كل الحلقات من الجوانب الصحية والإنتاجية والتسويقية والخدمات المساعدة.

الثروة الحيوانية بدأت ولازالت جلها في ايدى القطاع التقليدي فهي تتميز بالرعاية المفتوحة وتعتمد على المراعي الطبيعية واتيام الرعاية الصحية المتنقلة. وهذه الممارسة يصاحبها كثير من القصور في الأداء وهنالك عدة عوامل تؤثر سلباً على الجهود المبذولة لتنمية قطاع الثروة الحيوانية نجملها في الآتي :

1- ضعف الميزانية التشغيلية .

2- فقدان الدعم الاقتصادي والسياسي لقطاع الثروة الحيوانية من ناحية الدولة.

3- الظروف الطبيعية والجغرافية .

4- طبيعة رعاية الحيوان واعتماد الرعاية على النمط التقليدي في معظم الأحيان .

5- الأمراض والمشاكل الصحية .

6- عدم تفاعل القوى العاملة مع قضايا واحتياجات الثروة الحيوانية .

7- احتكار الدولة لتقديم الخدمات البيطرية وعدم مساعدة القطاع الخاص بصورة مؤثره.

تلك هي المعوقات والتي تقيد مسيرة تنمية وتطوير الثروة الحيوانية ولذا علاجها يتوقف على ازالة تلك المعوقات بصورة كاملة وعلاجها معالجة تامة .

لكل هذه الأسباب كان لابد من دخول القطاع الخاص كمساهم وشريك فعال في عملية تنمية وتطوير الثروة الحيوانية .

يتميز القطاع الخاص ببعض المميزات التي لا تتوفر في القطاع العام :

1- سهولة الحركة وسرعة اتخاذ القرار .

2- توفير المصادر المالية وسهولة الحصول على المال من المؤسسات المالية للثقة التي تتوفر لدى القطاع الخاص.

3- يتصف القطاع العام بتقيدات ادارية في الإجراءات المالية وهذه الاجراءات لا توجد في القطاع الخاص.

4- يعتمد القطاع الخاص على الدراسات الدقيقة وهي التي تمثل اساساً سليماً لاختيار المشروع. ولكن في القطاع العام تتدخل بعض العوامل مثل العوامل السياسية في اختيار المشاريع وهذه في حد ذاتها لا تدعم الجدوى الإقتصادية والاجتماعية للمشروع لكل هذه الأسباب ادخلت الدولة بعض السياسات الاصلاحية بمواثيقها الإقتصادية بل واشارت بصورة واضحة الى ضرورة مشاركة القطاع الخاص في عملية تحريك الإقتصاد الوطني.

ولذلك نجد ان مستقبل تطوير وتنمية الثروة الحيوانية يعتمد على هذه المشاركة والمساهمة من القطاع الخاص في عمليات التمويل وإدارة بعض المناشط التي سنتعرض لها لاحقاً.

إعادة هيكلة الخدمات البيطرية :

بعد عمر ناهز التسعين عاماً أصبحت اعادة هيكلة ومراجعة الخدمات البيطرية أمراً

ضرورياً للغاية . ونحن ننظر لإعادة الهيكلة بأنها مدخل قوى يمكن أن يؤدي الى تقويم الخدمات البيطرية وبالتالي تطوير الثروة الحيوانية. فأعادة الهيكلة يعنى ضرورة إعادة صياغة الخدمات البيطرية واعادة النظر في تقسيم الادوار بين القطاعين العام والخاص.

بدأت خصخصة الخدمات البيطرية منذ السبعينات بعد أن بدأت الخدمات البيطرية في تدهور مستمر في كثير من الدول الإفريقية فتفشت الاوبئة والحالات المرضية الاخرى في القطعان القومية للتدهور المريع في الامكانات الاقتصادية لتلك الدول ولذا اصبحت تلك الدول توجه معظم امكاناتها كنتاج طبيعي لاولويات املتها ظروفها الاقتصادية والاجتماعية مما حدا بمنظمة الوحدة الافريقية في عام 1985م لتبنى برنامج الانقاذ الاقتصادي والذي يأتي ضمن بنوده :

أ- ضرورة الموازنة الواقعية بين العمل البيطري الخاص والعام .

ب- توجيه أغلب السياسات الاصلاحية الداخلية في الدول الإفريقية نحو قبول العمل لبيطري الخاص بصورة فعالة خاصة في مجال الخدمات البيطرية .

وبناءاً على ذلك تحمست كثير من الدول والمنظمات العالمية الممولة للبرنامج للمقترح املاً في أن يؤدي هذه الخطوة في النهاية الى تحقيق اصلاحاً اقتصادياً وعالمياً وبالتالي توفير المتجات الحيوانية التي تساعد على رفاهية الشعوب.

في اديس أبابا في عام 1987م في احدى الاجتماعات لمنظمة الوحدة الإفريقية اقر الاعضاء المشتركون بضرورة تطبيق بعض الاجراءات الضرورية التي من شأنها افساح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في تطير الثروة الحيوانية. فأجملت النقاط في الآتي :

1- رفع الدعم الحكومي عن الخدمات البيطرية في المناطق المختارة لممارسة النشاط البيطري الخاص.

2- ضبط استعمال الأدوية واللقاحات والكيماويات التي من المحتمل ان يؤدي سوء استعمالها الى احداث مناعة في الحيوانات (ادوية الذبابة) .

3- تحرير التجارة في المنتجات الحيوانية .

وبعد ذلك انتهجت كل دولة نهجاً خاصاً بها حيث بدأت في السودان خطوات جادة نحو خصخصة الخدمات البيطرية وبدأت في مناخي مختلفة منها :

1- إنشاء مزارع للألبان والدواجن ورعايتها بواسطة اطباء بيطريين ينتمون للقطاع الخاص أما تمويلاً أو عملاً .

2- العمل في مجال تجارة الأودية استيراداً وتوزيعاً .

3- العمل في مجال توفير مدخلات الإنتاج الحيواني وصناعة الأعلاف .

4- تقديم الخدمات العلاجية .

عند تطبيق المرحلة الأولى للمشروع الأفريقي لمكافحة واستصال الطاعون البقري طرح الممولون وبالتحديد السوق الاوربية المشتركة سياسات محددة تمثلت فيها الاصلاحية والواقعية وهي في مجملها تعنى خصخصة الخدمات البيطرية واجراء معالجات للمعوقات التي تم سردها.

قبلت حكومة السودان تلك السياسات واجملتها في وثيقة المشروع التي رفعت للسوق الأوربية المشتركة للتمويل.

والسياسات لا تخرج من الأطار العام فهي ترمى الى ضرورة أن تنسحب الدولة (القطاع العام) عن بعض النشاطات البيطرية وتركها للقطاع الخاص وتشمل :

1- الخدمات العلاجية .

2- الخدمات الوقائية .

3- الخدمات الجراحية .

4- خدمات التطعيم التطوعي.

5- الوصفة الدوائية .

6- التلقيح الاصطناعي.

7- الإستشارات البيطرية للافراد والجماعات والتعاونيات التي تعمل في مجال الإنتاج الحيواني وتربية الحيوان أن يقتصر دور القطاع العام على الآتي :

1- الكشف على اللحوم ومراقبة الاغذية ذات الاصل الحيواني.

2- المحاجز ونقاط المراقبة البيطرية .

3- التطعيم الالزامي .

4- مشاريع مكافحة الأوبئة .

5- إنتاج اللقاحات الاستراتيجية وضبط الجودة .

6- التربية وحفظ السلالات .

7- التخطيط والتقنيين .

8- التدريب ولارشاد والبحث.

أن مستقبل تنمية وتطوير الثروة الحيوانية يكمن في تطبيق هذه السياسات وهي تتمشى مع سياسات الدولة في التحرير الاقتصادي.

وبعد كل هذه المبررات فاذا اردنا تنمية الثروة الحيوانية وتطويرها بصورة مثلى لابد من اتخاذ الخطوات التالية :

1- إفساح المجال للقطاع الخاص للمساهمة وبصورة فعالة في تقديم الخدمات البيطرية ويتم في مناطق بعينها يمارس فيها القطاع الخاص نشاطاته تحت اشراف القطاع العام وان يقتصر دور القطاع العام في تلك المنطاق على الإشراف والرصد والمتابعة والمراقبة .

2- تنشيط المجلس البيطري السوداني واتحاد الاطباء البيطريين للاطلاع بدور أكبر في حماية وتقنين وتقييم عمل القطاع الخاص في تقديمه للخدمات البيطرية .

3- تقوية مؤسسات القطاع العام والتي تضطلع بعمل مكافحة الأمراض الوبائية والمحاجر وصحة اللحوم والتخطيط وضبط الجودة والبحوث والارشاد لضمان الدقة وتجويد اداء القطاع العام والخاص.

4- تشجيع القطاع الخاص لدخول في مجالات انتاج وتوزيع الادوية واللقاحات وفق المواصفات العالمية .

5- سن القوانين لاضفاء رقابة قوية على الممارسات في مجال تقديم الخدمات البيطرية .

6- تنشيط القطاع العام خاصة مع تأكيد دوره في توفير المعلومات وحفظها مع العمل على تحليلها وتوظيفها لخدمة اغراض تنمية وتطوير الثروة الحيوانية .

7- العمل على تنظيم الرعاة في اتحادات فئوية اسوه بالمزارعين وان توسع قاعدة تعريف الرعاة لتشمل اصحاب المزارع الكبيرة والعاملين في مجال الإنتاج الحيواني حتى يتمكنوا من إضافة الكثير للعمل.

8- بدلاً من الاعتماد على نظام الرعي التقليدي لابد من ابتداع الوسائل الحديثة لإقامة المزارع الرعوية المناسبة يستوعب فيها الرعاة واصحاب المواشي بالمناطق المعينة .

9- الاعتماد على الوحدات البيطرية المتجولة في تقديم الخدمات البيطرية أن يقتصر انشاء المؤسسات التي تعتمد على المباني في المناطق الحضرية حيث يتم انشاء مستشفيات وعيادات لاغراض التدريب والعلاج المكثف.

10- تعميق فكرة المجالس المتخصصة كأحد الأدوات للتخطيط وتنمية وتطوير الثروة الحيوانية والعمل على توسيع قاعدة المشاركة لتشمل كل العاملين في مجال الثروة الحيوانية لاثراء التجربة .

الامراض الوبائية

الطاعون البقري :

هذا المرض الفيروسي الذي يصيب المجترات الاليفة منها والبرية يعتبر هذا المرض مستوطناً بالبلاد وكان مصدر لخسائر كبيرة وسط الماشية في السنوات السابقة. وقد بدأت هذه الحالات الوبائية في انحسار مستمر الى ان وصلت الى نسب دنيا في السنوات الاخيرة ويعتبر عام 1991م اخرى تاريخ لهذا المرض في السودان خاصة في نصفه الشمالي.

يرجع انحسار الحالات الوبائية الى تكثيف حملات التطعيم في الانحاء المختلفة. يعتبر هذا المرض الآن تحت السيطرة الكاملة خاصة في الجزء الشمالي من القطر. ان العوامل المساعدة في السيطرة على هذا المرض هو ان اللقاح الواقي الذي يقى الحيوان طيلة عمره الاقتصادي هو ان هذا اللقاح ينتج محلياً.

التسمم الدموي :

لم تشهد البلاد ظهور هذا المرض في السنوات الاخيرة بصورة وبائية الا في شمال أعالي النيل ولقد اتبعت السلطات البيطرية نظام التحقين الاستراتيجي والذي يطابق موعده قبل بداية الامطار حيث تنخفض مناعة الماشية. يتم إنتاج اللقاح الواقي بالبلاد في المعمل المركزي بالخرطوم وبكل من المعمل البيطري بنيالا والابيض.

الحمى القحمية :

الموطن التقليدي لهذا المرض هو شرق السودان (مناطق كسلا واروما) ومناطق الجنينة (كلبس) ظهرت حالات وبائية في عام 1994/93 م في كل من كسلا والجزيرة ولم يتم تسجيل أي حالات وبائية بعد ذلك. تشمل حملات التطعيم تغطية المواشى ضد هذا المرض حيث ان اللقاح يتم انتاجه محلياً.

أبوزقالة :

لم يظهر هذا المرض في صورة وبائية خلال الأعوام السابقة وذلك لطبيعته الفردية . تطعم المواشى سنوياً ضد هذا المرض بلقاح ينتج محلياً.

أبو قنيت :

لم يظهر هذا المرض في صورة وبائية فهنالك بعض البؤر في جنوب غرب دارفور والولاية الشمالية ، وغرب كردفان والولايات الجنوبية . يستعمل اللقاح الواقي والذي ينتج محلياً في الوقاية ضد هذا المرض.

القراد والأمراض التي ينقلها :

بدأ القراد والأمراض التي ينقلها يسبب خسائر كبيرة وسط الماشية والضأن والأبل. حيث السلالات التي تتمتع بدم أجنبي أصبحت أكثر عرضة من غيرها. وتعتبر الحمى المدارية أكثر تأثيراً على هذه السلالات وعدم توفير الأدوية والعقاقير التي تستعمل لعلاج هذه الحالات أدى الى تعقيدات في موقف الحالات المرضية . الحالة التي تنذر بالخطورة تتطلب التحرك لتوفير الأودية والعقاقير الضرورية .

أبو لسان :

هذا المرض تأثيره كبير على السلالات المستورة وتعتبر العترات الموجودة في السودان فعاليتها متدنية ولذا لم تكون هنالك حالات وبائية في الأبقار والضأن السودانية .

جدرى الضأن والماعز :

هذا المرض موسمي وتظهر الحالات في الشتاء ويؤثر على الصادر من الضأن ولقد إتخذت الاجراءات بتطعيم الضأن في ولاية كردفان إضافة الى الضأن المعد للتصدير.

النجمة :

هذا المرض يصيب الفصيلة الخيلية ولظروف عدم توفر اللقاح نجد أن هنالك حالات وبائية في جنوب غرب دارفور والقضارف وكسلا .

حمى الوادي المشقوق :

لم يتم إجراء مسوحات لهذا المرض منذ عام 1973م ولقد ثبت أخيراً وجود هذا المرض في جنوب مصر وهنالك محاولة لأجراء مسوحات للمرض في ولايتي الشمالية ونهر

النيل . يعتبر هذا المرض مشتركاً بين الإنسان والحيوان وتزداد خطورة المرض بالنسبة للبلاد خاصة بعد ظهوره في الدول التي تقع على الحدود الجنوبية للبلاد (كينيا ، اثيوبيا والصومال) وإنتقل المرض حديثاً الى زمبابوي.

أمراض الدواجن :

نيوكاسل :

تظهر حالات وبائية في القطعان من وقت لآخر . الحالات الوبائية يتم احتوائها وذلك بفضل توفر اللقاح الواقي والذي ينتج محلياً.

قمبور :

يظهر هذا المرض من وقت لآخر في الاعمار الصغيرة التي لا تتجاوز 3 اشهر. ويظهر هذا المرض بصورة وبائية في الطيور غير المطعمة. والعامل الرئيسي الذي يتسبب في ظهور هذا المرض هو ان اللقاح يستورد من خارج البلاد ولذا عدم توفره يساعد في ظهور هذه الأوبئة .

معوقات مكافحة الأمراض الوبائية :

هنالك عوامل تحول دون تنفيذ خطة طموحه في مجال مكافحة الاوبئة نوردها فيما يلي:

1- تدهور امكانات العمل واستغلال المعدات في غير الإغراض التي استجلبت من اجلها حيث أن العربات لم تتم صيانتها عند تعطلها في تلك المهام غير المرشدة .

2- ضعف ميزانيات التسيير .

3- انخفاض معدلات التطعيم وعدم تغطية العجول حديثي الولادة بصورة دورية لعدم توفر الاموال اللازمة.

4- عدم استجابة اصحاب المواشي لنداءات حملات التطعيم، وخاصة بعد انحسار حالات الطاعون البقري والأمراض الوبائية الأخرى .

5- صعوبة تنظيم تحركات المواشي، واتساع الحدود المشتركة بين السودان والدول المجاورة .

6- بلاء قوانين صحة الحيوان والإنتاج الحيواني وعدم مواكبتها للتطور الذي انتظم هذا القطاع.

7- عدم دقة التقارير التي يتم اعدادها بواسطة الولايات والادارات المختصة.

8- عدم الالتزام بالتبليغ المبكر للحالات الوبائية . إضافة الى عدم الالتزام بالتعريفات العلمية للمصطلحات التي تصدر من المنظمات العالمية .

9- عدم وجود نظام لحفظ وتحليل المعلومات وعدم الاستعانة بالتقنية الحديثة في اعداد وتحليل المعلومات .

10- ضعف وسائل التشخيص.

11- ضعف وسائل الاتصال.

12- عدم الإستقرار الأمنى في بعض مناطق السودان.

الأثر الإقتصادي الايجابي لمكافحة أمراض الحيوان :

المناشط الإقتصادية تعنى أستثمار رأس المال للحصول على عائد مجز بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وأدوات الإنتاج هي الركيزة الأساسية في هذه المناشط فاذا عملت بكفاءة ازداد العائد واذا تعطلت انخفض العائد ولذا تسّخر الجهود للمحافظة على ادوات الإنتاج وابقائها بحالة سليمة وفعالة .

والحيوان يمثل اداة من ادوات الإنتاج ومشاكله متعددة تأتي الامراض على قمة هذه المشاكل حساب تكلفة امراض الحيوان لا يتجاوز 5٪ من قيمة الحيوان. العائد المباشر من السيطرة على الامراض خفض نسبة النفوق بمعدل 30-50٪ من الأعداد التي تنفق سنوياً ويقدر العائد سنوياً بمئات الملايين. العائد غير المباشر للسيطرة على أمراض الحيوان بتمثل في الآتي :

1- تزايد اعداد الثروة الحيوانية بما يحقق الوفرة للسوق المحلي وفائض التصدير .

2- تحسين القدرات الإنتاجية للحيوان .

3- ادخال سلالات ذات ادرار ممتاز .

4- تشجيع الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية .

تكبير ومقترحات مكافحة واستئصال الأمراض الوبائية :

انطلاقاً من الاستراتيجية القومية لمكافحة الأمراض الوبائية وموجبات التعاون الاقليمي والعالمي فأدناه العرض الموجز للجهود التي تم اعدادها في مجال مكافحة الأمراض الوبائية .

أولويات برنامج مكافحة الأمراض الوبائية :

1- يأتي الطاعون البقرى على رأس قائمة أولويات برنامج المكافحة وذلك لأهميته العالمية والاقتصادية . ويليه أبوقنيت ولذا ضم هذان المرضان في برنامج قومي اقليمي أولى اهدافه مكافحة واستئصال هذين المرضين.

2- طفيليات الدم والقراد والأمراض التي ينقلها. تأتي هذه القائمة في المرتبة الثانية. وبما أن توزيعها وانتشارها لم يكن معروفاً لدينا ولا يتطلب توفير هذه المعلومات وذلك من خلال مسح كامل لهذه الأمراض في المناطق المختلفة . كما وأنه لابد من توفير الادوية الخاصة بهذه المسببات اضافة الى امكانات العمل وخاصة الحركية منها.

3- الأمراض الباكتيرية التي تتم مكافحتها بواسطة التطعيم فمكافحتها صعبة للغاية . لابد من توفير اللقاح الواقي للسيطرة عليها ومحاربتها تتم فقط عبر التطعيم المنتظم لرفع المستوى المناعي للحيوانات.

4- الطفيليات الداخلية . بالرغم من ان هذه القائمة تضم حالات في غاية الأهمية الا انه ونتيجة لاثارها البطيئة لم تكن مكافحتها ملحة كسابقتها ولكن لابد من الأدوية اللازمة للوقاية منها وعلاج الحالات المصابة .

1- المشروع الافريقي لمكافحة واستئصال الطاعون البقري :

تم اعداد هذا المشروع بهدف مكافحة ومن ثم استئصال الطاعون البقري والسيطرة على مرض ابوقنيت وذلك من خلال عمل مكثف خلال سنتين من عمر المشروع على ان يتم

خلال هذه الفترة تطعيم اكبر نسبة من القطيع القومي بنسبة 80٪ على الأقل. على ان تسبق هذه الفترة تغطية العجول المولودة واجراء مسح المناعة لمعرفة مستواها ومراقبة الحوادث ورصدها والعمل على احتواء الحالات التي يتم اكتشافها في وقت مبكر. وفي المرحلة الثانية من المشروع يتم اعداد خطة تتركز على دعامتين اساسيتين هي :

1- استئصال الطاعون البقري.

2- تطوير الخدمات البيطرية .

وهذا سيتم عبر تطوير السياسات السارية في مجال قطاع الثروة الحيوانية تم بالفعل تنفيذ المشروع بتمويل من السوق الأوربية المشتركة وتحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية وخلال المرحلة الأولى من عمر المشروع تم انجاز كبير نورده فيما يلي :

1- تسيير 84 تيماً من حملات التطعيم سنوياً لكل انحاء القطر ليتم تطعيم حوالي 80٪ من جملة القطيع في الشمال لمدة ثلاث سنوات متتالية والاستمرار في تطعيم العجول دورياً مع توفير الامكانات اللازمة لانجاز هذا العمل من وسائل الحركة ومعدات التطعيم والمعسكرات ووسائل الاتصال والاستعانة بالوسائل العلمية لايصال المعلومة الارشادية لاصحاب المواشي.

2- تسيير 9 حملات مسح المناعة لجمع 50 ألف عينة دم لفحصها لتحديد مستوى المناعة لتقييم اثر التطعيم في القطيع الوطني وذلك سنوياً.

3- إدخال التقنية الحديثة في حفظ المعلومات وتحليلها عبر الإستعانة بالحاسب الآلي وتدريب العاملين للتعامل مع هذه الوسيلة .

4- تسهيل وسائل الاتصال لنقل المعلومة في حينها وذلك بأدخال اجهزة اللاسلكي ونشر المحطات الثابتة والمتحركة على طول القطر.

5- تنفيذ برنامج الاتصالات لتسهيل الاتصال بين منفذي البرامج واصحاب المواشي.

6- دعم المكتب التنسيقي بالرئاسة وتوفير امكانات العمل له، مع تطوير اساليب تغطية البلاغات المرضية والتشخيص المعملي.

7- دعم انتاج اللقاحات ورفع كفاءتها، وذلك بأدخال التقنية الحديثة وتوفير المعدات الضرورية واللازمة .

2/ مشروع مكافحة القراد والأمراض التى ينقلها :

بدأ في تنفيذ هذا المشروع في السبعينات. وتم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع ولكن أصبح من الضروري البدء في تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع والذي يعتمد على توفير الامكانات للمكافحة وذلك بغرض تحقيق الأهداف المنشودة للأسباب التالية :

1- القراد والأمراض المنقولة بواسطته هامة بالنسبة لتربية الحيوان في السودان خاصة والسودان بدأ يعد في برنامج تحسين النسل والمعروف أن السلالات الأجنبية ذات الادرار العالي أصبحت أكثر حساسية للقراد وأمراضه المنقولة.

2- الأهمية الإقتصادية ببقراد وأمراضه .

3- توجد أمراض ينقلها القراد من الأقطار المجاورة خطيرة للغاية ولظروف نزوح الحيون أصبح السودان أكثر عرضة لدخول مثل هذه الأمراض.

4- المرحلة الأولى من المشروع كانت بمثابة الإعداد والتجهيز ولم يكن هنالك عمل حقلي ملموس لعمل المشروع.

5- انقطع برنامج البحوث نتيجة إيقاف التمويل ولم يدخل المشروع في إلتزامات مباشرة لتنفيذ خطط المكافحة .

6- لم تتم تغطية الولايات الغربية ذات الكثافة الحيوانية العالية إلا في إطار ضيق.

3- مشروع مسح الأمراض الوبائية :

لم تتوفر المعلومات الا لجزء يسير من الأمراض الوبائية. ولتتم السيطرة على المرض

لابد من معرفة كل الجوانب الخاصة لهذا المرض تحديداً وخاصة تحديد البؤر والإنتشار الجغرافي للمرض فبالاستعانة بالحاسب الآلي يكمن حفظ هذه المعلومات وتحليلها ولتوفير البيانات التي تساعد مستقبلاً في مكافحة الأمراض.

4- مشروع بنك المعلومات وتحسين وسائل الإتصال :

بدأ توفير الامكانات الأولية لانشاء هذا الصرح ولقد تم توفير حاسب آلي وسيتم تدريب على تشغيل حاسب الآلي والتعامل معه .

وهذا المشروع يعتبر إضافة جديدة في طريق جهود مكافحة الأمراض الوبائية، حيث يتم توفير المعلومات الدقيقة للباحثين والمنظمات العالمية وعلى هديها سيتم إستقطاب العون الفني لمشاريع مكافحة الأمراض الوبائية. وسيتم تحسين وسائل الإتصال بإدخال شبكة الإتصالات كجزء من الشبكة الإقليمية والعالمية (RADISCON)، وبالفعل فقد إكتمل العقد وتم توصيل البلاد بالشبكة العالمية للإتصالات (إنترنيت INTERNET) وسيتم إنشاء المرحلة الأولى من الشبكة القومية بانشاء محطات فرعية في كل من : نيالا ، كسلا ، الأبيض ، مدنى، الدامر ، وتدريجياً ستعمم خدمات الشبكة على كل مناطق السودان.

5- تأهيل الخدمات البيطرية في الولايات الجنوبية :

تم تضمين هذا المشروع التنموي كمبادرة من فريق إعداد المشروعات والذي قدم من منظمة الأغذية والزراعة العالمية. منح لهذا المشروع الأولوية القصوى في سجل المشاريع وسيعنى هذا المشروع باعادة تأهيل الخدمات البيطرية بالجزء الجنوبي من البلاد والتي تأثرت بالحرب حيث دمرت بنيانها وهجرها الاهالي. كما أن المشروع يفتح أفاق جديدة لانشاء قاعدة للعمل الحقلي الذي دمر أيضاً من جراء الحرب ويأتي من ضمن نشاطات هذا المشروع تأهيل المستشفى البيطري التعليمي القومي.

6- تأهيل خدمات التشخيص وإنتاج اللقاحات بهيئة بحوث الثروة الحيوانية:

تأثر قطاع البحوث كثيراً لعدم إستمرارية الدعم المادي والفني حيث تدهورت

بنياته وزاد من ضخامة المشكلة عدم توفر الاحيتاجات الأساسية لتشخيص الأمراض وإنتاج اللقاحات وهاتان الدعمتان من دعائم مكافحة الأمراض الوبائية

ايضاً يعتبر هذا المشروع ضمن مقترحات فريق اعداد المشروعات من منظمة الأغذية والزراعة العالمية .

7- تحسين البنية الإحصائية لقطاع الثروة الحيوانية :

ضمن مشاريع الفاو ويعنى تأهيل البنية الاحصائية والمعلوماتية لقطاع الثروة الحيوانية حيث أن المعلومات أصبحت من أهم مقومات التنمية والتطور.

8- تدريب القطاع الرعوى في المبادىء الأولية لتقديم الخدمات البيطرية :

هذا النمط أصبح إتجاهاً جديداً في مجال تطوير الخدمات البيطرية والعمل على إتاحة الفرصة للقطاعات الرعوية للإستفادة من الخدمات البيطرية الوقائية والعلاجية منها خاصة في المناطق النائية ومناطق الكوارث. ولقد نجحت هذه التجارب بصورة تلقائية وأمكن انجاز الكثير في المناطق المهمشة حيث تم تريب أبناء الرعاة على المبادىء الأولية والإلمام بطرق ووسائل استعمال الأدوية واللقاحات البيطرية .

9- تأهيل البنيات الإرشادية :

بطبيعة الحال وفي ظل العمل في القطاع التقليدي، القطاع الغالب في الثروة الحيوانية لابد من الإهتمام بالجانب الإرشادي وبالتالي يمكن نشر الوعي الصحي والاجتماعي والإقتصادي وسط الرعاة للإستفادة من الإمكانات المأهولة للثروة الحيوانية .

10- مراكز الخدمات البيطرية :

بدعم وتمويل من البنك الاسلامي للتنمية بجدة فسيتم انشاء عشرة مراكز للخدمات البيطرية في المناطق الآهلة بالثروة الحيوانية وهي تطابق المواقع الاستراتيجية بهدف مكافحة الأمراض وتحسين السلالات ورفع انتاجية الحيوان.

خطة العمل لتنفيذ برنامج مكافحة الأمراض الوبائية :

تتركز خطة العمل على الجوانب التالية نوردها فيما يلي :

1- السيطرة على وباء الطاعون البقري برفع معدلات التطعيم وتغطية البلاغات المرضية في حينها.

2- الإعداد والتحضير للمرحلة الثانية للمشروع وهي مرحلة استئصال المرض كلية من السودان .

3- اجراء المسوحات الحقلية والمعملية لأمراض الحيوان.

4- إعداد خطة لتطوير أسلوب حفظ وتحليل المعومات وتحسين شبكة الإتصالات وربطها بالشبكة الإقليمية والعالمية .

5- رسم وتنفيذ برنامج لتدريب العاملين في التقنيات الحديثة في مكافحة الأمراض .

6- ترشيد استعمال امكانات العمل خصوصاً العربات والحفاظ عليها وصيانتها بصفة دورية .

7- إعداد قائمة بأولويات الأمراض لتتم مكافحتها وذلك بموجب المعلومات التي سيتم توفيرها خلال المسوحات التي يتم اجراؤها.

إستراتيجية تطوير صحة الحيوان

ومكافحة الأمراض الوبائية

الأهداف :

1- حماية القطيع القومي من الآثار السلبية للأمراض الوبائية من زيادة النفوق وانخفاض إعداد الحيوانات .

2- إزالة الآثار الاجتماعية والإقتصادية عن المواطنين والتي تنتج من جراء حدوث نفوق وسط الحيوانات وهذا بالطبع يؤثر على المواطنيين اصحاب الماشية.

3- إنخفاض نسبة النفوق يؤدي الى زيادة اعداد الحيوانات وبالتالي دخول اصحاب الماشية .

4- زيادة المسحوب ستؤدي الى مضاعفة اعداد الصادر وبالطبع ستنعكس هذه الزيادة على زيادة دخل البلاد من العملات الحرة.

وسائل التركيز :

1- الحملات الوقائية ضد الأمراض الوبائية .

2- توفير اللقاحات والادوية والمواد الغذائية مع ادخال نظم ضبط الجودة.

3- خلق مناطق خالية من الأمراض يراعي فيها التدرج في اعلان هذه المناطق خالية من الأمراض مع اتباع نظام المكتب الدولي لأوبئة الحيوان في اعلان هذه المناطق خالية من الأمراض .

4- تطبيق التشريعات اللازمة في التبليغ عن الاوبئة وسن تشريعات جديدة لسد الثغرات .

5- تحسين وسائل الاتصال لضمان سهولة انسياب المعلومات من الحقل مع العمل على تطوير البنية المعلوماتية وذلك بالاستعانة بالتقنية الحديثة في انجاز هذا العمل.

6- تحسين ورفع كفاءة العمل في المحاجر البيطرية لضمان عدم دخول الأمراض الوافدة .

7- الإهتمام بتطوير نظم التشخيص والتحليل للعينات المرضية وتطوير العمل في المستشفيات البيطرية .

8- الإهتمام بتطوير مكافحة الأمراض الوبائية في الولايات الجنوبية مع ضرورة تنفيذ خطة عاجلة لتحسين الموقف الصحي بالقطيع القومي في الولايات الجنوبية.

9- العمل على تنفيذ مشاريع قومية محددة بأهداف كمية محددة لمكافحة الأمراض الوبائية .

أ- المشروع الافريقي لمكافحة واستئصال الطاعون البقري والأمراض الوبائية الاخرى وتطوير الخدمات البيطرية بالبلاد.

ب- برنامج تأهيل الخدمات البيطرية في الولايات الجنوبية .

ج- مشروع مكافحة القراد والأمراض التي ينقلها.

د- تأهيل بنيان صحة الحيوان .

1- تطوير وتنفيذ شبكة معلومات صحة الحيوان في اطار الشبكة العالمية والاقليمية (RADISCON).

2- برنامج مسح الامراض الوبائية بهدف اعداد خطة توضح الانتشار الجغرافي للأمراض.

3- التدريب مع توفير مدخلات التدريب (كورسات قصيرة) .

هـ- تطوير ومضاعفة انتاج اللقاحات وزيادة كفاءة والتشخيص مع انشاء وحده ضبط الجودة .

و- تطبيق نظام الإستخصاص في مجال إنتاج اللقاحات وتوفير الأدوية البيطرية.

10- تقوية التنسيق بين السودان ودول الجوار وذلك عبر تنظيم اجتماعات تنسيقية وعقد اتفاقيات ثنائية في مجال الخدمات البيطرية وضبط حركة المواشي وتبادل السلع من اصل حيواني عبر القنوات .

خطوات نحو بلوغ مرحلة إعلان السودان خالياً من الأمراض الوبائية :

لتحقيق هذا الهدف يتم اتباع الخطوات التي اوصى بها المكتب الدولي لاوبئة الحيوان.

1- تقسيم السودان الى 4 مناطق جغرافية ذلك حسب الموقف الوبائي لمرض الطاعون البقري وبقية أمراض (القائمة أ) للمكتب الدولي لأوبئة الحيوان .

المنطقة (أ) :

تضم شمال دارفور وكردفان ، الشمالية ونهر النيل ، البحر الاحمر ، الجزيرة ، ومنطقة شمال النيل الأبيض من القطينة شمالاً .

مواصفات هذه المنطقة :

- تقديرات الثروة الحيوانية (الأبقار) 6.5 مليون رأس .
- لم تسجل حالات الطاعون البرى خلال الخمسة عشر سنة السابقة .
- حركة الماشية عبر الحدود الدولية محدوده للغاية .

يتم تطبيق الاجراءات التالية في هذه المنطقة :-

- ايقاب اسلوب الحملات المنتظمة لمكافحة الأمراض الوبائية والاعتماد على الحالات الطائه وتكثيف حملات مسح الأمراض.
- ايقاف التطعيم الدوري ضد الطاعون البقري .
- القيام بالمسوحات اللازمة لرصد الحالات الوبائية واعلان المنطقة خالية من الأمراض بصفة مبدئية .

المنطقة (ب) :

- تشتمل على ولايات جنوب دارفور وكردفان ، غرب دارفور وكردفان

جنوب النيل الأبيض سنار النيل الأزرق ، القضارف ، كسلا الجزء الشمالي من أعالي النيل.

- الأبقار في هذه المنطقة تقدر بعدد 22.5 مليون رأس .
- آخر حالة للطاعون البقري سجلت في عام 1991م في منطقة لقاوه في غرب كردفان ولكن سرعان ما تم احتوائها.
- سيستمر تسيير حملات التطعيم ضد الأمراض الوبائية لتغطية كاملة لمدة عامين بنسبة 80٪ من القطيع و 100٪ من العجول حديثي الولادة.
- التركيز على مسح الأمراض.
- تقوية التنسيق بين السودان وكل من تشاد وافريقيا الوسطى واثيوبيا وارتيريا في مجال حركة الماشية وتبادل المعلومات لحملات التطعيم .
- العمل على تقوية الحزام الصحي الذي يفصل السودان وكل من تشاد وافريقيا الوسطى وبين المنطقة (ب) و (ج) والتي سيأتي ذكرها لاحقاً.

المنطقة (ج) :

- تشمل على ولايات غرب وشمال بحر الغزال واراب ، البحيرات ، الوحدة، جنوب اعالى النيل.
- اعداد الماشية لا تتجاوز خمسة مليون رأس من الأبقار.
- الموقف الصحي في هذه المنطقة غير واضح وذلك نتيجة للظروف الأمنية الاستثنائية .
- سيستمر تسيير حملات التطعيم والاستعانة بالمنظمات العالمية والطوعية .

المنطقة (د) :

- تشمل على ولايات غرب وشرق الاستوائية وبحر الجبل وجونقلي.
- تعداد الماشية في حدود 6 مليون رأساً من الأبقار.
- تتميز هذه المنطقة بالحدود المشتركة مع كل من زائير ويوغندا وكينيا واثيوبيا حيث هنالك قبائل رعوية مشتركة بعضها يقطن هذه المنطقة.
- تتم تغطية المنطقة بحملات التطعيم إضافة الى الاستعانة بالمنظمات العالمية والطوعية لتنفيذ برنامج المعاونيين الصحيين (CAHW).
- التنسيق بين السودان والدول المذكورة اعلاه في ضبط حركة الماشية وتسيير حملات التطعيم .
- الاهتمام بتقوية الحزام الصحي في الجزء الجنوبي للبلاد على الحدود مع كل من يوغندا وكينيا واثيوبيا وذلك بتكثيف حملات التطعيم على هذه الرقعة .
- تطوير عملية جمع العينات المرضية من الحالات المشتبه والعمل علي فحصها بصورة دقيقة وبالسرعة المطلوبة .

اذا ما تم تنفيذ هذا البرنام بالدقة الازمة فبحلول عام 2003 م سيتم اعلان السودان بكامل حدوده منطقة خالية من مرض الطاعون البقري.

تطوير صحة الحيوان في السودان :

يتم عبر تنفيذ خطة العمل التالية :

1- ادخال نظام الوحدات البيطرية المتحركة خاصة في المناطق النائية على ان تقوم الوحدة المتحركة بالاتى : الحملات الوقائية ، العلاجية ، التشخيصية الاولية ، الارشادية .

2- تزويد المستشفيات البيطرية القائمة بالمعدات الضرورية التي تشتمل على المعدات الجراحية والطبية والمعملية للاضطلاع بدورها المنشود.

3- تحديث المعدات المذكورة على تزويد المستشفي بمعدات التشخيص الأكلنيكي والجراحي .

4- الاهتمام بالتدريب عل نظم التقنية وادخال تقنية جمع وتحليل المعلومات .

5- انشاء وتأهيل نقاط المراقبة الحدودية والاهتمام بالمحاجر البيطرية كاداة من ادوات التحوط من دخول الامراض الوبائية الى البلاد والحيلولة دون انتشارها داخل البلاد.

6- ربط السودان بالمنظمات العالمية التي تعنى بتطوير صحة الحيوان والعمل على الالتزام بالضوابط التي تقترحها هذه المنظمات خاصة منظمات المكتب الاوبئة الدولي (OIE) ، منظمة الاغذية والزراعة العالمية (FAO) ، وهيئة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة الوحدة الافريقية (OAU) وايضاً التعاون مع المنظمات الطوعية والتي تعمل في مجال تطوير صحة الحيوان ومكافحة الامراض للاستفادة من تقنياتها .

7- ادخال نظام الاستخصاص في الخدمات البيطرية والعمل على تقنين العمل الخاص وذلك من خلال زيادة فعالية الاجهزة الرقابية المهنية (المجلس البيطري) والعمل على ابتداع الوسائل لتدبير التمويل اللازم للاطباء البيطريين العاملين في مجال العمل الخاص البيطري.

PARC SUDAN
EPIDEMIOLOGICAL ZONES AND STRATEGY 1996

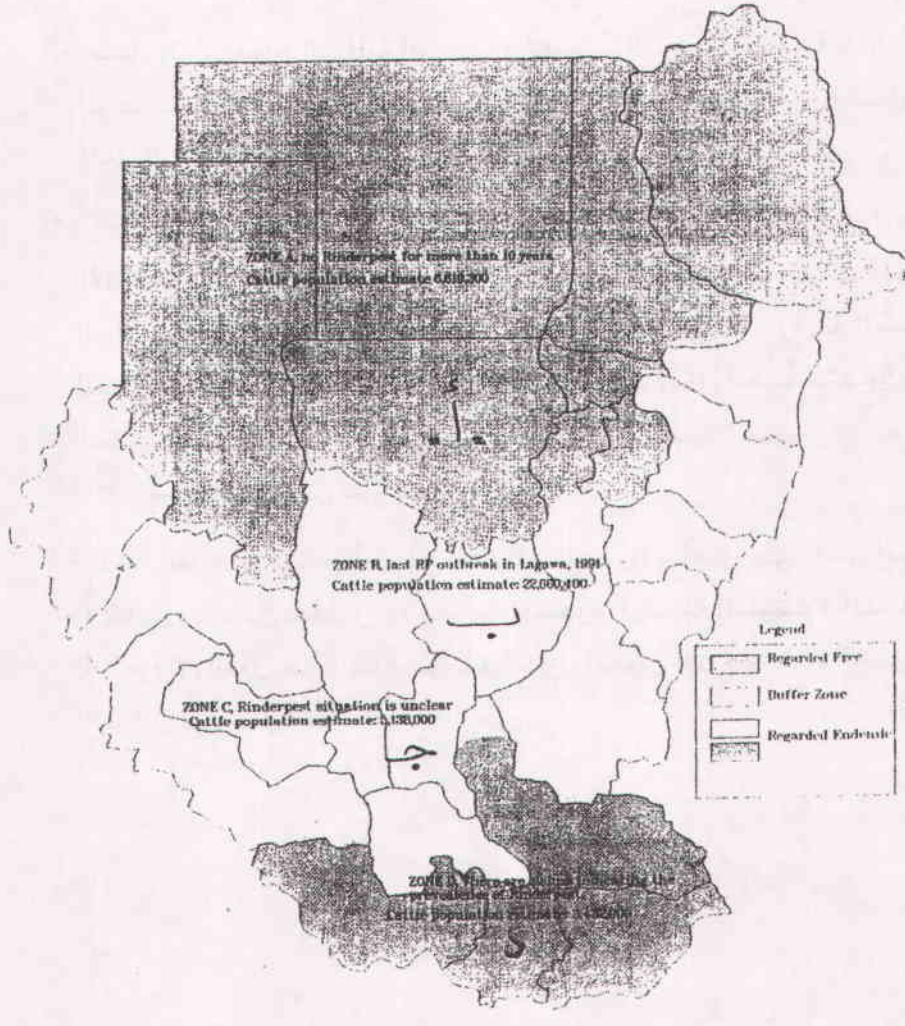

3- تقويم مستوى الخدمات البيطرية بالقطر :

3-1 الوضع الحالي :

3-1-1 خدمات البحوث البيطرية :

ولدت مع الخدمات البيطرية وكيان ملحق بالمصلحة البيطرية للمساعدة في تشخيص الامراض ومن ثم تطور وتنقل ليصبح مجال انتاج الامصال واللقاحات البيطرية منذ منتصف القرن الحالي ويتولي عبء البحث العلمي في مجال صحة الحيوان معمل مركزي ومعامل اقليمية لاجراء الدراسات والابحاث العلمية والمسوحات الحقلية بهدف تقصى وتشخيص الامراض وانتاج اللقاحات والامصال . وقد تعاظم دور البحوث التطبيقية والعملية لقطاع الثروة الحيوانية وفقاً لموجهات الاقتصاد القومي للبلاد والتي اهتمت على مستويات الدولة المختلفة بالدور الكبير لقطاع الثروة الحيوانية والذي تعول عليه كثيراً ليلعب الدور المنوط به في دفع معدلات الاقتصاد وقد أفرزت له حيزاً مقدراً في أولوياتها وفقاً لصادرات البلاد من الحيوانات الحية والمذبوحة والمنتجات الحيوانية الاخرى ، فلذا كان الاهتمام بصحة القطيع القومي حفاظاً عليه وزيادة في عدديته ونموه وانطلاقاً من ذلك كان الاهتمام بالبحوث البيطرية وكان ترفيعها الى هيئة تتولى الشأن البحثي في كل مناشط هذا القطاع من صحة وانتاج حيواني واسماك وحيوانات برية .

أ) المعمل البيطري المركزي والمعامل الولائية :

1- المعمل المركزي للابحاث البيطرية - سوبا

2- معمل الابحاث البيطرية - الابيض

3- معمل الابحاث البيطرية - سنار

4- معمل الابحاث البيطرية - نيالا

5- معمل الابحاث البيطرية - كسلا

6معمل الابحاث البيطرية - الدمازين

7- معمل الابحاث البيطرية - القضارف

8- معمل الابحاث البيطرية - بورتسودان

9- معمل الابحاث البيطرية - كادقلي

10- معامل تشخيصية مصغرة بكل من الفاشر ومدني

- معمل سوبا المركزي يضم عدة معامل مجهزة بجميع المعدات والاجهزة والمعينات الاخرى المعملية وتعمل هذه المعامل حسب ما موضح بالهيكل التنظيمي (مجالات صحة الحيوان - انتاج اللقاحات) وكذلك الحال بالولايات حيث يضم المعمل عدة وحدات معملية مجهزة بالمعدات والاجهزة والمعينات الاخري وتعمل في مجالات صحة الحيوان وهنالك معامل ولائية تعمل في انتاج اللقاحات ويعتبر معمل ملكال من اعرق المعامل البيطرية بالقطر الا انه دمر تماماً اثناء الحرب .

ب) المعدات والاجهزة المعملية :

- معدات واجهزة بيطرية تقانة متطورة وتقانة غير متطورة :

(معدات بيطرية تضم اجهزة الاختبار المعملي والفحص والجراحة واجهزة الانتاج والحفظ والتعقيم هذا الى جانب اجهزة النظافة والتطهير بالاضافة الى المعينات الاخرى والمولدات ومحرقة بالمعمل المركزي)

ج) وسائل النقل والآليات :

اسطول العربات العاملة في حالة متوسطة وعدد (25) عربة بكل من المعمل المركزي والمعامل الولائية كما ان هنالك عدد من العربات المتعطلة كان يمكن ان تمثل اضافة حقيقة لتسهيل الاداء اذا تم تأهيلها أو أستبدلت خاصة وانها قد تجاوزت العمر الافتراضي كما ان هنالك بعض الآليات وعربات الجر تعمل بالمزراعة .

د) القوى البشرية :

- حسب ما مبين أدناه :

الموقع	أطباء بيطريين	فنيين	عمال	موظفين	ملحوظة
المعمل المركزي	108	147	172	33	الاطباء والفنيين
المعامل الولائية	22	38	68	يستعان بكوادر الولايات	مختلف التخصصات

- الكوادر المؤهلة :

البيان	استاذ باحث	استاذ باحث مشارك	استاذ باحث مساعد	دكتوراه	ماجستر
العدد	3	15	25	24	48

- التناقص المتزيد في القوى البشرية المؤهلة نتيجة عامل الهجرة سعياً وراء الوضع الأحسن أثر سلباً على الاداء بهذه المعامل.

هـ) التقانات المستخدمة :

- تستخدم المعامل والبحوث البيطرية التقانات الحديثة في انتاج اللقاات والامصال:

1- استخدام نظام المخمر في انتاج اللقاحات البكتيرية (التسمم الدموي - الساق الاسود - الحمى الفحمية).

2- الانتاج بنظام الدوران (انتاج لقاح ذات الرئة الساري)

3- استخدام تقانات الاطالة لفترة التخزين.

4- تقانات الحفظ والنقل

5- النظائر المشعة

6- استخدام علاج السرطانيات كتلك المستخدمة في بحوث الابل

7- الاتصال وتقنية المعلومات

8- بنك معلومات لتوفير قاعدة معلوماتية عن نوعية وبائية الامراض واهميتها الاقتصادية وطرق التشخيص والمكافحة وادخال نظام الحاسوب وربط شبكة المعلومات بالشبكات العالمية

9- جميع التقانات المساعدة في مجال التقصى الحقلي وانتاج اللقاحات والامصال مما ادى لدفعه كبيرة في مجال انتاج اللقاحات والامصال بالمعمل المركزي والمعامل الولائية جدول رقم (16).

جدول رقم (16)
انتاج اللقاحات (بالألف جرعة)
خلال الفترة 95/76-1997 والمتوقع في 1998

العام / اللقاح	1996/95	1997	متوقع في عام 1998
الطاعون البقري	1777.4	4833.4	10000
جدري الضأن	456.1	1820.3	4000
التسمم الدموي	3650	4600.2	6000
الحمى الفحمية	4700	1256.8	5000
الساق الأسود	6000	3082.5	4000
أبو قنيت (ذات الرئة الساري)	394.4	20	1000
النيوكاسيل	1009.3	2288	8000
جدري الطيور	246	315	3000
النجمة	25.8	-	1500

المصدر : وزارة الثروة الحيوانية / خطط وبرامج الثروة الحيوانية 1997

و) المخصصات الاستثمارية والمالية المتاحة :

1- من ميزانية الدولة للعام 1998 بالدينار السوداني

السنة	ميزانية تشغيل	ميزانية تنمية
1988	121.923.314	164.000.000

2- العون الخارجي لعام 1998

- 100 ألف دولار من المنظمة العربية لتنمية المناطق الجافة والاراضي القاحلة (أكساد) لتنمية بحوث الإبل.
- عون فني من المنظمة العالمية للطاقة الذرية لمعمل النظائر المشعة.
- عون فني منظمة الزراعة والأغذية العالمية لإنتاج لقاح البروسيلا.

ن) المعوقات العامة :

1- ضعف الاعتمادات المالية وعدم توفير السيولة لاعتمادات المعتمدة بميزانية الدولة (تشغيل - تنمية) .

2- الاجراءات الماليةالمعقدة والبطء في انفاذ العقودات (مشتريات - تأهيل ...الخ)

3- عدم توفير مدخلات انتاج الامصال بالداخل.

4- ضعف وسائل الحركة والنقص المريع فيها مما يؤدي لضعف التقصى الحقلي والمسوحات الميدانية .

5- عدم توفر المكون الاجنبي من جانب الاعتمادات الداخلية مما يؤدي لتهالك المعدات وتقادمها

6- هجرة الكوادر المهنية والفنية المؤهلة لضعف المخصصات المتاحة في المجال البحثي .

3-1-1-2 الهيكل التنظيمي لخدمات البحوث البيطرية :

3-1-1-3 الهيكل التنظيمي لمركز المعامل والبحوث البيطرية التابعة لهيئة بحوث الثروة الحيوانية :

يشتمل على ثلاث ادارات عامة هي :

أ) الادارة العامة لبحوث صحة الحيوان:

وتتبع لها الاقسام التالية :

1- قسم الامراض والتشخيص

2- قسم الكيمياء الحيوي والتغذية والسموم والعقاقير

3- قسم النظائر المشعة والمناعة

4- قسم البكتيريا وتتبع لها وحدة البروسيلا ادارياً

5- قسم الفيروسات

6- قسم الطفيليات

7- قسم الحشرات والقراد

8- قسم الذبابة ومرض النوم

9- قسم امراض الدواجن

10- قسم الفطريات

11- قسم صحة الحيوان والوبائيات

ب) الادارة العامة لبحوث وانتاج اللقاحات والامصال

وتتبع لها الاقسام التالية :

1- مجمع انتاج اللقاحات الفيروسية ويشتمل :

أ) لقاح مرض الطاعون البقري

ب) لقاح مرض النيو كاسل

ج) لقاح مرض جدري الطيور

د) لقاح مرض جدرى الضأن

هـ) لقاح مرض النجمة

وهناك بحوث جارية لانتاج :

1- لقاح مرض القمبورو

2- لقاح مرض السعر

2- قسم المنتوجات البكتيرية :

يقوم القسم بالبحوث لانتاج اللقاحات البكتيرية تحسين انتاج اللقاحات المنتجة باستخدام احدث الوسائل والتقنية الحديثة (المخمر) ويقوم بانتاج اللقاحات الآتية :

أ) لقاح مرض التسمم الدموي

ب) لقاح مرض أبو زقالة

ج) لقاح مرض الحمى المتخمة

د) لقاح مرض دمامل الضأن

3- قسم المايكوبلازما :

يقوم باداء البحوث في مجال انتاج وتحسين لقاح مرض الالتهاب الرئوى البلوري في الابقار (أبو قنيت) .

ج) الادارة العامة للوحدات المساعدة والخدمات :

تضم الوحدات الآتية :

أ) الشئون المالية

ب) الشئون الادارية

ج) وحدة المباني والمنشآت

د) وحدة الكهرباء والمولدات

هـ) وحدة التكييف والتبريد

و) وحدة الطلمبات والمياه والمجاري والغلايات

ز) وحدة الترحيل والصيانة

حـ) وحدة الورشة

ط) وحدة النجارة

ي) وحدة حيوانات التجارب

ك) وحدة العلاقات العامة

ل) وحدة الكبانية والاتصالات

م) وحدة البساتين والمزرعة

ن) وحدة المخازن والمشتريات

3-1-3 الهيكل التنظيمي للمعامل الولائية :

يتكون من مدير المعمل الولائي ويتبع له قسمان احداهما خاص ببحوث صحة الحيوان والآخر ببحوث انتاج اللقاحات وكل قسم تتبع له وحدات بطريقة تشابه عمل الادارة العامة لبحوث صحة الحيوان والادارة العامة لبحوث انتاج اللقاحات بالمعمل المركزي ويكون مدير المعمل مسؤول من ناحية بحوث صحة الحيوان لمدير الادارة العامة لصحة الحيوان ومن ناحية انتاج اللقاحات لمدير عام انتاج اللقاحات بالمعمل المركزي حسب ما يوضح الشكل التنظيمي وذلك بنفس اختصاصات ومهام المعمل المركزي.

3-1-1-4 المهام والاختصاصات الاساسية لمراكز المعامل والبحوث البيطرية:

أ) اجراء الدراسات والابحاث العلمية والمسوحات الحقلية بهدف تقصى وتشخيص الامراض.

ب) يقوم المعمل المركزي وبالتعاون مع المعامل الولائية باجراء البحوث والتقصي بهدف تحديد وبائيات الامراض واعداد خرائط توزيع الامراض وتحديد الآثارالاقتصادية والاجتماعية لتلك الامراض وتحديد برامج المكافحة .

ج) انتاج اللقاحات الواقية ضد الامراض الوبائية للحيوانات والدواجن والامراض المشتركة .

د) تقييم فعالية العقارات البيطرية والكيماويات والامصال تحت ظروف السودان وضبط الجودة .

هـ) اعطاء المشورة العلمية الصحية فيما يخص الحيوان للجهات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص.

و) اجراء البحوث العلمية المتعلقة بصحة الحيوان

ز) اجراء البحوث المتعلقة بانتاج اللقاحات من حيث الفعالية والسلامة ومدى الصلاحية .

حـ) التدريب والتأهيل للكوادر البطرية المساعدة والباحثين

ط) النشر العلمي والتوثيق وتوثيق الصلات والروابط بالجهات المماثلة والمستويات المحلية والاقليمية والدولية .

الهيكل التنظيمي لمركز المعامل والبحوث البيطرية

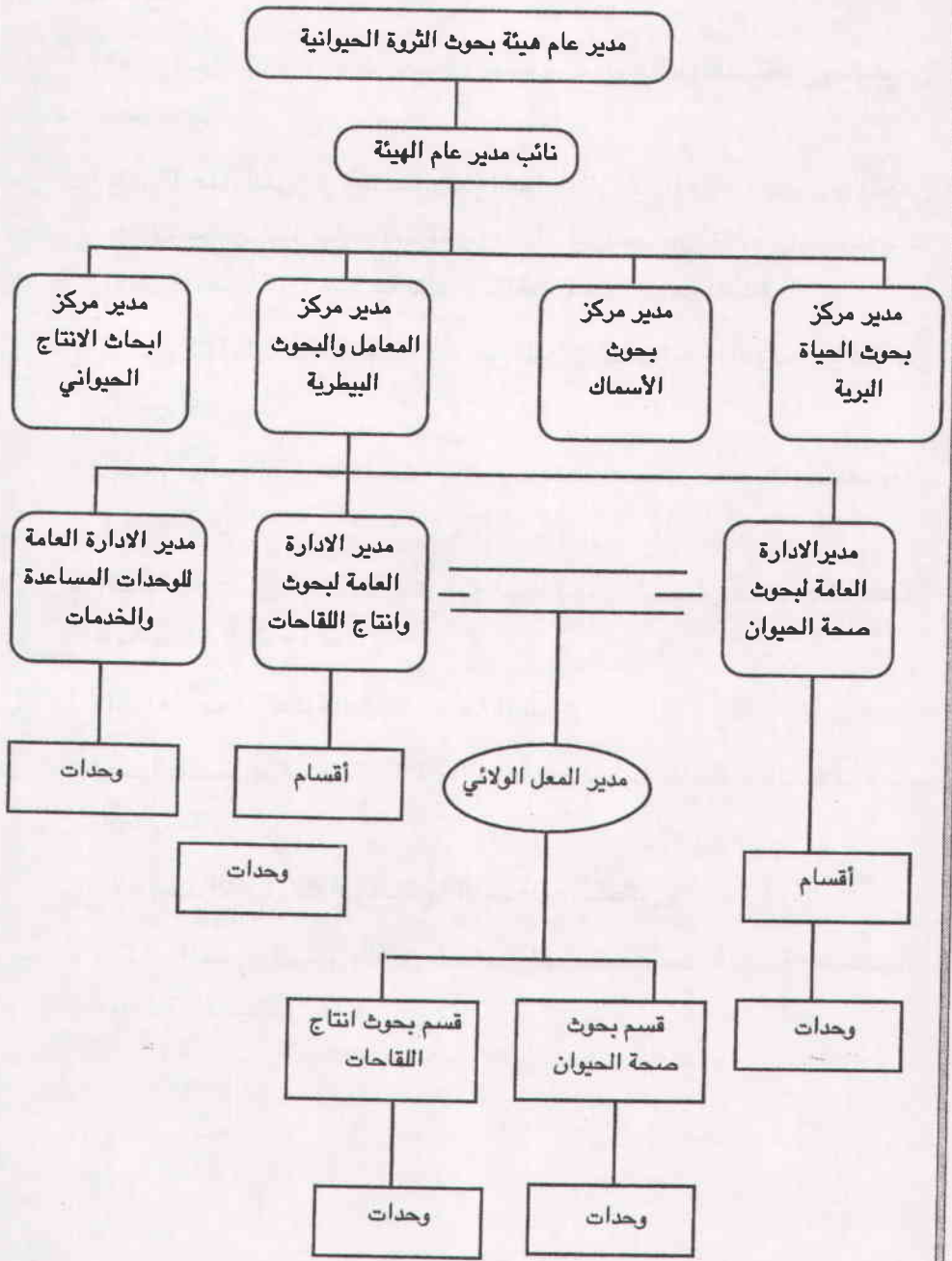

4- برنامج العمل القطري لتطوير اداء مؤسسات خدمات البحوث البيطرية :

4- (أ) مبررات البرنامج :

أ) حماية القطيع القومي والمحافظة عليه

ب) التقصي الحقلي لامراض الحيوان المختلفة

ج) البحث العلمي التطبيقي وادخال التقانات الحديثة

د) تدريب الكوادر البشرية والمؤهلة وربطها بالتطور العلمي وتقنياته

هـ) دعم النشر والتوثيق العلمي والمكتبي بتحديث وتوفير وسائل تقنية وتحديث المعلومات

4- (ب) اهداف البرنامج :

أ) زيادة انتاج اللقاحات الفيروسية والبكتيرية والمايكوبلازما بغرض الاكتفاء الذاتي والتصدير

ب) دعم البحوث المستمرة لتطوير انتاج اللقاحات

ج) استعمال احدث الوسائل التقنية لتطوير نظام التعبئة للقاحات البكتيرية للحد من ظاهرة تداول اللقاحات المغشوشة .

د) تكملة التجارب في انتاج وضبط جودة اللقاح المجفف للمايكوبلازما

و) انتاج لقاحات بكتيرية وفيروسية جديدة بغية الاعتماد على الذات

4- (ج) مجالات التطور للبرنامج :

في مجال البحوث تم تحديد المواضيع التي سيشملها البرنامج البحثي بأولويات محدودة وفق الخطة القومية للتنمية الشاملة (برامج الاستراتيجية 1999-2002م) وتشمل :

أولا:

أ) الامراض التي تؤثر سلباً على الصادر

ب) الامراض المرتبطة بادخال الحيوان بالدورة الزراعية

ج) الامراض المؤثرة على الخصوبة

د) الامراض التي تؤثر على صناعة الجلود

هـ) الامراض المرتبطة بتكثيف صناعة الدواجن

و) امراض النقص الغذائي وسوء التغذية

ز) الامراض المؤثرة على تربية وتكاثر الابل

حـ) انتاج اللقاحات بواسطة المخمر

ط) تحديث نظام تعبئة اللقاحات وضبط جودتها

ثانياً : تطوير الاجهزة والمعدات :

تم تحديث وتطوير الاجهزة والمعدات البيطرية المستخدمة بالمعامل والبحوث البيطرية ويعد المعمل المركزي من اكبر المعامل على نطاق القارة الافريقية من حيث التجهيز والانشطة التي يؤديها .

بدأ الانتاج في انتاج اللقاحات في البداية عن طريق الدوران ومع تقدم التقنيات ثم ادخال نظام المخمر وتم تحديث معدات انتاج لقاحات الدواجن بالاضافة الى معدات خاصة بمعمل النظائر المشعة من العون المقدم من منظمة الطاقة العالمية كما ان هنالك جهود مبذولة وتعاون وثيق مع منظمة الزراعة والاغذية العالمية ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الاوبئة الدولي والمنظمةالعربية لتنمية الاراضي الجافة والمناطق القاحلة (اكساد) حتى تواكب تقنيات المعدات والاجهزة التطور التقني بالاضافة الى الاعتمادات المالية من قبل حكومة السودان لتطوير مجالات البحوث البيطرية، كما تم تطوير معدات التعبئة وحفظ اللقاحات وضبط جودتها .

يشمل التطور مجالات المعلومات بانشاء وحدة لرصد المعلومات وتزويدها بوسائل اتصال سريعة لتوفير قاعدة معلوماتية كافية (بنك معلومات) عن نوعية ووبائية الامراض واهميتها الاقتصادية وتحديد نسب انتشارها ومعرفة موسميتها وتوزيعها الجغرافي وطرق تشخيصها ومكافحتها بصورة دقيقة ومستمرة وذلك بادخال الحاسوب وشبكات المعلومات وربطها بشبكات المعلومات العلمية العالمية المتخصصة بحيث يمكن الاستفادة من المعلومة المتوفرة من نشر في المجلات التخصصية والدوريات العالمية والمؤتمرات وتبادل المعلومات في مجالات الابحاث المختلفة المحلية والاقليمية والدولية .

4- (د) تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية :

في اطار تعزيز التعاون بين الدول العربية فان ادارة البحوث البيطرية على اتصال تام بجميع المختبرات العاملة في صحة الحيوان وانتاج اللقاحات البيطرية عن طريق تبادل المعلومات والخبرات والمشاركة في الندوات العلمية والعمل على الارتقاء بالبحوث البيطرية خاصة في المؤتمرات الخاصة بالطب البيطري العربي وعن طريق المنظمات العربية العاملة في مجال البحوث البيطرية كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية لتنمية المناطق الجافة والاراضي القاحلة (اكساد) خاصة في مجال تنمية وبحوث الابل بالسودان حيث قدمت اكساد عوناً فنياً ومادياً للاستفادة من الابل في الاستهلاك المحلي والتصدير وفي مجال هجن السباق ويعد مشروع تنمية وبحوث الابل من المشروعات الرائدة في مجال تنمية وتطوير البحوث والتعاون بين الدول العربية كما ان هنالك تعاون مع الدول العربية من خلال المنظمات العالمية العاملة في مجال صحة وبحوث الحيوان مثل منظمة الطاقة الذرية الدولية والمنظمة الافريقية ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الاوبئة الدولي والمعمل العالمي لصحة الحيوان بكينيا.

4- (د) مقترح بآليات التنفيذ الملائمة :

1- تأهيل بعض المنشآت القائمة بالمعمل المركزي والمعامل الولائية

2- تأهيل المتقادم من المعدات والآليات والعربات وايجاد الاسبيرات المستهلكة

3- توفير مدخلات صناعة انتاج اللقاحات والامصال

4- تهيئة بيئة العمل للعاملين وشحذ الهمم للتركيز على البحوث والدراسات

5- ايجاد مصادر تمويل لبرنامج بحوث وصحة الحيوان المضمنة بميزانية التنمية (تمويل داخلي وخارجي) والتمويل السريع لبحوث محددة في المجالات الآتية :

أ) المسح المناعي للقطيع القومي (تفعيل السجل) و (معوقات الحصول على الاهداف) خاصة في اللقاحات ذات المناعة المستمرة .

ب) مراجعة الخريطة الجغرافية للامراض الوبائية حسب التصنيف الدولي

ج) تجميع البحوث الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بقطاع الثروة الحيوانية في مجالاتها المختلفة

د) تقييم دور موارد المياه والحياة البرية والانفراط الامني في تفشي الامراض

هـ) تأكيد انتشار التحصين ضد الامراض الوبائية وتنفيذ التوصيات الخاصة بإلزامية التطعيم

و) التوسع في ادخال التقانة الحديثة في مجال بحوث صحة الحيوان وانتاج اللقاحات والامصال والتوسع في الانتاج عن طريق المخمر

ز) ايجاد فرص التدريب للكوادر الفنية داخلياً وخارجياً لمواكبة التوسع التقني

حـ) توسيع الصلة والعلاقات مع المنظمات الدولية والاقليمية العاملة في مجال البحوث البيطرية .

ط) ايجاد معادلة مقبولة بين تكلفة انتاج اللقاحات والامصال وصحة القطيع القومي لتمويل البحوث التطبيقية .

4- (هـ) خطة التمويل والبرنامج الزمني للتمويل :

تنحصر خطة التمويل في :

أ) مصادر داخلية تتمثل في :

1- الميزانية العامة (ميزانية التشغيل)

2- ميزانية التنمية لتمويل مشروعات بحوث صحة الحيوان

3- العون الاجنبي المادي والفني من المنظمات الدولية والاقليمية (الفاو - الطاقة - الذرية - أكساد - مكتب الاوبئة الدولي)

4- انشاء محفظة مالية لتمويل البحوث بمشاركة البنوك المتخصصة كبنك الثروة الحيوانية وبنك المزارع

5- إشراك المصدرين في رأس مال دائري لتمويل إنتاج اللقاحات والامصال خاصة المرتبطة بامراض الصادر

جدول رقم (1)

تقديرات وتوقعات اعداد الثروة الحيوانية

للفترة 1992-1998 (بالالف رأس)

النوع / الاعوام	أبقار	ضأن	ماعز	إبل
1993/92	25092	26518	22693	2840
1994/93	27571	30977	27267	2886
1995/94	30077	37145	33319	2903
1996 (تقديرات)	31669	37202	35215	2915
1997 (توقعات)	33103	39835	36036	2937
1998 (توقعات)	34584	42363	36498	2974
1999	36131	45051	37348	30111
2000	37747	47910	38219	30494

جدول رقم (2)
توزيع نسب اعداد الثروة الحيوانية
بالسودان حسب الولايات

الولاية	أبقار ٪	ضأن ٪	ماعز ٪	إبل ٪
ولايات الغرب	36	39.7	36.2	32.9
ولايات الشرق	4.8	11.7	6.9	52.2
ولايات الوسط	26.8	.5	20.1	41.2
ولايات الشمال	3.1	3.6	5.4	3.1
ولايات الجنوب	28.8	23.3	30.3	-
ولاية الخرطوم	.05	1.2	1.1	1.6
الجملة	100	100	100	100

جدول رقم (3)

نسبة مساهمة الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الاجمالي

(للاعوام 90/1991-94/1995)

العام	مساهمة الثروة الحيوانية	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	نسبة المساهمة (٪)
1991/90	799	6691	11.9
1992/91	822	7447	11
1993/92	1.379	8.381	16.4
1994/93	1.754	8.990	19.5
1995/94	1.909	9.756.7	19.6

المصدر: العرض الاقتصادي -1995

جدول رقم (4)

نسبة مساهمة الثروة الحيوانية (عائدات)

في اجمالي عائدات الصادرات (دولار)

الاعوام	مساهمة الثروة الحيوانية	مساهمة اجمالي الصادرات	نسبة المساهمة (٪)
1990	43.414.000	374.072.000	11.6
1991	37.964.000	305.044.000	12.4
1992	66.603.000	319.257.000	20.8
1993	104.526.000	417.267.000	25
1994	112.759.000	523.890.000	21.5
1995	118.923.000	555.674.000	21.4
1996	138.878	620.186.000	22

المصدر: احصائيات بنك السودان

جدول رقم (5)
الصادر الحي (بالرأس)

السنوات	الضأن	الأبقار	الماعز	الإبل
1995/94	578577	810	7809	50583
الانتقالية من يوليو - ديسمبر 1995	415185	2419	8159	21463
1995	1001705	9609	30940	72071
1997 حتي 1997/8/30	816592	13431	1915	40906

جدول رقم (6)
الصادر اللحوم (بالطن)

السنوات	الضأن	الأبقار	الماعز	الإبل
1995/94	2381.4	666.6	133.9	3.0
الانتقالية من يوليو - ديسمبر 1995	1818.8	211.3	132.3	7.7
1996	7897.9	2290.	466.1	31.9
1997 حتي 1997/8/30	3937.6	2697.6	539.9	5.1

المراجع

1- تقارير وزارة الثروة الحيوانية الاتحادية .

2- دراسات تم اعداداها بواسطة الادارة العامة لصحة الحيوان ومكافحة الاوبئة - وزارة الثروة الحيوانية الاتحادية .

3- تقارير ودوريات الادارة العامة للتخطيط واقتصاديات الثروة الحيوانية - وزارة الثروة الحيوانية الاتحادية .

4- تقارير الادارة العامة للمحاجر وصحة اللحوم - وزارة الثروة الحيوانية الاتحادية .

5- د. محمد سر الختم وعبد اللطف و د. احمد مصطفى حسن - تطويرالخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة انتاجها ، (دراسة بطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية).

6- تقارير هيئة بحوث الثروة الحيوانية - وزارة الثروة الحيوانية الاتحادية .

7- احصاءات بنك السودان.

8- وثائق تقييم وبرامج الاستراتيجية القومية الشاملة .

الخدمات البيطرية
في
الجمهورية العربية السورية

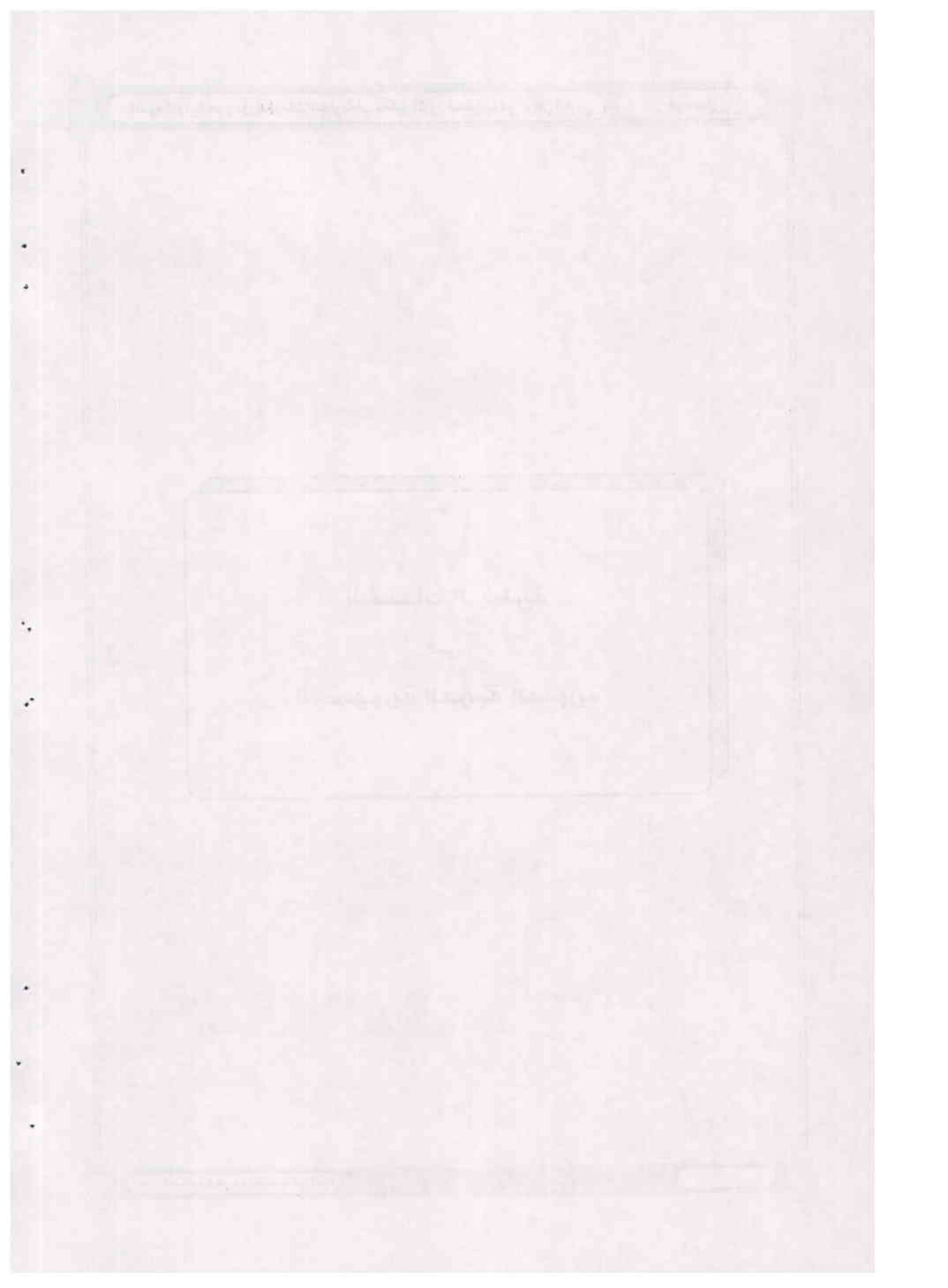

الخدمات البيطرية
في الجمهورية العربية السورية

إعداد
الدكتور محمد ربيح قصيدة
رئيس قسم الامراض المعدية والحجر البيطري

أولاً : تقييم الوضع الراهن لأداء قطاع الثروة الحيوانية في سوريا وأهميته الاقتصادية :

يلعب قطاع الثروة الحيوانية دوراً اقتصادياً هاماً في سوريا ويساهم في تأمين فرص العمل وتنمية الريف بشكل ملموس ويدعم صناعات اخرى مهمة مثل صناعة الجلود والصوف والالبان وغيرها ... بالاضافة الى انه يعتبر المصدر الاساسي للغذاء ذو المنشأ الحيواني، ويشكل الانتاج الحيواني 35٪ من مجموع الناتج الزراعي و 7٪ من مجموع الناتج القومي ، بينما يساهم الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بنسبة 20-22٪ من اجمالي الناتج الوطني.

ثانياً : المساهمة في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الامن الغذائي الرئيسية:

جدول 1-2-3 يبين كميات اللحوم والحليب والبيض المنتجة محلياً والمستوردة او المصدرة خلال عام 1996.

ثالثاً : خصائص ونظم الانتاج المتبعة :

حسب الخريطة والجدول رقم (4) يمكن بيان عدد الحيوانات وتوزعها على المحافظات، وتتدرج خصائص ونظم الانتاج المتبعة في سوريا بين الطرق التقليدية والطرق الحديثة في تربية الابقار - الاغنام - الماعز والدواجن.

1- **الابقار** : 98٪ منها تعود ملكيته للقطاع الخاص وتتمركز تربيتها حول المدن والمناطق القريبة منها، وتعتبر تربية الابقار جزءاً من العمل الزراعي ويلاحظ ان طريقة التربية الفردية هي السائدة مع اختلاف واضح في حجم القطيع بين منطقة واخرى، وتتبع طريقة الحلابة اليدوية عادة، وتبلغ نسبة من يستخدمون آلة الحلابة في ريف دمشق 15-20٪ ويتم تسويق الحليب عن طريق وسيط (الحلاب) بشكل أساسي. والنظام التقليدي هو السائد في تربية الابقار من حيث ظروف التربية والايواء، وتعتمد التغذية بشكل كبير على الاعلاف المركزة. بينما تطبق طرق التربية الحديثة نسبياً للابقار في محطات الدولة وبعض مزارع القطاع الخاص.

2- **الاغنام والماعز** : يقدر عدد الاغنام والماعز في سوريا بحوالي (13) مليون رأسا ويتواجد حوالي 65٪ - 70٪ منها في البادية و 35٪ منها في المعمورة . وتعتمد في معظمها على الرعي والتنقل، وذلك حسب مواسم الامطار وتوفر المراعي، ويتراوح عدد الاغنام في قطيع البادية وسطيا بين 400-600 رأس اما في المعمورة فهو بحدود 50-60 رأسا . والحلابة اليدوية هي المتبعة. بالاضافة لذلك يوجد نظام تسمين ذكور الاغنام بعد الفطام ويتم ذلك في حظائر حديثة، وتعتمد طريقة التغذية على الاعلاف المركزة.

3- **الدواجن** : شهدت صناعة الدواجن في سوريا في السنوات الاخيرة تطورا ملحوظا، ويتبع النظام التقليدي في تربية الدواجن الذي تقدر نسبته بحوالي 80٪ من مجموع التربية حيث يعتمد فيه طريقة التربية الارضية (النظام المفتوح)، وإن حوالي 50٪ منها يتم تغذيتها بطريقة التعليف الآلي، وإن التربية المنزلية للدجاج البلدي تدخل ضمن هذا المجال، وتبلغ نسبة الدجاج الذي يتبع للقطاع الحديث 20٪.

رابعاً : حصر أنواع الامراض الحيوانية الوبائية وأثرها في حركة التجارة :

أ- الوضع الصحي الراهن للثروة الحيوانية : تعتبر سوريا خالية من أمراض القائمة (أ) السارية والمعدية وبخاصة مرض الطاعون البقري منذ عام 1983، ومن مرض الحمي القلاعية منذ عام 1992، ومن مرض طاعون المجترات الصغيرة

منذ عام 1988.

كما لم تسجل سريريا اي وقوعات للامراض التالية : ذات الرئة والجنب الساري عند الابقار وحمى وادي رفت واللسان الازرق واستحالة الدماغ الاسفنجية.

وعن مرض البروسيلا، فان نسبة الاصابة تتفاوت من محافظة الى اخرى (جدول رقم 6).

وفي عام 1995 وضعت خطة وطنية لمكافحة مرض البروسيلا تنفذ على مدى 15-20 عاماً، وسيتم اجراء مسح شامل العام القادم ضمن مشروع راديسكون لمنظمة الفاو وذلك تمهيدا لتطبيق الخطة الوطنية. اضافة لذلك، يشكل مرض الطفيليات الدموية عند الابقار أهمية خاصة حيث بلغت نسبة الاصابة في محافظة ريف دمشق حوالي 2.5٪ عام 1996 (جدول رقم 7) .

وأما عن الدواجن، فإن نظام التلقيح الوقائي هو المعتمد ضد الامراض الخاصة بالدواجن (جدول رقم 8). وفي مجال الامراض المشتركة والصحة العامة البيطرية : أهم الامراض المشتركة حاليا البروسيلا والتوكسوبلازما والكيسات المائية والسل والكلب والليشمانيا، وتوجد مراكز رسمية متخصصة لتقديم خدمات التشخيص والعلاج بشكل مجاني (جدول رقم 9).

ب- أثر الوضع الصحي الراهن للثروة الحيوانية في حركة التجارة العربية البينية والدولية في مجال الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية :

يعتمد في تحديد حركة التجارة الخارجية لادخال واخراج الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية من والى سوريا على الاسس والانظمة المحددة في قانون حماية الثروة الحيوانية رقم (87) الصادر عام 1978 والقرار 60/ت لعام 1988 والذي يحدد الشروط والاجراءات الواجب تطبيقها في هذا المجال، ويوضح الشروط الصحية الواجب توفرها عند استيراد الحيوانات والمنتجات الحيوانية ، ويتم تقدير الوضع الصحي البيطري في بلد المنشأ بالاعتماد على دراسة نشرات مكتب الاوبئة الدولي والمنظمات الدولية الاخرى.

خامساً : الخدمات البيطرية في سوريا :

أ- الهيكل التنظيمي للخدمات البيطرية المقدمة من قبل القطاع العام :

ويمثل ذلك مديرية الصحة الحيوانية ومصالحها في المحافظات وتتألف المديرية من الاقسام التالية :

- قسم المستوصفات .
- قسم إنتاج اللقاحات .
- قسم الادوية والمستلزمات.
- قسم التشخيص المخبري.
- قسم أمراض الدواجن.
- قسم المراقبة النوعية للادوية واللقاحات البيطرية.
- مركز داء البروسيلا

ب- عرض الوضع الحالي لنوع وعدد مراكز الخدمات البيطرية والكوادر البشرية التابعة لمديرية الصحة الحيوانية ومصالحها في المحافظات :

- عدد الاطباء البيطريين العاملين في وزارة الزراعة (820) طبيبا بينما مجموع الاطباء في القطر (2500) طبيباً.
- عدد المراقبين البيطريين (1892) مراقبا.
- عدد مراكز الرعاية البيطرية (159) مركزا.
- عدد الوحدات المتنقلة (158) وحدة بيطرية.
- عدد الوحدات الارشادية (324) وحدة يوجد فيها عناصر بيطرية.
- عدد مغاطس الاغنام (14) مغطسا.
- عدد المحاجر البيطرية ونقاط العبور (6).
- عدد المخابر البيطرية (6) واحد منها المركزي بدمشق ، والباقي في المحافظات.

يقوم هذا الجهاز البيطري بتنفيذ مهام مديرية الصحة الحيوانية حسب الخطة السنوية.

ج- الخدمات البيطرية المقدمة من قبل القطاع العام :

1- **الخدمات الوقائية :** يتم سنويا وحسب الخطة المعتمدة تحصين كامل لقطيع الابقار وبشكل مجاني والزامي للمربين ضد مرض الحمى القلاعية والطاعون البقري، كما يتم تلقيح بعض قطعان الابقار في مناطق محدودة ضد مرض الجمرة الخبيثة والجمرة العرضية، كذلك تلقح أبقار القطاع العام بلقاح IBR والجمرة الخبيثة والجمرة العرضية، بالاضافة الى لقاح الطاعون البقري والحمى القلاعية. وكذلك تلقح كافة الاغنام والماعز مجانا وحسب البرنامج الزمني ضد مرض الجدري والانتروتوكسيميا وبشكل جزئي ضد مرض الجمرة الخبيثة والجمرة العرضية والباستوريلا جدول رقم (10).

2- **الخدمات العلاجية :** يتم تنفيذ حملات معالجة جماعية وبشكل رئيسي للاغنام والماعز وذلك لمعالجتها بشكل دوري ضد الطفيليات الداخلية والخارجية ويدفع المربي ثمن الدواء وذلك منذ عام 1995. وأما المعالجات الفردية فيمكن ان يحصل عليها المربي اذا أحضر الحيوان الى المستوصفات البيطرية.

3- **الحجر البيطري :** توجد (6) مراكز حدودية لمراقبة عمليات ادخال واخراج الحيوانات الحية، والمنتجات الحيوانية متواجدة في كل من ريف دمشق - طرطوس - اللاذقية - إدلب - حلب - درعا ويوجد كادر فني بيطري في كل محجر يقوم بالاشراف على عمليات الاستيراد والتصدير وتدقيق الشحنات والوثائق المرفقة واخذ العينات اللازمة للتحليل. وتخضع كل عملية استيراد او تصدير لموافقة مسبقة من وزارة الزراعة.

4- **خدمات التلقيح الاصطناعي :** تتبع هذه الخدمات اداريا وفنيا لمديرية الانتاج الحيواني والتي تهدف وتعمل على تأمين وتعميم التلقيح الاصطناعي لكافة الحيوانات الزراعية من طلائق مختبرة ذات مواصفات وراثية وإنتاجية عالية (جدول رقم 11)، ويقوم بالتنفيذ الحقلي لهذه الخدمات الكادر الفني البيطري الموجود في مصالح الانتاج الحيواني في المحافظات ويطلب من كل ملقح

اصطناعي ان يقدم تقريرا شهريا يبين فيه أعمال التلقيح الاصطناعي التي نفذها خلال الشهر . نموذج الجدول (12).

د- الهيكل التنظيمي للخدمات البيطرية المقدمة من القطاع الخاص :

يوجد حوالي (1680) طبيبا بيطريا يعملون في مجال القطاع الخاص ويقدمون الخدمات البيطرية التالية :

- معالجة الحالات الفردية السريرية التي تقدر بحوالي 80٪ من مجموع الحالات.
- إجراء المعالجات الجماعية للطفيليات الداخلية والخارجية.
- المساهمة النشطة في الصناعة الدوائية المحلية.
- ادارة المكاتب العلمية والتجارية التي تقوم بتسويق وبيع الادوية البيطرية المنتجة محليا، واستيراد البعض منها.

سادساً : تقييم مستوي أداء مؤسسات الخدمات البيطرية والاجهزة المساعدة في مجالات :

أ- المخصصات الاستثمارية والكمالية المتاحة :

توجه هذه المخصصات موجهة نحو تأمين اللقاحات الوقائية المستوردة والمنتجة محليا ومستلزمات التشخيص المخبري والعمل الحقلي وبناء المراكز البيطرية وغيرها.

ب- التقانات المستخدمة :

- بالنسبة لانتاج اللقاحات يعتبر جيد بشكل عام، حيث تستخدم طرق التخمير ومزارع الانسجة والخلايا الحية واجنة البيض العقيم.
- بالنسبة للتشخيص المخبري : جيد في بعض المجالات التقنية وتقليدي في بعضها الاخر.
- بالنسبة للعمل الحقلي : فإن التقانات المستخدمة في تنفيذ الحملات الوقائية والمعالجات الفردية فهي جيدة من حيث النتائج النهائية مع الاخذ بعين

الاعتبار أن المستوي التقني للامكانيات المتوفرة متوسطا من حيث الادوات ووسائط النقل.

- التقانات المستخدمة في جمع وتخزين وتحليل المعلومات : لفترة قريبة كان يعتمد على الطرق التقليدية وقد بدأت المديرية منذ سنوات بتحديث هذه التقانات وذلك باستخدام اجهزة الكمبيوتر والعمل على تأسيس شبكة إتصال بيطرية في القطر متخصصة لمراقبة وقوعات الامراض الوبائية والاعلام عنها ويمثل مشروع راديسكون شكلا من هذا التحديث.

ج- مدى كفاية العناصر البشرية : في بعض المراكز عدديا جيد جدا ونوعيا بحاجة لمتخصصين أكثر.

د- مدى شمولية التشريعات والقوانين : تعتبر القوانين والشروط الصحية البيطرية في سوريا الخاصة بالاستيراد والتصدير وبرامج التلقيح الوقائي الالزامية من الامور الحازمة والتي أثبتت جدواها في هذا المجال.

هـ- فعالية التنسيق والتنظيم داخل القطاع ومابين القطاعات الاخري : يتم التنسيق والتنظيم داخل مديرية الصحة الحيوانية من خلال العلاقة بين الاقسام المختلفة ومصالح المديرية في المحافظات والمشاركة في إعداد الخطط وتنفيذها. وكذلك يوجد علاقة تنسيق وتنظيم بين مديرية الصحة الحيوانية ووزارة الصحة في مجال الامراض المشتركة وكذلك مع وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية والسلطات الجمركية من حيث الانظمة والشروط اللازمة للاستيراد والتصدير والشهادات الصحية ويعكس هذا التنسيق نتائج ايجابية واضحة.

سابعا : تحديد معوقات ومشاكل تطوير أداء خدمات المراكز البيطرية في القطر :

أ- معوقات إقتصادية : تتمثل في صعوبة تأمين الاعتمادات المالية اللازمة بالتوازي مع تطور الثروة الحيوانية المستمر.

ب- معوقات تقنية وفنية : وتتمثل في عدة عوامل أهمها :

- تأمين المستلزمات والتجهيزات المخبرية والحقلية.

- عدم توفر نظام معلومات بيطري حديث للتقصي عن الامراض.

ج- معوقات خاصة بأداء العنصر البشري.

- قلة عدد المتخصصين.

ثامنا : برنامج العمل القطري لتطوير أداء مؤسسات الخدمات البيطرية :

1- مبررات البرنامج :

- الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تسببها الامراض الحيوانية.
- وجود البنية التحتية للكادر الفني البيطري في سوريا.
- تنفيذ برنامج العمل القطري مع وجود الكادر الفني الكافي يدعم ويعزز الوضع الصحي للثروة الحيوانية ويؤمن المنتجات المناسبة للسوق ويطور المناطق الريفية.

2- أهداف البرنامج :

- تقييم الامراض الحيوانية والمشتركة من الناحية الاقتصادية .
- تطوير استراتيجية وطنية جراء مراقبة للامراض والوقاية منها.
- العمل على تطبيق ونشر مفهوم الادارة الصحية للقطيع.
- احداث وتطوير الاسس التقنية اللازمة للتقصي عن الامراض والدراسات الوبائية حقليا ومخبريا والادارة الحديثة.
- المساهمة في الدعم الاقتصادي لتربية الحيوانات والتطوير الاجتماعي والاقتصادي في المناطق الريفية.
- العمل على توافق المعايير البيطرية في سوريا مع المقاييس الدولية المعتمدة في مجال التجارة العالمية .

3- مجالات التطوير :

3-1 : تطوير الاجهزة والمعدات :

تأمين التجهيزات المخبرية والحقلية والسيارات الحقلية واجهزة الحاسوب والاتصال وغيرها.

3-2 : تحسين الانظمة والقوانين :

ويتم ذلك للانظمة والقوانين التي بحاجة الى تعديل يتوافق مع تطور الثروة الحيوانية وتنفيذ برامج المكافحة المشتركة وإتساع مجال التجارة العالمية وتوحيد شروط الاستيراد والتصدير.

3-3 : تدريب العنصر البشري :

إنطلاقا من الدور الاساسي الذي يلعبه العنصر البشري في تطوير الخدمات البيطرية، فإن الامر يتطلب تحقيق مايلي :

- رفع كفاءة الكوادر البيطرية علميا وعمليا عن طريق :

أ- تطبيق التقانات الحديثة.

ب- التشخيص الحقلي السريري للامراض والتدابير المتخذة.

ج- اجراء مسح للامراض ذات الاهمية بجمع العينات والمعلومات وتحليلها.

د- طرق الادارة الحديثة والتدرب على طرق مكافحة الامراض في حالات الطوارىء والكوارث.

3-4 : تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية :

أصبح تنفيذ البرامج الخاصة بالتقصي عن الامراض ومكافحتها على مستوى إقليمي وبإشراف منظمات إقليمية من الضرورات الملحة للوصول الى نتائج إيجابية بأسرع وقت وأقل تكاليف، ويمكن ان يتم ذلك بين الدول العربية المتجاورة والتي تعاني من مشاكل صحية بيطرية وعامة متشابهة، وقد كانت نتائج هذا العمل المشترك واضحة بشكل ملحوظ من خلال المشروع الذي قدمته المنظمة العربية لمكافحة ذبابة الدودة الحلزونية.

كما يتم حاليا بين سوريا ولبنان توحيد الانظمة والقوانين البيطرية في مجال الشروط

الصحية للاستيراد والتصدير والحجر البيطري للحيوانات والمنتجات الحيوانية.

ويقترح العمل على توحيد هذه الانظمة والقوانين فيما بين الدول العربية المتجاورة لتسهيل التبادل التجاري للوصول الى التكامل الاقتصادي.

تاسعاً : مقترح بآليات التنفيذ الملائمة :

يحتاج المشروع للآليات التالية :

1- فريق العمل : وهو الكادر الفني البيطري والاداري بالاضافة الى خبراء ومستشارين.

2- معطيات المشروع : يساهم الجانب السوري في تأمين مايلي :

- رواتب فريق العمل .
- البنية التحتية (مكاتب - مباني - كادر فني وإداري).

وتساهم الجهة الخارجية في ميزانية المشروع :

- التدريب الداخلي والخارجي.
- تأمين الادوات والمستلزمات والسيارات.

3- الخطة الادارية : تتم ادارة المشروع من قبل مديرية الصحة الحيوانية، ويشمل ذلك :

- الكوادر الفنية والادارية.
- اعداد خطة المشروع التفصيلية والتنفيذية وتنفيذها .
- متابعة التنفيذ وإعداد التقارير اللازمة وتقييم الخطوات المنفذة.

4- نتائج المشروع الاساسية :

- إقامة نظام الخدمات البيطرية المتطور في مجال تشخيص الامراض.
- إقامة النظام الوطني الشامل للتقصي عن الامراض الحيوانية والمشتركة والسيطرة عليها والوقاية منها .
- تطوير التعاون في مجال تنفيذ البرامج المشتركة بين المؤسسات الوطنية المحلية، والاقليمية والعالمية.
- المدة المقترحة (5) سنوات - جدول (12).

جدول رقم (1)

يبين كميات اللحم المنتجة محليا والمستوردة خلال عام 1996

الوحدة : طن

أبقار وجاموس	أغنام	ماعز	المجموع	اللحوم المستوردة	المجموع العام	نسبة تغطية الحاجة الاستهلاكية من الناتج المحلي
40.000	142912	7375	190287	2172	192459	٪99

جدول رقم (2)

يبين كميات الحليب المنتجة محليا والمستوردة خلال عام 1996

الوحدة : طن

أبقار	أغنام	ماعز	المجموع	اللحوم المستوردة	المجموع العام	نسبة تغطية الحاجة الاستهلاكية من الناتج المحلي
934853	498728	74826	1508923	55080 بعد تحويله الى حالته السائلة	1564003	٪ 96.5

جدول رقم (3)

يبين كميات بيض الدواجن المنتجة محليا والمستوردة خلال عام 1996

بيض الدواجن		المصدر	المستهلك محليا	الفائض عن الاستهلاك المحلي
بيض بالالف	2.229.212	124.086	2.105126	٪9.5

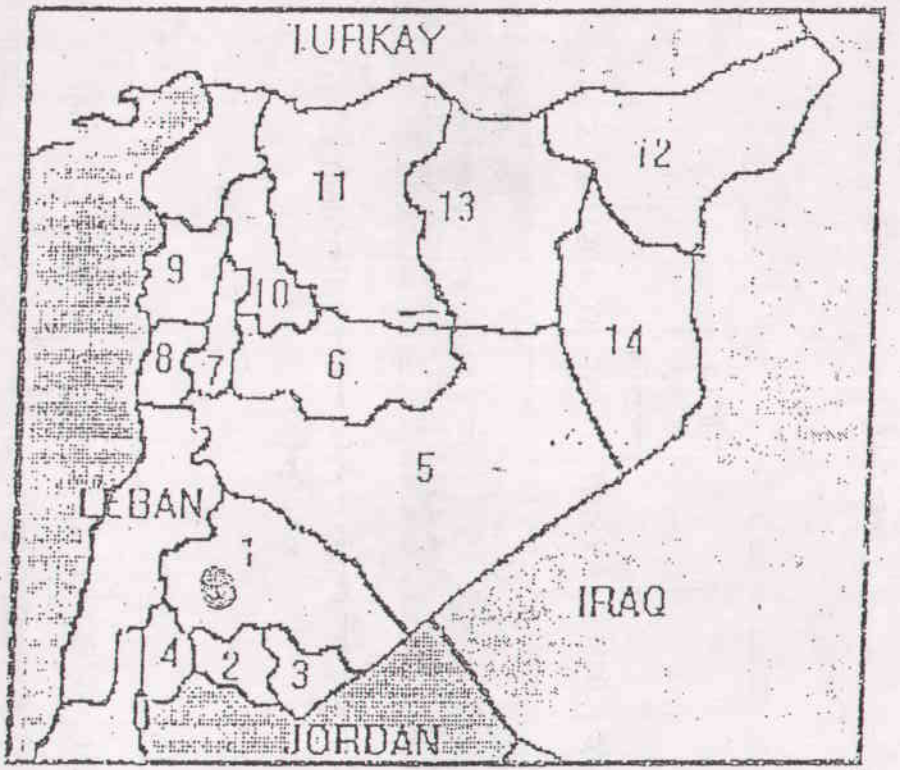

1- Damascus . 2- Deraa . 3- Sueda . 4- Quneitra . 5- Homs .
6- Hama . 7- Al Gab . 8- Tartous . 9- Lattakia . 10- Idlib .
12- Hasseke . 13- Raqua . 14- Deir Al Zor .

جدول رقم (4)

يبين عدد الحيوانات وتوزعها في المحافظات 1996

نوع الحيوان / المحافظة	أبقار	أغنام	ماعز	جمال	خيول	بغال	حمير	نواجن	جاموس
ريف دمشق	135150	853650	132480	1090				5086	
درعا	37485	345710	73098	51				699	
السويداء	14387	211849	85395	262				557	
القنيطرة	13750	93120	14000	-				161	
حمص	99504	1679336	75002	3012				2604	
حماه	43405	1315996	76144	40				827	
الغاب	34353	56656	20422	-				285	551
طرطوس	72405	19209	27491	-				577	
اللاذقية	53100	7416	17803	-				637	
ادلب	29139	494830	115718	-				1119	
حلب	34024	2255877	148128	-				2827	
الرقة	7675	1658485	73715	121				610	
الحسكة	77312	1789830	120345	385				3247	890
دير الزور	132176	2321790	85622	2171				534	
منشآت ومدينة دمشق	26271	15744	16512	-				42	
المجموع	810150	13119498	1081875	7132	28203	17892	191381	19812	1441

جدول رقم (6)

يبين نسبة الاصابة بمرض البروسيلا عند الابقار والاغنام والماعز وذلك حسب المسح العشوائي الذي تم في عام 1991

	عدد العينات المختبرة	عدد العينات الايجابية	عدد العينات السلبية	نسبة عدد العينات الايجابية ٪
1- الابقار				
دمشق	1827	143	1684	7.83
كافة المحافظات	12554	359	12195	2.86
2- أغنام وماعز				
كافة المحافظات	26755	484	26261	1.81

الاختبارات التي استخدمت في التشخيص هي : اختبار روز بنغال واختبار تثبيت المتمم

جدول رقم (7)

يبين عدد عينات الدم المختبرة في المخبر البيطري المركزي بدمشق لتشخيص الاصابة بالطفيليات الدموية خلال عام 1996 في محافظة ريف دمشق

نوع الحيوان	عدد العينات المختبرة	عدد الحالات الايجابية للطفيليات الدموية	نسبة الحالات الايجابية في المحافظة
1- الابقار	3999	3116	٪ 2.5
2- الاغنام والماعز	162	139	٪ 0.02 >

جدول رقم (9)

يبين عدد الاصابات بالامراض المشتركة التي حدثت عند الانسان خلال عام 1996 في محافظة دمشق مع الاخذ بعين الاعتبار ان هذه الاصابات هي المسجلة فقط في المراكز الصحية الرسمية

المرض	البروسيلا	ليشمانيا	توكوسوبلازما	السل
عدد الحالات	1262	1256	425	933

جدول رقم (8)

يبين كمية اللقاحات المنتجة خلال عام 1997

اللقاح	عدد الجرعات	
الانتروتوكسيميا	10740	الف جرعة
لقاح الجمرة الخبيثة	2165	الف جرعة
لقاح الجمرة العرضية	161	الف جرعة
لقاح البروسيلا	2002	جرعة تجريبي
لقاح جدري الغنم	13000	الف جرعة
لقاح جدري الماعز	400	الف جرعة
لقاح الطاعون البقري	1657	الف جرعة
لقاح التهاب الانف والرغامي	25	الف جرعة
لقاح نيو كاسل ب 1	33074.5	الف جرعة
لقاح نيو كاسل لاسوتا	30775	الف جرعة
لقاح نيو كاسل كوماروف	6272	الف جرعة
برونشيت أول	17998	الف جرعة
برونشيت ثاني	17880	الف جرعة
جمبورو	14250	الف جرعة
جدري الطيور	2760	الف جرعة

جدول رقم (10)

يبين المخطط والمنفذ في القطر من التلقيحات الوقائية والمعالجات الطفيلية الجماعية التالية

التلقيحات	المخطط 1997 بالالف	المنفذ 1997	نسبة التنفيذ ٪
1- حمي قلاعية : أبقار	850	707626	83
2- جدري الاغنام	13000	12036246	93
3- جدري الماعز	500	254475	51
4- الطاعون البقري	880	912757	104
5- الانتروتوكسيميا	12000	11351650	95
6- جمرة خبيثة : أغنام + ماعز	1500	1852893	127
7- جمرة خبيثة : أبقار		51869	
8- جمرة عرضية	110	113002	103
9- داء الكلب	103	760	58
10-شبه طاعون الدجاج	1000	462105	46
11-الباستوريلا	400	1070163	267
المعالجات الطفيلية الجماعية	المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ ٪
1- طفيليات دموية أبقار	150	8300	59
2- طفيليات دموية غنم + ماعز		80764	
3- ديدان كبدية	400	190606	48
4- ديدان رئوية	2000	876476	44
5- ديدان معدية معوية	2000	757707	38
6- ديدان شريطية	1500	819359	55
7- جرب	-	1444201	-
8- قراع	-	5519	-
9- طفيليات خارجية	12000	9192119	77

جدول رقم (11)

يبين المخطط والمنفذ ونسبة التنفيذ لاعوام 93-97 في قسم التلقيح الاصطناعي

مديرية الانتاج الحيواني

العام	1993			1994			1995			1996			1996		
المادة المنتجة	المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ ٪	المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ ٪	المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ ٪	المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ ٪	المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ ٪
التلقيحات الاصطناعية	420000	385000	91.6	400000	373497	93.3	400000	430187	107.5	450000	488485	108.5	450000	563774	125.2
السائل المنوي المنتج	600000 جرعة	510157	85	620000	695340	112.1	500000	515830	103.1	550000	584615	106.2	550000	745000	135.4
السائل الازوتي المنتج	حب الطجة	103066		حسب الحاجة	480000		حسب الحاجة	600000	-	حسب الحاجة	570000	-	حسب الحاجة	735000	-

جدول رقم (12)

يبين خطة الميزانية المقترحة

البيان	السنة (1)	السنة (2)	السنة (3)	السنة (4)	السنة (5)	المجموع
الادارة الرئيسية للمشروع – منسق المشروع (500 دولار شهريا)	6000	6000	6000	6000	6000	30000
الكادر الفني البيطري	4800	4800	4800	4800	4800	24000
4 أطباء بيطريين (100 دولار لكل شهر لكل طبيب بيطري)	33600	33600	33600	33600	33600	168000
المراكز البيطرية في المحافظات (14)						
2 بيطريين في كل محافظة = 28 طبيبا (100 دولار كل شهر لكل بيطري)	25000	25000	25000	25000	25000	125000
كادر التدريب الخارجي						
15 طبيب بيطري من المحافظات (500 دولار لكل تدريب)	38400	38400	38400	38400	38400	192000
24 مساعدون فنيون (8 تابعون لادارة المشروع						
(50 دولار كل شهر لكل فني)	25000	25000	25000	25000	25000	125000
مستشارين دوليين 5 مستشارين لمدة 5 أشهر سنويا						
(5000 دولار كل شهر)	25000	25000	25000	25000	25000	125000
الاجتماعات والندوات – تعويضات سفر واجتماعات وندوات	300000					300000
التجهيزات : سيارات حقلية 15	2000000	1500000	500000	500000	500000	5000000
تجهيزات مخبرية وحقلية	24000					24000
12 جهاز كمبيوتر	15000					15000
15 اجهزة فاكس	30000					30000
15 الات تصوير فوتوغرافية	5000					5000
5 كاميرا تصوير	200000					200000
1000000 ارقام إذن (1 دولار لكل 5 أرقام)	10000					10000
100 كباشة لتثبيت أرقام الاذن (100 دولار كل واحدة)	2741800	1657800	657800	657800	657800	6373000
المجموع						

تقرير جمهورية الصومال

تقرير جمهورية الصومال

إعداد : د . محمد احمد شيخ على

مقـــدمـــــــة :

تعتبر الصومال أحد البلدان العربية التى تعلق عليها الأمال لتوفير الأمن الغذائى العربى لتمتعها بكافة الموارد الطبيعية لزراعة وتربية الحيوانات والتى نذكر منها على سبيل المثال النهريين الدائميين والأراضى الواسعة الصالحة للزراعة والرعى ، وتذخر الصومال ايضاً باعداد ضخمة من انواع الثروة الحيوانية المختلفة تقدر أعدادها بحوالى 60 مليون رأس تتمثل فى 7 مليون رأس من الابقار و7.5 مليون رأس من الإبل ونحو 45 مليون من المجترات الصغيرة ، وهذا فضلاً عن الثروات السمكية الهائلة والداجنة والاحياء البرية التى لا تُحصى .

وتلعب هذه الثروة الحيوانية دوراً أساسياً فى إقتصاديات الصومال وهى المصدر الرئيسى للعملات الاجنبية التى تجلبها الصومال من خلال تجارتها الخارجية ، وتوفر حوالي 80 ٪ من الدخل القومى الاجمالى . والمعلوم ان 60٪ من سكان الصومال عبارة عن رعاة يعتمدون على اللحوم والالبان ومشتقاتهما فى غذائهم وعائد ما يسوقون من البهائم فى توفير احتياجاتهم الاخرى وللثروة الحيوانية ايضاً اهمية اجتماعية حيث تستخدم لتغطية تكاليف مناسبات الزواج ودفع الاشتراكات العشائرية .

ورغم اهميتها وكثرة اعدادها والتصاق أهلها بها ، إلا أن الثروة الحيوانية فى الصومال تتميز بضعف انتاجها ، ويعزى ذلك الى أمرين : -

1/ تخلف نظام التربية

2/ عدم كفاءة الخدمات البيطرية

نظام التربية السائد فى الصومال :

إن نظام التربية فى الصومال لا يزال تقليدياً والرعاة عبارة عن مجموعات من الاسر يسوقون حيواناتهم طلباً للمرعى والمشرب او تفادياً من الكوارث مثل الحروب أو الجفاف

ونشير الى أن هذا النظام الترحالى أساس مشكلات كثيرة ومزمنة يجب أخذها فى الحسبان إذا أردنا أن نتمكن من السيطرة علي الامراض الوبائية وحماية الثروة .

ومن سلبيات نظام التربية الترحالى نذكر :-

1/ **الحركـــــة** : التحركات غير الطبيعية أحد أهم العناصر التي تعرض الحيوانات لتفشى الاوبئة وانتشارها ، حيث ان الاكتظاظ فى المناطق التى تمتازبالمرعى بالسكان الهاوين اليها من فجاج مختلفة تحتم تبادل الامراض المتواطنة فى منطقة ولكنها وبائية فى الاخرى .

2/ **نسب الحوزة المنخفضة** : من المظاهر المميزة لنظام التربية الترحالى فى الصومال و اغلب الدول العربية النسب الحوزة المتدني (Low Animal - Own-er Ratio) حيث يملك عدد كبير من الرعاة اعداد قليلة نسبياً من الماشية ، ويُصعب ذلك معرفة معلومات كافية عن الثروة مثل الدراسات الوبائية وحصر أعداد الثروة الحيوانية وتقديم الخدمات الاخرى .

3/ **التنقلات غير المبرمجة** : تحُد من تقديم الخدمات البيطرية ، مثل التطعيم ضد الامراض الي الثروة التى ترعى فى مناطق بعيدة من المراكز وتقديم الخدمات .

خلفية تاريخية للخدمات البيطرية فى الصومال :-

يعتزالاطباء البيطريون الصوماليون بالبنيات التحتية التى استسوها للخدمات البيطرية فى المالضى والتى يمكن وصفها بخدمات متكاملة على ضوء الاتى :-

1/ **وزارة منفصلـــة** :علماً بأهمية الثروة الحيوانية للقطر جعلت وزاة منفصلة للثروة الحيوانية والمراعى والغابات .

2/ **مراكز التدريب** : كلية الطب والانتاج الحيوانى كانت تخرج إطباء مدربين والجدير بالذكر ان الخريج من تلك الكلية كان يتوظف مباشرة فى وزارة الثروة الحيوانية وذلك خلاف خريجى الكليات الاخرى ، مما يُعد حافزاً لتشجيع الطلاب الى التقديم لكليات البيطرة الى جانب الكلية كانت المدارس العليا للتعليم البيطرى تخرج مساعدين بيطريين مؤهلين .

3/ **الخدمات الصحية البيطرية** :-

العيادات البطرية والمعامل التى انتشرت فى كل المدن والقرى الرئيسية كانت تقدم خدمات التشخيص والعلاج وجمع العينات للدراسات الوبائية الموجهة ، وعن طريق هذه المراكز يتم توزيع الامصال واللقاحات أما المعامل المركزية فى مقديشو وكسمايو

وبايدوا ، وجالكعيو ، كانت محطات للتشخيص الدقيق والبحوث اما معهد إنتاج اللقاحات والامصال فى مقديشو كان من أحدث المراكز من نوعه فى افريقيا ، وكفي انتاجه حاجات البلاد باستثناءلقاح داء الكلب وبعض لقاحات الدواجن مثل جمبوروا .

4- **القوانين الصحية :**

والجديربالذكر القوانين الصارمة لتنظيم التجارة الخارجية وتحركات الماشية حيث يتم تحديد مساراتها وطرق معينة يتم السير بها عند تحرك الحيوانات من منطقة الي اخرى ، ورغم صعوبة الحد من حركة الرعاة إلا أن هذه القوانين مكنت من تنظيم تحركات الثروة الحيوانية داخل وخارج البلاد

5- **مشاريع متخصصة :**

وهناك أيضاً مشاريع متخصصة بتمويل خارجي مثل مشروع مكافحة ذبابة التسى تسى والمثقبيات ، وكان الصومال عضواً ولايزال ، بمشاريع وبرامج اقليمية وعالمية تُعنى بمكافحة الاوبئة مثل المشروع الافريقي لمكافحة الطاعون البقرى (PARC) والشبكة الاقليمية لمراقبة والسيطرة على أمراض الحيوان RADISCON) والبرنامج العالمى لإستئصال الطاعون البقري (GREP) .

احدثت الحروب الاهلية دماراً كاملاً لكافة المرافق الحكومية بما فيها المرافق البيطرية ، وولكننا نثق فى إمكانية إعادة تأهيلها حال توفر الظروف الأمنية والإقتصادية الملائمة .

- **تقيم الخدمات البيطرية الحالية :**

بعد اندلاع الحروب الاهلية تحولت الخدمات البيطرية الي قطاع خاص للاسباب الاتية : ـ

1/ انعدام الحكومة المركزية ادي الي تدمير المرافق العامة وتفرق الكوادر وتعطيل المعامل والمشاريع وتوقفت كافة الخدمات الحكومية .

2/ اضطر بعض الاطباء البيطريين لمزاولة المهنة بحثا عن الكسب لحياتهم فانتشرت العيادات والمعامل والصيدليات وبلغت الخدمات البيطرية الي حيث لم تبلغ في عهد الحكومة .

3/ ساعدت وشجعت منظمات دولية مثل (الفاو) الاطباء فى تأسيس عيادات بيطرية

تقدم خدمات استشارية وعلاجية باسعار مدعومة ومخفضة .

إن خصخصة المرافق العامة ضرورة اقتصادية يسعى اليها العالم ككل وفى واقع الامر يعتبر استمرار الخدمات البيطرية فى الصومال أمراً ايجابياً بل وضرورة اقتضتها الظروف فى الوقت الحاضر ، الا ان هذه العملية لا تخلو عن مشكلات ومخاطر تؤدى احياناً الى اخطاء فادحة يمكن حصر بعضها كما يلى :

1/ لا تخضع هذه الخدمات الى أى رقابة ويتم استيراد الادوية والمعدات من قبل تجار لا علاقة لهم بالطب البيطرى ، وقد حدثت مخالفات بالغة الخطورة مثل استيراد ادرية فاسدة غير صالحة للإستعمال وسوء إستخدام الادوية .

2/ من المعلوم ان الخدمات الخاصة ذات طابع تجارى بحت ولا يهتم التاجر بمواصفات وجودة العقاقير التى يستوردها وعادة ما يتعامل مع الشركات التى تعرض انتاجها بأسعار مغرية بغض النظر عن التزاماتها باجراءات ضبط جودة الانتاج .

3/ الخدمات البيطرية الخاصة لا تهتم بالجانب الوقائى ولا توفر اللقاحات والامصال للرعاة ويعزى ذلك الى امرين :-

أ/ المحافظة على اللقاحات والامصال عملية تحتاج الى امكانات هائلة لا يستطيع المستثمر البسيط توفيرها وخاصة فى المناطق التى يسودها التوتر كالصومال حالياً .

ب/ لعدم معرفة فوائد التطعيم ضد الامراض قبل حدوثها يصعب اقناع الراعى بدفع مبلغ من المال مقابل حقن ثوره السليم بدواء ، وبالتالي فإن رواج اللقاحات والمواد البيولوجية ضعيف جداً .

- الاوضاع الصحية للثروة الحيوانية

لقد تم حصراغلب الامراض التى تصيب الحيوانات فى المناطق المدارية فى الصومال ومن أهم الامراض المنتشرة فى القطر مايلى :-

1/ الطاعون البقرى

2/ الالتهاب الرئوى البلورى المعدى فى الابقاروالماعز

3/ الحمى القلاعية (للاهمية العالمية فقط)

4/ جدرى فى الضأن والماعز والابل
5/ مرض الضأن النايروبى (NSD)
6/ الالتهاب الجلدي العقدى
7/ التسمم الدموى
8/ الساق الاسود
9/ داء المثقبيات
10/ امراض اخرى

ونتيجة لتوقف حملات التطعيم و التغيرات المناخية واضطرابات فى البيئات الحيوية بسبب تحركات الماشية غير الاعتيادية تفشت الاوبئة فى الآونة الاخيرة بصورة مفرطة وظهرت ايضاً بعض الامراض التي لم تكن معروفة فى القطر من قبل .

- العوامل المؤثرة على الاوضاع الصحية للثروة الحيوانية :-

1/ كثرة التحركات :

إزدادت تنقلات الماشية في داخل القطر وعبر حدوده مع الدو ل المجاورة الامرالذي أدى الي انتقال الاوبئة المستوطنة من منطقة الي اخرى ، وظهور مرض الطاعون المجترات الصغيرة فى المناطق الوسطي مثال لاهمية الحركة فى نشر الامراض . دخل هذا الوباء الي الصومال لاول مرة عن طريق اعنام عائدة من داخل اثيوبيا وتأكدت هده النظرية علي ضوء المعطيات الاتية .

فى نهاية عام 1996 تعرضت المناطق الوسطي من الصومال الي جفاف شديد مما ادى الى توغل الرعاة الي داخل اراضي اثيوبيا طلباً للمرعى ومع عودة الرعاة الي الصومال ظهر المرض فى المنطقة .. وذكر الرعاة بانهم فقدوا اعداد كبيرة من ثروتهم اثناء تواجدهم فى اثيوبيا .

وبعد اتصال المسئولين فى وزارة الزراعة الاثيوبية تأكد حدوث اصابات بالمرض فى المناطق الشرقية الاثيوبية .

ومن الحوادث الصحية المرتبطة بتحركات الماشية تفشي داء المثقبيات نتيجة لتوغل القطعان الى ضفاف الانهر والحزام التسى تسى بحثاً عن المياه والمراعى

2/ تغيرات مناخية حادة :

شهدت الصومال فى السنوات الاخيرة هطول امطار غزيرة ادت الي ارتفاع مناسيب مياه الانهار والوديان ومن ثم الى فيضانات عارمة لم يشهدها الصومال فى تاريخها الحديث وعادة ما تفضى مثل هذه الاحداث الي ظهور اوبئة خطيرة ، خاصة تلك التى تنتقل بواسطة الحشرات ومن أهم تلك الظواهر المعضلة الحمى الوادى المتصدرع (RVF)

3/ انخفاض فى المناعة القطيع : (HERD IMMUNITY)

ويعنى ذلك ان القطيع يتكون من حيوانات صغيرة العمرلم تشهد حملات التطعيم التي نظم اخرها فى عام 1990 وبالتالي فهي معرضة للاصابة بالامراض

وهذا التعليل يؤيد تقسيرنا لظاهرة الفوعات الفيروسية التي تجتاج الثروة أكثر من غيرها من الامراض البكتيرية والطفيلية والفطرية ، لان الادوية والمضادات الحيوية والطفيلية الواسعة الطيف ، رغم سوء استخدامها لها اثر ايجابى فى كبح جماح الامراض الخاصة بكل منها ، ولكن الفيروسات لا يمكن محاربتها إلا بحملات تطعيم منظمة .

4- الكثافة السكانية :

تضاعفت اعداد الثروة في اعوام 1997-1998 وذلك لزيادة التكاثر بعد الغيث الوفير ونعمة الامطار ولتوقف التصدير وتزدحم الحيوانات في الاسواق ومصادر المياه والمراعي ويؤثر ذلك سلباً على الاضواع الحالية .

تطوير الخدمات البيطريـة :-

لاشك ان الخدمات البطرية فى الصومال لا تواكب متطلبات الواقع وينبغي احداث تغيير فيها نحو الافضل إلا أننا مهما فعلنا فى الخدمات من تغيير وتطوير لانزال نقف امامنا تحديات وعوائق تعترض سبيلنا ومن أهم هذه العوائق الاتى :-

1/ التخلف فى نظام التربية

2/ تدنى وعى المربيين

ولا يتوقع ان تتقدم الخدمات البيطرية وتتحسن قدرتنا علي السيطرة علي الامراض إلا اذا حدث تغيير فى نظم التربية ، وفى اقطارنا يمكن تشبيه الثروة بالحيوانات البرية

فهى فى سير مستمر ولا يمكن تحديد مواقعها وبناءً علي ذلك فاننا نحتاج الى اقامة مشاريع تنموية يتم من خلالها توفير خدمات متكاملة فى المناطق الريفية لخلق تجمعات وتعاونيات رعوية زراعية مختلفة وسيسهل ذلك المسوحات وحملات التطعيم وحصر اعداد الثروة .

والعقبة الثانية هى تدنى مستوى الوعى للرعاة ، يعتقد البعض ان التطعيم ضار لصحة حيوانه لذا يتهربون من حملات التطعيم . ويرى البعض الاخر ان التلقيح الاصطناعى امراً منافياً للدين ويتصدون له ، وكل هذه الامور تحتاج الى وقفة لتصحيح هذه المفاهيم المغلوطة .

وبناء علي ما ورد فإن تحسين الخدمات البيطرية يجب ان يتضمن مشاريع تنموية تهدف الى إعادة هيكله القطيع وتوعية الرعاة ويجب ان يشمل ايضاً برامج التحسين تطوراً فى المحاور التالية : ـ

1/ تطوير تقنى وفنى لمواكبة العصر ويجب استبعاث كوادر الي الخارج لتدريبهم في التخصصات الحديثة لدراسة الامراض . ويجب أيضاً إستخدام جهاز الحاسوب والبرامج المتخصصة مثل EPINFO لدراسة الامراض .

2/ تطوراً اقتصاديا ويستحسن ان يتم خصخصة الخدمات البطرية شريطة ان تكون الخدمات الوقائية وما يختص بتحصين النسل والبحوث تحت مراقبة السلطات الحكومية .

3/ تطوراً في مجال المراقبة الامراض وفى هذا الاطار يجب تأسيس شبكات قطرية وقومية لمراقبة الامراض وتفعيل التعاون بين الاقطار العربية فى تبادل المعلومات .

4/ تحسين النسل وتعتبر هذه النقطة ذات اهمية خاصة حيث انها قضية مصيرية محفوفة بمخاطر كثيرة واستيراد جينات اجنبية واطلاقها بصورة عشوائية فى السلالات المحلية مثل ما حدث فى الصومال فى الثمانينات يمكن ان يؤدى الى نتائج غير مجدية ، وبامكاننا اجراء اختيار داخلى بين أفراد السلالات المحلية لها صفات مميزة فى الانتاج .

- استراتيجيات لاعادة الخدمة البيطرية فى الصومال :ـ

ان للجمعيات والاتحادات المهنية دور فى تنمية اقطارها وتزداد مسئوليتها تجاه

البلاد عند العجز السلطات المركزية مثل ما هو الحال فى الصومال حالياً واحساساً بهذه المسئولية عقد الاطباء البيطريين اجتماعات عديدة ومناقشات مستفيضة وسعوا سعياً حثيثاً لاعادة الخدمات البيطرية للمحافظة علي الثروة الحيوانية وحمايتها من الانقراض .

وفى هذا الاطار تشكل اتحاد الاطباء البيطريين الصوماليين لإيجاد جهة رسمية المشرفة على الخدمات البيطرية فى القطر ، وقد قام الاتحاد حتى الان باعمال جليلة حيث انتشرت عيادات تعمل تحت مظلته فى مناطق واسعة من القطر ونجح الاتحاد ايضاً فى جلب الدعم وان كان متواضعاً من منظمات طوعية عربية ودولية ، وقد نال الاتحاد اعتراف وعضوية الاتحاد العام للأطباء البيطريين العرب وشارك فى مؤتمره الثامن الذي عقد بالخرطوم فى مارس 1998 .

وقد وضع الاتحاد استراتيجيات لاحياء الخدمات البيطرية المتكاملة فى القطر ومن أهم هذه الاستراتيجيات مايلى : -

1/ تأسيس شبكة قومية لمراقبة الامراض :

فى اطار المشروع الاقليمى لمراقبة امراض الحيوان (RADISCON) وتم تحديد مناطق ستة حسب الاوضاع السياسية فى البلد وعين مندوب لمتابعة الاوضاع فى كل منطقة ، وذلك للتبليغ الفورى عن أى حوادث فور ظهورها الي المكتب المركزى فى حالات وفى حالة ظهور اوبئة يستنفر الاطباء من كل المناطق لإنفاذهم للمنطقة المنكوبة .

2/ اعادة الخدمات الصحية المحجرية : -

يتسبب التصدير العشوائي الي خسائر إقتصادية كبيرة للصومال حيث تصدر اعداد ضخمة بصورة عشوائية ، وتصدر ايضاً الاناث والحيوانات البرية والمعلوم ان هذه الحيوانات لا تصدر للاستهلاك القورى بل لتربيتها فى اقطار اخري ، فضلاً عن الخسائر التى يسببها هذا الامر للصومال ، حيث أن له مخاطر صحية هائلة ، وقد تنتقل اوبئة عن طريق هذه الحيوانات الى تلك الاقطار علماً ، بان هذه الحيوانات لا تخضع لاى فحص او تطعيم قبل خروجها . ولحل هذه المشكلة نجح الاتحاد باقناع بعض السلطات المحلية لاتخاد إجراءات ضد تهريب الحيوانات المحظورة وتنظيم التصدير بالنسبة للماشية ، وتم اعداد شهادات تصريح للتصدير ... نأمل ان تكون معتمدة من قبل الدول العربية المستوردة.

3/ استئناف حملات التطعيم : -

وذلك بالتنسيق مع المنظمات الدولية مثل (الفاو) واعداد فرق مركزية للطوارئ ، الا إننا لم ننجح حتى الان في تنفيذ أى مشروع من هذا النوع .

4/ خلق مصاد ردعم للمشاريع :

العجز فى الميزانية لتسيير هذه المشاريع عقبة رئيسية تقف امامنا ويصعب معالجتها نسبة لمحدودية المصادر ، ونفكر في التنسيق مع بعض رجال الاعمال المصدرين ليتقبلو دفع رسوم رمزية مقابل الخدمات المحجرية التي يقدمها الاطباء و شهادات التصريح .

التوصـــــيات :

السيطرة علي الامراض وتحسين الخدمات البيطرية فى بلادنا تحدياً كبيراً وستظل كذلك الا اذا طرأ تغييرفى نظم التربية .

1/ لنتمكن من ايصال وتعميم الخدمات علي الثروة يجب ان نقلل من ديناميكيتها ، ولايتأتى ذلك إلا بازالة الاسباب التى يسعى الرعاة من اجلها وأهمها المياه لذا لابد من اقامة مشاريع تنموية فى الارياف وحفر الآبار وخلق تعاونيات زراعية ورعوية مختلطة ، وحتما سيحقق ذلك مكسباً للمربيين ونجاحا للخدمات البيطرية وتنمية للزراعة كما يجب ايضاً ادخال نظام التربية المكثف فى بلادنا ورفع نسبة الحيوان للمربي (Animal Owner Ratio) .

2/ الاهتمام بمراقبة الامرض واجراء مسوحات موجهة حتى فى حالة استقرار الاوضاع الصحية للثرة (Active Surveillance) .

3/ تأسيس شبكات قطرية وقومية لمراقبة الامراض لتيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالاوبئة وربط هذه الشبكات بعضها البعض بوسائل حديثة ، كما يجب ايضاً توحيد استمارات بلاغات وتحديد شهادات تصريح للتصدير .

4 /الاستفادة ونقل الصفات الابجابية للسلالات الاجنبية الي بلادنا عملية حققت نجاحات مشهودة الا اننا نحتاج الي المحافظة علي السلالات المحلية ويجب ان نحذر من اطلاق الثيران المهجنة فى المراعى كما حدث فى الصومال .

5/ تعزيز الاستثمارات بين الدول العربية فى مجال انتاج الالبان واللحوم وتصنيعهما .

6/ خصخصة الخدمات البيطرية لها فوائد كثيرة ولكنها يجب أن تكون تحت مراقبة السلطات والاتحادات المهنية مثل ما هوالحال فى اوربا .

تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها في العراق

تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها في العراق

الدكتور علي حسون علي
الهيئة العامة للبيطرة – وزارة الزراعة
بغداد – جمهورية العراق

المقدمة :

عندما طلبت المنظمة العربية للتنمية الزراعية إعداد تقرير قطري وبنفس موضوع الدراسة الموسومة (تطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها) والتى تم تكليفنا باعدادها تمهيداً لمناقشة الدراسة في الندوة القومية التي تعقد لهذا الغرض في عمان الاردن للفترة من 20 – 1998/10/22، وبصفتي احد معدي هذه الدراسة والمرشح لحضور هذه الندوة، فقد وجدت من المناسب ان يستل هذا التقرير من الدراسة وماتضمنته بصورة مختصرة، لاسيما وان فقراتها كانت ملمة إلماماً كافياً بمايمكن ان يقال عن الوضع الراهن للثروة الحيوانية والخدمات البيطرية في العراق، فضلاً عن انه لايوجد فارق زمني كبير بين اعداد هذه الدراسة وإعداد هذا التقرير، وكان لابد لي أيضا أن أقدم شيئاً عن الثروة الحيوانية في التاريخ وبالذات تاريخ العراق.

تشير الدلائل التاريخية الى أن الانسان ومنذ أقدم العصور، سعى الى وضع كل ماحوله في خدمته، ومن ذلك الحيوانات، فأبتكر الوسائل التي فرضت له قوة السلطة عليها والتصرف بها، فبدأ بتدجين ماتقع عليه يده من مخلوقات الى أداة طيعة تلبي رغباته وتشبع حاجاته.

وعودة الى تاريخ الحضارات ، وبنظرة متفحصة ، يتأكد لنا ماسبق الاشارة اليه، حيث يشير تاريخ الحضارة البابلية وهي من أرقى الحضارات المنظمة في ارض وادي الرافدين، الى ان هناك تشريعات عديدة قد صدرت لتنظيم علاقة الانسان بالحيوان وقيمته في ضوء الحاجة اليه، وتدل الاثار المكتشفة على أن الحيوان أصبح شعاراً للدولة في بابل حيث زينت صوره جدران القصور والمعابد ، وكذلك الحال في الآشوريين.

وعند مجيء الديانات والحضارات اللاحقة، لم يقل الاهتمام بالحيوان بل زاد كثيرا وأضاف لمسات إنسانية جديدة. فقد جاء في محكم كتاب الله العزيز « والانعام خلقها لكم فيها دفء، ومنافع ومنها تأكلون * ولكم فيه جمال حين تريحون وحين تسرحون * وتحمل

أثقالكم الى بلد لم تكونوا بالغيه الا بشق الانفس إن ربكم لرؤوف رحيم » وقال عز من قائل « وأن لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم لبناً خالصاً سائغاً للشاربين» ووصل تحديد مكانة الانسان بمايمتلك من خيل وأبل وماشية.

ومع توالي الاحداث وتعاقب الدول والنظم السياسية في العراق، مرت الثروة الحيوانية بفترات ازدهار وفترات كوارث.

إن الذي ساعد على تواجد ونمو الثروة الحيوانية في العراق هو سعة أراضيه وأختلاف تضاريسه، حيث الجبال في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية ومايتخللها من سفوح ووديان خضراء مكونة المراعي الطبيعية لالاف من الاغنام والماعز. وكذلك بواديه الشاسعة الشمالية والوسطي والجنوبية، والتي تتحول اجزاء منها الى مراعي خصبة توفر العلف الاخضر في موسمي الشتاء والربيع لملايين من الاغنام والماعز والالوف من الجمال وخاصة في السنين التي يكثر فيها المطر.

ولقد ظلت الثروة الحيوانية إحدى دعامات اقتصاد العراق الزراعي، وتشكل حوالي نصف وارداته وتسهم اسهاماً فعالاً في توفير المواد الاولية للصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية.

الدور الاقتصادي للثروة الحيوانية في العراق :

تعتبر الثروة الحيوانية الدعامة الثانية لاقتصاد العراق الزراعي حيث يشكل متوسط عائدات الانتاج الحيواني أكثر من 45٪ من مجمل عائدات الانتاج الزراعي، وتسهم مساهمة فعالة بما توفره من البان ولحوم على الرغم من قصورها بصورة عامة وعلى مدى سنين من سد الاحتياج المطلوب من هذه السلع، بسبب الطلب المتزايد على هذه المنتجات الذي جاء نتيجة للزيادة المضطردة في السكان وأرتفاع الدخول، رغم اهتمام حكومة الثورة في العراق بضرورة النهوض بالثروة الحيوانية ومن خلال خطط وضعت لهذا الغرض، وبخاصة في النصف الثاني من السبعينات الا ان العديد من المعوقات والمشاكل حالت دون حدوث قفزات نوعية سريعة في نمو هذه الثروة .

وقد أفرزت ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق تأثيرات سلبية على نمو

وكفاءة هذه الثروة في سد حاجات الفرد من منتجاتها، والذي تشير اليه التقارير الرسمية العراقية وتقارير المنظمات الدولية والانسانية.

ويشير تقرير السيد صدر الدين أغاخان مبعوث الامم المتحدة للبرامج الانسانية الذي زار العراق في تموز 1991 الى التدهور الخطير الذي حصل في هذه الثروة، بسبب انحسار توفير مستلزمات نموها بمختلف قطاعاتها وفي أولها الاعلاف المركزة التي كان يعتمد في توفير مكوناتها الرئيسية علي الاستيراد الذي انحسر او توقف في بعض الاحيان في هذا الظرف، اضافة الى تعرض اعدادها الى التناقص بسبب الذبح الجائر للقطعان الاساس (إناث الحيوان) بسبب شحة اللحوم والتهريب خارج الحدود بسبب فروقات أسعار المواشي بين العراق والدول المجاورة.

ولابد من الاشارة هناً الى التدهور الذي حصل في قطاع الدواجن والذي كان يوفر خلال السبعينات والثمانينات نسبة 50٪ من مجموع مايحصل عليه الفرد من البروتين الحيواني بسبب توقف مشاريعه الكبرى والصغرى بعد العدوان للاسباب المذكورة آنفا.

ومن الجدير بالذكر، ان القيادة السياسية في العراق ممثلة بوزارة الزراعة قامت بتقديم الدعم لقطاع الدواجن وإعادة الحياة لجزء من هذا النشاط وبصورة محدودة خلال الاعوام من 1991 - 1994 وإعتمادا على الموارد العلفية المحدودة التي يتم انتاجها داخل القطر، إلا أن القيادة السياسية ومن خلال وزارة الزراعة عادت ومنذ بداية عام 1998 الى تقديم الدعم الى هذا القطاع من خلال إعادة الحياة لمشاريع تربية فروج اللحم وعلى نطاق واسع بعد توقفها لفترة من الزمن ومن خلال برنامج متكامل، مع ايلاء نوع من الاهتمام الى تنمية تربية الدجاج البياض إسهاماً منها في دعم هذا القطاع مجدداً.

وكما شهد قطاع الدواجن من التدهور خلال فترة الحصار، فقد عانى قطاع الماشية ايضا من ذلك، بسبب شحة الاعلاف وتصاعد عمليات التهريب خارج الحدود، تصاعد عمليات الذبح الجائر للقطعان الاساس وانحسار عملية استيراد اللحوم والاعتماد في توفيرها على القطعان المحلية.

مساهمة الانتاج الحيواني في الناتج المحلي الزراعي والناتج المحلي الاجمالي :

خلال الفترة 1983- 1987، كان الناتج المحلي الزراعي يشكل معدلا سنويا نسبته 13.5٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعموم الاقتصاد. كما إزدادت نسبة إسهام الناتج النباتي في الناتج المحلي الزراعي من 55.5٪ الى 63.7٪، بينما إنخفضت نسبة مساهمة الانتاج الحيواني من 40.2٪ الى 33.5٪.

إما خلال سنين الحصار، فقد إنخفضت نسبة إسهام الناتج الحيواني في الناتج المحلي الزراعي وتدنت نسبة إسهام الناتج المذكور في الناتج المحلي الاجمالي.

مساهمة الانتاج الحيواني في توفير فرص العمل وتنمية الريف :

لقد زاد حجم القوى العاملة وأهميتها النسبية خلال النصف الاول من السبعينات، الا ان هذه النسبة عادت وإنخفضت في النصف الثاني من عام 1980 ، بسبب الهجرة من الريف الى الحضر وخلق فرص للعمل خارج القطاع الزراعي نتيجة تنفيذ خطة التنمية القومية.

ولقد ساهمت سياسة الاقراض الذي إنتهجها المصرف الزراعي في إحداث تطورات هيكلية في مجمل الاستثمارات الزراعية، وخصوصا في مجالات الثروة الحيوانية والمجالات الاخري. وكان لهذا أثره الملموس في توسيع قاعدة المستفيدين من قروض هذا المصرف، وأصبح أحد أدوات توسيع قاعدة إنتاج لحوم الدواجن والبيض. وبذلك، فقد تم تقديم الدعم للجمعيات الفلاحية التعاونية التي أنشأت بدورها حقول تسمين العجول والحملان والدواجن، و إستقطبت الايدي العاملة التي تقوم على شؤون هذه المشاريع. كما أن قيام المشاريع الكبري من محطات تربية الابقار والدواجن والمفاقس ومعامل العلف الكبري خلال عقد السبعينات، كان له أثره الواضح في استقطاب عدد كبير من الايدي العاملة الزراعية، سيما وان هذه المشاريع كانت تقع خارج المدن وفي مناطق الريف. غير أن الغاء مشاريع الثروة الحيوانية التي كانت تتولاها الجمعيات التعاونية الفلاحية، اضافة الى خروج الدولة من حلقة رعاية المشاريع الكبرى خلال الفترة الثمانينات بسبب الظروف الاستثنائية التي كان

يمر بها العراق، قد ادى الى تناقص الايدي العاملة. يضاف الى ذلك ماأحدثته ظروف الحصار من تناقص هذه الايدي، نتيجة الذبح الجائر الذي أدى الى تناقص إعداد الثروة الحيوانية، والذي كان من أحد اسبابه غلاء سعر اللحوم وإنحسار استيرادها وتوقف معامل العلف ومشاريع الدواجن، بسبب نقص المواد الاولية التي كان يعتمد في توفيرها على الاستيراد.

مساهمة الانتاج الحيواني في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الأمن الغذائي الرئيسية (ألبان ولحوم) :

لقد أشرنا آنفاً الى أن الانتاج الحيواني ظل قاصراً وعلى مدى سنين عن تلبية الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية، بسبب زيادة عدد السكان وأرتفاع الدخول الفردية على الرغم من أن خطة التنمية الزراعية خلال النصف الثاني من السبعينات والنصف الاول من الثمانينات إستهدفت نمواً سنوياً للانتاج الزراعي، يمكن من خلاله سد النقص الحاصل في الحاجة الى المنتجات الزراعية، غير أن الابحاث والدراسات في هذا المجال، قد أوضحت أن الطلب المتزايد على هذه المنتجات قد فاق كثيراً معدل نمو الانتاج المستهدف.

وقد أثرت ظروف الحصار المفروض على العراق تأثيراً سلبياً واضحاً على مدى مساهمة الانتاج المحلي في سد الحاجة من سلع الامن الغذائي الرئيسية (الالبان واللحوم).

مساهمة الانتاج الحيواني في عائدات التجارة الخارجية :

على الرغم من كون العراق يحتل المرتبة السادسة في توزيع اجمالي الثروة الحيوانية في الوطن العربي، الا انه تحول من دولة مكتفية ذاتياً من اللحوم قبل السبعينات الى دولة مستوردة للحيوانات ومنتجاتها فيما بعد، وتصاعد معدل الاستيراد من بداية السبعينات الى بداية التسعينات حيث تضاءل بسبب مافرضته ظروف الحصار.

أما تصدير الحيوانات الحية، فيعتبر العراق من الدول الضعيفة في هذا المجال رغم وجود صادرات من الحيوانات الحية خلال فترة الثمانينات والتي تضاءلت الى حد كبير وخلال فترة مابعد العدوان وفرض الحصار.

نظم الانتاج الحيواني المتبعة في العراق :

تقوم نظم الانتاج الحيواني في القطر العراقي على نظامين هما :

القطاع التقليدي والقطاع الحديث، ويشمل القطاع التقليدي فئات عديدة من مربي الثروة الحيوانية من الاغنام والماعز والابقار والجاموس والابل.

أما النمط الحديث، فيشمل نمط الانتاج المكثف وغير المكثف : حقول تربية دجاج اللحم والدجاج البياض ، محطات أبقار الحليب الكبري، مشاريع تحسين العجول والاغنام ومشاريع الدولة البحثية وقد تأثر هذا النمط من التربية تأثراً بالغاً بما فرضته ظروف الحصار من النقص في المواد العلفية ومستلزمات التربية الاخرى وصعوبة توفيرها.

الامراض الحيوانية المتوطنة والوافدة في العراق :

الامراض المتوطنة وتشمل :

1- أمراض الاغنام والماعز :

أ- جدري الاغنام : مرض فايروسي يظهر خلال فصلي الشتاء والربيع، ويؤدى الى انخفاض إنتاجية الحيوانات المصابة من الحليب ويتسبب بنسبة هلاكات عالية في صغار الاغنام.

ب- مرض الجمرة الخبيثة : وهو مرض بكتيري متوطن ويختلف في وبائيته من محافظة الى أخرى، حيث لازالت بعض المحافظات تخلو من وجوده.

ج- مرض التسمم المعوي : تسببه مجموعة الكلوستيريديا برفرنجنز على وجه الخصوص، ويصيب الحيوانات بصورة مفاجئة.

د- مرض الجرب الطفيلي : بنوعيه يصيب جميع الحيوانات الداجنة وتتم مكافحته بإجراء عمليات تغطيس الاغنام والماعز مرتين في العام الواحد الموسم الربيعي والموسم الخريفي.

هـ- مرض ديدان الرئة والمعدة الرابعة : مرض طفيلي يصيب الاغنام والماعز، وتكون

الاصابة أشد في الاعمار الصغيرة ويؤثر المرض تأثيراً سلبياً على وزن الحيوان.

و- مرض ديدان الكبد : مرض طفيلي يصيب الاغنام والماعز والابقار والجاموس، مسبباً انخفاضاً في وزن الحيوان وإنتاجيته ، ويسبب المرض هلاكات عالية في الحالات الحادة.

ز- الاجهاض الساري : أنتشر المرض في السنين الاخيرة نتيجة عدم السيطرة على حركة القطعان في الحدود مع الدول المجاورة . وقد تم استحداث مشروع وطني للسيطرة على هذا المرض عام 1995 ، كما تم إقرار مشروع اقليمي تحت رعاية المنظمة العربية للتنمية الزراعية للسيطرة على هذا المرض تشترك فيه دول العراق، الاردن، سوريا ولبنان.

2- أمراض الابقار والجاموس :

أ- مرض الجمرة العرضية : مرض بكتيري يصيب الابقار والجاموس دون عمر السنتين في الغالب.

ب- مرض عفونة الدم النزفية : ويصيب على الاغلب الجاموس ويأتي بالدرجة الثانية في الخطورة بعد الطاعون البقري لما يسببه من نسبة هلاكات عالية في الحيوانات المصابة.

ج- مرض الحمى القلاعية : مرض فايروسي يصيب الابقار والجاموس، ويظهر على شكل موجات وبائية ويسبب إنخفاضاً ملحوظاً في إنتاجية الحيوانات البالغة المصابة ونسبة عالية من الهلاكات في العجول الصغيرة.

د- مرض الطاعون البقري : مرض فايروسي ، أعتبر العراق خالياً منه حتى دخله عام 1985 على أثر ادخال جاموس هندي مصاب، مسبباً كارثة اقتصادية لما سببه من هلاكات عالية في الابقار والجاموس في حينه.

ونتيجة لحملات التحصين الوقائي المكثفة ضد هذا المرض وخاصة في السنين الاخيرة لم تسجل حالة مرضية به ومنذ عام 1995.

هـ- مرض السل : مرض بكتيري تم تسجيل حالات إصابة كثيرة به في السنين الاخيرة، ومن الظاهر ان المرض يميل الى الظهور في تجمعات الابقار الكبيرة وفي نظام التربية المكثفة.

و- مرض الثايليريا : وهو من أمراض طفيليات الدم، حيث تعد العروق الاجنبية من الابقار الأكثر حساسية للاصابة به من العروق المحلية، وقد كان هناك لقاح واق منه ينتج محليا وتوقف انتاجه حالياً.

3- أمراض الدواجن :

أ- مرض نيوكاسل الدواجن : يعتبر هذا المرض من الامراض الوبائية الخطيرة التى تصيب الدواجن والتى لاتزال تعاني منه رغم التحصينات الوقائية المنفذة سنويا ضده، وتصل نسبة الهلاكات التي يسببها في الحقل المصاب الى 10٪ في بعض الاحيان.

ب- مرض كمبورو الدواجن : وهو من الامراض الوبائية التي أصبحت في السنين الاخيرة من أهم ألامراض الخطيرة التي تصيب قطعان دجاج اللحم، وخاصة في الاسابيع الاولي من العمر مؤدياً الى تثبيط الجهاز المناعي، وبالتالي سهولة الاصابة بالامراض الاخرى.

ج- مرض الكوكسيديا : ينتشر هذا المرض في قطعان فروج اللحم وخاصة في فصل الشتاء، حيث ترتفع نسبة الرطوبة ويسبب هلاكات ملحوظة في حقول الدجاج المصابة.

الامراض الوافدة وتشمل :

1- أمراض الاغنام والماعز :

أ- حمى الكونغو النزفية : ثبت المرض لاول مرة في العراق عام 1979 بعدما أصاب ثلاثة أشخاص ماتوا متأثرين بالمرض. وقد تم عزله بعد ذلك من أغنام عراقية

وتكمن خطورته في عدم ظهور علامات مرضية على الحيوان المصاب.

ب- المايكوبلازما : تم عزل عامل المرض من أغنام تم استيرادها بداية الثمانينات من دول سجلت فيها إصابات بالمرض.

2- أمراض الابقار والجاموس :

أ- مرض الطاعون البقري : والذي دخل العراق عام 1985 .

ب- التهاب الفم البثري في الابقار Bovine Papular Stomatitis : سجل المرض لاول مرة في العراق على أثر استيراد أبقار نوع فريزيان من المانيا الغربية، وقد تم تثبيت المرض في عجول مولودة من أمهات تحمل عامل المرض.

ج- التهاب الانف الرغامي الخمجي في الابقار Infectious Bovine Rhinot-rachitis : تم تثبيت المرض عام 1984 في احدى محطات الابقار الكبري في بغداد حيث تم عزل المرض من عجول فريزيان مستوردة من المانيا الغربية.

3- أمراض الدواجن :

أ- التهاب القصبات المزمن Infectious Bronchitis : تم عزل مسبب المرض بعد ظهور الاصابة في احد مشاريع الدواجن الكبيرة قرب بغداد، أواسط الثمانينات.

ب- ظاهرة إنخفاض البيض EDS : ثبت المرض في العراق بداية الثمانينات في أغلب مشاريع دجاج البيض بعد ورود ملاحظات عن إنخفاض معدل إنتاج البيض في هذه المشاريع .

ج- مرض ذبابة الدودة الحلزونية Screw worm : سجل المرض لاول مرة في العراق في أيلول 1996 في بغداد، ثم سجل تباعا في المحافظات الاخرى والتي بلغ عددها لحد الان (13) من أصل (15) محافظة حالياً (عدا محافظات منطقة الحكم الذاتي) حيث تم تشخيص المرض على انه أصابة بذبابة الدودة

الحلزونية للعالم القديم Chrysomya bizziana، وتم تسجيل الاصابة في مختلف أنواع الحيوانات.

تم اقرار مشروع اقليمي للسيطرة على المرض من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون والتنسيق مع منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، وهو حالياً قيد التنفيذ ويشترك فيه اضافة الى العراق كل من الاردن، سوريا، الكويت، السعودية وتركيا وايران.

د- مرض طاعون المجترات الصغيرة PPR : ظهر المرض لاول مرة في العراق في تموز هذا العام 1998 في قطيع من الاغنام بمحافظة نينوي، حيث شخص المرض سريرياً، وبلغ عدد حالات الاصابة بالمرض (100) إصابة من أصل (900) رأس من الاغنام والماعز. أما الهلاكات، فقد بلغت عددها (5) هلاكات.

تم إتخاذ الاجراءات الكفيلة بالسيطرة على المرض، وأهمها تحصين الحيوانات في المنطقة التي ظهر فيها والمناطق المجاورة لها باستخدام لقاح الطاعون البقري المنتج محلياً لوجود علاقة مناعية بين المرضين، وقد تم إيقاف انتشار المرض فعلياً الى باقي المناطق . وقد وردت معلومات تفيد بحدوث حالات اصابة بهذا المرض في (منطقة الحكم الذاتي).

تقويم مستوى الخدمات البيطرية (وقائية، علاجية، محجرية، تلقيح أصطناعي) :

نشير الى أن الخدمات البيطرية أو مايسمى بخدمات الصحة الحيوانية، يتم تقديمها من قبل الهيئة العامة للبيطرة إحدى تشكيلات وزارة الزراعة، وهي الهيئة المختصة بتقديم الخدمات البيطرية، ومن خلال خطة سنوية تسمى خطة الخدمات البيطرية السنوية وتشمل:

1- التحصينات الوقائية ضد الامراض المتوطنة من بكتيرية وفايروسية والتى مر ذكرها آنفا وهي :

- مرض الطاعون البقري - مرض الحمى القلاعية - جدري الاغنام - الجمرة العرضية - عفونة الدم النزفية - التسمم المعوي - الجمرة الخبيثة - نيوكاسل

الدجاج – كمبورو الدجاج – جدري الدجاج.

2- العلاجات الجماعية وتشمل :

– مرض الجرب الطفيلي – ديدان الرئة والمعدة الرابعة – ديدان الكبد.

3- العلاجات الفردية : وتشمل علاج الالتهابات بكافة أنواعها : الحروق – الكسور – الجروح – تقليم الاضلاف والاظافر .. الخ.

ويتم تقديم هذه الخدمات من خلال (15) مستشفى بيطري مركزي يرتبط به (213) مستوصف بيطري في الاقضية والنواحي يختلف عددها من محافظة لاخرى.

4- التلقيح الاصطناعي والرعاية التناسلية : ويتم تقديم هذه الخدمات من خلال (16) مركزاً و(96) فرعاً ترتبط بالمستشفيات والمستوصفات البيطرية، وهي على ثلاثة أنواع : تلقيح إصطناعي، فحص حمل ورعاية تناسلية.

5- الفحوصات المختبرية لغرض التشخيص : وتنفذ من خلال المختبرات المركزية والمختبرات الفرعية في المحافظات، حيث يرتبط بكل مستشفى بيطري مختبر فرعي واحد.

6- فحوصات السيطرة النوعية على الادوية واللقاحات البيطرية : وتتم من خلال مختبرات مركزية متخصصة لغرض الوقوف على سلامة هذه المواد وكفاءتها عند الاستخدام .

7- الاشراف الصحي على لحوم الحيوانات المجزورة داخل المجازر – ويتم ذلك من خلال لجان منسبة للعمل في المجازر العاملة لغرض التأكد من سلامة لحوم الحيوانات من الامراض وصلاحيتها للاستخدام البشري، اضافة الى قيام لجان اخرى بمهمة الرقابة والتفتيش على أسواق بيع اللحوم لرصد المخالفات غير القانونية.

ويتم توفير أغلب اللقاحات البيطرية المستخدمة لتحصين الثروة الحيوانية عن طريق الانتاج المحلي، وتوفير البعض الاخر والذي لاينتج محليا اضافة الى المنتج الذي لايسد الحاجة المطلوبة عن طريق الاستيراد.

أما الادوية البيطرية، فيتم الاعتماد في توفيرها على الاستيراد وقد عانت الخدمات البيطرية من التلكؤ وعدم كفاءة التنفيذ طيلة سنين الحصار المفروض على العراق بسبب إنحسار الاستيراد وتوقفه في بعض الاحيان.

أما الخدمات المحجرية، فتتم من خلال محجري (القائم) و (طريبيل) حالياً فقط، علماً أن عدد المحاجر بلغ حتى عام 1989 ستة محاجر هي : محجر المنذرية، محجر القائم محجر الرطبة، محجر زاخو، محجر ربيعة ومحجر مطار صدام الدولي، حيث توقف العمل بهذه المحاجر في السنين الاخيرة بسبب الظروف الاستثنائية التي مر ويمر بها العراق.

الهيكل التنظيمي والمؤسسي للخدمات البيطرية (القطاع العام والخاص) :

- القطاع العام :

يتم تقديم الخدمات البيطرية من قبل القطاع العام من خلال الهيئة العامة للبيطرة - كماتم ذكره آنفا - وهي إحدى تشكيلات وزارة الزراعة وهي المؤسسة الرسمية المختصة بتقديم الخدمات البيطرية او مايسمى بخدمات الصحة الحيوانية في القطر وترتبط بها التشكيلات الفنية والادارية التالية :

1- أقسام الهيئة الفنية : يدير كل منها مدير قسم يحمل شهادة جامعية أولية بالطب البيطري أو شهادة عليا، يرتبط بالمدير العام للهيئة مباشرة وهي :

أ- قسم الصحة الحيوانية.

ب- قسم المختبرات والبحوث.

ج- قسم الاشراف الصحي على المجازر.

د- قسم السيطرة النوعية على الادوية واللقاحات والمواد البيطرية.

هـ- قسم التخطيط والمتابعة.

2- أقسام الهيئة الادارية والمالية ويرأس كل منها مدير قسم من ذوي الاختصاص والخبرة يرتبط بالمدير العام مباشرة وهي :

أ- قسم الشؤون الادارية.

ب- قسم المحاسبة.

ج- قسم الرقابة الداخلية.

3- المستشفيات البيطرية وتوابعها من المستوصفات البيطرية ومراكز وفروع التلقيح الاصطناعي، ويدير كل مستشفى مدير طبيب بيطري يرتبط بالمدير العام للهيئة ويرتبط به مسؤولو المستوصفات البيطرية ومراكز وفروع التلقيح الاصطناعي.

4- المختبرات المتخصصة : وهي حالياً مختبران هما مختبرات الطاعون البقري ومختبرات قسم السيطرة النوعية على الادوية واللقاحات.

5- المشاريع المتخصصة : وعددها واحد حاليا وهو المشروع الوطني للسيطرة على مرض الاجهاض الساري والسل.

6- شعبة متابعة المكاتب والعيادات البيطرية : ويرأسها مسؤول شعبة يرتبط بالمدير العام مباشرة.

- القطاع الخاص والمختلط :

يتم تقييم الخدمات البيطرية من قبل القطاع الخاص عن طريق العيادات البيطرية الخاصة ومكاتب بيع الادوية البيطرية. أما العيادات البيطرية الخاصة، فيربو عددها على (2000) عيادة بيطرية ينتشر معظمها في بغداد، ويتوزع الباقي توزيعا مختلفا في باقي المحافظات.

أما مكاتب بيع الادوية البيطرية، فيربو عددها على (100) مكتب بيطري يتركز العدد الاعظم منها في بغداد.

أما القطاع المختلط، فيتمثل بشركة الكندي لانتاج اللقاحات والادوية البيطرية والتي تم استحداثها عام 1990 حيث تساهم الدولة بـ 25٪ من مجمل المساهمات، ويتوزع

الباقي على مساهمات خاصة من قبل عدد من المستثمرين وتشرف على هذه الشركة قطاعيا وزارة الصناعة والمعادن.

تنتج هذه الشركة حالياً عدداً من اللقاحات الفايروسية والبكتيرية للحيوانات الكبيرة اضافة الى انتاجها لعدد من لقاحات الدواجن.

تقويم مستوى أداء المؤسسات البيطرية :

في مجالات :

1- المخصصات الاستثمارية والمالية المتاحة :

يتم تمويل الهيئة العامة للبيطرة مركزياً أي من قبل الخزينة المركزية للدولة، وهي على نوعين :

أ- الميزانية الاعتيادية.

ب- الخطة الاستثمارية.

أما الميزانية الاعتيادية، فيتم من خلالها تمويل فعاليات الهيئة بمختلف نشاطاتها. وأما الخطة الاستثمارية، فيتم من خلالها استحداث مشاريع خدمية او انتاجية ولمدة محددة ويرصد لهذه الخطة إمكانات مالية أكبر من تلك التي تخصص لفعاليات الميزانية الاعتيادية.

وقد تأثرت هذه التخصيصات بأنواعها سلباً خلال سنين مابعد العدوان وفرض الحصار على العراق.

أما القطاع الخاص، فيتم تمويله ذاتياً ومن خلال نشاطات البيع والشراء والتعامل بالادوية البيطرية التي يتم استيرادها من خارج القطر. أما بالنسبة للقطاع المختلط، فيتم ايضا تمويل شركة الكندي ذاتياً من خلال تعاملها ببيع اللقاحات والمواد المنتجة من قبلها.

2- التقانات المستخدمة :

لقد فرضت ظروف الحصار المفروض على العراق عدداً كبيراً من السلبيات على أغلب النشاطات الانتاجية والخدمية في القطر ومنها الخدمات البيطرية التي ظلت تنفذ بأساليب لم تواكب التطور الحاصل فيها عالمياً بسبب إنحسار الاتصال بدول العالم المتطور نتيجة لهذه الظروف، اضافة الى ذلك فان المواد البيولوجية والكيماوية المستخدمة في تنفيذ الفحوصات المختبرية التشخيصية وغيرها قد دب النقص الحاد في ارصدتها نتيجة لتوقف استيرادها والحظر الدولي المفروض على استخدامها. ولايخفى مالهذه الفحوصات من أهمية في المساعدة في تأكيد تشخيص الامراض، وبالتالي سرعة إتخاذ الاجراءات العلاجية والوقائية لها ووضع الخطط اللازمة للسيطرة عليها. يضاف الى ذلك أن هذه الظروف الاستثنائية، قد منعت ادخال الاجهزة المختبرية المتطورة لتنفيذ هذه الفحوصات. ورغم كل ذلك، فقد حاولت الهيئة وبجهود استثنائية الحصول على بعض الاجهزة المتطورة مثل جهاز فحص (الاليزا)، والذي يمتاز بالتطور من حيث السرعة وكمية المنجز من هذه الفحوصات ودقته.

كفاية العناصر البشرية :

يعمل في الهيئة العامة للبيطرة حاليا :

1119 طبيب بيطري.

440 كادر بيطري وسط.

5 مهندس زراعي.

48 مرشد زراعي أول.

49 ملقح أصطناعي.

ويتوزع هذا الكادر على أقسام الهيئة الفنية، المستشفيات والمستوصفات البيطرية، مراكز وفروع التلقيح الاصطناعي، مختبرات ومشاريع الهيئة حيث يشكل هذا الكادر العصب الاساسي في تقديم الخدمات البيطرية، اضافة الى وجود الاجهزة المساندة

الاخري من ادارية ، حسابية ورقابية يعمل فيها كوادر من مختلف الاختصاصات . ولقد تم وضع هيكلية ادارية لتشكيلات وزارة الزراعة عام 1994 وتم تخصيص أنواع وأعداد الكوادر العاملة في هذه التشكيلات. وتعتبر أنواع وأعداد الكادر البيطري العامل في الهيئة العامة للبيطرة مستوفي لهذه الهيكلية، ويزيد عليها في بعض الاحيان.

معوقات ومشاكل تطوير أداء مراكز الخدمات البيطرية :

- معوقات إقتصادية :

يمكن حصرها فيما فرضته ظروف الحصار من انحسار وتوقف الاستيراد في بعض الاحيان، مما أثر سلباً على رصيد الادوية واللقاحات ومستلزمات العمل البيطري والتي كان يتم الاعتماد في توفيرها على الاستيراد. ومايقال على هذه المواد يقال على توفير المواد البيولوجية والكيماوية المستخدمة في تنفيذ الفحوصات المختبرية، وتلك التي تدخل في صناعة اللقاحات البيطرية، يضاف الى ذلك صعوبة تخصيص المبالغ الكافية وبالعملة الصعبة لاستيراد هذه المواد.

ولغرض معالجة هذه المشكلة، فقد أتبعت الهيئة العامة للبيطرة سياسة التقنين الشديد والترشيد المستمر في صرف الادوية البيطرية، فضلا عن قيامها وبجهود استثنائية لدى المنظمات الدولية لتوفير ما أمكن توفيره من هذه المواد بشكل مساعدات والتي ساعدت في ديمومة تقدير الخدمات البيطرية الى الثروة الحيوانية.

- معوقات تقنية وفنية :

كما أسلفنا - فان الظروف الاستثنائية التي مرت على العراق بعد العدوان الثلاثيني عليه، قد إنسحبت سلباً على تطوير التقنية المستخدمة في تقديم الخدمات البيطرية وفي مقدمتها تقنيات التشخيص الحقلي والمختبري لامراض الحيوان وكذلك إنتاج اللقاحات. يضاف الى ذلك قدم وعدم كفاية أعداد وسائط النقل العاملة والتي لها دورها الفعال في ايصال الخدمات البيطرية الى تجمعات الثروة الحيوانية التي يتواجد أغلبها في أعماق الريف، وكذلك أثرها في تسهيل مواجهة الثورات المرضية الطارئة.

- المعوقات التنظيمية والادارية :

يمكن القول بعدم وجود مثل هذه المعوقات، حيث ان اعداد الكادر البيطري العامل حاليا في تقديم الخدمات البيطرية كاف لتقديم هذه الخدمات.

أما الهيكل التنظيمي والاداري للمؤسسة المسؤولة عن تقديم هذه الخدمات - وهي الهيئة العامة للبيطرة - فانه يتمتع بمستوى أداء جيد حالياً، مع الاخذ بنظر الاعتبار ادخال أي تطوير على هذا الهيكل كلما كانت هناك حاجة لذلك.

- المعوقات التشريعية :

بسبب أن القوانين والانظمة التي تنظم شؤون الثروة الحيوانية وتقديم الخدمات البيطرية لهذه الثروة أصبحت قديمة وفي حاجة الي التجديد - رغم شموليتها نسبيا - لتماشي المستجدات في شؤون هذه الثروة وعلى مدى فترة طويلة من الزمن فضلا عن أن أحدث هذه القوانين - وهو قانون تنظيم ذبح الحيوانات رقم (22) لسنة 1972 - قد تم اصداره بداية السبعينات وبعد تعديلها لمرتين وحتى نهاية عقد الثمانينات فضلا عن اصدار تعليمات عام 1990 بموجب هذا القانون وعلى الرغم من ذلك فقد دأبت القيادة السياسية الموقرة على إصدار القرارات والتوجيهات التي تنظم شؤون هذه الثروة والعناية بها وكلما وجدت ان هناك ضرورة لذلك والاستعانة بالمختصين في هذا المجال.

أما في مجال تشجيع الكوادر العاملة في مجال تنمية الثروة الحيوانية وتقديم الخدمات البيطرية لها، فقد تم اصدار القانون رقم (11) لسنة 1996 وهو قانون منح الحوافز لمنتسبي وزارة الزراعة، اضافة الى وجود حوافز تشجيعية في بعض الاحيان عما يتم انجازه من اعمال مميزة في هذا المجال.

مقترحات تطوير أداء مؤسسات الخدمات البيطرية :

لغرض النهوض بأداء مؤسسات الخدمات البيطرية وبما ينعكس إيجاباً على تقديم الخدمات البيطرية الى الثروة الحيوانية لحمايتها من الامراض وزيادة إنتاجيتها بمايساهم إسهاما فعالا في توفير الامن الغذائي، فنقترح :

1- تطوير التقانات المستخدمة في أداء الخدمات البيطرية : وكما تم ذكره - بقيام الحاجة الملحة الى الاجهزة والالات المتطورة والتي يمكن من خلالها تحقيق سرعة الانجاز وتحسينه كماً ونوعاً.

2- تطوير وتحسين الانظمة والقوانين وبما ينسجم مع المستجدات التي تحدث في مجال تنمية وتطوير الثروة الحيوانية بين فترة واخرى.

3- زيادة فرص التدريب للكادر العامل في تنمية الثروة الحيوانية وتقديم الخدمات البيطرية سيما وان ظروف الحصار قد أدت الى إنحسار هذه الفرص، ولايخفى ما لفرص التدريب والاطلاع على الاساليب الحديثة المستخدمة في المجالات المذكورة لدى دول العالم المتقدم في هذه المجالات من أثر إيجابي في تطوير أساليب العمل والتقانات المحلية.

4- تعزيز التعاون والتنسيق بين الاقطار العربية في هذا المجال سيما وان هناك من الخبرات والكفاءات العلمية والفنية في مجالات الثروة الحيوانية والخدمات البيطرية فيها مما يغني عن الاستعانة بالخبرات الاجنبية، عليه فان تبادل الخبرات في هذا المجال بين أبناء أمة العرب يعزز روابط الاخوة بين هؤلاء الابناء بما يخدم في تطوير الانتاج الحيواني ويعمق إسهامه في دعم الاقتصاد الوطني لاي قطر عربي ودوره في تحقيق الامن الغذائي على مستوى القطر والامة.

ومن الله ... العزم والتوفيق

الدراسة القطرية
الخاصة بتطوير الخدمات البيطرية
لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها
في سلطنة عمان

الدراسة القطرية الخاصة بتطوير الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها في سلطنة عمان

إعداد

يوسف بن سليمان بن احمد الوهيبي

طبيب بيطري

ارتبطت الانجازات التي حققتها سلطنة عمان في مجال الخدمات البيطرية ارتباطا وثيقا بعصر النهضة المباركة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه.

ومنه سعت وزارة الزراعة والثروة السمكية في اطار الاهداف العامة لتنمية الثروة الحيوانية الى تحقيق العديد من الاهداف في هذا المجال، ومنها زيادة درجة الاكتفاء الذاتي من الغذاء من خلال تنمية الثروة الحيوانية ورفع كفاءتها الانتاجية. ومن هنا، فان صحة الحيوان تحتل مركزاً بالغ الاهمية في مجال تحسين وزيادة الانتاج الحيواني، وقد كان عام 1972 ميلاد اول عيادة بيطرية بالسلطنة تحت اشراف طبيب بيطري متخصص وكان ذلك في ولاية نزوي. ووصل عدد العيادات البيطرية في السلطنة الان الى (60) ستون عيادة موزعة على مختلف مناطق السلطنة وذلك حتي تتمكن اجهزة الوزارة من القيام بعمليات العلاج الجماعي للحيوانات، وتم تزويد هذه العيادات بالادوية والادوات والمعدات والكوادر الفنية حتي تقوم بواجبها إتجاه المواطن باكمل وجه. كما تم انشاء المحاجر البيطرية بمختلف المداخل البحرية والجوية والبرية للسلطنة والتى تقوم بتنفيذ الحجر البيطري وتنظيم دخول اللحوم والحيوانات ومشتقاتها الى البلاد ومراقبتها، وإتخاذ الاجراءات البيطرية للتأكد من صلاحيتها وسلامتها من الامراض تجنباً لدخول الامراض الوافده للبلاد. وفي هذا الصدد، تعد الخدمات الوقائية سلاحاً هاماً في مكافحة امراض الحيوان، وقد تمكنت وزارة الزراعة والثروة السمكية بالسير في الطريق السليم من خلال تنفيذ مشروع التحصين القومي للثروة الحيوانية وذلك للحد من انتشار الامراض الوبائية. وتم ايضا انشاء المختبر البيطري للقيام بالتشخيص المبكر للحالات المرضية والوبائية والذي يتكون من خمس وحدات أساسية هي :

وحدة الفيروسات ، وحدة البكتيريا، وحدة الطفيليات، وحدة الكيمياء الحيوية ووحدة الباثولوجي، ويقوم ايضاً بعمل مسوحات شاملة للامراض المستوطنة في البلاد.

ولرفع الكفاءة الانتاجية للسلالات المحلية وتطوير وتحسين تغذية الحيوان كماً ونوعاً وتحسين أساليب التربية ونظم الايواء، تم انشاء محطات بحوث الثروة الحيوانية في مختلف المناطق بالسلطنة. كما تم ادخال مشروع التلقيح الاصطناعي والذي يهدف الى نشر فكرة تلقيح الابقار اصطناعيا والمساعدة على تحسين نسل الابقار المحلية وتهجينها بسلالات ذات قيمة إنتاجية عالية، والحد من الامراض التناسلية التي يتم نقلها بواسطة التلقيح الطبيعي. كما بذلت وزارة الزراعة والثروة السمكية جهوداً جبارة في سبيل إقامة العديد من مشاريع تنمية الثروة الحيوانية مثل : مشروع تطوير واكثار الماعز، ومشروع تحسين انتاج الضان، ومشروع تطوير الالبان، ومشروع تسمين العجول، ومشروع وحدات الدواجن الصغيرة.

وقد حرصت وزارة الزراعة والثروة السمكية في تقديم الدعم والقروض المالية لكافة قطاعات الانتاج الحيواني، بهدف الى رفع دخل المزارع العماني وتشجيعه على استخدام الطرق المحسنة والحديثة في تربية الحيوان، ولقد إعتمد مجلس التنمية الموقر على منح الدعم وفق ضوابط محددة لمشاريع الانتاج الحيواني. واستكمالاً لهذه الجهود فقد قامت الوزارة بوضع البرامج والخطط لتدريب وتأهيل الكوادر العمانية الشابة، وذلك بتنظيم الدورات التدريبية للممرضين وايفاد عدد من الشباب العماني لتأهيلهم كاطباء ومساعدين بيطريين وتزويدهم بكافة أساليب المعرفة المتعلقة بمجالات الثروة الحيوانية حتى يتمكنوا من تقديم افضل الخدمات لمربي الثروة الحيوانية.

مشروع تطوير الخدمات البيطرية
لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها

1- تقويم الوضع الراهن لاداء قطاع الثروة الحيوانية بالقطر :

1-1 : تبرز الثروة الحيوانية وتأخذ حجمها وأهميتها داخل المسألة الزراعية عند طرح قضية التنمية للنقاش، باعتبار أن الزراعة بكل جوانبها تمثل احد ركائز التنمية في كافة البلدان وتستمد قيمتها وموقعها هذا من كونها مصدر إنتاج الغذاء الذي أصبح يحتل مكان الصدارة على الحوار العالمي بقضايا الانسان والحياة، في ظل التزايد المضطرد في اعداد البشر والتوترات البيئية وعجز الموارد عن الوفاء بالحاجات الضرورية.

وكما أن لكل بيئة خصوصياتها التي تتسم بها وتؤثر على أنشطتها البشرية وتفاعلها مع الظروف المحيطة وثرواتها من الموارد الطبيعية، فان السلطنة تتمتع بثروة حيوانية كبيرة تقدر بنحو 1.408.178 رأس من الحيوانات الاقتصادية تتوزع هذه الثروة على النحو التالي :

- الابقار : 213.122.
- الماعز : 856.140.
- الاغنام : 240.356.
- الجمال : 98.550.
- النواجن : 7 مليون (تقديرات).

ويقدر معدل النمو السنوي بنحو 3.76٪

* المصدر : التعداد الزراعي لعام 1993.

نظرا للعوامل المناخية والموارد العلفية المتوفرة في مختلف مناطق السلطنة هناك تميز واضح بكل منطقة بنوع أو انواع معينة من الحيوانات، بينما تندر أو لاتوجد بها نوعيات اخرى، ويلاحظ أن محافظة ظفار تستأثر بنسبة كبيرة من الابقار (74٪) والجمال (70٪) بسبب وجود غطاء نباتي مكثف نتيجة هطول الامطار في موسم الخريف، في حين ان المناطق الشمالية بالسلطنة تتميز بنسبة كبيرة من الماعز (83٪) والاغنام (97٪) ويبين الجدول رقم (1) توزيع الثروة الحيوانية في المناطق حسب النوع :

جدول رقم (1)

النوع / المنطقة	أبقار	ماعز	أغنام	جمال
1- محافظة مسقط	1769	19.307	12.036	85
2- الباطنة	26045	195.701	74.610	3.658
3- الداخلية	9151	75.449	31.837	2.943
4- الظاهرة	9357	128.660	48.160	6.381
5- الشرقية	9580	165.320	51.619	8.752
6- الوسطي	28	72.550	10.596	7.016
7- محافظة مسندم	332	56.873	6.574	6
8- محافظة ظفار	156.942	142.280	4.924	69.618
الاجمالي	213.132	856.140	240.356	98.550

* المصدر : التعداد الزراعي لعام 1993

2-1 : كما يلعب قطاع الثروة الحيوانية في السلطنة مجموعة من الادوار الهامة والتى تجعله من القطاعات الهامة في الاقتصاد العماني، ولعل من أبرز هذه الادوار المساهمة في الناتج المحلي الزراعي، والناتج المحلي الاجمالي، وتوفير فرص العمل وتنمية الريف وتغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الامن الغذائي الرئيسية، والمساهمة في عائد التجارة الخارجية. وفيمايلى عرضاً مختصراً لابرز الادوار الاقتصادية التي تساهم فيها الثروة الحيوانية، وجدير بالذكر أن جميع الاحصائيات الاقتصادية في السلطنة تتعامل مع الزراعة بشقيها النباتي والحيواني كسلعة واحدة، ولاتوجد اي احصائيات اقتصادية منفصلة للثروة الحيوانية.

1-1-1 : المساهمة في الناتج المحلي الزراعي والناتج المحلي الاجمالي :

جدول رقم (2)

مكونات الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1991-1996

	1991	1992	1993	1994	1995	1996
القطاعات النفطية	1825.1	1952	1782.3	1814.8	2021	2463.2
	(٪41.9)	(٪40.8)	(٪37.1)	(٪36.5)	(٪38.2)	(٪41.8)
النفط الخام	1774.5	1896.6	1720.5	1749.4	1974.1	2414.8
الغاز الطبيعي	50.5	55.4	61.8	65.4	46.8	48.4
القطاعات غير النفطية	2588.9	2880.6	3071.0	3220	3353.6	3517.2
	(٪59.3)	(٪60)	(٪63.9)	(٪64.8)	(٪63.4)	(٪58.2)
(أ) القطاعات السلعية	444.2	495.7	528.3	551.6	596.7	590.5
الزراعة	92.7	85.1	88.2	94.9	100.1	100.8
	(٪2.3)	(٪1.8)	(٪1.84)	(٪1.9)	(٪1.9)	(٪1.7)
صيد الاسماك	22.1	26.7	26.9	30.9	51.9	464
	(٪0.5)	(٪0.56)	(٪0.56)	(٪0.62)	(٪1)	(٪0.9)
التعدين والمحاجر	11.4	12.4	10.5	11.3	17.2	13.5
الصناعات التحويلية	150.3	175.7	203	215.7	240.8	245.6
الكهرباء والمياه	39.8	42.9	42.5	49.1	49.1	55.4
التشييد والبناء	127.9	152.9	158.2	149.7	137.6	128.8
(ب) القطاعات الخدمية	2144.7	2384.9	2542.7	2668.4	2756.9	2926.7
تجارة الجملة والتجزئة	515.4	583.4	619.4	621	671.5	727.0
المطاعم والفنادق	35.6	37.8	41.9	43.6	44.6	49.4
النقل والمواصلات والتخزين	243.4	267.7	287	311.6	232.9	364.9
البنوك والتأمين وخدمات الاعمال	10904	120.4	129.7	141.2	154.3	187.6
الانشطة العقارية والايجارية / أنشطة المشاريع التجارية	464.1	409	444.5	451.3	418.4	417.3
الادارة العامة والدفاع	555.1	615.3	630.3	689.4	705.6	70903
التعليم	157.1	174.8	195.5	209.4	222.3	253.7
الصحة	70	88.4	88.3	89.9	92.1	104.4
أنشطة الخدمات المجتمعة	99.7	97.5	91.8	84.3	79.5	95.5
الاسر التى تعين أفراد للاعمال المنزلية	15.2	13.9	14.4	13.4	15.5	17.5
(-)خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة	(-)92.7	(-)92.6	(-)93.2	(-)109	(-)131.6	(-)137.8
(+) الضرائب على الواردات	39.5	47.8	43.6	41.5	45.3	46.6
اجمالي الناتج المحلي	4360.8	4787.8	4803.6	4967.3	5288.2	5890.3

يظهر الجدول رقم (2) مكونات الناتج المحلي الاجمالي بمافيه القيمة المضافة لقطاع الزراعة وذلك للفترة من 1991-1996، ويلاحظ أن القيمة المضافة للزراعة قد ساهمت بنسبة (2.3) من مجمل الناتج المحلي خلال الفترة 1991-1996.

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي العماني 1995 صفحة 11.

والكتاب الاحصائي السنوي، الاصدار الخامس والعشرون، أغسطس 1997 بالنسبة لارقام 1996.

الناتج المحلي الزراعي والقيمة المضافة

القطاع	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الزراعة والانتاج الحيواني	92.7	85.1	88.2	94.9	100.1	100.8

القيمة المضافة بالمليون (د.ع).

المصدر : المرجع السابق

وتسعى الحكومة الى زيادة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال استكمال البنيات الاساسية حتى يتمكن القطاع الخاص من الاستثمار والانتاج في هذا القطاع الهام.

1-1-2 : توفير فرص العمل وتنمية الريف :

تشير نتائج التعداد الزراعي لعام 1993 أن الحائزين للثروة الحيوانية فقط بلغ عددهم 32 الف حائز، في حين ان عدد الحائزين على الثروة الحيوانية والزراعية بلغ حوالى 36 الف حائز أي أن هناك جزء كبير من المجتمع العماني يعتمد في دخله من الثروة الحيوانية بصورة أو باخرى.

كما أن الثروة الحيوانية تلعب دوراً هاماً لتثبيت مربي الثروة الحيوانية على أرضهم ممايمنع الهجرة من المناطق الريفية الى المدن لتجنب مايترتب عليها من العواقب السلبية لترك المهن التقليدية وازدحام المدن والضغط على الخدمات وزيادة نسبة البطالة.

1-1-3 : المساهمة في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الامن الغذائي الرئيسية (ألبان ولحوم) :

أظهرت نتائج التعداد الزراعي لعام 1993 أن السلطنة تتمتع بثروة حيوانية كبيرة تساهم في تحقيق نسبة جيدة من الاكتفاء الذاتي في اللحوم والالبان.

ورغم عدم وجود احصائيات، الا أن التقديرات لعام 1994 تشير الى أن جملة إنتاج الحليب الخام بلغت 51.400 طن، أما الالبان ومشتقاتها فقد بلغت حوالى 30.000 طن كما قدرت الفجوة الغذائية للالبان ومشتقاتها بحوالى 30.000 طن سنويا.

أما إنتاج اللحوم، فقد بلغ الانتاج المحلي من اللحوم (أبقار، ماعز، أغنام، ابل ودواجن) حسب تقديرات عام 1997 حوالى 18000 طن، منها 7000 طن لحوم الدواجن والباقي من اللحوم الحمراء.

أما جملة الواردات لنفس العام، فقد بلغت 67.574 طن منها 37.785 طن من لحوم الدواجن والباقي من اللحوم الحمراء. أما جملة الصادرات لعام 1997، فقد بلغت 1.210 طن مما يعني أن السلطنة تغطي جزءاً بسيطاً من احتياجاتها من اللحوم.

1-1-4 : المساهمة في عائد التجارة الخارجية :

يبين الجدول رقم (3) الخاص بالتجارة الخارجية للفترة (1992-1996) أن هناك عجز مستمر بسبب اعتماد السلطنة على تغطية احتياجاتها الغذائية عن طريق الواردات، والجدير بالذكر أن الاحصائيات الواردة في هذا الجدول متضمنة الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، وايضا الانتاج السمكي حيث انه لا توجد احصائيات خاصة بالحيوانات ومنتجاتها.

جدول رقم (3)

التجارة الخارجية الزراعية والسمكية للفترة (1992-1996) (بالمليون ريال عماني)

أقسام التجارة الخارجية	1992			1993			1994		
حسب النظام المنسق	الصادرات	الواردات	الميزان	الصادرات	الواردات	الميزان	الصادرات	الواردات	الميزان
القسم الاول : حيوانات حية ومنتجات حيوانية بمافيها الاسماك	20.577	65.200	44.623	28.274	69.500	41.226	30.841	74.500	43.659
القسم الثاني : المنتجات النباتية	8.087	78.400	70.313	9.090	83.000	73.910	9.514	82.200	72.686
القسم الثالث : الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية ومشتقاتها	3.181	7.400	4.219	4.401	8.400	3.999	6.277	11.700	5.423
اجمالي التجارة الخارجية الزراعية	31.845	151.000	119.155	41.765	160.900	119.135	46.632	168.400	121.768

أقسام التجارة الخارجية	1995			1996		
حسب النظام المنسق	الصادرات	الواردات	الميزان	الصادرات	الواردات	الميزان
القسم الاول : حيوانات حيه ومنتجات حيوانية بمافيها الاسماك	45.107	90.112	45.0050-	42.333	- 93.0	50.667
القسم الثاني : المنتجات النباتية	13.587	89.267	75.680-	14.492	- 85.2	70.708
القسم الثالث : الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية ومشتقاتها	8.484	15.432	6.948 -	4.542	- 10.7	6.158
اجمالي التجارة الخارجية الزراعية	67.178	194.188	127.633-	61.367	- 188.9	127.533

المصدر : المرجع السابق وبالنسبة لارقام عام 1996 الكتاب الاحصائي السنوي لوزارة التنمية (1997)

2-1 : خصائص ونظم الانتاج المتبعة بالقطر :

تعتمد معظم نظم تربية الحيوان في السلطنة على الطرق التقليدية ماعدا قليل من مزارع الالبان والدواجن والتى تستخدم نظم الايواء والتربية والتغذية الحديثة، ويعتبر أغلبية كبيرة من مربي الحيوان رحل او شبه رحل، إلا أنه ظهرت حديثاً نظم تربية الحيوانات شبه المستقرة، حيث أنشأت الحكومة العديد من نقاط المياه فكونت تجمعات سكانية لجأ اعداد كبيرة من مربي الحيوان بقطعانهم لهذه التجمعات.

وتسعى الحكومة لتطوير الثروة الحيوانية وادخال النظم الحديثة للتربية من خلال برامج دعم تربية الثروة الحيوانية، والذي شمل تربية الماعز والاغنام وتسمين العجول وانتاج الالبان ومزارع الدواجن، بالاضافة الى برامج خاصة بالوقاية البيطرية والذي شمل تحصينات ضد الامراض الفتاكة، واجراءات محجرية صارمة ثم ارشادات في التغذية ورعاية التناسليات، وادخال برامج التلقيح الاصطناعي.

3-حصر أنواع الامراض الحيوانية الوبائية (المستوطنة والوافدة) وأثرها فى حركة التجارة العربية البينية والدولية في الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية :

تعتبر مكافحة الامراض الوبائية والمعدية هي الدعامة الاساسية لتنمية الثروة الحيوانية وتعتمد اعتماداً مباشراً على سلسلة من الاجراءات والانشطة الخاصة بمكافحة الامراض .

وتطبق وزارة الزراعة والثروة السمكية ومنذ فترة طويلة برامج المكافحة المتكاملة لحماية الثروة الحيوانية، وأبرزها مايلي :

1- استصدار القوانين واللوائح الخاصة بحماية الثروة الحيوانية والحجر البيطري.

2- تنفيذ اجراءات محجرية في المنافذ الحدودية من اجل التحقق من الشروط الصحية للحيوانات الحية المستوردة.

3- اجراء المسوحات لتحديد انواع الامراض الحيوانية الموجودة ومسبباتها

وتأثيرها.

4- تحصين الثروة الحيوانية ضد الامراض الوبائية والمعدية وهو من أهم مشروعات الوزارة منذ فترة طويلة.

5- وضع خطة طوارىء لمكافحة أية أمراض قد تظهر فجأة، وتعتمد على العيادات البيطرية وجميع كوادر الصحة البيطرية.

6- قيام العيادات البيطرية والمختبرات البيطرية بتشخيص وعلاج الحالات المرضية عند الحيوانات في جميع مناطق السلطنة.

ورغم تطبيق هذه الاجراءات المتشددة تتسرب احياناً الى البلاد من بعض الدول المجاورة الامراض التالية :

1- الحمى القلاعية فصيلة (O)

2- طاعون المجترات الصغيرة (PPR)

3- جدري الاغنام والماعز.

4- جدري الابل.

5- الالتهاب الرئوي البللوري في الماعز.

ولان السلطنة تنفذ برامج وقائية بيطرية تشمل التحصين ضد العديد من الامراض وايضا تقوم بتطبيق اجراءات محجرية متشددة لذلك لاتوجد أي مخاطر وبائية من السلطنة الى الدول الاخرى، والتى يمكن أن تؤثر على حركة التجارة العربية البينية والدولية في الحيوانات الحية أو المنتجات الحيوانية.

3- تقويم مستوي الخدمات البيطرية بالقطر (وقائية، علاجية، محجرية، تلقيح اصطناعي) :

* أهداف ونشاطات الخدمات البيطرية :

من المعروف أن الهدف الرئيسي للخدمات البيطرية بالسلطنة هو تحقيق التنمية في

الناتج القومي من الثروة الحيوانية عن طريق مكافحة الامراض وتطبيق الاجراءات والخطط الوقائية والارشادية وطرق التشخيص ثم التشريعات المختلفة. ولكن محور النشاطات الرئيسية للخدمات البيطرية يندرج تحت مظلة صحة الحيوان التي تستعين لتنفيذ واجباتها ومهامها من خلال الفعاليات التالية :

- الخدمات العلاجية.
- الخدمات التشخيصية (المختبرات).
- مكافحة الامراض والاوبئة.
- الصحة العامة البيطرية.
- الارشاد البيطري.
- التشريعات البيطرية.
- تسجيل ومراقبة العقاقير البيطرية.
- الاشراف على العيادات والصيدليات البيطرية الخاصة.

- الخدمات العلاجية :

وتعتمد هذه الخدمات على معالجة الحيوانات المصابة بالامراض المعدية وغير المعدية وهي أقدم اشكال الخدمات البيطرية في تاريخ المهنة. ويقوم بالخدمات العلاجية الحقلية في السلطنة « الفردية والجماعية» الاطباء ومساعدو الاطباء البيطريين بالعيادات التي قامت الحكومة بانشائها والتي بلغ عددها 57 عيادة بيطرية.

ونظراً الى طبيعة ونظام تربية الحيوان في السلطنة " بدوية وشبه بدوية " والى توزيع الثروة الحيوانية، فان العيادات الحالية تغطي مساحات تصل الى مايزيد على 2000 كيلومتر مربع في المتوسط لكل عيادة، ومنذ فترة طويلة تشجع الحكومة إقامة العيادات البيطرية الخاصة ، وتهدف هذه السياسة الى تخفيف العبء المادي على الحكومة . وحتي الان فان الوزارة اصدرت تراخيص لعدد 20 عيادة بيطرية خاصة. ولتجنب انتشار العيادات البيطرية الخاصة بصورة غير منتظمة، فقد تم اصدار مرسوم سلطاني سامي

وقرارات وزارية لوضع ضوابط وشروط خاصة لانشاء العيادات البيطرية الخاصة ومزاولة مهنة الطب البيطري.

- تشخيص الامراض ومكافحة الآفات والوقاية منها للثروة الحيوانية :

تعتبر مكافحة الامراض الوبائية والمعدية هي الدعامة الاساسية لتنمية الثروة الحيوانية، وهي تعتمد اعتماداً مباشراً على التشخيص المبكر، كي يتسنى اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة في الوقت المناسب للحيلولة دون انتشار هذه الامراض.

وقد أنشأت الحكومة المختبر البيطري بالرميس للقيام بالمهام التالية :

* تشخيص الامراض البكتيرية والفيروسية والفطرية والطفيلية ونقص بعض العناصر الغذائية وحالات التسمم التي تصيب الحيوانات والدواجن.
* القيام بمسح الامراض المستوطنة والوافدة.
* اختبار فاعلية اللقاحات والامصال التي تستخدم في مكافحة الامراض السارية.
* تدريب الكوادر العمانية من فنيين ومساعدين وممرضين على التقنيات الحديثة لتشخيص أمراض الحيوانات والدواجن.

وتأكيداً على المهام التي أنيطت بالمختبر البيطري، فقد تم تجهيزه بالمعدات الحديثة حتى يتسنى أداء هذه المهمات على أعلى مستوى ممكن، وادخال نظام الحاسب الالي لحفظ المعلومات الخاصة بالعينات التي تم تشخيصها وتجهيز تقاريرها بسرعة.

كما قامت وحدة مكافحة مرض البروسيلا في صلاله باجراء دراسة مسح شامل على الحيوانات والاشخاص المصابين بمرض البروسيلا لمعرفة مصدر العدوى، وذلك بالتعاون مع اجهزة الصحة العامة بوزارة الصحة.

- برنامج المكافحة المتكاملة لحماية الثروة الحيوانية :

تطبق وزارة الزراعة والثروة السمكية منظومة متكاملة من الاجراءات والانشطة لحماية

الثروة الحيوانية ووقايتها من الامراض ويتكون برنامج المكافحة المتكاملة من التالي :

1- استصدار القوانين واللوائح الخاصة بحماية الثروة الحيوانية والحجر البيطري.

2- تنفيذ الحجر البيطري في المحاجر الحدودية من اجل التحقق من الشروط الصحية للحيوانات الحية.

3- اجراء المسوحات لتحديد انواع الامراض الحيوانية الموجودة ومسبباتها وتأثيرها.

4- تحصين الثروة الحيوانية ضد الامراض الوبائية والمعدية وهو من اهم مشروعات الوزارة منذ فترة طويلة.

5- وضع خطة طوارىء لمكافحة أية أمراض قد تظهر فجأة وتعتمد على العيادات البيطرية وفرق الاطباء وجميع كوادر الصحة البيطرية.

6- قيام العيادات البيطرية والمختبرات البيطرية بتشخيص وعلاج الحالات المرضية عند الحيوانات في جميع مناطق السلطنة.

ويجري حالياً تنفيذ برنامج تحصين سوف يستغرق أربعة سنوات، سيتم خلاله تحصين الابقار، الماعز والاغنام ضد الامراض التالية :

أ- أبقار : الطاعون البقري في كل المناطق بالاضافة الى التسمم البخصي بمحافظة ظفار.

ب- ماعز + أغنام : طاعون المجترات الصغيرة، الجدري، والتسمم المعوي.

- برنامج التلقيح الاصطناعي :

يهدف البرنامج الى نشر فكرة تلقيح الابقار اصطناعياً ، والمساعدة على تحسين سلالة الابقار المحلية وتهجينها بسلالات ذات قيمة إنتاجية عالية، والحد من الامراض التناسلية التي يتم نقلها بواسطة التلقيح الطبيعي.

ومن اجل تشجيع المزارعين إتباع الطرق المتطورة وتنفيذ توصيات البرامج البحثية

نفذت الوزارة برنامج دعم للمربين للماعز والضأن والابقار والدواجن.

ويهدف البرنامج الى تدريب مربي تلك الحيوانات على استخدام أساليب التربية الحديثة، والتي تؤدى الى زيادة معدلات الولادة والنمو، واستخدام الوسائل الصحية التي تساعد على تقليل نسبة الاصابة بالامراض وتقليل معدلات النفوق، وادخال نظم الري الحديثة في انتاج الاعلاف بمايحقق انتاجية مرتفعة وترشيداً لاستخدامات المياه وتحسيناً في مستوى دخول المزارعين ومربي الماشية.

ويتكون البرنامج من انشاء وحدات نموذجية من الحظائر الماعز والضان والبقر والدواجن واللبن والبيض لدى صغار المزارعين، وتقوم الوزارة بتقديم الدعم اللازم للانشاء وتوفير الحيوانات المنتقاة ودعم انظمة الري الحديثة لتوفير الاعلاف الخضراء كما تقدم الاشراف والرعاية البيطرية الكاملة.

- مراقبة ورصد الامراض :

يعنى هذا النوع من الخدمات البيطرية باعداد التقارير التي تغطي كافة المجالات الحقلية مع التركيز على رصد الامراض خاصة الوبائية والمعدية سواء المستوطنة او غير المستوطنة التي تقرها وتحددها المختبرات المتخصصة، ويقع هذا النوع من الخدمات ضمن اختصاص مفتش الاوبئة البيطرية الذي يمثل حلقة الاتصال المباشر بين الخدمات البيطرية المحلية وبين المنظمات الدولية المختصة مثل منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والمكتب الدولي للاوبئة.

- الصحة العامة البيطرية :

وهو مجال خاص يعنى بمكافحة مراقبة والسيطرة واستئصال الامراض المشتركة بين الانسان والحيوان والتي تنتقل للانسان عن طريق الحيوان أو منتجاته، كما يضطلع هذا المجال ايضا بمسئولية مراقبة سلامة المنتجات الغذائية ذات الاصل الحيواني.

وايضا مراقبة معايير الادوية البيطرية والمركبات والكيماويات ذات الصلة وتحتفظ

سلطات الصحة العامة البيطرية بعلاقات طيبة مع السلطات الطبية وسلطات البلدية لتنسيق السياسات والتعاون لمعالجة القضايا المشتركة.

- الارشاد البيطرية :

وهو الوسيلة التي بواسطتها يتم نشر السياسات والبرامج المراد تنفيذها على مستوى الحقل، وكذلك من اجل الحصول على موافقة وتأييد وتعاون المربين من خلال توعيتهم بأهمية وجدوى الخدمات البيطرية، ورعاية الحيوان وانتاجه واستثماراته.

وهناك مجال اخر للارشاد البيطري وهو الصحة العامة البيطرية، وقضايا الامراض المشتركة بين الانسان والحيوان والتي تمثل بالنسبة له نفس الاهمية والصلة التي تتمتع بها وقاية الحيوان ورعايته واستثماراته.

3-1 : عرض الوضع الحالي من حيث نوع وعدد مراكز الخدمات، الكوادر البشرية العاملة، الامكانيات المختبرية المتاحة :

قامت الحكومة بانشاء عيادات بيطرية والتي بلغ عددها 57 عيادة موزعة كلها على النحو التالي :

المنطقة	عدد العيادات
1- الباطنة	10
2- الشرقية	10
3- الداخلية	10
4- الظاهرة	9
5- م. ظفار	12
6- م.مسندم	3
7- الوسطي	1
8- م.مسقط	2
الاجمالي	57

- الكادر الفني العامل في الخدمات البيطرية :

حالياً يعمل 65 طبيباً بيطرياً و 105 مساعداً وممرضاً بيطرياً في مختلف قطاعات الخدمات البيطرية التي تضم العيادات واعمال التشخيص (المختبرات) ومكافحة الامراض (المحاجر البيطرية) واعمال الادارة والاشراف ثم الارشاد البيطري والتدريب.

- توزيع الكادر الفني على مختلف القطاعات

يتوزع الاطباء البيطريون على مختلف الخدمات كمايلي :

القطاع	عدد الاطباء البيطريين	النسبة المئوية.
1- الخدمات البيطرية الحقلية	41	63.08
2- المحاجر والنقاط الحدودية	12	18.46
3- الخدمات التشخيصية	6	9.23
4- الارشاد البيطري والتدريب	2	3.08
5- الادارة والاشراف	4	6.15
الاجمالي	65	٪100

- توزيع الاطباء البيطريين الحقليين على المناطق المختلفة :

المنطقة	عدد الاطباء البيطريين
1- الباطنة	6
2- الشرقية	5
3- الداخلية	6
4- الظاهرة	8
5- م. ظفار	10
6- م. مسندم	3
7- الوسطي	1
8- م مسقط	2
الاجمالي	41

- المساعدون والممرضون البيطريون الحقليون :

هناك 105 مساعد وممرض بيطري يعملون في مختلف المناطق، وذلك على النحو التالي :

المنطقة	عدد الاطباء البيطريين
1- الباطنة	11
2- الشرقية	29
3- الداخلية	13
4- الظاهرة	9
5- م. ظفار	33
6- م. مسندم	3
7- الوسطي	2
8- م مسقط	6
الاجمالي	105

وقد تم تدريب هؤلاء الشباب بعدة مراكز تدريبية منها جامعة القاهرة حيث تخرج منها عدد 20 مساعد طبيب الى جانب معهد نزوي الزراعي ومعهد الاحساء بالمملكة العربية السعودية. وقد اكتسبوا جميعاً المهارات اللازمة لممارسة الاعمال البيطرية من خلال التدريب العملي أثناء الممارسة والعمل الحقلي. وبالنسبة للمساعدين والممرضين البيطريين من ذوي التعليم دون المتوسط، وهناك فرص طيبة لتدريبهم من خلال العمل بالتركيز على احتياجات العمل الفعلية على نمط الدورات التنشيطية.

2-3 : الهيكل التنظيمي لمؤسسات الخدمات البيطرية (القطاعين العام والخاص):

أ- القطاع العام :

تنبهت السلطنة ومنذ فجر النهضة الحديثة على أهمية تطوير الزراعة والثروة السمكية ودعم وتشجيع المزارعين والمربين والصيادين للتمسك بمهنهم والسعي لتطويرها وتحديثها.

ويمكن الاشارة على وجه التحديد بدور وزارة الزراعة والثروة السمكية في تثبيت

السكان بمناطقهم الزراعية والساحلية، إذ سعت الوزارة من خلال برامجها ومشاريعها نحو هذا التوجه. حيث أنشأت مديريات عامة في جميع مناطق السلطنة. والهيكل التنظيمي للخدمات البيطرية يعكس هذا التوجه، إذ يوجد حالياً خمسة مناطق زراعية رئيسية بها مديريات عامة للزراعة والثروة الحيوانية او السمكية اذا وجد بها ساحل.

أما المناطق غير الرئيسية، فتتمثل الزراعة بدوائر فقط، وفيمايلى توزيع المناطق الزراعية والدوائر الممثلة للثروة الحيوانية على مستوى المناطق الادارية، بالاضافة للمديريات العامة للشئون الزراعية والحيوانية بالوزارة.

المنطقة	مديريات عامة أو دوائر	دوائر الثروة الحيوانية على	مستوي المناطق والاقسام التابعة لها
1- الباطنة	مديرية عامة للزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	دائرة الثروة الحيوانية	الارشاد، صحة الحيوان، التلقيح الاصطناعي
2- الشرقية	مديرية عامة للزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	دائرة الثروة الحيوانية	الارشاد، صحة الحيوان، التلقيح الاصطناعي
3- الداخلية	مديرية عامة للزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	دائرة الثروة الحيوانية	الارشاد، صحة الحيوان، التلقيح الاصطناعي
4- الظاهرة	مديرية عامة للزراعة والثروة الحيوانية	دائرة الثروة الحيوانية	الارشاد، صحة الحيوان، التلقيح الاصطناعي
5- م. ظفار	مديرية عامة للزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	دائرة الثروة الحيوانية	صحة الحيوان، خدمات المربين، المحاجر، الارشاد
6- الوسطي	دائرة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	قسم الثروة الحيوانية	
7- م. مسندم	دائرة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	قسم الثروة الحيوانية	
8-م. مسقط	مراكز التنمية الزراعية		
9- الوزارة	مديرية عامة للشئون الزراعية والحيوانية	دائرة الثروة الحيوانية	قسم صحة الحيوان، قسم انتاج الحيوان

وتلاحظ أن الثروة الحيوانية تتمثل في كل المديريات العامة الموجودة بالمناطق في دائرة تضم اقساما مماثلة ماعدا محافظة ظفار حيث أن هذه المنطقة لها خصوصيتها من الكثافة الحيوانية وطرق التربية وغيرها. كما يوجد في المناطق الزراعية الرئيسية ايضا مراكز التنمية الزراعية بنفس المديريات وهي في الواقع تمارس كل الخدمات الخاصة بصحة الحيوان حيث انه يوجد عيادات بيطرية في تلك المراكز ماعدا م.ظفار.

أما على مستوى الوزارة فهناك مديرية عامة للشئون الزراعية والحيوانية تتمثل الثروة الحيوانية في الدائرة ولها قسمين : قسم صحة الحيوان وقسم الانتاج الحيواني، كما يتبع هذه الدائرة ايضا المختبر البيطري المركزي والمحاجر البيطرية ماعدا المحجر البيطري بمحافظة ظفار فانه يتبع محافظة ظفار.

ب- القطاع الخاص :

بدأت فكرة إقامة عيادات خاصة في السلطنة دون تدخل الحكومة، فقد احتاج الامر فقط للتنظيم من خلال وضع التشريعات والسلطات التي وضعتها الحكومة ومن اجل الحصول على الاداء بصورة منتظمة وكفاءة. ويتم الاشراف على العيادات البيطرية الخاصة ومزاولة مهنة الطب البيطري على مستويين.

1- على مستوى المناطق يتم الاشراف على العيادات البيطرية الخاصة عن طريق مدراء دوائر الثروة الحيوانية والاطباء البيطريين بالمناطق بالتنسيق مع المديرية العامة للشئون الزراعية والحيوانية بالوزارة.

2- على مستوى الوزارة يتم الاشراف على العيادات البيطرية الخاصة والفنيين العاملين بها من اصدار التراخيص اللازمة للاطباء ومساعدي الاطباء بعد اجتياز الاختبارات المقررة، بالاضافة الى التنسيق مع دوائر الثروة الحيوانية بالمناطق في هذا الخصوص.

4- تحديد معوقات ومشاكل تطوير اداء مراكز الخدمات البيطرية بالقطر :

على الرغم من الاداء الجيد الذي أظهرته الخدمات البيطرية خلال الفترة الماضية، فان هذه الخدمات تواجه حالياً مجموعة من المشكلات والمعوقات التي تحد من تحقيق مزيد من التطور في معدلات أدائها . وفيمايلى عرضاً مختصراً لابرز هذه المشكلات والمعوقات :

4-1 : معوقات اقتصادية :

لازال قطاع النفط والغاز الطبيعي يعتبر الممول الرئيسي للخدمات التي تقدمها الحكومة مما يعني أن تذبذب أسعار النفط وانخفاضها لها تأثيراً مباشراً على الخدمات البيطرية، مما أدى الى انخفاض المخصصات المالية لشراء الادوية البيطرية والمعدات وانشاء عيادات بيطرية جديدة وحصين الثروة الحيوانية ضد الامراض الفتاكة.

4-2 : معوقات تقنية فنية :

شيوع الاساليب التقليدية لتربية الحيوانات وعدم استيعاب الرعاية الصحية البيطرية يؤدى احيانا الى قلة استفادة مربي الحيوان من الخدمات التي وفرتها الحكومة، وذلك لان معظم مربي الثروة الحيوانية من كبار السن.

4-3 : معوقات تنظيمية وادارية :

تعتمد معظم تربية الحيوان في السلطنة على الرحل وشبه الرحل مما يصعب انشاء البنيات الاساسية وتوصيل الخدمات البيطرية الى العديد من المناطق النائية.

5- برنامج العمل القطري لتطوير أداء مؤسسات الخدمات البيطرية :

يمكن وبشكل عام تصنيف الخدمات البيطرية بأنها مقارنة بالعديد من الدول الاخرى حيث اهتمت الحكومة ومنذ فجر النهضة الحديثة بانشاء البنية الاساسية للخدمات البيطرية وتدريب الكادر الفني الوطني ووضع برنامج متكامل لمكافحة الامراض.

الخدمات البيطرية في فلسطين

الخدمات البيطرية في فلسطين

إعداد
الدكتور محمد حسونه
مدير عام الخدمات البيطرية والصحة الحيوانية

1- مقدمة :

لاشك أن سنوات الاحتلال الاسرائيلي قد أدت الى عدم تطور قطاع الخدمات البيطرية في فلسطين بحيث اصبحت تطبق فقط برامج تحصين وبدون أية اجهزة مساندة اطلاقا وذلك مثل المختبرات البيطرية التشخيصية، المحاجر، الرقابة الصحية على المنتجات الحيوانية ومراقبة الاستيراد والتصدير، وكذلك تقليص الجهاز البيطري العامل الى النصف، ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية كان لابد من النهوض بهذا القطاع الحيوي نظرا لتأثيره على الاقتصاد القومي والصحة العامة حيث تم البدء بمشاريع مشتركة مع الدول المانحة من اجل تطوير هذا القطاع من الخدمات واعادة تأهيله ضمن مشروع مع المجموعة الاوروبية، وكذلك مشروع مكافحة الحمى المالطية في فلسطين والذي سيتم التعرض له فيما بعد في هذه الورقة، اضافة الى تعيين الكوادر الفنية وتدريبها.

2- الثروة الحيوانية :

أ- تعداد الثروة الحيوانية وأهميتها :

تعتبر الزراعة عمود الاقتصاد الفلسطيني حيث تساهم بحوالى 30٪ من مجمل الدخل القومي ويمثل قطاع الانتاج الحيواني حوالى 40٪ من مجمل الانتاج الزراعي، يأتي الانتاج الحيواني بمجمله من القطاع الخاص، وفيما يلي بيان بأعداد الثروة الحيوانية بأنواعها في العام 1997 :

أغنام (ضأن وماعز) 1 مليون رأس

أبقار 19 الف رأس

جمال 1500 جمل

دواجن لاحم 32 مليون صوص سنوياً.

دواجن بياض 1.8 مليون فرخة بياضة

خلايا نحل 45 الف خلية

مما سبق يتبين أن قطاع الانتاج الحيواني يعتمد اساسا على تربية الاغنام والدواجن.

ب- الانتاج المحلي والفجوة الغذائية في المنتجات الحيوانية :

نظرا للنقص الشديد في اعداد الابقار، فان هناك عجزاً في اللحوم الحمراء وفيما يلي بيان بالانتاج والاستهلاك والاكتفاء الذاتي كنسبة مئوية.

المنتوج	كمية الانتاج (طن)	الاستهلاك (طن)	الاكتفاء الذاتي ٪
لحوم حمراء	12.000	35.000	٪35
لحوم بيضاء	37.000	40.000	٪90
حليب	97.000	160.000	٪61
بيض (مليون)	400.000	440.000	٪90
سمك	3.500	8.300	٪42

خلال سنوات الاحتلال كان يحظر ترخيص الفقاسات وتربية قطعان الامهات، ولكن بعد قدوم السلطة تم ترخيص 10 فقاسات وتربية ثلاثة قطعان أمهات للصيصان اللاحم وقد بدأت انتاجها بالفعل ، كذلك تم استيراد بيض التفقيس من هولندا.

3- الخدمات البيطرية والهيكل التنظيمي :

قبل تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية لقطاع الزراعة في فلسطين لم يكن هناك أي نوع من المختبرات التشخيصية سوى وحدتين لتشخيص امراض الدواجن احداهما في غزة والاخرى في رام الله، وبالتالي كان لابد من اعادة تأهيل قطاع الخدمات البيطرية. ولقد تولت المجموعة الاوروبية كجهة مانحة هذا القطاع، فتبنت الوثيقة التي أعدها فريق من منظمة الاغذية والزراعة الدولية عام 1995 لاعادة تأهيل قطاع الخدمات البيطرية والتى

ترتكز على :

1- اعادة بناء الخدمات البيطرية الحكومية.

2- انشاء مختبرات بيطرية.

3- تدريب الكوادر البشرية في القطاع العام والخاص.

4- انشاء مراكز حجر صحي بيطري.

5- المساعدة في وضع التشريعات البيطرية.

ولقد أوفدت احد الخبراء البيطريين للبدء في اعادة تأهيل هذا القطاع، وتم اعتماد الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للخدمات البيطرية كمايلي (في المرفق).

أ- دائرة الخدمات البيطرية الحقلية

وتشمل 16 مكتب بيطري في المحافظات الشمالية والجنوبية وثلاث مختبرات بيطرية حقلية مرتبطة مباشرة مع المكاتب البيطرية في كل من غزة ، نابلس والخليل، وتعنى بمراقبة الامراض الحيوانية السارية والمعدية والمشتركة والتحصين للامراض الوبائية مثل الحمى القلاعية، طاعون المجترات الصغيرة، جدري الضأن، الحمى المالطية وغيرها.

ب- دائرة الاستيراد والتصدير والحجر البيطري :

حتي الان لايوجد محاجر بيطرية ويتم حجر الحيوانات المستوردة في مزارع خاصة بالمزارعين تم اعتمادها لهذا الغرض، ولقد تم تقديم مشروع الى المجموعة الاوروبية من اجل اعتماد الاموال اللازمة لهذا المشروع وذلك منذ اكثر من عام، وحتى الان لايوجد اي تمويل.

ج- دائرة المختبرات البيطرية المركزية :

أوفدت المجموعة الاوربية احد الخبراء الاوربيين لاعداد الدراسات والوثائق الخاصة بمشروع المختبرات البيطرية المركزية في رام الله، ولقد تم مؤقتاً استئجار احد المباني لحين بناء بناية خاصة، وجرى كذلك اعداد الدراسات الخاصة بالمشروع والتى قدرت بـ 1.5 مليون دولار للاجهزة والمعدات والتدريب والمساعدة الفنية، بينما قدرت كلفة المباني

للمختبر البيطري المركزي والثلاث مختبرات الفرعية بـ 1.2 مليون دولار.

كما تم شراء بعض السيارات والاجهزة الاساسية للمختبرات واجهزة حاسوب للمختبرات لحين البدء في صرف المبالغ التي وافقت عليها المجموعة الاوروبية.

ومقرر للمختبر المركزي ان يشمل الاقسام التالية :

* قسم بكتيريولوجي .
* قسم باثولوجي.
* قسم فيروسات.
* قسم طفيليات.
* قسم امراض الدواجن.
* قسم صحة الغذاء.
* قسم تلقيح اصطناعي.

د- دائرة الصحة العامة البيطرية.

ج- دائرة الوبائيات.

4- القوي البشرية :

أصبح الان في الخدمات البيطرية 50 طبيباً بيطرياً منهم 12 على بند الاستيعاب (أو وظيفة مؤقتة) ، اضافة الى مايقارب نفس العدد من الفنيين والاداريين، وطبعاً معظمهم من الخريجين الجدد والذين هم بحاجة ماسة الى التدريب في مجالات متخصصة كالمختبرات وغيرها.

5- الامراض الوبائية بين الحيوانات :

5-1 : مرض الحمى القلاعية :

مرض الحمى القلاعية من الامراض المعروفة في فلسطين نظراً لضراوته وتأثيره السلبي على قطاع الاغنام والابقار، وقد تم عزل عترة O1 على مدى السنوات الماضية من

اغنام وابقار مصابة وكانت نسبة النفوق في مواليد الاغنام عالية جداً وصلت الى 90٪.

وفي عام 1997 كان هناك ثلاث اصابات اثنتان في الاغنام وواحدة في الابقار في قطعان غير ملقحة، ويجري سنوياً تحصين مايزيد عن 600.000 رأس من الاغنام بعترة O1 .

أما قطاع الابقار، فيتم التحصين الشامل سنوياً لكافة الابقار بثلاث عترات A,O,Asia 1 ، والتحصين ضد مرض الحمى القلاعية يتم مجاناً.

5-2 : طاعون الابقار Rinderpest :

لم يتم تسجيل اية اصابة منذ عام 1981 ، ولايتم التحصين ضد هذا المرض حالياً، وآخر اصابة ظهرت كانت في عام 1981 ، حيث تم التخلص من القطيع المصاب والتحصين وقائياً ضد المرض آنذاك.

5-3 : طاعون المجترات الصغيرة PPR

اول اصابة تم تسجيلها في فلسطين كانت في آب 1993، عندما تم تحصين جميع الاغنام مجاناً في حينه، وفي السنوات التي تلتها كانت تظهر عدة اصابات سنوياً، ويتم تحصين الاغنام بلقاح طاعون الابقار الحي وخصوصاً لقطعان التسمين.

5-4 : جدري الضأن Sheep pox

تظهر سنوياً عدة اصابات ويجري التحصين وقائياً ضد هذا المرض ويتم استيفاء رسوم مقابل عملية التحصين، ولكن من الملاحظ ان ضراوة المرض قد ازدادت خلال الثمانية سنوات الاخيرة مما زاد من اقبال المزارعين على التحصين الوقائي.

5-5 : داء الكلب Rabies

لم تسجل اية حالة في الانسان منذ عام 1971، علماً بأن هناك اعداد غير قليلة من الاشخاص المعقورين يتلقون المعالجة بعد العقر، والمخاطرة من المرض دائماً موجودة وذلك لاسباب عدة أهمها :

أ- عدم وجود اماكن لحجر الحيوانات العاقرة، والحجر يتم في اماكن تواجد الحيوانات العاقرة.

ب- نظراً لعدم وجود مختبر للفحص، فانه يتم ارسال العينات للطرف الاخر. ونظراً لصعوبة في ارسال العينات نتيجة للاغلاقات فانه غالبا مايتم اعتبار الحالة ايجابية ويتم اعطاء الشخص المعقور اللقاح الواقي.

حالات قليلة من داء الكلب يثبت ايجابيتها سنوياً بين الكلاب الضالة، الحيوانات الاليفة، والحيوانات البرية.

5-6 : الحمى المالطية :

تعتبر الحمي المالطية أهم الامراض المشتركة في فلسطين ويتراوح معدل الاصابة بين الاغنام من 5-10٪ ولقد تم عزل B.melitensis عتر 1 ، 3 بينما معدل الاصابات سنويا في الانسان مابين 33-81 لكل 100.000 شخص. وحتي هذا العام، فان برنامج التحصين يتمثل في حقن الاناث الصغيرة من 3-6 شهور بلقاح Rev 1 حقناً تحت الجلد وبجرعة كاملة.

مع بداية هذا العام تم توقيع اتفاقية مع الدول المانحة لتمويل مشروع مكافحة الحمي المالطية في فلسطين وتم اعتماد 2 مليون دولار للسنتين 1998-1999 ، ويهدف المشروع الى تقليل نسبة الاصابة في الحيوان والانسان الى الحد الذي نستطيع معه تطبيق سياسة الفحص وذبح المصاب. حيث بدأ فعليا بعملية التسجيل لكافة قطعان الاغنام والابقار وكذلك الاستقصاء الوبائي للمرض والتحضير لعملية التحصين التي ستتم في بداية الربيع لعام 1999، حيث سيتم اتباع طريقة التحصين الشامل بلقاح Rev 1 العيني لجميع الاغنام بغض النظر عن العمر والجنس، وذلك حسب توصيات منظمة الاوبئة العالمية ، منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وسيتم اعادة التحصين كل سنتين ، علما بأنه سيتم مابين ذلك تحصين المواليد الجديدة فقط، ويتم كذلك من خلال المشروع تجهيز مختبر لعزل البروسيلا وتشخيصها ، بجانب اتباع برنامج تثقيفي للمزارع والمستهلك وكذلك تجهيز مختبر صحة خاص بالحمي المالطية.

معوقات عمل الخدمات البيطرية في فلسطين :

1- عدم توفر الكوادر الفنية المتخصصة والمدربة للعمل في المختبرات البيطرية من اطباء بيطريين وفنيي مختبرات

2- عدم توافر المختبرات البيطرية التشخيصية والاعتماد حتى الان على تشخيص الامراض الحيوانية على الطرف الاخر.

3- صعوبة الحصول على اللقاحات والامصال البيطرية لان هناك معوقات من الطرف الاخر.

4- ضعف الرواتب مما لايشجع الاطباء البيطريين للعمل في القطاع الحكومي، بل هجرتهم لهذا القطاع بعد حصولهم على التدريب وخصوصاً في مجال المختبرات البيطرية.

5- تعدي بعض القطاعات الاخري على مهنة الطب البيطري وخصوصا في مجال بيع العلاجات واللقاحات البيطرية لاسيما الاشخاص لغير المؤهلين.

6- عدم وجود قوانين وانظمة موحدة في فلسطين حتي الان في مجال الصحة الحيوانية مما أدى الى ارباك بالعمل.

7- استمرار السلطات الاسرائيلية في مصادرة الاراضي الفلسطينية وتهويدها واغلاقها بحجج أمنية، ادي الى تقليص مساحة المراعي مما زاد من تكلفة الانتاج، حيث يتم اعتماد التربية المكثفة والاعتماد شبه الكلي على الاعلاف المركزة والمواد المستوردة.

8- اغراق السوق الفلسطينية بالانتاج الاسرائيلي في الوقت الذي تمنع فيه دخول المنتجات الفلسطينية الى الاسواق الاسرائيلية في ظل سياسة الدعم المباشر وغير المباشر للمنتوج الاسرائيلي، مما أدى الى خلق جو من المنافسة غير المتكافئة وضرب المنتج الفلسطيني.

9- التباطؤ من قبل المجموعة الاوروبية في الالتزام بتوقيع الاتفاقية الخاصة بمشروع المختبر البيطري المركزي والثلاثة مختبرات الفرعية في كل من غزة،

الخليل ونابلس، علما بان وثائق المشروع التي اعدها الخبير الاوربي وقدمت للمجموعة الاوروبية منذ اكثر من عام ونصف تم قبولها، ولكن حتي الان لم نستلم المبالغ المخصصة لها.

10- ضعف البنية التحتية في مراكز الخدمات البيطرية في المحافظات من ابنية وتجهيزات وغيرها.

11- عدم توفر المحاجر البيطرية، حيث يتم حجر الحيوانات المستوردة في مزارع معتمدة خاصة بالتجار، اما الحيوانات العاقرة ففي اماكن تواجدها لدي اصحابها.

12- عدم وجود سيطرة تامة على المعابر ونقاط الحدود مع الطرف الاخر مما يجعل الرقابة صعبة جدا بل شبه مستحيلة.

13- صعوبة الاستيراد المباشر خاصة في موضوع العلاجات واللقاحات البيطرية.

14- النقص في تطوير القدرات البشرية في مجال الطب البيطري نتيجة لعدم وجود بعثات دراسية وتخصصية بالاضافة الى عدم وجود معاهد محلية تثري هذا الجانب.

15- نقص الكوادر البشرية الفنية والمتخصصة العاملة في مجال الخدمات البيطرية في فلسطين.

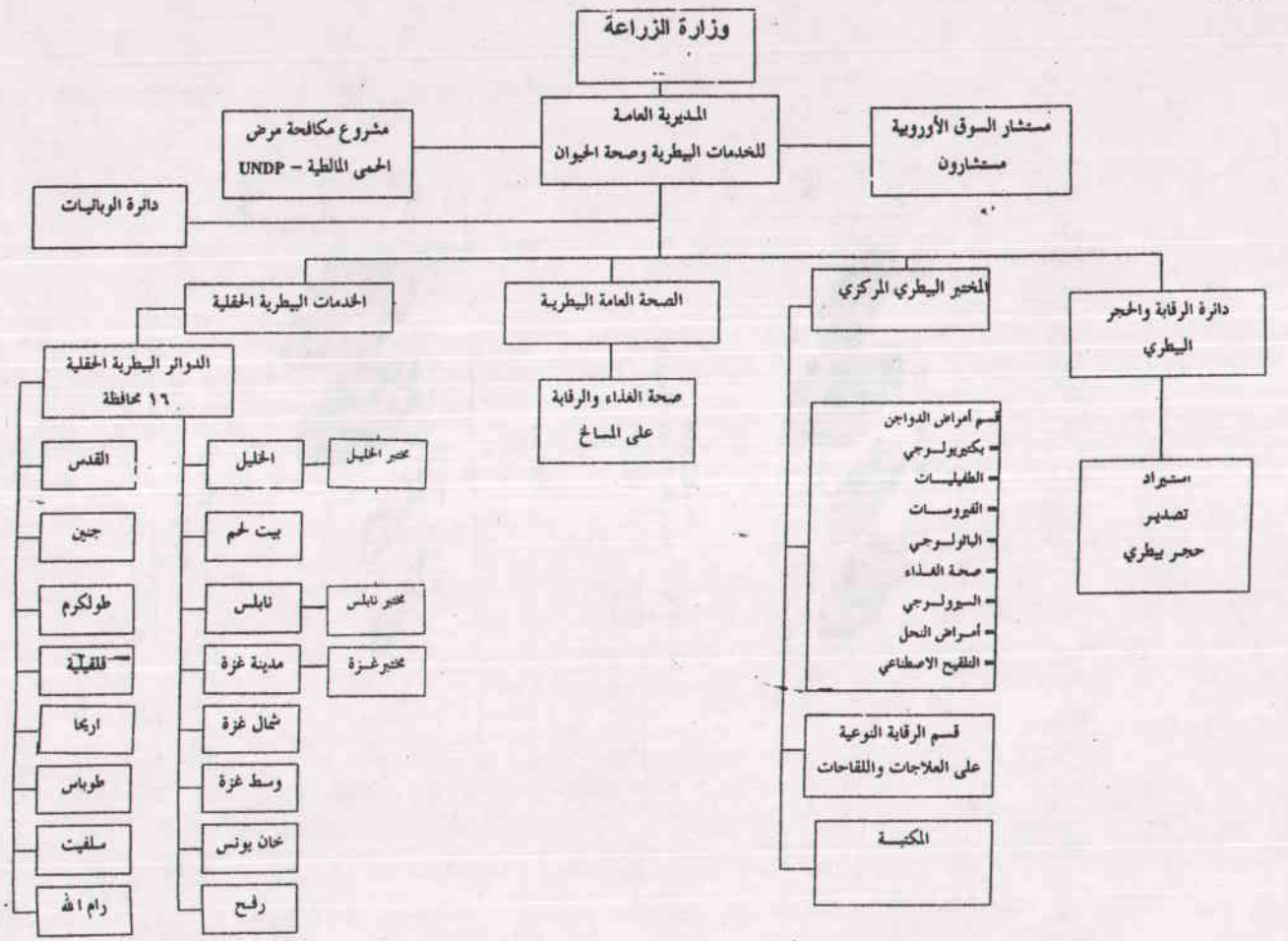
وزارة الزراعة
المديرية العامة
للخدمات البيطرية وصحة الحيوان
مشروع مكافحة مرض
الحمى المالطية – UNDP
مستشار السوق الأوروبية
مستشارون
دائرة الوبائيات
الخدمات البيطرية الحقلية
الصحة العامة البيطرية
المختبر البيطري المركزي
دائرة الرقابة والحجر
البيطري
الدوائر البيطرية الحقلية
١٦ محافظة
صحة الغذاء والرقابة
على المسالخ
قسم أمراض الدواجن
بكتيريولوجي
الطفيليات
الفيروسات
الباثولوجي
صحة الغذاء
السيرولوجي
أمراض النحل
التلقيح الاصطناعي
استيراد
تصدير
حجر بيطري
القدس
جنين
طولكرم
قلقيلية
اريحا
طوباس
سلفيت
رام الله
الخليل
بيت لحم
نابلس
مدينة غزة
شمال غزة
وسط غزة
خان يونس
رفح
مختبر الخليل
مختبر نابلس
مختبر غزة
قسم الرقابة النوعية
على العلاجات واللقاحات
المكتبة

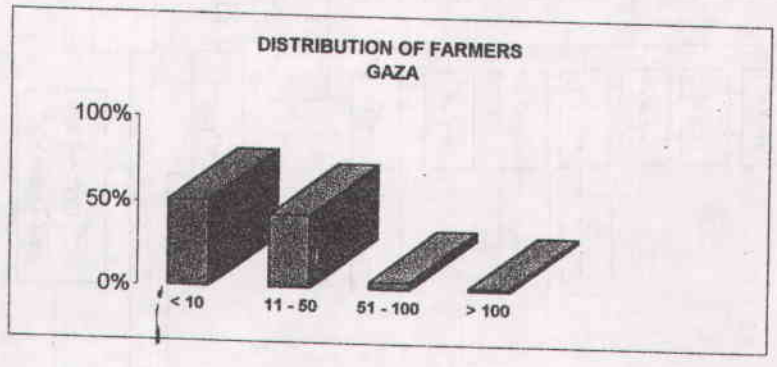
DISTRIBUTION OF FARMERS
GAZA
100%
50%
0%
< 10
11 - 50
51 - 100
> 100

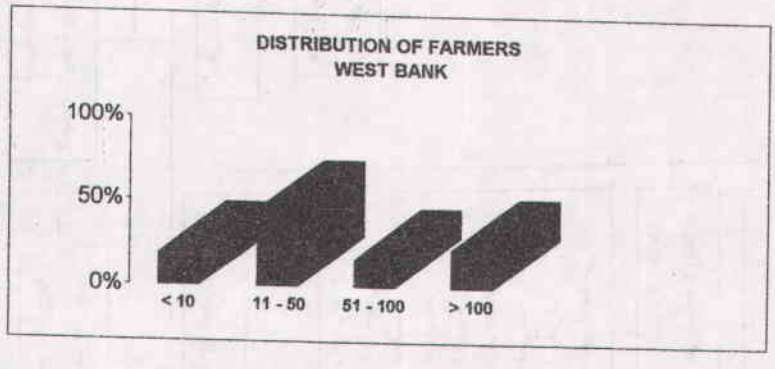
DISTRIBUTION OF FARMERS
WEST BANK
100%
50%
0%
< 10
11 - 50
51 - 100
> 100

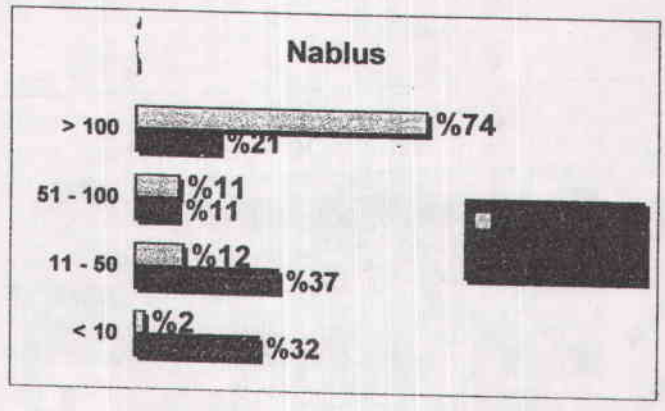
Nablus
> 100
%74
%21
51 - 100
%11
%11
11 - 50
%12
%37
< 10
%2
%32

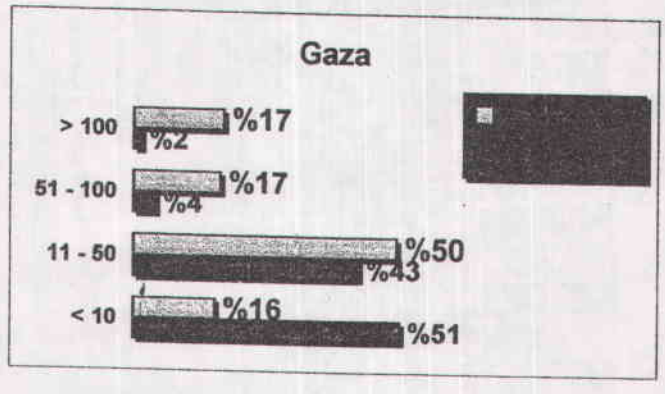
Gaza
> 100
%17
%2
51 - 100
%17
%4
11 - 50
%50
%43
< 10
%16
%51

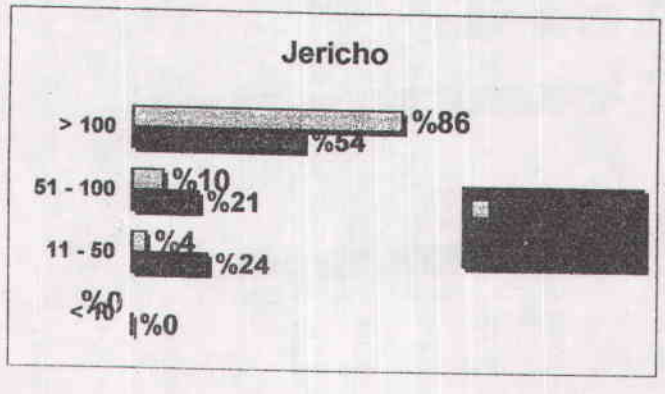
Jericho
> 100
%86
%54
51 - 100
%10
%21
11 - 50
%4
%24
<10
%0
%0

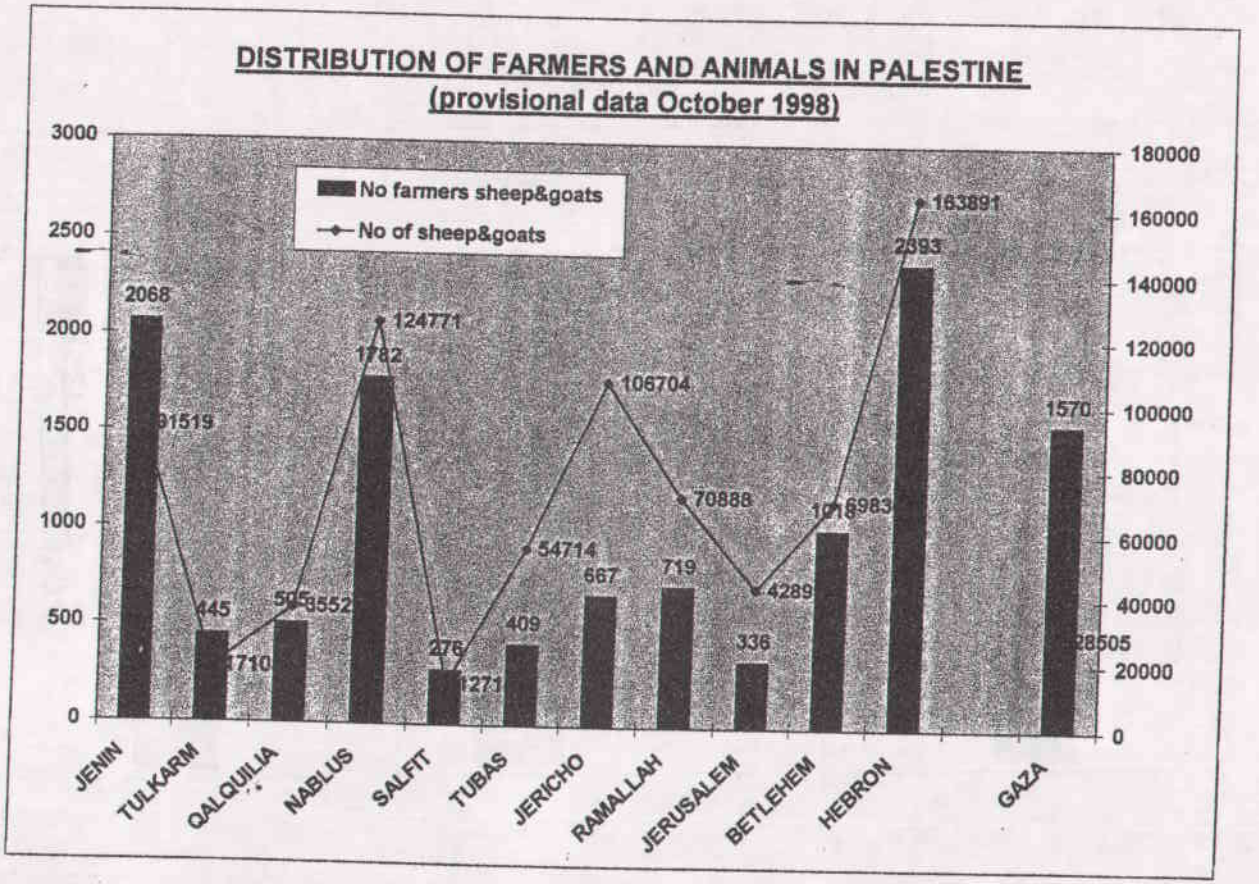
DISTRIBUTION OF FARMERS AND ANIMALS IN PALESTINE
(provisional data October 1998)
No farmers sheep&goats
No of sheep&goats
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
180000
160000
140000
120000
100000
80000
60000
40000
20000
0
2068
445
1782
276
409
667
719
336
2393
1570
124771
106704
70888
54714
4289
163891
JENIN
TULKARM
QALQUILIA
NABLUS
SALFIT
TUBAS
JERICHO
RAMALLAH
JERUSALEM
BETLEHEM
HEBRON
GAZA

الخدمات البيطرية
في الجمهورية اللبنانية

الخدمات البيطرية في الجمهورية اللبنانية

اعداد الدكتور مصطفى مستم

المساحة : 10452 كم 2

الحدود : سوريا من الشمال والشرق ، فلسطين من الجنوب، البحر الأبيض المتوسط من الغرب.

المحافظات : يقسم لبنان الى ست محافظات .

بيروت ، الشمال ، الجنوب ، جبل لبنان ، البقاع والنبطية .

عدد السكان : 4 ملايين نسمة .

العاصمة : بيروت (عدد سكانها 1.2 مليون نسمة) .

عدد سكان الأرياف : حوالي 1.2 مليون نسمة (75٪ من سكان لبنان يسكنون في العاصمة وباقي المدن) .

موظفو مديرية الثروة الحيوانية : أطباء بيطريون 33.

مهندسون زراعيون (إنتاج حيواني) : 9.

تقنيون ، ملقحون مكافحة، ملقحون إصطناعيون، مأموري الحجر الصحي : 21.

أطباء بيطريون (قطاع خاص) متعاونون مع مديرية الثروة الحيوانية 15 .

مجموع عدد الأطباء البيطريين في لبنان (الرسميين والخاصين) 105.

حجم الإنتاج الزراعي بالنسبة للإنتاج العام 20٪ .

رأس المال المستثمر في الزراعة والإنتاج الحيواني : خاص 100٪ .

موازنة وزارة الزراعة بالنسبة للموازنة العامة : 350٪ .

مقدمة :

يتميز لبنان ، رغم ضعف حجم ثروته الحيوانية خاصة بالنسبة للمواشي ، بتنوع خدماته البيطرية التي لا تقتصر على الإهتمام بصحة الحيوان ومكافحة الأوبئة وزيادة الإنتاج الحيواني والإهتمام بتنويع المنتجات الغذائية من منشأ حيواني وتأمين الأسواق لتصريفها في الداخل والخارج ، بل هناك شيء آخر بالغ الأهمية وهو مراقبة الاستيراد وحساب مخاطرة على صحة الإنسان والحيواني على السواء. إنها الجهود التي تبذل لمنع انتقال الأوبئة الحيوانية من بعض البلاد المصدرة وكذلك ضمان جودة وصحية البضائع المستوردة والإلمام بالمواصفات العالمية للحوم والالبان والأجبان والتشريع لها.

تتولى مديرية الثروة الحيوانية في وزارة الزراعة توزيع وتقديم الخدمات البيطرية، بواسطة أجهزتها المختلفة في العاصمة والمحافظات والأقضية، وفقاً لهيكليتها وما تحويه من تقسيمات تتمثل بمصالح ودوائر وأقسام بحيث تتلاءم مع نوع الخدمات الواجب تقديمها.

نوع الخدمات البيطرية التي تؤديها مديرية الثروة الحيوانية

(لوحة هيكلية مديرية الثروة الحيوانية)

1- مصلحة الصحة الحيوانية :

إذا اعتبرنا أن صحة الحيوان هي مفتاح الحفاظ على الثروة الحيوانية المحلية وإنتاجها والحفاظ على صحة المواطن المستهلك للأغذية ذات المنشأ الحيواني، فان الخدمات التي تؤديها مصلحة الصحة الحيوانية أو من واجبها أن تؤديها لمربى الحيوانات وكافة المواطنين تتلخص فيما يلي :

- وقاية الحيوان من الأمراض الفردية والجماعية .
- مكافحة الأوبئة الحيوانية حسب الأولويات (اللائحة «أ» واللائحة «ب» وفقاً لتصنيف مكتب الأوبئة الدولي) والسعي لتحسين الوضع الصحي أو الوبائي في القطر، واستئصال بعض الأوبئة كالطاعون البقري وجدري الأغنام والماعز، وتخفيض نسبة الإصابات بأمراض اخرى كالحمى المالطية.

- منع بعض الأوبئة من الدخول بواسطة الاستيراد أو عبر حدود البلاد المجاورة (الدودة الحلزونية، اللسان الأزرق إلخ ....) .
- مواكبة انتشار الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان والقيام بالرصد الوبائي لهذه الأمراض بواسطة الفحوص المخبرية، وتنظيم حملات التحصين لمكافحتها والوقاية منها ولا زال الرصد الوبائي في محاولاته الأولى .
- التعاون مع أجهزة وزارة الصحة العامة (ضمن إطار المكتب الوطني لمكافحة الأمراض المشتركة) والحكومات المحلية (ضمن إطار التعاون وتبادل المعلومات مع أطباء المسالخ) لمكافحة هذه الأمراض ووضع البرامج الإرشادية واستخدام وسائل الإعلام المتاحة، ولا زال التعاون شبه معدوم مع وزارة الصحة العامة الى جانب قلة برامج الإرشاد.
- تأمين الإجراءات اللازمة من أجل القضاء على مصادر الأمراض المشتركة ووسائل انتقالها (مرض أكياس الكلاب وداء الكلب والحمى المالطية)، هناك محاولات للتنفيذ.
- تنظيم حملات التحصين ومكافحة الأمراض الحيوانية السارية :

* التلقيح السنوي لأهم الأمراض : الحمى القلاعية ، الإسهال المعدى للمجترات ذ والصغيرة وجدري الأغنام والماعز وهذا منفذ حالياً الى حد ما.

(Clostridia, E. Coli, F.M.D. P.P.R. Sheep and Goat Pox)

* توزيع الأدوية المضادة للحشرات والطفيليات الخارجية والداخلية والمطهرات على المربين (الكميات محدودة) .
* بطاقة تلقيح.
* سحب عينات وفحصها في مختبر الفنار عند الضرورة .
* ترقيم الحيوانات عند تلقيحها، وهي محاولة لم تتحقق بعد رغم شراء الأرقام المعدنية وتوزيعها.

- تأمين السبل للقضاء على مصادر الأمراض ووسائل انتقالها.

* قرار تلقيح الحيوانات المستوردة والمعدة للذبح (لم ينفذ بعد) .
* اعطاء ترخيص للمزارع الخاصة الصالحة لحجر الحيوانات (نفذ) .
* اشتراك الأطباء البيطريين الخاصين في أعمال الصحة الحيوانية Mandat Sanitaire (منفذ تماماً) .

- إستخدام الوسائل الحديثة في جمع المعلومات وتحليلها وتوزيعها (منفذ الى حد ما).
- تنفيذ مشروع الراديسكون لرصد الأوبئة (F.A.O) (تم التنفيذ) .
- التعاون مع المنظمات الدولية التي تعنى بمكافحة الأوبئة الحيوانية والأمراض المشتركة (F.A.O, W.H.O, M.Z.C.P) (موجود عملياً) .
- اصدار النشرات الدورية اللازمة عن الحالة الوبائية في البلد وابلاغ المنظمات الدولية بالأمر وخاصة مكتب الأوبئة الدولي (منفذ حزئياً) .
- مراقبة أعمال الأطباء البيطريين الخاصين والتعاون معهم لتقديم الخدمات الصحية وخاصة لأبقار التأصيل المستوردة من قبل وزارة الزراعة من هولندا وأميركا ، والتعاون في حملات التلقيح السنوية (منفذ تماماً مع تعويض للأطباء) .
- مراقبة مدى فعالية اللقاحات والأمصال والأدوية .(مشروع بانتظار تأسيس المختبر البيطري المركزي) .
- وضع القوانين اللازمة لانشاء مصانع الأدوية وتوضيبها محلياً وأصول التصنيع الجيد للأدوية وتسجيلها رسمياً وحفظها وبيعها ومراقبة جميع هذه الأعمال (نفذ حديثاً) .
- وضع القوانين اللازمة لتسجيل الأدوية المستوردة ومراقبة عمليات استيرادها وتوزيعها وحفظها والاتجار بها ومنع دخول استيراد الأدوية الممنوعة عالمياً ومنع إدخالها الى البلد بطريقة غير شرعية وإتلاف الموجود منها (منفذ حديثاً) .
- فحص العينات وتشخيص الأمراض والآفات الحيوانية على جميع أنواعها وهي من مهام قسم التشخيص المخبري في مختبر الفنار حالياً ضمن نطاق محدود.

- وصف العلاجات اللازمة أو اللقاحات أو الأمصال للأمراض والآفات الحيوانية (منفذ جزئياً).
- وضع الشروط الفنية والصحية اللازمة لبناء المسالخ الحديثة وتجهيزاتها وسير العمل فيها (وضعت الشروط) .
- وضع الشروط اللازمة ومراقبة حفظ اللحوم في برادات المسالخ أو المؤسسات الخاصة (منفذ جزئياً).
- وطبع الشروط اللازمة لعمليات نقل اللحوم من المسالخ الى مراكز التخزين والبيع (تم وضع الشروط) .
- مراقبة أعمال الأطباء البيطريين المعتمدين في المسالخ.
- فرق الرقابة، دراسة شامل لتقييم المسالخ في لبنان (شروط مسالخ الدواجن) .
- السعي لدى المفوضية الأوروبية لإنشاء برادين كبيرين مساحة الواحد 2500 $م^2$ لإستقبال اللحوم المستوردة، أحدهما في مرفأ بيروت والثاني في مطار بيروت.
- السعى لمراقبة التقيد بالشروط الفنية الصحية للمسالخ الرسمية والخاصة العاملة حالياً وذلك بالتعاون مع السلطات المختصة (البلديات، وزارة الدفاع) .
- السعي لمراقبة المسالخ الخاصة ونقاط الذبح المرخص لها وأعمال أطباء المسالخ.
- مراقبة المنتوجات الحيوانية من أغذية ومشتقات حيوانية ومدى استيفائها للشروط الصحية والفنية وسمات التعريف (منفذ جزئياً) .
- إحصاء ومراقبة جميع مراكز إنتاج الأغذية الحيوانية (مصانع الأجبان والألبان ومصانع تحضير اللحوم كالنقانق والسحق والشورما) ومطاعم الوجبات السريعة التي تقدم أصناف اللحوم بكثرة (منفذ جزئياً) .
- تم وضع الشروط الصحية والفنية وسمات التعريف لمنتوجات الحليب ومشتقاته المصنعة محلياً، ومراقبة الالتزم بها .
- تم وضع الشروط الفنية والصحية للحليب المستورد ومشتقاته وخاصة سمات

التعريف ومراقبة التقيد بها.

- تقديم المشورة الفنية لمصانع الحليب واللحوم لتحسين منتجاتها والتقيد بالشروط الصحية والفنية الموضوعة لهذه الغاية (منفذ جزئياً) .

- متابعة المواصفات العالمية المعتمدة والتي تعتمد تدريجياً وخاصة من خلال مؤتمرات دستور الأغذية للاستفادة منها في التصنيع المحلي والتصدير والاستيراد (منفذ عملياً) .

2- الخدمات الموكلة لمصلحة مراقبة التصدير والاستيراد والحجر الصحي البيطري:

أ- تطبيق القوانين والأنظمة العائدة لاستيراد وتصدير المنتجات الحيوانية والأعلاف والأدوية والعقاقير البيطرية والمواد التي تضاف الى المنتجات الحيوانية الغذائية (منفذ حالياً) .

- إخضاع الحيوانات ومنتجاتها للمراقبة الصحية البيطرية .

- قرار إخضاع الحيوانات المستوردة للحجر في المزارع الخاصة.

- مواكبة الشروط والمستجدات العالمية لانتشار الأوبئة .

ب- الإسهام في إعطاء الإجازات والرخص للمواد الحيوانية المستوردة والخاضعة للترخيص .

ج- تزويد مصلحة الإحصاء والدراسات الاقتصادية بجميع المعلومات الإحصائية المستوردة والمصدرة (منفذ) .

د- تطبيق قوانين وأنظمة الحجر الصحي البيطري (منفذ) .

- تعميم الشهادات الواجب توفها بالمستوردات الحيوانية ومشتقاتها (منفذ) .

هـ- مشروع تأهيل وتجهيز مراكز الحجر الصحي البيطري وتحسين العمل فيها.

- إنشاء منطقة في حرم مرفأ بيروت خاصة بالحجر الصحي البيطري وتقدر بخمسة آلاف متر مربع وتأهيلها لاستيعاب الحيوانات المجترة ومنتجاتها (مشروع للتنفيذ).

- تأهيل الحجر الصحي البيطري في المطار للخيل المستوردة أو المصدرة (مشروع للتنفيذ).

3- الخدمات الموكلة لمصلحة الاقتصاد والتصنيع والتسويق :

أ- إعداد مشاريع القرارات المتعلقة بالشروط الفنية للإنتاج والتصنيع والتوضيب وحفظ وتوزيع المنتجات الحيوانية ومواد تغذية الحيوان .

- إصدار قرار سمات ولافتات تعبئة جميع عبوات الحليب .

- مشروع تأسيس المجلس الوطني لإنشاء مراكز جمع وتسويق الحليب (مشروع مستقبلي) .

ب- إعداد مشاريع المواصفات والمقاييس للمنتجات الحيوانية .

- تم إعداد مشروع تنظيم استيراد الحليب السائل والمجفف.

- محاضرات لتحسين نوعية الصناعات الغذائية من أصل حيواني وتنويعها.

ج- مواكبة الإحصاءات ووضع الدراسات العائدة لحاجة البلاد من المنتجات الحيوانية الأولية والمصنعة أو المحولة.

- الدراسات الإحصائية السنوية :

* إنتاج .
* إستيراد .
* استهلاك .
* توقعات .

د- اقتراحات وتوصيات برامج ملائمة لحماية الإنتاج الوطني (جميع المهام أعلاه منفذة) .

هـ- الإشراف على مختلف النشاطات الخاصة والمراكز النموذجية التي تنشئها الوزارة لصناعات الحليب (لم تنفذ المشاريع بعد) .

- مشروع إنشاء مراكز جمع الحليب في المحافظات .

- استمارة تقدير الطاقة الإنتاجية لمصانع الألبان والأجبان (موضوعة) .

- إحصاء معامل الألبان والأجبان وإنتاجها وحاجاتها اليومية من الحليب الطازج

والمجفف ومحاولة إجبارها على استلام الحليب الطازج لتشجيع وزيادة الإنتاج المحلي وتسويقه (منفذ) .

و- مراقبة مطابقة المنتجات الحيوانية المنتجة محلياً والمستوردة على المواصفات والشروط المعمول بها (منفذ) .

ز- وضع الاقتراحات والدراسات لتحسين تسويق المنتجات اللبنانية (منفذ) .

4- الخدمات الموكلة لمصلحة إنتاج وتربية الحيوان :

أ- تحسين وتأصيل العروق الحيوانية ووقايتها من الأمراض والعاهات (غير منفذ).

ب- التلقيح الاصناعي .

- مشروع تعميم التلقيح الاصطناعي على أن يتوصل مستقبلياً مع مراكز جمع الحليب للوقوف على الإنتاجية (حليب ولحم) .

ج- العناية بالخيل بأنواعها المختلفة ووضع السجلات لضبط أنسابها (للتنفيذ) .

- قرار استيراد الخيل ووضع سجلات الأنساب كل نوع على حدة.

- رفع الحظر عن تنقلات الخيل من والى لبنان (تم رفع الحظر) .

د- الإشراف على أعمال النزو عند الخيل (غير منفذ) .

- مشروع انشاء محطة النزو .

هـ- العناية بالدواجن والطيور بأصنافها وأنواعها المتعددة وهذا القطاع تابع لرأس المال الخاص.

- المساعدة في تأسيس المجلس الوطني للدواجن لحل مشكلات صحة الدواجن وفائض الإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي وتثبيت أسعار الكلفة (تم التأسيس).

- مشروع التعاون مع نقابة مربي الدواجن لتحسين الإنتاجية " النوعية الصحية".

و- وضع الشروط الفنية العائدة لإنشاء مسالخ الدواجن ومراكز التوضيب والتحويل (قيد الدرس) .

- مشروع البطاقة الصحية لمسالخ الدواجن (منفذ).

ز- العناية بتربية المجترات والإهتمام بتغذيتها للعمل على تحسين المنتجات الحيوانية

من حليب ومشتقاته ولحوم ومشتقاته (غير منفذ) .

ح- وضع المواصفات القياسية النوعية للمنتجات الحيوانية ومراقبة اعتمادها (منفذ جزئياً)

- بالتعاون مع مؤسسة المقاييس والمواصفات.

ط- وضع المواصفات والشروط الفنية للحليب والمنتجات المشتقة منه ومراقبة مراكز تحويل الحليب وتصنيعه (قيد التنفيذ) .

- سمات تعريف عبوات الحليب والألبان والأجبان.

- مشروع تعميم مراكز جمع الحليب وانشاء مختبر لفحص المنتجات (قيد اكتمال التنفيذ).

- مشروع قانون المواصفات الفنية والصحية العائدة لمصانع الحليب ومشتقاته.

ك- إجراء البحوث والدراسات على مختلف المواد العلفية بتأمين أفضل السبل لتغذية الحيوانات (مشروع للتنفيذ) .

ل- الإشراف على مراكز توضيب الأعلاف المركزة وتقديم المشورة (للتنفيذ) .

- قرار الأعلاف .

م- وضع شروط انشاء مزارع تربية المجترات .

- مشروع قانون انشاء مزارع الأبقار والأغنام المعدة لإنتاج الحليب بالتعاون مع مصلحة الإقتصاد والتصنيع والتسويق.

ن- الرقابة على جميع مراكز إنتاج المشتقات الحيوانية ومراقبة هذا الإنتاج.

- بطاقات علامات مصانع الحليب والأجبان والألبان.

- تحديد الشروط والمواصفات الفنية للأغذية بالتعاون مع مؤسسة LIBNOR المقاييس والمواصفات اللبنانية .

- مشروع انشاء مختبر التشخيص المركزي الأمراض والآفات الحيوانية على جميع أنواعها.

- (قيد الإنشاء لتحديد الأمراض الحيوانية المتفشية في لبنان ومراقبة المنتجات الحيوانية) .

ف- تقديم المشورة الفنية من اجل تحسين تصنيع المشتقات الحيوانية وتقيدها بالقوانين والأنظمة والشروط الفنية (تحضير الأمعاء والجلود خاصة للتصدير) .

- المحاضرات الإرشادية لتحسين المنتجات الحيوانية وطرق تصنيعها.
- مشروع تشجيع صغار المربين بتوزيع الأبقار الحلوب الموصلة عليهم بالتقسيط على المدى الطويل لزيادة إنتاج الحليب واللحوم على أن يصل عدد الأبقار الموزعة الى 4000 تقريباً موزع منها حتى الآن 2500 بقرة تقريباً.
- تشجيع القطاع الخاص على استيراد البقر المؤصل والنطفة المؤصلة لزيادة الإنتاج وتحسينه.

المعوقات :

- الموازنة المتدنية جداً المعطاة لوزارة الزراعة بصورة إجمالية (0.350٪ بالنسبة للموازنة العامة) وللمبالغ المخصصة للخدمات البيطرية خاصة (4٪ من مجموع الإنفاق على رواتب الموظفين ومجمل الخدمات) .
- تدنى عدد الأطباء البيطريين الرسميين وتدنى الرواتب بحيث أنها لا تجذب المزيد من الأطباء ومهندسي تربية الحيوان للخدمة في المصالح الرسمية للطب البيطري.
- عدم توفر وسائل النقل الكافية والوقود والمعدات اللازمة لحملات التلقيح الوقائية والكشوفات ورصد الأوبئة والإبلاغ عنها.
- صعوبة فرض حظر على تنقلات المواشي في حال ظهور الأوبئة .
- عدم الإلتزام بالتبليغ المبكر لظهور الأوبئة من قبل الأطباء البيطريين الرسميين والخاصين .
- عدم توفر الامكانيات المخبرية اللازمة لرصد العديد من الأوبئة على مستوى القطر كافة.
- عدم اكتمال جهاز جمع المعلومات وتحليلها وحفظها ونشرها وتبادل المعلومات حول الأوبئة ولأن مشروع الراديسكون لا زال في بدايته .
- عدم توفر الادوية الموزعة واللقاحات المستخدمة للتحسين بسبب ضعف الميزانية المخصصة لها.
- عدم فرض سياسة الإتلاف في استئصال الأمراض لعدم وجود الأموال اللازمة للتعويض.
- عدم وجود الرقابة الكافية على المؤسسات الصناعية لفرض سمات التعريف.
- عدم القدرة على تنفيذ قرار منع بيع الجبنة الخضراء من حليب الماعز الطازج غير المعامل حرارياً المسببة للحمى المالطية .

- عدم وجود الاكتفاء الذاتي بالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء مع احتمال خطر انتقال الأوبئة بواسطة الاستيراد (مرض جنون البقر، اللسان الأزرق من استراليا والحمى القلاعية العترات الجديدة من تركيا).
- عدم وجود مسالخ كافية وبالتالي عدم مراقبة ذبح اللحوم بنسبة 30٪ تقريباً (في الأوساط الريفية خاصة) .
- عدم تقديم المساعدات للتصدير بأسعار تنافسية لبعض السلع.
- عدم التمكن من استبدال الماعز البلدي الأسود بالماعز الشامي والحفاظ على الثروة الحرجية بسبب عدم وجود الأموال اللازمة .
- الركود الاقتصادي الذي لا يشجع على الإستثمار في تربية الحيوان.
- عدم التمكن من إنتاج اللقاحات محلياً للتحصين الوقائي ضد بعض الأمراض.
- عدم المقدرة على الإشراف على قطاع الدواجن ومتابعة الحالة الوبائية في مزارع الدواجن بسبب نقص المواد والبشرية.

إيجابيات الخدمات البيطرية المقدمة :

خلال الفترة ما بعد 1990 (إنتهاء الحرب الأهلية) .

- وضع الخطط والمشاريع المختلفة لزيادة أعداد المواشي والدواجن والنجاح النسبي في ذلك تدريجياً.
- وضع هيكلية جديدة لمديرية الثروة الحيوانية وتوسيعها بحيث أصبحت تستجيب بشكل أفضل لتقديم خدمات أكبر وتحسين صحة الحيوان.
- إعادة تشغيل مزارع الدواجن والتوصل الى تغطية الحاجات المحلية من اللحم الأبيض والبيض مع فائض يقدر بـ 20٪ من البيض القابل للتصدير.
- زيادة كبيرة في عدد برك تربية أسماك الترويت وزيادة إنتاجها السنوي البالغ 480 طن سنوياً.
- النجاح في عملية استئصال الطاعون البقري وقريباً إعلان لبنان خال من هذا المرض.
- تناقص أمراض اللائحة "أ" الى درجة كبيرة بحيث لم يبق في لبنان سوى أربعة أمراض فقط من هذه اللائحة .

- النجاح في وضع التشريعات اللازمة الخاصة بمواصفات المنتوجات الحيوانية والأدوية واللقاحات والأمصال.
- النجاح في انشاء المكتب الوطني لمكافحة الأمراض المشتركة مع وزارة الصحة العاملة.
- النجاح في إنشاء المكتب الوطني للدواجن.
- النجاح في ادخال سلالات أبقار وأغنام وماعز ممتازة لإنتاج الحليب واللحم.
- تشجيع الاستثمار في قطاع إنتاج الأجبان والألبان وانشاء المصانع العصرية.
- تشجيع الاستثمار في قطاع تربية الأبقار وانشاء المزارع الكبرى بحيث تضم أكبر مزرعة أبقار 3000 رأس تقريباً لأول مرة .
- النجاح في مسح بعض الأمراض الوبائية والنتيجة ستكون متوفرة في مطلع العام المقبل.
- الاستفادة من الدورات التدريبية في الندوات الشرق أوسطية لمكافحة الأوبئة وتحسين صحة الحيوان والالتزام بمشروع الراديسكون والبرامج الاقليمية لمكافحة الأوبئة (الطاعون البقري والحمى القلاعية والحمى المالطية) .
- الاتفاق مع المكتب الدولي للأوبئة لانشاء المركز الاقليمي للمكتب في بيروت، وسوف يتم افتتاح المركز في أوائل نوفمبر من هذا العام.
- قامت الوزارة بالجهد الكبير في قضية رفع الحجر الصحي البيطري عن تنقلات الخيل ووضعت الأسس التي من شأنها الحفاظ على صحة الخيول والوقاية من الأمراض السارية لخيول التصدير والاستيراد وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح التام ورفع الحظر في آذار 1997 وأبتدأت الدول تبدي اهتماماً كبيراً لوضع مشاريع تنمية الثروة الخيلية في لبنان وأولها كان الأقبال الواسع من الدول المشاركة في الدورة العربية للفروسية التي أقيمت في منتجع فقرا في شهر يوليو عام 1996 وقبل رفع الحظر.
- ولقد وضعت الوزارة ثلاث مشاريع لتطوير الثروة الخيلية أهمها :
  * إنشاء المركز الوطني للجواد العربي.
  * انشاء مركز حجر صحي خاص للخيل.
  * إنشاء محطات للنزو في عدة مناطق في لبنان كما قامت أجهزة الوزارة بوضع

كتب الأرسان للخيل المسجلة في لبنان. واصدرت الشهادات للهويات وللتصدير والاستيراد.

طريقة تحسين الخدمات البيطرية :

ضرورة السعي لازالة المعوقات لخدمة الصحة الحيوانية :

- زيادة الأموال المرصودة لمديرية الثروة الحيوانية لزيادة خدماتها وتحسينها.
- استخدام الموارد البشرية اللازمة للخدمات البيطرية.
- ترشيد استخدام الموارد البشرية والمادية في خدمة الصحة الحيوانية وزيادة الإنتاج والاستثمار.
- تنفيذ جميع المهام الموكلة الى مختلف مصالح مديرية الثروة الحيوانية والتي بقيت مجرد مشاريع لم تنفذ بعد.

دراسة قطرية
حول الخدمات البيطرية
لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها
في المملكة المغربية

دراسة قطرية حول الخدمات البيطرية لحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها في المملكة المغربية

إعداد
الدكتور عبد السلام فكري
رئيس قسم الصحة الحيوانية

الدكتور عبدالرحمن العبراق
رئيس المختبر الوطني لعلم الاوبئة والامراض المشتركة

الجزء الاول : تقويم الوضع الراهن لاداء قطاع الثروة الحيوانية بالمغرب :

1- مقدمة :

يقع المغرب في أقصى الشمال الغربي للقارة الافريقية (أنظر الخريطة : شكل 1) ، مساحته الاجمالية تقدر بـ 850.710 كلم مربع وتعداد سكانه بحوالى 000.848.26 نسمة حسب احصائيات عام 1996، وتشكل نسبة سكان العالم القروي حوالى 47.5٪ (أنظر الرسم البياني 1) . أما الكثافة السكانية، فتقدر ب 37.8 نسمة بالكلم المربع ومعدل العلو عن سطح البحر يقدر بحوالى 800 متر.

الرسم البياني 1: تطور تعداد سكان المغرب (1960-1996)

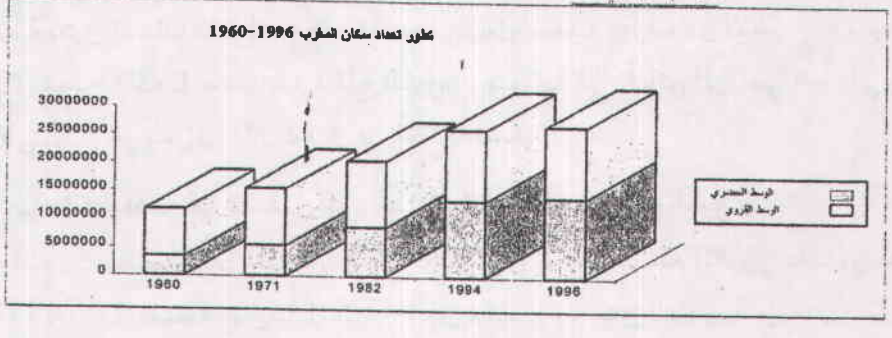

يتكون المغرب أساساً من أربعة مجموعات زراعية – مناخية :

* المغرب الاطلسي ، حيث الهضاب والسهول الخصبة التي تتميز بمناخ شبه رطب الى شبه قاحل مروراً من الشمال الى الجنوب.

المناطق الجبلية الريفية والاطلسية حيث المناخ شبه القاري الى رطب.

* الهضاب العليا الشرقية ذات المناخ القاري.

* المناطق شبه الصحراوية والصحراوية التي تغطي حوالى 64٪ من التراب الوطني.

وعلى الصعيد الاداري، ينقسم المغرب الى 7 جهات (انظر الخريطة : شكل 1) ، 65 اقليم وعمالة ، 159 دائرة ، 248 جماعة حضرية و 1298 جماعة قروية (إحصاء 1996).

2– الدور الاقتصادي للثروة الحيوانية بالمغرب :

يلعب قطاع تربية المواشي دوراً اقتصادياً واجتماعياً هاماً، نظراً لمساهمته الفعالة في الناتج الزراعي المحلي الخام، وقدراته على تشغيل حوالى ثلثي سكان العالم القروي، اضافة الى دوره الحيوي في تنشيط قطاع الصناعة الغذائية وتزويده بالمواد الاولية الاساسية (الصوف، الجلود، الالبان ..).

أ– المساهمة في الناتج الزراعي المحلي :

يعرف قطاع الثروة الحيوانية على غرار باقي القطاعات الزراعية الاخرى تأثيرات مناخية تكون احيانا ذات أهمية بالغة، مما يجعل إنتاجه يعرف هو الاخر عدة تغيرات. وهكذا، نجد أن معدل مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج الزراعي المحلي يقدر بحوالى 32٪ أي بحوالى 6٪ كمعدل في الناتج المحلي الخام.

ب– المساهمة في تشغيل اليد العاملة النشيطة بالعالم القروي :

أظهرت احصائيات السكان لسنة 1996 أن سكان العالم القروي يقدرون بنحو 12.748.000 نسمة بمايعادل 47.5٪ من مجموع سكان المغرب. وإن دل هذا على شيء، فانما يدل على الدور النشيط المنوط بالقطاع الزراعي بصفة عامة وقطاع الثروة الحيوانية بصفة خاصة، حيث يمكن أن يساهم في تشغيل حوالى ثلثي الفئة النشيطة بالوسط القروي.

شكل رقم 1 **الخريطة الإدارية للمغرب حسب الجهات**

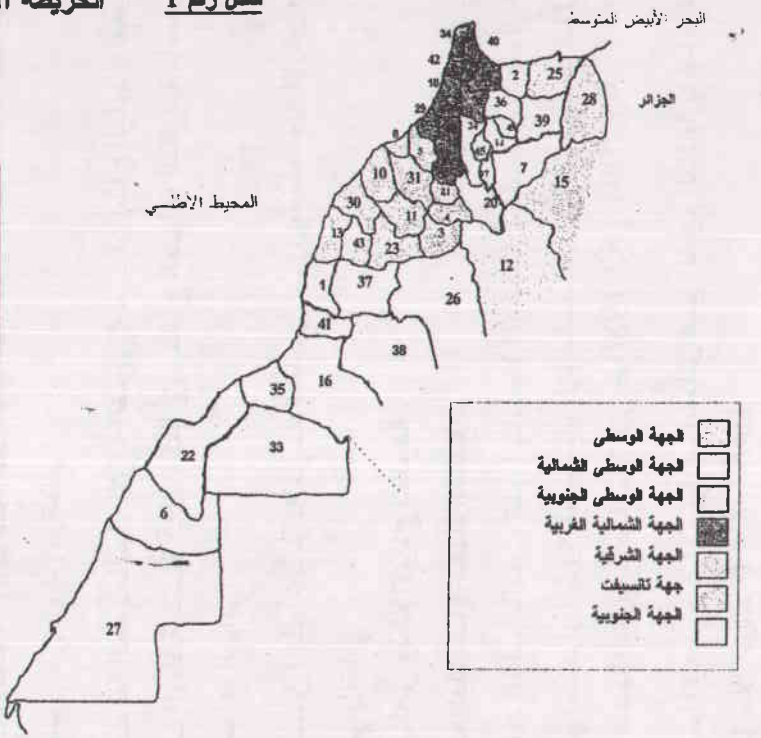

1	اكادير	23	مراكش
2	الحسيمة	24	مكناس
3	ازيلال	25	الناظور
4	بني ملال	26	ورزازات
5	بن سليمان	27	وادي الذهب
6	بوجدور	28	وجدة
7	بولمان	29	الرباط
8	الدار البيضاء	30	آسفي
9	شفشاون	31	سطات
10	الجديدة	32	سيدي قاسم
11	قلعة السراغنة	33	السمارة
12	الراشدية	34	طنجة
13	الصويرة	35	طانطان
14	فاس	36	تاونات
15	فيكيك	37	تارودانت
16	كلميم	38	طاطا
17	الفران	39	تازة
18	القنيطرة	40	تطوان
19	الخميسات	41	تزنيت
20	خنيفرة	42	العرائش
21	خريبكة	43	شيشاوة
22	العيون	44	الحاجب
		45	صفرو

الكثافة السكانية بالكلمتر مربع : 37,8

المساحة = 710850 كلم مربع

غير أنه خلال العقود الاخيرة ، كان لعامل التمدن والهجرة القروية أثراً تدريجياً في انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي بصفة عامة في تشغيل اليد العاملة، ويتجلى ذلك من خلال الانخفاض التدريجي الذي عرفته نسبة السكان بالعالم القروي خلال السنوات الاخيرة.

ج- المساهمة في مجالات أخري :

اضافة الى ماسبق ذكره، فان لقطاع الثروة الحيوانية ادواراً اخرى هامة في العالم القروي :

* فهو يشكل مصدراً دائماً للمال عند أغلبية الفلاحين، خاصة الفئات الصغيرة والذين لايمتعون بالحصول على قروض مرتفعة.

* يزود صناعة الجلود بالمواد الاولية الضرورية حيث أن إنتاج الجلود بالمغرب يكفي لسد الحاجيات الوطنية بنسبة 95٪ . كما يزود قطاع الصناعة التقليدية بالصوف الذي يستعمل في صناعة الزرابي.

* كما يضمن انتاجاً لابأس به من مادة الغبار الضرورية لخصوبة الارض وتحسين الانتاج الزراعي والنباتي.

3- خصائص ونظم الانتاج المتبعة :

3-1 : معطيات حول تعداد القطيع :

عرف تعداد القطيع بالمغرب تطورا هاما منذ السبعينات، فقد كان لعامل المناخ الاثر البالغ في عدم استقرار الثروة الحيوانية، بل وخضعت لانخفاض ملحوظ خلال سنوات الجفاف التي عاشها المغرب خاصة خلال فترات 82/1980 و 95/1994.

بينما تشير الاحصائيات الاخيرة الى إنتعاش نسبي لقطيع الماشية بفضل التساقطات المطرية الهامة خلال موسم 1996 و 1997 .

- الابقار (الرسم البياني 2) :
- الاغنام والماعز (الرسم البياني 3).
- الخيليات (الرسم البياني 4 و 5).
- الابل (الرسم البياني 6) :

الرسم البياني 2 : تطور تعداد قطيع الأبقار

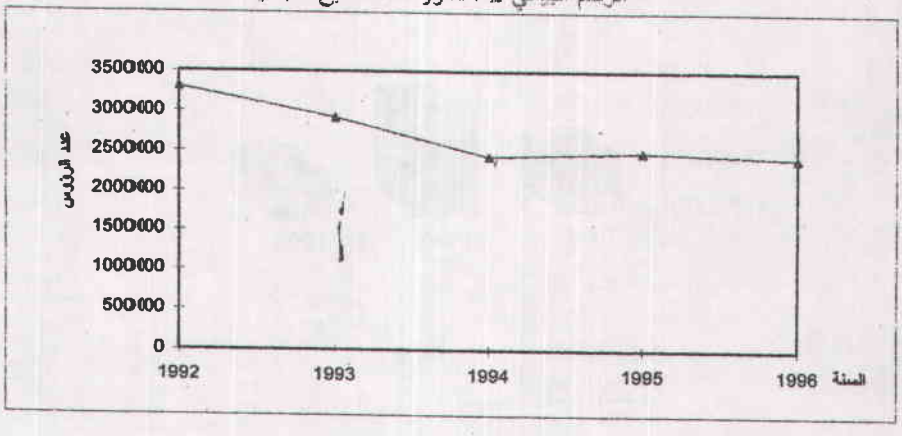

الرسم البياني 3 : تطور تعداد الأغنام والماعز

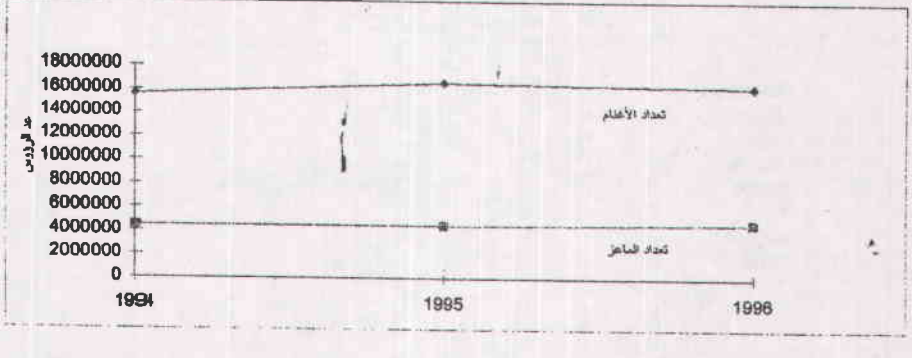

الرسم البياني 4 . تطور تعداد الخيليات

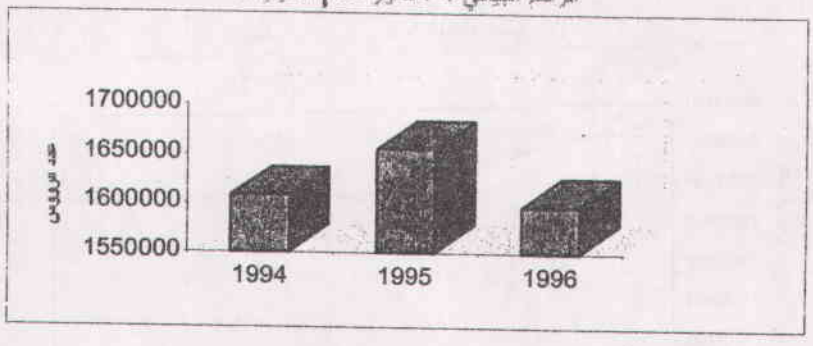

الرسم البياني 5 : توزيع الخيليات حسب الأصناف

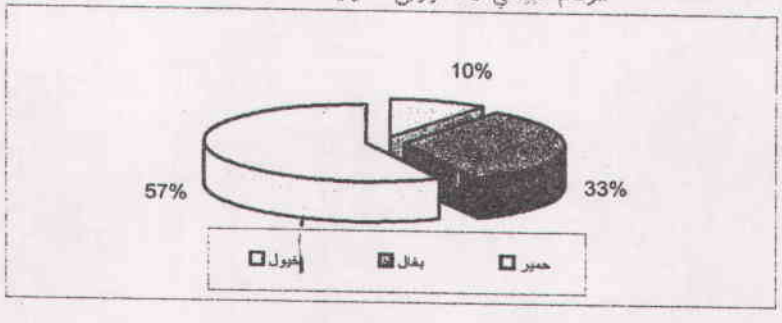

الرسم البياني 6 : تطور تعداد الإبل

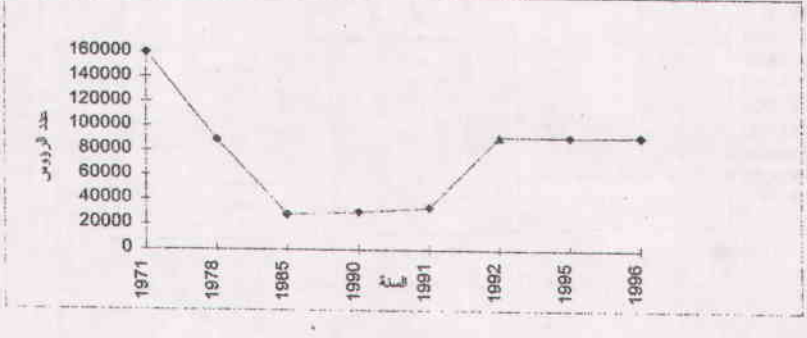

3-2 : تركيبة القطيع الوطني :

3-2-1 : الابقار :

عرف هذا الصنف من الحيوانات تطوراً هاماً بالمغرب خاصة بعد اصدار المخطط الحليبي سنة 1975، ومخطط اللحوم الحمراء عام 1978 . وهكذا نجد أن صنف الابقار يتكون من ثلاثة أنواع أساسية (أنظر الرسم البياني 7) :

الرسم البياني 7 : توزيع سلالات الأبقار بالمغرب

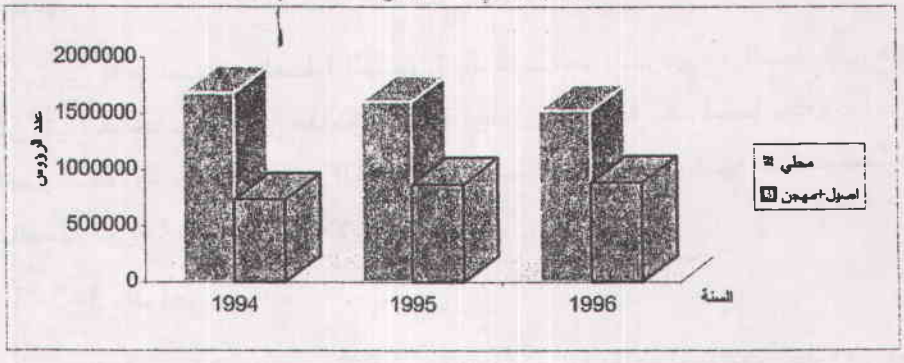

* النوع المحلي : من اكثر الانواع إنتشاراً بالمغرب حيث يحتل حوالى ثلثي اجمالي القطيع الوطني من الابقار، مع الاشارة الى أن هذه النسبة في إنخفاض مستمر منذ السبعينات . ومما يميز هذا النوع، قدرته على التأقلم والتكيف مع الظروف المناخية المحلية، إلا أن إنتاجيته ضئيلة.

* النوع الاصلي (المستورد) : إن التطور الذي عرفه هذا النوع من الابقار كان نتيجة للجهود التي قامت بها وزارة الفلاحة من اجل تنميته والرفع من نسبته، اعتبارا لخصائصه الانتاجية العالية. ويمثل حالياً حوالى 12٪ من مجموع قطيع الابقار ببلادنا.

* النوع المهجن : يعتبر هذا النوع نتيجة المزيج بين الاصناف السابقة، وتشكل نسبته حوالى 24٪ وإنتاجيته المتوسطة وتأقلمه مع الظروف المناخية، يعطيه مكانة لابأس بها في الحالة الراهنة.

3-2-2 : الاغنام :

اضافة الى الاهمية العددية لقطيع الاغنام بالمغرب، فان وجود سلالات عديدة ومختلفة، لها من المميزات مايجعلها متكيفة مع أنماط التربية والظروف المناخية المحلية، اضافة الى قدراتها الانتاجية الجيدة، تعطي لهذا النوع من الحيوانات مكانة بالغة في النسيج الاقتصادي.

ومن بين أهم السلالات المحلية الموجودة بالمغرب نجد السردي ، و الجعد، بني كيل، الدمان وتيمحضيت موزعة على مناطق المملكة (جدول 1) . كما نجد أيضا سلالات اخرى من اصل مستورد ، متأقلمه مع الظروف المناخية والبيئية الوطنية تم استقطابها لخصائصها الوراثية ومزجها بالسلالات المحلية.

3-2-3 : الماعز :

توجد بالمغرب عدة سلالات وراثية غير معروفة بصفة دقيقة (سلالات محلية ممزوجة بعدة سلالات أخرى)، وتربى في مجملها على الطريقة التقليدية التوسعية خاصة في المناطق الجبلية الصحراوية وشبه الصحراوية.

وتعمل الوزارة على النهوض بهذا القطاع وقد تجلى ذلك باستيراد سلالات أصلية لمزجها بالانواع المحلية وتطوير إنتاجها.

جدول 1 : توزيع سلالات الاغنام بالمغرب

السلالة	التوزيع الجغرافي	بعض الخصائص
تمحضيت	الاطلس المتوسط (مكناس خنيفرة ، إيفران، الخميسات)	– معدل وزن الخروف : 60 كلغ – معدل وزن النعجة : 40–35 كلغ
السردي	الهضاب الوسطي الغربية (سطات ، خريبكة، بني ملال قلعة السراغنة)	– معدل وزن الخروف : 80–70 كلغ – معدل وزن النعجة : 50–45 كلغ
بني كيل	المنطقة الشرقية (وجدة فكيك، بولمان، تازة)	– معدل وزن الخروف : 77–55 كلغ – معدل وزن النعجة : 40–30 كلغ
الدمان	الجنوب الشرقي (واحات الجنوب، وادي درعة، وادي زيز)	نسبة خصوبة مرتفعة : 280–220٪
بني لحسن	طول الساحل الاطلسي	سلالة في تراجع مستمر نظراً لتموقعها الساحلي (مناطق مسقية)
بو الجعد	المناطق الفوسفاطية (خريبكة ..)	

3–2–4 : الابل :

تعتبر تربية الابل احدى الركائز والمقومات الحياتية في المناطق الجنوبية المغربية، لما يتميز به هذا الحيوان من خصائص ينفرد بها في المحيط الصعب والجاف الذي يعيش فيه وتتجلي قدراته أساساً في استغلال المناطق الرعوية ذات الطاقات الضعيفة.

وبما أن المناطق الجنوبية المغربية ذات الطابع الصحراوي وشبه الصحراوي تناهز 50٪ من مساحة التراب الوطني، فان للإبل دورا رائدا فيها، حيث تعد المصدر الرئيسي والعمود الفقري للاقتصاد الصحراوي والقاعدة الاجتماعية للقبائل الصحراوية.

وبدوره الاساسي في الحياة الاجتماعية عند القبائل الصحراوية، فقد تأثر قطاع تربية الابل خلال العشرين سنة الماضية بفعل عامل الجفاف المستمر الذي عاشه المغرب خلال سنوات متتالية. كما أن عاملا التمدن والمكننة كان لهما ايضا أثر في تقلص اعداد الابل.

وهكذا فقد عرف قطيع الابل تقلصا هاما حيث وصل الى اقل من 32000 رأس سنة 1984 بعد ما كان تعداده سنة 1971 ماينا هز 160000 رأس (أنظر الرسم البياني 7). وخلال النصف الثاني من الثمانينات، انتعش قطاع تربية الابل ارتفع تعداده بالمغرب ، وكان ذلك راجعا الى العناية التي بدأ يحظي بها من طرف الدولة بغية تنميته وتطويره في الاقاليم الجنوبية المغربية، والحفاظ على النسيج الاجتماعي القروي، وكذا التوازن الايكولوجي (تجلى ذلك من خلال المؤتمر البيطري الوطني الذي إنعقد بمدينة المغربية سنة 1988).

ومنذ ذلك الحين عرفت السياسة التي نهجتها المغرب من اجل النهوض بهذا القطاع مجموعة من الاجراءات التحضيرية :

* اجراءات مباشرة تدخل في إطار استراتيجية شاملة للدعم الاقتصادي للاقاليم الجنوبية كالتأطير الصحي ومجانية الادوية البيطرية، ودعم الاعلاف من طرف الدولة، وشراء الفحول للمربين، وحظر ذبح الاناث الحوامل أو حديثة السن.

* تشجيع البحث العلمي، وفي هذا الصدد تم سنة 1990 انشاء محطة للبحث في مجال تربية الابل بمنطقة العيون وتزويدها بأكثر من 200 ناقة مع تخصيص غلاف مالي كدعم للبحث في هذا المجال.

تربي الابل بصفة خاصة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية وبنسبة اقل في الهضاب الوسطي، ومن بين أهم الانواع الموجودة بالمغرب، نجد النوع الجبلي والنوع الصحراوي، وهذا الاخير منتشر في المناطق الصحراوية - حيث أوضحت بعض الدراسات انه ينقسم بدوره الى ثلاثة سلالات أساسية : الكرزني ، المرموري والخواري كل واحد حسب المواصفات والخصائص التي تميزه.

3-3 : معطيات حول الانتاج الحيواني بالمغرب :

3-3-1 : اللحوم الحمراء المذبوحة للاستهلاك (بالاطنان) :

جدول (2)

اللحوم الحمراء	1993	1994	1995	1996	1997
الابقار	154.000	125.000	122.100	103.000	109.600
الاغنام	102.460	105.570	112.000	90.000	115.500
الماعز	20.000	20.000	20.000	20.000	21.000
أصناف أخري	3.430	5.000	4.400	5.000	5.000
الاحشاء	41.984	38.336	38.800	33.000	37.700
المجموع	321.874	293.906	297.300	253.000	288.800

3-3-2 : اللحوم البيضاء للاستهلاك (طن) وبيض الاستهلاك (بملايين الوحدات)

جدول (3)

اللحوم البيضاء	1993	1994	1995	1996
قطاع عصري	90.000	110.000	130.000	180.000
قطاع تقليدي	51.000	50.000	50.000	50.000
المجموع	141.000	160.000	180.000	230.000

بيض الاستهلاك	1993	1994	1995	1996
قطاع عصري	810	1000	1100	1200
قطاع تقليدي	790	800	800	800
المجموع	1600	1800	1900	2000

3-3-3 :الذبائح المراقبة في المجازر :

* عدد الرؤوس المذبوحة (بالالاف) :

جدول (4)

الاصناف	1993	1994	1995	1996
الابقار	1062	742	711	595
الاغنام	3767	3170	3517	7074
الماعز	1040	962	992	1000
المجموع	5869	4874	5220	5669

* اللحوم المحصل عليها (بالالف الاطنان)

جدول (5)

الاصناف	1993	1994	1995	1996
الابقار	142.0	113.3	109.9	95.0
الاغنام	47.92	44.3	49.1	55.0
الماعز	10.0	95.86	9.9	10.0
أصناف أخري	34.30	43.14	4.4	5.0
الاحشاء	35.6	40.0	26.0	25.0
المجموع	238.95	211.5	199.3	190.0

3-3-4 : إنتاج الحليب :

جدول (6)

الاصناف	1993	1994	1995	1996
إنتاج الحليب (بمليون لتر)	814.0	820.0	830.0	850.0
إجمالي الحليب المصنع	475.0 (٪58)	460.0 (٪56)	490.0 (٪59)	485.0 (٪57)

3-3-5 : إنتاج واستيراد كتاكيت اللحم والبيض :

جدول (7)

	1993	1994	1995	1996
* كتاكيت اللحم : (× 1000)				
- الانتاج	55.000	90.000	121.000	156.000
- الاستيراد	9067	17.700	17.154	15.000
* كتاكيت البيض : (× 1000)				
- الانتاج	4680	5000	5940	5840
- الاستيراد	808	213	325	200

يتضح من خلال الجداول السابقة أن إنتاج اللحوم الحمراء، بعد إنتعاشه من مخلفات الجفاف الذي عرفه المغرب سنة 1982-1983 ، عاد مرة أخرى ليسجل إنخفاضا تدريجيا بعد الجفاف الاخير لسنة 95/1994 ، حيث انزلق تعداد قطيع الابقار من أكثر من 3 ملايين رأس (1992) الى أقل من 2.5 مليون رأس (1996) أي بنسبة فرق 25٪ وللاشارة ، فانه رغم التحسن النسبي الذي عرفه القطيع خلال موسم 1997 ، فان اعادة تكوين القطيع تتطلب وقتاً غير قصير بالنظر الى خصائص الدورة التناسلية عند الابقار.

وعلى عكس اللحوم الحمراء، فان اللحوم البيضاء سجلت ارتفاعاً مستمراً خلال نفس الفترة، حيث ان معدل الارتفاع كان بنسبة 17٪ + خلال 1993-1994 . نفس الشيء بالنسبة لبيض الاستهلاك حيث أن معدل النمو وصل الى 13٪ + .

ولقد كان لهذه التطورات وقع ملحوظ على صعيد استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء، حيث سجل انخفاض نسبي قدر بحوالى 13٪ - (نسبة الفرق بين عام 1993 و 1996) ، بالموازاة، عرف استهلاك الفرد الواحد بالمغرب ارتفاعاً مستمراً سواء بالنسبة للحوم البيضاء (54+٪) أو بيض الاستهلاك (18٪+) (أنظر الجدول 8).

جدول (8) إستهلاك اللحوم وبيض الاستهلاك

	إستهلاك اللحوم الحمراء (كلغ/فرد/سنة)	إستهلاك اللحوم البيضاء (كلغ/فرد/سنة)	بيض الاستهلاك
1993	9.3	5.4	61.3 وحدة
1994	8.5	6.2	68.0
1995	9.5	6.6	70.0
1996	8.1	8.3	72.4
الفرق بين 93-96	-٪13	+٪54	+٪18

3-4 : نظم الانتاج المتبعة :

توجد بالمغرب عدة نظم إنتاج تختلف فيما بينها حسب الاصناف الحيوانية (بقر، غنم، ماعز) ونوع التغذية المتبعة.

أ- بالنسبة لصنف الابقار :

يمكن تحديد ثلاثة أنظمة للانتاج :

* نظام يعتمد على إنتاج الحليب : مكثف بالخصوص في المناطق السقوية، ويهدف الى انتاج الحليب بالدرجة الاولى وتربية عجول لحم الاستهلاك بدرجة أقل. ومما يميز هذا النظام وجود سلالات أصلية مستوردة ذات انتاجية عالية وراثية جيدة.

* نظام يعتمد على إنتاج اللحوم : يتمركز بالخصوص في المناطق البورية التي تعتمد على زراعة الحبوب في بعض المناطق السقوية التي تربى فيها السلالات المحلية، ويميز هذا النظام وجود سلالات محلية من الابقار ذات إنتاج ضعيف من الالبان ولاتستفيد من التغذية التكميلية، بحيث تعتمد على إنتاج أبقار التسمين بقصد الاستهلاك.

* نظام مزودج : يتواجد بالمناطق البورية الصالحة للزراعة المحيطة بالمناطق السقوية. ويضم هذا النظام سلالات مختلفة ومتنوعة (مهجنة) لاتستفيد الا من حصة ضعيفة من التغذية.

ب- بالنسبة لصنف الاغنام :

يتميز هذا القطاع كما سلفت الاشارة اليه بوجود سلالات محلية عديدة من الاغنام (99٪)، تربى حسب ثلاثة أنظمة أساسية : نظام رعوي، نظام رعوي، فلاحي ، نظام واحي.

* النظام الرعوي : تقضي الاغنام الخاضعة لهذا النمط من التربية أغلب فترات السنة بالمراعي (نظام توسعي) خاصة بالمناطق الجبلية والهضاب العليا الشرقية، بدون أية تغذية تكميلية.

* النظام الرعوي-الفلاحي : يتواجد بالمناطق الكبرى لزراعة الحبوب والمناطق السقوية، كما تساهم فيه زراعات الحبوب بقسط وافر في النظام الغذائي، مع تقديم وجبات تكميلية للاناث (في فصل الشتاء) وخرفان التسمين.

* النظام الواحي : يعتبر من مميزات المناطق الجنوبية (الصحراوية وشبه الصحراوية)- ويمتاز هذا النظام بوجود زراعات سقوية مكثفة تمتد على مساحات صغيرة حيث تربى بها سلالات ذات خصائص إنتاجية متميزة (خاصة على مستوي الولادات).

ج- بالنسبة للماعز :

يرتبط هذا القطاع كليا بالمراعي والغابات (نمط وتوسعي)، حيث توجد الانواع المحلية على الخصوص. ومنذ بضع سنوات، وبفضل الجهود التي بذلت في مجال النهوض بهذا القطاع من طرف وزارة الفلاحة، شهدت بعض المناطق (خاصة الشمال، الحوز، وورزازات) تطوراً كبيراً في أنماط تربية الماعز سيما بعد استيراد سلالات اصيلة ذات خصائص وراثية وانتاجية عالية، كان لها وقع ايجابي لدي مربي الماشية وذلك في اطار برامج التعميم والتعريف بهذه الاصناف.

الجزء الثاني : حصر أنواع الامراض الحيوانية الوبائية وأثرها على حركة التجارة العربية والدولية في الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية :

1- الامراض الحيوانية وأثر حركة المبادلات التجارية في إنتشارها :

يشكل قطاع الثروة الحيوانية في أغلب الاقطار العربية، أحد الدعامات الاساسية في النشاط الاقتصادي ويساهم بقسط وافر في الانتاج المحلي الخام. وتعتبر المبادلات التجارية في الحيوانات الحية ومنتجاتها من العمليات التي قد ينتج عنها دخول أمراض وافدة الى قطر ما قد تسبب له تقلصا في إنتاجه الوطني الخام نظرا لما قد تخلفه هذه الامراض من انعكاسات سلبية على الصعيدين الاقتصادي والصحي خاصة وان كثيرا من هذه الامراض لازالت تسود بنسب متفاوتة الخطورة في كثير من دول المنطقة العربية إن لم نقل كلها رغم الجهود التي بذلت لمحاربتها والتقليل من حدتها - هذه الوضعية، تفرض علي الدول المعنية بذل المزيد من الجهود والتفكير في إعداد دراسات هادفة لمعرفة مدى انتشارها وتقييم آثارها الاقتصادية والصحية، اخذا بعين الاعتبار المفاهيم الجديدة (تدبير الخطر الصحي، تقييم المصالح البيطرية، وضع أنظمة لمراقبة وتتبع الامراض الحيوانية).

وبالفعل ، فإن التطورات التي شهدها العالم في مجال تحرير التجارة الدولية (ضمن اتفاقيات الكاط سابقا ومراكش بعد انشاء المنظمة العالمية للتجارة) كان من نتائجها تسهيل انماط وسبل المبادلات التجارية بين الاقطار بما فى ذلك تبادل الحيوانات الحية ومنتجاتها، اعتمادا على تدبير علمي وموضوعي للخطر الصحي ووضع أنظمة للمراقبة المستمرة الحيوانية دون غض النظر في دور المصالح البيطرية، حيث أن مصداقية خدماتها تبقي رهينة بمدى الثقة التي يحظون بها والتى تتعلق أساسا بتوفر ثمة معايير ومواصفات دولية تختلف حسب نمو كل دولة.

ومن هذه الزاوية ، بات من الضروري أن تتضافر جهود الاقطار العربية من اجل مراقبة صحية فعالة للامراض الحيوانية اعتماداً على برامج موضوعية وعلمية تستجيب للمعايير، والتوصيات الدولية الحديثة التي تمت بلورتها ضمن المعاهدات الاقتصادية.

2- السياسة الوقائية للامراض الحيوانية الوبائية بالمغرب :

نظرا لما تكتسبه الامراض الحيوانية الوبائية (المستوطنة منها والوافدة) من أهمية على الصعيدين الاقتصادي والصحي ومن اجل الحفاظ على النشاط الاقتصادي

والاجتماعي، عملت المصالح البيطرية بوزارة الفلاحة المغربية بوضع الاسس القانونية والتشريعية لحماية الثروة الحيوانية من الامراض المعدية التي تصيبها.

ويعتبر الظهير الشريف المؤرخ بتاريخ 19 سبتمبر 1977 العمود الفقري لقواعد هذه الوقاية الاجبارية، ونلخص خطوطها العريضة فيمايلي :

- مراقبة وإستئصال الامراض المعدية ذات الانعكاسات البالغة على الصعيد الاقتصادي (كالحمى القلاعية، جدري الاغنام ..).

- محاربة الامراض المشتركة بوضع برامج وطنية هادفة من اجل التقليل من تأثيرها في المناطق المصابة والعمل على الحفاظ على الوضعية السليمة للمناطق الاخرى (الحمى الفحمية ، داء السل عند الابقار، الاجهاض المعدي، داء الكلب ..).

- القضاء على الامراض الوبائية (الوافدة بالخصوص) عن طريق وضع استراتيجيات وقائية محكمة تجمع بين الاساليب الوقائية الصحية والطبية، اضافة الى تتبع الحالة الجوائحية للمرض.

غير أن نجاح هذا المخطط يبقي رهين بعدة معطيات :

* مدى توفر التجهيزات الأساسية التى تستجيب لما تتطلبه المعطيات الجوائحية من دراسات وتشخيص الامراض.

* وجود معايير وطنية تخضع للمقاييس الدولية والشروط التي تفرضها المبادلات التجارية الخاصة بالحيوانات والمواد الحيوانية.

3- برامج الوقاية من الامراض الحيوانية بالمغرب :

3-1 : الحالة الصحية :

تميزت الحالة الصحية للماشية في فترة الثمانينات بوجود عدة أمراض حيوانية معدية أو ذات انعكاسات اقتصادية سلبية على صعيد الانتاج.

على الصعيد الاقتصادي، كان لوجود العديد من الامراض المعدية او الطفيلية وقع

على صعيد الانتاج بسبب الخسائر الناتجة عن نفوق الحيوانات المصابة، وإنخفاض الانتاج (البان، صوف، جلود...) وحجز في المجازر (لحوم، احشاء..).

وعلى الصعيد الصحي لما لبعض الامراض الحيوانية من اضرار بسبب انتقالها الى الجنس الادمي (عجز مؤقت أو دائم عن العمل ونفوق في بعض الاحيان، وتكاليف العلاجات والاستشفاءات ..) كما هو الشأن بالنسبة لداء السل البقري، والاجهاض المعدي (البروسيلا)، والداء العدري (الكيسات المائية) وداء الكلب.

فقد كانت هذه الامراض تسود إما على شكل مستوطن ويتعلق الامر بمرض الجدري عند الاغنام، والحمى الفحمية عند الحيوانات المجترة (في بعض المناطق)، وداء الكلب، وداء السل عند الابقار، ومرض الاجهاض المعدي، والامراض الطفيلية الباطنية، والجلدية. أو على شكل وبائي كمرض الحمى القلاعية عند الابقار (1977، 1983) ، ومرض طاعون الخيليات (1966 ، 1989)، الحمى القلاعية عند الاغنام (1990/1991) ، وداء الفارواز عن النحل (1989) . وقد تمكنت المصالح البيطرية، بفضل وضع الاستراتيجيات المحكمة لمكافحة هذه الامراض ذات الطابع الوبائي، من مراقبتها واستئصال البعض منها في بضع سنوات (طاعون الخيليات ومرض الحمى القلاعية).

ثم اتجهت اهتمامات المصالح المختصة فيما بعد ذلك الى وضع برامج المراقبة والتتبع المستمر للحالة الابديميولوجية للامراض المعدية الاخرى المستوطنة والعمل على استئصالها ، ونخص بالذكر مرض الجدري عند الاغنام، والسل عند الابقار، وداء الكلب والبروسيلا ، وقد تم ذلك عن طريق انجاز عدة دراسات جوائحية لمعرفة مدى انتشار هذه الامراض وتحديد نسبة الاصابة. والتقييم الاقتصادي لبعض برامج المكافحة، اضافة الى تسهيل عمليات المراقبة الصحية وتنقل الحيوانات بدءا بترقيم الابقار والتفكير في اعادة النظر بالنصوص التشريعية المعمول بها لجعلها تستجيب والحالة الراهنة.

3-2 : مكافحة الامراض الحيوانية بالمغرب :

3-2-1 : الامراض الوبائية :

أ- الحمي القلاعية (عند الابقار) :

مرض معدي قانونا بموجب الظهير الشريف الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 1977 والقرار الوزاري الصادر بتاريخ (18 فبراير 1977) القاضي باتخاذ التدابير لمحاربة الحمى القلاعية.

من مميزات هذا المرض الفتاك شدة العدوى، وسرعة الانتشار ، وارتفاع نسبة الاصابة والتسبب في اضرار اقتصادية هامة، جعلته يحظى باهتمام وعناية كبيرة لدى المصالح البيطرية الوطنية والتى ازدادت مع تحرير انماط المبادلات التجارية في الحيوانات الحية ومنتجاتها.

وعن الحالة الجوائحية ، عرف المغرب عدة حالات من مرض الحمى القلاعية خاصة عند الابقار، سواء كان مصدرها دخول حيوانات مصابة او مواد حيوانية ملوثة.

- ففي سنة 1977 ، تم الكشف عن مرض الحمى القلاعية عند الابقار بالمغرب بعدما تأكد تشخيص الفيروس المسبب في المختبر العالمي المرجعي Pirbright بلندن ، وبما أن المغرب كان قد استورد سنة 1976 لحوما مجمدة من أمريكا اللاتينية، فقد كان احتمال انتقال العدوى عن طريق الاستيراد امراً وارداً. ولقد تأكد ذلك بعد وجود عثرات فيروسية تشابه تلك التي كانت موجودة بامريكا الجنوبية (عثرة A 77) . فقد ساهمت سرعة انتشار المرض الاثر في حدوث خسائر اقتصادية هامة عند الابقار (1612 بؤرة واصابة 11412 رأس من البقر). وقد تمت مراقبة المرض عن طريق برنامج محكم للوقاية من هذا الوباء، أسفرت نتائجه عن تحصين حوالى 70٪ من الابقار وتطبيق صارم لاجراءات المراقبة الصحية.

- وفي سنة 1983 ، عاد المرض الى المغرب بوجه مغاير، حيث تم تشخيص عثرة فيروسية من نوع آخر (A 5) . ويرجع السبب في ذلك الى احتمال دخول اغنام من الجزيرة الابيرية . أما عن الخسائر الاقتصادية، فكانت أقل حدة من سابقتها حيث لم تسجل اكثر من 20 بؤرة - علماً بان عملية تلقيح الابقار بقيت مستمرة منذ 1977 .

وفي سنة 1991، وبعد انتقاله من تونس مروراً بالجزائر، ظهر المرض بالمغرب بعد الكشف ولاول مرة عند الاغنام عن عثرة جديدة (O 225) .

وتجدر الاشارة، الى أن الاغنام بالمغرب لم تخضع قط لحملات التلقيح الوقائية في السنوات الماضية، كما تبين أن عثرة O 225 شديدة الضراوة عندها ، الشيء الذي أدى بالمصالح البيطرية المغربية الى الاخذ بعين الاعتبار هذا الصنف من الحيوانات ضمن برامج الوقاية السنوية التي تقوم بها الدولة الى جانب الابقار، وقد تجلى ذلك من خلال تغيير استراتيجية المكافحة باستعمال لقاح مزدوج العثرات A و O .

وبالموازاة مع حملات التلقيح الوقائية عند الابقار والاغنام، تم تطبيق اجراءات الوقاية الصحية (إبادة الحيوانات المصابة والمريضة) والتعويض عنها، والمراقبة الصارمة بالحدود (الموانى والمطارات) لتفادي خطر دخول الامراض الوافدة عن طريق تبادل الحيوانات الحية ومنتجاتها، وكذا على صعيد جميع أنحاء التراب الوطني.

ورغم غياب تسجيل أي حالة من هذا المرض منذ 1992، توبعت حملات التلقيح الوقائية السنوية عند الابقار فقط معتمدة على لقاح احادي العثرة (O225) (أنظر الجدول 9 والرسم البياني 8).

جدول (9) : تلقيح الابقار ضد الحمى القلاعية بالمغرب

الاصناف	1994	1995	1996	1997
تلقيح الابقار ضد الحمى القلاعية	1.437.687	1.492.847	1.460.628	1.465.693
نسبة التغطية	٪60	٪60	(٪65	٪67

الرسم البياني 8 : تلقيح الأبقار ضد الحمى القلاعية

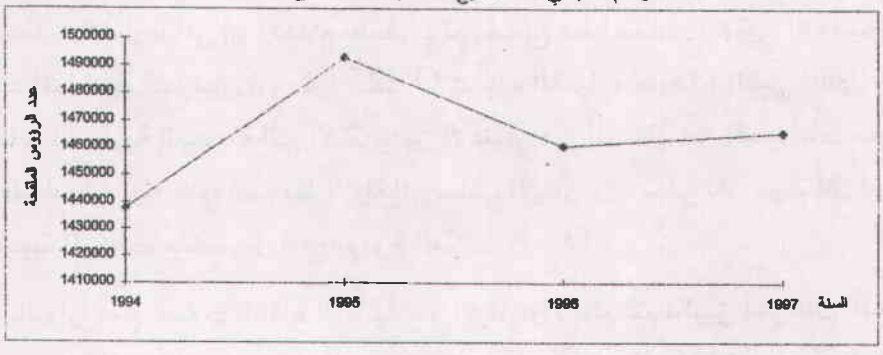

*** الدراسات الجوائحية :**

كان لحملات التلقيح الوقائية ضد الحمى القلاعية والتطبيق الصارم لاجراءات الوقاية الصحية الفضل في السيطرة على المرض، سواء في الابقار (وباء 1977 و 1983) أو الاغنام (وباء 1991). وهكذا، كانت آخر حالة ثم تسجيلها بالمغرب في 12 سبتمبر 1992، توبعت بعدها حملات التلقيح الوقائية للحفاظ على غطاء مناعي وتتبع الحالة الصحية للقطيع باجراء عدد من التقصيات الابديميولوجية عند الاصناف الحساسة (الابقار والاغنام) بهدف تقييم النتائج المحصل عليها في مجال محاربة المرض.

وفي هذا الاطار، اجريت 4 تقصيات مصولية سنوات 1992، 1994، 1995، 1996 بتعاون مع المختبر العالمي المرجعي بلندن (Pirbright) استهدفت بالخصوص :

* تتبع وتقييم المناعة المكتسبة عند الاصناف الحساسة.
* تحديد الخريطة الابديميولوجية للمرض على الصعيد الوطني.
* تكوين الاطر الوطنية في مجال التشخيص ونقل تكنولوجيا التشخيص الى المخابر البيطرية الجهوية للتحاليل والابحاث البيطرية.

ومن أهم النتائج المحصل عليها :

1- التأكد من عدم وجود (عثرة A) التي كانت سائدة عند الابقار.

2- عدم جدوى استعمال لقاح مزدوج العثرات (O و A) في حملات التلقيح الوقائية (لذا توبعت حملات التلقيح السنوية بعد ذلك باستعمال لقاح احادي العثرة (O225) فقط).

وهكذا ، يتبين أن خطر ظهور المرض عند الاصناف الحساسة جد ضعيف (ويتجلى ذلك من خلال عدم ظهور أية حالة مرض منذ 1992)، كما أن الخطر الحقيقي قد يأتي عن طريق دخول حيوانات من خارج المغرب بطرق غير قانونية.

وعلى ضوء هذه النتائج، يتبين أن توقيف حملات تلقيح الابقار ضد الحمى القلاعية مع تطبيق المراقبة الايديميولوجية المستمرة تدخل في اطار الاستراتيجية الجديدة للمصالح البيطرية المركزية.

3- التأكد من أن حملات التلقيح المكثفة والمنتظمة أسفرت عن اكتساب الاصناف الحساسة لمناعة قوية مكنت من ايقاف الاصابة في المناطق المصابة.

المراقبة الايديميولوجية :

إن توقيف حملات تلقيح الابقار ضد الحمى القلاعية يجب أن يكون مصحوباً بفرض اجراءات صارمة تعتمد اساساً على :

* المراقبة الصحية البيطرية بالحدود.

* تعزيز التجهيزات بمراكز الخدمات البيطرية لتمكينها من الكشف المبكر عن المرض والقضاء على كل حالة فور ظهورها.

وفي هذا الاطار. سيتم وضع شبكة وطنية لمراقبة المرض يكون من أهدافها الاساسية:

1- المراقبة المستمرة للاصناف الحساسة ازاء مرض الحمى القلاعية في جميع انحاء التراب الوطني.

2- الكشف المبكر لاول حالة (او بؤرة) لتفادي ظهور البؤر الاخري والانتشار محتمل للمرض.

بالموازاة ، سيتم اتخاذ عدة اجراءات تكميلية لضمان نجاح المخطط واستمراريته وفعاليته نذكر منها :

- تشكيل لجنة دائمة لمكافحة الحمى القلاعية.
- مراجعة وتحديث النصوص القانونية.
- تدعيم المراقبة الصحية عند الحدود.
- تعزيز المختبرات البيطرية بتقنيات التشخيص.
- تكوين بنك للمولدات المضادة.
- تكوين الاطر والتقنيين في مجال تدبير الخطر والايديميولوجيا العملية.
- تحسيس المربين وكل الفاعلين.
- تكوين صندوق خاص لمحاربة الحمي القلاعية.

3-2-2 : الامراض المستوطنة :

أ- مرض الجدري عند الاغنام :

من الامراض الفيروسية المعدية التي تصيب الاغنام ويتسبب في خسائر اقتصادية هامة في الانتاج (نقص في انتاج اللحوم، الصوف، الالبان ..).

يعتمد برنامج المكافحة ضد هذا المرض على التلقيح السنوي للاغنام بنسبة 80٪ أو اكثر من الاغنام التي توجد في سن التلقيح ، والاعلان الاجباري عن جميع الحالات وتطويق البؤر المرضية فور ظهورها مع تطبيق اجراءات الوقاية الصحية.

وفيما يتعلق بالحالة الجوائحية ، عرفت الحالة الصحية للاغنام تحسناً ملحوظاً خلال السنوات الماضية بفضل تطور أساليب الوقاية والتشخيص، اضافة الى تكوين العنصر البشري.

وبالفعل ، فقد كانت وضعية الاغنام ازاء هذا المرض عام 1978 تتميز بنسبة إصابة مرتفعة (حوالي 36٪ من القطيع) مع ملاحظة العديد من البؤر المرضية قدرت بحوالى 2000 بؤرة وتسجيل 55942 حالة. خلال هذه الفترة، لم تكن نسبة تزيد عن 40٪ من مجموع القطيع الوطني.

وبفضل برامج الوقاية المحكمة والمعرفة الايدويميولوجية للمرض، تقلصت عدد البؤر وانخفضت نسبة الاصابة بشكل ملحوظ مع ارتفاع نسبة التغطية بصفة تدريجية (انظر الرسم البياني 9).

الرسم البياني 9 : تطور نسبة تلقيح الأغنام ضد الجدري

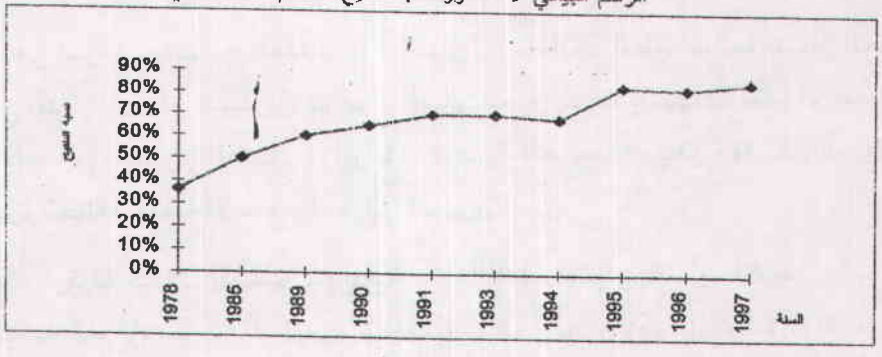

الرسم البياني 10 : تطور عدد الإصابات و البؤر لمرض الجدري

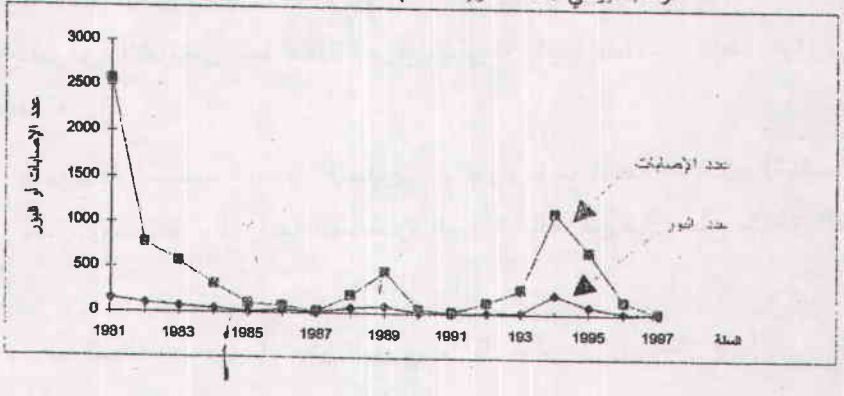

وتجدر الاشارة الى أنه خلال فترات الجفاف التي عرفها المغرب في السنوات الاخيرة (1993/1992 و 1995/1994) ، سجل ارتفاع نسبي في عدد الاصابات بمرض الجدري تمت السيطرة عليها في حينها ، وقد كان ذلك ناتجاً عن تنقل الاغنام عبر مختلف مناطق المملكة بحثاً عن الكلا.

إستراتيجية محاربة مرض الجدري عند الاغنام :

تبين من خلال المعطيات السابقة (أنظر الرسم البياني 9 و 10) أن الاستراتيجية المتبعة في مجال محاربة الجدري بالمغرب أسفرت عن نتائج إيجابية. وقد تجلي ذلك من خلال انخفاض عدد البؤر والاصابات بالمرض عند الاغنام، وارتفاع نسبة التغطية المناعية، بفضل سلسلة التلقيحات المكثفة على امتداد عشرات السنين.

وعلى ضوء هذه النتائج واخذاً بعين الاعتبار ثمة معطيات تتعلق أساسا بتدبير الخطر الصحي وأداء المصالح البيطرية، تم اعداد استراتيجية جديدة يستهدف منها استئصال مرض الجدري بالمغرب باعتماد الاجراءات الوقائية الصحية البيطرية وفرض المراقبة المستمرة للحالة الصحية للاغنام ازاء مرض الجدري :

1- توقيف حملات التلقيح مع بداية عام 1999، اعتباراً للتطور الايجابي للحالة الصحية للاغنام ازاء مرض الجدري والذي تميز بتقلص عدد الاصابات والبؤر والحصول على تغطية شاملة للقطيع خلال حملات التلقيح المكثفة تجاوزت 80٪.

2- التطبيق الصارم لاجراءات الوقاية الصحية، تتمثل أساساً في عزل وابادة الاغنام المصابة بالمرض والتعويض عنها لفائدة المربين بطريقة وكيفية تتحدد في إطار قرار وزاري سيتم اصداره.

3- المراقبة المستمرة لمرض الجدري : بالموازاة مع توقيف حملات التلقيح ضد الجدري، سيتم وضع نظام للمراقبة المستمرة الميدانية للمرض في جميع مناطق المملكة باعتماد :

- مراقبة الحالة الصحية والاعلان الفوري عن كل حالة مرض مشتبه فيها.
- اجراء تقصيات جوائحية مباشرة بعد الاعلان عن كل حالة او بؤرة.
- القيام بتقصيات مصولية في المناطق المحاطة باخطار الاصابة بالمرض.
- مراقبة تنقلات الاغنام داخل التراب الوطني وعند النقط الحدودية.
- تسجيل مستمر للمعطيات الجوائحية حول المرض وادماجها ضمن نظام الاعلام الجيوغرافي.

- تتبع الحالة الصحية على الصعيد الجهوي (خصوصاً في الاقطار العربية المجاورة) والدولي بواسطة المكتب الدولي للجوائح ومنظمة الاغذية والزراعة.

4- إجراءات موازية : تكمن أساساً في :

- مراجعة وتحديث النصوص القانونية لجعلها تساير الاستراتيجية الجديدة.
- تحسيس كل الاطراف المتدخلة في هذا المجال.
- تكوين الاطر الوطنية في مجال الابيديميولوجيا العملية.
- تطوير وسائل التشخيص المبكر والدقيق للمرض بالمختبرات البيطرية الجهوية.

ب- مرض السل عند الابقار :

مرض معدي قانوناً بموجب الظهير الشريف بتاريخ 1977/9/19 والقرار الوزاري الصادر بتاريخ 5 مايو 1957 القاضي بموجبه بفرض التدابير والاجراءات الواجب اتخاذها للوقاية من داء السل البقري.

أهميته بارزة على أكثر من مستوى، فمرض السل عند الابقار يعتبر من الامراض المزمنة التي تسود بالمغرب على شكل مرض مستوطن في جل مناطق المملكة، وينتشر بنسبة اكثر في المناطق التي تربي فيها الابقار من الصنف المستورد حيث ان طرق التربية (مكثفة) وانواع الانتاج تساعد على انتقال العدوي.

أما عن تأثير مرض السل، فيتجلى على عدة مستويات :

* من الناحية الاقتصادية ، في خسائر هامة على صعيد الانتاج (البان، لحوم، ضعف في النمو، الحجز في المجازر) ، اضافة الى المصاريف المترتبة عن الوقاية من المرض (الكشف، التعويضات ..) - وللتذكير ، قدرت الخسائر السنوية الناتجة عن داء السل عند الابقار بحوالى 55 مليون درهم (1 درهم مغربي = حوالى 0.1 دولار امريكي) وقد تكون الخسائر اكثر من ذلك خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي (تكلفة العلاجات ، النفوق في بعض الحالات).

* من الناحية الصحية، في كون مرض السل ينتقل الى الجنس الادمي تجعله مصنف من بين الامراض المشتركة الكبرى، اضافة الى انه يسبب خسائر هامة على صعيد تكلفة

العلاجات والاستشفاءات، وقد يسبب ايضاً نفوق الانسان في بعض الحالات.

أما عن الحالة الجوائحية لمرض السل البقري، فقد أسفرت نتائج الكشف عن داء السل في الضيعات النموذجية باستعمال حقن السلين ان معدل الاصابة عند الابقار قدر بنسبة 1.82٪ (0.49٪ عند الابقار من الصنف المحلي)، في حين نجد أن معدل الابقار المذبوحة بسبب السل والتعويض عنها لاتتعدى نسبتها 22٪.

بينما في المجازر، أوضحت نتائج تتبع المرض (خلال فترة 1990-1994 على سبيل المثال) أن معدل حجز اللحوم والاحشاء بسبب السل عند الابقار قدر بمايقرب من 26٪ من مجموع الحجز في المجازر.

كما أوضحت دراسة حديثة أجريت في إحدى أهم المجازر المغربية سنة 1997، أن هذه النسبة لاتزيد كثيراً عن المعدل الوطني الذي سبقت الاشارة اليه (28٪).

وفيما يتعلق بطرق الوقاية الاجبارية من مرض السل، فتعتمد على الكشف السنوي عن المرض في جميع الضيعات التي توجه إنتاجها الحليبي الى مراكز جمع الحليب، وذبح كل الابقار التي ثبتت اصابتها بداء السل في احدى المجازر الخاضعة للمراقبة البيطرية وبما لايتعدى الشهر والتعويض عنه، مع تطهير الاماكن والمعدات الملوثة في الضيعات المصابة.

ومن بين المعطيات الجوائحية التي تم تثبيتها من خلال التقصيات التي قامت بها المصالح البيطرية (على صعيد الضيعات والمجازر)، نذكر مايلي :

* مرض السل البقري منتشر في جل الضيعات بما فى ذلك النموذجية (المنظمة) التي توجه إنتاجها الى مراكز جمع الحليب.

* نسبة الابقار التي يكشف عنها سنوياً لاتتعدى 50٪ من مجموع الابقار التي يجب فحصها. كما لوحظت نسبة عالية لحالات السل التي يتم الكشف عنها في المجازر مقارنة مع عدد الاصابات التي يكشف عنها في الضيعات.

* يشكل المرض أول سبب حجز اللحوم والاحشاء في المجازر عند الابقار.

وبالفعل ، اذا كانت هذه المعطيات تشكل احدى أهم النقط المحيطة بجوانب مرض السل البقرى ، فهي تشكل في نفس الوقت قاعدة أساسية لاعداد برنامج عملي جديد

لمكافحة داء السل. وفي هذا الاطار، فان المصالح البيطرية تعمل جادة في وضع صيغة جديدة لهذه الاستراتيجية ترتكز على محاور عدة نذكر منها :

* تعميم عملية الترقيم الصحي للابقار لتشمل كل القطيع الوطني باستعمال نظام فعال ودائم لهذا الترقيم مصحوباً بالبطاقة الصحية الفردية وببطاقة الضيعة.

* انشاء صندوق خاص من شأنه أن يساهم في تبسيط عمليات التعويض عن الحيوانات المبادة بسبب مرض السل.

* تحديث النصوص القانونية التي لها صلة بالتعويضات عن الابقار المبادة بسبب مرض السل.

* تشجيع مشاركة الجمعيات المهنية ومربي الماشية في هذا البرنامج خاصة ما يتعلق بمساهمتهم الايجابية في مجال الاعلان عن الحالات المرضية وتطبيق كل الاجراءات الوقاية الصحية طبقا للقوانين المعمول بها. اضافة الى إمكانية مشاركتهم في تحمل جزء من التعويضات التكميلية في إطار التنظيم المهني للمربين.

ج- مرض الاجهاض المعدي عند الابقار (البروسيلا) :

يعتبر من الامراض المعدية قانونا بمقتضي الظهير الشريف السابق ذكره والقرار الوزاري الصادر بتاريخ 17 مارس 1952 حول التدابير التي يجب اتخاذها لوقاية الانسان والحيوان من الاجهاض المعدي.

لهذا المرض من الاهمية مايجعله مصنف ضمن الامراض المشتركة الكبري بين الانسان والحيوان ويشكل عقبة في تنمية الانتاج خاصة في ضيعات الابقار الحلوب ذات الانتاج العالي. كما أن انعكاساته السلبية الاقتصادية منها وتلك المرتبطة بانتقاله للانسان. قد دفعت بالمصالح البيطرية منذ سنة 1988 بوضع برنامج وطني لمحاربته كان من أهدافه التقليل من نسبة الاصابة على المدى القصير والمتوسط والعمل على استئصاله على المدى الطويل. وبالفعل في اطار هذا البرنامج، اتخذت عدة اجراءات للوقاية من هذا المرض، وبالموازات يتم الكشف عنه بكيفية وشاملة بمحطات الحجر البيطري أثناء عمليات الاستيراد.

* **الفترة الاولي 1988–1994 : تميزت بالاجراءات التالية :**

* اجراء تقصي على الصعيد الوطني لمعرفة نسبة الاصابة.
* تحديد نسبة الاصابة عند الابقار (2.4٪) وفي الحظائر (4.87٪).
* معرفة الضيعات ذات الاصابة المرتفعة ومدى تأثير العوامل المساعدة على ذلك (طرق التربية ، نوع الابقار، التمركز في المناطق الحضرية).
* وضع وتنفيذ برنامج وقائي لمدة خمس سنوات استهدف بالخصوص تلقيح العجلات في سن 4–10 أشهر في المناطق ذات الاصابات المرتفعة والمتوسطة والتي قدر عدد العجلات بها بحوالى 200.000 عجلة أثناء التقصي.

وعلى صعيد الانجازات، كان لظهور بعض الامراض الوافدة خلال فترة إنجاز البرنامج (طاعون الخيليات سنة 1989، الحمى القلاعية في أواخر عام 1990) والتى أعطيت الاولية لاستئصالها في أقرب وقت ممكن، أثر على سيره العادي – ورغم كل هذا ، فقد تم تحصين ماينا هز 30٪ من مجموع العجلات في سن التلقيح. ولهذه الغاية، كان لابد من تقييم نتائج البرنامج بعد مضي 5 سنوات كما كان منتظراً، وبالتالي التطرق الى المرحلة الثانية.

* **الفترة الثانية (1996) :**

على ضوء النتائج السابقة، كان لابد من تقييم الوضعية الصحية لقطيع الابقار ازاء مرض الاجهاض المعدي. وقد يأتي ذلك مباشرة بعد انتهاء مدة البرنامج السابق، حيث قامت المصالح البيطرية بتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة (FAO) عام 1996 بتقصي جديد على الصعيد الوطني استهدف بالخصوص تحديد نسبة الاصابة بمختلف الضيعات (ضيعات نموذجية ، ضيعات غير نموذجية توجه انتاجها من الحليب الى مراكز جمع الحليب، ضيعات أخرى) ، وعند انتهاء التحريات ، تم وضع استراتيجية جديدة لمحاربة المرض على ضوء النتائج المحصل عليها.

وهكذا ، وبعد أن تم تحديد نسب الاصابة بالمرض بمختلف أنواع الضيعات (14٪ في الضيعات النموذجية، مقابل 6٪ في باقي الضيعات)، وضعت أسس وقواعد الخطة الجديدة لمكافحة المرض تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجوائحية للمرض، والبنيات التحتية البيطرية ، وكذا الامكانيات المادية المتاحة، نلخصها فيما يلي :

* في الضيعات النموذجية (مجموعة 1) : تطبيق اجراءات اجبارية للوقاية الطبية والصحية، اضافة الى الكشف المستمر للضيعات المصابة، وصولا الى تأهيل الضيعات حسب معايير محددة في البرنامج.

* في الضيعات غير النموذجية التي توجه انتاجها من الحليب الى مراكز جمع الحليب (مجموعة 2) : يطبق برنامج تدريجي تطوعي (أو ارادي) للوقاية الطبية والصحية، يتم ذلك بعد عرض البرنامج على المربين، ويدخل حيز التنفيذ بعد ابرام العقود بين المربي والمصالح البيطرية التابعة للدولة.

* في الضيعات الاخرى والمتبقية (مجموعة 3) : يهدف البرنامج بالاساس الى تحسيس المربين المنتمين لهذه المجموعة بخطورة المرض، مع دعوتهم للانخراط التطوعي في البرنامج.

ح- الحمى الفحمية عند المجترات :

مرض معدي قانونا بموجب الظهير الشريف سالف الذكر، وتكمن أهميته في كونه مرض يخلف خسائر اقتصادية هامة (نفوق مفاجيء للحيوانات الحساسة دون سابق اعراض)، وإرتفاع تكاليف الوقاية والعلاج في بعض الاحيان ويتحتم عدم استعمال بعض المناطق الموبوءة للرعي بسبب احتوائها على البكتيريا المسببة للمرض دون الاغفال عن امكانية تنقل المرض الى الانسان.

يعتبر مرض الحمى الفحمية من الافات المستوطنة التي لازالت تعبث في بعض المناطق التي توجد بها حقول فحمية ويتم الكشف عنه، في غياب ظهور علامات مميزة ، بواسطة الفحوص المخبرية.

أما عن طرق الوقاية، فتعتمد على تلقيح جميع الاصناف الحيوانية الحساسة (بقر، غنم، ماعز) في المناطق الموبوءة مرة واحدة كل سنة في شهر يناير، ويتراوح معدل التغطية السنوية مابين 70-80٪ (أنظر الرسم البياني 11).

الرسم البياني 11 : تطور تلقيح الأصناف الحساسة ضد الحمى الفحمية

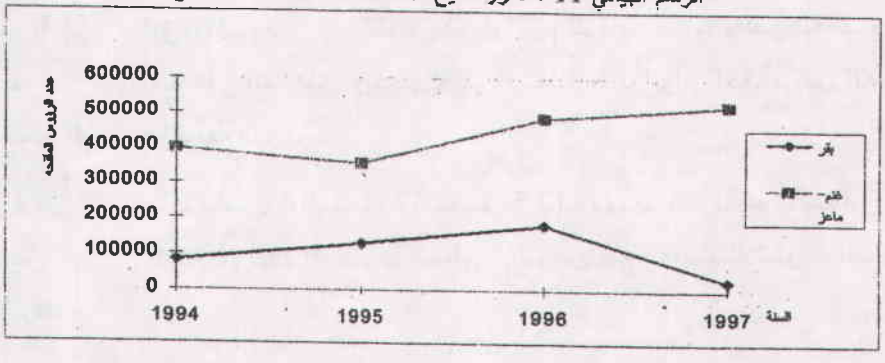

د- داء الكلب :

من الامراض المعدية قانوناً بموجب الظهير الشريف سالف الذكر والقرارات الوزارية القاضية بتطبيق الاجراءات لحماية الانسان والحيوان من هذا المرض الفتاك . وهو مرض مستوطن بالمغرب، يصيب جميع الاصناف الحيوانية، وتعتبر فصيلة الكلاب الناقل والخزان الرئيسي للفيروس بالمغرب.

وعن الحالة الجوائحية ، يعتبر داء الكلب من الامراض التي تنتشر في أغلب أقاليم المملكة بنسب متفاوتة الخطورة، نظرا لعدة عوامل (درجة التوعية ونسبة الكلاب الضالة) . ويسجل معدل 340 حالة سنوياً ، تساهم فيها الكلاب وحدها بنسبة تقارب 50٪ من اجمالي الحالات المسجلة، كما يتم تسجيل معدل 20 حالة سنوياً عند الجنس الآدمي.

وباحتوائه على أكبر نسبة من الكلاب التائهة وتوفر الظروف المساعدة على ذلك، يحتل الوسط القروي مكانة جديرة بالاهتمام حيث تسجل فيه حوالى 80٪ من مجموع الحالات، وإنطلاقاً من المعطيات الجوائحية التي سبقت الاشارة اليها، بادرت السلطات البيطرية منذ

عام 1986 بوضع إستراتيجية للمكافحة تم تحديدها في اطار البرنامج الوطني لمحاربة داء الكلب الذي كان من أهدافه التقليل من نسبة الاصابة على المدى القصير، والعمل على استئصاله في المدى الطويل.

وتعتمد طرق الوقاية التي تم تحديدها في البرنامج على مايلي :

* تطبيق اجراءات الوقاية الصحية، وذلك بابادة الكلاب الضالة (التائهة) سواء بالوسط القروي او الحضري، والتي قدرت نسبتها بحوالى 10٪ من مجموع الكلاب (حوالى 200.000 كلب تائه).

* تطبيق وسائل الوقاية الطبية بتلقيح الكلاب المملوكة بالعالم القروي مرة كل سنة في إطار حملات جماعية.

* القيام بحملات التوعية والتحسيس.

كانت الانجازات فيما يتعلق بتطبيق اجراءات الوقاية الصحية والطبية كالتالي (أنظر الرسم البياني 12) :

الرسم البياني 12 : تطور الوقاية الطبية و الصحية ضد داء الكلب

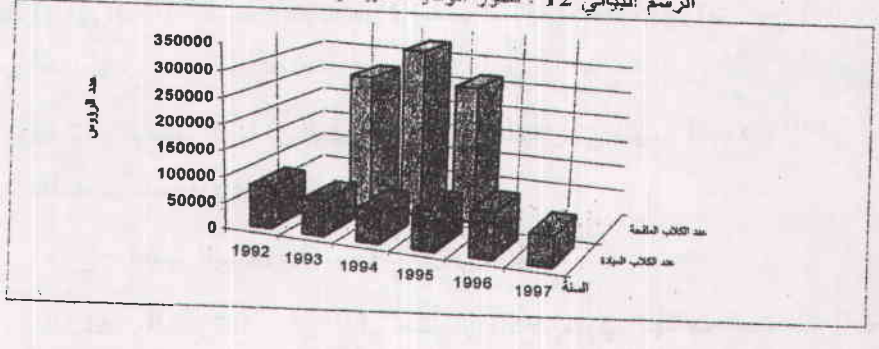

يمكن القول بأن البرنامج الوطني لمحاربة داء الكلب في المغرب ساهم بقسط وافر في تحسين الحالة الصحية للعديد من مناطق المملكة ازاء هذا المرض، وقد تم ذلك بفضل الحملات الجماعية المنتظمة لابادة الكلاب التائهة وتحصين الكلاب المملوكة، بجانب دور البرنامج في تحسين نسبة التوعية والتحسيس لدى السكان، ويبقى نجاح البرنامج رهيناً ايضاً بتوفر شروط أخرى لاتقل أهمية عن سابقاتها.

* التنسيق بين جميع القطاعات المعنية (وزارة الصحة، وزارة الفلاحة، وزارة الداخلية، الجماعات المحلية).
* القيام بالدراسات الابديميولوجية والايكولوجية (البيئية) لمعرفة المرض والجوانب المحيطة بحياة الخزان والناقل الرئيسي (الكلب).
* تكثيف اجراءات الوقاية الطبية (التلقيح) والصحية (إبادة الكلاب التهائهة).

خ- مرض الجدري عند الابل :

يعتبر من الامراض الفيروسية المعدية التي تصيب الابل بالاقاليم الجنوبية حيث تنتشر تربية الجمال.

تم الكشف عن الحالات الاولى لهذا المرض سنة 1984 بالمناطق الجنوبية المغربية، وقد كانت الاصابة اكثر ضراوة عند صغار الابل، حيث سجلت خسائر اقتصادية، وبعد استقرار في الحالة الصحية دامت حوالي عشر سنوات، ظهرت حالات جديدة عام 1993 بنفس المناطق.

وقد كان لبعض العوامل المساعدة الدور الكبير في ظهور الحالات الاولى للمرض بجنوب المغرب نذكر منها :

* عمليات تعمير المناطق الجنوبية بالابل (استيراد ...).
* التنقلات الكثيرة لقطعان الابل بحثاً عن الكلأ بسبب الجفاف المستمر الذي ساد بهذه المناطق،
* الحساسية الكبيرة لصغار الابل ازاء المرض.

وبفضل حملات التلقيح المكثفة لقطيع الابل بالمناطق المعنية باستعمال لقاح، تم

تصنيعه محلياً من طرف المختبر الوطني لانتاج اللقاحات البيطرية (شركة بيوفارما) (أنظر الرسم البياني أسفله) وتتبع الحالة الصحية للابل عن قرب، كانت من وراء التقليص من حدة الاصابات والسيطرة على المرض فيما بعد. حالياً يظهر المرض على حالات متفرقة تتم السيطرة عليها فور ظهورها مع اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة.

الرسم البياني 12 : تطور تلقيح الإبل ضد الجدري

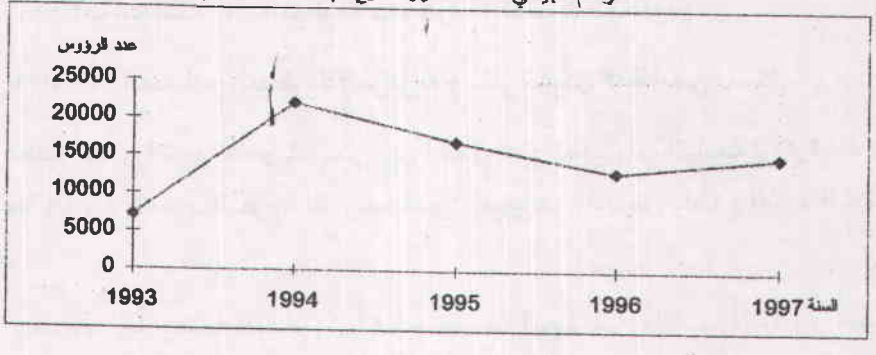

الجزء الثالث : تقويم مستوى الخدمات البيطرية بالمغرب (وقائية، علاجية، حجرية، تلقيح اصطناعي) :

1- الوضع الحالي لمراكز الخدمات (نوعها وعددها) ، الكوادر البشرية العاملة، الامكانات المختبرية المتاحة :

من اجل تنفيذ المخططات والبرامج الوقائية في مجال الصحة الحيوانية، عمل المغرب منذ فجر الاستقلال على ارساء البنيات التحتية الاساسية وإعداد العنصر البشري من كوادر وتقنيين مساعدين للسهر على الحالة الصحية لقطيع الماشية وضمان التأطير البيطري الفعال.

1-1 : مراكز الخدمات البيطرية بالمغرب (البنيات التحتية) :

1-1-1 : المصالح البيطرية المركزية (أنظر الهيكل التنظيمي : شكل 2) :

تعتبر مديرية تربية المواشي من بين احدى أهم المديريات التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، التي تلعب دوراً حيوياً في النهوض بقطاع الثروة الحيوانية بالمغرب.

وتضم حالياً خمسة أقسام منها قسم الصحة الحيوانية، والقسم البيطري للصحة الغذائية (أنظر الهيكل التنظيمي : شكل 2) .

* قسم الصحة الحيوانية : على غرار باقي الاقسام الاخرى، يتكون هذا القسم من مصلحتين مركزيتين :

أ- مصلحة العمليات الوقائية : تقوم بالمهام التالية :

* محاربة الامراض المعدية الحيوانية.
* محاربة الامراض الحيوانية ذات التأثير الاقتصادي (الطفيليات).
* محاربة الامراض المشتركة بين الانسان والحيوان.
* تتبع الحالة الصحية على الصعيد الوطني والدولي.
* القيام بالدراسات الجوائجية للامراض الحيوانية.

* اعداد الشروط الصحية لتبادل الحيوانات الحية بين الاقطار.

ب- مصلحة الصيدلة والطب البيطري الحر : تقوم بالمهام التالية :

* تتبع تدخلات الاطباء البياطرة الخواص.

* مراقبة جودة الادوية البيطرية المصنعة محلياً أو المستوردة.

* دراسة ملفات طلب رخص بيع أدوية بيطرية بالسوق بتنسيق مع وزارة الصحة.

*** القسم البيطري للصحة الغذائية : يتكون من مصلحتين :**

أ- مصلحة التشريعات الصحية :

مكلفة بمتابعة وتحديث القوانين التشريعية، ووضع معايير الجودة.

ب- مصلحة التفتيش والمراقبة :

مكلفة بتتبع وتقييم وتنسيق العمليات في مجال مراقبة جودة الموارد الحيوانية وذات الاصل الحيواني الموجهة للاستهلاك الادمي والحيواني.

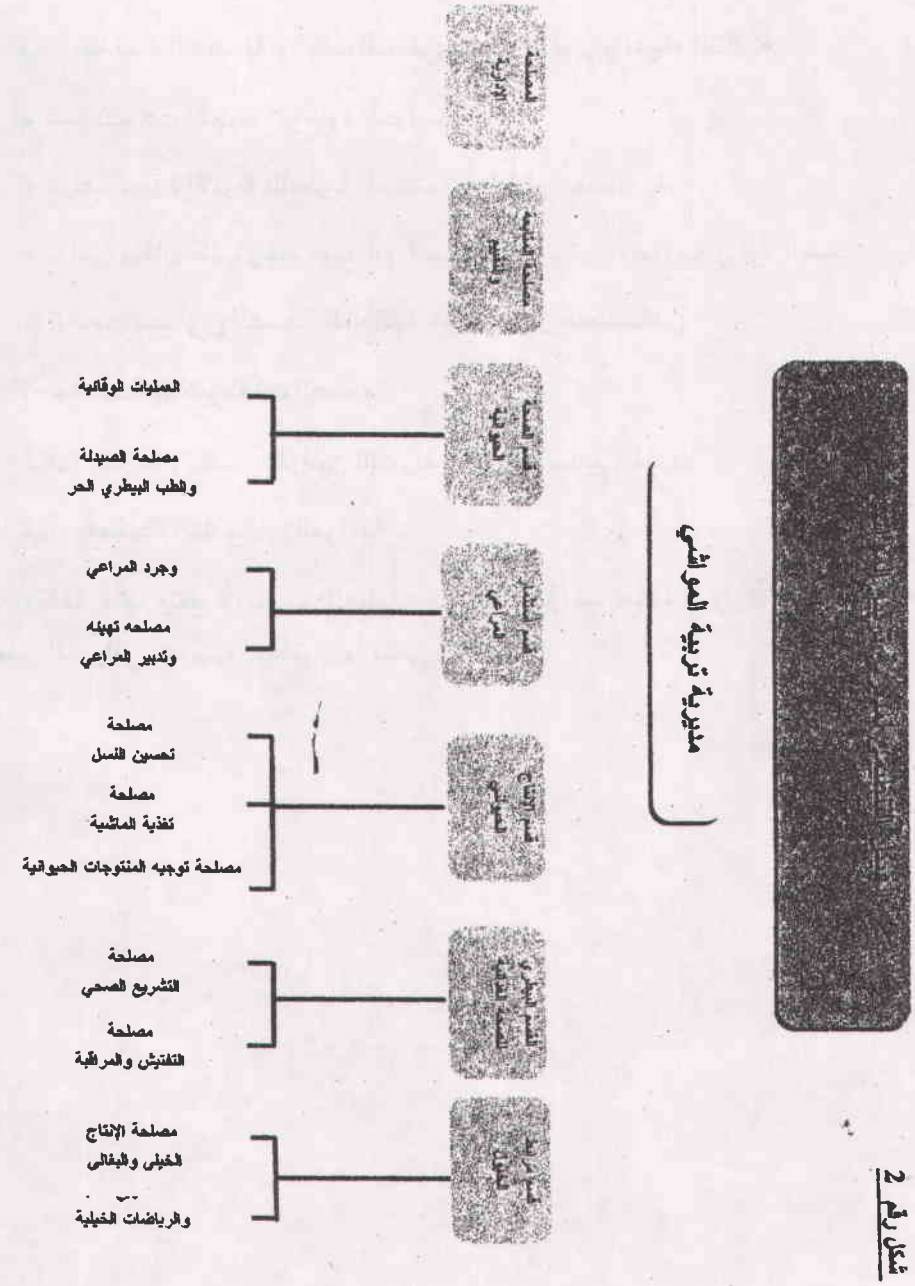
مديرية تربية المواشي
العمليات الوقائية
مصلحة الصيدلة والطب البيطري الحر
وجرد المراعي
مصلحه تهيئه وتدبير المراعي
مصلحة تحسين النسل
مصلحة تغذية الماشية
مصلحة توجيه المنتوجات الحيوانية
مصلحة التشريح الصحي
مصلحة التفتيش والمراقبة
مصلحة الإنتاج الخيلي والبغالي
والرياضات الخيلية

شكل رقم 2

1-1-2 : المصالح البيطرية الجهوية (شكل 3) :

عرفت مراكز الخدمات البيطرية بالمغرب تطوراً ملحوظاً منذ الاستقلال : فالمصالح البيطرية الجهوية يقدر عددها حالياً ب 41 مصلحة موزعة على جميع اقاليم وعمالات المملكة، في حين لم يكن عددها يتجاوز 13 مصلحة سنة 1956، كما ارتفع عدد المختبرات البيطرية للتحاليل والابحاث البيطرية المكونة للشبكة الوطنية من 3 عام 1956 الى 8 حالياً. وكذلك الشأن بالنسبة لباقي المراكز البيطرية كالمصالح البيطرية البلدية، المصالح البيطرية بالحدود (حيث توجد محطات الحجر البيطري) ومراكز التلقيح الاصطناعي.

بالاضافة إلى ذلك ، تم احداث مؤسسة وطنية للتعليم البيطري منذ عام 1970 والتى ساهمت في دعم التأثير البيطري على الصعيد الوطني .

أ- المصالح البيطرية الاقليمية (مصالح تربية المواشي سابقاً) :

نوع المصلحة	العدد	التوزيع الجغرافي
* المصالح البيطرية بالمديريات الاقليمية للفلاحة	41	جميع أقاليم المملكة .
* مصالح تربية المواشي بالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (*).	9	مناطق ورزازات، بركان، الفقيه بن صالح، تافيلالت، القنيطرة، مراكش، الجديدة، القصر الكبير، اكادير.
* المفتشيات البيطرية.	144	الدوائر التابعة للاقاليم
* مراكز تربية المواشي	245	الجماعات القروية.

(*) أنظر خريطة توزيع المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي : شكل 4

شكل رقم 3

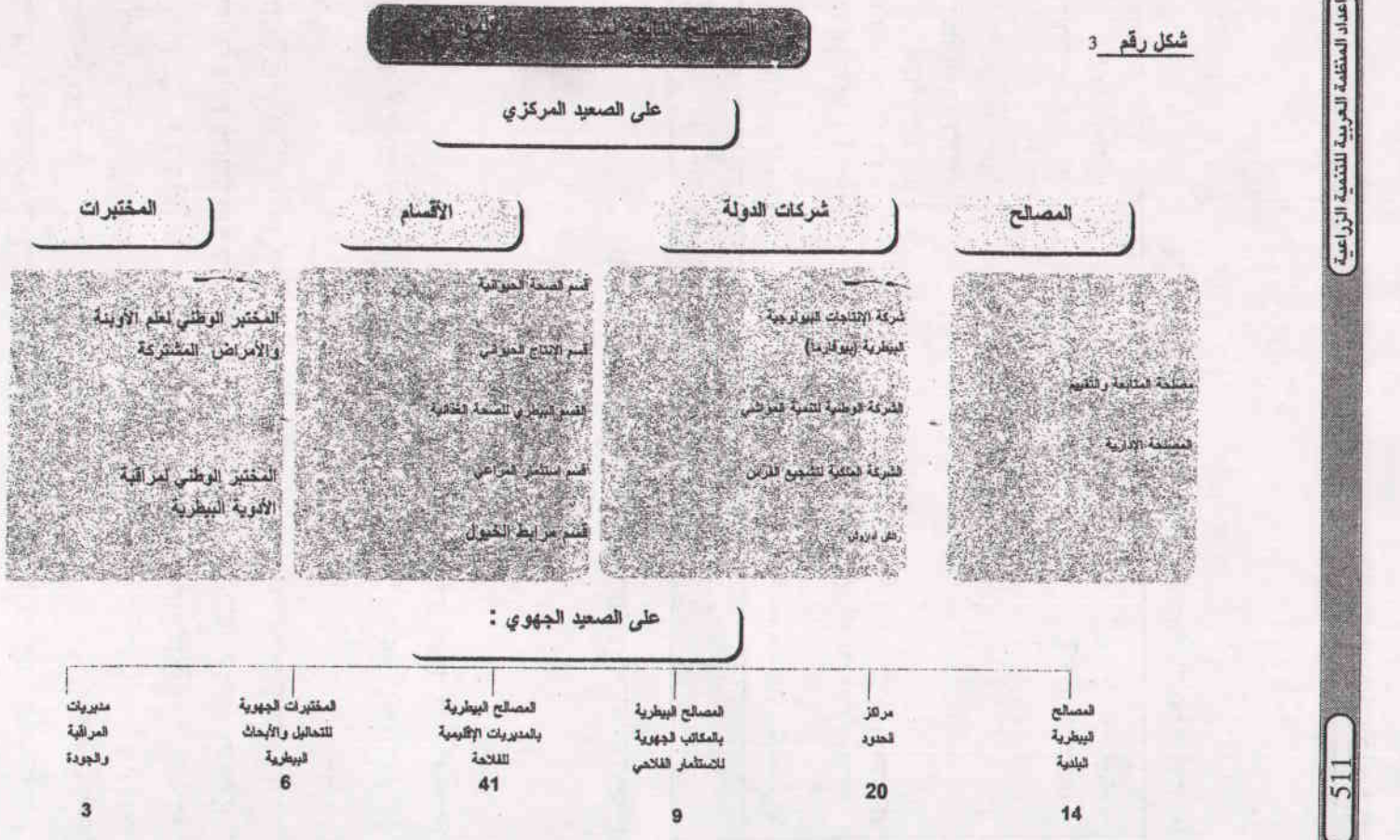

المصالح التابعة لمديرية الثروة الحيوانية

على الصعيد المركزي

المصالح	شركات الدولة	الأقسام	المختبرات
مصلحة المتابعة والتقييم المصلحة الإدارية	شركة الإنتاجات البيولوجية البيطرية (بيوفارما) الشركة الوطنية لتنمية المواشي الشركة الملكية لتشجيع الفرس رالف ادروش	قسم الصحة الحيوانية قسم الإنتاج الحيواني القسم البيطري للصحة الغذائية قسم استثمار المراعي قسم مرابط الخيول	المختبر الوطني لعلم الأوبئة والأمراض المشتركة المختبر الوطني لمراقبة الأدوية البيطرية

على الصعيد الجهوي :

المصالح البيطرية البلدية	مراكز الحدود	المصالح البيطرية بالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي	المصالح البيطرية بالمديريات الإقليمية للفلاحة	المختبرات الجهوية للتحاليل والأبحاث البيطرية	مديريات المراقبة والجودة
14	20	9	41	6	3

شكل رقم 4

خريطة توزيع المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي بالمغرب

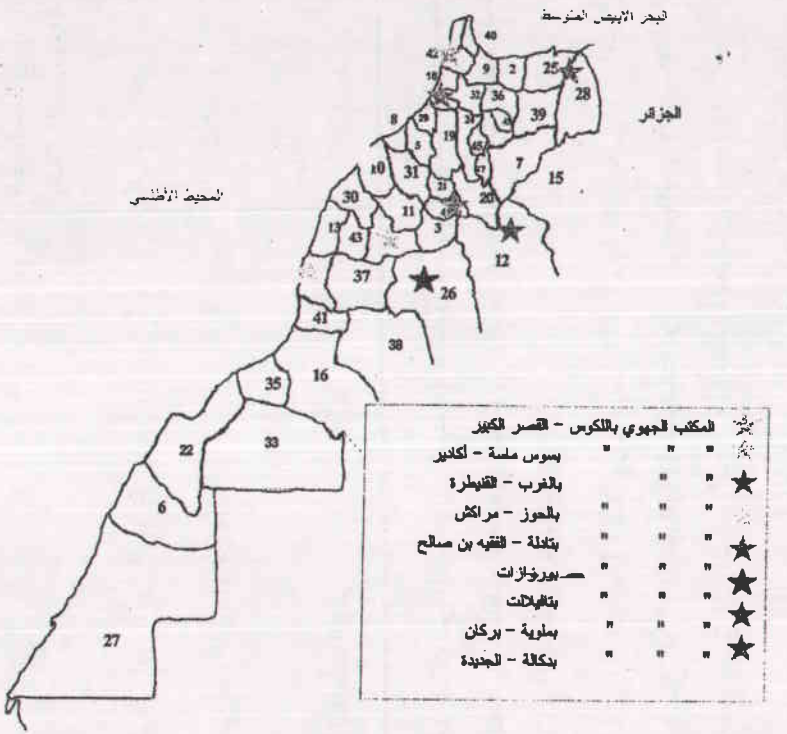

1	اكادير	23	مراكش
2	الحسيمة	24	مكناس
3	ازيلال	25	الناظور
4	بني ملال	26	ورزازات
5	بن سليمان	27	وادي الذهب
6	بوجدور	28	وجدة
7	بولمان	29	الرباط
8	الدار البيضاء	30	لسفي
9	شفشاون	31	سطات
10	الجديدة	32	سيدي قاسم
11	قلعة السراغنة	33	السمارة
12	الراشدية	34	طنجة
13	الصويرة	35	طانطان
14	فاس	36	تاونات
15	فيكيك	37	تارودانت
16	كلميم	38	طاطا
17	افران	39	تازة
18	القنيطرة	40	تطوان
19	الخميسات	41	تزنيت
20	خنيفرة	42	العرائش
21	خريبكة	43	شيشاوة
22	العيون	44	الحاجب
		45	صفرو

تقوم المصالح البيطرية الاقليمية التي يشرف عليها كوادر مغربية بمساعدة تقنيين مساعدين وأعوان في ميدان تربية الماشية، بتنفيذ برامج الرعاية الصحية البيطرية وتتبع الحالة الصحية للماشية في مناطق نفوذهم ، بالاضافة الى مراقبة جودة الموارد الحيوانية وذات الاصل الحيواني وجميع المهام المنوطة بها.

ب- المختبرات البيطرية الجهوية والوطنية (أنظر الخريطة : شكل 5) :

نوع المصلحة	العدد	التوزيع الجغرافي
* المختبرات الجهوية للتحاليل والابحاث البيطرية	6	6 جهات اقتصادية : الدار البيضاء، فاس، مراكش، طنجة، اكادير، وجدة
* المختبر الوطني لمراقبة الادوية البيطرية	1	الرباط
* المختبر الوطني لعلم الاوبئة والامراض المشتركة.	1	الرباط
* مختبر إنتاج اللقاحات البيطرية	1	الرباط

كان لإحداث شبكة من المختبرات البيطرية لتشمل جميع الجهات الاقتصادية للمملكة دوراً كبيراً في تحسين التأطير الصحي البيطري، والمساهمة الفعالة في تقييم نتائج برامج الوقاية ضد مختلف الامراض الحيوانية.

ويسند للمختبرات الجهوية للتحاليل والابحاث البيطرية تشخيص الامراض الحيوانية واجراء التحاليل على المواد الحيوانية والمنتجات من اصل حيواني، والمساهمة في توجيه البرامج الوقائية عن طريق الدراسات الميدانية لمختلف الامراض الحيوانية.

في حين يجد المختبر الوطني لعلم الاوبئة والامراض المشتركة أهميته بالنظر الى الدور الذي يقوم به في مجال تتبع الدراسات والتقصيات الابديميولوجية بتنسيق مع المختبرات الجهوية سالفة الذكر، وتقييم البرامج الوطنية لمحاربة الامراض الحيوانية واقتراح الاستراتيجيات والبرامج الوقائية حسب تطور الحالة الابديميولوجية لمختلف الامراض.

شكل رقم 5 خريطة توزيع المختبرات البيطرية

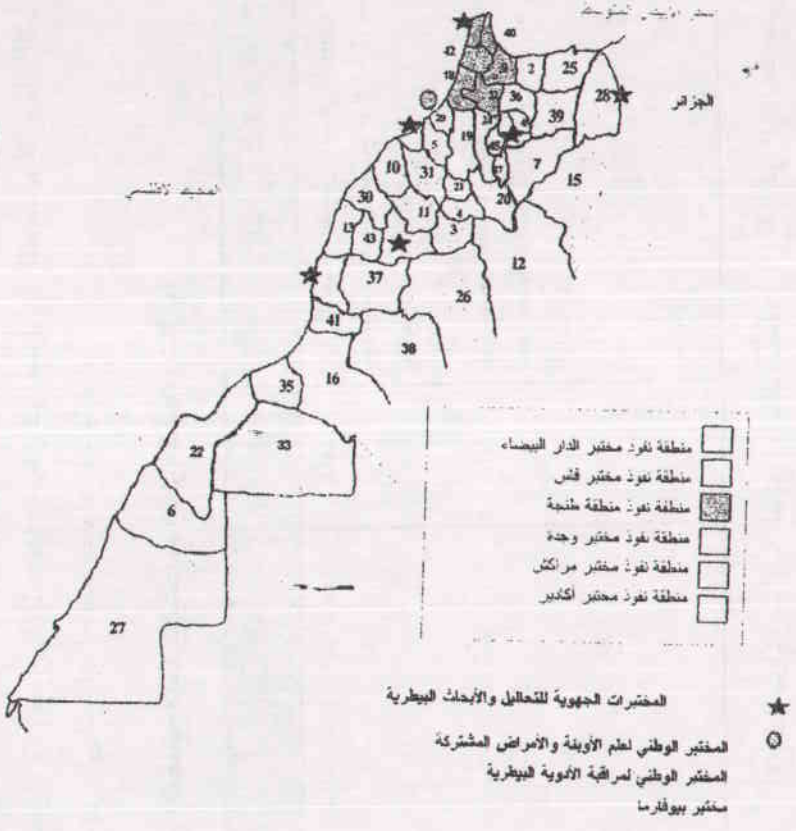

1	أكادير	23	مراكش
2	الصويرة	24	مكناس
3	ازيلال	25	الناظور
4	بني ملال	26	ورزازات
5	بن سليمان	27	وادي الذهب
6	بوجدور	28	وجدة
7	بولمان	29	الرباط
8	الدار البيضاء	30	سفي
9	شفشاون	31	سطات
10	الجديدة	32	سيدي قاسم
11	القلعة السراغنة	33	السمارة
12	الراشدية	34	طنجة
13	الصويرة	35	طاطاس
14	فاس	36	تاونات
15	فيكيك	37	تارودانت
16	كلميم	38	طاطا
17	افران	39	تازة
18	القنيطرة	40	تطوان
19	الخميسات	41	تزنيت
20	مخفرة	42	الجرادة
21	جريكة	43	شيشاوة
22	العيون	44	الحاجب
		45	صفرو

كما إستهدف إنشاء المختبر الوطني لمراقبة الادوية البيطرية مراقبة فعالية وجودة المواد البيطرية سواء المصنعة محلياً أو المستوردة، كما يقوم بدراسة ملفات الادوية البيطرية والمواد البيولوجية والقيام باجراء التحاليل الضرورية عليها قبل منحها رخصة البيع بالسوق على صعيد التراب الوطني.

أما عن مختبر الانتاجات البيولوجية البيطرية (بيوفارما) ، فان احداثه سنة 1985 جاء تمشياً مع النمو الذي عرفه قطاع تربية المواشي بالمغرب، فقد استطاع هذا المختبر أن يساهم في سد جميع حاجيات البلاد من اللقاحات والامصال البيطرية الضرورية (مثال لقاح جدري الغنم، لقاح الحمى الفحمية والعرضية ، لقاح طاعون الخيليات، لقاح التسممات المعوية، لقاح جدري الابل ، لقاح مرض نيوكاستل عند الدواجن، لقاح داء الكلب...) التي تحتوي على العثرات المحلية المتواجدة بالبلاد .

ج- المصالح البيطرية بالحدود (أنظر الخريطة : شكل 6) :

نوع المصلحة	العدد	التوزيع الجغرافي
* مراكز الحدود بالموانىء .	10	الدار البيضاء، القنيطرة، آسفي، العيون، اكادير، الجديدة، الناضور، الحسيمة، الداخلة، طنجة، القنيطرة.
* مراكز الحدود بالمطارات	10	مطار محمد الخامس بالدار البيضاء، مطار اكادير فاس، طنجة، وجدة، الرباط، مراكش، العيون، الداخلة، ورزازات

تلعب المراكز سالفة الذكر (عددها 20) دوراً هاماً في الحفاظ على الصحة الحيوانية، من خلال المراقبة الصحية وضبط الجودة التي تخضع لها المبادلات التجارية للحيوانات الحية والمواد الحيوانية وذات الاصل الحيواني.

شكل رقم 6 خريطة توزيع مراكز الحدود

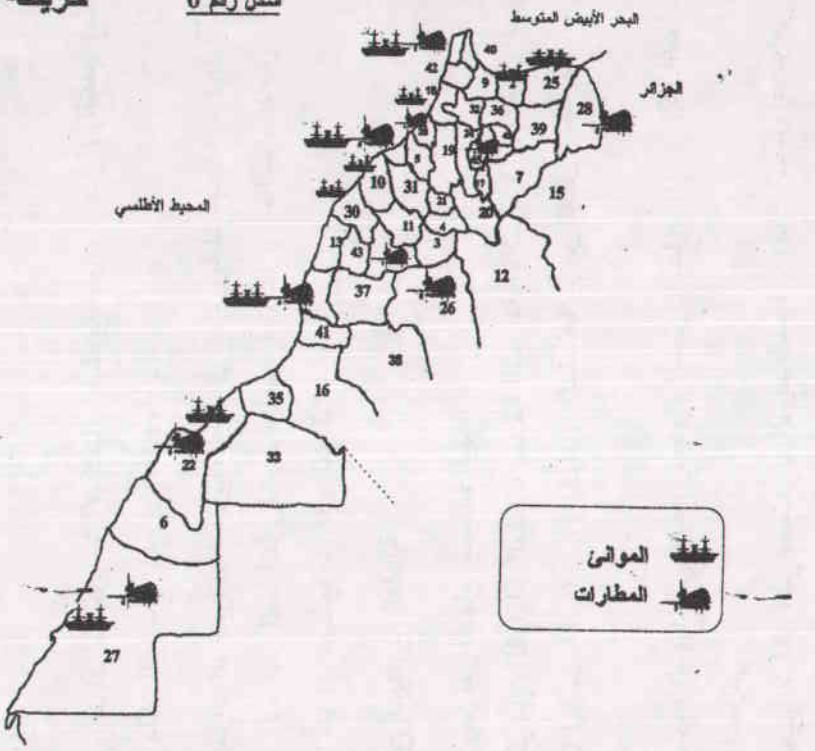

1	تكاير	23	مراكش
2	الحسيمة	24	مكناس
3	ازيلال	25	الناظور
4	بني ملال	26	ورزازات
5	بن سليمان	27	وادي الذهب
6	بوجدور	28	وجدة
7	بولمان	29	الرباط
8	الدار البيضاء	30	آسفي
9	شفشاون	31	سطات
10	الجديدة	32	سيدي قاسم
11	قلعة السراغنة	33	السمارة
12	الراشدية	34	طنجة
13	الصويرة	35	طانطان
14	فاس	36	تاونات
15	فيكيك	37	تارودانت
16	كاسيم	38	طاطا
17	الفران	39	تازة
18	القنيطرة	40	تطوان
19	الخميسات	41	تزنيت
20	خنيفرة	42	العرائش
21	خريبكة	43	شيشاوة
22	العيون	44	الحاجب
		45	صفرو

وتأتي هذه المراقبة بعد سلسلة من الاجراءات الصحية البيطرية التي تتم على صعيد البلد المصدر – إذ أن الواردات من الحيوانات الحية والمواد الحيوانية يجب أن تتوفر فيها جميع الشروط الصحية والتقنية، التي يتم تحديدها بين البلد المصدر والبلد المستورد طبقاً للقوانين والمقاييس الدولية الخاصة بالتجارة الدولية.

ولتمكين هذه المراكز البيطرية من مزاولة مهامها في ظروف ملائمة، عملت المصالح البيطرية المركزية على اتخاذ مجموعة من التدابير منها :

* وضع القوانين والتشريعات الضرورية لتطبيق المراقبة الصحية اللازمة عند التصدير والاستيراد.
* تجهيز هذه المراكز بمايلزم من الامكانيات البشرية (كوادر بيطرية) والتقنية (محاجر بيطرية، أماكن التبريد ...) لمزاولة مهامها.
* تعزيز تجهيزات المختبرات البيطرية بالوسائل الضرورية لتمكينها الاستجابة لطلبات تشخيص الامراض الحيوانية والمراقبة الصحية، وكذا جودة المواد الحيوانية وذات الاصل الحيواني المتأتية من هذه المراكز.

د- المصالح البيطرية البلدية :

عددها 14، ومن بين المهام المسندة اليها :

* تطبيق القوانين والقرارات المتعلقة بصحة الحيوانات والمواد ذات الاصل الحيواني الموجهة للاستهلاك الادمي والقوانين المتعلقة بزجر الغش والشرطة الصحية البيطرية.
* مراقبة اللحوم المهيأة في المجازر، ومواد البحر والدجاج والبيض وكل المواد ذات الاصل الحيواني.
* مراقبة جميع الاماكن التي تصنع بها المواد الحيوانية وذات الاصل الحيواني سواء كانت موجهة للاستهلاك الادمي أو الحيواني أو موجهة للصناعة.

إضافة الى هذه المصالح البلدية البيطرية، يوجد في جميع أقاليم المملكة مجازر بلدية (وعددها 62) وقروية (وعددها 757) يشرف على مراقبتها كوادر بيطرية تابعين للمصالح البيطرية المركزية.

خ- مراكز التلقيح الاصطناعي :

وعياً بأهمية التلقيح الاصطناعي الذي يعتبر من أحدث التقنيات لتحسين الطاقة الوراثية للقطيع والرفع من إنتاجيته، عملت مديرية تربية المواشي منذ مايقرب من 30 سنة على تطوير هذا المجال بانشاء مركزين جهويين للتلقيح الاصطناعي.

* أحدهما بعين الجمعة (ضواحي الدار البيضاء) ويغطي حاجيات المناطق الجنوبية، وقد تم احداثه سنة 1968.

* والثاني بالفوارات (ضواحي القنيطرة) ويغطي حاجيات المناطق الشمالية وقد تم احداثه سنة 1973.

يقوم هذان المركزان بالخدمات التالية :

- إنتاج السائل المنوي المجمد وتعليبه وخزنه وتوزيعه على المراكز الفرعية التابعة لهما وكذلك علي الجمعيات وتعاونيات مربي الماشية.
- توفير المعدات الضرورية للتلقيح الصناعي للمراكز الفرعية التابعة لهما والتي يقدر عددها ب 27.
- تكوين التقنيين المختصين في التلقيح الاصطناعي وتدريب للعاملين في هذا الميدان.
- الاشراف الفني على المراكز الفرعية التي تقوم بتنفيذ برنامج التلقيح الاصطناعي عند مربي الماشية.
- تعميم عملية التلقيح الاصطناعي وارشاد مربي الماشية في ميدان التناسل.
- تنظيم برنامج الاختبار الوراثي للفحول المستعملة في التلقيح.
- انتاج السائل المنوي وتجميده.
- بحوث حول استعمال وتعميم استعمال البيوتكنولوجيات الجديدة، نقل الاجنة .. الخ.

تقدر الطاقة الانتاجية الحالية لهذين المركزين بمايزيد عن 300 الف جرعة سنوياً بينما لاتزيد حاجيات البلاد عن 200 الف جرعة في السنة.

س – مرابط الخيول الجهوية (الحريسة الجهوية) :

تعتبر هذه المرابط من بين المصالح التابعة لمديرية تربية المواشي (قسم مرابط الخيول) بمقتضى المرسوم الملكي الصادر بتاريخ 13 مايو 1993 الذي يحدد بمقتضاه مهام وتنظيم وزارة الفلاحة

عددها5 ، وتتواجد بكل من مدن مكناس، الجديدة، مراكش، وجدة، وبوزنيقة، ولكل حريسة جهوية مناطق تابعة لها حسب المرسوم المشار اليه اعلاه :

مرابط الخيول	المناطق التابعة
– مكناس	– مكناس، فاس، تطوان، تاونات، افران، خنيفرة، بولمان، الراشيدية، سيدي قاسم، القنيطرة، طنجة، الخميسات (ماعدا جماعة حد براشوة).
– الجديدة	– الجديدة، سطات.
– مراكش	– مراكش، اكادير، قلعة السراغنة، ازيلال، خريبكة ، آسفي، ورزازات، تارودانت.
– وجدة	– وجدة، الناظور، الحسيمة، فكيك، تازة، دولمان.
– بوزنيقة	– الدار البيضاء، الرباط، سلا، بن سليمان، الخميسات (جماعة حد براشوة)

تقوم هذه المرابط بالمهام التالية :

– القيام بالدراسات والتجارب والتعميم في مجال تحسين الاصناف الخيلية والبغالية.

– إنتاج الفحول.

– تنظيم ومراقبة سير محطات تحسين النسل الخاصة بالخيول.

– تقديم المساعدة التقنية لشركات الفروسية وسباق الخيول.

1-2 : الكوادر البشرية العاملة :

1-2-1 : دور القطاع العام :

يقوم البياطرة والتقنيون المساعدون بالقطاع العام (المصالح البيطرية، مختبرات التشخيص، المراقبة والدراسات الابديميولوجية) بتنفيذ كل المهام المنوطة بهم : الرعاية الصحية البيطرية، تشخيص الامراض المعدية، تتبع الحالة الصحية للماشية ، القيام باعداد وتتبع الدراسات الجوائحية المتعلقة بمختلف الامراض الحيوانية، تطبيق اجراءات الشرطة البيطرية، مراقبة جودة المواد الحيوانية، وذات الاصل الحيواني على صعيد جميع مناطق المملكة.

الوسائل البشرية العاملة	العدد
- في القطاع العام :	
- أطباء بياطرة	260
- مساعدون تقنيون	1336
- في القطاع الخاص	275

1-2-2- دور القطاع الخاص في مجال الخدمات البيطرية :

إن النمو والازدهار الذي عرفهما قطاع تربية المواشي خلال العقود الاخيرة قد تحققا بفضل تكثيف الانتاج الحيواني عبر سلسلة من البرامج التي ضمت على الخصوص تحسين النسل، وتنوع التغذية الحيوانية والتأطير الصحي، وكانت الاهداف الرئيسية المتوخاة من كل هذه البرامج هي الرفع من انتاج المواد الحيوانية وذات الاصل الحيواني (اللحوم، الحليب، البيض، العسل، الصوف ..) قصد سد حاجيات السكان التي تتزايد سنة بعد سنة.

إن التغييرات التي استهدفت مناهج وطرق تربية المواشي، بالاضافة الى التغيرات التي طرأت على البيئة المحيطة بالحيوانات (حيوانات ذات حساسية عالية وبالتالي تأثرها السريع بالامراض، تصنيع بعض القطاعات كقطاع تربية الدواجن) نتج عنها ، فيما يتعلق بالتأطير

الصحي البيطري ضرورة ايجاد هياكل ونماذج للخدمات البيطرية قادرة على تلبية، الطلبات الهائلة والمتزايدة من طرف مربي الماشية والمتخصصين في ميدان الانتاج الحيواني، كماً وكيفاً ويستحيل على المصالح البيطرية العمومية التابعة للدولة الاستجابة اليها.

وإنطلاقا من هذه المعطيات الميدانية وابتداءاً من سنة 1975 ، عملت المصالح البيطرية والسلطات المختصة على اتخاذ الاجراءات والترتيبات الاولية لوضع وتبني الاسس القانونية اللازمة والضرورية لممارسة الطب والجراحة والصيدلة البيطرية بصفة خاصة.

ويعود تاريخ اصدار القوانين الاولية الاساسية الى سنة 1980، ومنذ هذه الفترة، بفضل الاطار القانوني الذي تم وضعه، لوحظ تطور جذري فيما يتعلق بممارسة الطب البيطري. كما لوحظ أن هناك تغيير في نوعية التدخلات التي كان من المعتاد القيام بها من طرف الصالح البيطرية التابعة للدولة، والتى تتجلى في العلاجات الفردية مقابل القيام بانجاز وتنفيذ برامج وقائية تستهدف محاربة واستئصال الامراض المعدية، والمهام المتعلقة بالحفاظ على الصحة العمومية البيطرية.

واذا كان استقرار الاطباء البياطرة بالقطاع الخاص بطيئا في أول الامر (مابين سنة 1980 و 1985)، فان عدد طلبات رخص ممارسة الطب البيطري بصفة حرة عرف قفزة كبيرة بعد اصدار خلال سنة 1985 القوانين المتعلقة بالانتداب الصحي (رخصة تكميلية تعطى عند الطلب للاطباء البياطرة الخواص لممارسة الطب البيطري الذي يتعلق بالامراض المعدية قانونيا والمحددة في الظهير الشريف بتاريخ 1977/9/19).

وفي هذا الاطار ، يمكن للاطباء البياطرة العاملين بالقطاع الخاص والحاصلين على الانتداب الصحي المشاركة في منطقة جغرافية يتم تحديدها من طرف المصالح البيطرية، في البرامج والحملات الوقائية الوطنية ضد الامراض المعدية مقابل تعويضات محددة يتم صرفها لهم من طرف الدولة.

ولقد كانت الاهداف المتوخاة من وراء الانتداب الصحي، وبالتالي مشاركة الاطباء البياطرة الخواص في الحملات الوقائية من الامراض المعدية هي :

* تقريب الطبيب البيطري الخاص من مربي الماشية وخلق علاقة مباشرة ومتميزة بينهما من خلال تنفيذه للعمليات الوقائية الاجبارية التي تتحمل الدولة نفقاتها.

* وضع الاطر القادرة على القيام بالتأطير الصحي المتنوع رهن إشارة مربي الماشية والحرفيين والتعاونيات والخواص إستجابة لمتطلبات قطاع تربية المواشي والانتاج الحيواني، هذه الوضعية ساعدت المصالح البيطرية التابعة للدولة على التخلي عن جميع الخدمات الخاصة بالعلاجات الفردية لصالح القطاع الخاص.

ولقد ارتفع عدد الاطباء البياطرة العاملين بالقطاع الخاص من 15 طبيب سنة 1983 الى ما يفوق 275 سنة 1997. كما ارتفعت نسبة تغطية القطيع الوطني (أنظر الرسم البياني 13 و 14 والجدول 10) .

- من 0.7٪ سنة 1985 الى 52٪ سنة 1997 بالنسبة لتلقيح الابقار ضد الحمى القلاعية.

- من 2٪ سنة 1985 الى 42٪ سنة 1997 فيما يتعلق بتلقيح الاغنام ضد الجدري.

الرسم البياني 13 : تطور البياطرة الخواص بالمغرب (1983-1997)

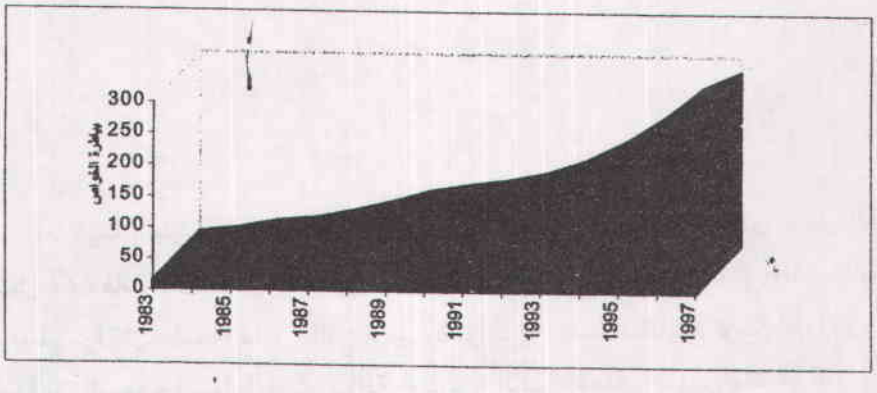

الرسم البياني 14 : تطور التغطية الصحية من طرف القطاع الحر

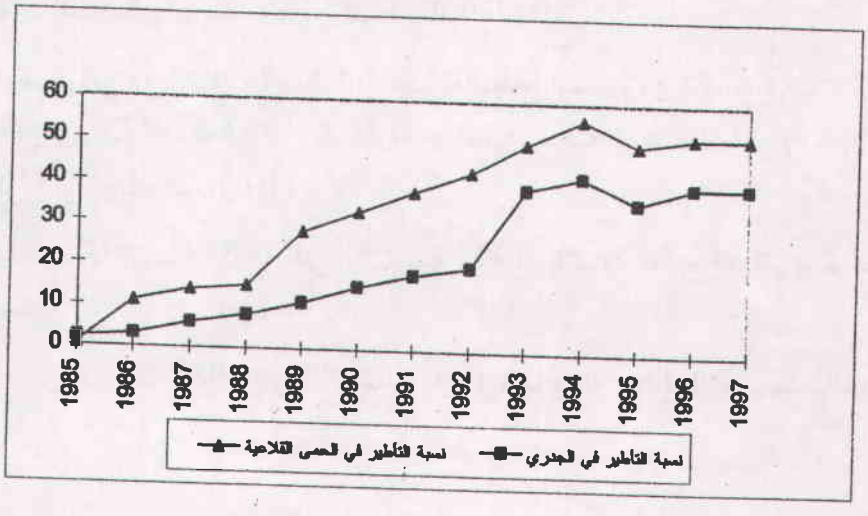

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للبياطرة العاملين بالقطاع الخاص (انظر الخريطة شكل 7) ، فاننا نلاحظ أن 96٪ من التمركزات تمت إما في المدن الكبري (الدار البيضاء، الرباط، مراكش، طنجة، فاس) التي توجد بضواحيها أغلبية مشاريع تربية الدواجن، أو في المناطق السقوية (سهل الغرب، دكالة، لوكوس، الحوز، تادلة ، سوس ماسة) التي يتمركز فيها قطاع تربية المواشي المكثف، وبالخصوص تربية الابقار الحلوب.

واذا أخذنا بعين الاعتبار التوجهات الجديدة للسلطات المختصة فيما يتعلق بنمو وازدهار قطاع تربية المواشي، فان الدور الذي سيناط بالقطاع الخاص للطب البيطري سيعرف في المستقبل أهمية بالغة.

شكل رقم 7 - توزيع الأطباء البياطرة الخواص حسب الأقاليم

يونيو 1998

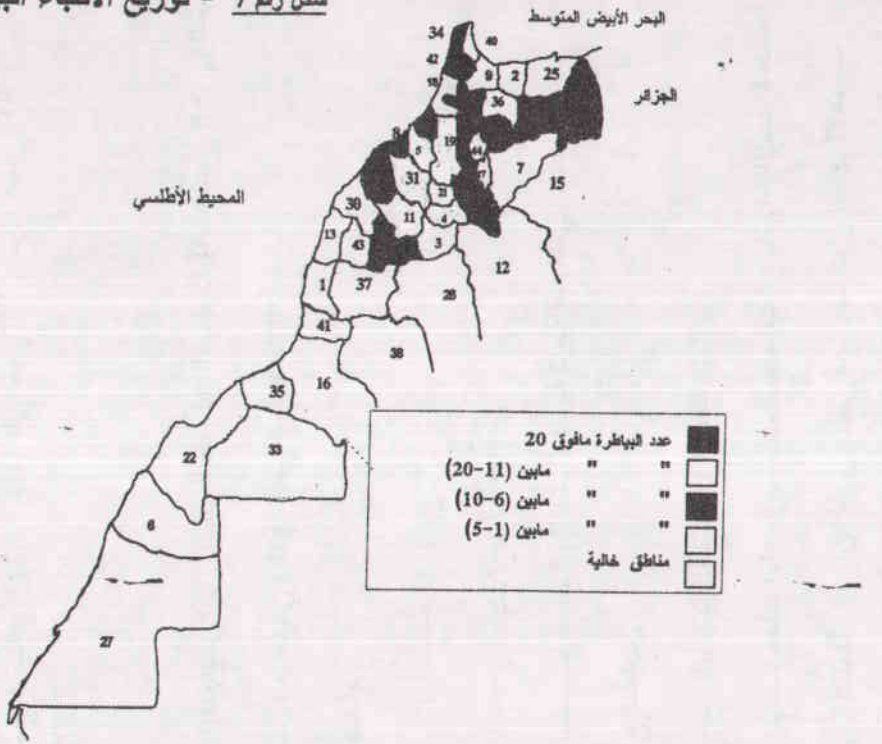

1	اكادير	23	مراكش
2	الصويرة	24	مكناس
3	ازيلال	25	الناظور
4	بني ملال	26	ورزازات
5	بن سليمان	27	وادي الذهب
6	بوجدور	28	وجدة
7	بولمان	29	الرباط
8	الدار البيضاء	30	أسفي
9	شفشاون	31	سطات
10	الجديدة	32	سيدي قاسم
11	قلعة السراغنة	33	السمارة
12	الراشدية	34	طنجة
13	الصويرة	35	طاطان
14	فاس	36	تاونات
15	فيكيك	37	تارودانت
16	كلميم	38	طاطا
17	افران	39	تازة
18	القنيطرة	40	تطوان
19	الخميسات	41	تزنيت
20	خنيفرة	42	العرائش
21	خريبكة	43	شيشاوة
22	العيون	44	الحاجب
		45	صفرو

جدول 10 : تطور الاعتمادات المخصصة للاطباء البياطرة الخواص

السنة	1993	1994	1995	1996	1997
الاعتمادات	10.300.000	12.000.000	13.000.000	16.000.000	16.000.000

يتبين أن عدد البياطرة بالقطاع الخاص عرف ولازال يسجل ارتفاعاً ملموساً عبر السنوات، ويقوم هؤلاء البياطرة حاليا بتغطية مايقرب من 70٪ من الاقاليم المغربية، هذا مع العلم أن برنامج المصالح البيطرية يهدف الى تغطية 70٪ من الابقار و 50٪ من الاغنام في حدود سنة 2000 .

2- الهيكل التنظيمي لمؤسسات الخدمات البيطرية (القطاعين العام والخاص)

2-1 : الشكل التنظيمي والمؤسسي للخدمات البيطرية :

أ- القطاع العام :

(أنظر الاشكال التنظيمية)

- الشكل التنظيمي لمديرية تربية المواشي.
- الشكل المؤسسي للمصالح التابعة لمديرية تربية المواشي.

ب- القطاع الخاص :

أنظر النصوص القانونية التنظيمية (الملحقات).

2-2 : تقييم مستويات أداء مؤسسات الخدمات البيطرية والاجهزة المساعدة:

رعاية بيطرية شاملة وضمان تأطير صحي فعال تشكلان إحدى الاهداف الاساسية للمصالح البيطرية- ولبلوغها، كان لابد من وضع القواعد المؤسسة لسياسة وقائية محكمة تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب المساهمة في نجاحها - نذكر منها الجوانب التقنية والمادية والبشرية والتشريعية، اضافة الى التنسيق بين كل الاطراف الفاعلة.

أ- المخصصات الاستثمارية والمالية المتاحة :

قبل التطرق الى المخصصات المالية المتاحة للخدمات البيطرية، يجب الاشارة الى أن تمويل برامج القطاعات العمومية تمر عن طريق دراسة جدوى هذه البرامج وتفويض اعتمادات مالية في إطار الميزانية العامة للدولة، أو مايسمى بالقانون المالي السنوي العام الذي تتم دراسته ومناقشته قبل المصادقة عليه من طرف الجهات المختصة.

فيما يتعلق بالخدمات البيطرية، فالمخصصات المتاحة للقيام بتنفيذ برامج التأطير الصحي البيطري للماشية على الصعيد الوطني، تدخل ايضاً في هذا الاطار مع اعتبار المعطيات المتعلقة بطبيعة هذه البرامج واولوياتها والاهمية التي تحظى بها لضمان صحة جيدة للثروة الحيوانية، وكذا الامكانات المتوفرة.

حالياً، تخصص الاعتمادات المفوضة للرعاية البيطرية للقيام بتنفيذ البرامج التالية :

* الوقاية من الامراض الحيوانية المعدية وتلك التي لها انعكاسات اقتصادية على صعيد الانتاج الحيواني، وتخصص الاعتمادات لاقتناء اللقاحات والمواد البيولوجية ووقود السيارات ومواد الصيانة، وتعويضات تنقل الاشخاص، واقتناء المعدات التقنية – وقد قدرت هذه الاعتمادات بحوالي 32 مليون درهم مغربي سنة 96/97 على سبيل المثال.

* أداء أتعاب الاطباء البياطرة الخواص لمشاركتهم في تنفيذ الحملات الوقائية للتلقيح ضد الامراض المعدية (جدري الاغنام والحمى القلاعية عند الابقار بالخصوص) في اطار عملية الانتداب الصحي التي تدخل في اطار توجهات الدولة لتشجيع القطاع الخاص بالمغرب، وهكذا فقد عرفت الاعتمادات المفوضة لتغطية مصاريف هذه الاتعاب تطورا ملحوظاً، حيث ارتفعت من 10.300.000 درهم سنة 1993 الى 16.000.000 درهم سنة 1997 أي بارتفاع + 55٪ مقارنة مع سنة 1993. غير انه مع التطور المستمر لهذا القطاع، بدت هذه المخصصات المالية رغم ارتفاعها من سنة لاخرى غير كافية لضمان تغطية شاملة لهذه الاتعاب، مما يستوجب التفكير في وسائل اخرى لتغطيتها.

* اداء التعويضات المادية عن الحيوانات المبادة بسبب اصابتها بإحدى الامراض المعدية قانوناً، كداء السل البقري والاجهاض المعدي والحمى القلاعية وفي حالة تسرب المرض، فإن هذه الاجراءات من شأنها أن تساهم بقسط كبير في تجنب اخطار انتقال عدوى الامراض المعدية والحفاظ على بيئة صحية سليمة.

* تمويل الدراسات والتقصيات الابديميولوجية لمعرفة العديد من الامراض الحيوانية والتي من خلال نتائجها يتم اعداد برامج واستراتيجيات ملائمة لمحاربتها.

عدة أمراض حيوانية كانت محط اهتمام السلطات البيطرية وخصصت لها اعتمادات هامة ، ومن أهمها مايلي :

- مرض طاعون الخيليات.
- مرض الحمى القلاعية.
- أمراض الدواجن.
- داء الفارواز عند النحل.
- داء الاعتلال الدماغي الاسفنجي عند الابقار.
- مرض الارتعاش عند الاغنام.
- النقص المعدني عند المجترات.
- الامراض التي تصيب الابل.
- مرض الاجهاض المعدي.
- داء الكلب.
- جدرى الاغنام.
- التهاب الدماغ والمفاصل عند الماعز.

ب- التقانات المستخدمة :

ثمة مجهودات في هذا المجال، تم القيام بها من طرف المصالح البيطرية لبلوغ الاهداف المنشودة، وبالفعل، لم تكن معرفة الوضعية الصحية للماشية ازاء الامراض الحيوانية ممكنة الا بفضل ارساء شبكة من المختبرات البيطرية سبق ذكرها وتجهيزها بالوسائل التقنية الضرورية وتكوين الكوادر التقنية العاملة بها، حتى تصبح قادرة على الاستجابة لطلبات التشخيص المخبرية والقيام بالدراسات الميدانية.

وعلاوة على هذا، فالمصالح البيطرية استمرت في تطوير خدماتها البيطرية في مسايرة التحولات الاقتصادية العالمية من خلال إخضاع مختلف المختبرات البيطرية لبرنامج اعتماد هذه المختبرات وضمان الجودة التي من شأنها أن تجعل من التقانات المستخدمة من قبل هذه المختبرات تتطابق والمعايير الدولية المعمول بها.

وفي اطار المراقبة والتتبع المستمر للامراض الحيوانية، تم وضع نظام للمراقبة الدائمة للحالة الصحية تعتمد على تكوين الاطر العاملة وتحديد الامراض التي تخضع للمراقبة وتجهيز مراكز الخدمات البيطرية (بدءاً بالمختبرات البيطرية الجهوية والمختبر الوطني لعلم الاوبئة والامراض المشتركة كالرباط - الادارة المركزية بالرباط) بوسائل الاتصال الالكترونية الحديثة (أنترنت)، لتبادل المعلومات بصفة مباشرة وسريعة والتي من شأنها أن تساعد على اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

ج- مدى كفاية العناصر البشرية :

إن تطوير الخدمات البيطرية رهين بمدى تكوين العنصر البشري والرفع من أدائه، بالنسبة للمغرب - واذا كان التأطير البيطري للماشية غير كاف مع بداية الاستقلال (1956) ، فان احداث تعليم بيطري بالمغرب ابتداءاً من سنة 1970 كان له وقع ايجابي في توفير عدد كافي من الكوادر البيطرية المغربية بكيفية منتظمة تستجيب لمتطلبات القطاع. وهكذا ومع مرور الوقت، اصبح لدي المغرب عناصر بشرية (كوادر وتقنيين مساعدين) تسهر على التأطير البيطري في جميع الاقاليم وتقدر حاليا بحوالى 260 بيطري يعملون في القطاع العام.

ونظرا للصعوبات الاقتصادية والمادية التي عرفتها الكثير من دول القارة السمراء،

اختار المغرب سياسة خوصصة العديد من القطاعات ومن بينها قطاع الطب البيطري والجراحة والصيدلة البيطرية الذي عرف تطوراً كبيراً خاصة بعد صدور القوانين المنظمة للمهنة ابتداءاً من عام 1980، حيث أصبح يمثله حالياً عدد من الكوادر البيطرية يضاهي بل يفوق نظيرها في القطاع العام.

د- مدى شمولية القوانين والتشريعات :

لا أحد يجهل ما للنصوص القانونية والتشريعية من أهمية قصوى في مجال تنظيم الثروة الحيوانية والاسهام بقسط كبير في انجاح البرامج والمخططات التي تقوم باعدادها السلطات البيطرية المركزية في مجال محاربة الامراض الحيوانية المعدية.

وفي هذا الاطار، ثمة قوانين وقرارات تطبيقية تمت بلورتها والمصادقة عليها لتدخل حيز التطبيق منذ أمد طويل، وهكذا يعتبر الظهير الشريف المؤخر بتاريخ 1977/9/19 المتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها لحماية الماشية من الامراض الحيوانية المعدية بالمغرب احدى الدعامات الاساسية والعمود الفقري لهذه القوانين.

كما أن التحولات الاقتصادية على الصعيد العالمي التي تجلت في تحديد أنماط التجارة الخارجية بما في ذلك تبادل الحيوانات الحية ومنتجاتها، كان لها أثر كبير للعديد من الدول في اعادة النظر في السياسات الحصرية (الحمائية) المتبعة لجعلها تتلاءم والتطورات التي حصلت على الصعيد العالمي اعتباراً لمبدأ تدبير الخطر الصحي وتقييم المصالح البيطرية.

ومن هذا المنطلق، اعتمد المغرب على تغيير وتكميل بعض القوانين الموجودة لجعلها تتناسب والتطورات التي حصلت على صعيد الحالة الصحية للثروة الحيوانية، واصدار قوانين جديدة اخرى تتعلق بالتدابير الصحية والوقائية التي يجب اتخاذها ازاء أمراض اخري (مثال مرض جنون البقر) .

2-3 : فعالية التنسيق والتنظيم داخل القطاع ومابين القطاع والقطاعات الاخري:

لاشك في أن نجاح برنامج أو مخطط مافي مجال الصحة الحيوانية يجب أن تستجيب فيه المصالح البيطرية (التي تسند لها وضع هذا البرنامج) لسلسلة من الشروطات.

* وجود تركيبات بيطرية محلية وجهوية وطنية قادرة للتنسيق فيما بينها على أن تكون العلاقات وبينها وبين الادارة المركزية مباشرة، سريعة وموثوقة دون حواجز أو وساطة ادارية، بدون انقطاع من أي نوع كان ودائمة.

* وجود الاسس القانونية المنظمة لهذه المصالح البيطرية سواء المركزية منها أو الجهوية.

وبموجب هذا الشروط، يمكن للمصالح البيطرية ان تزاول نشاطها في مجال المراقبة البيطرية والوقاية من الامراض الحيوانية في ظروف ملائمة.

الجزء الرابع : تحديد معوقات ومشاكل تطوير اداء مراكز الخدمات البيطرية بالمغرب:

إن وضع برامج الرعاية البيطرية يأتي بعد سلسلة من الدراسات والتقصيات الابديميولوجية، وتنفيذها يأخذ بعين الاعتبار ثمة معطيات منها ماهي بشرية وتقنية ومادية وتشريعية وجغرافية وتنظيمية.

غير أنه تبين من خلال تنفيذ مختلف البرامج الوقائية أن النتائج المحصل عليها لم تصل الى الاهداف التي تم تحديدها في بداية البرامج نظراً لوجود عدة معوقات.

من خلال التتبع المستمر لتنفيذ حملات التلقيح الوقائية السنوية على الصعيد الوطني، ويمكن تلخيص المعوقات التي حالت دون وصول هذه البرامج الى أهدافها كمايلي :

1- في مجال الصحة الحيوانية، كان لظهور أمراض وافدة مثل طاعون الخيليات (1989) ومرض الحمى القلاعية عند الاغنام (اواخر 1990) انعكاسات اقتصادية هامة تجلت بالخصوص في تخصيص موارد مادية وبشرية هامة قبل التمكن من القضاء عليها بعد بضع صنوات واسترجاع لوضعيته الصحية السليمة للبلد ورفع الحظر على المبادلات في مجال التجارية للحيوانات والمواد الحيوانية.

وهكذا، لم تصل البرامج الوقائية الاخرى الى الاهداف التي تم تحديدها تجلت في تأخر ملموس في سير برامج مكافحة مرض السل البقري والاجهاض المعدي عند الابقار، بالاضافة الى تأثر نسبي في تنفيذ برامج الوقاية ضد جدري الاغنام وداء الكلب.

2- إن وجود مساحات شاسعة في بعض المناطق (خاصة منها الجنوبية) وصعوبة الوصول الى مناطق اخرى (الجبلية بالخصوص) تبقى من بين المعوقات التي تحد من تدخلات المصالح البيطرية.

3- عدم شمولية الترقيم الصحي عند الابقار وغيابه عند صنف الاغنام احدى المعوقات الكبيرة للمصالح البيطرية قصد وضع وتطبيق نظام المراقبة الصحية خاصة فيما يتعلق بتنقلات الحيوانات وتطبيق اجراءات الوقاية الصحية (إبادة الحيوانات المصابة، حظر تنقل الحيوانات ..) والقيام بالتقصيات الجوائحية.

وهكذا، فان شمولية الترقيم عند الابقار الذي هو في طور الانجاز مصحوبا بوضع البطاقات الصحية وبطاقات الضيعات، وكذا التفكير في نظام فعال لترقيم الاغنام، تعتبر

إحدى ركائز دعم التأطير الصحي للماشية قصد بلوغ الاهداف المنشودة.

4- غياب برامج جهوية لمحاربة الامراض الحيوانية بالمنطقة تحد من فعالية البرامج الوطنية (مثال داء الجدري عند الاغنام). إن تسرب بعض الحيوانات عبر المناطق الحدودية قد تكون مصابة بامراض معدية، تقلص من فعالية البرامج الوطنية.

5- عدم مشاركة نسبة كبيرة من المربين في مختلف الحملات الوقائية (رغم مجانيتها)، تعتبر من بين المعوقات التي تحول في اكثر من مناسبة دون الوصول الى الاهداف المتوخاة بسبب عدم اهتمام مربي الماشية، أو قلة الوعي والالمام بأهمية الامراض والحملات الوقائية.

6- في مجال تطبيق اجراءات الوقاية الصحية وخاصة فيما يتعلق بابادة الحيوانات المصابة بالامراض المعدية قانوناً، لوحظ تخوف ملموس لدى مربي الماشية للخضوع لهذه الاجراءات ، كان من نتائجه السلبية عدم إبادة نسبة لايستهان بها من هذه الحيوانات المصابة بل ويتم بيعها في الاسواق او ذبحها في المجازر، ويرجع ذلك الى عدة عوامل من أهمها :

- المسطرة الادارية المتبعة فيما يتعلق بصرف التعويضات عن الحيوانات المبادة.
- عدم مسايرة نسبة التعويضات لاثمنة الحيوانات المعمول بها في السوق.

7- على الصعيد التشريعي ، فان وجود نصوص قانونية قديمة مازالت حيز التنفيذ في مجال الوقاية من الامراض المعدية من شأنها أن تعرقل السير العادي لتطبيق اجراءات الوقاية الصحية، لذا وجب تحديث القوانين والتشريعات المعمول بها.

الجزء الخامس : برنامج العمل القطري لتطوير أداء مؤسسات الخدمات البيطرية :

1- مبررات البرنامج :

منذ بداية السبعينات، حظى القطاع الفلاحي بعناية خاصة من اجل النهوض به وتطوير أساليبه عن طريق التحكم في الموارد المائية وانشاء مناطق واسعة للسقي، اضافة الى استثمار افضل للمنتوج الوطني بتدعيم وتشجيع البحث في المجال الزراعي.

وفي نفس الاتجاه عرف قطاع الثروة الحيوانية هو الاخر تحولات هامة بالنظر الى دوره الحيوي في المجال الاجتماعي والاقتصادي، دفعت بالمصالح البيطرية الوطنية الى بذل كل الجهود التي من شأنها أن تساهم في الرفع من إنتاجيته وتحسين مردوديته عن طريق العناية الصحية البيطرية عن قرب، اخذاً بعين الاعتبار كل المعطيات المحيطة بهذا القطاع والتي تكمن في :

* أهمية قطاع الثروة الحيوانية : من حيث تعداد القطيع وتنوع الاصناف الحيوانية ودوره الهام في النسيج الاقتصادي والاجتماعي ، التحولات الكبرى التي شهدها القطاع بالنظر الى أساليب التربية ونوعية الانتاج التي انتقلت من تربية ذات نمط توسعي تقليدي الى نمط شبه مكثف الى مكثف ذي انتاج عالي ومتخصص (البان، لحوم).

* أهمية الامراض الحيوانية التي تصيب الماشية : بالنظر الى الانعكاسات الاقتصادية والصحية لكثير من الامراض الحيوانية المعدية إن لم نقل جلها، يتضح جلياً ما لاهمية التأطير الصحي البيطري وتطوير أساليب أدائه بوضع برامج وخطط محكمة وهادفة مبنية على أسس موضوعية وعلمية.

وعلى سبيل المثال، حينما نرى أن مكافحة الحمي القلاعية بالمغرب تكلف سنوياً مايقرب من 16 مليون درهم مغربي، الوقاية من مرض الجدري عند الاغنام ماينا هز 24 مليون درهم ، الوقاية من داء الكلب حوالى 4 ملايين درهم، الوقاية من الحمى الفحمية والعرضية في المناطق الموبوءة ما يقرب من 3 ملايين درهم (دون الاخذ بعين الاعتبار رواتب الاطر العاملة والنفقات الاخرى) ، ندرك ان تطوير برامج المكافحة بالقضاء على الامراض المعدية وتعزيز المراقبة المستمرة للحالة الصحية للقطيع بات أمراً ضرورياً لبلوغ الاهداف المنشودة.

* تحرير أنماط وأساليب المبادلات التجارية في مجال الحيوانات والمنتجات من أصل حيواني، إن عمليات استيراد الحيوانات ومنتجاتها من شأنها ان تؤدى الى احتمال دخول أمراض جديدة لم تكن موجودة من قبل في البلد المستورد . لذا كان لازماً علي الدول المعنية اتخاذ ثمة اجراءات وتدابير تاخذ بعين الاعتبار المفاهيم الجديدة التي تمت بلورتها ضمن المعاهدات الدولية كتدبير الخطر الصحي وتقييم أداء المصالح البيطرية مع تعزيز المراقبة الجوائحية سواء بالحدود او داخل التراب الوطني.

* تحول الخريطة الابيديميولوجية لعدد من الامراض الحيوانية التي كانت موجودة وظهور أمراض وبائية أخرى من حين لاخر، تلزم المصالح البيطرية في بلد ما الى تغيير خطة العمل وإعداد استراتيجيات ملائمة تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الابيديميولوجية الجديدة للامراض ، كما أن تطور أساليب المراقبة الابيديميولوجية المستمرة للامراض الحيوانية من شأنها ان تساعد على ضبط كل حالة مرض جديدة.

2- أهداف البرنامج :

في مجال الصحة الحيوانية، تهدف الاستراتيجيات والبرامج المتبعة الى تحسين الحالة الصحية للقطيع والرفع من إنتاجيته عن طريق تأطير صحي يضمن للثروة الحيوانية محيطاً بيئياً سليماً.

بالفعل ، يبقى الوصول الى هذه الاهداف السامية ونجاح البرامج المهيأة رهين بمدى توفر ثمة شروط :

* استئصال الامراض الوبائية الوافدة بإعداد استراتيجيات محكمة ومبنية على أسس علمية وموضوعية.

* مراقبة الامراض المستوطنة على المدى المتوسط والقضاء عليها على المدى الطويل مروراً بوضع برامج وطنية وجهوية قصد محاربتها واشراك كل الاطراف الفاعلة.

* تطبيق المراقبة الجوائحية المستمرة واجراء البحوث الميدانية.

* تعزيز وسائل التشخيص بالمختبرات البيطرية.

* تأهيل العنصر البشري في مجالات متخصصة ودمجه في محيطه المناسب حتى

يكون أداءه متطابقاً مع الاهداف المتوخاة.

* ايجاد الاطار المناسب لتمكين المصالح البيطرية من أداء المهام المنوطة بها في ظروف تستجيب لمتطلباتها.

* تشجيع قطاع الطب البيطري الحر والعمل على تنويع خدماته حتى يكون فعلاً صلة الوصل بين السلطات البيطرية والمربي.

3- المجالات :

3-1 : تدعيم شبكة المختبرات البيطرية :

اذا كانت السلطات البيطرية قد عملت منذ الثمانينات على إعداد البنيات التحتية لشبكة المختبرات البيطرية للتحاليل والابحاث البيطرية (بكل من الدار البيضاء، طنجة، وجدة، فاس، اكادير ومراكش) ، فقد عززتها منذ عام 1986 بمختبرات اخرى ذات صبغة وطنية، ويتعلق الامر بمختبر إنتاج اللقاحات البيطرية (بيوفارما) والمختبر الوطني لعلم الاوبئة والامراض المشتركة والمختبر الوطني لمراقبة الادوية البيطرية بالرباط، ويشكل التجهيز الحديث لهذه المختبرات وتكوين متخصص ومستمر للكوادر العاملة بها، يشكلا نأحد أهتمامات المصالح المركزية.

وبالموازاة، فان التطور الذي حصل على الصعيد الوطني من حيث تشجيع القطاع الفلاحي الصناعي وتحوله للتصدير، وعلى الصعيد الدولي من حيث عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة الدولية، الزم السلطات البيطرية لمسايرة هذه التحولات لجعلها قادرة على المنافسة العالمية، ومن هنا، بات من الضروري الدخول في برنامج يهدف الى تعزيز التجهيزات بالمختبرات بكل ماتتطلبه من تقنيات التشخيص الحديثة والمبكرة، والمراقبة المحكمة لجودة المواد الغذائية طبقاً للمعايير والمواصفات الدولية.

وهكذا، فان برنامج تطوير شبكة المختبرات البيطرية الجهوية منها والوطنية مازال مستمرا ويهدف الى :

* تعزيز وسائل التشخيص والمراقبة باستعمال التقنيات الحديثة والموثوق في نتائجها بدرجة عالية وبسرعة مبكرة.

* التخصص التدريجي للمختبرات البيطرية الجهوية في عدة مجالات (أمراض الماعز، أمراض الاغنام، ...).

* متابعة برنامج ضمان الجودة في شتى ميادين اختصاصات هذه المختبرات والرفع بها لجعلها معتمدة فيما بعد بالنظر للاهمية التي تحظى بها في مجال مراقبة الجودة كاداة للاستثمار والبحث.

* تكوين الاطر البيطرية والتقنية في شتى مجالات اختصاصاتهم.

3-2 : تشجيع قطاع الطب البيطري الحر :

كما سبقت الاشارة الى ذلك في الجزء الثالث، عرف قطاع الطب البيطري الحر قفزة نوعية جديرة بالاهتمام خاصة بعد إصدار القوانين المنظمة للمهنة منذ سنة 1980. وقد تجلى ذلك من خلال الارتفاع الهام لعدد الاطباء البياطرة الخواص بالموازاة مع ارتفاع في نسبة تغطية القطيع الوطني (52٪ عند الابقار و 42٪ عند الاغنام).

وبالنظر الى الاهداف التي حددتها المصالح البيطرية المركزية في بداية برنامج خوصصة القطاع البيطري الحر، يتبين انها لم تتحقق بعد ويتعلق الامر بتغطية 70٪ من الابقار و 50٪ من الاغنام الى غاية عام 2000.

وفى هذا الاطار، تسعى الدولة الى مواصلة برنامج تشجيع القطاع البيطري الحر على غرار ما تشهده باقي القطاعات، حتى يتمكن من لعب دوره كاملا في مجال تطوير الخدمات البيطرية (تأطير بيطري عن قرب ، خلق علاقة مباشرة بالمربين، المساهمة في تحسيس وتوعية المربي) من اجل تحديث قطاع الثروة الحيوانية والرفع من إنتاجيتها.

غير أن المصالح البيطرية المركزية، على ضوء افرازات الفترة التي مضت (1983-1997)، سوف تاخذ بعين الاعتبار لامحالة متابعة هذا البرنامج، وهناك بعض المعطيات لتطوير القطاع البيطري الحر بالمغرب ، يمكن تلخيصها فيمايلي :

* الرغبة في مواصلة تشجيع الاطباء البياطرة الخواص للتمركز في المناطق غير المخوصصة حتى الان (المناطق الجبلية، الصحراوية وشبه الصحراوية) مع اعطائهم التسهيلات التي ترى فيها السلطات البيطرية أنها ستساهم ايجابياً في تطوير تأطير المنطقة بالكيفية المرغوب فيها.

* العمل على توفير الموارد المالية الكافية لتمكين المصالح البيطرية من أداء أتعاب البياطرة الخواص في إطار مشاركتهم في تنفيذ الحملات الوقائية الوطنية، أخذاً بعين الاعتبار سياسة الدولة في مجال تدبير النفقات.

* البحث عن وسائل اخري لدعم التمويل الحالي للاطباء البياطرة العاملين بالقطاع الحر والنظر في إمكانية اشراك قطاعات اخري مثل الجماعات المحلية أو المربين أنفسهم في اطار حثهم للانخراط في إحدى التنظيمات المهنية الموجودة حالياً (الجمعية الوطنية لمربي الابقار من الصنف الاصيل، الجمعية الوطنية لمربي الاغنام والماعز ...).

3-3- وضع شبكة المراقبة الجوائحية للامراض الحيوانية :

إن أهمية التفكير في وضع مشروع لشبكة المراقبة الجوائحية لاهم الامراض الحيوانية بالمغرب، ناتجة عن الدور الذي يحظى به النظام في مجال مكافحة الامراض الحيوانية وتدبير الخطر الصحي، كما أن الوضعية الحالية التي تتميز بخوصصة قطاع الطب البيطري الحر وركود عدد الكوادر البيطرية العاملة في القطاع العام، يستلزم التدخلات في مجال الصحة الحيوانية.

وبالفعل ، إن تدبيراً أفضلاً لهذا النظام مقترن بمدى فعالية وجودة أداء نظام المراقبة الابيديميولوجية، إذ يعتبر بمثابة أداة تساعد على اتخاذ القرار في الوقت المناسب، ونجاحه يبقى رهين بمدى تطبيق المبادىء التي يعتمد عليها :

- وضع نظام سريع لجمع ومعالجة ونشر المعطيات الابيديميولوجية.

- تتبع وتقييم سريع للعمليات التي تقوم بها المصالح البيطرية.

وسيتم إنجاز هذا المشروع على مراحل بتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة وهي :

* تكوين العنصر البشري في مجال علم الاوبئة لفائدة عدد من الكوادر البيطرية العاملة بمراكز الخدمات البيطرية (مصالح بيطرية ومختبرات) والتي ستقوم هي الاخرى بدور المؤطر على الصعيد الجهوي.

* تجهيز المختبرات الجهوية والمختبر الوطني لعلم الاوبئة والامراض المشتركة

بوسائل الاعلاميات المدعمة باجهزة الاتصال الالكترونية (أنترنت) حتى تضمن سرعة الاتصال فيما بينها وبين المصالح المركزية .

* تحديد الامراض الحيوانية التي ستخضع لنظام المراقبة الجوائحية، ويتعلق الامر في البداية بمرض الحمى القلاعية والجدري ليشمل أمراضاً اخرى فيما بعد تقييم النتائج المحصل عليها.

أما من الناحية التنظيمية، فسيعمل نظام المراقبة الخاص باحدى الامراض المشار اليها أعلاه على الشكل التالي :

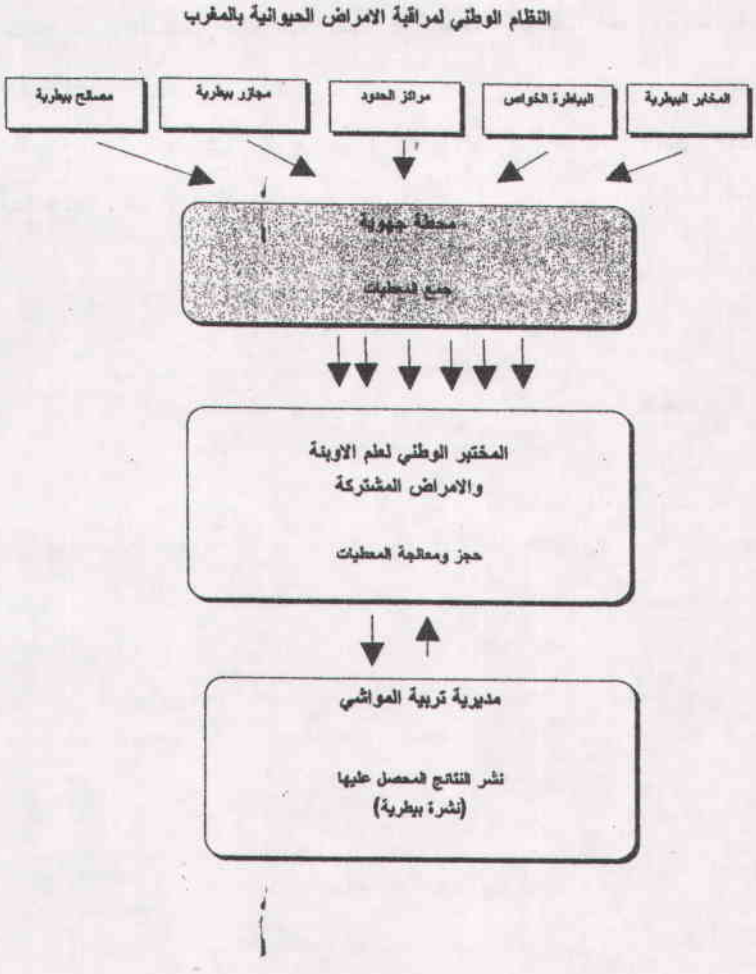
النظام الوطني لمراقبة الامراض الحيوانية بالمغرب
مصالح بيطرية
مجازر بيطرية
مراكز الحدود
البيطارة الخواص
المخابر البيطرية
محطة جهوية
جمع العطيات
المختبر الوطني لعلم الاوبئة
والامراض المشتركة
حجز ومعالجة المعطيات
مديرية تربية المواشي
نشر النتائج المحصل عليها
(نشرة بيطرية)

الملحقات

النصوص القانونية التنظيمية لمزاولة الطب البيطري بصفة حرة :

- ظهير شريف بتاريخ 1980/12/25 يتضمن الامر بتنفيذ القانون 80-21 المتعلق بممارسة الطب البيطري والجراحة والصيدلة البيطرية بصفة حرة.
- ظهير شريف بتاريخ 1994/2/18 بتنفيذ القانون 93-20 المغير والمتمم بمقتضاه القانون رقم 80-21 المتعلق بممارسة الطب البيطري والجراحة البيطرية بصفة حرة.
- قانون رقم 93-20 يغير ويتمم بمقتضاه القانون 80-21 المتعلق بممارسة الطب البيطري والجراحة البيطرية والصيدلة البيطرية بصفة حرة.
- مرسوم بتاريخ 1983/3/15 بتطبيق القانون 80-21 المتعلق بممارسة الطب البيطري والجراحة والصيدلة البيطرية بصفة حرة.
- قرار مشترك لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير المالية الصادر بتاريخ 22 يناير 1985 بتحديد تعريفة بدل الاتعاب الذي تمنحه الدولة للبياطرة الممارسين في القطاع الخاص والمسند اليهم انتداب صحي.
- ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1.93.230 صادر بتاريخ 1993/10/6 يتعلق بهيأة البياطرة الوطنية.

المراجع

1- ندوة القاهرة 1994 حول الخدمات والمحاجر البيطرية - تقرير المملكة المغربية - الدكتور فكري مديرية تربية المواشي.

2- تنظيم ومهام المصالح البيطرية بالمغرب، الخدمات البيطرية، الحالة الصحية للخيليات، ملخص القوانين والتشريعات (1997) الدكتور فكري والعبراق - مديرية تربية المواشي.

3- الحالة الصحية للابل بالمغرب - أهم الامراض والابحاث الجارية - القاهرة ، 1997 الدكاترة بن الكومي، العبراق وفكري - مديرية تربية المواشي.

4- التأطير الصحي عند الابقار بالمغرب - الدكتور العبراق 1996 - مديرية تربية المواشي.

5- عملية التلقيح الاصطناعي، اداة حديثة لتحسين الانتاج الحيواني - 1997 مديرية تربية المواشي.

6- انتشار الامراض الوبائية الناتجة عن التجارة الدولية في الثروة الحيوانية ومنتجاتها - الرباط 1993 - الدكتور التبر مدير تربية المواشي.

7- انتشار الامراض الوبائية الناتجة عن التجارة الدولية في الثروة الحيوانية ومنتجاتها - الرباط 1993 - التقرير القطري للمملكة المغربية - الدكتور لشهب - مديرية تربية المواشي.

8- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لانشاء مختبر لانتاج اللقاحات البيطرية في الوطن العربي - تقرير المملكة المغربية - الدكتور بن خلدون - مديرية تربية المواشي 1996.

9- Encadrement sanitaire du cheptel camelin national - Journee organisee a Zagora (Maroc) sur I'elevage camelin au Maroc (El Abrak A., L.N.E.Z, 1998).

10- Effectifs du cheptel national - Bilan sur plusieurs annees (Direction de I'Elevage, Maroc).

11- Presentation des services veterinaires au Maroc (Fikri A., Direction de I'Elevage, 1993).

12- La medecine veterinaire entre les objectifs sanitaires et les enjeux commerciaux internationaux (Dr Lhafi A., Directeur de I'Eevage, 1993) Maroc.

13- Le Maroc en chiffres, 1994, 1995, 1996 (Ministere charge de la population).
14- Presentation du secteur de I'elevage au Maroc (1998) - Direction de I'Elevage.
15- Journee nationale sur les brucelloses animales : Recueil des communications (1997) - Ministere de I'Agriculture et de la Mise en Valeur Agricole (Maroc) et la FAO.
16- Strategie de I'Elevage (1993) : Tome I et II - Ministere de I'Agriculture et de la Mise en Valeur Agricole (Maroc).
17- Situation epidemiologique de la rage animale au Maroc (bilan sur plusieurs annees) - Laboratoire National d'Epidemiologie et des Zoonoses - Direction de I'Elevage.
18- Situation epidemiologique de la Tuberculose bovine au Maroc (bilan sur plusieurs annees) Laboratoire National d'Epidemiologie et des Zoonoses - Direction de I'Elevage.
19- Situation epidemiologique de la brucellose bovine au Maroc (Enquete 1988)- Direction de I'Elevage.
20- Recueil des textes legislatifs veterinaires au Maroc - Direction de I'Elevage (Maroc).
21- Donnees epidemiologiques et strategie de lutte contre la clavelee ovine au Maroc (1998) Direction de I'Elevage.
22- Donnees epidemiologiques et strategie de lutte contre la fievre aphteuse au Maroc (1998) Direction de I'Elevage.
23- L'elevage au Maroc, 1990- Direction de I'Elevage, Ministere de I'Agriculture et de la Reforme Agraire.
24- Les laboratoires d'Analyses et de Recherches veterinaires au Maroc, 1995- Direction de I'Elevage.
25- La prophylaxie contractuelle au Maroc : situation actuelle (1998) - Direction de I'Elevage.
26- Evolution de la prophylaxie contractuelle au Maroc, Direction de I'Elevage.
27- Situation de la Tuberculose bovine au Maroc, - Fikri A. 1996- Direction de I'Elevage.
28- Consultation FAO sur les bases d'un reseau d'epidemiosurveillance maghrebin : situation zoosanitaire et epidemiosurveillance au Maroc (1994) - Direction de I'Elevage.
29- L'elevage du mouton dans un pays a climat mediterraneen . Le systeme agropastoral au Maroc (Kabbali et Berger, 1990). Edts Actes.
30- Annuaire statistique du Maroc, 1995 - Ministere charge de la population.

سياسة وتحسين الخدمات البيطرية في حماية الثروة الحيوانية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية

سياسة وتحسين الخدمات البيطرية في حماية الثروة الحيوانية الجمهورية الاسلامية الموريتانية

إعداد

مندوب موريتانيا – السالم بن اندهمر

مقدمة :

إن القطاع الريفي الذي ظل لفترة طويلة الركيزة الاساسية للاقتصاد الموريتاني مايزال يمثل مكانة مهمة حيث يشكل نسبة 28٪ من متوسط الناتج الداخلي الخام، ويستحوذ قطاع التنمية الحيوانية لوحده حوالى 79٪ من مجموع مردود القطاع الريفي، أما الزراعة فلاتتجاوز جميع نشاطاتها 6٪ من هذا المعدل. وقد قدرت الثروة الحيوانية سنة 1996 بحوالى 1.2 مليون رأس من الابقار و 8.5 مليون رأس بين الماعز والضأن و 1.5 مليون رأس من الابل مما يشكل نسبة 3 مليون وحدة حيوانية استوائية لمجموع سكان اجمالي يقدر بـ 2.167 مليون نسمة.

وهذا يشكل معدل 1.4 وحدة حيوانية استوائية للفرد وتعتبر هذه أعلى نسبة في جميع شبه المنطقة، رغم أن زيادة السكان اسرع بكثير وشهدت السنوات الاخيرة تراجعا من حيث الاهتمام في القطاع الحيواني لصالح مشاريع استثمارية اخرى فتقلص حجم الابار وحظائر التطعيم والاستهلاكات كاللقاحات والادوية البيطرية التي ظلت ضعيفة .

فالاستثمارات المتعلقة بالمواد النباتية تشكل 60٪ من ميزانية وزارة التنمية الريفية والبيئة مقابل 14٪ فقط للموارد الحيوانية.

وخلال السنوات الاخيرة تم احداث تغيرات عميقة على مستوى هذا القطاع التقليدي بفعل مقتضيات بيئية متغيرة، وبتحولات عديدة لملكية القطعان مع وجود هجرة قوية كالاستقرار لدى البدو التقليديين، ولذلك كان من اللازم تحديد استراتيجية جديدة ومتناسقة من اجل تحسين هذا القطاع.

وقد تم انجاز هذه الاستراتيجية من قبل الحكومة بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة (FAO) وذلك في اطار برنامج التعاون الفني، وإثر هذه المهمة قامت الهيئات المختصة

باعداد تقرير فني وذلك بعد توسيع نطاق المشاورات، وقد تم عقد ورشة وطنية نظمت في انواكشوط مابين 18 أغسطس 1993 وقد تمت الموافقة على الاستراتيجية المقترحة في ذلك التقرير من قبل اللجنة الوزارية المصغرة وبعد اخذ الاعتبارات العديدة كالتعديلات. وإثر هذا العمل، عقدت الحكومة طاولة مستديرة جمعت الممولين والشركاء المعنيين بتنمية القطاع.

2- النطاق الجغرافي :

2-1 : تمتد موريتانيا على مساحة تبلغ 1.36 مليون كلم2 يحدها غربا المحيط الاطلسي وجنوبا النهر السنغال وشرقا مالي وشمال - شرق الجزائر وشمال - غرب المغرب، ويعتبر مناخ موريتانيا ساحلي صحراوي وقد تقهقرت وضعية الامطار فيها خلال السنوات الخمسة والعشرين الاخيرة بحيث تخضع نسبة 77٪ من أراضيها الى نظام مناخي صحراوي اي ان نسبة الامطار لاتتجاوز 100 مم سنويا.

2-2 : المعطيات العامة :

2-1 : الموارد البشرية :

يقدر سكان موريتانيا ب 2.167 مليون نسمة وذلك حسب احصائيات 1988 يشكل البدو منهم نسبة 1٪ وتشكل اليد العاملة فعلا 1.4٪ وتمثل الزراعة 53.7٪ من مجموع فرص العمل . اما نسبة الوفيات فتقدر بـ19 في الالف، وإن ظلت تلك النسبة مهمة بين الاطفال واذ تبلغ 25 في الالف وفي سنة 1990 قدرت نسبة سوء التغذية بنسبة 55٪ عند الاطفال الذين تقل اعمارهم عن 5 سنوات.

معطيات الاقتصاد الكلي :

يقدر الناتج الداخلي الخام ب 79.701.000 مليون أوقية وذلك سنة 1992، أما الناتج الداخلي الخام للمواطن فيقدر ب 46.000 أوقية أي مايعادل 378 دولار سنويا وإن لم تزداد نسبة الناتج الداخلي الخام لسنة 1992 الا بنسبة 1.7٪، فان معدلها يقدر ب 49 الف وذلك سنة 1993 ، وهذا بفضل قطاع الزراعة الذي سجل قفزة قدرت ب 37٪ ، كما سجل قطاع المناجم 14٪.

2-3 : الاهداف الاقتصادية على المدى المتوسط :

سعت الحكومة الى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والمالي، وفي هذا الصدد برمجت الحكومة بلوغ نسبة نمو ضعيفة الحجم قدرت ب 3.5٪ وذلك سنة 1994-1995 وحدد البرنامج الاجمالي للاستثمار العام ب 75.085 مليار اوقية اي مايعادل 600 مليون دولار.

2-4 : سياسة تنمية القطاع الريفي :

تهدف هذه السياسة الى تطوير القطاع الريفي وذلك من اجل تحقيق الاكتفاء في مجال الغذاء وتحسين ظروف المواطنين وحماية الوسط البيئي والحد من هجرة البدو الى المدن وتحسين العمل الريفي.

أما بخصوص التنمية الحيوانات، فقد سعت السلطات الى وضع سياسة جديدة لهذا القطاع عبر استثمارات في البني التحتية الليبرالية، وتشجيع التصدير اضافة الى استحداث وحدات للصناعات التحويلية لمواد : اللبن، الجلود ، اللحوم.

3- وضع وتحليل قطاع التنمية الحيوانية :

3-1-1 : عهد بالقطاع الى وزارة التنمية الريفية والبيئة التي استصلحت من حيث النظام سنة 1993 وتم بموجب ذلك دمج الزراعة والتنمية الحيوانية في إدارة واحدة سميت بمديرية تنمية المصادر الزراعية والرعوية، ويبلغ عدد الاشخاص الذين عهدت اليهم مهمة ومراقبة ومتابعة الانتاجية والصحة الحيوانية بنحو 310 وكيل دائم و 42 وكيل عقدويين وذلك في ابريل 1993.

3-2-2 : أرقام ومعطيات عن أنواع الحيوانات :

تظهر دراسة الفصائل الحيوانية الموريتانية التي لم تكتمل بعد وجود الاجناس التالية :

- الابل ، إبل لبرابيش افطوط ، ارقيبة.

- الاغنام ، اغنام الساحل، (لكويرة) الاغنام المتقزمة في الشرق.
- الضأن، ضأن البظان ، ذات الشعر الكثيف.
- الابقار ، بقر البظان وبقر الفلان.
- الخيل : الخيل الملتحية والحصان العربي.

اضافة الى جنس الحمير المنتشر في افريقيا واجناس الطيور المحلية.

3-1 : نظام الانتاج :

تعتبر التنمية الحيوانية في موريتانيا من الانشطة الاساسية في المنطقة الساحلية وفي الجنوب الموريتاني بين الخط العرض 15 و 18 شمالا، ويعتبر نمط التنمية الحيوانية التوسعية اكثر انتشارا رغم وجود عوارض مهمة للنمط التكثيفي، حيث بدأت تظهر بوادر تحديث تتجلى اساسا نحو التخصص في الانتاج.

3-1-4 : الانتاج :

تعتبر المعطيات التالية معطيات تقديرية محضة :

الانتاج السنوي العام من اللحوم الحمراء يقدر ب 67.340 طن وذلك لسنة 1992 موزعة كالتالي :

- 18.200 طن لحوم الابقار أي نسبة 27٪.
- 32.040 طن من لحوم الماعز والضأن وتمثل 48٪.
- 17.100 طن لحوم أبل أي نسبة 25٪.

وفي سنة 1996 سجل تصدير مانسبته 17.110 طن أي نسبة 25٪ من الانتاجية السنوية العامة المشار اليها اعلاه.

- الالبان :

- أما بالنسبة للمعطيات التقنية المتوفرة، فهناك 360.500 طن من الحليب سنويا مما يشكل 166 غرام للشخص . اما نسبة الجلود المتوفرة تبعا الى نسبة اللحوم المستهلكة أي أن نسبة 78 الف جلد من الابقار و 1.800.000 جلد معز، وقد توقف التصدير منذ سنين. اما الناتج السنوي من البيض ولحم الدجاج، فيقدر بحوالى 17 مليون بيضة وحوالى 2000 طن من اللحوم ويقدر الاستيراد من هذه المواد بنسب 1.5 مليون فرخ سنويا.

الموارد الغذائية والمياه :

3-1-4 : تتشكل مواد تغذية الحيوانات اساساً من العشب الطبيعي الذي تختلف نسبة وجوده حسب البيئة الاكولوجية للمنطقة، حيث توجد اكبر الامكانات الرعوية في مناطق الحوضين ولعصابة، وتشكل هذه النسبة ثلثي المناطق الصالحة للاستغلال، اما الباقي فيتوزع على أقليم كوركول ولبراكنة واترازة وكيدماغة وتكانت.

أما الاعلاف، فمصدرها اساسا من الزراعة المروية للارز في حوض نهر السنغال. أما توفير المياه فيتوقف اساسا على الابار ، بحيث تتولي ادارة المياه توفير الابار اللازمة للقري والحواضر الرعوية على السوي، وقد سعت وزارة التنمية الريفية والبيئة وذلك في اطار مشروع البيطرة رقم II الى تحسين نسب نقاط الماء في المناطق الرعوية حيث اضيفت 17 بئر جديدة واستصلحت 118 بئر كانت قائمة .

ويخضع ترشيد المساحات الرعوية للتجربتين في الحوضين الطينطان بمساحة 10 هكتارات لكل منهما في بلديات لبي (الطينطان وادخينة) في تبدغة مع تشكيل احتياطيات علفية تستعمل في الفترات الصعبة.

3-1-5 : الصحة الحيوانية :

توجد مصالح متخصصة في 40 مركزا بيطريا وحوالى 75 حظيرة للتحصين وتتم

حملات التلقيح سنويا وذلك لمكافحة مرضي الطاعون البقري والالتهاب البلوري المعدي ويعتبر هذا التحصين الزاميا على كل مربي ويتحمل المربين تكاليف التحصين. ومن اجل دعم الصحة الحيوانية قام مشروع البيطرة بتوفير 80 سيارة لهذا القطاع اضافة اجهزة التبريد واجهزة المواصلات اللاسلكية وانشاء منشآت عامة ذات أهمية، حيث مول المشروع بناء 9 مراكز بيطرية جديدة واستصلاح 17 فضلا عن انجاز 15 حظيرة للتلقيح وتمويل سلخانة للذبح على مستوى انواكشوط والتى تم انتهاء العمل منها 1996 و 10 مساحات اسمنتية في العواصم الجهوية للذبح.

3-1-6 : البحث البيطري :

يكلف المركز الوطني للتنمية الحيوانية والبحوث البيطرية بموجمل اعمال البحث، وذلك في مجال الانتاج والصحة الحيوانية. اما المركز الوطني للبحث الزراعي والتنمية الزراعية فيعهد اليه بتنظيم وتنفيذ ونشر جميع اعمال البحث المتعلقة بالزراعة وتنمية الانتاجية الزراعية والتي من ضمنها الابحاث المتعلقة بالاعلاف الحيوانية.

3-1-7 : تكوين والارشاد :

عهد هذا المجال الى المدرسة الوطنية للتكوين والارشاد الزراعي ، وذلك بتكوين موظفي الدولة من فئتي (ج) و (ب) وذلك في مجالات البيطرة، البيئة، الزراعة. أما تكوين الموظفين العاليين أطباء بيطريين مهندسين مساعدين فانها تتم في الخارج.

التنظيمات المهنية

هنالك اربع هيئات معترف بها رسميا تتولى الدفاع عن مصالح المربين اثنتان منهما ذات طابع نقابي :

- الاتحادية الوطنية المربين والمزارعين الموريتانيين.
- الاتحادية الوطنية للمربين الموريتانيين.

أما الهيئة التنظيمية الثالثة المنتجين، فهي التجمع الوطني للتعاونيات الرعوية المستفيدة من امتيازات مشروع البيطرة رقم 2.

أما الهيئة الرابعة فهي التجمع الوطني لمربي الدواجن التي أنشئت سنة 1994.

5-1-1 : القرض :

لايوجد حاليا نظاما للقرض الحيواني.

5-2-1 : نظام التسويق الحيواني :

في المجال الداخلي مازال الطابع التقليدي طاغيا على هذا المجال، حيث يتم نقل الحيوانات الى الاسواق حسب المساحات مشيا او شحنا بالسيارات الصغيرة او الشاحنات الكبيرة وذلك حسب الفصول ونوعية الطرق المستخدمة.

وفي مجال التجارة الخارجية فنلاحظ ان موريتانيا تستورد الالبان رغم منتوجيتها الداخلية الكبيرة لهذه المادة استوردت 30 الف طن في سنة 1992 من الالبان اي ماقيمتها 2 مليار من الاوقية، وتصدر موريتانيا تقليديا الفائض عنها من اللحوم الحمراء للخارج الى كل من مالي والسنغال والمغرب.

5-2-1 : تحليلات :

يعتبر غياب معطيات دقيقة عن الثروة الحيوانية وارقامها الاقتصادية المهمة عائقا

اساسيا امام صياغة استراتيجية كفيلة بتطوير هذا القطاع، ونظرا الى المعطيات المتوفرة فان موريتانيا تمتلك ثروة حيوانية مهمة تواجه مشاكل جمة من الضيغ المتزايد للمجال الحيوي، اما التصحر والزراعة وهجرة البدو الى المدن والتربية ذات الطابع التقليدي، وعدم توفر الامكانات اللازمة لدى الهيئات المعنية لتغطية جميع الحاجيات التي تتطلبها السياسة الفعالة للتنمية الحيوانية.

الاستراتيجية المقترحة والتوصيات

6-1 : الاستراتيجية العامة :

توصيات عامة :

يجب قبل الشروع في أي عمل اتخاذ مجموعة من القرارات التي تساهم في تحسين المعارف الدقيقة، وذلك من اجل تحسين الخدمات البيطرية في حماية الثروة الحيوانية، ومردوديتها، ويجب ان تتركز على خمس نقاط وتتمثل فيمايلي :

- الدمج الكلي للتنمية الحيوانية بواقع البيئة.
- الاخذ بعين الاعتبار للواقع المحلي والامكانات المتاحة للمناطق الرعوية.
- تطوير الانتاجية سواء في اطار التنمية الحيوانية محضة او بواسطة عمل مندمج بين الزراعة والتنمية الحيوانية قصد تحسين الانتاجية والمنافسة.
- تخصيص تدريجي ومعقلن للمحيط التقني والاقتصادي للثروة الحيوانية.
- تحسين الظروف الاقتصادية تمشيا مع التشريعات المعمول بها في مجال الانتاج.

أما فيما يخص الضرائب في مجال التنمية الحيوانية فقد تم تعليق هذا القرار.

المشاريع المقترحة مستقبلا

ولبلوغ الاستراتيجية المقترحة لتحسين خدمات هذا القطاع في مجال حماية الثروة الحيوانية، فانه من اللازم اتخاذ اجراءات مسايرة او انشاء مشاريع في هذا المجال، وقد تم في هذا المجال اعداد مايلي :

- 13 مشروع او دراسة تتعلق بالاستصلاح الرعوي بكلفة اجمالية قدرها 1.779 مليار اوقية اي مايعادل 15.525 مليون دولار.

- 14 مشروع او دراسة تتعلق بالانتاجية والصحة الحيوانية وتحويل موارد التنمية الحيوانية وتسويقها بكلفة اجمالية قدره 1.966.400.000 مليار اوقية أي مايعادل 16.525.000 دولار.

- 4 مشاريع تتعلق بالتكوين بكلفة اجمالية تقدر 474.000 مليون اوقية اي مايعادل 3.985.000 دولار.

- 6 مشاريع او دراسة تتعلق بالتسويق بكلفة اجمالية قدرها 175.000 اوقية اي مايعادل 1.470 الف دولار وهذا يمثل برنامج يشمل 37 عملا بكلفة اجمالية قدرها 4.400.000.000 أوقية أي مايعادل 36.930.000 دولار.

توصيات :

في مجال الاستصلاح الريفي والرعوي والبيئي تم وضع بيانات جهوية بالاستصلاح الريفي والبيئي ، وذلك بالتعاون مع جميع المصالح المختصة كل حسب تخصصه. اما في مجال الانتاجية الحيوانية، فقد أوصي باحصاء شامل للثروة الحيوانية وذلك من اجل وضع نظام دائم لجمع المعلومات حول الثروة الحيوانية.

وفي مجال التنظيم المهني، تم وضع ضوابط بين تجمعات ذات المصلحة العامة والتجمعات الرعوية في مجال تكوين المربين في مجال الصحة الحيوانية، وركزت الدولة على توفير عدد كاف من الوكلاء لضمان حسن الاداء وهيئة المعاملات المستقبلية مع القطاع الخصوصي الذي دخل المجال.

- الارشاد :

وفي هذا المجال تم وضع مواضيع دقيقة ومناسبة لضمان استجابة المنمين معها.

السياسة الجديدة لتوفير وتحسين الخدمات البيطرية في حماية الثروة :

تتبع بلادنا سياسة جديدة لدعم وتحسين الخدمات البيطرية وتتمثل هذه السياسة في توفير الادوية والعقاقير التي تحتاجها الثروة الحيوانية، وذلك من اجل خلق وعي لدى المربين واشراكهم في تكاليف الصحة التي تتطلبها قطعانهم. وقد عهدت هذه السياسة الى مركز التموين والمدخلات البيطرية، وتكمن مهمة هذا المركز في تسيير المرحلة الانتقالية

مابين التسيير العمومي للمدخلات والتسيير الخاص الذي تتولاه التعاونيات والرابطات الرعوية. ويقوم المركز بتوفير الادوية والعقاقير والاعلاف عبر الصيدليات والمستودعات المعتمدة من طرف وزارة التنمية الريفية والبيئة والمندوبيات الجهوية، ويعتني ايضا بتزويد هذه الاخيرة بما تحتاجه من اللقاحات. ويعتبر هذا المركز حديث النشأة 95 ورغم ذلك يوفر 76 ممثلية تغطي التراب الوطني منها 35 ممثلية خصوصية و 41 مندوب عقاقير وتوفر الادوية مع خصم 20٪ من السعر وقد ساهم هذا المركز في ايجاد فرص عمل للمتخصصين في مجال الطب البيطري اذ يزود صيدلياتهم بالادوية الحيوانية مقابل نسبة مئوية يتقاضونها بعد صرف الادوية علما بان المركز لايحتكر الادوية الحيوانية. بل يتم استيرادها من طرف فاعليين خصوصين.

تحسين الخدمات البيطرية
في حماية الثروة الحيوانية
تقويم الوضع الراهن لأداء الثروة الحيوانية
في الجمهورية اليمنية

تحسين الخدمات البيطرية في حماية الثروة الحيوانية
تقويم الوضع الراهن لاداء الثروة الحيوانية
في الجمهورية اليمنية

إعداد
الدكتور محمد يحي شجاع الدين

1- مقدمة :

الدور الاقتصادي للثروة الحيوانية :

تبلغ مساحة الجمهورية اليمنية حوالى 537 كم تشكل الاراضي الصحراوية نحو 3٪ وتقدر المساحة المزروعة من المساحة الصالحة للزراعة بنحو 64٪ ويبلغ عدد السكان حوالي 16 مليون نسمة.

وتقسم الجمهورية اليمنية إداريا ومناخيا الى 19 محافظة وبحسب هطول الامطار يمكن تقسيم الجمهورية حسب أماكن توزع الثروة الحيوانية الى خمسة أقاليم :

الاقاليم	نسبة الثروة الحيوانية	نسبة هطول الامطار
الاقليم الشرقي	18 ٪	أقل من 200 مل
الاقليم الساحلي	30 ٪	مابين 200-300 مل هطل بغزارة
اقليم المناطق الشمالية	14 ٪	اكثر من 200 مل
اقليم المرتفعات الوسطي	18 ٪	اكثر من 200 مل
اقليم المناطق الجنوبية	20 ٪	600 مل وقد يصل الى 1200 مل

وبحسب الاحصائيات الزراعية لعام 1997 توجد في الجمهورية اليمنية ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة تقدر اعدادها بـ 908030783 رأس

نوع الحيوان	العدد	عدد السلالات	مناطق الانتشار
أبقار	1200216	4	المرتفعات الوسطي والشمالية والساحل الغربي
أغنام	3881375	10	جميع محافظات الجمهورية (20٪ في صنعاء)
ماعز	4266690	3	حضرموت-صنعاء - أبين - لحج - شبوه - الحديده
جمال	181132	3	المهره - الحديده - الجوف - شبوه
حمير	272800		
خلايا النحل	96257		
خيول	1370	5	المهره - الحديده - الجوف - شبوه

سلالات الابقار :

الابقار الميتة والجبلية والموزعة وابقار جزيرة سقطرة.

سلالات الاغنام :

الاغنام التهامية والجبلية واليمنية والردماتية والجهرانية البونية والصعدية والماربية والذمارية واغنام جزيرة سقطرة.

سلالات الماعز :

الماعز التهامي الجبلي اليمانية الجهراني البوني الصعدي الماربي الذماري ماعز عفيف ابيض ماعز جزيرة سقطره

سلالات الجمال :

الاراك الحر والهجن

سلالات الخيول :

العيبية ام عرقوب الشويما الدهما الصقلاية.

وهناك حيوانات سلالاتها لم تحظي باهتمام من قبل الجهات المعنية مثل الحمير والدجاج البلدي.

ويقدر اعداد الثروة الداجنة والطيور اللاحمة بـ 126075200 مليون وحدة تقسيم كالتالي :

نوع	مليون / وحدة
دجاج لاحم	120000000
امهات لاحم	400000
دجاج بيض	1920000
امهات بياض	50000
دجاج بلدي	3400000
حمام منزلي	25200
أرانب	35000
دجاج جرع/لاحم	240000

وحتى بداية الستينات كانت اليمن الى حد ما مكتفية ذاتياً من المنتجات الحيوانية وبشكل مفاجيء تغير هذا الوضع باتجاه العجز نتيجة لعدد من المسببات منها :

1- زيادة عدد السكان.

2- تغير أساليب ومعدلات الاستهلاك للمنتجات الحيوانية.

3- الجفاف.

4- تغيرات اجتماعية أخرى.

وواصل هذا التغير باتجاه الانخفاض في نسبة الاكتفاء الذاتي، حيث بلغ في نهاية الثمانينات العجز في اللحوم من 50 - 55٪ والحليب 70٪.

والملاحظ أن صناعة الدواجن هي التى حققت نمواً جيداً وبمعدلات قد تفي بالاحتياجات والمتطلبات المحلية من اللحم الابيض وبيض المائدة.

1-1-1 : المساهمة في الناتج المحلي الزراعي والناتج المحلي الاجمالي :

الطاقة الانتاجية المحلية من المنتجات الحيوانية وبحسب احصائيات عام 1997 :

لحوم حمراء 43107 طن

لحوم بيضاء 900000 طن

حليب 161730 طن

بيض المائدة 530900000 بيضة

بيض تفريخ لاحم 79250000 بيضة

بيض تفريخ بياض 2745000 بيضة

عسل 1464 طن

جلود 6140 طن

صوف 20328 طن

وتبلغ مساهمة قطاع الثروة الحيوانية 4.62٪ ، 29.58٪ بالنسبة لقيمة الناتج المحلي القومي والزراعي على التوالي.

1-1-2 : المساهمة في توفير فرص العمل وتنمية الريف :

اننا نلاحظ زيادة حركة الهجرة من الريف الى المدينة بحثاً عن فرص أفضل للعمل والتعليم والصحة هذا أدى الى أنحسار الرقعة الزراعية وتدني الخدمات العامة في الريف وعندما تضيق الهوة بين الريف والمدينة وتتحسن الخدمات العامة في الارياف، سيساعد ذلك في الحد من هذه الهجرة.

1-1-3 : المساهمة في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الامن الغذائي الرئيسية (ألبان - ولحوم) :

بما أن عدد سكان الجمهورية اليمنية يتزايد 3.7٪ وزيادة الطاقة الانتاجية للثروة الحيوانية بسيطة جداً أن لم تكن متوقفة أو الانتاج، ولهذا يكون متوسط نصيب الفرد اليمني من المنتجات الحيوانية من الانتاج المحلي كالتالي :

لحوم حمراء 2.6 كجم

لحوم بيضاء 3.5 كجم

بيض المائدة 23 بيضة

حليب 12.1 كجم

ونجد هنا أن هذا لايفي بالاحتياج الغذائي من هذه المنتجات اذا ماقورنت بأستهلاك الفرد من العالم الثالث .

لحوم حمراء 18 كجم
لحوم بيضاء 11 كجم
بيض المائدة 100 بيضة
حليب 45 لتر

نجد أن الفروق كبيرة ولهذا يقوم الفرد اليمني باستيراد كميات من اللحوم الحمراء والبيضاء والمجمدة والمحفوظة ومشتقات الانتاج الحيواني، مثل الالبان المجففة والسائلة والزبدة، وكذلك يقوم باستيراد أعداد كبيرة من الابقار والاغنام والماعز وأمهات الدجاج اللاحم والدجاج البياض والجدول 1 ، 2 التالي يوضح ذلك.

جدول (1) (كتاب الاحصاء الزراعي 1997م)

النوع	العدد (رأس)	الكمية بالطن
أبقار	72742	18186
أغنام	65459	1636
ماعز	-	-

جدول (2) (كتاب الاحصاء الزراعي 1997م)

النوع	الكمية بالطن	ملاحظات
لحوم بيضاء مجمدة	22652	
لحوم بيضاء مجمدة	2724	
لحوم ضأن وماعز مجمد	126	
لحوم محفوظة متنوعة	23	
لحوم أخري	4	
احشاء حيوانية	280	
الاجمالي	25809	

(كتاب الاحصاء الزراعي) (نسبة تقدير الادارة العامة للثروة الحيوانية)

جدول (3)

النوع	الكمية بالطن	ملاحظات
حليب مجفف	19090	
حليب سائل	1500	
أجبان	4068	
زبدة	7667	
سمن	17820	
جلود	38	
الاجمالي	432437	

كتاكيت امهات لاحم = بياض 7050974

بيض تفريخ لاحم = مليون 18.828.000

1-1-4 : مساهمة عائد التجارة الخارجية :

تصدر الجمهورية اليمنية الحيوانات الحية مثل الابقار والماعز والاغنام والجمال وذلك الى دول الجوار، كما تصدر الجلود الخام والعسل بكميات متواضعة وبحسب احصائيات عام 1997 .

النوع	السنة 1997	الكمية بالطن
ماعز واغنام رأس	174715	2600
ابقار رأس	2	0.5
جمال رأس	15	4.5
جلود خام طن	4.478	4.478
عسل طن	14	14

2-1 : خصائص ونظم الانتاج المتبعة بالجمهورية اليمنية :

1-2-1 : قطاع تقليدي

هذا القطاع هو السائد بالجمهورية اليمنية وتنقسم أنظمة الانتاج في هذا القطاع الى ثلاثة أنظمة وهي :

أ- أنظمة بدوية.

ب- أنظمة رعوية متنقلة.

ج- النظام المستقر

أ- أنظمة بدوية :

هذا النظام متبع بشكل واسع من قبل العائلات البدوية في الاقليم الشرقي والمناطق الساحلية، يبلغ عدد هذه العائلات حوالى 15.000 أسرة ويبلغ اعداد الحيوانات التي تحوزها هذه الاسر ربع اعداد الماعز والجمال من الاجمالي العام لهذه الحيوانات على مستوى الجمهورية، ومعدل ما تملكه العائلة الواحدة 60 ماعز 4 جمال، معظم البدو يرحلون بشكل مجموعات عائلية كبيرة ويشكلون قطعان مشتركة بغرض الرعي. معطيه انطباع بان الوحدات الانتاجية كبيرة وواسعة.

ب- أنظمة رعوية متنقلة :

يتم اتباع هذا النظام من قبل العائلات التي لا تملك أراضي لرعاية حيواناتها حول المناطق الزراعية في الوديان والمنحدرات والجبال.

هذا النظام واسع الانتشار ويشمل حوالى 20.000 عائلة تملك مليون رأس من الاغنام والماعز و 14٪ من اجمالي العدد الكلي لهذه الحيوانات ومعدل الوحدة حوالى 50 من المجترات الصغيرة 75٪ منهم ماعز.

ج- النظام المستقر :

هذا النظام متبع من قبل معظم المنتجين بحيث يشكل ملكية مركبة من الارض ونوع

اكبر من حيوانات المزرعة . ويهدف هذا النظام الى زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة وذلك عن طريق انتاج المحاصيل لتربية الحيوانات المعتمدة على مخلفات تلك المحاصيل.

هذا النظام في الغالب يشمل الابقار، الاغنام أو الماعز أو كليهما معاً وايضاً الحمير والدواجن.

ويغلب وجود الاغنام عموماً في مناطق انتاج المحاصيل حيث تتوفر الاعلاف، ويحظي المزارعون بالرعاية والارشاد اكثر من غيرهم من البدو الرحل نظراً لقربهم من مراكز الارشاد والرعاية البيطرية، والى جانب حيواناتها الاصلية يلجأ بعض المزارعون الى تسمين الاغنام والماعز التي يشترونها من اصحابها البدو الجوالين بحيواناتهم هذا الطبقة من الوحدة الانتاجية هامة جداً لانها تشمل كل مجموعة المزارعين لمؤازرة المجموعة الانتاجية. وقود للطبخ ، حليب، لحوم وبيض لتغطية احتياجات العائلة وايضاً توفر دخلاً للذين يملكون الحيوانات وايضا المجموعات المشاركة.

أنها تشمل حقا كل اعداد الابقار التي يتم الاحتفاظ بها من اجل الحليب والحراثة، حوالى 90٪ من الاغنام و 50٪ من الماعز وايضا الحمير والدواجن المحلية.

تندمج الثروة الحيوانية كلياً في مجموعة الانظمة الزراعية، فهي توفر وسيلة للحراثة ولجر العربات، سماد لها يمكن شراؤه من مواد غذائية استهلاكية. المجموعات، مخلفاتهم ومنتجاتهم الجانبية في الصناعة تمون حوالى 60٪ من الاحتياجات الغذائية ولدعم الزراعة والانتاج.

يوجد تنوع في الانظمة الزراعية المختلطة ولكن يمكن التمييز بين نظام الاراضي المرتفعة ونظام الاراضي المنخفضة وذلك كمايلي :

*** النظام التقليدي للمرتفعات :**

يشمل هذا النظام 300.000 حيازة زراعية تضم بشكل تام كل المرتفعات الشمالية والوسطي والجنوبية، هذه العائلات ذات الحيازات الصغيرة تملك 55٪ من الابقار، 45٪ من الاغنام، 25٪ من الماعز و 60٪ من الخيول في الجمهورية.

ويوجد عندهم 50٪ من الدواجن المحلية، تضم هذه الطبقة المزارع ذات المناخ المعتدل. يتم ملاحظة المدرجات الزراعية في الجبال التي تعتمد في ريها على الامطار. ذوي

الحيازات الصغيرة في أغلب الاحيان يعيشون في القري التي تبعد قليلا من حقولهم الزراعية.

* النظام التقليدي للاراضي المنخفضة :

هذا النظام يضم ايضا حوالى 300.000 حيازة زراعية، ولكن نظراً لان بعض الحيازات كبيرة تدار باكثر من عائلة مشاركة ممكن أن تصل عدد الحيازات الريفية الى 350.000 حيازة زراعية تستقر في المناطق الشرقية والساحلية حيث يعتمدون على الينابيع والري الدائم. وفي بعض المناطق على مياه الامطار القليلة.

العائلات الريفية في هذه المناطق تملك 45٪ من الاغنام . 25٪ من الماعز و 35٪ من الخيول . في بعض الوديان خاصة في المناطق الجنوبية المزارعون يعيشون في القري ويسافرون الى حقولهم. أما المزارعون في تهامه عادوا يعيشون في المناطق التي يزرعونها.

2-1-1 : قطاع حديث :

القطاع الحديث في الانتاج الحيواني يشمل الانتاج التجاري الحيواني ويضم مزارع انتاج الحليب وتسمين العجول والاغنام ومؤسسات اللحوم وقد أنشئت أربعة مزارع لانتاج الحليب في اليمن في المحافظات الجنوبية لحج وبين في عام 1972 سلالات بوران + سهيول تلتها مزرعة رملية في محافظة ذمار عام 1981 ومزارع التموين العسكري والمؤسسة الاقتصادية اليمنية في محافظة ذمار أيضاً.

أما بالنسبة للقطاع التعاوني والخاص، فقد دخل في هذا المجال مؤخراً أى في بداية هذا العقد ، حيث أنشئت مزرعة المراعي في سهل تهامة محافظة الحديدة والتى تحتوي على اكثر من 400 رأس بقر حلوب وثلاث مزارع تعاونية حديثة فى كل من صنعاء ، صعدة وتعز تحتوي مجتمعة على حوالى 250 رأس بقر حلوب هناك خطط مستفيضة للقطاع التعاوني للنشاط اكثر في هذا المجال وإقامة مزارع البان جديدة بالاضافة الى مزارع التسمين للابقار والاغنام.

بالاضافة الى النشاط التجاري في مجال مزارع الالبان هناك مزرعتان للتسمين الاغنام احداهما للدولة والاخرى للقطاع الخاص. أما أنشطة التسمين الاخري، فيقوم بها المزارعون الصغار بصورة فردية .

مزارع انتاج الدواجن :

كان نشوء صناعة الدواجن في اليمن في السبعينات تقريباً وكان نشوء هذا القطاع تجارياً اكان حكومياً أو خاصاً قطاع الدواجن إزدهر كثيراً في المحافظات الشمالية حيث بلغ اعلي ازدهار له في الثمانينات وقد تراجع قليلا في بداية التسعينات نظراً لزيادة اسعار المواد العلفية . اما في المحافظات الجنوبية، فقد بدأ هذا القطاع حكومياً وقد انحسر وانتهى نهائيا في بداية التسعينات من هذا القرن كغيره من مزارع الانتاج الحيواني الاخرى.

توجد في اليمن حالياً عدة شركات كبيرة تعمل في صناعة الدواجن منها خاصة ومختلطة، ويبلغ عدد مزارع الدواجن اللاحم والبياض وامهات البياض واللاحم نحو 1000 متوزعة على جميع المحافظات منها 200-350 مزرعة مغلقة. كما يوجد تسع فقاسات تقدر طاقتها الانتاجية بـ 190000000 مليون كتكوت تعمل بواقع 60٪ من طاقتها الانتاجية.

2- حصر أنواع الامراض الوبائية (المستوطنة والوافدة) واثرها في حركة التجارة العربية البينية والدولية في الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية :

تعاني اليمن كغيرها من دول العالم من مشاكل السيطرة على الامراض الوبائية الفتاكة نظرا لقلة الامكانيات المادية ومن أهم الامراض الفيروسية والبكتيرية المستوطنة في اليمن:

1- مرض الطاعون البقري.
2- الحمى القلاعية.
3- طاعون الخيل الافريقي.
4- داء الكلب.
5- طاعون المجترات الصغيرة.
6- جدري الاغنام والماعز.
7- الحمى المالطية (البروسيلا).
8- المرض الاسود.
9- الساق السوداء.

10- أمراض الدواجن الوبائية (النيوكاسل - التهاب القصبات المعدي - مارك - الجامبورو - الرعاش الوبائي - السالمونيلا).

ولكي تدخل اليمن في حركة التجارة العربية البينية والدولية كان لزاماً عليها أن تعلن خلوها من الامراض الوبائية الفتاكة مثل الطاعون البقري، وهذا لايأتي الا من خلال :

1- عدم تسجيل ظهور حالات جديدة للطاعون (وهذا يتطلب حركة استقصاء نشيطة).

2- وصول نسبة المناعة للطاعون البقري 80٪ (وهذا يتطلب اثباته بواسطة المسوحات السيرولوجية) من خلال الاستقصاء والتحري للحالات المبلغ عنها - كان آخر حالة شخصت في عام 1995 في كل من الضالع محافظة لحج وحرض محافظة حجة، وقد ارسلت تلك العينات وشخصت في المختبر لمنظمة الفاو في بريطانيا وكانت العترة المصنفة هي نفس العترة التي صنفت في السعودية عام 1981 ولم تسجل أي حالة جديدة لهذا المرض.

من الانشطة الخاصة في مكافحة مرض الطاعون البقري وذلك عن طريق رفع مناعة الحيوانات للحد الذي يمكنها من مقاومة هذا المرض، تقوم الدولة ممثلة في الادارة العامة للثروة الحيوانية في اجراء اعمال المسح الميداني لمعرفة مستوى تلك المناعة عند الحيوان حيث اجريت المسوحات التالية :

أ- المسح الميداني لامراض الثروة الحيوانية 1991-1993 حيث كانت المناعة العامة لمرض الطاعون 42٪ على مستوى الجمهورية اليمنية.

ب- في عام 1995 أصبحت بلادنا عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي جعلها تستفيد من المساعدات التي تقدمها الوكالة في مكافحة الاوبئة. بذلك اصبحت بلادنا احدى الدول الداخلة في البرنامج الشامل لاستئصال الطاعون البقري وذلك في حلول 2010.

وبهذا تستفيد بلادنا من المشروع الاقليمي للرصد المصلي للطاعون البقري لدول غرب آسيا ، وفي المرحلة الثانية لهذا المشروع في بلادنا اجري الرصد المصلي للمناطق الجبلية في عام 1998 وبلغ مستوى المناعة لمرض الطاعون البقري في المنطقة 24٪.

الحمى القلاعية :

لقد تضاعفت مسببات هذا الوباء في بلادنا من خلال استمرار استيراد وتهريب الحيوانات الحية حيث كان هذا المرض منذ تشخيصه في بداية الثمانينات من هذا القرن محصور بعترة واحدة، وقد أصبحت ثلاث عترات مشخصة في الوقت الحالي، وقد اجتاح هذا المرض كل محافظات الجمهورية تقريبا في عام 1995-1996 وهذا يعيق من عملية مكافحة المرض ويجعله اكثر خطورة وكلفة على الثروة الحيوانية وتزداد أهمية هذا المرض خاصة بازدياد عدد مزارع انتاج الالبان والتي أصبح عددها في اليمن حوالى 7 مزارع البان تحتوي على سلالات اوروبية وعدد من المزارع الصغيرة التى تحتوي على سلالات محلية ومختلطة.

طاعون الخيل :

طاعون الخيل الافريقي من الامراض التى شخصت في اليمن في منتصف الثمانينات في الكليات العسكرية بالاضافة الى أن أعمال المسح الميداني في 1991-1993 أظهرت 60٪ من العينات التي جمعت من الحمير ايجابية سيرولوجيا لهذا المرض.

داء الكلب :

مرض مستوطن في اليمن وهو من الامراض المشتركة وقد ازداد انتشار هذا المرض في الاونه الاخيرة وذلك لعدم وجود برنامج مكافحة لهذا المرض. وقد سبب هذا المرض حالات وفيات كثيرة بين الناس والحيوانات وانتشار هذا المرض يشمل معظم محافظات الجمهورية وخاصة منطقة عمران محافظة المجترات الصغيرة.

في اليمن لم يتم تشخيصه مخبريا وانما كل الحالات المسجلة تعتمد كليا على التشخيص الحقلي السريري. رغم المسح الميداني لعام 1991-1993 بواسطة الفحوصات السيرلوجية فان هذا المرض قد يكون له انتشار في بعض المحافظات اليمنية وخاصة الشمالية منها، و يحتاج هذا المرض الى استقصاء وتحري نشيطين لعزل الفيروس المسبب.

المرض الاسود :

من الامراض المنتشرة في البلاد والذي يتلازم ظهوره مع الاصابة بالدودة الكبدية التي تنتشر في كثير من مناطق اليمن وخاصة في المناطق غزيرة الامطار مثل محافظة إب والمناطق التي تستخدم انظمة الري المختلفة.

جدري الاغنام والماعز :

من الامراض المستوطنة والمنتشرة في اليمن ولكن التحصين المستمر والواسع ضد هذا المرض قد حد من ظهوره بشكل واسع، ظهرت حالات جديدة شبيهة بهذا المرض (أورف) وذلك في عام 1995 في محافظة صنعاء في الاغنام والماعز.

الحمى المالطية (البروسيلا) :

من الامراض المستوطنة في اليمن وجدت حالات اصابة بهذا المرض في الانسان والحيوان على حد سواء (الماعز والاغنام). وينتشر ببعض مناطق محافظة صنعاء سيئون . وقد تم عزل بروسيلا ملتنزس في مختبر الصحة المركزي من عينات ماخوذة من الحيوانات (ماعز وأغنام). مجهضة كما أن عينات المصل المأخوذة من بعض سكان المنطقة وجد ان نسبة 45٪ من الاشخاص المفحوصين ظهرت اجسام مضاده بمعيار يدل على التعرض للاصابة بجرثومة البروسيلا.، والاختبار المستخدم كان (سات). وللتخلص من هذا الوباء الخطير، لابد من تظافر الجهود في قيام مشروع للتخلص من الامراض المشتركة.

الساق السوداء :

مرض مستوطن في اليمن أنتشر مؤخرا فى 1996/1/22 بمحافظتي حجه والمحويت وسبب نفوق بعض الابقار في هذه المناطق ولم تسجل حالات جديدة مؤخراً.

3- تقويم مستوى الخدمات البيطرية بالجمهورية اليمنية -وقاية، علاجية، محجرية، تلقيح صناعي (رعاية تناسلية) :

أن من ضمن ماعانته الثروة الحيوانية في فترة ماقبل السبعينات افتقارها لابسط الخدمات الصحية البيطرية حتى عام 1971 عندما اجتاح الطاعون البقري معظم البلاد

وتسبب في نفوق أعداد هائلة من المواشي مما دعي بلادنا الى طلب المساعدة من الدول الشقيقة التي سارعت في ارسال الفرق البيطرية مع مستلزمات المكافحة والسيطرة على هذا الوباء الفتاك. تلي ذلك اهتمام المسئولين في البحث عن مصادر مساعدة لتأسيس أول لبنات الخدمات البيطرية. وتم تحقيق ذلك من خلال برنامج التعاون الثنائي بين حكومتنا وحكومة المملكة المتحدة حيث وصل فريق بيطري بريطاني في عام 1972 بالاضافة الى انشاء وحدات صحية حيوانية في المشاريع والهيئات التعاونية، وتمكن هذا القطاع من التطوير في مجاليه التقني والفني خلال اربعة مراحل كونت (22) عاما من التعاون المشترك خطط لاختتامه بمرحلة اخيرة تم اعدادها للتوقيع لفترة عامين ونصف ابتداءاً من 1994 وحتي 1996، يتم خلالها ترحيل كافة التزامات الجانب البريطاني تدريجيا الى الجانب اليمني كنواه علمية وفنية لبناء خدمات صحية بيطرية متكاملة تؤدى دورها المطلوب في وقاية وحماية ومعالجة الثروة الحيوانية من الاوبئة والامراض المعدية الفتاكه ومساهمة في ايجاد المناخ الصحي السليم لتنميتها.

الا أن أزمة الخليج وتلتها حرب الانفصال تسببت في تغيير موقف الحكومة البريطانية بتجميد المساعدة وبالتالي عدم تنفيذ المرحلة الاخيرة ورحيل من تبقى من الخبراء البريطانيين دونما تسليم رسمي للمشروع، وأستمرت بعد ذلك المراكز البيطرية الحكومية بتقديم خدماتها لوقاية الثروة الحيوانية من الامراض الوبائية من خلال التحصين ضد الامراض الوبائية سواءاً باللقاحات التي توفرها الدولة (الطاعون البقري وجدري الاغنام والماعز) أو باللقاحات التي يستوردها القطاع الخاص (لقاحات الدواجن - الحمى القلاعية - الساق السوداء - المرض الاسود - طاعون الخيل الافريقي).

كما تقوم وحدة مكافحة الاوبئة والمختبر البيطري المركزي بالتقصي والتحري عن الامراض الوبائية من خلال قياس مناعة الحيوانات للامراض الوبائية ونفذ أخيراً المرحلة الثانية من مشروع الرصد المصلي للطاعون البقري، كما تم ايضا التحري عن اصابة تنفسية عند الدواجن وتم جمع عينات وارسالها الى المختبرات المرجعية خارج القطر.

الا أن وجود المحاجر البيطرية خارج سلطة الادارة العامة للثروة الحيوانية فنياً ومنح تراخيص استيراد الحيوانات من مصادر اخرى، اضافة الى عدم وجود المحاجر الكافية واستمرار تهريب الحيوانات، كل ذلك يعيق عملية المكافحة الوبائية لوقاية الثروة الحيوانية.

كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة وتدني دخل العاملين في المراكز البيطرية الحكومية والتى يقع من أوليات عملها مكافحة الامراض الوبائية دفعتهم الى تغليب الخدمات العلاجية على مكافحة الاوبئة، ونتيجة لعدم وجود التشريعات التي تلزم العاملين في الخدمات البيطرية (حكومية وخاصة) أمام الثروة الحيوانية من خلال التبليغ عن الحالات الوبائية يعيق ايضا عملية الوقاية.

أما الخدمات العلاجية، فتقدم من خلال المراكز الحكومية والصيدليات الخاصة والتي قد لاتكون بمستوى جيد نظرا لعدم كفاءات العاملين فيها وغياب الرقابة المهنية بسبب غياب التشريعات المنظمة وتداخل الاختصاصات.

ونظرا لنمو الطاقة البشرية من خلال ازدياد اعداد الاطباء المتخرجين خارج القطر وانشاء كلية الطب البيطري وتحويل الثانوية البيطرية الى معهد عالي بيطري وهذا يترافق مع ايقاف التوظيف الحكومي، مما يدعو الى تشجيع القطاع الخاص للقيام بتقديم الخدمات العلاجية، وذلك تحت رقابة مهنية جيدة من قبل الدولة وبمساعدة جمعية الاطباء البيطريين اليمنيين حتي يتاح لمشروع الخدمات البيطرية للقيام بتطوير فعالية مكافحة الاوبئة.

يعتبر الحجر الصحي من أهم الاساليب الوقائية للحماية من انتقال الامراض الوبائية من خارج البلاد، وعليه فقد تم انشاء عدد من المحاجر الصحية البيطرية، لاسيما وأن بلادنا تستورد الحيوانات الحية من الدول الافريقية غالبا. وقد انشئت هذه المحاجر في الموانيء والمطارات ، ويعتبر المحجر الصحي في المخا من أهم هذه المحاجر من حيث التجهيزات والمعدات. ومن المحاجر التي تم انشاءها في الموانى (محجر المخا، الحديده، عدن، المكلا ونشطون) . المحاجر التي تم انشاءها في المطارات (صنعاء، عدن، الريان والغيضة) . ولاتوجد الامكانيات اللازمة لهذه المحاجر للاحتفاظ بالحيوانات عدا محجر المخار، وكما سبق ذكره أن المحاجر لاترتبط بالادارة العامة للثروة الحيوانية وكل محجر يتبع مكتب الزراعة في نفس المحافظة وهذا يؤثر على أداء المحاجر. وعليه، فالعلاقة بين الادارة العامة للثروة الحيوانية والمحاجر تقتصر على رفع تقرير من المحجر الى قسم المحاجر بالادارة العامة للثروة الحيوانية.

كما أنه لاتوجد رعاية تناسلية أي تلقيح صناعي ويتم الاعتماد على الطريقة التقليدية في التلقيح وانحصر استخدام التلقيح الصناعي في مزارع الالبان، حيث كان هناك وحدة

للتلقيح الصناعي في مزرعة الفيوش وانتهت بانتهاء المزرعة، وفي الوقت الحاضر هناك مزرعة المراعي في تهامه ومزرعة البان اليمن في ذمار تستخدما التقليح الصناعي.

ومن الضروري دراسة إمكانية استخدام التلقيح الصناعي لما لذلك من مردود اقتصادي جيد.

3-2 : عرض الوضع الحالي من حيث نوع وعدد مراكز الخدمات – الكوادر البشرية العاملة – الامكانات المختبرية المتاحة :

المشروع الوطني للخدمات البيطرية :

لدعم الخدمات البيطرية الحكومية في المحافظات الشمالية، كان من المقرر في السنوات الثلاث الاخيرة (1992-1995) المرحلة الخامسة من المشروع تسليم المشروع الى الجانب اليمني ولكن نظرا لوقوع احداث حرب الانفصال في مايو 1994 رحل الخبراء البريطانيين دون تسليمهم للمشروع واستمر العمل في المشروع تحت ادارة يمنية خالصة برغم الصعاب المالية لتوقف تمويل المشروع من الجهة الممولة. وكان من الطبيعي ان تلجأ ادارة المشروع الى مسئولي الوزارة بحثا عن التمويل لاعمال المشروع ومن الطبيعي انه تمت الاستفادة من الامكانيات المتبقية من المعونة البيطرية للمشروع، (سيارات. اجهزة مخبرية . مواد مخبرية. ادوات ومستلزمات بيطرية .. الخ) لكن أغلبية المحاليل انتهت صلاحيتها في عام 1994 وبسنوات قبل هذه المدة وكان على العاملين العمل في ظل هذه الظروف الجديدة، وتم اللجوء الى المنظمات الدولية مثل منظمة الاغذية والزراعة ووكالة الطاقة الذرية الدولية بحثا عن مواد مخبرية جديدة خاصة بعد توقف العمل في قسم داء الكلب نظرا لانتهاء صلاحية الصبغة المستخدمة في التشخيص المخبري.

وفي الفترة الماضية، تم انشاء عدد من المراكز البيطرية وبلغ عدد المكاتب البيطرية الرئيسية 18 مكتب و 95 مركز بيطري و 7 مختبرات بيطرية كما هو مبين في الجدول.

جدول يبين عدد المكاتب والمراكز والمختبرات البيطرية والكوادر العاملة بها وجهة الاشراف عليها في محافظات الجمهورية

المحافظة	مكتب بيطري	مركز بيطري	مختبر بيطري	جهة الاشراف	طبيب بيطري	مساعد بيطري	فني بيطري	فني مختبرات
صنعاء	1	5	1	إدارة صحة الحيوان	19	25	26	16
الامانة	-	7	-	هيئة المناطق الشمالية	2	5	4	
البيضاء	1	-	-	ادارة صحة الحيوان	1	1	1	-
رداع	1	-	-	مشروع التنمية الريفية	1	3	3	
المحويت	1	4	1	ادارة صحة الحيوان	1	4	-	1
	-	3	-	مشروع التنمية الريفية	-	3	5	
لحج	1	4	-	ادارة صحة الحيوان	1	-	26	-
حضرموت	2	4	-	ادارة صحة الحيوان	3	-	9	-
	-	3	-	مشروع التعاونيات الشرقية	-	-	3	-
الجوف	-	1	-	ادارة صحة الحيوان	-	-	1	-
	-	1	-	هيئة المناطق الشرقية	-	2	2	-
ابين	1	3	-	ادارة صحة الحيوان	2	-	34	-
	-	1	-	مشروع التعاونيات الشرقية	-	-	1	-
مأرب	1	2	-	هيئة المناطق الشرقية	1	1	10	-
ذمار	1	-	-	ادارة صحة الحيوان	1	5	7	-
عدن	1	3	1	ادارة صحة الحيوان	-	-	-	9
المهرة	1	-	-	ادارة صحة الحيوان	1	-	2	-
حجة	1	10	1	هيئة المناطق الشمالية	-	1	11	1
شبوه	1	-	-	ادارة صحة الحيوان	1	1	2	-
	-	3	-	مشروع التعاونيات الشرقية	-	1	-	-
تعز	1	6	1	مشروع المرتفعات الجنوبية	6	6	11	5
آب	1	7	-	مشروع المرتفعات الجنوبية	4	7	11	-
الحديده	1	13	-	ادارة صحة الحيوان	1	6	21	-
	-	3	3	هيئة تطوير تهامة	5	7	18	6
صعدة	1	1	-	هيئة المناطق الشمالية	-	-	2	1
	-	2	-	ادارة صحة الحيوان	1	2	-	-
	18	95	7		56	82	223	39

المختبرات :

يوجد مختبر مركزي بيطري مقره في صنعاء وثلاثة مختبرات اقليمية في كل من الحديدة تعز وعدن (يعاد تجهيزه) . عدد من المختبرات الحقلية الصغيرة في عدد من المحافظات النائية (حجة، المحويت، وادي مور الحسينية) كما يزمع انشاء مختبرات حقلية في كل من شبوه ومآرب.

3-2 : الهيكل التنظيمي لمؤسسات الخدمات البيطرية (القطاعين العام والخاص)

أولاً : الهيكل التنظيمي لمؤسسات الخدمات البيطرية (القطاع العام)

وزير الزراعة والري
الوكيل المساعد للشئون الزراعية
الادارة العامة للثروة الحيوانية
ادارة صحة الحيوان

خدمات الحقل	المختبرات البيطرية	الوحدة الاستراتيجية	المحاجر والارشاد
مكاتب الخدمات البيطرية في المحافظات المراكز البيطرية التابعة	المختبر البيطري المركزي المختبرات البيطرية الاقليمية والحقلية		

ثانياً : الهيكل التنظيمي لمؤسسات الخدمات البيطرية القطاع الخاص :

لايوجد هيكل تنظيمي لمؤسسات الخدمات البيطرية القطاع الخاص وتوجد 25 صيدلية بيطرية خاصة وخمس عيادات بيطرية تحصل على تراخيص من ادارة صحة الحيوان. وفيما يتعلق بمنح تراخيص استيراد العلاجات واللقاحات، تمنح هذه التراخيص من قبل الادارة العامة للثروة الحيوانية.

3-2-2 : تقييم مستويات ادارة مؤسسات الخدمات البيطرية والاجهزة المساعدة:

- المخصصات الاستثمارية والمالية المتاحة :

مشروع الخدمات البيطرية في اليمن ممثلا بالبرنامج الوطني لتطوير الخدمات البيطرية - توقفت المساعدات من الجانب البريطاني اعتباراً من شهر أغسطس 1993 دونما تحديد لمستقبله. فالميزانية الاستثمارية لم تقبل بقائه بدون اتفاقية التعاون. ولم تقبله الميزانية الجارية لعدم ترحيله رسمياً الى الجانب اليمني، بالرغم من المحاولات المستمرة على كافة المستويات دون جدوى بالاضافة الى صعوبة الحصول على مجمل مصروفات الجانب البريطاني - مؤخراً تم اعتماد 700 الف ريال يمني للاستقصاء واعمال المسح وبالرغم من ذلك تظل الميزانية المعتمدة شحيحة خاصة بعد توسع نشاط الخدمات البيطرية لتشمل كافة محافظات الجمهورية.

- التقانات المستخدمة :

التقانات المستخدمة حاليا هي حديثة نسبياً ومن مخلفات مشاريع سابقة، ولكن لمواكبة التطور الحديث في الخدمات البيطرية الحقلية والتشخيصية المخبرية، فلابد من الاستفادة من الامكانيات الحالية المتوفرة وتوفير المحاليل والادوات بدلاً عن المستهلكه والمنتهية صلاحيتها .

- مدى كفاية العناصر البشرية :

يوجد عدد لابأس به من الكوادر اليمنية المؤهلة، وجميع العاملين هم من اليمنيين.

ويوماً عن يوم تزداد الخبرة لديهم في مكافحة الامراض الوبائية وغير الوبائية المتعلقة بالادارة.

– مدى شمولية التشريعات والقوانين :

لاتوجد حالياً التشريعات والقوانين لممارسة المهنة وحمايتها ورقابتها مما سبب في ارباك العمل. ونظراً لتزايد اعداد الاطباء البيطريين اليمنيين وصل عددهم موخراً لحوالى 135 طبيب بيطري. فقد عملوا على تشكيل جمعية بيطرية يمنية تسمى جمعية الاطباء البيطريين اليمنيين (تشكلت في 1997/5/20). وتهدف هذه الجمعية الى تبني وضع التشريعات والقوانين المنظمة لممارسة المهنة.

فعالية التنسيق والتنظيم داخل القطاع ومابين القطاع والقطاعات الاخري.

التنسيق والتنظيم داخل قطاع الثروة الحيوانية قائم عندما تدعو الضرورة اليه، وبحسب الظروف يخضع قطاع الثروة الحيوانية مالياً وادارياً لوزارة الزراعة والري.

4– تحديد معوقات ومشاكل تطوير أداء مراكز الخدمات البيطرية :

– معوقات اقتصادية :

أن الظروف الاقتصادية التي أعقبت حرب الخليج والتى مرت بها الجمهورية أثرت تأثيراً شديداً على ثبات المراكز البيطرية في أداء خدماتها أو تطويرها حيث أدى العجز في الموازنة العامة للدولة الى صعوبة رصد الموازنة المالية لتطوير مراكز الخدمات البيطرية والتى كانت امكانياتها متفاوته. ثم اتت حرب الانفصال وافرزت اعباء اقتصادية جديدة وبما ان المملكة المتحدة كانت تقوم بتغطية متطلبات المراكز البيطرية الحكومية ومستلزمات القيام بالاعمال اليومية، وبانسحابها المفاجيء وللصعوبات الاقتصادية التي ذكرت سابقا، لم تستطع الدولة أن ترصد مبالغ اضافية الى ميزانية الخدمات البيطرية، كل ذلك أدى الى تدني مستوى الخدمات البيطرية.

– معوقات تقنية فنية :

أن بعض الاجهزة والمعدات الموجودة في مراكز الخدمات البيطرية المخبرية والحقلية

والتي تستخدم لتقديم الخدمات البيطرية وايضا لتطوير الاداء، البعض منها يحتاج الى صيانة والبعض الاخر يحتاج الى تحديث بحيث يتلاءم مع المهام المطلوبة لتطوير الاداء.

اضافة الى أن المختبرات الفرعية في المحافظات تحتاج الى تزويدها بالنواقص من الادوات وميزانية ثابتة للتشغيل وكذلك المحاليل المستخدمة للتشخيص.

- معوقات خاصة باداء العنصر البشري :

أدت الانعكاسات الاقتصادية التي ذكرت سابقا الى تدني مستوى دخل المواطن اليمني بشكل عام وخاصة العاملين في الوزارة والمرافق الخدمية بشكل خاص. كما أدت الى عدم مقدرة الوزارة على رصد مبالغ مالية كحوافز للعاملين او رصد مبالغ للتدريب أو لتوفير ماينتهي من مواد ادوات.

- معوقات تنظيمية وادارية :

أن التغيرات التي طرأت علي الخدمات البيطرية من الانسحاب المفاجيء لتمويل المشروع الخدمات البيطرية بدون اكمال المرحلة الاخيرة من المشروع، والظروف الاقتصادية المذكورة سابقا وبغياب تصور مسبق لكيفية استمرار اداء الخدمات البيطرية وتطويرها وبهذه الظروف انتقلت المراكز البيطرية الموجودة في المحافظات المختلفة الى سلطات مكاتب الزراعة او مكاتب الهيئة او المشاريع في تلك المحافظات ومع وجود برنامج تقديم تلك الخدمات من قبل هذه المكاتب ومع غياب او ضعف الارتباط مع الادارة العامة للثروة الحيوانية والتي يفترض ان كل ما يتعلق باداء تلك المراكز مربوط فنيا بخطة واضحة تتلاقي بها جميع المراكز للوصول الى مستوى أداء موحد. انه وفي السنوات الثلاث الاخيرة يتم استهلاك مايبقي من ادوات ومعدات بيطرية من مخازن مشروع الخدمات البيطرية ولعدم القدرة على تعويض تلك الادوات ومن خلال غياب وبشكل نسبي الخدمات البيطرية من نشاطات مكاتب الزراعة والهيئات في المحافظات مما سوف يؤدى الى تدني مستوي أداء الخدمات لعدم وجود برامج واضحة للعمل.

كما أنه ونتيجة لغياب تصور مسبق حول انتقال أداء الخدمات البيطرية الى القطاع الخاص انتشرت العديد من العيادات والصيدليات البيطرية وفى مختلف محافظات الجمهورية واكثر من تلك الاماكن يمارس العمل فيه اما مساعدون بيطريون غير متدربون

جيدا او مهندسين زراعيين او فنيين زراعيين او فنيون بيطريون لايمتلكون المعرفة بكيفية العمل، مما أدى الى تدني مستوى الاداء ونتيجة لغياب المراقبة او لنتيجة وجود عناصر غير مؤهلة جيدا في المراكز الحكومية يكون ضحية كل ذلك المزارع .

– معوقات تشريعية :

لم يصدر حتى الان قانون حماية الثروة الحيوانية وقانون مزاولة مهنة الطب البيطري وهذا بدوره يحد من تنظيم اداء المراكز البيطرية سواء كانت حكومية او تعاونية او خاصة .

5– برنامج العمل القطري لتطوير أداء مؤسسات الخدمات البيطرية :

5–1 : مبررات البرنامج :

أن تدني مستوي الخدمات البيطرية وتعاظم الدور الاقتصادي للثروة الحيوانية لدي المواطنين خاصة المزارعين الصغار والذين يشكلون النسبة الاعظم من السكان، بالاضافة الى نشوء العديد من المزارع لانتاج اللحوم والالبان سواء كانت مزارع تعاونيه او حكومية او خاصة كل ذلك، يتطلب تقديم خدمات بيطرية مواكبة لهذا التطور.

5–2 : أهداف البرنامج :

أهداف عامة :

تحسين مستوى دخل المزارعين الصغار وذلك بتقديم خدمات بيطرية جيدة تساعد في تطوير الثروة الحيوانية وتحسين انتاجيتها.

أهداف مرحلية :

– صيانة وتحديث الاجهزة والمعدات البيطرية.

– تدريب واعادة تاهيل العاملين في المراكز البيطرية بما يواكب المهام المطلوبة ورفع كفائتهم في الاداء سواء حقلياً او مخبرياً أو ايجاد التخصص في المهنة.

– إعادة النظر في هيكلة الادارة العامة للثروة الحيوانية والتي يراعي فيها تطوير أداء الخدمات البيطرية وضمان الاستمرارية باداء جيد بحسب الامكانيات المتاحة.

- اصدار التشريعات المنظمة لحماية الثروة الحيوانية وممارسة المهنه.

3-5 : مجالات التطوير :

* تطوير الاجهزة والمعدات :

صيانة الاجهزة والمعدات المخبرية والتشخيصية مع تحديث الاجهزة القديمة وادخال الاجهزة الحديثة ذات القدرات التشخيصية السريعة والمتلائمة مع متطلبات التشخيص.

* تحسين الانظمة والقوانين :

- اعادة النظر بهيكلة الخدمات البيطرية من خلال رضوخ ارتباط المراكز في المديريات والمحافظات بالمركز الرئيسي.
- التغلب على التداخل فيما بين مكاتب الزراعة والهيئات والمشاريع في المحافظات والادارة العامة للثروة الحيوانية والذي يكفل توحيد التخطيط والبرمجة.
- اصدار التشريعات كما ذكر سابقا التي يترتب عليها رسم البرامج الملائمة لتطوير الثروة الحيوانية .

* تدريب العنصر البشري :

- لتدريب العناصر البشرية من خلال التأهيل المتخصص والذي يجب أن يكون مربوطا بالخطة العامة لاداء الخدمات البيطرية حيث يؤدى الى :

1- تطور ونمو مستوى الاداء سواء كان حقلي او مخبري.

2- إقامة دورات تنشيطية دورية للعاملين في مجال صحة الحيوان.

* تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية :

- يتناول الاصدارات العلمية والتشريعية والارشادية المتعلقة بالثروة الحيوانية وممارسة مهنة الخدمات البيطرية.

*** خطة التمويل والبرامج الزمني للتنفيذ :**

الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلد صعبة، ولذلك فوزارة الزراعة والري لاتستطيع تمويل أي مشاريع لتطوير الخدمات البيطرية في اليمن. وعليه، فلابد من البحث عن مصادر تمويل خارجية فيما يتعلق بالتحديث للاجهزة وتدريب العناصر البشرية.

كلمات الإفتتاح

كلمة معالي
الاستاذ مجحم الخريشة
وزير الزراعة في المملكة الاردنية الهاشمية

معالي الدكتور يحيى بكور مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأكرم

أصحاب العطوفة والسعادة

الأخوة الضيوف

أيها الحفل الكريم

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم أجمل ترحيب في هذا اللقاء الخير الذي نلتقي فيه معا لنحتفل بافتتاح هذه الندوة القومية والتى تأتي ضمن أنشطة المنظمة العربية للتنمية الزراعية وتضيف الى رصيدها المتميز في العطاء اضافة نوعية، بتعزيز الخبرة العربية، ورفع كفاءة العاملين في المجالات الزراعية المختلفة، ليسبروا أغوار المعرفة ولينهلوا من معينها الذي لاينضب ، من أجل حل المشاكل المستعصية، وتقديم المشوره والنصح حيث وحين نحتاجها فلها منا كل الشكر والعرفان والتقدير، كيف لا وهي منظمتنا التي أصبحت تقف جنبا الى جنب وتضاهي المنظمات العالمية من حيث الخبرة والكفاءة والفاعلية.

معالي المدير العام

حضرات الضيوف

أيها الحفل الكريم

إن لقاءنا اليوم في هذه الندوة القومية المتخصصة حول دور الخدمات البيطرية في حماية الثروة الحيوانية، يعكس رغبة العالم العربي في تطوير ثروته الحيوانية، والنهوض باقتصاده ، وخفض الفجوة الغذائية الاخذة في الاتساع وتحقيق الامن الغذائي، فكما تعلمون فللقضية الاقتصادية أبعادها المتعددة السياسية، والاجتماعية ، والزراعية، وغيرها ولمعالجتها، ويأتي موضوع هذه الندوة لاخذ جانب من البعد الزراعي بمراجعة الخدمات البيطرية في العالم العربي، للوقاية من الامراض الوبائية والعناية بصحة الحيوان بالمعالجة

والوقاية من الامراض وتحسين انتاجيتها وزيادته والحفاظ على نوعيته لكي يكون سليماً وصحياً، وها أنتم خبراء العالم العربي ومن خلال بيت الخبرة العربي تتنادون اليوم لكي تؤدون دوركم للمشاركة الفاعلة لتطوير الخدمات البيطرية في العالم العربي.

معالي المدير العام

أيها الحفل الكريم

إن الثروة الحيوانية في الوطن العربي لم تأخذ منا كمسؤولين ومؤسسات في هذا الوطن الكبير الاهتمام الذي تستحق، ولاسباب مختلفة، ومابين الموارد الاقتصادية والامكانات الزراعية المتاحة لكل دولة عربية منفردة يختلف الاهتمام بهذه الثروة الهامة، فان امكانات العالم العربي مجتمعة هائلة وغير محدودة سواء من المياه او التنوع في المناخ الي خصوبة التربه حتى أعتبر بحق سلة الغذاء للعالم حيث يمر فيه أطول أنهار العالم وفيه أخفض بقاع الارض وبه الغابات الاستوائية وجبل الشيخ والصحراء الكبرى والمراعي الخضراء الممتدة على مدى النظر وتحيط به المحيطات والبحار بثرواتها اللامحدودة، ولكننا لازلنا نستورد الغذاء كمواد أولية أو مصنعة، والحيوانات الحية، والادوية واللقاحات البيطرية، والخبراء والخبرات من العالم، ونشكو نقصاً حاداً في الاعلاف، وضعف إنتاجية السلالات الحيوانية الموجودة، وانتشار الاوبئة الحيوانية الفتاكة من وقت لاخر، ونقصاً في الفنيين، والاجهزة ، ومستلزمات الانتاج، والصيانة، والتمويل، على الرغم من إمكانية توفيرها لو نضجت السياسات وتكاملت الموارد وخلصت النيات فنحن - لا نعدم الوسيلة ولا الامكانية، فتكامل الموارد يسمح بانشاء صناعات قومية لانتاج اللقاحات والادوية البيطرية، ومختبرات مرجعية للتشخيص، وبناء القدرات الذاتية بالخبرة العربية والتدريب المتخصص وتصنيع تقني متقدم للاجهزة والمعدات ومستلزمات الانتاج، وايلاء الصيانة الاهتمام الذي تستحق والتى أصبحت ضرورة لامناص عنها لادامة شبكات التصنيع التكنولوجي المتقدم، وهكذا نحمي أنفسنا من الاحتكارات العالمية ونحمي استقلالنا وقرارنا السياسي ونضيق الفجوة الغذائية ونحقق الامن الغذائي ونبني اقتصاداً متيناً راسخاً.

الاخوة المشاركون :

إن الامل منعقد عليكم فأنتم خبراء الوطن لتشخصوا علله وتضعوا يدكم على الداء من اجل تقديم الحلول الناجعة، فلن تستطيع الخبرة المستوردة أن تلمس الجرح كما نحس به

ولن تقبل الاجهزة المتقدمة المستوردة على تقدمها وتعقيدها من تسليم نواصيها الا للعلماء والخبراء المخلصين من أبناء الوطن الذين يفكون رموزها لكي تعمل وتنتج فتصبح طيعة القيادة لكم انتم الذين تعطون من عرقكم وسهركم وكدكم لوطنكم فالى مزيد من العطاء فأمتكم بانتظاركم.

أيها الاخوة المشاركون :

ولان ثروتنا الحيوانية كنز دفين غير مستغل حتي الان، والخدمات البيطرية على أهميتها لم تنل ما تستحقه من الرعاية والاهتمام مثلما حظيت به المجالات الاخري فلابد الان وقد سنحت الفرصة من وضع الخطط والبرامج للنهوض بالخدمات البيطرية لكي تصبح نظاما متكاملا لدرء الخطر قبل وقوعه ونسعي نحو وطن عربي خال من الاوبئة الحيوانية مكتف بموارده قادر ليس فقط على أطعام ابناءه بل يطعم العالم بمؤسسات بيطرية قوية تكافح الاوبئة بوسائل متقدمة وفعالة علما بأن المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد وفرت العديد من الدراسات في السنوات الاخيرة من أجل تكامل الموارد للنهوض بالخدمات البيطرية والصحة الحيوانية في العالم العربي.

بارك الله فيكم وسدد خطاكم وسيظل وطنكم يتطلع اليكم بأمل مع كل لقاء خير وكل قطرة عرق مباركة تسفحونها من أجله ويبقي وفياً لكم وأنكم الاوفياء.

أثمن عالياً للمنظمة العربية هذا الجهد الخير وخاصة مايقوم به المكتب الاقليمي في عمان ممثلاً بمديره عطوفة الدكتور عبدالحميد الكايد ولجهوده الرائدة والتنسيق العالى مع هذه الوزارة في خطط منهجية متميزة لمعالجة الواقع الزراعي القطري والقومى فكان خير سفير لمعالى مديرها العام والعاملين فيها متمنياً للجميع كل التوفيق والنجاح في جهودكم المباركة.

مرة أخرى أرحب بكم فى الاردن متمنياً لكم النجاح فى مسعاكم وطيب الاقامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة

معالي الدكتور يحيى بكور

المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

معالي الاستاذ مجحم الخريشة – وزير الزراعة المحترم

أصحاب السعادة السفراء والامناء العامون

الزملاء نقيب وأعضاء مجلس نقابة المهندسين الزراعيين

الاخوة ممثلو المنظمات العربية والدولية

الاخوة الخبراء وموفدو الدول العربية

أيها الحفل الكريم

يسعدنى اللقاء مرة أخرى في عمان العروبة والتاريخ، برعاية كريمة من معالى الاستاذ مجحم الخريشة وزير الزراعة، وفى حفل إفتتاح الندوة القومية حول دور الخدمات البيطرية في حماية الثروة الحيوانية، لنعبر عن الاهمية القصوى التى يحتلها الشق الحيوانى من القطاع الزراعى في إقتصادات الدول العربية كمصدر رزق وأسلوب حياة، ومعين خير لاينضب عطاؤه على مر الاجيال.

ومرة أخرى أحييكم أجمل تحية فى الاردن الشقيق الذى نساويه بالمحبة مع مسقط رأسنا، نعتز بالانجازات التى حققها في جميع المجالات وفى ظل قيادة باني نهضتها وجامع شمل شعبها جلالة الحسين المعظم الذي تبتهل ألسنة الملايين الى الله تعالى أن يمن عليه بالشفاء العاجل، وأن يعود الى شعبه وأبناء عشيرته سالماً معافى ليستمر معهم في استكمال مسيرة البناء وإنجاز عناصر التنمية الشاملة.

ومرة أخرى نلتقي في الاردن الشقيق ساحة فسيحة من ساحات وطننا العربي الكبير، ساحة معطاءة منتجة تستثمر مواردها المتاحة أفضل استثمار، وتحرص على التكامل العربي وتفعيل نشاطات منظمات العمل العربي المشترك، وتسعى من أجل تضامن عربي فعال يوحد الاهداف ويحمي الحقوق، ويقيم التكتل الاقتصادي العربي في عصر لامكان فيه

للدول غير المتكتلة، بعد أن أقيمت تكتلات اقتصادية عملاقة في الشرق والغرب تضمن حقوق المنضمين اليها، ولاتعير وزناً لحقوق الاخرين.

وأهنيء من القلب الاردن الشقيق ملكاً وولياً للعهد وحكومة وشعباً على ماحققه من تطور ونماء، ومانفذه من نهضة كبرى في جميع المجالات بفضل من الله تعالى وحكمة ملكه المعظم ومتابعة سمو ولي العهد، والعمل الدؤوب من المسؤولين عن قطاعاته الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها قطاع الزراعة حتى غدى الاردن نموذجاً تنموياً ناجحاً في ادارة التنمية واستثمار موارده المتاحة لمصلحة شعبه.

ومرة أخرى نقدر عظيم التقدير معالي الاخ مجحم الخريشة الذي تفضل بشمول هذا الحفل بكريم رعايته وشرفه بالحضور والقاء كلمته التوجيهية ، بالرغم من كثرة مشاغله وتعدد مهامه، اضافة الى دعم معاليه للمنظمة وأنشطتها وسعيه الدؤوب من اجل تعاون عربي خلاق في قطاع الزراعة.

معالي الوزير

أيها الاشقاء

دلت دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن الثروة الحيوانية تحتل أهمية خاصة في معظم الدول العربية، كما أوضحت أن الاهمال في الصحة الحيوانية والوقاية من الآفات التي تعاني منها هما السبب الاكبر في تدني انتاجه الحيوانات الزراعية بوجه عام.

كما دلت دراسات المنظمة على أنه بالرغم من تحسن أداء الخدمات البيطرية بشكل خاص، والصحة الحيوانية بشكل عام، فإن العديد من الدول العربية لم تتمكن من بذل مجهود واضح في هذا المجال نظراً لعدم توفر الامكانات لديها من جهة أو لعدم تدريب جهازها الفني التدريب الكافي الامر الذي يكون سبباً في انتقال الامراض والآفات من دولة الى أخرى، ويفرض على الجميع التعاون من اجل درء الاخطار ومكافحة هذه الآفات ، والتنسيق وكذلك أظهرت دراسات المنظمة الخسائر الكبيرة التي تسببها الامراض الحيوانية سواء في عدد القطعان أو في إنخفاض انتاجية الحيوان، الامر الذي له انعكاس مباشر على مستوى تحقيق الامن الغذائي العربي.

وإيماناً من المنظمة بأن تنمية الثروة الحيوانية والوصول الى تحقيق الامن الغذائي في

منتجاتها يكمن في المحافظة على صحة الحيوانات المنتجة وتوفير الرعاية لها، فقد أدرجت المنظمة في خطتها برنامجاً للامن الغذائي يتضمن فى مكوناته مشروعاً لتطوير الخدمات البيطرية يحتوى على دراسات قطرية، وندوات قطرية، ودورات تدريبية قومية، اضافة الى دراسة قومية شاملة، وندوة قومية لمناقشة الدراسة القومية، والمشروعات المضمنه فيها ووسائل تحقيق الاهداف المحددة لها وخاصة في مجال تبادل الرأي والمشوره حول توصيات محددة لتذليل معوقات تنسيق الخدمات البيطرية على المستوى العربي ، كما تضمن المشروع تقويم أنواع الخدمات البيطرية فى الوطن العربي وعرض التجارب الناجحة وتحليل أسباب العجز وترسيخ الايجابيات والتخلص من السلبيات.

وقد أنجزت المنظمة كامل مكونات المشروع بما فيها هذه الندوة التي نفتح اليوم، والتى تم تصميمها بحيث تعطي الاهداف التي أقيمت من اجلها، ومنها أهمية تعزيز آفاق التعاون والتنسيق على مستوى الوطن العربي في مجالات الخدمات البيطرية ، وكذلك دراسة الآثار المترتبة على خصخصة الخدمات البيطرية في ظل سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

كما حشدت المنظمة لهذه الندوة خيرة خبرائها الذين نثق بخبراتهم وقدرتهم على ايصال المعلومات الى المهتمين.

كما أثق بكم، وقد حضرتم للمناقشة في هذه الندوة وبأنكم سوف تكونون خير من يهتم بها ويواظب عليها ويناقش بعمق الموضوعات المطروحة عليكم وتقديم توصيات بشأنها تضمن التعاون بين الدول العربية كافة لدرء الاخطار التي تجابه الثروة الحيوانية.

أخيرا أكرر الشكر والتقدير لكم جميعاً على المشاركة بالحضور، والشكر موصول الى معالي الوزير والسادة معاونيه على مساندته لانشطة المنظمة من أجل رعاية الثروة الحيوانية وتطوير الخدمات البيطرية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أسماء المشاركين

الاسم	الدولة
أولا : ممثلو الدول العربية :	
1- د. فيصل سليمان الصعوب	الاردن
2- سرية ظاهر عباس الربيعي	الأردن
3- د. سلمان عبدالنبي ابراهيم	البحرين
4- محمد المثناني	تونس
5- عبدالمالك بوحبال	الجزائر
6- د. موسى ابراهيم الشيخ	جيبوتي
7- محمد حمد العقيلي	السعودية
8- د. أحمد مصطفى حسن	السودان
9- د. محمد ربيع قصيدة	سوريا
10- د. محمد أحمد شيخ علي	الصومال
11- د. علي حسون علي	العراق
12- يوسف بن سليمان بن أحمد الوهيبي	سلطنة عمان
13- د. محمد عبدالله حسونه	فلسطين
14- د. مصطفى مستم	لبنان
15- عبدالسلام فكري	المغرب
16- السالم ولد اندهمر	موريتانيا
17- محمد يحيى شجاع الدين	اليمن
ثانياً : الخبراء معدو الأوراق المحورية	
1- د. كرار عبادي	المنظمة
2- د. أحمد حسين	المنظمة
3- د. أحمد علي مصطفى	السودان
4- د. مخلص عمارين	الأردن
5- د. أسعد أبو الراغب	الأردن
ثالثاً : المشاركون من جهات أخرى	
1- منصور الحديدي	الأردن
2- أديب الضعيفي	الأردن